



شرح براية المبتري

للوَرَكُم بُرُهِنَ أَيُ لِلْرَيْنِي الْمِيْرِي عَنَ لِيَ الْمِيْرِي الْمِيْرِي

المجلدالأول

كتاب الطهارة كتاب الصلاة

طبعت جليدلة مصححت ملونت بحواشي جليلة ممفيلة قامت بإعداده جماعة من العلماء المتخصصين في الفقه والحديث وراجعوا حواشيه وخرجوا أحاديثه وقاموا بتصحيح أخطائه



سعر مجموع ثماني مجلدات السعر : =/1050 روبية

(مکتل ۸جلدی=/1050روپے)

اسم الكتاب : الهداية شرح بداية المبتدي

تأليف : للإمام برهان الدين أبي الحسن

على بن أبي بكر المرغيناني عشر

الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧ء

الطبعة الجديدة: ٢٠١١هـ/ ٢٠١١ء

عدد الصفحات : ٤٤٠



AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar, Karachi- Pakistan

الهاتف: 37740738-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: 34023113-92+

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk www.ibnabbasaisha.edu.pk

البويد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشرى، كراتشي. باكستان 2196170-221-92+

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. 4399313-321-99+

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. 42-7124656,7223210+92-42-

بك ليند، سبي پلازه كالج رود، راولپندي. 5773341, 5557926-51-59+

دار الإخلاص. نزد قصه خواني بازار، پشاور. 92-2567539+92-91+

مكتبة رشيدية، سركي رود، كولته. 7825484-933-99+

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرجمن الرحيم

تاثرات علمائے عظام (اقتباسات)

حضرت مولا نامفتي محدر فيع عثاني صاحب مظله العالى

دارالعلوم كراجي

آنجناب كاكران قدرعطية الهداية المجلد الاوّل "مل كرباعث مسرت ہوا۔ جس خوبصورت اور ديره زيب اندازين اس كرباعث مسرت ہوا۔ جس خوبصورت اور ديره زيب اندازين اس كتاب كوشائع كيا كيا ہے وہ قابل تحسين ہے۔ اور يہاشاعت جن خصوصيات پر مشتل ہے ان كی فہرست و كيم كربھی مسرت موئی۔ الله تعالی اسے طلبہ اور اہل علم كے لئے زيادہ سے زيادہ نافع بنائے۔ آمين۔ اور اس كی تياری ميں آپ نے اور آپ كے رفقاء نے جومحت شاقد استعالى ہے اللہ تعالی اس كی جزائے خير عطافر مائے۔ آمين

حضرت مولا نامفتي محرقق عثاني صاحب مظله العالى

دارالعلوم كراجي

ھدایہ جلداول کا نیاطبع شدہ نسخہ موصول ہوا۔ ماشاءاللہ خوب ہے۔اس نسخہ کی تیاری پر جومحنت ہوئی ہے وہ قابل دادومبار کبادہے۔
سائز بھی نہایت موزوں ہے اوراس لحاظ سے اگر مدارس میں صدایہ کا درس اس نسخے کی بنیاد پر ہوتو انشاءاللہ آسان اور مناسب
سائز بھی نہایت موزوں ہے اوراس کحاظ سے اگر مدارس میں صدایہ کا درس اس نسخے کی بنیاد پر ہوتو انشاء اللہ آسان اور مناسب
سےگا۔اللہ تعالیٰ آپ حضرات کی اس کا وش کوشرف قبول عطافر ماکرا سے علماء وطلبہ کیلئے نافع بنا کمیں ۔ آمین ۔ ثم آمین ۔
سال ۱۱۲۳/۱۳ میں ۔

حضرت مولا نامفتی عبدالرؤوف سکھروی صاحب مظله العالی دن العلوم کراحی

کتابت وطباعت کود کی کراوراس کی خصوصیات کو پڑھ کردل خوش ہوا، ماشاءاللہ خوب کام کیا ہے، دل سے دعا ہے اللہ تعالی اس خدمت کو قبول فرمائیں اور علماءاور طلباء کے لئے اس کو نافع بنائیں۔ آمین ۸۳۲۷/۳/۵ھ

> حضرت مولا نامفتی محمودا شرف عثانی صاحب مظله العالی دار العلوم کراچی

جتنی خوشی ہوئی بیان سے باہر ہے، بچپن سے دلی آرزو چلی آرہی ہے کہ درس نظامی کی کتب تہذیب وتر قیم کے ساتھ شے انداز

سے شائع ہوں اور عصر حاضر کی ضرور یات کوسا منے رکھ کرائے حواثی کوتر تیب دیا جائے۔اللہ تعالیٰ آپ کی کاوش کواپنی بارگاہ میں مقبول فرمائیں اور اس طباعتِ جدیدہ کو طلباء اور علماء کے لئے نفعے عام کا ذریعہ بنادیں۔آمین ۲۲۲/۳/۵ھ

حضرت مولا ناعبدالرؤوف غرنوى صاحب مظله العالى جامعة العلوم الاسلاميه، علامه محمد يوسف بنورى ٹاؤن كراچي

ماشاءاللدآپ حضرات نے سیح معنوں میں اچھی محنت کی ہے، طباعت اچھی اور دکش ہے، تھیج پر بھی محنت کی گئی ہے، احادیث و وآٹار کی تخ تن سے تو دل کافی خوش ہوا، کتاب کے آخر میں اطراف احادیث کی فہرست سونے پر سہاگا ہے، املاء کا خیال اور اس کے تو اعد کا اہتمام پر انے شخوں میں نہیں رہا ہے اور نہ ہی علامات ترقیم کا کوئی خیال رہا ہے آپ نے ان دونوں کی رعایت کرکے پڑھنے والوں کیلئے کافی سہولت کا سامان مہتا کردیا ہے اس طرح مشکل الفاظ پر اعراب لگا کر آپ نے پڑھنے والوں کیلئے مزید سہولت فراہم کردی ہے۔ ۱۳۲۷/۳/۲۳ ھ

> دُا كُمْرِ حَصْرِت مولا ناشير على شاه صاحب مدظله العالى دار العلوم، اكورُه ختك سرحد

فقرت عيناي، وشلج صدري برويتها في ثوب جديد، وصورة رائعة، محفوفة بالميزات الفريدة، والمحاسن العديدة، تجذب النواظر، وتسرّا الخواطر، فجزى الله القائمين على شئون مكتبة البشرى الحسن ما يبجازى عباده المحسنين ووفّقهم لطبع المصادر الأخرى طبعة مزدهرة بهذه الخصائص النيّرة إنه ولى التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان. ٣٢٤/٣١٥

حضرت مولا نامفتی عبدالستار رحمه الله جامعه خیرالمدارس ملتان

الھد اید کانسخہ بہت پسندآیا،ادارہ کی بیکاوش لائق تحسین اور باعث صدتیر یک ہے۔دعاہے کہ اللہ تعالیٰ ادارہ کی اس سعی جمیل کو شرف قبولیت عطافر مائے اور دُنیوی اور اُخروی ترقیات سے نوازے اور اہلِ ادارہ کواخلاص اور تقویٰ کے ساتھ خدمت دین کے لئے قبول رکھے آمین ۱۳۲۷/۳/۷ھ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

لايختلف اثنان في أهمية كتاب "الهداية" لدارسي الفقه الإسلامي عامةً، ولدارسي الفقه الحنفي خاصةً، فلذلك أكبَّ الناس عليه إكباباً منذ ألَّف هذا الكتاب الفريد، حتى لايوثق على علم من لامعرفة له بـ "الهداية"، ولايقبل قوله في الفقه ولايؤخذ برأيه، وقد اشتغل العلماء وطلبة علم الفقه بدراسة هذا الكتاب منذ ثمانية قرون.

كما لايشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فحيلنا الجديد لايستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما اتفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فاحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب "الهداية" في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت - بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشرى بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء المتخصصين في الفقه والحديث لإخراج هذا الكتاب على ما يُرام، وكانت هذه اللجنة مشتملةً على:

١. الأستاذ/عبد الرحمن عالم السيد

٢. الأستاذ/ مفيض الرحمن أحمد حسين

٣. الأستاذ/ ساجد ابن العيد

ماجستير في اللغة العربية ومتخصص في الفقه.

متحصص في الفقه والحديث.

متخصص في الحديث.

وقد بذلت هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحيح والتنسيق لهذا الكتاب ولإخراجه بشكل ملائم يسرُّ الناظرين ويُسمَهِّل للدارسين، وقد أشرف على هذه اللجنة فضيلة الشيخ/محمد أنور البدخشاني (أستاذ الحديث في جامعة العلوم الإسلامية علامة محمد يوسف بنوري تاؤن، كراتشي) - جزاه الله عنَّا خير الجزاء - وأوصاها بنصائحه القيِّمة.

نسأل الله أن يتقبل مساعينا ويستر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العليُّ القدير.

> إدارة "مكتبة البشرى" للطباعة والنشر كراتشي - باكستان ۲۰ شعبان، ۲۲۲هـ

منهج عملنا في الكتاب:

أو لا : من ناحية الكتابة والطباعة اتبعنا الخطوات التالية:

- اختيار اللون الأحمر لنصوص كتاب "بداية المبتدي"، وللآيات ولنصوص الأحاديث المخرجة في الحواشى فقط.
 - ٢. غلظ نصوص الكتاب التي تم شرحها في الحواشي.
 - ٣. وضع النحمة الحمراء على الحديث الذي تم تخريجه في الحواشي.
 - ٤. اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الحواشي.
 - كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.
 - ٦. تشكيل ما يُلتبس أويُشكل من الكلمات الصعبة.

ثانياً: من ناحية شرح الكتاب اتبعنا الخطوات الآتية:

- اهتممنا اهتماماً بالغاً وبذلنا قصارى جهدنا في تصحيح الأخطاء الإملائية الموجودة في المطبوعات القديمة والجديدة.
 - ٢. راجعنا لبيان معاني الكلمات الصعبة والغريبة، إلى القواميس وشروح الهداية المعتمدة.
- - ٤. ذكرنا في بعض المسائل الفقهية القول المفتى به وأشرنا إليه بقولنا: "تنبيه" (بلون أحمر).
- ه. ذكرنا في بعض المسائل الفقهية ربطها بالواقع وصورة تطبيقها في عصرنا الحاضر وأشرنا إليه بقولنا: "ملحوظة" (بلون أحمر).
- 7. اهتممنا بتخريج الأحاديث والآثار التي في الكتاب، مصرحاً بها، أو مشاراً إليها، وراجعنا إلى مصادرها الأصلية من كتب الأحاديث المعتبرة وقد اعتمدنا في ذلك جزئياً على "نصب الراية" و"إعلاء السنن".

ترجمة المؤلف

وبيان بعض مصطلحاته وآدابه في الكتاب

اسمه ونسبه: هوشيخ الإسلام الإمام الهمام برهان الدين: أبوالحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل بن الخليل البن أبي بكر الصديق الحسن على بكر الصديق الحسن على المنافي بكر الصديق الحسن على المنافية ا

مولده ونشأته وطلبه العلم: ولد صاحب "الهداية" عقيب صلاة العصر من يوم الاثنين، الثامن من رحب سنة إحدى عشرة وخمسمائة من الهجرة النبوية (٨ رجب ١ ٥هـ). نشأ الشيخ المرغيناني في أسرة علم، وكانت لها مكانة احتماعية، فحثه أبوه وحدّه لأمه على طلب العلم، فتلقى العلم من أبيه في بلده وهوصغير، وعلمه حده لأمه عمربن حبيب مسائل الفقه في وقت مبكر، وبدأ يلقنه مسائل الخلاف في نعومة شبابه. سمع الحديث من بعض علماء بلده كصاعد بن أسعد المرغيناني، وقرأ على زياد بن إلياس أبي المعالي أشياء من الفقه والخلاف بعد وفاة حده، ثم ارتحل في طلب العلم، وقد سافر إلى مرو، ولقي عمد بن عبدالله الكشميهي، وقرأ عليه أكثر "صحيح البخاري"، وأجاز له الباقي سنة خمس وأربعين وخمسمائة (٥٥ههـ). ومن رحلاته السفر إلى سمرقند ولقي بما على بن محمد الإسبيحابي شيخ المذهب في ما وراء النهر في زمانه وتفقه عليه وارتحل أيضا إلى مدينة نسف، والتقى بعمر بن محمد بن أحمد النسفي، هذه بعض رحلات المرغيناني التي وصلت إلينا وقد سافر إلى بيت الله الحرام لأداء مناسك الحج عام ٤٤٥هـ. واتحه بعد ذلك إلى مدينة الرسول الله وصحب عمر بن عبد المؤمن البلحي أحد شيوخه.

شيوخه: وقد تفقه صاحب "الهداية" على الأئمة المشهورين ومشايخ من مشاهير مذهب الإمام أبي حنيفة عش، ومنهم:

- ١. أحمد بن عبدالرشيد بن الحسين، المقلب بقوام الدين، البخاري، والد صاحب "الخلاصة".
 - ٢. علي بن محمد بن إسماعيل الإسبيجابي السمرقندي، أبوالحسن المعروف بشيخ الإسلام.
 - ٣. عمر بن محمد بن أحمد، الملقب بنجم الدين، أبوحفص النسفي، الحنفي، السمرقندي.
 - ٤. قيس بن إسحاق بن محمد، أبو المعالى المرغيناني، ثم السمرقندي.
 - ٥. محمد بن محمد بن الحسن، منهاج الشريعة.
 - محمد بن محمود بن على، العلامة أبوالرضا، الطرازي، سديد الدين.

تلاميذه: لقد تتلمذ على صاحب "الهداية" الجم الغفير من التلاميذ وتخرج على يديه الكثيرون من علماء المذهب ممن صار لهم شأن كبير فيما بعد في التدريس والإفتاء وغيرهما من مجال العلم والعمل، منهم:

- ١. عماد الدين بن على بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني، المرغيناني، ابن صاحب "الهداية".
- ٢. عمر بن علي بن أبي بكر بن عبدالجليل المرغيناني، الفرغاني، أبوحفص، الملقب بنظام الدين، ابن
 صاحب "الهداية".
- ٣. محمد بن على بن أبي بكر بن عبدالجليل، حلال الدين، أبوالفتح، المرغيناني، الفرغاني، ابن صاحب "الهداية".
 - ٤. محمد بن عبدالستار بن محمد، العمادي، الكُردَريُّ، شمس الأثمة، أبوالوجد.
 - ه. برهان الإسلام الزرنوجي، صاحب كتاب "تعليم المتعلم طريق التعلم".
 - ٦. الحسين بن على بن حجاج.
 - ٧. عمر بن محمود بن محمد القاضى، الإمام.
 - ٨. محمد بن أبي بكر، الملقب بزين السدين، عم محمود بن أبي بكر بن عبد القاهر، والد سراج الدين عمر.
 - ٩. محمد بن على بن عثمان، القاضى، السمرقندي.
 - ١٠. محمد بن محمود بن الحسين، محد الدين الأستروشيني.
 - ١١. محمود بن الحسين، الملقب بحلال الدين، وبرهان الدين، الأستروشيني.

كلام أهل العلم في شأنه: أثنى على صاحب "الهداية" كثير من العلماء من أهل العلم والفضل ممن عاصره والذين بعده. وقد أقر له بالفضل والتقدم في العلم أهل عصره، كالفقيه المشهور، الحسن بن منصور، المعروف بقاضي حان، والإمام أحمد بن محمد بن عمر المشهور بالعَتَّابيّ، والشيخ ظهير الدين البخاري، صاحب "الفتاوى الظهيرية"، و"الفوائد الظهيرية"، وصاحب "المحيط البرهاني" و "الذحيرة" محمود بن أحمد بن عبدالعزيز، الملقب ببرهان الدين، وكان من كبار الفقهاء، وأعيان الأمة في عصره.

مكانته في المذهب: قسم علماء المذهب الفقهاء إلى سبع طبقات، ذكرها ابن كمال أحمد بن سليمان باشا في رسالة له، وجعل صاحب "الهداية" من الطبقة الخامسة من أصحاب الترجيح، وقال اللكنوي رداً عليه.... فحعلُ قاضى خان في مرتبة ثالثة وحطُّ القدوري وصاحب "الهداية" عنها، ليس مما ينبغى.

أدبه وأخلاقه: كان صاحب "الهداية" متصفاً بالزهد والورع وكثرة العبادة، وبكثرة الصوم حتى حُكي عنه أنه بقي يؤلف الهداية ثلاث عشرة سنة، وكان صائماً في تلك المدة لا يفطر أصلا، وكان يجتهد ألا يطلع على صومه أحد، فإذا حاء الخادم بالطعام تصدق به سرًا على طلبته فيظن حادمه أنه أكله بنفسه، فبركة إخلاصه وزهده وورعه صار كتابه الهداية "مقبولاً بين العلماء.

وفاته: توفي صاحب "الهداية" ليلة الثلاثاء، الرابع عشر من دي الحجة سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة من الهجرة النبوية (٩٣٥هـــ) ودفن بسمرقند.

مصنفاته: ومن جملة كتبه التي ألفها:

- ١. "بداية المبتدي".
- ٢. "كفاية المنتهي".
 - ٣. "التجنيس والمزيد".
- ٤. "شرح الجامع الكبير" للإمام محمد بن الحسن الشيباني في الفروع الفقهية.
 - ٥. "كتاب الزيادات"، ذكره ملا على القاري.
- ٦. كتاب في "الفرائض" ذكره هكذا ابن قطلوبغا، وطاش كبرى زاده، وذكره حاجي حليفة، وإسماعيل
 باشا باسم "الفرائض العثماني".
- ٧. "مختار محموع النوازل"، ذكره ابن قطلوبغا بهذا الاسم، وطاش كبرى زاده، وذكره حاجي حليفة باسم "مختارات محموع النوازل"، وتبعه إسماعيل باشا، وسماه حاجي حليفة في موضع آخر باسم "مختار الفتاوى" والصواب "مختارات النوازل"؛ لأن اللكنوي ذكره بهذا الاسم وهو محقق.
- ٨. "المزيد" في فروع الحنفية، ذكره هكذا حاجي حليفة، وإسماعيل باشا. وذكره ملا على القاري باسم
 "التحقيق والمزيد" وذكر بأن صاحب "الهداية" ذكره هكذا.
- ٩. "مشيخة الفقهاء"، ذكرها ملا علي القاري بهذا الاسم، وهو كتابه الذي جمع فيه أسماء مشايخه،
 وذكره ابن قطلوبغا.
- ١٠. "مناسك الحج"، ذكره ابن قطلوبغا، وملا علي القاري، وطاش كبرى زاده، وحاجي خليفة، وإسماعيل باشا، واللكنوي.
- 11. "منتقى المرفوع"، ذكره حاجي خليفة بصيغة الشك فقال: لعله تأليف برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبدالجليل الفرغاني، المرغيناني، الحنفي، المتوفى سنة ٩٣٥ه، وتبعه في ذلك إسماعيل باشا، و لم يشك، وذكره اللكنوي باسم "المنتقى".
 - ١٢. "نشر المذاهب"، ذكره هكذا حاجي خليفة وإسماعيل باشا، وذكره اللكنوي باسم "نشر المذهب".
 - ١٣. "الهداية"، وهي أشهر تواليفه وبها اشتهر فصار يقال له: صاحب الهداية.

كتابه الهداية ومكانتها في المذهب: كتاب "الهداية" للإمام المرغيناني هو مختصر لكتابه "كفاية المنتهي"، فقد صنف أولا "بداية المبتدي" ووعد في مقدمتها أن يشرحها وفعل ذلك، وسماه بكفاية المنتهي، فلما فرغ منه تبيّن له أنه أطنب في شرحه فاختصره بكتابه هذا الذي سماه بـــ" الهداية"، جمع فيه بين الرواية والدراية، وذكر أصول المسائل وترك الزوائد في كل باب، وجمع في الكتاب بين مسائل "الجامع الصغير" لمحمد بن الحسن عليه، و"مختصر القدوري"، ولم يتحاوزهما إلا عند الضرورة. ورتبه مثل ترتيب "الجامع الصغير"، ذكر هذا في مقدمة كتاب "البداية". وسبب ذلك أن علماء زمانه كانوا يرغبون الكبير والصغير بحفظ "الجامع الصغير" و"مختصر القدوري" من أحسن المختصرات في المذهب وأنفعها، وأشهرها. فأراد أن يجمع بينهما. "الجامع الصغير" و"مختصر القدوري" من أحسن المختصرات في المذهب وأنفعها، وأشهرها. فأراد أن يجمع بينهما. لا مثيل له في كتب الفقهاء والمذاهب. والكتاب وحد قبولاً منذ عهد مؤلفه. قال العلامة العيني في شرحه: إن لا مثيل له في كتب الفقهاء والمذاهب. والكتاب وحد قبولاً منذ عهد مؤلفه. قال العلامة العيني في شرحه: إن كمارسهم، وفحر المصدرين في مجالسهم، فلم يزالوا مشتغلين به في كل زمان، ويتدارسونه في كل مكان، وذلك لكونه حاوياً لكنــز الدقائق، وحامعاً لرمز الحقائق، ومشتملاً على ختار الفتاوي، ووافياً بخلاصة أسرار الحاوي، كافياً في إحاطة الحادثات، وشافيا في أحوبة الواقعات، مؤصًلاً على قواعد عجبة، ومفصلاً على قواعد غرية، ومؤسساً على أصول مبنية، وفصول رصينة، ومسائل غزيرة، ودلائل كثيرة، وترتيب أنيق، وتركيب حقيق.

الكتب المصنفة على الهداية: شروح "الهداية" وحواشيها:

وشروح "الهداية" كثيرة جدًا لا تكاد تنحصر كما قال طاش كبرى زاده، منها:

- الفقيه، الحنفى، المتوفى سنة ٦٠٦هـ.
- ۲. "الفوائد الفقهية" لحميد الدين على بن محمد بن على الضرير، البحاري، الرامشي، المتوفى سنة
 ۲. "الهداية" في جزأين علق فيه على مواضع مشكلة.
 - ٣. "نهاية الكفاية في دراية الهداية" لتاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي.
- ٤. حواشٍ على "الهداية" لجلال الدين عمر بن محمد بن عمر الخبازي، المتوفى سنة ١٩٦ه. والكتاب صنفه في مجلدين و لم يكمله. وأكمله محمد بن أحمد القونوي، وسماه "تكملة الفوائد".
 - ٥. "شرح الهداية" لعلى بن محمد بن الحسن، علاء الدين، الخلاطي، المتوفى سنة ٧٠٨ه.
- ٣. "الغاية شرح الهداية" للشيخ القاضي، شمس الدين، أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني، السروجي، المتوفى سنة ٧١٠ه. من أوسع شروح "الهداية"، وصل إلى كتاب الأيمان وتوفي قبل إكماله، وأكمله سعد الدين بن محمد بن الديري.

- ٧. "النهاية شرح الهداية"، لحسام الدين حسين بن علي بن حجاج، الملقب بالسغناقي، الحنفي، المتوفى
 سنة ، ٧١ه. ويلقب بشارح "الهداية".
 - ٨. "شرح الهداية" لحافظ الدين النسفي، عبدالله بن أحمد بن محمود، المتوفى سنة ٧١٠هـ.
- ٩. "شرح الهداية" لنجم الدين أبي الطاهر إسحاق بن على بن يجيى الحنفي، المتوفى سنة ٧١١ه. وهو حاشية في مجلدين مشحونة بالفوائد النفيسة.
 - ١٠. "شرح الهداية "لشمس الدين محمد بن عثمان بن أبي الحسن المعروف بابن الحريري، المتوفى سنة ٧٢٨هـ.
- 11. "شرح الهداية" لعبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري، صاحب "كشف الأسرار شرح أصول البزدوي" وضع شرحاً على "الهداية" إلى كتاب النكاح، فخرمته المنية قبل أن يتمه.
- ١٢. "شرح الهداية" لأحمد بن الحسن شهاب الدين المعروف بابن الزركشي، المتوفى سنة ٧٣٧هـ. وقيل: ٧٣٨هـ.
- ١٣. "شرح الهداية" لإبراهيم بن على بن أحمد المشهور بابن عبدالحق، الواسطى، الفقيه، المحدث، المتوفى سنة ٧٤٤هـ.
 - ١٤. "شرح الهداية" لأحمد بن حسن التبريزي، الجاربردي، الشافعي، المتوفى سنة ٧٤٤هـ.
- ١٥. "شرح الهداية" لتاج الدين أبي محمد أحمد بن عبدالقادر بن أحمد المشهور بابن مكتوم، الحنفي، المتوفى
 سنة ٧٤٩ه، و لم يكمله.
- ١٦. "شرح الهداية" لأحمد بن عثمان بن إبراهيم المعروف بابن التركماني، المتوفى سنة ٧٤٤ه، شرح "الهداية" و لم يكمله.
- 1٧. "معراج الدراية" إلى شرح الهداية لمحمد بن محمد بن أحمد قوام الدين الكاكي تلميذ علاء الدين البخاري، والسغناقي، توفي سنة ٧٤٩هـ.
 - ١٨. "الغاية في شرح الهداية" للمؤلف السابق.
- ١٩. شرح الهداية" لعلاء الدين على بن عثمان بن إبراهيم الشهير بابن التركماني المتوفى سنة ٧٥٠ه،
 شرح الهداية و لم يكمله، وأكمله ابنه جمال الدين من حيث وقف أبوه.
- ٠٠. "شرح الهداية" لنحم الدين إبراهيم بن على بن أحمد، أبوإسحاق الطرسوسي، الدمشقي، المتوفى ٧٥٨هـ.
- ٢١. شرح الهداية المسمى بـ "غاية البيان ونادرة الأقران" لأمير كاتب بن أمير عمر العميد الأتقاني الأتراري، المتوفى سنة ٧٥٨هـ.
- ٢٢. "الكفاية شرح الهداية" لجلال الدين بن شمس الدين، الخوارزمي، الكرلاني، تلميذ السغناقي، المتوفى
 سنة ٧٦٧هـ وهو مطبوع.
- ٢٣. شرح الهداية المسمى بـــ"التوشيح" لعمر بن إسحاق بن أحمد، الغزنوي، القاضي، سراج الدين،
 أبوحفص، الهندي، المتوفى سنة ٧٧٣ه. وهو في ستة مجلدات كبار على طريق الجدل.

- ٢٤. "النهاية على الهداية" لمحيى الدين أبي محمد عبدالقادر بن محمد القرشي، الحنفي، صاحب "الجواهر المضيئة"،
 المتوفى سنة ٧٧٥هـ.
 - ٧٥. "التكملة في فوائد الهداية" لمحمود بن أحمد القوتوي، المتوفى سنة ٧٧٧هـ.
- ٢٦. "خلاصة النهاية في مختصر شرح الهداية" للسغناقي، لجمال الدين محمود بن أحمد بن مسعود، المعروف بابن السراج الدمشقى، القونوي، المتوفى سنة ٧٧٧هـ.
- ٧٧. "خلاصة النهاية حاشية الهداية" لأبي الثناء جمال الدين، محمود بن أحمد بن مسعود القونوي، المتوفى ٧٧٧هـ.
- ٢٨. "العناية في شرح الهداية" لمحمد بن محمد بن محمود الرومي، أكمل الدين، البابرتي، المتوفى سنة ٢٨٦هـ،
 وهو مطبوع.
 - ٢٩. "التنبيه على مشكلات الهداية" لابن أبي العز، المتوفى سنة ٧٩٧هـ وهو مطبوع.
 - ٣٠. "شرح الهداية للسيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني، الحنفي، المتوفى سنة ١٦٨هـ.
 - ٣١. "شرح الهداية" للشيخ تقى الدين أبي بكر بن محمد الحصني، الشافعي، المتوفى سنة ٨٢٩هـ.
- ٣٢. "شرح الهداية" لشرف الدين يعقوب بن إدريس بن عبدالله الرومي، الحنفي، المشهور بقره يعقوب، المتوفى سنة ٨٣٣هـ.
- ٣٣. "البناية في شرح الهداية" للعلامة الفقيه المحدث بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، القاضي، الحنفى، العينى، المصري، المتوفى سنة ٨٥٥ه وهو مطبوع.
- ٣٤. حاشية على "الهداية" لمحد الدين محمد بن أحمد، المدعو بمولانا زاده، الخطائي، الحنفي، المتوفى سنة ٥٩هـ.
- ٣٥. "فتح القدير" لكمال الدين محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد، السيواسي، ثم السكندري، العلامة المشهور بابن الهمام، المتوفى سنة ٨٦١ه. شرح "الهداية" ووصل إلى كتاب الوكالة ولم يكمله، وأكمله قاضي زاده، المتوفى سنة ٩٨٨ه، وسماه "نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار" وهو مطبوع مع تكملته.
- ٣٦. حاشية لسري الدين بن إبراهيم الدوري، المصري، الحنفي، المتوفي سنة ٦٩ ١٥، وهي على "شرح الأكمل".
 - ٣٧. "ترغيب اللبيب إلى تخليص شروح الهداية عن حروح العلامة ابن الكمال".
 - ٣٨. "زبدة الدراية في شرح الهداية" لعبد الرحيم بن على الآمدي، القاضي الحنفي.
- ٣٩. "شرح الهداية" لحميد الدين مخلص بن عبدالله الهندي الدهلوي شرّح "الهداية" شرحاً حسناً ولم يكمله.
 - ٠٤. "العناية بشأن الهداية" لجلال الدين أحمد بن يوسف الثباتي، وهي نكت على "الهداية".

الكتب المخرجة لأحاديث الهداية: لقد عني جمع من العلماء في تخريج الأحاديث التي استدل بما صاحب "الهداية" في كتابه، وبيان حالها صحة وضعفاً.

- ١. محمود بن عبيدالله بن صاعد، علاء الدين، الحارثي، المروزي، من كبار الأئمة في المذهب الحنفي،
 وفي معرفة الخلاف، توفي سنة ٢٠٦هـ. صنف كتاباً وسماه "التنبيه على أحاديث الهداية والخلاصة".
- ٢. "الكفاية في معرفة أحاديث الهداية" في مجلدين لعلي بن عثمان بن إبراهيم، علاء الدين، المارديني،
 المشهور بابن التركماني، المتوفى سنة ٧٥٠ه.
 - ٣. "تخريج أحاديث الهداية والخلاصة" للمصنف السابق.
- ٤. "نصب الراية لأحاديث الهداية" لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أو يوسف بن عبدالله،
 المتوفى سنة ٧٦٢هـ.
- العناية في معرفة أحاديث الهداية"، لعبد القادر بن محمد بن محمد، أبو محمد، محيي الدين، القرشي،
 الحنفى، المتوفى سنة ٧٧٥هـ.
 - 7. "الدراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية" للحافظ أحمد بن علي بن حجر، المتوفى سنة ١٨٥٢هـ.
- ٧. "منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي"، لقاسم بن قطلوبغا بن عبد الله، زين الدين أبوالعدل، الفقيه الحنفي، المتوفى سنة ٨٧٩هـ.

عادات صاحب الهداية فيها: اعلم أن له فيها آداباً وعادات لزوماً أو غلبة. منها: أنه إذا قال: "قال الله يريد نفسه. قال أبو السعود: إن صاحب "الهداية" إذا ذكر خاصة تصرفه يقول: "قال العبد الضعيف عفا عنه" إلا أن بعض تلامذته بعد وفاته قدس سره غير هذه العبارة، إلى "قال الله انتهى، وإنما لم يذكر نفسه بصيغة المتكلم تحرزاً عن توهم الأنانية، وهذا من العادات المستمرة لسادات الفقهاء والمحدثين الله ومنها: أنه يؤخر دليل المذهب الذي هو المختار عنده، وفي "نتائج الأفكار": من عادة المصنف المستمرة أن يؤخر القوي عند ذكر الأدلة على الأقوال المختلفة ليقع المؤخر بمنسزلة الجواب عن المقدم، وإن كان قدم القوي في الأكثر عند نقل الأقوال. ومنها: أنه إذا قال "مشايخنا" يريد به علماء ما وراء النهر من بخارا وسمرقند، ومنها: أنه إذا قال: "في ديارنا" يريد به المدن التي وراء النهر. ومنها: أنه يعبّر عن الآية التي ذكرها فيما قبل بـــ"ماتلونا"، وعن الدليل العقلي الذي ذكره فيما قبل بـــ"مازوينا".

وقلما يقول إشارة إليه "لما ذكرنا" وربما يقول "لما بينا" مشيراً إلى الكتاب والسنة والمعقول. وفي "مفتاح السعادة": أنه يقول: "لما ذكرنا" فيما هو أعم ويعبّر عن قول الصحابي ١٠٠٥ بالأثر، وقد لا يفرق بين الخبر والأثر. ومنها: أنه يجعل كثيرًا ما علة النص دليلاً مستقلاً عقلياً على أصل المسألة إفادة للفائدتين. ومنها: أنه يعبّر عن الدليل العقلى بالفقه ويقول: "والفقه فيه كذا". ومنها: أنه ربما يذكر الدليل العقلي بعد العقلي كأنه يؤمى إلى لمِّه، قال في "نتائج الأفكار": دأب المصنف أنه يقول بعد ذكر دليل على مدعًى: وهذا لأن إلخ، ويريد به ذكر دليل لميِّ بعد أن ذكر دليلا إنياً. ومنها: أنه حيث ذكر "الأصل" أراد به "المبسوط" للإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني. وقال في "كشف الظنون": "الأصل" الذي كان يستصحبه الإمام أبويوسف معه هو المؤلِّف المعروف بـــ"المبسوط" الذي هو أصل الشيباني الذي استمد منه "الجامع الصغير"، وهو من رواية الإمام أبي حنيفة نفسه، وهو أصل الفقه. ومنها: أنه حيث يذكر لفظ "المختصر" يريد به "مختصر القدوري" وحيث يذكر لفظ "الكتاب" يريد به "مختصر القدوري" أيضاً. ومنها: أنه يذكر لفظ "قال" إذا كانت المسألة مسألة "القدوري" أو "الجامع الصغير"، أو كانت مذكورة في "البداية". وقال القاضي محمود العيني: "الهداية" في الحقيقة شرح "الجامع الصغير" للإمام محمد "والقدوري". وفي "مفتاح السعادة": يذكر لفظ "قال" في أول كل مسألة إذا كانت مسألة "القدوري"، أو "الجامع الصغير" أو كانت مذكورة في "البداية"، وإن كانت مذكورة في غيرها لا يذكر قال: أقول: هذا بحسب الغالب وإلا قال صاحب "الهداية" في أوائل كتاب الإقرار: "قال: وإن قال: له عليّ أو قبلي إلخ"، وقال في "نتائج الأفكار": إن هذا القول قول الإمام محمد في "المبسوط"، وليس هذه المسألة في "الجامع الصغير"، فتأمل.

ومنها: أنه إذا قال: هذا الحديث محمول على المعنى الفلاني يريد به أنه حمله على هذا المعنى أئمة الحديث، وإذا قال: نحمله، يريد به أنه يحمل على هذا المعنى، ولم يحمله أهل الحديث. ومنها: أنه لا يذكر الفاء في حواب أما اعتماداً على ظهور المعنى. الشيخ عبدالحي اللكنوي طالع كثيرًا من النسخ المطبوعة والقديمة المصححة بالقلم فما وحد فيها هذا الالتزام بل قد يأتي بها، وقد لا يأتي. ومنها: أنه إذا قال: "عند فلان" يريد أنه مرواية عن فلان، وقال العيني في شرح "الهداية": كلمة "عن" تستعمل في غير ظاهر الرواية، قال: "عن فلان" يريد أنه رواية عن فلان، وقال العيني في شرح "الهداية": كلمة اعن" تستعمل في غير ظاهر الرواية، وقال ابن الهمام: إن كلمة "عند" تدل على المذهب. ومنها: أنه يسقط الواو في إن الوصلية، كذا قيل: قال صاحب "الهداية" في أخر فصل وكالة الرجلين: وأما المرتد فتصرفه في ماله إن كان نافذًا إلخ، وشرحه في النسخ الصحيحة. "نتائج الأفكار" بقوله: أي وإن كان نافذًا إلخ، والشيخ عبدالحي اللكنوي ما وجد هذا الالتزام في النسخ الصحيحة. ومنها: أنه إذا تحقق نوع مخالفة بين عبارة "القدوري" و"الجامع الصغير" يصرح بلفظ "الجامع الصغير".

ومنها: أن لفظ "قالوا" إنما يستعمله فيما فيه احتلاف؛ إذ حكم الإجماع يعلم بإجراء اللفظ على إطلاقه بدونه. ومنها: أنه يجيب السؤال المقدر، ولا يصرح السؤال والجواب بقول: فإن قيل كذا قلنا كذا، وأمثاله إلا في مواضع عديدة ومنها: أنه إذا أورد النظير في مسألة ثم أراد أن يشير، فيشير إلى النظير باسم الإشارة الذي يستعمل للبعيد، ويشير إلى تلك المسألة التي أورد لها النظير بالذي يستعمل للقريب. ومنها: أنه إذا قال: "والتحريج كذا" يريد به تخريج نفسه، وينسب تخريج غيره إلى صاحبه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي أعلى مَعَالَمَ العلم وأعلامَه، وأظهر شعائرَ الشرع وأحكامَه، وبعث رسلاً وأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - إلى سبل الحق هادين، وأخلفهم علماء إلى سننهم داعين، يسلكون فيما لم يُؤثَرُ عنهم مسلك الاجتهاد، مسترشدين منه في ذلك،

الحمد الله: اختار هذه الجملة اتباعاً لكتاب الله سبحانه، وتنبيهاً على أن الحمد الله تعالى وإن لم يحمدوه، واللام للاستغراق، أي جميع المحامد له. (ملخصاً من حاشية عبد الحي) معالم: جمع معلم، موضع العلم، قيل: المراد الأصول التي يوقف بها على الأحكام من نحو الجواز والفساد والحل والحرمة وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس. (الكفاية) أعلامً ه: الضمير المحرور راجع إلى العلم، ويمكن أن يرجع إلى لفظ الله تعالى، ولا يخفى معناه على ذى الفهم على كل تقدير، أي علماؤه. شعائو: جمع شعيرة، قيل: المراد بها ما يؤدى من العبادات على سبيل الاشتهار كالأذان والجمعة وصلاة العيد والأضحية.

وأحكامه: وأحكام الشرع هي الحل والحرمة والصحة والفساد وغيرها. (العناية) رسلاً وأنبياء: إشارة إلى الفرق والتغاير بين الرسول والنبي كما قيل: الرسول هو النبي الذي معه كتاب كموسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام والنبي هو الذي ينبئ عن الله تعالى وإن لم يكن معه كتاب كيوشع عليه السلام وهو الظاهر. (العناية) هادين: أي مبينن طرق الحق والصواب. وأخلفهم [إشارة إلى حديث "العلماء ورثة الأنبياء"]: أى جعلهم خلفاء. إلى سُتَنِ سُنَنهِمْ: السنن المعلى السين وتشديد النون، والمراد من لفظ السنن الأول الطريق، وبلفظ السنن الثاني إما العادات، فيكون المعنى داعين إلى طرق موصلة إلى عادات الأنبياء على نبينا وعليهم الصلاة والسلام، بحيث لو اختار الإنسان هذه الطرق لوصل إلى عاداتهم وأخلاقهم أو الطرق، فيكون المعنى داعين إلى طرق موصلة لسالكيها إلى طرق الأنبياء الموصلة إلى الحق تعالى شأنه. (مقتبساً من حاشية عبد الحي عشه) فيما لم يُؤثّرُ: أى لم يوجد عنهم مأثور أي مروياً. هسلك الاجتهاد: وفيه بيان ألهم لا يخرجون عن فيما المأثور منهم إذا وجدوه، وألهم متبعوهم على الدوام لألهم إن وجدوا مأثوراً عنهم عملوا به واتبعوهم فيه، وإن لم يجدوا تبعوهم في طريقهم إذا لم يوح إليهم وهو الاجتهاد وهو استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل الظن وإن لم يجدوا تبعوهم في طريقهم إذا لم يوح إليهم وهو الاجتهاد وهو استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل الظن بحكم شرعي. (العناية)

وهو وَلِيُّ الإرشاد، وخصَّ أوائل المستبطين بالتوفيق، حتى وضعوا مسائل من كلِّ جَلِيِّ ودقيق، غيرَ أن الحوادثَ متعاقبةُ الوقوع، والنوازلَ يضيق عنها نطَاق الموضوع، واقتناصُ الشوارد بالاقتباس من الموارد، والاعتبارُ بالأمثال من صنعة الرجال، وبالوقوف على المآخذ يُعضَ عليها بالنَّوَاجذ. وقد حرى على الموعدُ في مبدء "بداية المبتدي"، أن أشرحها بتوفيق الله تعالى شرحًا أرسمه بـ "كفاية المنتهي"، فشرعتُ فيه، والوعدُ يُسَوَّغُ بعضَ المساغ،

أوائل: أراد بأوائل المستنبطين أبا حنيفة وأصحابه هشر بدليل قوله حتى وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق، فإلهم الذين تولوا قواعد المسائل الفقهية الشرعية وتبيينها، والمراد بالجلي المسائل القياسية لظهور إدراكها غالباً، وبالدقيق المسائل الاستحسانية لخفاء إدراكها. قيل ما وضعه أصحابنا من المسائل الفقهية هو ألف ألف ومائة ألف وسبعون ألفاً ونَسيِّف مسألة. (العناية) غير أن الحوادث إلى الاستنباط والتصنيف، كان أوائل المستنبطين وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق فأي حاجة تدعو إلى الاستنباط والتصنيف، ووجهه ألهم وإن وضعوا ذلك إلا أن الحوادث (متعاقبة الوقوع، والنوازل) أي الواقعات. (العناية)

واقتناص: أى اصطياد الصيود النافرة، شبه المسائل التي يستصعب فهمها أو إفهامها بالصيود النافرة في انتفاء المؤانسة والارتباط، وأثبت له الاقتناص الذى هو الاصطياد على سبيل الترشيح، ثم شبه المآخذ التي يستنبط منها المسائل بالموارد في أن كلاً منهما محل لأخذ ما هو سبب الحياة، فإن الماء سبب الحياة، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيِّ ﴾ وكذلك العلم. (مقتبساً من حاشية عبد الحي عشه) الشوارد: جمع شاردة أى الصيود الوحشية. (البناية) بالاقتباس: أى بالأخذ والاستحراج.

الموارد: جمع المورد، والمراد بها الأصول أي الكتاب والسنة والإجماع والقياس. من صنعة الرجال: أى وقياس الأحكام على نظائرها بالعلل المؤثرة من صنعة الكاملين في الرجولية. وبالوقوف: هذه الجملة إشارة إلى أن تصوير المسائل إذا كان مع الدليل يصير محكمًا، فذلك إشعار بأنه لم يكتف في كتابه بذكر المسائل، بل أورد الدلائل أيضاً. يُسمَوَّغُ: أى يجوز الشروع في الشرح بعض التجويز، لمعارضة الموانع الدينية والدنيوية من الشروع إياه، ولولا معارضة تلك الموانع لكان الموعد موجبا قويا للشروع.

بعض المساغ: أي يجوز بعض التحويز أي شرعت في شرح البداية الموسوم بــ "كفاية المنتهي"، والحال أن الوعد الذي حرى لي يجوز ما أتصدى له، لأن الخلف في الوعد مذموم شرعاً وإن كان صعوبة هذا الأمر تقتضي الامتناع عنه. هذا من المصنف عليه هضم النفس وتعظيم شأن التصنيف.(الكفاية)

وحين أكاد أتّكي عنه اتكاء الفراغ، تَبيّنتُ فيه نَبْدًا من الإطناب، وخشيت أن يُهْجَرَ المحله الكتاب، فصرفْتُ العِنانَ والعناية إلى شرح آخر موسوم بـــ "الهداية" أجمعُ فيه بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواية ومتون الدراية، تاركاً للزوائد في كل باب، مُعرضًا عن هذا النوع من الإسهاب، مع ما أنه يشتمل على أصول يَنْسَحِبُ عليها فصول، وأسال الله تعالى أن يوفقني لإتمامها، ويختم لي بالسعادة بعد اختتامها، حتى إنّ من من من الله مزيد الوقوف، يرغب في الأطول والأكبر،

أتكئ عنه: أي كنت متكفاً عليه فلما انتهى كدت أستريح لفراغي عنه. (الكفاية) نَبْذًا: أي شيئاً قليلاً. من الإطناب: هو الكلام الزائد على المقصود لنكتة وفائدة، فإن لم يكن فيه فائدة، فهو تطويل.

الكتاب: المراد منه إما "الكفاية"، أى الناس يتركون "الكفاية" ولا يقفون على ما فيها للإطناب فرسمت "الهداية" المأخوذة منه. أو المتن، أي "بداية المبتدي"؛ لأنه لما كان "الكفاية" شرحًا ذا تطويل تترك، فيترك المتن لعدم وجود شرحه سواه. أو الكتابة أى بسبب التطويل يترك كتابة "الكفاية"، فلا يتوجه الناس إلى نقله، فلا يشتهر حتى يصير مهجورًا. (مقتبساً من حاشية عبد الحي على عنان العناية: كأنه شبّه العناية بالمطية؛ لأن كلاً منهما موصل إلى المقصد، فأثبت له العنان على سبيل التخييل.

بين عيون الرواية: بمعنى المرويات من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف أي المرويات المحتارة.

ومتون الدراية: المتن الصلب، أي الدلائل العقلية القوية، لأن قوة الشخص بالظهر، وكذلك قوة العلم بالدليل. تاركًا للزوائد: أراد به الزوائد المعهودة، فإن الكتاب خال من الزيادة التي ليست لها فائدة.

مع ما: دفع لما يتوهم أن في هذا الكتاب قصورًا، فإنه وإن كان قد دفعه بقوله: معرضًا إلخ، دفعه مرة أحرى توضيحًا للمرام. يَنْسَحِبُ: أى يتفرَّع عليها فروع. اختتامها: بضمير الإفراد في كلا الموضعين والضمير للهداية، وفي بعض النسخ بلفظ التثنية فيهما فالضمير للشرحين.(العناية) حتى إن إلخ: متعلق بما عُلم سابقًا من صرف عنان القصد إلى افتتاح شرح حاو الأصول يخرج منه فروع خال من الإطناب بعد فراغه عن رسم الشرح الأكبر الموسوم بــ "كفاية المنتهى". سَمَتْ: من السُّمُو بضمتين وتشديد الواو بمعنى العلو.

ومن أعجله الوقت عنه يقتصر على الأقصر والأصغر، وللناس فيما يعشقون مذاهب. (الهداية)
والفن حير كله ثم سألني بعض إخواني أن أملي عليهم المجموع الثاني، فافتتحته مستعينًا بالله تعالى في تحرير ما أقاوله، متضرعا إليه في التيسير لما أحاوله، إنه الميسر لكل عسير، والوله)
وهو على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

عنه: أى الوقوف على مضامين الأكبر. وللناس فيما يعشقون مذاهب: أي طرق مختلفة. مقتبس من قول الشاعر أبي فراس، وقبله:

عليّ لربع العامرية وقفة »« ليملي عليّ الشوقُ والدمع كاتب ومن عادتي حبُّ الديار لأهلها »« وللناس فيما يعشقون مذاهب

والفن: اللام للعهد، أي هذا الفن خير كله قليله وكثيره، أو الفن مطلقاً خير كله فإن العلم مطلقاً خير من الجهل. المجموع الثاني: الظاهر أنّ المراد منه الهداية؛ لأن الكلام مسوق لأجله، لا الدفتر الثاني منها؛ لعدم دلالة السابق عليها، فيكون قوله "صرفت وشرعت" محمولين على العزم.

كتاب الطهارات

قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية، ففرض الطهارة غَسْل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس بهذا النص.

كتاب: هو في الأصل: مصدر سمي به المكتوب تسمية المفعول بالمصدر على التوسع الشائع، واصطلاحاً: طائفة من المسائل اعتبرت مستقلة، سواء كانت مستقلة في نفسها ككتاب اللقطة، أو تابعة لما بعدها ككتاب الطهارة، أو مستتبعة لما قبلها ككتاب الصلاة أو نوعاً واحدة ككتاب اللقطة, وأنواعاً منها ككتاب الطهارة، واختار لفظ الكتاب دون الباب؛ لأن اشتقاق الكتاب يدل على الجميع بخلاف الباب، والغرض جميع أنواع الطهارة لا نوع منها. [مجمع الأفر ١٧/١]

الطهارات: المشروعات أربعة بالإستقراء: حقوق الله تعالى، وحقوق العباد، وما اجتمع فيه الحقان، وحق الله تعالى، أو حق العبد فيه غالب، وقدم المصنف في البيان حقوق الله تعالى لعظمها، ثم قدمت الصلاة ؟ لأنها أقوى أركان الإسلام بعد الإيمان، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ ﴾ الآية، وقال النبي على: الصلاة عماد الدين"، وهي من أعلى معالم الدين ما خلت شريعة عنها. الطهارات: لما كانت الطهارة شرطًا لا تسقط بخلاف الشروط الباقية للصلاة، قدَّمَها على الشروط الباقية.

الطهارات: في الإتيان بالجمع إشارة إلى أن الطهارة أنواع، فإن رفع النحاسة طهارة, ورفع الخبث أيضاً طهارة وهما نوعان مختلفان. الطهارات: الطهارة بالضم اسم لما يتطهّر به من الماء وقيل: هو فضل ما يتطهر به، وبالكسر آلة النظافة، وبالفتح مصدر بمعنى النظافة لغة. وفي الاصطلاح عبارة عن صفة تحصل لمزيل الحدث أو الخبث عما تتعلق به الصلاة. الطهارات: وشرط وجوبها الحدث أو الخبث، وسببها وجوب الصلاة لا وجودها؛ لأن وجودها مشروط بها فكان متأخراً عنها والمتأخر لايكون سبباً للمتقدم، وحكمها إباحة الصلاة أو ما يضاهيها لمن قامت به. (العناية)

إذا قمتم: ظاهر الآية يقتضي وجوب الوضوء على كل قائم إلى الصلاة وهو مذهب أهل الظاهر، محدثًا كان أو غيره. والجمهور على خلافه, قالوا: معناه، إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون.(العناية) نكتة: وإنما جاء بإذا وهي تستعمل في الأمور الكائنة لامحالة دون إن وهي في الأمور المترددة ؛ لأن القيام إلى الصلاة من الأمور الكائنة لامحالة, نظرًا إلى الإيمان.(الكفاية)

والغَسْلُ: هو الإسالة، والمسحُ: هو الإصابة. وحَدُّ الوجه من قُصَاصِ الشَّعْرِ إلى أسفلِ النَّقْنِ وإلى شَخِيَتَى الأذن؛ لأن المواجهة تقع بهذه الجملة وهو مشتق منها. والمرْفَقَانِ والكَعْبَانِ يَدْخُلان في الغَسْل عندنا خلافًا لزفر، هو يقول: إن الغاية لاتدخل تحت المُغَيَّا كالليل في باب الصوم. ولنا: أن هذه الغاية لإسقاط ما وراءها؛ إذ لولاها لاستوعبت الوظيفة الكلَّ، وفي باب الصوم لحمد الحكم إليها؛ إذ الاسمُ يُطلَق على الإمساك ساعة.

والعَسْل: إنما فسر العَسْلَ والمسحَ مع ظهور معناهما، إشارةً إلى دفع ما ذهب إليه الشافعي من تكرار مسح الرأس على ما سيجيء، وإلى أنّ البلل بالماء في المغسولات لا يسقط الفرض، كما روي عن أبي يوسف علله. (العناية) الشعو: اللام عوض عن المضاف إليه، والمراد منه شَعْرٌ ينبت على جانب مقابل لجانب القفا.

الذَّقَن: مجتمع اللحيين من أسفلهما. (القاموس المحيط) شَحْمَتَيْ: شحمة الأذن: ما لان من أسفلها, وهو مُعَلَّقُ القُرْط. (المغرب) والمرفقان: المرْفق بكسر الأول على وزن المنبر ملتقى عظم العضد والذراع.

هو يقول إلخ: هذا الذي ذكره المصنف لزفر يخالف ما ذُكر له في نُسخ الأصول، فإنّ المذكور له أنّ فيها تعارض الأشباه، وهو أنّ من الغايات ما يدخل كقوله: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، ومنها ما لايدخل كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ وقوله: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ وهذه الغاية أعني المرافق تشبه كلاً منهما، فلا تدخل بالشك. وتأويل كلام المصنف أنّ هذه الغاية أعني المرافق لا تدخل بتعارض الأشباه كما لم تدخل في قوله إلى الليل.(العناية)

ولنا: يعني أن الغاية على نوعين: نوع يكون لمدّ الحكم إليها، ونوع يكون لإسقاط ما وراءها، والفاصل بينهما حال صدر الكلام فإن كان متناولاً لما وراءها كانت للثاني وإلا فللأول. وما نحن فيه من الثاني؛ لأن ذكر اليد يتناول الآباط, بدليل أن الصحابة الله وهم أهل اللسان – فهموا ذلك من آية التيمم فتبقى المرافق داخلة بخلاف ذكر الصوم, فإنه يتناول الإمساك ساعةً فكانت لمدّ الحكم إليها فيبقى الليل خارجاً.(العناية)

إذ لولاها إلخ: قد ذكر صاحب "الكافي" في كتاب السرقة أن اليد ذات مقاطع ثلث: من الرسغ, والمرفق, والإبط، وكل ذلك يحتمل حنيئذ.

والكعب: هو العظم الناتئ هو الصحيح، ومنه الكاعب. قال: والمفروض في مسح الرأس مقدارُ الناصية، وهو رُبْعُ الرأس؛ لما روى المغيرةُ بن شعبة "أن النبي على أتى سُبَاطَة قومٍ فبال، وتَوضَّأ ومَسح على ناصيته وخفيه"، والكتاب مُجْمَلُ فالتحق بيانًا به. وهو حجة على الشافعي حلله في التقدير بثلاث شعرات، وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب. وفي بعض الروايات قدَّره بعض أصحابنا بثلاث أصابع من أصابع اليد؛

هو الصحيح: احتراز عما روى هشام عن محمد عليه، أنه الذي في وسط الرجل عند معقد الشراك فإنَّ مراد محمد عليه بذلك الكعب الذي يقطع المحرم أسفله من الخف إذا لم يجد نعلين. [فتح القدير ١٥/١] الكاعب: هي الجارية التي يبدو ثديها للنهود. (العناية) والمفروض: أي المقدر على جهة الفرضية. ربع الرأس: وهو كما ترى يشير إلى أنه يجوز من أي جانب كان. (العناية) سُبَاطَةَ قوم: هي المزبلة والكناسة تكون بفناء الدُّور مُرفقاً لأهلها, وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل, وإضافتها إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك؛ لأنما لا تخلو عن النحاسة. [فتح الباري ٢/١] والكتاب مُجْمَلَ إلخ: حواب عمّا يقال: حديث المغيرة خبر واحد لايزاد به على الكتاب, ووجهه أنه ليس من باب الزيادة على الكتاب بل الكتاب مجمل, فالتحق الخبر بياناً به, ويجوز أن يقع حبر الواحد بياناً لمحمل الكتاب, وفيه بحث. (العناية) وهو حجة على الشافعي عليه: مسألة مسح الرأس في المقدار مخمسة: قولان من أصحابنا، وقول الشافعي عليه، وقول مالك عليه، وقول الحسن البصري. قال الحسن: المفروض أكثر الرأس، استدلُّ مالك بفعل النبي ﷺ فإنه مسح بيديه كلتيهما، أقبل بهما وأدبر، وبه استدلُّ الحسن إلا أنه قال: الأكثر يقوم مقام الكل، ولكنا نقول: إن فعل الرسول على لا يدل على الركنية؛ لإفضائه إلى زيادة على النص، وإنما كان ذلك لإكمال الفضيلة، ولايجوز اعتبار الممسوح بالمغسول؛ لأن المسح بني على التخفيف، وفي كتاب الله تعالى ما يدلُّ على التبعيض في المسح لاتصال الفعل إلى محل المسح بحرف الباء، وعن هذا قال الشافعي هذا: يتأدّى بأدبي ما يطلق عليه اسم الرأس، قيل: هو ثلاث شعرات؛ لأنه المتيقن، لكنا نقول: من مسح برأسه ثلاث شعرات لا يقال: إنه مسح برأسه عادةً. (النهاية) وفي بعض المروايات: هي رواية النوادر وهي غير ظاهمر الرواية. (البناية) وذكر ابن رستم عليه في

نوادره: أنه إذا وضع ثلاث أصابع و لم يمدّها، جاز في قول محمد في الرأس والخف جميعًا. (الكفاية)

لأنها أكثر ما هو الأصل في آلة المسح. قال: وسنسن الطهارة: غَسْلُ اليدين قبل النوضون) المعارفة عُسْلُ اليدين قبل إدخالهما الإناء إذا استيقظ المتوضئ من نومه؛ لقوله عليه: إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يَعْمِسَنَّ يدَه في الإناء حتى يغسلَها ثلاثًا؛ * فإنه لا يدري أين باتت يدُه. ولأنَّ اليد آلةُ التطهير، فتُسَنُّ البدايةُ بتنظيفها، وهذا الغسْلُ إلى السرُسْغ لوقوع الكفاية به في التنظيف.

وسنن الطهارة: السنة ما واظب عليه ولله عليه المستيقظ الشاك الذي يريد أن يغترف من الإناء، لا بيان سنة غسل اليدين بيان ما هو السنة في حق المستيقظ الشاك الذي يريد أن يغترف من الإناء، لا بيان سنة غسل اليدين قبل غسل الأعضاء الذي هو سنة للمستيقظ وغيره، سواء أراد الاغتراف أو لا، وإلا فلا وحه للتقييد بقوله: قبل إدخالهما الإناء، وبقوله: إذا استيقظ إلخ. قبل إدخالهما الإناء: ذكر الإناء ههنا وقع على عادهم، فإلهم كانوا يتوضئون من الإناء. (النهاية)

إذا استيقظ: تعليقه بالاستيقاظ, فمنهم من أطلق فيه، ومنهم من قيده بما إذا نام مستنجيًا بالأحجار أو متنجس البدن، أما لو نام متيقّناً طهارتهما مستنجيًا بالماء، فلا يسن له. وقيل: بأنه سنة مطلقاً للمستيقظ وغيره في ابتداء الوضوء وهو الأولى. [فتح القدير ١/ ١٨] فلا يغمسن: ظاهر النهي يدلّ على الحرمة، ويؤكده نون التأكيد، لكنه خبر واحد، فلو جعلنا الغسل فرضًا، يلزم الزيادة على الكتاب به، وذا لا يجوز عندهم، فلا بدّ من أن يحمل على الوجوب أو السنة، لكن الأول لا يجوز؛ لأن الواجب لا يكون في الطهارة، فلا بدّ من أن ينزل من الوجوب بقدر الضرورة، فحملناه على السنة.

ولأنّ اليد: مبناه أيضاً على أنّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، لكنه ترك، لأن طهارة العضو حقيقةً وحكمًا تدلّ على عدم الوجوب.(العناية) إلى الرسغ: منتهى الكف عند المفصل.(العناية)

* أخرجه الأئمة الستة في كتبهم [نصب الراية ٢/١] أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ﴿ أَن النبي اللهِ اللهِ على النبي اللهِ اللهُ على اللهُ على اللهُ على اللهُ على اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ على اللهُ الله

قال: وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء؛ لقوله عليم الله "لا وُضوء لمن لم يسم الله "* والمراد به نفي الفضيلة، والأصح ألها مستحبّة وإن سمّاها في الكتاب سنة، ويُسَمّي قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح. قال: والسواك؛ لأنه عليم "كان يواظب عليه "** وعند فَقُدِه يعالج بالإصبع؛

تسمية الله تعالى: قال الطحاوي: هو أن يقول: بسم الله العظيم، والحمد لله على دين الإسلام، هو المنقول عن السلف، وقيل: إنه مرفوع إلى النبي على واستدل بقوله على: "لا وضوء لمن لم يسم الله"، ووجه ذلك: أن لا لنفي الجنس، فحقيقته يقتضي أن لا يكون وضوء إلا بتسمية، وإليه ذهب أصحاب الظواهر وأحمد، وجعلوا التسمية من شروط الوضوء، لكنا قلنا: المراد به نفي الفضيلة؛ لئلا يلزم نسخ آية الوضوء به. (العناية) والأصح: وكوفحا سنة مختار الطحاوي والقدوري. (العناية)

هو الصحيح: احتراز عما قيل: قبله فقط، وما قيل: بعده فقط؛ لأن ما قبله حال الانكشاف، والأصح قبله أيضاً لا حال الانكشاف ولا في محل النجاسة. [فتح القدير ٢١/١] والسواك: أي استعماله، حذف المضاف لأمن الإلباس، والسواك اسم لخشبة معينة للاستياك. وينبغي أن يكون من الأشجار المرة؛ لأنه يطيب النكهة ويشد الأسنان ويقوي المعدة، ويكون في غلظ الخنصر، وطول الشبر، ويستاك عرضًا لا طولاً عند المضمضة. (العناية)

يواظب عليه: أي مع تركه أحيانًا، بدليل أنه عليم علّم الأعرابي الوضوء، ولم ينقل فيه تعليم السواك. (الكفاية) عند فَقْده: "في الكافي": ولا يقوم الإصبَع مقامَ الخشبة عند وحودها، فهو بظاهره يدلّ على أن لو عالج بالإصبع مع وجود الخشبة وحضورها، لا يكون عاملاً بالسنة. وفي بعض الحواشي: وأما عند وجودها فالأولى استعمالها؛ لأنها قوي على إزالة ما على الأسنان من الدَّرَن لخشونها من الإصبع، فهو يدل على أنه يقع سنة.

^{*} أخــرجه أبو داود في سننه عن أبي هريرة ﴿ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا صلاة لِمَنْ لا وُضوءَ له، ولا وضوءً لم الله عليه". [رقم: ١٠٣، باب في التسمية على الوضوء]

^{**}فيه أحاديث: منها ما أخرجه البخاري عن حذيفة، قال: كان النبي على إذا قام من الليل يَشُوْصُ فاه بالسواك.[١٤٧/١]

وكيفيته: إنما تعرّض لكيفيتهما نفيًا لقول الشافعي، فإنّ عنده الأفضل أن يتمضمض ويستنشق بكف بماء واحد.(العناية) لكل مرة: لأنه أبلغ في الطهارة.

* كما ورد في حديث أبي مطر قال: بينما نحن حلوس مع أمير المؤمنين علي في المسجد على باب الرحبة، حاء رحل فقال: أربي وضوء رسول الله على ؟ _ وهو عند الزوال _ فدعا قنبرا فقال: ائتني بكوز من ماء فغسل كفيه ووجهه ثلاثًا، وتمضمض ثلاثًا، فأدخل بعض أصابعه في فيه، واستنشق ثلاثًا، وغسل ذراعيه ثلاثًا، ومسح رأسه واحدةً، فقال: داخلهما من الوجه، وخارجهما من الرأس، ورحليه إلى الكعبين ثلاثًا، ولحيته تَهْطِلُ على صدره، ثم حسا حسوةً بعد الوضوء ثم قال: أين السائل عن وضوء رسول على ؟ كذا كان وضوء نبي الله على المسند للإمام أحمد بن حنبل]

** الــذين رووا صفة وضوء النبي على من الصحابة عشرون نفراً: عبد الله بن زيد بن عاصم، وعثمان بن عفان، وابن عباس، والمغيرة بن شعبة، وعلي بن أبي طالب، والمقدام بن معد يكرب، والربيع بنت معوذ، وأبو مــالك الأشعري، وأبو هــريرة، وأبو بكرة، ووائل بن حجر، ونفير أبوجبير الكندي، وأبو أمامة، وعائشة، وأنس، وكعب بن عمرو اليمامي، وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الله بن أبي أوفى، والبراء بن عازب، وأبو كاهل، وكلهم حكوا فيه المضمضة والاستنشاق. أما حديث عبد الله بن زيد: فرواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ١٠/١] أخرج البخاري عن عمر بن يجيى، عن أبيه، قال: شَهدْتُ عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي على فدعا بتور من ماء فتوضاً لهم، فكفاً على يديه فغسلهما ثلاثًا ثم أدخل يده في الإناء يده فغسل أدخل يده في الإناء يده فغسل وجهه ثلاثًا، ثم أدخل يده في الإناء فغسل رجليه إلى المرفقين مرتين مرتين، ثم أدخل يده فمسح برأسه، فأقبل بيديه وأدبر بها، ثم أدخل في الإناء يده فغسل رجليه. [١٨٥١، باب مسح الرأس مرة]

*** قوله: هو المحكي من وضوئه على أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو اليامي أن رسول الله على توضأ فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا، يأخذ لكل واحدة ماء جديدًا، الحديث. [٨٢/١-١٨١] رجاله ثقات. [حاشية إعلاء السنن ٨٢/١]

ومسح الأذنين، وهو سنة بماء الرأس عندنا، خلافاً للشافعي؛ لقوله عليه: "الأذنان من الرأس"، * والمراد: بيان الحكم دون الخلقة. قال: وتخليل اللَّحْــيَةِ؛ لأن النبي عليه أمــره جبريلُ عليه بذلك. **

ومسح الأذنين: عن الحلواني وشيخ الإسلام يدخل الجنصر في أذنيه ويحرّكهما، كسذا فعل النهى، والسذي في ابن ماجه بإسناد صحيح عن ابن عباس الله الله مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين، وخالف إيماميه إلى ظاهر أذنيه، فمسح ظاهرهما وباطنهما، وقول من قال: يعزل السبابتين في مسح الرأس من مشايخنا يدل على أنّ السنة عنده إدخالهما وهو الأولى. [فتح القدير ٢٤/١]

خلافا للشافعي على: فإنه يقول: هو سنة بماء جديد. (العناية) والمواد إلى: ووجه التمسك، أنّ المراد بقوله: "الأذنان من الرأس" إما أن يكون لبيان الحقيقة، وهو على غير مبعوث لذلك، على أنه مشاهد لايحتاج إلى بيان، أو بيان ألهما ممسوحان كالرأس، لا بماء الرأس، ولا سبيل إليه؛ لأنّ الاشتراك بين الشيئين في أمر لا يوجب كون أحدهما من الآخر، كالرجل من الوجه لاشتراكهما في الغسل، والخف من الرأس لاشتراكهما في المسح. وإما لبيان ألهما ممسوحان بماء الرأس وذلك يناسب الذكر عند مسح الأذنين بماء واحد ؛ فإنه إذا كان

من أبعاض الرأس حقيقة وحكماً جاز أن يمسح بماء واحد، فكذا إذا حكم الشرع بذلك. [العناية ٢٤/١] أَمَرَه: وجه التمسك أنّ الأمر للوجوب، إلا أنّا تركناه لئلا يعارض الكتاب، وفيه نظر؛ لأنه إنما يلزم ذلك أن لو أفاد الفرضية و لم يقل به أحد، وأما إذا أفاد الوجوب فلا مانع كخبر الفاتحة، والحق أن الوجوب يثبت بالمواظبة من غير ترك، و لم يثبت ذلك، فإنه روي عن أبي حنيفة أنه قال: ما روي أن النبي ولم أخذ كفاً من ماء فحلّل به لحيته، وقال: "بمذا أمرني ربي" لم يثبت إلا مرة واحدة، وعن هذا نقل عنه أنه قال: مسح اللحية جائز، ليس بسنة. ومعنى قوله: "جائز" أن صاحبه لا ينسب إلى البدعة وهو المنقول عن محمد عشم، كما ذكر في الكتاب. (العناية)

* روي من حديث أبي أمامة، وعبد الله بن زيد، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي موسى، وأنس، وابن عمر، وعائشة هيد. [نصب الراية ١٨/١] وأخرج أبو داود في سننه عن أبي أمامة قال: كان رسول الله عليه عمر، وعائشة هال: كان رسول الله عليه عمر، وعائشة قال: وقال: الأذنان من الرأس. [٩/١] رقم: ١٣٥]

^{**} هذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أنس أن النبي علم قال: أتاني جبرئيل فقال: إذا توضأت فخلل لحيتك.[١٣/١، باب في تخليل اللحية في الوضوء]

وقيل: هو سنسة عند أبي يوسف على جائز عند أبي حنيفة ومحمد عليه؛ لأن السنة إكمالُ الفرض في محلّه، والداخل ليس بمحل الفرض. قال: وتخليل الأصابع؛ لقوله عليه: "حلّلوا أصابِعَكم كي لاتَتَخَلَّلُها نَارُ جَهنّمَ"؛ * ولأنه إكمال الفرض في محله. قال: وتكرار الغَسْل

هو سنة: يستحب أن يمسح تُلُثُ اللحية أو رُبْعَها، وفي بعض الروايات تمسح كلها، وهو الأصح. ويغسل الموضع المنكشف بين العذار والأذن في قول محمد، وهو رواية عن الإمام.(النهاية) جائز: أي لو فعل لا ينسب إلى البدعة كما يبدع ماسح الحلقوم. [الكفاية ٢٥/١] تنبيه: الفتوى على قول أبي يوسف على والأدلة ترجح قوله وقد رجحه صاحب المبسوط. [رد المحتار ٢٩١/١] ملحوظة: عن "الظهيرية" أن تخليل الأصابع إنما يكون بعد التثليث؛ لأنه سنة التثليث. [رد المحتار ٢٩٢/١] لأن السنة إلخ: أي السنة في أركان الوضوء هو إكمال فرض الطهارة في محله كالتثليث، واستيعاب الرأس، وتخليل الأصابع، وكل ذلك سنة لمعنى الإكمال في الطهارة، ولا يوجد هذا المعنى في تخليل اللحية، فلا يكون سنة، وبهذا يسقط ما يقال: لا يلزم أن يكون السنة من إكمال الفرض، فكثير من السنن كالحتان لم يشرع لإكمال الفرض في محله، وكذا يسقط ما يروى: أنّ النية والترتيب سنتان في الوضوء، وليسا لإكمال الفرض في محله.

والداخل: أي داخل اللحية. (العناية) ليس بمحل الفرض: لعدم وجوب إيصال الماء إليه بالاتفاق. واعترض بأن المضمضة والاستنشاق سنتنان وداخل الفم ليس محل الفرض في الوضوء. وأجيب بأن الفم والأنف من الوجه من وجه؛ إذ لهما حكم الخارج من وجه والوجه محل الفرض. (العناية) وتخليل الأصابع: صفته في الرجلين: أن يخلل بخنصر يده اليسري حنصر رجّله اليمني، ويختم بخنصر رجله اليسري، في القنية كذا ورد، والله أعلم. ومثله فيما يظهر أمر اتفاقي لا سنة مقصودة. [فتح القدير ٢٦/١] في محله: أي في محل الفرض وقد قلنا: إن غسل اليدين والرجلين فرض وتخليل أصابعهما إكمال الفرض فيكون سنة. (البناية)

وتكوار الغَسْل: قيد به لإفادة أنه لا يسن التكرار في المسح، ثم قيل: الأول فريضة، والثاني سنة، والثالث إكمال. وقيل: الثاني والثالث سنة، وقيل: الثاني سنة والثالث نفل. والظاهر أنه معنى الأول وقيل: على عكسه.[فتح القدير ٢٧/١]

^{*} لا يوجد بهذا اللفظ. وقال الزيلعي: أحاديث تخليل اللحية أمثلها حديث لقيط بن صبرة رواه أصحاب السنن الأربعة من حديث عاصم بن لقيط بن صبرة قال: قال رسول الله على: إذا توضأت فأسبغ الوضوء وخلّل بين الأصابع. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. [نصب الراية ٢١/١]

إلى الثلاث؛ "لأن النبي عليه توضأ مرةً مرةً، وقال: هذا وضوء لايقبل الله تعالى الصلاة إلا به، وتوضأ مرتين مرتين، وقال: هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرتين، وتوضأ ثلاثًا، وقال: هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي، فمن زاد على هذا أونقص فقد تعدّى وظلم"* والوعيد لعدم رؤيته سنةً.

توضأ مرةً مرةً: أي غَسَل كل عضو مرة. (العناية) لا يَقْبَل: المراد بالقبول الجواز. (العناية)

فمن زاد: أي على التثليث، وعبارة أخرى أو زاد على الثلاث معتقداً أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث أو نقص عنه معتقداً أن السنة هذا. فأما لو زاد لطمأنينة القلب عند الشك أو لنية وضوء آخر فلا بأس به؛ لأنه أمر بترك ما يريبه إلى ما لا يريبه، كذا في المبسوط. [الكفاية ٢٧/١] فقد تعدى: يرجع إلى الزيادة؛ لأنه محاوزة عن الحد؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾. والظلم يرجع إلى النقصان، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾. والظلم يرجع إلى النقصان، قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً ﴾ أي: لم تنقص. [الكفاية ٢٧/١]

وظلم: يرد ههنا أن في صورة الزيادة يستحق الوعيد؛ لفعل الإسراف والله لا يحب المسرفين. وأما في صورة النقصان فلا وحه للوعيد؛ إذ غاية الأمر ترك السنة، وبه لا يستحق التارك الوعيد. والجواب عنه: أنّ الوعيد لعدم رؤيته سنة، يعني معنى الحديث، فمن زاد على العدد أو نقص عنه معتقدًا عدم سُنّ يَتِه فقد تعدّى وظلم على نفسه، وهذا هو حاصل قول المصنف "والوعيد إلخ".

لعدم رؤيته سنة: هذا حواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن يقال: إن الشارع رتب على الزيادة والنقصان وعيداً فمقتضاه الإطلاق. وتقرير الجواب: بأن الوعيد بعدم رؤيته الثلاث سنة، والحديث ليس على ظاهره وأشار بذلك إلى أنه اختار من تأويلات هذا الحديث التأويل الذي قيل: إنه إذا زاد على الثلاث معتقداً أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث، وأما إذا أراد طمأنينة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به ولا يدخل تحت الوعيد. [البناية ١٧٢/١-١٧٣]

* أخرج أبو داود في سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده أن رجلاً أتى النبي على فقال: يا رسول الله كيف الطهور؟ فدعا بماء في إناء، فعَسَل كفَيْه ثلاثًا، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ثم غسَل ذراعيه ثلاثًا، ثم مسح برأسه، وأدخل إصبعيه السباحتين في أذنيه ومسح بإبماميه على ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطن أذنيه، ثم غسل رجليه ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا أونقص فقد أساء وظلم – أو: ظلم وأساء – [٢١٠/١]

قال: ويُسْتَحَبُّ للمتوضئ أن ينوي الطهارة، فالنية في الوضوء سنة عندنا، وعند الشافعي على الله عبادة فلا تصح بدون النية كالتيم. ولنا: أنه لا يقع قربةً إلا بالنية.

ويستحب: والمستحب ما يُثابُ على فعله، ولا يُلامُ على تركه. أن ينوي: قيل: أن ينوي إزالة الحدث أو استباحة الصلاة. [البناية ١٩٧/١] سنة: فإن قلت: قال المصنف: ويستحب النية في الوضوء، ثم قال: فالنية في الوضوء سنة عندنا، وهذا ما وجهه؟ قلت: قال الأتراري _ وتبعه الأكمل _ : إنما قال "سنة" بعد أن قال "ويستحب"؛ لأن الاستحباب على ما اختاره القدوري، فأورده بلفظه، ثم ذكر ما هو المختار عنده. قلت: له وجه آخر عندي، وهو أنه ذكر استحباب النية في الطهارة، والطهارة أعم من الوضوء، فالمتوضئ إذا أراد أن يطهر ثوبه أو بدنه أو المكان الذي يصلي فيه من النحاسة يستحب له أن ينوي؛ لعموم قوله على: "الأعمال بالنيات"، وهذا عمل أيضاً مطلوب مرغوب فيه. فإذا نوى تطهير هذه الأشياء يحصل له الثواب فيكون مستحباً، وإذا لم ينو لا يضره ذلك؛ لأن تارك المستحب لا يلام. وأما ذكره بلفظ النية في الوضوء فلنصب الخلاف بيننا وبين الشافعي بأن النية عنده وجماعة آخرين فرض، فأقل الأمر أن يذكر في مقابلة لفظ السنة. [البناية 1/١١٧]

لأنه عبادة: لأنَّ العبادة فعل يؤتى بما تعظيمًا لله تعالى، بأمره ويثاب عليه وهو موجود في الوضوء قال على: "الوضوء على الوضوء على الله تعلى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينِ ﴾، جعل الإخلاص وهو النية حالاً للعابدين، والأحوال شروط، وما لم ينو فما أخلصه عن الاستعمال للتبرد والتعليم أو العادة. [الكفاية ٢٨/١]

لا يقع إلخ: هذا قول بموجب العلة حيث التزم ما ألزمه الشافعي على أن الوضوء لا يقع قربةً إلا بالنية، هذا مسلّم إلا أن الكلام فيما وراءه، وهو أن استعمال الماء في أعضاء الوضوء، هل يوجب الطهارة بدون النية أم لا؟ قلنا: بأنه يوجب، وذلك لأن أعضاء الوضوء محكومة بالنحاسة في حق الصلاة، حيث أمرنا بالتطهير لحقها، وهو لا يتحقق بدون النجاسة، إذ تطهير الطاهر محال، والماء طهور بطبعه، فإذا لاقى النجس طهره، قصد المستعمل الطهارة أو لا، كالماء للإرواء، والطعام للإشباع؛ لأن استعمال آلة التطهير في محل قابل للتطهير يفيد الطهارة لا محالة. فإذا ثبتت الطهارة في أعضاء الوضوء بهذا الطريق كان مفتاحاً للصلاة وإن لم ينو؛ لأن الوضوء حعل شرطاً للصلاة بوصف كونه طهارة، لا بوصف أنه قربة، بخلاف التيمم؛ لأن التراب لم يعقل مطهراً، فلا يكون مزيلاً للحدث أصلاً، فلم يبق فيه إلا معني التعبد، وذلك لا يحصل بدون النية. [الكفاية ١/٨٨]

ولكنه يقع: معنى هذا الاستدراك، أنه ليس كلامنا في أن الوضوء لا يكون عبادة إلا بالنية، وإنحا كلامنا في استعمال الماء المطهر في أعضاء الوضوء هل يوجب الطهارة بدون النية حتى يكون مفتاحاً للصلاة أو لا. ولا مدخل لكونه عبادة في ذلك، ويفيد ذلك بدونها. [البناية ١١٨/١] المطهر: وهو الماء الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً ﴾ (البناية) بخلاف التيمم: لأن التراب لم يعتبر شرعاً مطهراً إلا للصلاة لا في نفسه فكان التطهير به تعبدًا محضًا، وفيه يحتاج إلى النية أو هو أي التيمم ينبئ لغةً عن القصد فلا يتحقق دونه بخلاف الوضوء، ففسد قياسه على التيمم. [فتح القدير ٢٨/١-٢٩]

ويستوعب: وكيفية الاستيعاب: أن يبل كفه وأصابع يديه ويضع بطون ثلاث من كل كف على مقدم الرأس ويعزل السبابتين والإبجامين ويجافي الكفين ويمدهما إلى مؤخر الرأس، ثم يمسح الفودين بالكفين ويمدهما إلى مقدم الرأس ويمسح ظاهر الأذنين بباطن الإبجامين وباطن الأذنين بباطن السبابتين ويمسح رقبته بظاهر اليدين حتى يصير ماسحاً ببلل لم يصر مستعملاً هكذا روت عائشة على مسح رسول الله على وهكذا المنقول عن السلف، وعن أبي حنيفة ومحمد على أنه يبدأ من أعلى رأسه إلى جنبيه ثم إلى قفاه عكسه، كذا في مبسوط شيخ الإسلام. [البناية ١٧٧/١]

بالمسح: أي يستحب أن يستوعب رأسه بالمسح على ما اختاره القدوري وهو سنة يعني على اختياره.[العناية ٢٩/١] التثليث: لأنه ركن في الوضوء، فكان التثليث فيه سنة كغسل الوجه واليدين والرحلين.(العناية)

 والذي يُروك من التثليث محمول عليه بماء واحد، وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة على، ولأن المفروض هو المسح، وبالتكرار يصير غسلاً فلا يكون مسنونًا، فصار كمسح الخف بخلاف الغسل؛ لأنه لا يضرُّه التكرار. قال: ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره وبالميامن، فالترتيب في الوضوء سنة عندنا، وعند الشافعي على فرض؛ لقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَ كُمْ الآية، والفاء للتعقيب.

والذي يروى: بالتمريض يشعر بضعفه, وقد روي عن عثمان من حديث عامر بن شقيق وفيه ذلك المقال المتقدم. قال أبو داود: ورواه وكيع عن اسرائيل، فقال: توضأ ثلاثاً ثلاثاً فقط. قال: وأحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن المسح مرة واحدة, فإلهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ثلاثاً, وقالوا: "ومسح برأسه" لم يذكروا عدداً. [فتح القدير ٢٩/١] وهو مشروع: روى الحسن عن أبي حنيفة في المجرد: إذا مسح ثلاثًا بماء واحد كان مسنوناً, وما سوى ذلك من تقرير الكتاب غني عن البيان. (فتح القدير)

ولأنّ إلخ: دليل آخر وتقريره: المفروض هو المسح، والمسح يصير بالتكرار غسلا، فالمفروض هو الغسل، وهو خلاف الكتاب والسنة والإجماع، فلا يكون التكرار مسنونًا؛ لأنّ السنة في الوضوء إكمال الفرض في محله لا نقله من كونه مسحًا إلى كونه غسلًا. كمسح الخف: تقريره: مسح الرأس مسح في الوضوء، وكل ما هو مسح في الوضوء لا يسنّ تثليثه كمسح الخف. (العناية)

بخلاف الغسل: معناه: أنّ المسح يفسده التكرار، بخلاف الغسل فإنه لا يفسده، فكان قياس الشافعي الممسوح على المغسول فاسدًا. [العناية ٣٠/١] وبالميامن: قد يقال: إن كانت البداية بالميامن من جملة الترتيب لم يستقم نصب الخلاف على الوجه المذكور، إذ البداية بالميامن ليست بسنة عندنا، ولا فريضة عند الشافعي بل هي فضيلة، وإن لم يكن من جملته لم يستقم عطفه على قوله: بما بدأ الله تعالى.

في الوضوء: الكلام في كونه مستحباً، أو سنة كما تقدم. (العناية)

والفاء للتعقيب: أي الفاء في قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾. ووجه الاستدلال: أن الفاء للتعقيب، والتعقيب يدل على الترتيب، فيفيد ترتيب غسل الوجه على القيام إلى الصلاة، وإذا ثبت الترتيب فيه ثبت في غيره؛ لأنه معطوف على المرتب، والمعطوف على المرتب مرتب. [البناية ١٢٤/١]

ولنا: أن المذكور فيها حرف الواو، وهي لمطلق الجمع بإجماع أهل اللغة، فتقتضي إعقابَ غَسْلِ جملة الأعضاء. والبداءة بالميامن فضيلة؛ لقوله عليم: "إن الله تعالى يحبُّ التيامُنَ في كلِّ شيءٍ حتى التنعُّلِ والترجُّلِ".*

فصل في نواقض الوضوء

المعاني الناقضة للوضوء: كل ما يخرُج من السّبيلين؛ لقوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْعَائِطِ ﴾ الآية، وقيل لرسول الله ﷺ: ما الحدَثُ؟ قال: "ما يخرج من السبيلين"**

بساجهاع أهل اللغة: فإن قيل: كيف ادّعى المصنف إجماع أهل اللغة ومنهم من يقول: إنه يفيد الترتيب، ومنهم من يقول: إنه يفيد القران. يجاب: بأنّ أبا علي الفارسي ذكر أنّ النحاة أجمعوا على أنّ الواو للحمع المطلق، ذكره سيبويه في سبعة عشر موضعًا في كتابه، فاعتمد المصنف على ذلك، وبأن خلاف القليل لا يمنع الإجماع اللغوي. [العناية ٣١-٣٠] كل ما يخوج: أي خروج كل ما يخرج من السبيلين. (العناية) من السبيلين: المراد من السبيلين، سبيل الحي، حتى إذا خرج من الميت بعد الغسل لا يعاد الغسل. فإن قلت: هذه الكلية منتقضة بالريح الخارج من الذكر وقبل المرأة، فإن الوضوء لا ينتقض به في أصح الروايتين. قلت: الذي يخرج منهما اختلاج وليس بريح. وأيضاً الفرج محل الوظء لا النحاسة، فلا يجاوز الريح النحاسة. والريح طاهر في نفسه وهو اختيار المصنف. [البناية ٢٣/١]

^{*} هذا الحديث هذا اللفظ لم يخرجه أحد، ولكن الأئمة الستة أخرجوه قريباً منه في كتبهم من حديث مسروق. [البناية ١٨٧/١] أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة على قالت: كان النبي الله يُحِبُّ التيمينَ ما استطاع في شأنه كلّه في طهوره وتَرَجُّله وتنعُّله. [رقم:٤٢٦]

^{**} هذا الحديث بمـــذه العبارة لا يعرف أصلاً، ولكن روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر هُما قال: قال رسول الله على: لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من قُبل أو دُبر. أخرجه الدار قطني في غرائب مالك، وقال: في إسناده أحمد بن اللحلاج وهو ضعيف.[البناية ١٣٣/١]

وكلمة "ما" عامّة فتتناول المعتاد وغيره. والدُم والقَيْحُ إذا حرجا من البدن فتجاوزا إلى موضع يَلْحَقُه حُكمُ التطهير، والقيء ملءَ الفَمِ. وقال الشافعي عشد: الخارج من غير السبيلين لاينقُضُ الوضوء؛ لِمَا رُوِي "أنه عليم قاء فلم يتوضأ"، * ولأن غَسْل غير موضع الإصابة أَهْرٌ تَعَبّديٌ

المعتادَ وغيرَه: أجمع العلماء على أن الخارج المعتاد من أحد السبيلين، كالغائط والريح من الدبر والبول والمذي من القبل ناقض للوضوء. واختلفوا في غير المعتاد، كالدود والحصاة يخرج من الدبر، فعندنا ينقض، وهو قول عطاء، والحسن البصري، وحماد بن أبي سليمان، والحكم، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور. وقال مالك وقتادة: لا ينقض. [البناية ١٣٢/١]

فتجاوزاً: شرط الخروج؛ لأن نفس النحاسة غير ناقض ما لم توصف بالخسروج، إذ لو كان نفسها ناقضاً لما حصلت الطهارة لشخص ما. (الكفاية) إلى موضع إلخ: احتراز عما يبدو و لم يخرج و لم يتحاوز، فإنه لا يسمى خارجاً فكان تفسيراً للخروج، ورداً لما ظن زفر أن البادي خارج. يلحقه حكم التطهير: أي يلحقه حكم هو التطهير، والمراد: أن يجب تطهيره في الجملة كما في الجنابة، حتى لو سال الدم من الرأس إلى قصبة الأنف انتقض الوضوء، بخلاف البول إذا نزل إلى قصبة الذكر و لم يظهر؛ لأن النحاسة هناك لم تصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير وفي الأنف وصلت إلى ذلك إذ الاستنشاق؛ في الجنابة فرض. [العناية /٣٥-٣٤]

وقال الشافعي إلخ: ذكر الزاهدي في "المحتبى" أن الخارج من بدن الآدمي نوعان: طاهر، كالعرق والمحاط، وإنه ليس بحدث بالإجماع. ونحس، وإنه أربعة أنواع: حارج من السبيلين معتاد كالبول والغائط، وحارج منهما غير معتاد كدم المستحاضة، وحارج من غير السبيلين كثير وحارج منه قليل. فالأول حدث بالإجماع. والثاني حدث عند الكل إلا عند مالك. وأما الثالث فهو حدث عندنا خلافاً للشافعي. ومذهبنا مذهب العبادلة والعشرة المبشرة. وأما الرابع فهو حدث عند زفر خلافاً للباقيين، انتهى ملخصاً. [السعاية ١/٥٠١]

وانعسره المبسره. والما الرابع فهو حدث عند رفر حارف تعبدي أي أمر تعبدنا به أي كلَّفنا الله به من غير معنى يعقل؛ إذ العقل إنما يقتضي وجوب غسل موضع إصابة النجاسة، فيقتصر على مورد الشرع، وهو المخرج المعتاد. ويجوز أن يكون معناه أمر تعبدي، أن القياس يقتضي وجوب غسل كل الأعضاء، كما في المني بل بطريق أولى؛ لأن الغائط أنجس من المني؛ للاختلاف في نجاسته دون الغائط. فالاقتصار على الأعضاء الأربعة أمر تعبدي. [البناية ١٣٦/١]

* هذا الحديث غريب، لا ذكر له في كتب الحديث. واستدل الشافعي ومن تبعه فيما ذهب إليه بأحاديث: منها ما رُوي عن النبي على: أنه قاء فغسل فمه فقيل له: ألا تتوضأ وضوءك للصلاة، فقال: هكذا الوضوء من القيء. والجواب عن هذا الحديث: أنه غريب فلا يعارض المشهورَ.[البناية ١٣٥/١]

فَ ــ يُقْتَصَرُ على مَوْرِدِ الشرع، وهو المخرج المعتاد. ولنا: قوله عليمًا: "الوضوء من كلِّ دم سائل"، * وقوله عليمًا: "من قاء أو رَعَفَ في صلاته، فلينصرف وليتوضأ وليَبنِ على صلاته، ما لم يتكلّم". ** ولأن خروجَ النّجَاسَة مؤثّرٌ في زوال الطهارة، وهذا القدر في الأصل معقول، والاقتصار على الأعضاء الأربعة غير معقول، لكنه يتعدّى ضرورةً تعدّي الأوّل،

رعف: الرُّعاف: الدم يخرج من الأنف. (مختار الصحاح) ولأن خروج النَّجَاسَة: هذا حواب لقول الشافعي، حيث قال: غسل غير موضع الإصابة تعبدي ليس بمعقول، وفيه إثبات لصفة النحاسة لما يخرج من غير السبيلين بطريق القياس. ومعنى قوله: "مؤثر في زوال الطهارة" ظاهر؛ لأن النحاسة إذا وحدت في محل تنفي الطهارة عن ذلك المحل، وإذا زالت عنه توجد الطهارة فيه؛ لأن بينهما منافاة. وقال تاج الشريعة: النحاسة معنى إذا اختص بمكان، يوجب الإخلال بالتقرب إلى المعبود، ويمنع كمال التعظيم في العبادة. في العبادة والطهارة معنى إذا اختصت بمحل يوجب كمال التقرب به إلى المعبود، وتمام التعظيم في العبادة. والنحاسة ضد الطهارة، ومن ضرورة تحقق أحد الضدين انتفاء الضد الآخر. (وهذا القدر) أي كون النحاسة يؤثر في زوال الطهارة، (في الأصل) وهو الخارج من السبيلين. (معقول) يعني يدركه العقل فيقاس عليه غيره، وهو الخارج من غير السبيلين. [البناية ١/١٣٩ - ١٤]

والاقتصار: أي العقل يقتضي أن يغسل بعضاً مَّا، وذلك البعض في الواقع هو المحل الذي حرج منه النَّجَاسةُ، لكن الشارعَ اكتفى من المطلق بالأعضاء الأربعة، وذلك غير معقول المعنى.

^{*} أحرجه الدار قطني في سننه من حديث عمر بن عبد العزيز عن تميم الداري قال: قال رسول الله على: الوضوء من كل دم سائل. [١٥٧/١ ، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه ١٥٧/١]

** أحرجه ابن ماجه في سننه عن ابن أبي مُليكة عن عائشة قالت: قال رسول الله على: من أصابه قيء أو رُعاف أو قَلْسٌ أومَذيٌ فلينصرف فليتوضأ ثم ليَبْنِ على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم. [رقم: ١٢٢١] وروى الترمذي في حسامعه عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء أن رسول الله على قاء فأفطر فتوضأ، فلقيتُ ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال: صدق أنا صبَبْتُ له وضوءَه. وقال: حديث حسين أصح شيء في هذا الباب. [رقم: ٨٧، باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف]

غير أن الخروجَ إنما يتحقّق بالسّيكانِ إلى موضع يلحقه حكمُ التطهير وبملِ الفم في القيء؛ لأن بزوال القشرة تظهر النّجَاسة في محلّها، فتكون بادية لا خارجة، بخلاف السبيلين؛ لأن ذاك الموضع ليس بموضع النجاسة، فيُستَدَلُّ بالظهور على الانتقال والخروج. ومل الفم: أن يكون بحال لا يُمكن ضبْطُه إلا بتكلَّف؛ لأنه يخرج ظاهرًا فاعتبر خارجًا. وقال زفر هذا القيء وكثيره سواء، وكذا لايُشترط السّيكانِ اعتبارًا بالمخرج المعتاد، ولإطلاق قوله عليه: "ليس في القطرة والقطرتين ولإطلاق قوله عليه: "ليس في القطرة والقطرتين

غير أن إلخ: حواب لسؤال مقدر وهو أن يقال: شرط صحة القياس أن لا يتغير حكم الأصل ولم يوجد؛ إذ في الأصل وهو الخارج من السبيلين استوى القليل والكثير وفي الفرع لا، قلنا: مناط الحكم في الأصل والفرع هو الخروج، والخروج إنما يتحقق بالانتقال عن موضع النحاسة، وفي الأصل يحصل بمحرد الظهور، ولأن ذلك الموضع ليس موضع النحاسة فإذا ظهرت علم ألها انتقلت إلى موضع آخر، وفي الفرع لا يتحقق الخروج إلا بالسيلان؛ لأن تحت كل جلدة رطوبة فإذا زالت كانت بادية لا خارجة كالبيت إذا الهدم كان الساكن ظاهراً لا منتقلاً عن موضعه (الكفاية) وبملء الفم: معطوف على قوله: بالسيلان وهو أن يكون بحيث لو لم يتكلف لخرج، وقيل: أن يمنعه من الكلام، وقيل: أن يزيد على نصف الفم كذا في "النهاية". [الكفاية ٢٨٨٦-٣٩] ليس بموضع النجاسة: أي لأن موضع الطهر ليس محل النحاسة وهو الإحليل وموضع النحاسة المثانة فبالظهور يعلم أنه قد انتقل عن محله إلى محل آخر. [البناية ٢١/١٤] لأنه يخرج ظاهرًا: حاصله أن له شبهين: شبه بالظاهر إذا فتح الفم، وشبه بالباطن إذا ضم، فالمناسب أن يعتبر في حق الملء الأول؛ لأن الظاهر عدم الخروج. القلس: أي القيء، لكن قال في "المغرب": الخروج، وفي غير الملء يعتبر الثاني؛ لأن الظاهر عدم الخروج. القطرة والقطرتين: أراد به القلة، وسماها القَلْس: القيء ملء الفم، فعلى هذا لا يصح الاستدلال به. القطرة والقطرتين: أراد به القلة، وسماها قطرة؛ لأنه على عرضية التقاطر، ويدل عليه، قوله: "إلا أن يكون سائلاً". [الكفاية ٢٩/١]

^{*} هذا الحديث أخرجه الدار قطني في سننه قال: حدثنا سوار بن مصعب عن زيد بن علي عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: "القَلْسُ حَدَثٌ". [١٥٥/١، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه]

من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً". * وقولُ علي ﴿ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ وما رواه زفر الله على الكثير، والفرق بين المسلكين ما قد بينّاه. ولو قاء متفرِّقًا بحيث لو جُمِعَ يملأ الفم، على الكثير، والفرق بين المسلكين ما قد بينّاه. ولو قاء متفرِّقًا بحيث لو جُمِعَ يملأ الفم، فعند أبي يوسف الله يعتبر اتحاد السبب، وهو الغَثَيَانُ.

وقول على: فلم يعرف، وروى البيهقي في "الخلافيات"عنه ﷺ: "يعاد الوضوء من سبع: من إقطار البول،

والدم السائل، والقيء، ومن دَسْعَة تملأ الفم، ونوم المضطحع، وقهقهة الرجل في الصلاة، وخروج الدم". [فتح القدير ٣٩/١] المسلكين: يعني السبيلين وغيرهما. [فتح القدير ٣٩/١ -٤] ما قدمناه: أي الفرق بين المخرج المعتاد وغيره هو حواب لزفر عن اعتباره غير المعتاد بالمعتاد، وقال صاحب "الدراية": أراد بالمسلكين السبيلين وغيرهما أو الفم والسبيل. وقال السغناقي: والفرق بين المسلكين أي بين الفم والسبيلين، ويروى: والفرق بين المسألتين، قوله: ما قدمناه يعني في مسألة الدم من كون القليل ناقضاً في السبيلين غير ناقض في غير السبيلين أو عند قوله "غير أن الخروج" إلى آخره. [البناية ٢٠١١] يعتبر اتحاد المجلس: لأن لاتحاد المجلس أثراً في جمع المتفرقات ولهذا تتحد الأقوال المتفرقة في النكاح والبيع وسائر العقود باتحاد المجلس وتتحد باتحاده، وعند محمد على العقود باتحاد المجلس وتتحد باتحاده، وعند محمد على المتحد المجلس وتتحد الموجب، وكذا لو حرح إنساناً حراحات ومات أثما أيضاً في اتحاد الحكم ولهذا لو حرح إنساناً حراحات ومات منها قبل تخلل البرء يتحد الموجب ومتى تخلل البرء يختلف الموجب، وكذا لو مرض العبد في يد البائع فبرئ فباعه من في يد المشتري إن كان هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد وإلا فلا. وكذلك البول فمرض في يد المشتري إن كان هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد وإلا فلا. وكذلك البول فمرض في يد المشتري إن كان هذا المرض بالسبب الذي في يد البائع يتمكن من الرد وإلا فلا. وكذلك البول في بعض الصور للضرورة كما في سحدة التلاوة؛ إذ لو اعتبر السبب لا يبقى التداخل؛ لأن كل تلاوة وإنما ترك في بعض الصور للضرورة كما في سحدة التلاوة؛ إذ لو اعتبر السبب لا يبقى التداخل؛ لأن كل تلاوة

* رواه الدار قطني في سننه عن أبي هريرة عن النبي الله قال: ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون دمًا سائلاً، خالفه حجاج بن نصير. ورواه أيضاً عن ميمون بن مهران عن أبي هريرة عن رسول الله على قال: ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء حتى يكون دمًا سائلاً. [١٥٧/١، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه]

سبب. وفي الأقارير اعتبر المجلس للعرف، وفي الإيجاب والقبول لدفع الضرر.[الكفاية ١/٠٤]

ثم ما لا يكون حدثًا لا يكون نحسًا، يُروى ذلك عن أبي يوسف على وهو الصحيح؛ لأنه ليس بنجس حكمًا، حيث لم تنتقض به الطهارة. وهذا إذا قاء مِرَّةً، أو طعامًا، أو ماءً، فإن قساء بلغمًا فغيرُ ناقض عند أبي حنيفة ومحمد حملًا، وقال أبو يوسف على: ناقض إذا كان ملء الفم، والخلاف في المرتقي من الجوف، أما النازل من الرأس فغير ناقض بالاتفاق؛ لأن الرأس ليس بموضع النجاسة. لأبي يوسف على: أنه نجس بالمجاورة. ولهما: أنه لزج لا تتخلّلُه النجاسة، وما يتصل به قليل، والقليل في القيء غير ناقض. ولو قاء دمًا وهو عَلَقٌ

وهو الصحيح: احتراز عن قول محمد عله: إنه نحس، وكان الاسكاف والهندواني يُفتيان بقوله، وجماعة اعتبروا قول أبي يوسف رفقًا بأصحاب القروح، حتى لو أصاب ثوبَ أحدهم أكثرَ من قدر الدرهم لا تمتنع الصلاة فيه مع أن الوجه يساعده؛ لأنه ثبت أن الخارج بوصف النجاسة حدث وأن هذا الوصف قبل الخسروج لا يثبت شرعًا، وإلا لم يحصل لإنسان طهارة فلزم أن ما ليس حدثًا لم يعتبر خارجًا شرعًا وما لم يعتبر خارجًا لم يعتبر نحساً فلو أخذ من الدم البادي في محله بقطنة وألقى في الماء لم يتنحس. [فتح القدير ١-٤٠/١] حكمًا: إشارة إلى أن النجس هو ما يحكم الشرع بنجاسته، والشرع لم يحكم بنجاسته؛ لأن حكمه بالنحاسة يستلزم كونه حدثاً وليس بحدث لما دل عليه من الدليل فلا يكون نحساً.[العناية ٤٠/١] وهذا: أي الذي ذكرنا من انتقاض الطهارة بملء الفم. (العناية) مرة: بكسر الميم وتشديد الراء. قال الجوهري: المرة إحدى الطبائع الأربع، وقال: المرارة التي فيها المرة، والمرة القوة أيضاً، وهي إحدى الطبائع.[البناية ٧/١] بالمجاورة: أي بمحاورة ما في المعدة من النَّحَاسة، وقد حرج إلى موضع يلحقه حكم التطهير فيكون ناقضاً كالطعام والصفراء.[العناية ١/١] أنه لزجُّ: لَزجَ الشيء إذا كان يتمدد ولا ينقطع، وعن الحلواني: البلغم لزج دسم لا يمازجه نحاسة.(المغرب) لا تتخلله النجاسة: أي لا يتداخله النحاسة ولا يدخل في أجزائه.[البناية ١٤٨/١] وهو عَلَق: ذكر شمس الأئمة السرحسي عله في "الجامع الصغير": فأما إذا كان الدم منحمداً كالعلق لم ينقض الوضوء حتى يملأ الفم؛ لأن ذلك ليس بدم، وإنما هي مرَّة سود اء، وبهذا يُعلم أن موصوف السوداء "المرة" في قوله: "لأنه سود اء محترقة"، ثم السود اء المحترقة تخرج من المعدة، وما يخرج من المعدة لا يكون حدثاً ما لم يكن ملء الفم. [الكفاية ١/١ ٤-٤٦] علق: الدم الجامد الغليظ لتعلق بعضه ببعض، والقطعة منه: علقة، ومنه قول بعضهم: "دم منحمد منعلق"، وهو قياس لا سماع. (المغرب)

يعتبر فيه ملء الفم؛ لأنه سوداء محترقة، وإن كان مائعًا فكذلك عند محمد ولله اعتبارًا بسائر أنواعه، وعندهما: إن سال بقوة نفسه يُنتقض الوضوء وإن كان قليلاً؟ لأنَ المعدة ليست بمحل الدم، فيكون من قُرحَة في الجوف. ولو نزل من الرأس إلى ما لان من الأنف، نقض الوضوء بالاتفاق؛ لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير فيتحقق الخروج. والنوم مضطجعًا، أو متّكعًا، أومستندًا إلى شيء لو أزيل عنه لَسَقَطَ؛ لأن الاضطحاع سبب لاسترخاء المفاصل فلا يَعْرَى عن حروج شيء عادةً،

فكذلك: أي فكان الحكم المذكور يعتبر فيه ملء الفم. (البناية) بسائر أنواعه: وأنواع القيء خمسة: الطعام، والماء، والمرّة، والصفراء، والسوداء. (الكفاية) فيكون من قُرْحَة: فيعتبر بالخارج من القرحة الظاهرة، والمعتبر هناك السَّسَيلان، فكذلك ههنا. ذكر في "مبسوط شيخ الإسلام خواهر زاده": أن قول أبي يوسف في هذه المسألة مضطرب، منهم من جعله مع عمد عمد على، ومنهم من جعله مع أبي حنيفة على، واختاره المصنف. (العناية) من الأنف: أي (الموضع) الذي لان من الأنف يعني المارن. فإن قيل: حكم هذه المسئلة قد علم من قوله في أول الفصل: "والدم والقيح إذا خرجا من البدن فتحاوزا إلى موضع يلحقه حكم التطهير"، فكان ذكره تكراراً. أحيب: بأن ذكره ههنا ليس لبيان حكمه؛ لكونه معلوماً من ذلك إذا وصل الدم إلى قصبة الأنف، وإنما ينقض إذا وصل إلى ما لان، وإليه أشار بقوله: "بالاتفاق"، وقوله: "لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير"، يعني وصل إلى ما لان، وإليه أشار بقوله: "بالاتفاق"، وقوله: "لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير"، يعني بالاتفاق؛ لعدم الظهور قبل ذلك عند زفر على. [العناية ٢/١٤]

مضطجعًا: لأن الاضطحاع سبب لاسترخاء المفاصل، فلا يخلو عن خروج ريح عادةً، والثابت عادةً كالمتيقن به (العناية) مستخداً: ولو نام مستنداً إلى شيء لو أزيل لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب. وعن الطحاوي على: أنه ينقض، فإن نام قاعداً فسقط، روي عن أبي حنيفة على أنه قال: إن انتبه قبل أن يصل حنبه إلى الأرض لم ينقض وضوؤه؛ لأنه لم يوجد شيء من النوم مضطحعاً وهو الحدث بخلاف ما إذا انتبه بعد السقوط؛ لأنه وجد شيء من النوم حال الاضطحاع. [الكفاية ٢/١٤]

والثابت عادةً كالمتيقن به، والاتكاء يُزِيلُ مُسكة اليقظة؛ لزوال المَقْعَد عن الأرض، ويبلغ الاسترحاء في النوم غايَته بهذا النوع من الاستناد، غير أن السنَد يمنعه من السقوط، بخلاف النوم حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة وغيرها هو الصحيح؛ لأن بعض الاستمساك باق؛ إذ لو زال لَسَقَط فلم يتمَّ الاسترحاء. والأصل فيه قوله عليه: "لا وضوء على من نام قائمًا أو قاعدًا أو راكعًا أو ساجدًا، إنما الوضوء على من نام مضطحعًا، فإنه إذا نام مضطحعًا استرخت مفاصله". * والغلبة على العقل بالإغماء والجنونُ؛ لأنه فوق النوم مضطحعًا في الاسترحاء، والإغماء حَدَثُ في الأحوال كلها،

كالمتيقن به: ألا ترى أن من دخل المستراح، ثم شك في وضوئه، فإنه يُحكم بنقض وضوئه؛ لأن العادة حرت عند الدخول في الخلاء بالتبرز بخلاف ما إذا شك بدون الدخول. مسكة اليقظة: أي التماسك الذي يكون لليقظان. (العناية) هو الصحيح: احتراز عما ذكر ابن شجاع أنه لا يكون حدثًا في هذه الأحوال إذا كان في الصلاة، أما إذا كان خارج الصلاة، فهو حَدَثٌ، والذي صححه هو ظاهر الرواية. والأصل فيه: أي في كون النوم غير ناقض للوضوء في هذه الأحوال. (العناية)

والغلبة: المراد منه المغلوبية، والغالب هو الإغماء أو الأمر المفضى إلى الإغماء. والجنون: بالرفع؛ لأنه ليس عطفًا على الإغماء؛ لأنه ليس غلبة على العقل بل زواله. وفي "الخلاصة": السَّكَرُ حَدَثٌ إذا لم يعرف به الرحلَ من المرأة.[فتح القدير ٤٥/١] لأنه: أي لأن كل واحد من الجنون والإغماء. فوق النوم: لأن النائم يتنبه بالتنبيه دونهما.(البناية) حدث: وَصَف الإغماء بأنه حدث باعتبار أنه سبب للحدث.

في الأحوال كلها: يعني حال القيام والقعود والركوع والسجود؛ لوجود الاسترخاء، وهو القياس في النوم؛ لزوال المقعدة عن الأرض، ووجود أصل الاسترخاء، لكن تركنا هذا القياس في النوم بقوله عليه: "لا وضوء على من نام قائماً" الحديث. والإغماء فوقه، كما مر فلا يقاس عليه، ولا يلحق به دلالةً؛ إذ لا يلزم من أن لا يكون أدنى الغفلة ناقضاً أن لا يكون أعلاها ناقضاً. [العناية 20/1]

^{*} أخرج البيهقي في السنن الكبرى من طريق أبي حالد الدالاني عن ابن عباس هُما قال: قال رسول الله عُلَانًا لا يجب الوضوء على من نام حالساً أو قائماً أو ساجدًا حتى يضع جنبه؛ فإنه إذا وضع جنبه استرخت مفاصله. [١٩٤/١، رقم: ٩٨٠]

وهو القياس في النوم، إلا أنّا عرفناه بالأثر، والإغماء فوقه فلا يقاس عليه. والقهقهة في كل صلاة ذات ركوع وسحود، والقياس أنها لا تنقض، وهو قول الشافعي حظيه؛ لأنه ليس بخارج نجس، ولهذا لم يكن حدثًا في صلاة الجنازة، وسحدة التلاوة، وحارج الصلاة. ولنا: قوله عليم ن ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعًا " وبمثله يُترك القياس، والأثر ورد في صلاة مطلقة فيُقْتَصَرُ عليها. والقهقهة: ما يكون مسموعًا له ولجيرانه.

عوفناه بالأثر: أنه ليس بناقض في جميع الأحوال. في كل صلاة: احترز به عن صلاة الجنازة، فإلها لاتنقض الوضوء وتبطلها (أي الصلاة). (البناية) صلاة: المراد ما أصلها الركوع والسجود فإنه لو قهقه فيما يصليه بالإيماء لعند أو راكباً يومئ بالنفل أو الفرض لعذر انتقض. وكنا أيضاً لا تنقض قهقهة النائم في الصلاة ولا تبطل الصلاة ...؛ لألها إنما جعلت حدثاً بشرط كولها جناية ولا جناية من النائم. [فتح القدير ٢/٧٤] تنبيه: قال في الدر المحتار تحت قول المصنف "وقهقهة بالغ": فلا يبطل وضوء صبي ونائم بل صلاقهما، وبه يفتي. [٢/٢٨٤-٤٨٣] وبمثله: أي بمثل هذا الحديث الذي عمل به الصحابة والتابعون، وكان راويه معروفا بالفقه والتقدم في الاجتهاد كأبي موسى هي في في في العرب المنافقة والتقدم في الاجتهاد كأبي موسى وصلاة الباني بعد الوضوء على إحدى الروايتين. [البناية ٢/٢١] الجنازة، وسَحْدة التلاوة، وصلاة الصبي، وصلاة الباني بعد الوضوء على إحدى الروايتين. [البناية ٢/٦٢] ما كان مسموعاً له فقط، فلا ينقض الوضوء بل يبطل الصلاة، وعن التبسم، وهو ما لا صوت فيه أصلاً، بل تبدو أسنانه له فقط، فلا ينطلهما. [رد المحتار ٢/٢٨]

* فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسلة. أما المسندة: فرويت من حديث أبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الملك، وعمران بن الحصين، وأبي المليح. أما حديث أبي موسى: فرواه الطبراني في "معجمه" حدثنا أحمد بن زهير التستري ثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي ثنا محمد بن أبي نعيم الواسطي ثنا مهدي بن ميمون ثنا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن أبي موسى، قال: بينما رسول الله على يعلي بالناس إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد وكان في بصره ضرر في خضحك كثير من القوم وهم في الصلاة، فأمر رسول الله على "من ضحك أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة". [نصب الراية ١٩٥١]

والضّحك: ما يكون مسموعًا له دون جيرانه، وهو - على ما قيل - * يُفسد الصلاة دون الوضوء. والدابّة تخرج من الدبر ناقضة، فإن خرجت من رأس الحرْح، أوسقط اللّحم لاتنقض. والمراد بالدابّة: الدُّودَة؛ وهذا لأن النحس ما عليها، وذلك قليل، وهو حدث في السّبيلين دون غيرهما، فأشبه الجُشاء والفُساء، بخلاف الريح الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل؛ لأها لا تنبعث عن محل النحاسة، حتى لو كانت المرأة مُفضاةً يُستحب لها الوضوء؛ لاحتمال حروجها من الدبر. فإن قُشورَتْ نفْطَةٌ فسال منها ماء أو صديد أو غيره،

على ما قيل: في حديث جابر على: أن الضحك يفسد الصلاة دون الوضوء. (البناية) والمدابّة تخوج: أي الدودة التي تنشأ في البطن، إذا خرجت من الدبر نقضت الوضوء، والتي تنشأ في الجرح إذا خرجت منه أو لحم سقط منه لم ينقض؛ لأن نفس الدودة ليست بنحسة. ولهذا لو غسلت جازت الصلاة معها، فلم يبق من النحس إلا ما عليها. وذلك قليل وهو حدث في السبيلين دون غيرهما. (العناية) والمراد إلخ: إنما فسرالدابة بالدودة؛ لأن الدابة ما يدب على الأرض، فربما يتوهم أن المراد بها ما يدخل الجرح كالذباب فيخرج منه، فإنه لا ينقض ففسره بياناً لذلك. [العناية ٢٩/١٤]

وهذا: أي الفرق بين كونه ناقضًا في صورة وغير ناقض في صورة أخرى. مفضاة: التي اختلط سبيلاها. (فتح القدير) قشرت: إنما أعاد هذه المسألة وإن كانت تُعلم مما تقدم ليعلم الفرق بين الخارج والمخرج، أو ليُعلم أن حكم الماء حكم غيره. (العناية) نفْطَةٌ: والنفطة بالحركات الثلاث في نوها، بثرة تخرج في اليد من العمل ملأن ماء. (البناية) [ويقال بالفارسية: آبله]

* في حديث جابر هي: إن الضحك يفسد الصلاة دون الوضوء، وروى الطبراني وأبو يعلى الموصلي والدار قطني من حديث جابر أن رسول الله كلى كان يصلي بأصحابه صلاة العصر، فتبسم في الصلاة، فلما انصرف قبل له: يا رسول الله! تبسمت وأنت تصلي؟!، قال: فقال: إنه مرَّبي ميكائيلُ، وعلى جَنَاحه غبارٌ، فضحك إليَّ، فتبسمتُ إليه، وهو راجع من طلب القوم. وفي معجم الطبراني: ذكر جبريل مكان ميكائيل. [البناية ١٦٢/١] وأخرج الدار قطني في سننه عن جابر، قال: ليس في الضحك وضوء، وفي رواية عن جابر: أنه سُئِل عن الرجل يضحك في الصلاة؟ فقال: يُعيْدُ الصَّلاَةَ، ولا يُعيد الوضوء. [١٧٢/١، رقم: ٢٣٩٠٥]

إن سال عن رأس الجُـرح نقض، وإن لم يَسلُ لاينقض، وقال زفر حليه: ينقض في الوجهين، وهي مسألة الخارج من غير السبيلين، وهذه الجملة نجسة؛ لأن الدم ينضَج فيصير قيحًا، ثم يزداد نضحًا فيصير صديدًا، ثم يصير ماءً، هذا إذا قشرَها فخرج بنفسه، أما إذا عَصرها فخرج بعصره لاينقض؛ لأنه مُخرَج وليس بخارج، والله أعلم.

فصل في الغسل

وفرض الغسل: المضمضة، والاستنشاق، وغُسل سائر البدن، وعند الشافعي كله. هما سنستان فيه؛ لقوله عليمًا: "عشر من الفطرة" أي: من السنة،

هذه الجملة: أعني قوله: "ماء أو صديد أوغيره". هذا: أي الذي ذكر أنه إذا سال نقض.(العناية) لأنه مخرج إلخ: لا تأثير يظهر للإحراج وعدمه في هذا الحكم بل النقض لكونه حارجاً نجساً وذلك يتحقق مع الإحراج كما يتحقق مع عدمه فصاركالفصد وقشر النفطة، فلذا اختار السرحسي في حامعه النقض. وفي "الكافي": والأصح أن المحرج ناقض، انتهى. وكيف وجميع الأدلة الواردة من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج النحس، وهو ثابت في المحرج.[فتح القدير ١/٨٤]

الغسل: إنما ذكر الغسل بعد الوضوء؛ لأن الحاجة إلى الوضوء أكثر، و لأن محل الوضوء جزء البدن، ومحل الغسل كله، والجزء قبل الكل، أو اقتداءً بكتاب الله تعالى، فإنه وقع على همذا الترتيب. (العناية) سائر البدن: فيجب تحريك القُررط والخاتم الضيقين. (فتح القدير) من الفطرة: الفطرة لغة الخلقة سمى السنة كها؛ لأنها مقتضى الطبيعة السليمة.

* رواه الجماعة إلا البحاري. [نصب الراية ٢٠/١] أحرج مسلم في صحيحه عن عائشة قالت: قال رسول الله على: عشر من الفطرة: قص الشوارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء. قال زكريا: قال مصعب: ونسيتُ العاشرة إلا أن تكون المضمضة، زاد قتيبة: قال وكيع: انتقاص الماء يعني الاستنجاء. [٢٣/٣، رقم: ٢٦١، باب حصال الفطرة]

وذكرمنها المضمضة والاستنشاق، ولهذا كانا سنتين في الوضوء. ولنا: قوله تعالى: وإنْ كُثِيمْ جُنُباً فَاطَّهْرُواكُ، وهو أمر بتطهير جميع البدن، إلا أن ما يتعذر إيصال الماء إليه خارج عن النص بخلاف الوضوء؛ لأن الواجب فيه غسل الوجه، والمواجهة فيهما منعدمة. والمراد بما روى حالة الحدث بدليل قوله على: "إلهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء". * وسنته: أن يبدأ المغتسل فيغسل يديه وفرجَه، ويُزيلَ نجاسةً إن كانت على بدنه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة إلا رجليه، ثم يُفيض الماء على رأسه وسائر حسده ثلاثًا، ثم يتنحَّى عن ذلك المكان فيغسل رجليه،

ما يتعذر إلخ: كداخل العينين لما في غسلهما من الضرر والأذى، ولهذا سقط غسلهما عن حقيقة النجاسة بأن كحل عينيه بكحل نجس، والمضمضة والاستنشاق، لا تعذر فيهما ولهذا افترض غسلهما في النجاسة الحقيقية فيفترض أيضاً في الجنابة. [العناية ٥٠/١] والمواجهة فيهما: أي في مَحلَّي المضمضة والاستنشاق معدومة. والمراد: جواب عن حديث الشافعي على على الوضوء. (العناية)

يديه و فرجه: لم يكتف بذكر إزالة النحاسة؛ لأن الفرج مسنون اغتساله، نحسًا كان أو لا، وكذا اليدان. وضوءه للصلاة: هذا احتراز عما روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة على أن الجنب يتوضأ، ولا يمسح رأسه؛ لأنه لا فائدة في المسح؛ لوجود إسالة الماء من بعد، وذلك يعدم معنى المسح، والصحيح ظاهر الرواية؛ لما روي أنه على توضأ وضوءه للصلاة إلا رجليه، والوضوء يشمل الغسل والمسح. [الكفاية ١/١٥-٥٦] ثم يُفيض: لم يذكر كيفية الصبّ، واختلف فيه، فقال الحلواني: يفيض على منكبه الأيمن ثلاثًا، ثم الأيسر ثلاثًا، ثم على سائر حسده، وقيل: يبدأ بالأيمن، ثم بالرأس، ثم بالأيسر. [فتح القدير ١/١٥]

^{*} لم يذكر أحد من الشراح أصل هذا الحديث. [البناية ١٧٧/١] أخرج الدار قطني في سننه عن ابن سيرين قال: أمر رسول الله على بالإستنشاق من الجنابة ثلاثًا. [٢٨٧/١، رقم: ٤٠٣، باب ما روي في المضمضة والإستنشاق في غسل الجنابة] رواه الثقات عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن ابن سيرين. [نصب الراية ١٢٣/١]

هكذا حكَت ميمونة على المختسال رسول الله الله الله الله المختر غسل رجليه؛ لأهما في مستنقع الماء المستعمل، فلا يفيد الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤخّر. وإنما يبدأ بإزالة النحاسة الحقيقية؛ كيلا تزداد بإصابة الماء. وليس على المرأة أن تنقُض ضفائرها في الغُسل إذا بلغ الماء أصول الشعر؛ لقوله على لأم سكمة على: "أما يكفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك"، ** وليس عليها بَلُّ ذوائبها، هو الصحيح؛ لما فيه من الحرج بخلاف اللحية؛ لأنه لا حرج في إيصال الماء إلى أثنائها. قال: والمعاني الموجبة للغسل: إنزال المني على وجه الدَّفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة، وعند الشافعي على خروج المني كيفما كان يوجب الغسل؛

اغتسال إلخ: قلت: وليس في حديث ميمونة ما يدل على المواظبة، ولا أن يتوضأ وضوءه للصلاة، فالأولى

التمسك بما روت عائشة على: كان رسول الله على إذا اغتسل من الجنابة بدأ يغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة. الحديث. أن تنقض: وفي وجوب نقض ضفائر الرجل الحتلاف الرواية والمشايخ، والاحتياط الوجوب. [فتح القدير ٢/١٥] والمرأة: لحديث أم سلمة في بعض ألفاظها، ألها لما سألت النبي على عن المرأة ترى الوجوب. ومنامها مثل ما يرى الرجل، فقال على: أتجد لذلك لذة؟ قالت: نعم. قال على: فلتغتسل. [العناية ٢/١٥] * أخرجه الأئمة الستة في كتبهم مطولاً ومختصرًا عن عبد الله بن عباس في. [نصب الراية ١٣٤/١] أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عباس في قال: حدثتني حالتي ميمونة قالت: أدنيت لرسول الله على غسله من الجنابة، فغسل كفيه مرتين، أو ثلاثًا، ثم أدخل يده في الإناء، ثم أفرغ به على فرحه، وغسله بشماله، ثم ضرب بشماله الأرض، فدلكها دلكاً شديدًا. ثم توضأ وضوءه للصلاة. ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفه. ثم غسل سائر حسده. ثم تنحي عن مقامه ذلك، فغسل رجليه، ثم أنيته بالمنديل، فَردّه. [١٨٨٨، رقم: ٣١٧، باب صفة غسل الجنابة] على رأسول الله! إني امرأة أشد ضفر رأسي أفانقضه لغسل الجنابة؟ قال: لا، إنما يكفيك أن تَحُشي على رأسك ثلاث حكيات، ثم تُفيضين عليك الماء، فتطهرين. [٤/٠، وقم: ٣٣٠، باب حكم ضفائر المغتسلة] على رأسك ثلاث حكيات، ثم تُفيضين عليك الماء، فتطهرين. [٤/٠، وقم: ٣٣٠، باب حكم ضفائر المغتسلة]

لقوله عليم الله من الماء أي: الغسل من المني. ولنا: أن الأمر بالتطهير يتناول الجُنب، والجنابة في اللغة: خروج المني على وجه الشهوة، يقال: أُجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة، والحديث محمول على الخسروج عن شهوة. ثم المعتبر عند أبي حنيفة ومحمد رها الفصاله عن مكانه على وجه الشهوة، وعند أبي يوسف سله ظهوره أيضًا؛ اعتبارًا للخروج بالمزايلة؛ إذ الغُسل يتعلق بهما. ولهما: أنه متى وجب من وجه، فالاحتياط في الإيجاب. والتقاء الختائين من غير إنزال؛ لقوله عليم النقى الختانان وتوارت الحَشَفة وجب الغسل، أنزل أو لم ينزل"، ***

والجنابة في اللغة إلخ: إذا ثبت في اللغة أن الجنابة هو الخروج على وجه الشهوة ثبت أن لاغسل على من خرج منه المني بلا شهوة. والحديث: هذا جواب عن ما قاله الشافعي في الحديث الذي استدل به وهو قوله على: "الماء من الماء". [البناية ١٨٥/١] محمول: لأنه يتناول البول والمذي والودي والمني عن شهوة وغير شهوة، والكل غير مراد إجماعًا، وهو عام فيراد به أخص الخصوص لما عرف، والمني عن شهوة مراد إجماعًا، فيحمل عليه. وعند أبي يوسف على: ثمرة الخلاف تظهر فيمن أمسك ذكره حتى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الغسل عندهما، لاعنده. [مجمع الأفر ٢٨/١] والتقاء الختانين: أي مع تواري الحشفة، والختن موضع القطع من الذكر والأنثى، التقاؤهما كناية عن الإيلاج لطيفة. [الكفاية ١/٥٥]

^{*} الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: حرحت مع رسول الله على يوم الاثنين إلى قباء، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله على باب عتبان، فصرخ به فخرج يجرّ إزاره. فقال رسول الله على: "أعجلنا الرجل"، فقال عتبان: يارسول الله! أرأيت الرجل يُعجَل عن المرأته و لم يمن، ماذا عليه؟ قال رسول الله على: إنما الماء من الماء. [٢٤/٣، رقم: ٣٤٣، باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لايوجب الغسل إلا أن ينزل المني وبيان نسخه وأن الغسل يجب بالجماع]

^{**} أخرجه الإمام أبو محمد عبد الله بن وهب في مسنده، أخبرنا الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله عن عمر و بن شعيب عن أبيه عن حده عبد الله، أن النبي الله سئل عما يوجب الغسل؟ فقال: "إذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل أنزل أو لم ينزل"، وذكر عبد الحق في أحكامه من جهة ابن وهب، =

ولأنه سبب الإنزال، ونفسه يتغيب عن بصره، وقد يخفى عليه لقلّته فيقام مقامه. وكذا الإيلاج في الدبر لكمال السببية، ويجب على المفعول به احتياطًا، بخلاف البهيمة وما دون الفرج؛ لأن السببية ناقصة. قال: والحيض؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطَّهَرْنَ ﴾ بالتشديد، وكذا النفاس؛ بالإجماع.

نفسه: أي نفس الإنزال يتغيب عن بصره. (الكفاية) فيقام مقامه: ولأنه لما قام مقام الإنزال في حق وحوب الحد، فلأن يقوم مقامه في حق وحوب الاغتسال أولى؛ ولهذا احتج على على على الأنصار، فقال: يوجبون الرحم ولا يوجبون صاعاً من الماء. (الكفاية) وفي "المحيط": لو أتى من امرأته وهي بكر فلا غسل ما لم ينزل؛ لأن ببقاء البكارة يعلم أنه لم يوجد الإيلاج. (النهاية) لكمال السببية: لأنه سبب لخروج المين غالباً كالإيلاج في القبل. [الكفاية 7/١] دون الفرج: وهو التفخيذ والتبطين، فإنه لا يجب الغسل أيضاً؛ لنقصان السببية إذا لم ينزل. [العناية 1/١٥]

والحيض: أي انقطاعه، وكذا في النفاس. (فتح القدير) حَتَّى يَطَّهُوْنَ: وجه التمسك به على وجوب الاغتسال هو أن الله تعالى منع الزوج من الوطء قبل الاغتسال، والوطء تصرف واقع في ملكه فلوكان الاغتسال مباحاً ومستحباً لم يمنع الزوج من حقه، فعُلم أنه واجب. قوله: "حتى يطهّرن" بالتشديد معناه: حتى يطهرن أي يغتسلن، وقُرئ بالتخفيف معناه: حتى ينقطع دمهن، وكلا القراء تين يجب العمل بهما، فذهب أبوحنيفة إلى أن له أن يقربها في أكثر الحيض بعد انقطاع الدم إن لم تغتسل، وفي أقل الحيض لا يقربها حتى يغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كامل. وذهب الشافعي إلى أنه لا يقربها حتى تَطهر وتتطهر، فيجمع بين الأمرين. [البناية ١٩٤/١] بالإجماع: منشأه ههنا النص في الحيض، والقياس عليه فإن فيه أيضاً أذى والقذر، بل فيه أكثر زمانًا وأظهر.

= وقال: إسناده ضعيف حدًا، فالظاهر إنما ضعفه بالحارث بن نبهان. [البناية ٢٧٥/١] فالحديث حسن، لاسيما وله متابع. [إعلاء السنن ٢٢٢/١] وقد يعضد هذا ما أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أبي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن سائلاً سأل النبي في أيوجب الماء إلا الماء؟ فقال: "إذا التقى الحتانان وغيبت الحشفة فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل". [٢٤٦/٥، رقم: ٢٤٨٨] رجاله رجال الحسن. [إعلاء السنن، ٢٤٦/١] ومعناه في الصحيحين. أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة في أن نبي الله في قال: "إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها، فقد وجب عليه العسل، وفي حديث مطر: وإن لم يُنزل". [٢٤/٤، رقم: ٣٤٨، باب نسخ الماء من الماء ووجوب الغسل بالتقاء الحتانين]

قال: وسَنَّ رسولُ الله ﷺ الغسل للجمعة، والعيدين، وعرفة، والإحرام*، نَصَّ على السّنية. وقيل: هذه الأربعة مستحبة، وسمى محمد الغسل في يوم الجمعة حسناً في "الأصل". وقال مالك عليه: هو واجب؛ لقوله عليه: "من أتى الجمعة فليغتسل ** ولنا: قوله عليه: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونَعمَت، ومن اغتسل فهو أفضل ***،

* أما الجمعة: ففي صحيح البخاري من حديث عبد الله بن عمر الها يقول: سمعت رسول الله الله الله الله الله الله المنكم الجمعة فليغتسل. [١٥/١]، وقم: ٨٤٨، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل وأما العيدان: ففيهما أحاديث. [نصب الراية ١٥/١] أخرج ابن ماجه عن عبدالرحمن بن عقبة بن الفاكة بن سعد عن جد الفاكة بن سعد وكانت له صحبة أن رسول الله الله الله المناكل عن الفطر ويوم النحر ويوم عرفة. وكان الفاكة يأمر أهله بالغسل في هذه الأيام. وعن ابن عباس قال: كان رسول الله الله الله الله المناكل عن الفطر ويوم الأضحى. [رقم: ١٣١٥، باب ما جاء في الاغتسال في العيدين] وسنده لا بأس به. وأخرج الطحاوي عن زاذان قال: سألت عليًا الله عن الغسل، فقال: اغتسل إذا شئت فقلت: إنما أسألك عن الغسل الذي هو الغسل. قال: يوم الجمعة، ويوم عرفة، ويوم الفطر، ويوم النحر. [١٩١٨، باب غسل يوم الجمعة] ورجاله رجال مسلم إلا ابن مرزوق فهو من رجال النسائي الفطر، ويوم النحر. [١٩١٨، باب غسل يوم الجمعة] ورجاله رجال مسلم إلا ابن مرزوق فهو من رجال النسائي عائشة عن قالت: نفست أسماء بنت عُميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة، فأمر رسول الله الله المحمد عن الغسل وتُهلً. قالت: نفست أسماء بنت عُميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة، فأمر رسول الله المحمد وكذا الحائض]

** هذا الحديث أخرجه الترمذي في جامعه عن سالم عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول: "من أتى الجمعة فليغتسل". [رقم: ٤٩٢، باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة]

*** رُوي من حديث سمرة بن جندب، ومن حديث أنس، ومن حديث الخدري، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث جابر، ومن حديث عبد الرحمن بن سمرة، ومن حديث ابن عباس على [نصب الراية ١٨٨١] أخرج الترمذي في جامعه حديث سمرة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله على: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل". وقال: حديث سمرة حديث حسن. [رقم: ٤٩٧، باب ماجاء في الوضوء يوم الجمعة] وفي "سنن أبي داود": ومن اغتسل فهو أفضل. [رقم: ٣٥٤، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة]

و بهذا يُحمل ما رواه على الاستحباب، أو على النسخ. ثم هذا الغسل للصلاة عند أي يوسف على وهو الصحيح؛ لزيادة فضيلتها على الوقت، واختصاص الطهارة بها، وفيه خلاف بزياد الحسن. والعيدان بمنزلة الجمعة؛ لأن فيهما الاجتماع فيستحب الاغتسال؛ دفعًا للتأذي بالرائحة، وأما في عرفة والإحرام فسنبينه في المناسك إن شاء الله تعالى. قال: وليس في المذي والودي غُسل، وفيهما الوضوء؛ لقوله عليه: "كل فحل يُمذي وفيه الوضوء"، * والودي: الغليظ من البول عَصل، وفيهما الرقيق منه حروجًا، فيكون معتبرًا به. والمني: خاثر أبيض ينكسر منه الذكر. والمذي رقيق يَضرب إلى البياض، يخرج عند ملاعبة الرجل أهلَه، والتفسير مأثور عن عائشة في ها. **

أو على النسخ: بدليل ما روي عن عائشة وابن عباس الله الا: كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرقون فيه، والمسحد قريب السقف، فكان يتأذى بعضهم برائحة بعض، فأمروا بالاغتسال، ثم نسخ حين لبسوا غير الصوف، وتركوا العمل بأنفسهم.[العناية ٥٨/١]

خلاف الحسن: تظهر ثمرته فيمن لا جمعة عليه، هل يسن له الغسل أو لا. (فتح القدير) فسنبينه: والحاصل أن الاغتسال أحد عشر نوعاً خمسة منها فريضة: الاغتسال من التقاء الختانين، ومن إنزال الماء، ومن الاحتلام، ومن الحيض، والنفاس، وأربعة منها سنة: الاغتسال يوم الجمعة، ويوم عرفة، وعند الإحرام، والعيدين، وواحد منها واحب: وهو غسل الميت، وآخر مستحب: وهو غسل الكافر إذا أسلم. [الكفاية ١٩٥١] والمنى: أي مني الرجل يدل عليه تفسيره بقوله: خاثر أي غليظ.

^{*} هذا جزء من حديث رواه ثلاثة من الصحابة هيم، وهم: عبد الله بن سعد، ومعقل بن يسار، وعلي بن أبي طالب هيم. [البناية ٢٠١/١] أخرج أبو داود في سننه عن حزام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد الأنصاري قال: سألت رسول الله على عما يوجب الغسل؟ وعن الماء يكون بعد الماء؟ فقال: ذلك المذي وكل فحل يمذي فتغسلُ من ذلك فرجك وأنثيبك وتوضأ وضوء ك للصلاة. [٢٥٢/١، رقم: ٢١٣، باب في المذي]

^{**} لم يثبت هذا عن عائشة ﷺ، نعم روى عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة وعكرمة قالا: هي ثلاثة: المني والمذي والودي فالمني: فهو الماء الدافق الذي يكون فيه الشهوة، ومنه يكون الولد ففيه الغسل، وأما المذي: فهو الذي يخرج إذا لاعب الرجل امرأته فعليه غسل الفرج والوضوء، وأما الودي: فهو الذي يكون مع البول وبعده وفيه غسل الفرج والوضوء. [البناية ١/٥٠١]

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

الطهارة من الأحداث حائزة بماء السماء، والأودية، والعيون، والآبار، والبحار؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً ﴾، وقوله عليه: "الماء طَهور لا يُنجِسه شيء إلا ما غيَّر لونه أو طعمَه أو ريحه"*، وقوله عليه في البحر: "هو الطَّهور ماؤه، والحل ميتته"**، ومطلق الاسم ينطلق على هذه المياه. قال: ولا يجوز بما اعتصر من الشحر والثمر؛

باب: في بعض النسخ فصل في المياه. (فتح القدير) لما فرغ من بيان الطهارتين ذكر ما تحصل به الطهارة، وهو الماء المطلق. (العناية) يجوز به الوضوء: لم يذكر الغسل معه مع أن الكلام فيه وفي الوضوء؛ اكتفاءً بالوضوء. من الأحداث: قيد بالأحداث؛ لأن ثبوت الحكم في الجنب بالطريق الأولى. والآبار: جمع بير أصله بئر بحمزة ساكنة في وسطها، وجمعها في القلة أبؤر وأبار بجمزة بعد الياء، ومن العرب من يقلب الهمزة فتكون آباراً، فإذا كثرت فهي بثار. (البناية) وأنزلنا من السماء إلخ: وجه التمسك بالآية في حق ماء السماء والأودية الحاصلة بماء السماء ظاهر، وأما في حق ماء العيون والآبار، فإما لأن أصل المياه جميعها من السماء؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَأَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الأَرْضَ ﴾ وإما لأن التمسك بالآية يرجع إلى ماء السماء، والتمسك بطهورية باقي المياه بالحديثين اللذين ذكرهما. [البناية ٢٠٦/١]

^{*} أخرجه ابن ماجه في سننه عن راشد بن سعد عن أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه". [رقم: ٥٢١، باب الحياض] وأخرج الطحاوي مرسلاً عن راشد بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: "الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على لونه أو طعمه أوريحه". [١/٥١، باب الماء تقع فيه النجاسة] والحديث مؤيد بالمرسل الصحيح. [إعلاء السنن ٢٦٧/١ رقم: ٢٢١]

^{**} أخرج أبو داود في سننه عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأرزق قـــال: إن المغيرة بن أبي بردة _ وهو من بني عبدالدار_ أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: "سأل رجل رسول الله الله الله الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضاً بماء البحر؟ فقال رسول الله الله الطهور ماؤه، والحل ميتته". [١٨٨/١، رقم: ٨٤، باب الوضوء بماء البحر]

لأنه ليس بماء مطلق، والحكم عند فقده منقول إلى التيمم، والوظيفة في هذه الأعضاء تعبدية، فلا تتعدَّى إلى غير المنصوص عليه. وأما الماء الذي يقطر من الكرَّم، فيحوز التوضي به؛ لأنه ماء يخرج من غير علاج، ذكره في "جوامع أبي يوسف عليه"، وفي الكتاب إشارة إليه حيث شرَط الاعتصار. ولا يجوز بماء غلب عليه غيره فأخرجه عن التدوري طبع الماء، كالأشربة، والحل، وماء الباقلاء، والمرق، وماء الورد، وماء النزرَّدج؛ لأنه لا يُسمَّى ماء مطلقًا. والمراد بماء الباقلاء وغيره: ما تغيّر بالطبخ، فإن تغير بدون الطبخ يجوز التوضي به. قال: ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر فغيَّر أحد أوصافه،

ليس بماء مطلق: لأنه بهند إطلاق الماء لا يطلق عليه، وتحقيق ذلك: أنا لو فرضنا في بيت إنسان ماء بئر، أو بحر أو عين، أوماء أُعْتصرَ من شحر أو ثمر، فقيل له: هات ماءً، لا يسبق إلى ذهن المخاطب إلا الأول. (العناية) والحكم: أي التطهير أو وجوب التطهير بالماء. هنقول: إلى التيمم، قال تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾. (العناية) غير المنصوص عليه: لأن شرط القياس أن لا يكون حكم الأصل معدولاً به عن القياس، وليس فيما نحن فيه كذلك، فلا يصح القياس بخلاف إزالة النجاسة الحقيقية. [البناية ١/١]

من غير علاج: فيكون باقياً على الصفة التي كانت له قبل. ذكره: فيه ضميران مرفوع ومنصوب أي ذكر أبو يوسف على وحامعه حواز الوضوء بالماء الذي يقطر من الكرم أيام كسحه، وهو أيام تنظيف فروعه من أطرافه لتتقوى الأصول، وتطرح العنب كثيراً... ويجوز أن يكون الضمير المرفوع فيه راجعاً إلى الذي جمع الجوامع آخذاً عن أبي يوسف على [البناية ٢١١/١] والا يجوز: أي لا يترتب عليه آثار الطهارة. الزردج: هو ما يخرج من العصفر المنقوع يطرح ولا يطبخ به، ذكره المطرزي، وقبل: ماء عروق الزعفران، قال الأتراري: كأنه معرب. قلت: هو معرب زرده. [البناية ٢١٢/١]

ما تغير بالطبخ: لأنه امتزج به أحزاء الباقلاء، وأما إذا تغير بدون الطبخ فلم يمتزج به أحزاؤه.

فغيّر أحد أوصافه: التي هي الطعم واللون والريح، إشارة إلى أنه إذا غَــيَّر الوصفين لا يجوز التوضي به، قال في "النهاية": لكن المنقول عن الأساتذة أنه يجوز حتى إن أوراق الأشحار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة، ثم إلهم يتوضؤون منها من غير نكير، وكذا أشار في شرح الطحاوي إليه، ولكن شرطه أن يكون باقياً على رقته. [العناية ١٣/١]

كماء المُدِّ، والماء الذي اختلط به اللبن، أوالزعفران، أو الصابون، أو الأشنان. قال الشيخ الإمام: أجرى في المختصر ماء الزردج مجرى المرق، والمروي عن أبي يوسف علله: أنه بمنيزلة ماء الزعفران وهو الصحيح، كذا اختاره الناطفي والإمام السرخسيُّ. وقال الشافعي علله: لا يجوز التوضي بماء الزعفران وأشباهه مما ليس من جنس الأرض؛ لأنه ماء مقيد، ألا ترى أنه يقال: ماء الزعفران، بخلاف أجزاء الأرض؛ لأن الماء لا يخلو عنها عادةً. ولنا: أن اسم الماء باق على الإطلاق، ألا ترى أنه لم يتحدد له اسم على حدة، وإضافته إلى الزعفران كإضافته إلى البئر والعين، لم يتحدد له اسم على حدة، وإضافته إلى الزعفران كإضافته إلى البئر والعين،

كماء المدّ: أي السيل لأنه يجيء بتغير طين، هذا إذا كان رقة الماء غالبة، وإن كان الطين غالباً لا يجوز الوضوء به. كذا في "الذخيرة". [البناية ٢١٣/١] مجرى المرق: أي في عدم جواز التوضى بهما. (العناية) هو الصحيح: لأنه خالطه طاهر، فغير أحد أوصافه. (العناية) وقال الشافعي إلخ: اعلم أن الاتفاق على أن الماء المطلق تزال به الأحداث أعني ما يطلق عليه الماء والمقيد لا يزيل؛ لأن الحكم منقول إلى التيمم عند فقد المطلق في النص، والخلاف في الماء الذي خالطه الزعفران ونحوه، مبني على أنه تقيد بذلك أو لا، فقال الشافعي وغيره: تقيد؛ لأنه يقال: ماء الزعفران، ونحن لا ننكر أنه يقال ذلك، ولكن لايمتنع مع ذلك ما دام المخالط مغلوباً أن يقول القائل فيه: هذا ماء من غير زيادة. [فتح القدير ١٩٣١]

وأشباهه: أي أشباه الزعفران أو أشباه ماء الزعفران، بإرجاع الضمير إلى الزعفران - المضاف إليه للفظ "الماء" - أو إلى المضاف. لأنه ماء مقيد: فعنده يجوز التيمم مع وجود ماء الأشنان والزعفران ونحوه، ونحن نقول: إن شرط المصير إلى التيمم عدم مطلق الماء، وهذا ماء مطلق، فلا يجوز التيمم مع وجوده. وإضافته: يعني أن هذه الإضافة لتمييز هذا الماء عن سائر المياه، فتحقق اسم الماء، إذ التمييز إنما يحتاج إليه عند الاشتراك بخلاف ماء الباقلاء والورد والشجر، فإنه للتقييد.

كإضافته إلى البئر والعين: يعني لا كإضافة إلى العنب في قوله: ماء العنب، فيراد به عصره، وذلك لأنه لو أتى بماء الزعفران عند طلب مطلق الماء لا يخطأ لغةً بخلاف ماء العنب.

ولأن الخلط القليل لا معتبر به؛ لعدم إمكان الاحتراز عنه كما في أجزاء الأرض، فيعتبر الغالب، والغلبة بالأجزاء لا بتغيَّر اللون، هو الصحيح. فإن تغيَّر بالطبخ بعد ما خلط به غيره، لا يجوز التوضي به؛ لأنه لم يبق في معنى المنزل من السماء؛ إذ النار غيَّرَته، إلا إذا طبخ فيه ما يُقصد به المبالغة في النَّظافة كالأشنان ونحوه؛ لأن الميت قد يُغسَل بالماء الذي أُغلِيَ بالسِّدر، بذلك وردت السنة، إلا أن يغلب ذلك على الماء، فيصير كالسَّويق المخلوط؛ لزوال اسم الماء عنه. وكل ماء وقعت فيه النجاسة لم يجز الوضوء به، قليلاً كانت النجاسة أو كثيراً، وقال مالك عليه: يجوز ما لم يتغير أحد أوصافه؛ لما روينا. وقال الشافعي عليه: يجوز إن كان الماء قلتين؛

لا معتبر به: لأن الماء لا يخلو عنه عادة، فلو اعتبر ما يعتبر لزم أن لا يوجد ماء مطلقاً.

هو الصحيح: كأنه احتراز عمَّا ذكر في "التحفة" أنه يعتبر الغلبة أوَّلاً من حيث اللون أو الطعم، ثم من حيث الأجزاء، فإن كان شيئاً يخالف لونه لون الماء كاللبن. فإن غلب لون الماء يجوز التوضي به، وإن كان مغلوباً لم يجز نحو ماء الطبخ. والعبرة للطعم إن كان شيئاً له طعم يظهر في الماء، والغالب طعم ذلك الشيء لم يجز التوضي به كنقيع الزبيب، وإن كان شيئاً لا طعم له، فالعبرة فيه لكثرة الأجزاء.

بعد ما خلط به غيره: قيد به، لأنه إذا طبخ به وحده، وتغير يجوز الوضوء به.[البناية ٣١١/١]

إلا إذا طبخ فيه: استثناء من قوله: لا يجوز التوضي به، وإنما حاز بذلك؛ لأن السنة وردت به في غسل الموتى بالماء الذي أغلي بالسدر. [العناية ٢٤/١] بذلك: لم ترد السنة بذلك على الوحه المذكور، ولم أر أحداً من الشراح حققوا نظره في هذا المكان. [البناية ٢١٨/١] كل ماء: المراد منه الماء الدائم الذي لم يكن عشراً في عشر كالأواني والآبار. [الكفاية ٦٤/١] قليلاً: احتراز عن قول مالك. (العناية)

كثيراً: احتراز عن قول الشافعي. (العناية) لما روينا: أراد به قوله ﷺ: "الماء طهور لا ينحسه شيء" الحديث. إن كان الماء قلتين: اضطربت أقوالهم في مقدار القلتين، فقيل: القلتان خمس قرب، كل قربة خمسون مناً، وقيل: ثلاث مائة من تقريباً لا تحديداً، وقيل: القلة حرة تحمل من اليمن تَسَعُ قربَتين. [العناية ١ / ٢٤]

لقوله عليم: "إذا بلغ الماء قلّتين لم يَحمل حَبَثاً". * ولنا: حديث المستيقظ من منامه، ** وقوله عليمًا: "لا يبولَنَّ أحدُكم في الماء الدائم ولا يغتسلَنَّ فيه من الجنابة". *** من غير فصل. والذي رواه مالك عليه ورد في بئر بُضاعة، وماؤها كان جارياً في البساتين. وما رواه الشافعي عليه، ضعّفه أبو داود، أو هو يضعف عن احتمال النجاسة.

حديث المستيقظ: وجه التمسك به أنه لما ورد النهي عن الغمس لأجل احتمال النجاسة، فحقيقة النحاسة أولى أن يكون نجساً. [العناية ٢٤/١] لا يبولن إلخ: هو حجة على الفريقين، أما على مالك فإنه نحي عن الاغتسال فيه، وإنه لا يغير أحد أوصاف الماء بيقين، وأما على الشافعي فلأنه نحي عن البول في الماء الدائم، ومطلق النهي يقتضي التحريم لاسيما على مذهبه، ولو لم يكن منجساً كان كسكب الماء فيه وهو ليس بمحرم. ولم يفصل بين دائم وغير دائم فكان القلتان وغيرهما سواء. [العناية ٢٤/١]

فصل: بين القلّة وغيره. (العناية) والذي رواه مالك: قلت: يريد به حديث "الماء طهور" إلخ، وقد تقدم أول الباب، ووروده في بئر بضاعة. بئر بضاعة: الباء في بضاعة تكسر وتضم، كذا في "الصحاح"، وفي "المغرب": بالكسر لا غير عن الغوري، وهي بئر قديمة بالمدينة وكان ماؤها كثيراً فقيل: إنه ثمان في ثمان. [الكفاية 77/1] ضعفه أبو داود: وهذا كلام غير صحيح، فإن أبا داود روى حديث القلتين، وسكت عنه فهو صحيح عنده على عادته في ذلك.

أو: والتأويل خطأ من وجهين: أحدهما: أن هذا التأويل يَرُدُّه ما روي في الرواية الأخرى: "إذا بلغ الماء قلتين لا يتنجس"، والثاني: أن ما فوق القلتين ما لم يبلغ عشراً في عشر أيضاً ضعيف عن احتمال النجاسة، فلا يحتاج إلى التأويل. عن احتمال النجاسة: يريد أنه لقلته يضعف عن احتمال الخبث ومقاومته. [الكفاية ٢٧/١]

^{*} رواه الأربعة من حديث ابن عمر ﴿ [البناية ٢٢٠/١] أخرج أبوداود في سننه عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: سئل النبي ﷺ عن الماء وما ينوبه من الدواب والسِّباع؟ فقال ﷺ: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الحبث". [١٧٩/١، رقم: ٢٤، باب ما ينحس الماء]

^{**} تقدم أول الكتاب، رواه أصحاب الكتب الستة. [نصب الراية ١١٢/١]

^{***} أخرج أبو داود في سننه عن أبي هريرة ﴿ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من الجنابة". [١٨٢/١، رقم: ٧١، باب البول في الماء الراكد]

والماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه إذا لم يُر لها أثر؛ لألها لا تستقر مع جرَيان الماء، والأثر: هو الطعم، أو الرائحة، أو اللون. والجاري: ما لا يتكرر استعماله، وقيل: ما يذهب بتبنّة. قال: والغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر، إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر؛ لأن الظاهر أن النجاسة لا تصل إليه؛ إذ أثر التحريك في السراية فوق أثر النجاسة، ثم عن أبي حنيفة هذه أنه يُعتبر التحريك بالاغتسال، وهو قول أبي يوسف عنه، وعنه التحريك باليد،

والماء الجاري: ألحقوا بالجاري حوض الحمام إذا كان الماء ينسزل من أعلاه، حتى لو أدخلت القصعة النحسة أو اليد النحسة فيه لا ينحس. (فتح القدير) والجاري: وقيل فيه ما يَعدُّه الناس حاريًا، قيل: هو الأصح. [فتح القدير ١٩/١] ما لا يتكرر استعماله: وذلك بأنه إذا غسل يده وسال الماء منها إلى النهر، فإذا أخذه ثانياً لا يكون فيه شيء من الماء الأول. [العناية ١٨/١]

الذي لا يتحرك: المراد بالتحرك: هو التحرك بالارتفاع والانخفاض ساعة تحريكه لا بعد المكث، ولا معتبر بالحباب؛ فإن الماء وإن كثر يعلوه ويتحرك. (العناية) بتحريك الطرف الآخر: واعلم أن أصحابنا اتفقوا على أن الماء إذا خلص بعضه أي وصل إلى بعض كان قليلاً، وإذا لم يخلص كان كسثيراً لاينحس بوقوع النجاسة فيه إلا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه كالماء الجاري، ثم اختلفوا فيما يعرف به الخلوص. [العناية ٢٠٠٧] لا تصل إليه: يعني في الحال، أما الوصول إليه في المآل باعتبار رقة الماء، وخلوص بعضه ببعض مما لا يمكن الاحتراز عنه، ولهذا كان عفواً عند الشارع. فوق أثر النجاسة: فلما لم يصل إليه أثر التحريك، فأثر النجاسة أولى بأن لا يصل. عن أبي حنيفة على: رواه أبو يوسف على. بالاغتسال: صورة هذا: أن يغتسل إنسان في حانب منه اغتسالاً وسطاً، فلم يتحرك الجانب الآخر. [البناية ٢٣٣/١]

وعن محمد علله بالتوضي. ووجه الأول: أن الحاجة إلى الاغتسال في الحياض أشد منها إلى التوضي، وبعضهم قدَّروا بالمساحة عشراً في عشر بذراع الكربَاس؛

بالتوضي: لأن التحريك بالوضوء أخف من التحريك بالاغتسال، ومبنى الماء في حكم النحاسة على الخفة دفعاً للضرورة، فإن القياس أن يتنجس الكثير؛ لأن الجزء الذي لاقاه النحاسة يتنجس بالملاقاة فيتنجس الجزء الذي يجاوره ثم وثم حتى يصير الكل نجساً كما في غير الماء من المائعات لكن سقط حكم النحاسة تخفيفاً، فلما اعتبر التخفيف في أصل الماء يعتبر التخفيف في التحريك. [الكفاية ٧٠/١]

ووجه الأول إلخ: ووجه الثاني: أن التحريك يكون بالاغتسال، وبالتوضي، وبغسل اليد، إلا أن التحريك بغسل اليد يكون أخف فكان الاعتبار به أولى توسعة للناس... وذهب المتأخرون إلى أنه يعرف بشيء آخر غير التحريك، فمنهم من اعتبر بالكدرة، فقال: إذا اغتسل فيه وتكدر الماء فإن وصلت الكدرة إلى الجانب الآخر فهو مما يخلص وإلا فلا. وروي عن أبي حفص الكبير أنه اعتبر بالصبغ، فقال: يُلقى زعفران في جانب منه، فإن أثر الزعفران في الجانب الآخر، فقليل وإلا فلا. وروي عن أبي سليمان الجوزجاني أنه اعتبر بالمساحة إن كان عشراً في عشر، فهو مما لا يخلص بعضه لا يخلص. وعن محمد في "النوادر": أنه سئل عن هذه المسألة فقال: إن كان مثل مسجدي هذا فهو مما لا يخلص بعضه إلى بعض، فلما قام مسح مسجده، فكان ثمانياً في ثمان في رواية، وعشراً في عشر في رواية، وبقول أبي سليمان الجوزجاني أخذ عامة المشايخ. [العناية ١٠/٠٧] أشد: لأن الوضوء يكون في البيوت عادةً. [البناية ٢٣٣/١]

قلروا بالمساحة: فإن قلت: نصب المقدرات بالرأي لا يجوز، وكيف اخترتم في حد الماء الكثير بالعشر في العشر، وما استنادكم؟ وهذا كل واحد من الأثمة الثلاثة استند في هذا الباب على الأثر.... قلت: حديث بئر بضاعة يصلح أن يكون مستنداً في التقدير بالعشر، وبيان ذلك: أن محمدًا لما سئل عن ذلك، قال: إن كان قدر مسحدي فهو كثير، فلما قاسوه وجدوه ثمانياً في ثمان من داخله، وعشراً في عشر من خارجه، وقيل: اثني عشر في اثني عشر، وكان وسع بئر بضاعة ثمانياً في ثمان. والدليل عليه ما قاله أبو داود: وقد قدرت بئر بضاعة بردائي مددته عليها، ثم ذرعته فإذا عرضها ستة أذرع، وسألت الذي فتح لي باب البستان وأدخلني إليه هل غُيرِّ بناؤها عما كانت عليه؟ فقال: لا، ورأيت فيها ماء متغير اللون انتهى. فإذا كان عرضها ستة أذرع يكون طولها أكثر منها؟ لأن الغالب أن يكون الطول أمد من العرض، ولو كانت البئر مدورة، لقال: فإذا دورها ستة أذرع فإذا أضيف ما في الطول من الزيادة إلى العرض يكون مقدار ثمانية أو أكثر؛ لأن مبنى ذلك على التقدير لا على التحرير، فأخذ في الطول من الزيادة إلى العرض يكون مقدار ثمانية أو أكثر؛ لأن مبنى ذلك على التقدير لا على التحرير، فأخذ محمد من هذا ولكنه ما اعتبر إلا خارج مسجده الأصلى؛ للاحتياط في باب العبادات. [البناية ٢٣٥/١]

عمد من هذا ولكنه ما اعتبر إلا حارج مسجده الاصلي؛ للرحنياط في باب العبادات. السبلة ١٩١٠] عشراً في عشر: بأن يصير مائة ذراع. بذراع الكرباس: هو ست قبضات ليس فوق كل قبضة إصبع قائمة، وجعل الولوالجي سبعاً، وذراع المساحة سبع فوق كل قبضة إصبع قائمة. توسعةً للأمر على الناس، وعليه الفتوى. والمعتبر في العمق: أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف هو الصحيح، وقوله في الكتاب: "جاز الوضوء من الجانب الآخر" إشارة إلى أنه ينجس موضعُ الوقوع، وعن أبي يوسف عليه أنه لاينجس إلا بظهور أثر النحاسة فيه كالماء الجاري. قال: وموت ماليس له نفس سائلة في الماء لا يُنجسه كالبَق، والذَّباب، والزَّنابير، والعقرب، ونحوها. وقال الشافعي عليه: يفسده؛ لأن التحريم لابطريق الكرامة آية النجاسة، بخلاف دُود النّحل، وسُوسِ الثَّمَار؛ لأن فيه ضرورة. ولنا: قوله عليه فيه: "هذا هو الحلال أكله، وشربه،

توسعةً: تعليل لأصل المساحة لا للكمية. وعليه الفتوى: والكل في المربع، فإن كان الحوض مدوراً، فقدر بأربعة وأربعين، وثمانية وأربعين، والمختار: ستة وأربعون. [فتح القدير ٧٠/١] هو الصحيح: وقيل: ذراع، وقيل: شبر. [فتح القدير ٧١/١] إشارة إلى أنه إلخ: قلت: وإلى أن يترك من موضع النحاسة إلى ما لا يصل إليه أثر النحاسة. ينجس: وعلى هذا صاحب "المبسوط" و "البدائع"، وجعله صاحب "الكنسز" الأصح، ومشايخ بخارى وبلخ قالوا في غير المرئية: يتوضأ من جانب الوقوع، وفي المرثية لا. [فتح القدير ٧٢/١]

موضع الوقوع: لعله أراد من موضع الوقوع موضعاً يتحرك بالتحريك. لاينجس: وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عدم الفرق بين المرئية وغيرها. [فتح القدير ٧٢/١] نفس: بسكون الفاء الدم.

سائلة: أي دم سائل، وذكر الزنابير بلفظ الجمع دون غيره؛ لأن فيه أنواعاً شتى. [الكفاية ٧٢/١] في الماء: ليس قيداً احترازياً، بل اعتباره يجري بجرى العادة. يفسده: أي موت هذه الأشياء المذكورة. ينجس الماء. [البناية ٣٣٦/١] آية النجاسة: أي علامة النجاسة، واحترز بقوله: "لا بطريق الكرامة" عن الآدمي، فإنه حرام لكرامته. (البناية) لأن فيه ضرورة: فإن قيل: دود النحل وسوس الثمار إذا ماتت فيها مع ألها ميتة لا ينجس النحل والثمار، أحاب بقوله: لأن فيه ضرورة. [العناية ٧٢/١] هذا: يعني ما وقع فيه ماليس له نفس سائلة.

والوضوء منه". * ولأن المُنجِّس هواختلاط الدم المسفوح بأجزائه عند الموت، حتى حَلَّ المُذكَّى؛ لانعدام الدم فيه، ولا دَمَ فيها، والحرمة ليست من ضرورتما النجاسة كالطين. والمنسوح مايعيش في الماء فيه: لأيفسده، كالسمك، والضفدع، والسَّرَطان، وقال الشافعي عشه: يفسده إلا السمك؛ لما مو. ولنا: أنه مات في معدنه فلا يُعطى له حكم النجاسة كبيضة حَالَ مُحُها دماً، ولأنه لا دم فيها، إذ الدموي لا يسكن في الماء، في منه الحيوانات

ولأن المنجس إلخ: الحاصل ألها حال الحياة ليست نجسة، والموت ليس مُنَحِّسا؛ لأنه تفريق العروق مثلاً، وليس شيء منه يوجب النجاسة، وليس شيء من انتقال الدم من موضعه، فيعتبر هذا. حتى حلّ: يعني أن سبب شرعية الذكاة في الأصل سبباً للحل لزوال الدم بها، لكن الشارع أقام نفس الفعل من الأهل مقامه. [فتح القدير ٧٣/١] لانعدام: بإقامة الفعل منابه. ولا دم فيها: أي في الأشياء المذكورة من البق والذباب والزنابير والعقرب ونحوها.

الحرمة: حواب عن استدلال الشافعي على فإن الطين حرام لا لكرامته وليس بنحس. (العناية) كالسمك إلخ: هذه داخلة في المسئلة قبلها؛ لأن ما يعيش في الماء لا دم فيه. ثم لا فرق بين أن يموت في الماء أو خارجه ثم ينقل إليه في الصحيح. وغير الماء من المائعات كالماء. [فتح القدير ٧٣/١] لما مو: يعني من قولم: لأن التحريم لا بطريق الكرامة إلخ. (العناية) كبيضة: حتى لو صلّى وفي كُمّه تلك البيضة تجوز الصلاة معها؛ لأن النحاسة في معدها. (العناية) محها: بضم الميم وتشديد الحاء المهملة أي صفرها. (البناية) لا دم فيها: وما ترى من أنه دم، فهو ليس دماً حقيقةً.

* رواه الدار قطني في سننه عن بقية، حدثني سعيد بن أبي سعيد عن بشر بن منصور عن علي بن زيد بن حدعان عن سعيد بن المسيب عن سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: يا سلمان! كُل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم، فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه. لم يروه غير بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو ضعيف.[١٠٧/١، رقم: ٨٠، باب كل طعام وقعت فيه دابة ليس لها دم] وأما سعيد بن أبي سعيد هذا فذكره الخطيب وقال: واسم أبيه عبد الجبار وكان ثقة فانتفت الجهالة، والحديث مع هذا لا ينزل عن الحسن انتهى. وأما بقية فهو ابن الوليد ثقة من رحال مسلم إلا أنه مدلس، وقد صرح بالتحديث، والباقون كلهم ثقات، وإن كان في بعضهم كلام لا يضرّ، فالحديث حسن.[إعلاء السنن ٢٦٨/١-٢٦٩، رقم: ٢٢٣]

والدم هو المنحّس، وفي غير الماء، قيل: غير السمك يفسده؛ لانعدام المُعْدن. وقيل: لايفسده؛ لعدم الدم، وهو الأصح، والضفدع البحري والبريّ فيه سواء. وقيل: البريّ مفسد؛ لوجود الدم وعدم المعدن، وما يعيش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء، ومائيّ المعاش دون مائيّ المولد مفسد. قال: والماء المستعمل لا يُطهِّر الأحداث، خلافاً لمالك والشافعي حياً، هما يقولان: إن الطّهور ما يُطهِّر غيرَه مرة بعد أحرى كالقطوع. وقال زفر هي وهو أحد قولي الشافعي هي عليه عنه المستعمل متوضعًا فهو طَهور، وإن كان مُحدثًا فهو طاهر غير طهور؛ لأن العُضُو طاهر حقيقة، وباعتباره يكون الماء طاهراً، لكنه نجس حكماً، وباعتباره يكون الماء نجساً، فقلنا: بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة؛ عملاً بالشّبْهَين. وقال محمد هي وهو رواية عن أبي حنيفة هي عنه عرفه عير طهور؛

غير الماء: كالخل والعصير والحليب ونحوها. (العناية) لانعدام المعدن: وهو قول نصير بن يجيى ومحمد بن سلمة، وهو رواية عن أبي يوسف هي. (العناية) لا يفسده: هو قول محمد بن مقاتل، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة هي وهشام عن محمد هي. [العناية ٧٤/١] والضفدع البحري: هو ما يكون بين أصابعه سترة بخلاف البري. (فتح القدير) وما يعيش إلخ: بيان أن المراد بما يعيش في الماء ماكان توالده ومثواه فيه. (العناية) والماء المستعمل: بدأ بالحكم قبل تعريفه؛ لأنه أهم مع أن في تعريفه احتلافاً.

خلافاً لمالك إلخ: للشافعي على الماء المستعمل أقوال ثلاثة: أظهر أقواله كما قاله محمد: إنه طاهر غير طهور، وقال في قول: وقال في قول: إن كان المستعمل محدثاً فهو طاهر غير طهور، وإن كان متوضئًا فهو طاهر طهور، وهو قول زفر هي، وقال مالك هي: طاهر وطهور إلا أنه أحب إلي أن يتوضأ بغيره. [الكفاية ٧٥/١] نجس حكماً: أراد به النحاسة الحكمية بسبب إزالة الحدث أو التقرب على الاختلاف. (البناية)

عملاً بالشَّبْهَين: شبه الطهارة وشبه النحاسة، فباعتبار الشبه الأول يكون طاهرا مطهراً، وباعتبار الشبه الثاني لا يكون طاهراً أصلاً، والحكم عليه بأحدهما إبطال للآخر، وإعمالهما ولو __ بوحه __ أولى من إهمال أحدهما، فعُملَ بحما بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة. [البناية ٢٤٧/١] هوطاهر: وهو المختار للفتوى؛ لعموم البلوى.(العناية)

لأن ملاقاة الطاهر الطاهر لا تُوجب التنجُّس، إلا أنه أقيمت به قُربة فتغيرت به صفتُه كَمَالِ الصدقة، وقال أبوحنيفة وأبو يوسف عليه: هو نجس؛ لقوله عليه: "لا يَبُولَنَ أحدكم في الماء الدائم" الحديث، ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية فيعتبر بماء أزيلت به النجاسة الحقيقية. ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة عليه: أنه نجس نجاسة غليظة؛ اعتبارًا بالماء المستعمل في النجاسة الحقيقية، وفي رواية أبي يوسف عنه عليه في روهو قوله ــ: إنه نجس نجاسة خفيفة؛ لمكان الاختلاف.

لأن إلخ: قلنا: لا نسلم أنه لاقى الطاهر، بل لاقى النحس؛ لأن نجاسة المحل وإن لم تظهر على الإطلاق، فقد ظهرت في حق منع الصلاة وغيره. أقيمت به قربة: حتى لو غسل أعضاء الوضوء متبرداً لا بنية القربة، فإن الماء يبقى حنيئذ طهوراً عنده. (النهاية) كَمَالِ الصدقة: الذي أقيم به القربة وقد تغيرت صفته حتى لم يحل لرسول الله وعلى أهل بيته، ولكنه في نفسه طاهر، حلال في نفسه، حتى يحل لغيره. [البناية ٢٤٨/١] لا يَبُولَنَ إلخ: فإن النبي الله سوّى بين النجاسة الحكمية والحقيقية، فإنه كما لهى عن البول كذلك لهى عن الاغتسال، دلَّ على أن الاغتسال فيه يوجب النجاسة كالبول. [الكفاية ٧٧/١]

ماء أزيلت به إلخ: لأن عضو المحدث والجنب له حكم النجاسة شرعاً، وقد أزيلت تلك النجاسة بالماء فينجس كما في الحقيقية، فانتقل حكم النجاسة إليه كما في الحقيقية.[البناية ٢٤٨/١]

رواية الحسن: وهي رواية شاذة غير مأخوذة به. [مجمع الألهر ١٩/١] نجاسة غليظة: قال عبدالوهاب الشعراني في "الميزان": سمعت سيدي علياً الخواص يقول: مدارك الإمام أبي حنيفة على دقيقة لا يَطّلِعُ عليها إلا أهل الكشف من أكابر الأولياء، قال: وكان الإمام أبوحنيفة على إذا رأى ماء الميضاة يعرف سائر الذنوب التي خرَت فيه من الكبائر والصغائر، فلهذا جعل ماء الطهارة إذا تطهر به المكلف له ثلاثة أحوال: أحدها: أنه كالنجاسة المغلظة؛ احتياطاً؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب كبيرة، الثاني: أنه كالنجاسة المتوسطة؛ لاحتمال أن يكون المكلف ارتكب حبيرة، الثاني: أنه كالنجاسة المتوسطة؛ المحتمال أن يكون المكلف ارتكب مكروها، أو خلاف الأولى، فإن ذلك ليس ذنباً حقيقة؛ لجواز ارتكابه في الجملة، وفهم المكلف ارتكب مكروها، أو خلاف الأولى، فإن ذلك ليس ذنباً حقيقة؛ لجواز ارتكابه في الجملة، وفهم المحاه من مقلديه أن هذه ثلاثة أقوال في حال واحد، والحال أنها في أحوال. (الميزان الكبرى للشعراني)

قال: والماء المستعمل: هو ماء أزيل به حدث، أو استُعمل في البدن على وجه القربة، قال على وهذا عند أبي يوسف حله، وقيل: هو قول أبي حنيفة حله أيضًا. وقال محمد حله: لا يصير مستعملاً إلا بإقامة القربة؛ لأن الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام إليه وألها تُزال بالقرب. وأبو يوسف حله يقول: إسقاط الفرض مؤثر أيضاً، فيثبت الفساد بالأمرين. ومتى يصير الماء مستعملاً ؟ الصحيح: أنه كما زايل العضو صار مستعملاً؟ لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة، ولا ضرورة بعده. والجُنُبُ

والماء المستعمل: سبب كون الماء مستعملاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف هذا: هو إزالة الحدث أو قصد القربة، وعند محمد: هو قصد القربة فقط. وعند زفر والشافعي: إزالة الحدث لاغير. فلو توضأ محدث بنية القربة صار الماء مستعملاً بالإجماع، ولو توضأ رحل متوضي بنية التبرد لا يصير الماء مستعملاً بالإجماع، ولو توضأ المحدث للتبرد صار مستعملاً عندهما وعند زفر، خلافاً لمحمد؛ لعدم قصد القربة، وكذا عند الشافعي؛ لعدم إزالة الحدث عنده بلا نية، ولو توضأ المتوضئ بقصد القربة صار مستعملاً عند الثلاثة خلافاً لزفر والشافعي عها. [العناية ٧٨/١]

وهذا عند أبي يوسف على: أي كون الماء مستعملاً بأحدهما قول أبي يوسف على، وقيل: هو قول أبي حنيفة على الله أيضاً. وذكر في "مبسوط شيخ الإسلام": قالوا: يجب أن يكون قول أبي حنيفة على كقول أبي يوسف على (الكفاية) نجاسة الآثام: والإثم قذر؛ لقوله على "من أصاب من هذه القاذورات، فليستتر بستر الله تعالى ". [الكفاية ٧٨/١] مؤثر أيضاً: في كون الماء مستعملاً؛ لأن الحدث الحكمى أغلظ من النحاسة العينية. (البناية)

بالأهرين: أي فساد الماء بإسقاط الفرض وهو إزالة الحدث، وإقامة القربة. (البناية) الصحيح: احترز به عن قول كثير من المشايخ، وهو قول سفيان الثوري عشم: أنه لا يصير مستعملاً حتى يستقر في مكان. (فتح القدير) العضو: أي يصير الماء مفاحئًا وقت زواله عن العضو وقت الاستعمال من غير توقف إلى وقت الاستقرار في مكان. (العناية) والجنب: هذه المسألة التي حرَّج أبوبكر الرازي اختلاف أبي يوسف ومحمد في علة استعمال الماء منها، فقال: عند أبي يوسف يثبت الاستعمال برفع الحدث وبالاستعمال تقرباً، وعند محمد ما لم ينو القربة لا يصير مستعملاً. [فتح القدير ٧٩/١-٨٠]

إذا انغمس إلخ: أي الجنب الذي ليس في بدنه نجاسة من المني وغيره، فيه إشارة إلى أنه لو انغمس للاغتسال يفسد الماء عند الكل. (الكفاية) شرط عنده: أي في الماء الذي هو ليس بجار، ولا هو في حكم الجاري، حتى إنه لا يشترط في الماء الجاري والحياض الكبيرة. [الكفاية ٢٩/١] لعدم الأمرين: وأما أبويوسف فيحكم بنحاسة المستعمل وهو بكل من الأمرين، فإذا انغمس وحكمنا بطهارته استلزم ذلك الحكم بكون الماء مستعملاً، ولو حكمنا باستعماله لكان نجساً بأول الملاقاة، فلا تحصل له الطهارة، فكان الحكم بطهارته مستلزماً للحكم بنحاسته، فقلنا: الرجل بحاله، والماء بحاله. [فتح القدير ٢٠/١] بطهارته مستلزماً للحكم بنحاسته، فقلنا: الرجل بحاله، والماء بحاله. والماء المسقوط الفرض. [العناية ٢٠/١] بأول الملاقاة: فإن الماء يصير به مستعملاً، وإن لم توجد النية؛ لألها ليست بشرط لسقوط الفرض. [العناية ٢٠/١] أوفق المروايات عنه: أي عن أبي حنيفة؛ لكونه أكثر مناسبة لأصله، ولكونه أسهل للمسلمين. (البناية) إهاب: يتناول كلّ جلد يحتمل الدبّاغة، لا ما لايحتمله، فلا يطهر حلد الحية والفارة به كالمحم. [فتح القدير ٢/١٨] الا جلد الخنوير والآدمي: فإن قلت: في المسألتين مبني الاستثناء ماهو؟ قلت: معرفة هذا مبنية على معرفة شيء، وهو أن جلد الخنوري يقبل الدباغ أو لا، وكذلك جلد الآدمي. فاحتلف فيه، فقال بعضهم: حلد الخنوير لا يقبل الدباغ؛ لأن فيه جلوداً مترادفة بعضها فوق بعض، ذكره في المخيط" و "البدائع". وقيل: يقبل الدباغ، ولكن لا يجوز استعماله؛ لأنه نجس العين، لأنه رجس. والهاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنَا لَهُ الْعُنْ الْعُنْ الله المناء عنه ولكن لا يجوز استعماله؛ لأنه نجس العين، لأنه رجس. والهاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمْ الْعَا عَلْ الْعَلْ: فَإِنْ الله بحس العين، لأنه رجس. والهاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ الله عضم الله عنه المناء عنه المناء عنه ولكن لا يجوز استعماله؛ لأنه نجس العين، لأنه رجس. والهاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ المُعْ الْعُنْ المُعْ الله عنه المناء عنه المناء عنه المناء عنه المناء عنه المناء المناء عنه المناء المناء عنه المناء ال

لقوله عليه: "أيّما إهاب دُبغ فقد طهر" وهو بعمومه حجة على مالك عليه في جلد الميتة، ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة بإهاب، وهو قوله عليه "لا تنتفعوا من الميتة بإهاب " ولل مالك من الميتة بإهاب " ولل مالك عبر المدبوغ،

= ينصرف إليه دون لحمه؛ لقربه، فلذلك لا يجوز الانتفاع به، ولا بيعه، ولا جميع أنواع التملكات، ولا يضمن مثله للمسلم، وهو رواية عن أبي يوسف علله ذكره في المحيط"، وهو مذهب الليث بن سعد وداود. وأما حلد الآدمي فقد ذكر في "المحيط" و"البدائع": أن حلد الإنسان يطهر بالدباغ، ولكن يحرم سلخه ودبغه والانتفاع به؛ احتراماً له كشعره، وفي أحد قولي الشافعي: الآدمي ينحس بالموت، ويطهر حلده بالدباغ في أحد الوجهين إلا أن المقصود منه لما لم يحصل استثني مع المستثنى. وقيل: حلد الآدمي أيضاً لا يقبل الدباغ كحلد الحنزير. فإذا عرفت هذا، فقد توجه في الاستثناء وجهان: أحدهما: أن يكون الاستثناء من دبغ، ويكون المعنى: وكل إهاب يقبل الدباغ إذا دبغ فقد طهر إلا جلد الحنزير والآدمي، فإنه لا يطهر؛ لأنه لا يقبل الدباغ أن يكون الاستثناء من قوله: طهر، والمعنى: كل إهاب يقبل الدباغ إذا دبغ طهر إلا جلد الحنزير، فإنه لا يطهر، وإن كان يقبل الدباغ. [البناية ١/٤٥٢ – ٢٥]

بعمومه: لكونه نكرة اتصفت بصفة عامة. (العناية) على مالك: فإنه يقول: لا يطهر لكنه ينتفع به في الجامد من الأشياء دون المائع. (العناية) وفي "النهاية": وقال بعض الناس: إن كان جلد ما يؤكل لحمه، يطهر بالدباغ؛ لحديث ميمونة هنا، وهو ما روي عن رسول الله على أنه مر بشاة لميمونة، فقال: هلا انتفعتم بإهابها، فقيل: إنما ميتة، فقال: إنما حرم من الميتة أكلها. وإن كان جلد ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالدباغ؛ لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾. [الكفاية ١/١٨]

* روي من حديث ابن عباس هُمَا، ومن حديث ابن عمر هُمَا. [نصب الراية ١٩٥/١] أخرج الترمذي في جامعه حديث ابن عباس عن عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: أيُّما إهاب دُبغ فقد طهر، هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ١٧٢٨، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت]

** رواه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ١٧١/١] أخرج أبو داود في سننه عن الحكم بن عتيبة أنه انطلق هو وناس معه إلى عبد الله ابن عُكيم _ رجل من جهينة _ قال الحكم: فدخلوا وقعدت على الباب، فخيرجوا إليّ، فأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم، أن رسول الله بي تحتيب إلى جهينة قبل موته بشهر: أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عَصَب. [٤٣٢/٤، رقم: ١٥٥٤]

وحجة على الشافعي على الله في جلد الكلب، وليس الكلبُ بِنَجِس العين، ألا ترى أنه يُنتفع به حراسة واصطيادًا، بخلاف الخنزير؛ لأنه نجس العين، إذ "الهاء" في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ منصرف إليه؛ لقربه، وحرمة الانتفاع بأجزاء الآدمي؛ لكرامته، فخرجا عما رَوَيناه. ثم ما يمنع النَّتْنَ والفسادَ فهو دباغ وإن كان تشميساً أو تتريباً؛ لأن المقصود يحصل به، فلا معنى لاشتواط غيره.

في جلد الكلب: فإن الشافعي يقول بعدم طهارة حلد الكلب بالدباغ وتخصيص الكلب موافق لما ذكر في "الأسرار"، وذكر في "المبسوط": أن كل ما لايؤكل لحمه لا يطهر جلده بالدباغ عند الشافعي قياساً على حلد الخنزير والآدمي وعلى هذا لا فائدة في تخصيصه. [العناية ٨٣/١] وليس إلخ: جواب عن قياس الشافعي في الكلبَ على الخنزير، وإن لم يذكر في الكتاب، واختلفت الروايات في كون الكلب نحس العين، فمنهم من ذهب إلى ذلك، قال شمس الأئمة في "مبسوطه": والصحيح من المذهب عندنا: أن عين الكلب نحس، إليه يشير محمد في الكتاب في قوله: وليس الميت بأنحس من الكلب والخنسزير، قيل: والأصح أنه ليس بنجس العين؛ لأنه ينتفع به حراسة واصطياداً، وليس نحس العين كذلك. [العناية ٨٢/١] فانه رجس: قال الله تعالى: ﴿قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِم يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْنَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ حِنْزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾. عما رويناه: يعني من قوله ﷺ: "أيما إهاب دبغ..." الحديث. (العناية) ثم ما يمنع إلخ: لما تبين بقول النبي علي: "أبما إهاب دبغ فقد طهر" أن الدباغ يُوجب الطهارة، بقي الكلام في معنى الطهارة والدباغة، فقال: ثم إلخ. فهو دباغ: قال محمد في كتاب "الآثار": أحبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: كل شيء يمنع الجلد من الفساد، فهو دباغ. [العناية ١٨٣/١] وإن كان إلخ: الدباغة أعم من أن تكون حقيقيةً كالقرط ونحوه، أو حكميةً كالتتريب والتشميس، والإلقاء في الريح، فإن كانت بالأولى لايعود نحساً أبداً، وإن كانت بالثانية، ثم أصابه الماء، ففيه روايتان عن الإمام، والأظهر: أنه يعود؛ قياساً، وعندهما لا يعود؛ استحساناً، وهو الصحيح. [مجمع الأنهر ١/٠٥] المقصود: وهو منع الفساد بإزالة الرطوبات النّحسة. (العناية) الاشتراط: من قَرَظ أو عفص أو شث أو نحوها كما شرطه الشافعي هُ. (العناية) غير٥: كالقرظ وهو ورق شجر يدبغ به، والشث بالشين المعجمة والثاء المثلثة نبت طيب الرائحة.

ثم ما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذّكاة؛ لأنها تعمل عمل الدّباغ في إزالة الرطوبات النجسة، وكذلك يطهر لحمه، هو الصحيح، وإن لم يكن مأكولاً. قال: وشعر الميتة وعَظمها طاهر، وقال الشافعي حشه: نَجِس؛ لأنه من أجزاء الميتة. ولنا: أنه لا حياة فيهما؛ ولهذا لا يتألم بقطعهما فلا يُحِلُّهما الموتُ؛ إذ الموت زوال الحياة، وشعر الإنسان وعظمه طاهر، وقال الشافعي حشه: نحس؛ لأنه لا يُنتفع به ولا يجوز بيعه. ولنا: أن عدم الانتفاع والبيع لكرامته، فلا يدل على نحاسته. والله أعلم.

فصل في البئر

وإذا وقعت في البئر نحاسة: نُزحت، وكان نزحُ ما فيها من الماء طُهارةً لها بإجماع السلف،

يطهر: إنما يطهر الجلد بالذكاة إذا كانت في المحل من الأهل، فذكاة المجوسي لايطهر بما الجلد بل بالدبغ؛ لأنما إماتة. [فتح القدير ٨٥/٨-٨٤] بالذكاة: بالذال المعجمة الذبح، وبالرزاء المعجمة التطهير. وقال الشافعي على أن لا حياة للشعر والعظم عندنا، وقال الشافعي على أن لا حياة للشعر والعظم عندنا، وقال الشافعي على أن لا حياة المشعر العظم عندنا، وقال الشافعي على أن كل حزء من أحزاء الميت نجس، بل النجس منه ما كان فيه حياة. [العناية ٨٥/١] أجزاء الميتة: قانا: لانسلم أن كل حزء من أحزاء الميت نجس، بل النجس منه ما كان فيه حياة. [العناية ٨٥/١] ووال الحياة: قال شيخي: هذا تعريف بلازم الشيء، بل الموت أمر حسي يلزم منه زوال الحياة. (النهاية) ولا يجوز بيعه: مع إمكان الانتفاع به فكان نجساً. (العناية) فصل في البئر: لما ذكر حكم الماء القليل بأنه يتنجس كله عند وقوع النجاسة فيه، حتى يراق كله، ورد عليه ماء البئر نقضاً في أنه لا ينسزح كله في بعض الصور، فذكر ماء البئر في فصل على حدة بياناً لوجه المخالفة. [العناية ٨٦/١] نزحت: ما لم يكن عشراً في عشر، إسناد مجازي أي نزح ماؤها، والأولى أن يسند إلى النجاسة. [فتح القدير ٨٦/١] عشراً في عشر، إسناد مجازي أي نزح ماؤها، والأولى أن يسند إلى النجاسة. [فتح القدير ٨٦/١] طهارة لها: إشارة إلى أنه إنما تطهر بمحرد النزح من غير توقف على غسل الأحجار وغيره. [البناية ٨٦/١] السلف: الصحابة ومن بعدهم. (العناية)

ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس. فإن وقعت فيها بَعْرة أو بعرتان من بَعْر الإبل أو الغنم: لم تُفسد الماء استحساناً، والقياس: أن تفسده؛ لوقوع النجاسة في الماء القليل. وجه الاستحسان: أن آبار الفَلوَات ليست لها رؤوس حاجزة، والمواشي منعة جمع ماشية بمع ماشية بمعلم المعتماد.

هسائل الآبار: لأن القياس أحد الأمرين إما أن تطم البئر كلها طماً لتنجس الأوحال والجدران، وإما أن لا تتنجس أبداً؛ إذ الماء ينبع من أسفله فكان كالماء الجاري. قال محمد عشد: اتفق رأئي ورأي أبي يوسف أن ماء البئر في حكم الماء الجاري إلا أنا تركنا القياس واتبعنا الآثار. [العناية ٨٦/١] ماء البئر مخصوص بأحكام يخالف فيها حكم الماء القليل، فإن حكمه يتفاوت بتفاوت الماء اتباعاً للآثار، ومن هذا قالوا: مسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار، وإما أن وإلا ففيه قياسان: إذا وقعت فيه نجاسة أن لا ينتفع به أبدًا؛ لاختلاط النجاسة بالأوحال والجدران. وإما أن لا ينجس أبدًا كالماء الجاري؛ لأنه كلما يؤخذ من أعلاه ينبع من أسفله، فصار كحوض الحمام إذا كان يصيب من جانب، ويؤخذ من جانب حتى لا يتنجس، كما نقل عن محمد عشد. (النهاية)

بعرة أو بعرتان: كنى به عن القلة ولم يرد به التخصيص بالبعرتين، وأن ما زاد عليه مفسد حتى يخالف ما سيحيء من تفسير الكثير. وجه الاستحسان: لا فرق على هذا الوجه بين الرطب واليابس، والصحيح والمنكسر، وروث الفرس والحمار، وحثى البقر والجاموس، وبعر الإبل والغنم؛ لشمولها الضرورة المذكورة في الكتاب. [العناية ٨٧/١] أن آبار إلخ: هذا يقتضى الفرق بين آبار الفلوات والأمصار، فلذا اختلف فيها، فبعض المشايخ على ألها تتنجس بالبعر وأخواته؛ لألها لا تخلو عن حاجز، وبعضهم لا ينجسها اعتباراً لوجه آخر من الاستحسان، وهو أن البعر صلب، وما عليه من الرطوبة رطوبة الأمعاء، فلا ينتشر من سقوطه في الماء نجاسة، وعلى هذا ينبغي أن ينجس بالمنكسر، قال شيخ الإسلام: الصحيح أن الكل والبعض سواء؛ للضرورة، والبلوى. [فتح القدير ٨٦/١] الفلوات: جمع فلاة وهي المفازة. (البناية) وعليه الاعتماد: احتراز عما قيل: الكثير ثلاث، وقيل: أن يأحذ ربع وجه الماء، وقيل: أكثره، وقيل: كله، وقيل:

أن لا يخلو دلو عن بعرة. [فتح القدير ٨٧/١]

ولا فرق بين الرَّطب واليابس، والصحيح والمنكسر، والرَّوث والخِشْي والبَعْر؛ لأن الضرورة تشمل الكل. وفي الشاة - تَبْعَر في المِحْلب بعرةً أو بعرتين - قالوا: تُرمى البعرةُ ويُشرب اللبن؛ لمكان الضرورة، ولا يُعفى القليل في الإناء على ما قيل؛ لعدم الضرورة، وعن أبي حنيفة حظه: أنه كالبئر في حق البعرة والبعرتين. فإن وقع فيها خُرْءُ الحَمَام أو العُصفور لا يفسده، خلافاً للشافعي حظه، له: أنه استحال إلى نَتن وفسادٍ، فأشبه خُرْءَ الدجاج. ولنا: إجماع المسلمين على اقتناء الحمامات في المساجد مع ورود الأمر بتطهيرها، * واستحالته

المحلب: بكسر الميم آلة للحلب بفتح اللام وهو مصدر. (البناية) توهى: معناه لا ينحس إذا رميت قبل أن يتغير لونه. (البناية) لمكان الضرورة: لأن من عادتها أنها تبعر عند الحلب، وللضرورة أثر في إسقاط حكم النحاسة. [العناية /٨٧] كالبشر: في عدم تنحس الإناء بالبعرة والبعرتين. (العناية) خُوء: حرق الحمام أو العصفور طاهر عندنا. (العناية) للشافعي: والقياس ما قاله الشافعي. (الكفاية) استحال إلخ: فإن ما يجيله الطبع من الغذاء على نوعين: نوع يجيله إلى نتن وفساد كالبول والغائط، وهو نجس بالاتفاق، ونوع يحيله إلى صلاح كالبيض واللبن والعسل، وهذا من النوع الأول فأشبه خرء الدحاج. [العناية /٨٧] لل صلاح كالبيض واللبن والعسل، وهذا من النوع الأول فأشبه خرء الدحاج. [العناية /٨٧] الإجماع، فإن الصدر الأول ومن بعدهم أجمعوا على اقتناء الحمامات في المساحد حتى المسحد الحرام مع ورود الأمر بتطهيرها؛ بقوله تعالى: ﴿أَنْ طَهِّرًا بَيْتِيَ ﴾ الآية، وقوله ﷺ: "جنبوا مساحد كم صبيانكم" وفي ذلك دلالة ظاهرة على عدم نجاسته. [العناية /٨٧٨] واستحالته: حواب عن الشافعي على (البناية) قلت: كأن الشافعي اعتبر نفس النتن، ونحن نعتبر التفاحش منه، ونفس النتن موجود في خرء الحمام، والفاحش منه فائت، فقال الشافعي على: بنجاسته، وقلنا: بعدم نجاسته، وهذا يسقط ما يقال: إنه إن استحال إلى نتن فلا وجه لنفيه، وإلا فلا وجه لإثباته، وهل هذا إلا تكذيب بلا دليل من كل واحد للآخر.

^{*} فيه رواية عن عائشة ﴿ أَبُودَاوِدُ فِي سَنَهُ عَلَيْهُ اللَّهِ عَلَيْهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهُ الل

لا إلى نتن رائحة فأشبه الحَمْأة. فإن بالت فيها شاة: نُزح الماء كله عند أبي حنيفة الطين الأسود المبتن في البعر وأبي يوسف بحيثيا، وقال محمد وطله: لا يُنزح إلا إذا غلب على الماء، فيَخرج من أن يكون طهوراً. وأصله: أن بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده، نجس عندهما. له: أن النبي على أمر العُرَنيين بشرب أبوال الإبل وألبالها. ولهما: قوله عليه: "استنزهوا من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه " من غير فصل.

شاة: بول ما يؤكل لحمه. طاهر عنده: حتى لو وقع في الماء القليل لا يوجب نجاسته، ويجوز التوضي به إلا أن يكون البول غالباً، فحينفذ لايجوز التوضي، كما لو وقع فيه لبن غالب على الماء.(النهاية) نجس عندهما: وإن وقعت قطرة منه في الماء القليل يتنجس؛ لأن القطرة في الماء يكون كثيراً، وإذا أصاب الثوب وكان كثيراً فاحشاً، لا تجوز الصلاة معه، وعند محمد يجوز.(النهاية) العرنيين: عرينة تصغير عرنة، واد بحذاء عرفات، سميت بها قبيلة ينسب إليها العرنيون بحذف ياء فعيلة.(العناية) بشوب: ووجه الاستدلال أنه عليم أمرهم بشرب أبوال الإبل، ولو كان نجساً لما أمر بذلك؛ لكونه حراماً، وقد قال النبي عليم: إن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرَّم عليكم.[العناية ٨٨/١]

لهما إلخ: على أن التاريخ ههنا مجهول، فيحمل على أهما وردا معاً، فيحملان على المعارضة دون التخصيص؛ إذ المحصِّص لا بد أن يكون متأخراً، وإذا تعارضتا رجّحنا المحرم. فإن عامة إلخ: وجه مناسبة عذاب القبر مع ترك استنزاه البول هو أن القبر أول منزل من منازل الآخرة، والطهارة أول منزل من منازل الصلاة. (النهاية) فصل: بين بول ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل. (النهاية)

* رواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ١٧٦/١] أخرج البخاري في صحيحه عن أنس قال: قدم أناس من عكل أو عرينة فاجتووا المدينة فأمرهم النبي الله اللهاح، وأن يشربوا من أبوالها وألبائها، فانطلقوا، فلما صحّوا قتلوا راعي النبي الله واستاقوا النّعَم، فجاء الخبر في أول النهار فبعث في آثارهم، فلما ارتفع النهار جئ بهم، فأمر بقطع أيديهم وأرجلهم، وسمرت أعينهم، وألقوا في الحرة، يستسقون، فلا يسقون، قال أبوقلابة: فهؤلاء سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيـمالهم وحاربوا الله ورسوله. [رقم: ٢٣٣، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها]

** أخرج الدار قطني في سننه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة هيه أن رسول الله الله السند هوا من

البول، فإن عامة عذاب القبر منه. [١/٤/١، باب نجاسة البول والأمر بالتنزه منه والحكم في بول ما يؤكل لحمه]

ولأنه يستحيل إلى نتن وفساد، فصار كبول ما لايؤكل لحمه، وتأويل ما رُوي: أنه عليه ورف شفاءهم فيه وحيًا، ثم عند أبي حنيفة عليه: لا يحل شربه للتداوي ولا لغيره؛ لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يُعرَض عن الحرمة، وعند أبي يوسف عنده. قال: وإن ماتت فيها للقصة، وعند محمد عليه: يحل للتداوي وغيره؛ لطهارته عنده. قال: وإن ماتت فيها فأرة، أو عصفورة، أو صَعْوَة، أو سُوْدَانِيَّة، أو سامُ أبرصَ: نزح منها ما بين عشرين دلوًا إلى ثلاثين يحسب كِبر الدلو وصِغرها، يعني بعد إخراج الفارة؛ لحديث أنس عليه قال في الفارة: إذا ماتت في البئر وأحرجت من ساعتها:

شفاءهم: ولا يوجد مثله في زماننا. (الكفاية)، ولأن النبي ﷺ عَلِم موتهم مرتدين وحْياً، ولا يبعد أن يكون شفاء الكافر في نحس. يحل: قلت: كأنه أراد بقوله: "يحل" أنه يعامل به معاملة الحلال، أعم من أن يكون حلالاً كالميتة عند المخمصة، أو مرخّصاً فيه كأكل مال الغير عند خوف الهلاك.

وإن ماتت إلى: حاصل هذه المسائل: أن الحيوان الواقع في البئر لا يخلو من أوجه سبعة: إما أن يكون فأرة أو نحوها، أو نحوها، أو شاة أونحوها، وكل منها: إما أن يخرج حياً أو ميتاً، والميت إما أن يكون منتفخاً أو لا فما أخرج حياً لا ينحس في الفصول كلها التنحس إلا الخنزير لكونه نحس العين، والكلب عند من يقول بنحاسة عينه، والصحيح عند المصنف أنه ليس بنحس العين كما تقدم. [العناية ١٩٩٨] أو صعوة إلى: قال المطرزي: الصعو: صغار العصافير، الواحدة صعوة. والسودانية: طويرة طويلة الذنب تأكل العنب والجراد. وسام أبرص: الكبير من الوزغ. (العناية)

نزح منها إلخ: وفي "الجوهرة": الفأرة إذا وقعت هاربة من الهر ينزح كله؛ لأنها تبول، وكذا إذا كانت مجروحة، أو متنحسة. [مجمع الأنهر ٥٤/١] بعد إخراج الفأرة: أشار بهذا إلى أن النزح إنما يكون معتبراً إذا كان بعد إخراج الفأرة؛ لأن سبب نجاسة البئر حصول الفأرة الميتة فيها، فلا يمكن الحكم بالطهارة مع بقاء السبب الموجب للنجاسة. [البناية ٢٨٦/١]

"نزح منها عشرون دلوًا"، * والعصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجُثّة، فأخذت حُكْمَها، والعشرون بطريق الإيجاب، والثلاثون بطريق الاستحباب. قال: فإن ماتت فيها حمامة أو نحوها كالدجاجة والسنّور: نزح منها ما بين أربعين دلواً إلى ستين، وفي "الجامع الصغير": أربعون أو خمسون، وهو الأظهر؛ لما روي عن أبي سعيد الخدري في الجامع الدجاجة إذا ماتت في البئر: " يُنسزح منها أربعون دلواً"، ** وهذا لبيان الإيجاب، والخمسون بطريق الاستحباب. ثم المعتبر في كل بئر دلوها الذي يستقى به منها،

عشرون دلواً: لو نزح منها عشرون وهو يقطر فيها لم يضرها، وذلك لأن النــزح على وجه لا يقطر شيء منه فيها متعذر.(النهاية) ونحوها: من الصعوة وغيرها. وهو الأظهر: قيل:لأن "الجامع الصغير" آخر المصنفات، فيكون القول المذكور فيه هو المرجوع إليه.[العناية ١/ ٩٠] ينــزح: مع إخراج ما وقع.

^{*} لم يذكر هذا في كتب الأحاديث المشهورة. [البناية ٢٨٦/١] وفي الفأرة أثر على ﴿ منه رواه الطحاوي عن عطاء بن السائب عن ميسرة أن عليا ﴿ منه قال: في بئر وقعت فيها فأرة فماتت قال: يُنزَحُ ماؤها. وفيه أيضاً عن عطاء عن ميسرة وذاذان عن على ﴿ منه قال: إذا سقطت الفارة، أو الدابة في البئر فانزحها حتى يغلبك الماء. [١٧/١، باب الماء تقع فيه النجاسة] والأثر الأول ذكره في "آثار السنن"، ثم قال: إسناده حسن، والسند الثاني فيه كلام لكنه يتأيد بالأول. [إعلاء السنن ١٩٥١] وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عطاء قال: إذا وقع الجرذ في البئر نزح منها عشرون دلواً، فإن تفسخ، فأربعون دلواً، فإذا وقعت الشاة نزح منها أربعون دلواً، فإن تفسخ، فأربعون دلواً، فإذا والدحاجة وأشباههما أربعون دلواً، فإن تفسخ عليه المناز والدحاجة وأشباههما المناز على النابعي فيما لا يدرك بالقياس مرفوع مرسل حكماً. [إعلاء السنن ٢٨٧/١]

^{**} ذكر المصنف هذا كما ترى موقوفاً، وذكر في "مبسوط فخر الإسلام" مرفوعاً ونبَّه على هذا صاحب "الدراية،" وليس له أصل بل ذكره الطحاوي. [البناية ١/ ٢٨٨] أخرج الطحاوي عن حماد بن أبي سليمان أنه قال في دجاجة وقعت في بئر فماتت قال: ينزح منها قدر أربعين دلواً أوخمسين ثمّ يتوضأ منها. [١٨/١، رقم: ٤٠، باب الماء تقع فيه النجاسة] وقول التابعي فيما لا يدرك بالقياس مرفوع مرسل حكماً. [إعلاء السنن ٢٨٧/١]

وقيل: دلو يسع فيها صاع، ولو نُزح منها بدلو عظيم مرةً مقدار عشرين دلواً جاز؛ لحصول المقصود. قال: وإن ماتت فيها شاق، أوكلب أو آدمي: نزح جميع ما فيها من الماء؛ لأن ابن عباس وابن الزبير على أفتيا بنزح الماء كله حين مات زنجي في بئر زمزم. * فإن انتفخ الحيوان فيها أو تفسيّخ، نزح جميع ما فيها، صَغُر الحيوان أو كبُر؛ لانتشار البلّة في أجزاء الماء.

يسع: وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة على (العناية) لحصول المقصود: وهو نزح المقدار الذي قدَّرَه الشرع (العناية) ماتت فيها شاة إلخ: أما في غير الكلب والخنزير إذا استخرج حياً لاينزح شيء من الماء. وهذا إذا لم يصب الماء فمه، أما إذا أصابه فإن كان سؤره طاهراً فالماء طاهر، وإن كان سؤره نجساً فالماء نجس، وإن كان مكروها، فالماء مكروه، ويستحب أن ينزح منها عشر دلاء، وإن كان مشكوكاً ينزح ماء البئركله كذا في شرح الطحاوي (النهاية)

كلب: موت الكلب ليس بشرط، حتى لو انغمس وأخرج حياً ينزح جميع الماء، وكذا كل ما سؤره نحس، أو مشكوك، وإن كان مكروهاً، فيستحب نزحه في رواية، والشاة إذا أخرجت حيةً إن كانت هاربةً من السبع نزح كله خلافاً لمحمد، والآدمي إذا أخرج حياً إن كان محدثاً نزح أربعون، وإن كان جنباً نزح كله، ولو وقع آدمي ميت قبل الغسل ينحس، وإن بعد الغسل لا، إلا أن يكون كافراً أو جنباً. [مجمع الأنهر ١/٤٥]

* أما الذي روي عن ابن عباس هُما فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن قتادة عن ابن عباس أن زنجياً وقع في زمزم فمات، قال: فأنزل إليه رجلاً فأخرجه، ثم قال: إنزحوا ما فيها من ماء، ثم قال للذى في البئر: ضع دلوك من قبل العين التي تلى البيت أو الركن، فإنها من عيون الجنة. [١٦٢/١، باب في الفأرة والدحاجة وأشباههما تقع في البئر] فإن قلت: قال البيهقي في "المعرفة": رواه قتادة عن ابن عباس هُما مرسلاً وقتادة لم يلقه ولا سمع منه إنما هو بلاغ بلغه...قلت: المراسيل عندنا حجة، ولا سيما إذا أرسلت من طرق مختلفة. [البناية ٢٩١/١] وأما الذي روي عن ابن الزبير هُما، فأخرجه الطحاوي عن عطاء أن حبشياً وقع في زمزم فمات فأمر ابن الزبير فَنزح ماؤها فجعل الماء لا ينقطع فنظر فإذا عين تجري من قبل الحجر الأسود، فقال ابن الزبير: حسبكم. [٢٤١، رقم: ٢٧، باب الماء تقع فيه النحاسة] وإسناده صحيح باعتراف الشيخ ابن دقيق العيد به في "الإمام". [إعلاء السنن، ٢٨٦/١، رقم: ٢٤٧]

قال: وإن كانت البئر مَعيناً بحيث لا يمكن نزحُها: أخرجوا مقدارَ ما كان فيها من الماء، وطريق معرفته: أن تُحفر حفرة مثلُ موضع الماء من البئر، ويُصب فيها ما يُنزح منها إلى أن تمتلئ، أو تُرسَل فيها قصبة، ويجعل لمبلغ الماء علامة، ثم ينزح منها عشرُ دلاء مثلاً، ثم تعاد القصبة فينظركم انتقص، فينزح لكل قدر منها عشرُ دلاء. وهذان عن أبي يوسف عليه. وعن محمد عليه: نزح مائتا دلو إلى ثلاثمائة، فكأنه بني قوله على ما شاهد في بلده. وعن أبي حنيفة عليه في "الجامع الصغير" في مثله: ينزح حتى ما شاهد في بلده. وعن أبي حنيفة عليه في "الجامع الصغير" في مثله: ينزح حتى يغلبهم الماء، و لم يُقدِّر الغلبة بشيء كما هو دأبه، وقيل: يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في أمر الماء، وهذا أشبه بالفقه. قال: وإن وحدوا في البئر فأرةً أو غيرَها، ولا يُدرَى متى وقعت، و لم تنفخ و لم تنفشخ: أعادوا صلاة يوم وليلة إذا كانوا توضؤوا منها،

هَعِيناً: من معنت الأرض أي رويت، وماء معين أي جار. (العناية) مقدار ما: إشارة إلى أن الاعتبار للماء الذي كان زمن وقوع النجاسة. [العناية ٩٢/١] فينسزح إلخ: حتى إذا كان طول الماء عشر قبضات، فانتقص لعشر دلاء قبضة واحدة يعلم أن كل الماء مائة دلو، فينسزح تسعون دلواً أخرى. (العناية) وعن محمد عشد: والمروي عن أبي حنيفة على إذا نزح منها مائة دلو يكفي، وهو بناء على آبار الكوفة لقلة الماء فيها. [الكفاية ٩٢/١] ما شاهد إلخ: لأن بلده بغداد، وغالب مياه آبار بغداد لا تزيد على ثلاث مائة دلو. (العناية) مثله: أي البئر المعين النجس. يغلبهم: أي أخرجوا الماء حتى لا يطيقوا أزيد منها. كما هو دأبه: فإن عادته أن يُفوض مثل هذا إلى رأي المبتلى به، كما تقدم من قوله: هو ما يستكثره الناظر وكما في حبس الغريم وحد التقادم. (العناية) أشبه بالفقه: أي بالمعني المستنبط من الكتاب والسنة؛ لأن الأخذ بقول الغير هو المرجع فيما لم يشتهر من الشرع فيه تقدير، قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذَّكْرِ وَاشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وشرط البصارة لهما في أمر الماء؛ لأن الأحكام إنما تستفاد ممن له علم بها، ليدخلا تحت أهل الذكر. [العناية ٩٣/١]

وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها، وإن كانت قد انتفخت أو تفسخت: أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها، وهذا عند أبي حنيفة حشد. وقالا: ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت؛ لأن اليقين لايزول بالشك، وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة ولا يَدرِي متى أصابته ولأبي حنيفة حشد: أن للموت سبباً ظاهراً - وهو الوقوع في الماء - فيحال به عليه، إلا أن الانتفاخ والتفسيخ دليل التقادم، فيُقدر بالثلاث، وعدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب العهد فقدرناه بيوم وليلة؛ لأن ما دون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها. وأما مسألة النجاسة فقد قال المُعلى: هي على الخلاف، فيُقدر بالثلاث في البالي، وبيوم وليلة في الطريّ، ولو سُلم فالثوب بمرأى عينه، والبئر غائبة عن بصره، فيفترقان.

وهذا: أي المذكور من الإعادة بالفرق المذكور. وقالا إلخ: وكان أبو يوسف على يقول بقول أبي حنيفة على، حتى رأى طائراً في منقاره فأرة ميتة، فألقاها في البئر، فرجع إلى هذا القول.(النهاية) لأن اليقين إلخ: بيانه: أن الماء كان طاهراً بيقين، ووقع الشك في نجاسته فيما مضى، واليقين لا يزول بالشك، فلا يحكم بالنجاسة إلا زمان التيقن بوقوع النحس؛ لأن اليقين يزول بيقين مثله وهذا هو القياس.[العناية ٩٣/١]

كمن رأى إلخ: حيث لا يلزمه إعادة شيء من الصلوات. (النهاية) أن للموت إلخ: يعني أن الإحالة على السبب الظاهر واحب عند خفاء المسبب، والكون في الماء قد تحقق، وهو سبب ظاهر للموت، والموت فيه في نفس الأمر قد خفي، فيحب اعتبار أنه مات فيه إحالةً على السبب الظاهر عند خفاء المسبب. [فتح القدير ١٩٣/١] فيحال: كمن حرح إنساناً فلم يزل صاحب فراش حتى مات يحال بموته على الجراحة؛ لأنه هو السبب الظاهر. (العناية) فيُقدَّر بالثلاث: قلت: قدر مدة الانتفاخ ههنا بثلاثة أيام، وقال في الميت الذي دفن بلا صلاة: إنه يُصلى عليه قبل أن ينتفخ، والمعتبر في ذلك أكبر رأي المبتلى هو الصحيح؛ لاختلاف الحال بالزمان والمكان، فلم يقدر الانتفاخ ههنا بالثلاث. دون ذلك: وأما اليوم والليلة فلساعاته حكم ساعة واحدة.

لا يمكن: لما فيه من التسرحيح بلا مرجح. مسألة النجاسة: جواب عن قياسهما على مسالة الثوب. في البالي: هو أخص من اليابس؛ لأنه عبارة عن اليابس الذي تقادم عهده، وقدم العهد لا يتحقق إلا يمضي مدة طويلة، فيقدر بالثلاث. فيفترقان: فالقياس مع الفارق.

فصل في الأسآر وغيرها

وعَرَقُ كلِّ شيء معتبر بسؤره؛ لأهما يتولدان من لحمه، فأخذ أحدهما حكم صاحبه. قال: وسؤر الآدمي وما يؤكل لحمه طاهر؛ لأن المختلط به اللعاب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهراً، ويدخل في هذا الجواب الجنب، والحائض، والكافر.

في الأسآر: لما فرغ من بيان فساد الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوانات فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد منها وهو السؤر. الأسآر: وهي أربعة عندنا: طاهر كسؤر الآدمي وما يؤكل لحمه، ومكروه كسؤر الهرة، ونجس كسؤر الخنسزير وسباع البهائم، ومشكوك فيه كسؤر البغل والحمار.(العناية)

معتبر: هذا جواب القياس، ولكنهم استحسنوا في عَرَق الحمار، فجعلوه طاهراً؛ لأن النبي الله كثيراً. المخما: أي العرق واللعاب المذكور في ضمن السؤر. (النهاية) وسؤر الآدمي: مطلقاً إلا حال شرب الخمر، فإن سؤره في تلك الحالة نحس قبل بلع ريقه، فإن بلع ريقه ثلاث مرات طهر فمه عند الإمام؛ لأن المائع مطلقاً مطهر من غير اشتراط صب عنده، والفرس وما يؤكل لحمه بغير كراهة من الطيور والدواب إلا الإبل، والبقر الجلالة، وهي التي تأكل العذرة. [بحمع الأفر ١/٥٥] طاهر: لما روي: "أن النبي الله أتي بقدح من لبن فشرب، وناول الباقي أعرابياً كان من يمينه فشربه، ثم ناوله أبابكر فشربه"، ولأن عين الآدمي طاهر، وإنما لا يؤكل؛ لكرامته، لا لنجاسته.

الجنب: لأن ما لاقى الجنب من الماء شفتاه، أو إحدى شفتيه، والشفتان طاهرتان حقيقة؛ لأنه لا نجاسة على أعضائه من حيث الحقيقة؛ لمابينا، والنجاسة الحكمية على قول محمد على لا تغير صفة الماء إذا لم يقصد به القربة، ولم يقصد به ههنا القربة، إنما قصد به الشرب، فلا يتغير صفة الماء على مذهبه، وكذا على قولهما؛ لأن النجاسة الحكمية وإن كانت توجب تنجس الماء إذا أسقط به فرضاً، وقد أسقط به فرضاً، وإن قصد به الشرب، إلا أن الماء لم يتنجس نفياً للحرج، كما سقط اعتبار النجاسة في إدخال اليد، وإن سقط به الفرض من اليد. (النهاية) والحائض: لما رُوي أن عائشة شربت من إناء في حال حيضها، فوضع فمه رسول الله على موضع فيها، وشربه. والكافر: لما رُوي أن رسول الله على أنزل وفد ثقيف في المسجد، وكانوا مشركين، ولو كان عين المشرك نجساً لما فعل ذلك، ولا يعارض بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَحَسَّ ﴾؛ لأن المراد به النجس في الاعتقاد. [العناية ١/٤٤]

وسؤر الكلب نَجِس، ويُغسل الإناء من ولُوغه ثلاثاً؛ لقوله عليه: "يغسل الإناء من ولُوغ الكلب ثلاثاً" ولسانه يلاقي الماء دون الإناء، فلما تنجَّس الإناء فالماء أولى، وهذا يفيد النجاسة والعَدَد في الغَسل، وهو حجة على الشافعي حليه في اشتراط السبع، ولأن ما يُصيبه بوله يطهر بالثلاث، فما يصيبه سؤره – وهو دونه – أولى، والأمر الوارد السور) (البول) والمناه على ابتداء الإسلام. وسؤر الجنزير نجس؛ لأنه نجس العين على ما مرَّ، وسؤر سباع البهائم نجس، خلافاً للشافعي حليه فيما سوى الكلب والجنزير؛

ولوغ الكلب: حقيقة الولوغ شرب الكلب المائعات بأطراف لسانه، ذكره في "الصحاح". (النهاية) حجة على الشافعي هذا: الذي يشترط في ولوغ الكلب غسل الإناء سبع مرات. بالسبع: فيه تأمل؛ لأنه قد روى في حديث الغسل سبع مرات أبوهريرة هذه أيضاً، وهو ممن أسلم سنة سبع من الهجرة، والأولى أن يقال: هو محمول على التنظيف، لا على الاشتراط، والتفصيل في فتح الباري. وسؤر سباع: كالأسد والفهد والنمر. (النهاية) خلافاً للشافعي عشد: لأنه سؤر حيوان يطهر جلده بالدباغ والذكاة، فكان طاهراً.

^{**} رواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ١٨٦/١] أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة الله الله الله على قال: إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً. [١٥٥/١، رقم: ١٦٨، باب إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً]

لأن لحمهما نحس، ومنه يتولَّد اللعاب، وهو المعتبر في الباب. وسؤر الهرة طاهر مكروه، وعن أبي يوسف على أنه غير مكروه؛ لأن النبي على "كان يُصغي لها الإناء، فتشرب منه، ثم يتوضأ به". * ولهما: قوله عليه: "الهرة سَبُع"، ** والمراد: بيان الحكم

في الباب: أي في باب طهارة اللعاب ونجاسته. طاهر مكروه: قال شمس الأئمة في شرح "الجامع الصغير": وهذا تبين جهل العوام ألهم يتركون الهرة تدخل تحت لحافهم وتلحسهم، فلا يغسلون ذلك الموضع، وذلك مكروه عند أبي حنيفة هذا، ويضعون الطعام بين يدي الهرة، فتأكل بعضه، فيرفع الجاهل ويأكله، وذلك مكروه. (النهاية) غير مكروه: روي عن عائشة هذا ألها كانت تصلي وفي بيتها قصعة من هريسة، فحاءت هرة فأكلت منها، فلما فرغت من صلاتها دعت جاريات لها، فكن يتحامين من مقام فمها، فمدت يدها وأحذت من موضع فمها، وأكلت. (النهاية)

الهرة سبع: وهذا الحديث يدل على النحاسة، وحديث عائشة ﴿ يدل على الطهارة، فأثبتنا حكم الكراهة عملاً بمما.(النهاية) بيان الحكم: لأنه ﷺ بعث لبيان الشرائع.(العناية)

* رواه الدار قطني في سننه من طريقين عن عائشة هيا. [نصب الراية ١٨٧/١] أخرج الدار قطني في سننه عن يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، عن عبد ربه بن سعيد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير عن عائشة ألها قالت: "كان رسول الله في تم به الهر، فيصغى لها الإناء فتشرب، ثم يتوضأ بفضلها". قال أبوبكر: يعقوب هذا أبويوسف في القاضي، وعبد ربه هو عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضعيف. [١٩٧١-١٨٠، رقم: ١٩٤، باب سؤر الهرة] * أخرجه الدار قطني عن عيسى بن المسيب، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة في قال: قال رسول الله في السنور سبع، وقال وكيع: الهرة سبع. [١٧٢/١، رقم: ١٧٦، باب الآسار]، وفي السندين عيسى بن المسيب، صححه الحاكم بناءً على توثيقه، قال: لم يجرح قط وليس كذلك، فالحاصل أنه مختلف فيه المسيب، صححه الحاكم بناءً على توثيقه، قال: لم يجرح قط وليس كذلك، فالحاصل أنه مختلف فيه ألها لا تتحامي النحاسة، فيكره كماء غَمَس الصغيرُ يدَه فيه، وأصله كراهة غمس اليد في الإناء للمستيقظ قبل غسلها لهى عنه في حديث المستيقظ لتوهم النحاسة، فهذا أصل صحيح منتهض يتم به المطلوب من غير حاجة إلى الحديث المذكور. [فتح القدير ١٨/١]

دون الخِلْقَة والصورة، إلا أنه سقطت النجاسة؛ لعلة الطواف* فبقيت الكراهة. وما رواه محمول على ما قبل التحريم. ثم قيل: كراهته لحرمة اللحم، وقيل: لعدم تحامِيها النجاسة، وهذا يشير إلى التنزه، والأول إلى القرب من التحريم. ولو أكلت فأرة ثم شربت على فوره الماء: يتنجس، إلا إذا مكثت ساعة لغسلها فمها بلعاها، والاستثناء على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رهالها، ويسقط اعتبار الصبّ؛ للضرورة. وسؤر الدجاجة المُخلاة مكروه؛ لألها تخالط النجاسة،

إلا أنه إلخ: فإن قيل: فكان الواجب القول بنجاسته، أجاب بقوله: إلا أنه إلخ: [العناية ١٩٦٨] لعلة الطواف: المنصوصة في قول النبي على: "إنها ليست بنحسة لأنها من الطوافين عليكم والطوافات" رواه الأربعة. (فتح القدير) فبقيت: يعني ألها تدخل المضايق، ولازمه شدة المخالطة بحيث يتعذر معه صون الأواني منها، بل النفس والضرورة اللازمة من ذلك أسقطت النجاسة، كما أنه سبحانه تعلى أوجب الاستثنان، وأسقطه عن المملوكين، والذين لم يبلغوا الحلم. [فتح القدير ١٩٧١] وها رواه: أبو يوسف من إصغاء الإناء. (العناية) ما قبل التحريم: ولو سلم فيحوز أن يكون النبي على فعله لتعليم الجواز، ورب فعل يكون مكروها يفعله لتعليم الجواز. إلى التنسزه: قيل: وهو الأصح والأقرب إلى موافقة الأثر. (العناية) والاستثناء: يعني قوله: إلا إذا مكتب ساعة؛ لأنهما يُحرززن إزالة النحاسة بالمائعات الطاهرة، ولكن الصبَّ شرط عند أبي يوسف للتطهير في العضو، وسقط ههنا للضرورة. [العناية ١٩٨١] على هذهب أبي حنيفة بي إلخ: فأما على قول للتطهير في العضو، وسقط ههنا للضرورة. [العناية ١٩٨١] على هذهب أبي حنيفة بي إلخ: فأما على قول عمد فلا؛ لأن النجاسة لا تزال عنده إلا بالماء. (الكفاية) المخلاة: الجائلة في عذرات الناس. (بحمع الأفر) وكانت عند ابن أبي قتادة – أن أبا قتادة دخل عليها [قالت:] فسكبت له وضوء، قالت: فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الإناء حتى شربت قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجيين يا ابنة أخي؟ فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله تلا قال: "إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عاء كم أو الطوافات". قال: هم، فقال: إن رسول الله قلل: "إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عاء كم أو الطوافات". قال: هي من الطوافين عاء كم أو الطوافات". قال:

ولو كانت محبوسةً بحيث لا يصل منقارها إلى ما تحت قدميها لا يُكره؛ لوقوع الأمن عن المخالطة، وكذا سؤر سباع الطير؛ لألها تأكل المَيْتَاتِ، فأشبه المحلاَّة. وعن أبي يوسف علله: ألها إذا كانت محبوسة ويعلم صاحبها أنه لا قَدَرَ على منقارها لا يكره، واستحسن المشايخ هذه الرواية. وسؤر ما يسكن البيوت كالحية والفأرة مكروه؛ لأن حرمة اللحم أوجبت نجاسة السؤر، إلا أنه سقطت النجاسة لعلة الطواف فبقيت الكراهة، والتنبيه على العلة في الهرة. قال: وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه، قيل: الشك في طهارته؛

محبوسة: والمحبوسة على وجهين: أحدهما أن تكون محبوسة في بيت نفسها، والثاني: أن تكون محبوسة للتسمين يكون رأسها وأكلها وشربها خارج البيت، والأولى تجول في عذرة نفسها دون الثانية، وإنما قيد بقوله: بحيث إلح إشارة إلى الوجه الثاني. [العناية ٩٨/١] وكذا سؤر سباع الطير: أي كما يكره سؤر الدجاحة يكره سؤر سباع الطير، والقياس أن يكون نجساً كسؤر سباع البهائم؛ لتنجس لعابها المتولد من اللحم النجس، وجه الاستحسان أنها تشرب بمنقارها، وأنها عظم حاف طاهر بخلاف سباع البهائم، فإنها تشرب بلسانها، ولسانها رطب بلعابها؛ ولأن في سباع الطير ضرورة؛ لأنها تنقضي في الهواء فتشرب، ولا يمكن صون الأواني منها سيما في الصحارى بخلاف سباع البهائم، لكن سباع الطير تأكل العذر غالباً، فلذا أورث كراهة.

واستحسن المشايخ: قال الفقيه أبو الليث: روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة على أنه قال: إن كان هذا الطير لا يتناول الميتة كالبازي الأهلي ونحو ذلك فلا يكره الوضوء منه. (العناية) لأن حرمة اللحم: أي لا بطريق التكريم، فلا ينقض الحكم بالآدمي. والتنبيه على العلة في الهرة: قيل: معناه: وبقي التنبيه على العلة التي كانت في الهرة. [العناية ٩٩/١] مشكوك فيه: كان الشيخ أبوطاهر الدباس ينكر هذه العبارة، ويقول: لا يجوز كون شيء من أحكام الشرع مشكوكاً فيه، بل هو محتاط فيه، وفي "النوازل": يحل شرب ماء شرب منه الحمار. [فتح القدير ١٩٩١] والمشايخ قالوا: المراد بالشك التوقف؛ لتعارض الأدلة، والشافعي عليه عله طاهراً وطهوراً. (العناية)

لأنه لو كان طاهراً لكان طَهوراً ما لم يَغلب اللّعابُ على الماء. وقيل: الشك في طَهوريته؛ لأنه لو وَجَد الماء المطلق لايجب عليه غسل رأسه. وكذا لَبنُه طاهر، وعَرَقُه لا يمنع جواز الصلاة، وإن فحُش، فكذا سؤره، وهو الأصح، ويُروى نصُّ عمد عليه على طهارته. وسبب الشك تعارض الأدلة في إباحته وحرمته، أو اختلاف الصحابة على طهارته. وعب أبي حنيفة عليه: أنه نحس؟

لأنه لو كان طاهراً إلخ: أما إثبات الملازمة فلأن الماء لا يكون طاهراً غير مشكوك إلا وأن يكون اللعاب المختلط به طاهراً غير مشكوك؛ لاستحالة أن لا يكون الماء مشكوكاً مع الشك فيما هو المختلط به؛ إذ الماء يتصف بصفة المختلط به، ومتى كان اللعاب طاهراً غير مشكوك لا يخرج الماء عن الطهورية إلا بعد أن يغلب اللعاب عليه. غسل رأسه: بعد ما مسح رأسه بسؤر الحمار ولو كان الشك في طهارته لوجب. [العناية ١٩٩] وكذا لبنه: أي الحمار؛ إذ المذكور هو الحمار. طاهر: قيل: هذا ليس بظاهر الرواية، وإنما هو فيه نجس، والمذكور في الكتاب إنما هو رواية عن محمد. (العناية)

لا يمنع جواز الصلاة: هو إحدى الروايات عن أبي حنيفة، وفي رواية: هو نجس نجاسة خفيفة، وفي رواية: بخس نجاسة غليظة، والمشهور هو المذكور في الكتاب. قال القدوري عليه: عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة. [العناية ١٠٠/١] وهو الأصح: أي القول بأن الشك في طهوريته أصح. (العناية) ويروى إلخ: هو ما روي عن محمد عليه أنه قال: أربع لو غُمس فيها الثوب لم ينجس، وهي سؤر الحمار، والماء المستعمل، ولبن الأتان، وبول ما يؤكل لحمه. [العناية ١٠٠/١]

تعارض الأدلة: فحديث خيبر في إكفاء القدور، وفي بعض رواياته: "أنه عليم أمر منادياً ينادي بإكفائها، فإنما رجس" رواه الطحاوي وغيره. يفيد الحرمة، وحديث غالب ابن أبجر حيث قال له على: هل لك من مال؟ فقال: ليس لي مال إلا حميرات لي، فقال على: "كل من سمين مالك" يفيد الحل. [فتح القدير ١٠٠/] وطهارته: قال شيخ الإسلام: والأصح في التمسك دليل الإشكال، وهو أن الحمار يربط في الدور والأفنية، فيشرب من الأواني، وللضرورة والبلوى أثر في إسقاط النجاسة، كما في الفأرة والهرة إلا أن الضرورة في الحمار متقاعدة عن الضرورة في الهر والفأرة؛ لألهما تدخلان في مضايق البيت بخلاف الحمار، =

ترجيحاً للحرمة والنجاسة، والبغل من نسل الحمار، فيكون بمنزلته. فإن لم يجد غيرهما: يتوضأ بهما ويتيمم، ويجوز أيهما قُدِّم، وقال زفر عليه: لا يجوز إلا أن يُقدَّم الوضوء؛ لأنه ماء واجب الاستعمال، فأشبه الماء المطلق. ولنا: أن المُطَهِّر أحدهما، فيفيد الجمع دون الترتيب. وسؤر الفرس طاهر عندهما؛ لأن لحمه مأكول،

= ولو لم يكن الضرورة ثابتة أصلاً، كما في سؤر السباع والبهائم، لوجب الحكم بنجاسة سؤره بلا إشكال، ولو كانت الضرورة مثل ضرورة الهرة، لوجب الحكم بإسقاط النجاسة، فثبتت الضرورة من وجه دون وجه، فقد استوى ما يوجب الطهارة والنجاسة، فتساقطا للتعارض فوجب المصير إلى ما كان ثابتاً قبل التعارض، والثابت قبله شيئان: الطهارة في جانب الماء، والنجاسة في جانب اللعاب؛ لأن اللعاب متولد من اللحم، ولحمه نجس، فكان اللعاب نحساً، وليس أحدهما أولى من الآخر، فبقى الأمر مشكلاً. (النهاية) توجيحاً للحرمة والنجاسة: واستشكل بما إذا أخبر عدل بحل طعام، وآخر بحرمته، فإنه يرجح خبر الحل، وبما إذا أخبر عدل بطهارة الماء، وآخر بنجاسته ترجح الطهارة. وأجيب بأن تعارض الخبرين في الطعام يوجب التهاتر والعمل بالأصل - وهو الحل - ، ولا يجوز ترجيح الحرمة بالاحتياط؛ لاستلزامه تكذيب المخبر بالحل من غير دليل، فأما أدلة الشرع في حل الطعام وحرمته، فتوجب الترجيح بدليل، وهو تقليل النسخ الذي هو خلاف الأصل على ما عرف في الأصول، والعمل بالاحتياط واجب عند عدم المانع. وكذا تعارض الخبرين في الماء يوجب التهاتر والعمل بالأصل؛ لوقوع الشك في اختلاط النجاسة به، والأصل عدمه، فبقي الماء على أصله، وهو الطهارة، فأما ههنا فقد اختلط اللعاب المتولد من اللحم بالماء بيقين، وقد ترجيح جهة الحرمة فيه باتفاق الروايات عن أصحابنا، وهي مبنية على النجاسة على ما بيَّنا فيجب ترجيح النجاسة بهذا الدليل. [العناية ٢/١] غير هما: أي سؤر الحمار والبغل. ويجوز أيهما قُدّم: فرعان: الأول: اختلفوا في النية في الوضوء بسؤر الحمار، والأحوط أن ينوي. الثاني: لو توضأ بسؤر الحمار وصلى الظهر، ثم تيمم وصلاها صحت الظهر. (فتح القدير) أن المطهِّر: يعني أن المُطَهِّر في الواقع، إما السؤر أو التراب، فإن كان الأول فلا فائدة في استعمال الثاني، تقدم أو تأخر، وإن كان الثاني فلا يضر التقديم والتأخير، فوجب الضم دون الترتيب.[العناية ٢/١] فيفيد الجمع: وصورته: أن يتوضأ ويتيمم ثم يصلي، أو يتوضأ فيصلي، ويتيمم فيصلي ثانياً، أو بالعكس.

وكذا عنده في الصحيح؛ لأن الكراهة لإظهار شرَفه. فإن لم يجد إلا نبيذ التمو، قال أبو حنيفة ولله النبي عليمة توضأ به ولا يتيمم؛ لحديث ليلة الجن، فإن النبي عليمة توضأ به حين لم يجد الماء. * وقال أبويوسف ولله: يتيمم ولا يتوضأ به، وهو رواية عن أبي حنيفة ولله،

في الصحيح: احتراز عن الروايات الباقية فإنه ذكر في "المحيط" في سؤر الفرس عن أبي حنيفة على أربع روايات: قال في رواية: أحبُّ إليَّ أن يتوضأ بغيره، وهو رواية البلخي عنه، وفي رواية الحسن عنه: أنه مكروه كلحمه، وفي رواية: هو مشكوك كسؤر الحمار، وفي رواية كتاب الصلاة: هو طاهر، وهو الصحيح. (العناية) لأن الكواهة إلخ: كراهة لحم الفرس في رواية؛ لاحترامه؛ لأنه آلة الجهاد، لا لنجاسته فلا يؤثّر في كراهة سؤره. (مجمع الألهر) نبيذ التمر: إنما ذكر نبيذ التمر في فصل الأسآر؛ لأن له شبهاً خاصاً بسؤر البغل والحمار على قول محمد، فإنه يقول: بضم التيمم إلى الوضوء به؛ احتياطًا. [العناية ١٠٣/١]

* روي من حديث ابن مسعود، ومن حديث ابن عباس. [نصب الراية ١٩٢/١] أخرج الدار قطني في سننه حديث ابن مسعود نا أبو سعيد مولى بني هاشم، نا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي رافع عن ابن مسعود فيه أن النبي في قال له ليلة الجن: أمعك ماء؟ قال: لا، قال: أمعك نبيذ؟ أحسبه قال: نعم، فتوضأ به. علي بن زيد ضعيف، وأبو رافع لم يثبت سماعه عن ابن مسعود. [٢٠٣/١، رقم: ٢٤٣، باب الوضوء بالنبيذ] أبو سعيد من رجال البخاري ثقة، وثقه أحمد وابن معين والطبراني والبغوي والدار قطني وابن شاهين، كذا في "التهذيب"، وحماد بن سلمة من رجال الجماعة ثقة. [إعلاء السنن ٢٠٦/١ رقم: ٢٧٦]

وفي حاشية "إعلاء السنن": وعلي بن زيد مختلف فيه، وقد وثق (مجمع الزوائد)، وهو من رجال مسلم والأربعة، قال يعقوب بن شيبة: ثقة، صالح الحديث، وقال الترمذي: صدوق، وقال الساجي: كان من أهل الصدق، ويتحمل لرواية الجلة عنه، وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته، كذا في "التهذيب"، وفي "الترغيب" للمنذري. وقال الترمذي: صدوق، وصحح له حديثاً في السلام وحسن له غير ماحديث. قلت: فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن، وأبو رافع الصائغ اسمه نفيع، حاهلي إسلامي مشهور من علماء التابعين وكبارهم، روى عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبي هريرة هم من يمكن سماعه عن ابن مسعود بلا ريب، على أن صاحب "الكمال" صرح بأنه سمع منه، كذا في "الجوهر النقي"، فالحديث حسن، واندفع بما ذكرنا، ما أورده الدار قطني من جهة على بن زيد، وسماع أبي رافع من ابن مسعود. [إعلاء السنن ٢٠٦١]

وبه قال الشافعي على الله المنه عملاً بآية التيمم؛ لأنها أقوى، أو هو منسوخ بها؛ لأنها مَدَنية الله المدين المدين المدين المدين الحديث اضطرابًا وليلة الجن كانت مكية. وقال محمد عليه: يتوضأ به ويتيمم؛ لأن في الحديث اضطرابًا وفي التاريخ جهالةً، فوجب الجمع؛ احتياطًا. قلنا: ليلة الجن كانت غير واحدة،

عملاً بآية التيمم: فإنها تنقل التطهير عند عدم الماء المطلق إلى التراب، ونبيذ التمر ماء من وجه. (العناية) لأفها مدنية: لأن آية التيمم نزلت بالمدينة. وليلة الجن: كما ورد التصريح به في بعض الروايات. يتوضأ: قول محمد بوجوب الجمع بين الوضوء به والتيمم رواية أيضًا عن أبي حنيفة على أفتح القدير ١٠٥/١] اضطرابًا: بالاعتبار أن بعض الأحاديث تدل على أن ابن مسعود شهد مع رسول الله على ليلة الجن، وبعض الروايات تدل على أنه لم يشهدها معه، وإذا وقع الاضطراب في الحديث لم يكن بذاك. وفي المتاريخ جهالة: فإلهم اختلفوا في انتساخ هذا الحديث لجهالة التاريخ. (العناية)

قلنا إلخ: [جواب عن استدلال أبي يوسف] دفع دخل مقدر، تقريره: أن آية التيمم مدنية بلاشك، كما يشهد عليه أقوال المفسرين، وليلة الجن مكية، كما صرح به في بعض الروايات عن عبد الله بن مسعود، فما معنى جهالة التاريخ، بل لا حرم يكون الحديث منسوخاً. غير واحدة: كلامه يوهم أن ليلة الجن كانت بالمدينة، ولم ينقل ذلك في كتب الحديث فيما علم، لكن ذكر صاحب "آكام المرجان في أحكام الجان" أن ظاهر الأحاديث الواردة في وفادة الجن ألها كانت ست مرات، وذكر منها مرة في بقيع الغرقد، حضرها ابن مسعود ومرتين بمكة، ومرة رابعة خارجة المدينة حضرها الزبير بن العوام، وعلى هذا لايقطع بالنسخ. [فتح القدير ١٠٤/١]

* أخرج مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، عن عائشة أمّ المؤمنين، قالت: خرجنا مع رسول الله على الله على يبعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء، أو بذات الجيش انقطع عقد لي، فأقام رسول الله على على التماسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فألوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله على وبالناس، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، قالت عائشة: فحاء أبوبكر ورسول الله على واضع رأسه على فخذي قد نام، فقال: حبست رسول الله على والناس، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء؟، قالت عائشة: فعاتبني أبوبكر، فقال: ما شاء الله أن يقول: وجعل يطعن بيده في خاصرتي، فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رأس رسول الله على غذي، فنام رسول الله على حضير: ما هي بأول حتى أصبح على غير ماء، فأنزل الله تبارك وتعالى آية التيمم، فتيمموا، فقال أسيد بن حضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر. قالت: فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته. [رقم: ١٢٢، باب في التيمم]

فلا يصح دعوى النسخ، والحديث مشهور عملت به الصحابة على، وبمثله يزاد على الكتاب. وأما الاغتسال به فقد قيل: يجوز عنده؛ اعتبارًا بالوضوء، وقيل: لايجوز؛ لأنه فوقه. والنبيذ المحتلف فيه: أن يكون حُلُوًا رقيقاً يسيل على الأعضاء كالماء، وما اشتدَّ منها صار حراماً لا يجوز التوضي به وإن غيَّرَته النار، فما دام حلواً رقيقاً، فهو على الخلاف، وإن اشتد فعند أبي حنيفة عليه: يجوز التوضي به؛ لأنه يحل شربه عنده. وعند محمد عليه لايتوضاً به؛ لحرمة شربه عنده، ولا يجوز التوضي بما سواه من الأنبذة حَرياً على قضية القياس.

دعوى النسخ: إذ يجوز أن يكون الدفعة الثانية في المدينة بعد آية التيمم. مشهور: ليس يريد به المشهور الاصطلاحي، بل المعنى اللغوي. عملت به الصحابة: ففي "سنن الدارقطني" عن عبد الله بن محرر عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: "النبيذ وضوء من لم يجد الماء"، وأخرج أيضًا عن الحارث عن علي: "أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بالنبيذ، وأخرج أيضاً عن مزيدة بن حابر عن علي قال: لا بأس بالوضوء بالنبيذ. [نصب الراية ٢٠١/٦] وعن هذا قال أبو حنيفة على: إن اشتبه كون عبد الله مع رسول الله على ليلة الجن قلنا: في الباب ما يكفي للاعتماد عليه، وهو رواية هذه الكبار من الصحابة هي كذا في "المبسوط". [الكفاية ١٠٥/١] على الكتاب: فيكون التقدير بحكم الزيادة: فإن لم تجدوا ماءً ولا نبيذ تمر فتيمموا.

وأما الاغتسال: اختلف مشايخنا هلك في الاغتسال بنبيذ التمر عند أبي حنيفة هله، فمنهم من لم يُجَوِّزُ؛ لأن الأثر في الوضوء خاصة، والأصح أنه يجوز؛ لأن المخصوص من القياس بالنص يلحق به ما في معناه من كل وجه. [الكفاية ١٠٥/١] حلواً: أن يلقى تميرات في ماء حتى صار الماء حلواً رقيقاً، ولا يكون مشتداً ومسكراً. [العناية ١٠٥/١] من الأنبذة: قال الأوزاعي على نبيذ التوضي بسائر الأنبذة بالقياس على نبيذ التمر. [الكفاية ١٠٥/١-١٠]

باب التيمم

ومن لم يجد ماءً وهو مسافر، أو خارجَ المصر - بينه وبين المصر نحو ميل أو أكثر - يتيمم بالصعيد؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾، وقولِه على: "التراب طَهور المسلم ولو إلى عشر حِجَجِ ما لم يجد الماء."*

التيهم: قال شمس الأئمة السرخسي على: التيمم في اللغة القصد، وفي الشرع عبارة عن القصد إلى الصعيد للتطهير. [الكفاية ١٠٦/١] هاء: أي يكفي لرفع الحدث؛ لأن ما دون ذلك وجوده وعدمه سيان. (الكفاية) أو خارج المصر: رد من قال إنه لا يجوز التيمم إلا للمسافر ذكره في "المحيط" وقال: ومن الناس من قال: لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر إلا إذا قصد سفراً صحيحاً، والمعني ويجوز التيمم لمن هو خارج المصر وإن لم يكن مسافراً، وفيه أيضاً نفي لجواز التيمم في الأمصار سوى المواضع المستئناة، وهذا موافق لما ذكره في شرح الطحاوي حيث قال: إن التيمم في المصر لا يجوز إلا في ثلاثة أحوال، أحدها: إذا خاف فوات صلاة الجنازة إن توضأ. والثانية: عند خوف صلاة العيد. والثالثة: عند خوف الجنب من البرد بسبب الاغتسال. [البناية ١٩٨١] بينه وبين المصر: متعلق بكل من المسافر وحارج المصر كما هو الأظهر، والمراد بالمصر: موضع الماء، سواء كان مصراً أولا، كنى به عن موضع الماء؛ لأنه موضع الماء غالبًا. نحو هيل: الميل في تقدير ابن شجاع: ثلاث ذراع وخمسمائة إلى أربعة آلاف، وفي تفسير غيره: أربعة آلاف وهو تُسلُث الفرسخ. [فتح القدير ١٩٨١] هلحوظة: يقدر الآن الميل الشرعي بما يساوي ١٩٠٩، كيلو متر (واحد كيلو متر وست مائة وتسعة أمتار). طهور: لفظ الطهارة يدل على أن التراب ليس بدلاً ضرورياً، فيجوز بتيمم واحد صلوات متعددة. عشر حجج: جمع حجة بالكسر وتشديد الجيم.

* روي من حديث أبي ذر، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ٢٠٢/١] أخرج الترمذي في جامعه حديث أبي ذر عن عمرو بن بُجدان عن أبي ذر أن رسول الله على قال: إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمُسنه بَشَرَته، فإن ذلك خير. وقال: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ١٢٤، باب ماجاء في التيمم للجنب إذا لم يجد الماء]

والميل هو المختار في المقدار؛ لأنه يلحقه الحرَج بدخول المصر، والماء معدوم حقيقة، والمعتبر: المسافة دون خوف الفوت؛ لأن التفريط يأتي من قبله. ولو كان يجد الماء إلا أنه مريض يخاف إن استعمل الماء اشتدَّ مرضه: يتيمم؛ لما تلونا، ولأن الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء، وذلك يبيح التيمم فهذا أولى، ولا فرق بين أن يشتد مرضه بالتحرُّك أو بالاستعمال. واعتبر الشافعي سلام خوف التَلف، وهو مردود بظاهر النص.

هو المختار: أي في مقدار بُعد الماء، وجه كونه مختاراً أن المسافة القريبة جداً مانعة من جواز التيمم، والبعيدة مجوزة له فقدر البعد بالميل؛ لإلحاق الحرج إلى وصول الماء، وفيه احتراز عن غيره من الأقوال، وعن محمد: شرطه أن يكون بينه وبين المصر ميلان، وعن أبي يوسف: لو ذهب إليه وتوضأ به تذهب القافلة وتغيب عن بصره يجوز له التيمم، قال في "الذخيرة": وهذا أحسن جداً. [البناية ٥/١] في المقدار: وروي عن زفر: إن كان بحيث يصل إلى الماء قبل خروج الوقت لا يجزئه التيمم، وإلا فيجزئه وإن قرب الماء منه. (العناية) والماء معدوم حقيقة: تقريره: أن المنصوص عليه كون الماء معدوماً، وههنا معدوم حقيقةً، لكن نعلم بيقين أن عدمه مع القدرة عليه بلا حرج ليس بمُحَوِّز للتيمم، وإلا لجاز لمن سكن بشاطئ البحر وقد عدم الماء من بيته، فجعلنا الحد الفاصل بين البعد والقرب لُحوقَ الحرج؛ لأن الطاعة بحسب الطاقة، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجِ ﴾. [العناية ١٠٨/١] خوف الفوت: احتراز عما ذكرنا من قول زفر آنفًا. (العناية) يأتي من قبله: بتأخير الصلاة، فليس له أن يتيمم إذا كان الماء قريبًا منه. (النهاية) لما تلونا: أراد به قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْسَتُمْ مَرْضَى ﴾. (البناية) فوق الضور: لأن ثمن الماء مال، والمال خُلق لوقاية النفس، فكان تبعاً، ولما كان الحرج مدفوعاً عن الوقاية التي هي تبع، فلأن يكون مدفوعاً عن الموقى الذي هو الأصل، أولى. (الكفاية) خوف التلف: أي تلف نفسه، أو عضوه. (العناية) بظاهر النص: لأن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْــتُمْ مَرْضَى ﴾ بإطلاقه يبيح التيمم لكل مريض إلا أنه خرج من لايشتد مرضه بسياق الآية، وهو قوله تعالى: ﴿مَا يُريدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجِ﴾ فإن الحرج إنما يلحق من يشتد مرضه به فيبقى الباقي على ظاهرها [العناية ١٠٩/١]

ولو خاف الجنب إن اغتسل أن يقتله البردُ أو يُمرِضَه: يتيمم بالصعيد، وهذا إذا كان خارج المصر؛ لِما بينا، ولو كان في المصر فكذلك عند أبي حنيفة عليه، خلافاً لهما. هما يقولان: إن تحقق هذه الحالة نادر في المصر، فلا يعتبر. وله: أنَّ العَجز ثابت حقيقة، فلا بد من اعتباره. والتيمم ضربتان: يمسح بإحداهما وجهه، وبالأخرى يديه إلى المرفقين؛ لقوله عليه: "التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين"،*

ولو خاف الجنب: ولم يذكر: المُحْدِث إذا خاف الهلاك من الوضوء في المصر، وقال في "الأسرار": هما سواء. (العناية) وهذا إذا إلخ: إشارة إلى جواز التيمم للذي يريد به التيمم لأجل الخوف من استعمال الماء من الموت أو المرض. (البناية) لما بينًا: أراد به قوله: "لأنه يلحقه الحرج بدخول المصر". (البناية)

خلافاً فهما: أي لأبي يوسف ومحمد، وذكر في "قاضي خان": الجنب الصحيح في المصر إذا خاف الهلاك من الاغتسال بياح له التيمم عنده، والمسافر إذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في قولهم جميعاً. [البناية ٣٤٨/١] فلابد من اعتباره: ولو كان نادراً في المصر، إذ النادر إذا تحقق فلا بد أن يجب الخروج عن عهدته، ولهذا لو عدم الماء في المصر يتيمم وإن كان نادراً كما لو عدم في البر. [البناية ٣٤٨/١] والتيمم ضربتان: قولهم: "ضربتان" يفيد أن الضرب ركن، ومقتضاه أنه لو ضرب يديه فقبل أن يمسح أحدث لا يجوز المسح بتلك الضربة؛ لأنها ركن، فصار كما لو أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الأعضاء. [فتح القدير ١١٠/١]

إلى المرفقين: نفي لقول الزهري: فإنه يمسح إلى الآباط، وهو رواية عن مالك على ولرواية الحسن عن أبي حنيفة على: أنه إلى الرسغ، وهو رواية عن ابن عباس المحمل العناية ١١٠/١] ضربة للوجه إلخ: وما روي من الحديث حجة على ابن سيرين بأنه ثلاثه ضربات، وعلى الأوزاعي والشافعي بأنه إلى الرسغين، وعلى الزهري على بأنه إلى الآباط، وعلى مالك على بأنه إلى نصف الذراع. [الكفاية ١١١/١]

* أخرج الحاكم في المستدرك عن أبي الزبير عن حابر عن النبي على قال: "التيمم ضربتان ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين". [١/٠١٠، أحكام التيمم] قوله: عن جابر في قال في "عمدة القاري" بعد نقل هذا الحديث: وأخرجه البيهقي أيضاً، والحاكم أيضاً من حديث إسحاق الحربي، وقال: هذا إسناده صحيح، وقال الذهبي أيضاً: إسناده صحيح، ولا يلتفت إلى قول من يمنع صحته. [إعلاء السنن ١/٨١٣، رقم: ٢٨٥]

وينفض يديه بقدر ما يتناثر التراب؛ كيلا يصير مُثلَةً، ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية؛ لقيامه مقام الوضوء، ولهذا قالوا: يخلِّل الأصابع وينسزع الخاتم ليتم المسح. والحدث والجنابة فيه سواء، وكذا الحيض والنفاس؛ لما روي أن قوماً جاءوا إلى رسول الله على وقالوا: إنا قوم نسكن هذه الرّمال، ولانجد الماء شهراً أو شهرين، وفينا الجنب والحائض والنفساء،

وينفض: النفض تحريك الشيء ليسقط ما عليه من غبار أو غيره. (العناية) بقدر إلى: إشارة إلى أنه لا يقدر بمرة، كما روي عن محمد، بل إن احتاج إلى الثاني فعل، ولا بمرتين كما روي عن أبي يوسف، بل إذا تناثر بمرة لا يحتاج إلى الثاني. [العناية ١٠٠/١] كيلا يصير: فيه إشارة إلى أن النفض واحب. مثلة: المثلة ما بمثل به من تبديل خلقته، وتغيير هيئته، سواء كان بقطع عضو، أو تسويد وجه، أو تغييره. (العناية) ولا بد: يعني أن الاستيعاب شرط في التيمم حتى إذا ترك شيئاً لم يجزكما في الوضوء. (العناية) ظاهر الرواية: احتراز عن رواية الحسن عن أبي حنيفة على أنه قال: الأكثر يقوم مقام الكل. (العناية)

مقام الوضوء: والاستيعاب في الوضوء شرط، فكذا فيما قام مقامه. (العناية) والحدث والجنابة إلخ: أي في التيمم من حيث الجواز والكيفية والآلة سواء، وهو قول أصحابنا وعليه العلماء، وهو المروي عن على وابن عباس وعائشة هي، وقال بعض الناس: لا يتيمم الجنب والحائض والنفساء، وهو المروي عن عمر وابن مسعود وابن عمر هي. ومنشأ الاختلاف فيما بينهم: أن قوله تعالى: ﴿أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ محمول على اللس باليد أو على الجماع، فذهب الأولون إلى الثاني والآخرون إلى الأول، وقالوا: القياس أن لا يكون التيمم طهوراً وإنما أباحه الله تعالى للمحدث، فلا يباح للحنب؛ لأنه ليس بمعقول المعنى حتى يصح القياس وليست الملامسة في معناه لتلحق به بل هي فوقه، وقال الأولون: الملامسة أريد بها الجماع بحازاً؛ لسياق الآية، فإن الله تعالى بين حكم الحدث والجنابة في آية الوضوء ثم نقل الحكم إلى التراب حال عدم الماء وذكر الحدث الأصغر بقوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْعَائِطُ﴾، فيحمل "لامستم" على الحدث الأكبر؛ لتصير الطهارتان والحد ثان مذكورين في آية التيمم كما في ذكر آية الوضوء، ولئلا يلزم التكرار؛ لأن الأصغر مذكور في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْعَائِطَ﴾ في حق التيمم فحملُ "لامستم" عليه تكرار. [العناية ١١١/١]

فقال: "عليكم بأرضكم". * ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رها الكراب، والرّمن، كالتراب، والرّمن، والحجر، والجوس، والنّورَة، والكحل، والزّرنيخ. وقال أبو يوسف: لا يجوز إلا بالتراب والرّمن، وقال الشافعي حليه: لا يجوز إلا بالتراب المُنبِت، وهو رواية عن أبي يوسف حليه؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَيَمّ مُواصَعِيداً طَيّباً ﴾ بالتراب المُنبِت، وهو رواية عن أبي يوسف حليه؛ لقوله تعالى: ﴿فَتَيَمّ مُواصَعِيداً طَيّباً ﴾ أي تراباً منبتاً، قاله ابن عباس في ما في غير أن أبا يوسف حليه زاد عليه الرمل بالحديث الذي رويناه. ولهما: أن الصعيد اسم لوجه الأرض، سمى به لصعوده،

كالتراب إلخ: وكذا الياقوت والفيروزج والزمرد؛ لأنها أحجار مضيئة، ولا يجوز التيمم باللؤلؤ ولو مسحوقاً، والزجاج المتخذ من الرمل وشيء آخر، والماء المنجمد والمعادن إلا أن يكون في محلها، أو مختلطاً بالتراب والتراب غالب. [مجمع الأنفر ٢٠/١] وقال أبو يوسف: هذا قوله المرجوع عنه كان يقول أولاً هكذا ثم رجع فقال: لا يجوز إلا بالتراب الخالص. (البناية) المُنْبِت: الذي له غبار. (البناية) لصعوده: أي لكونه لهاية ما يصعد إليه من باطن الأرض. [البناية ٢٦١/١]

^{*} الحديث رواه البيهقي في سننه عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة هي قال: جاء أعرابي إلى رسول الله في فقال: إنا نكون في الرمل، وفينا الحائض والجنب والنفساء، فيأتي علينا أربعة أشهر لا نجد الماء، قال: عليك بالتراب. يعني التيمم. (وقال): هذا حديث يعرف بالمثنى بن الصباح عن عمرو، والمثنى غير قوي. [٢١٦/١، باب ما روي في الحائض والنفساء أيكفيهما التيمم عند انقطاع الدم إذا عدمتا الماء] فإن قلت: هذا الحديث ضعيف فلا يتم به الاستدلال، قلت: قد ورد في ذلك حديث عمران بن الحصين. [البناية ٢١٤، ٥] أخرجه البخاري في صحيحه، وفيه: ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ، ونودي بالصلاة فصلى بالناس، فلما انفتل (رسول الله في من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم، قال: ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم؟ قال: أصابتني جنابة ولا ماء، قال: عليك بالصعيد فإنه يكفيك. [رقم: ٣٤٤، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه عن الماء]

والطيب يحتمل الطاهر، فحمل عليه؛ لأنه أليق بموضع الطهارة، أوهو مراد بالإجماع. ثم لا يُشترط أن يكون عليه غبار عند أبي حنيفة عليه؛ لإطلاق ما تَلُونا، وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد حيهها؛ لأنه تراب رقيق.

يحتمل الطاهر: هذا حواب عما قاله الشافعي: أن معنى طيباً في قوله تعالى: ﴿فَتَيمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ تراباً منبتاً، ثم استدل على ذلك بقول ابن عباس حيث فسر الطيب بالمنبت. تقرير الجواب: أن الطيب مشترك بين الطاهر والنظيف والحلال والمنبت، والطيب إما بمعنى الطاهر؛ فإن الطيب في اللغة خلاف الخبيث وإما بمعنى النظيف، فقال أبو اسحق: الطيب: النظيف. وإما بمعنى الحلال، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَوَقْنَاكُمْ ﴾ وإما بمعنى المنبت، كفوله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَحْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ ﴾. والأكثر على أنه بمعنى الطاهر، وقد أريد به الطاهر بالإجماع؛ لأن الطهارة شرط فيه؛ لأن النجس لا يكون طهوراً، فإذا أريد به هذا المعنى لا يراد غيره؛ لأن المشترك لا عموم له. [البناية ٢٦١/١-٣٦٢]

بموضع الطهارة: لأنه قال تعالى في آخر الآية: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُّطَهِّرَ كُمْ ﴾، ألا ترى أنه لو كان التراب المنبت نجساً، لم يجز التيمم به إجماعًا، فعلم أن الإنبات ليس له أثر في هذا الباب.(البناية) ثم لا يشترط: أي الغبار الذي يلتزق باليد ليس بشرط عنده، فحينئذ لو تيمم بالحجر الأملس أو الصحرة الملساء يجوز، وقال الولوالجي: إذا ضرب يده على صحرة لا غبار عليها، أو على أرض ندية و لم يتعلق بيديه شيء يجوز عند أبي حنيفة وبه قال مالك، وعن محمد روايتان.[البناية ٢٦٢/١-٣٦٣]

عند أبي حنيفة هـ: ومحمد عنه في إحدى الروايتين. (العناية) لإطلاق ما تلونا: من قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُواصَعِيداً طَيِّبا﴾، وفي رواية أخرى عنه، وهو قول الشافعي وأبي يوسف وأحمد على: لايجوز بدونه؛ لقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوابِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ أي من التراب، وهو كما ترى يوجب المسح بشيء من الأرض؛ لكون كلمة "من" للتبعيض. والجواب أن الضمير يحتمل أن يعود إلى الحدث، أو يحمل "من" على ابتداء الغاية. [العناية ١١٣/١] بالغبار: بأن نفض ثوبه أو لبده وارتفع الغبار فتيمم منه يجوز عندهما. (البناية)

مع القدرة إلخ: وأبو يوسف لم يجوّزه مع القدرة على الصعيد، لأن الغبار ليس بتراب خالص، ولكنه من التراب من وجه، والمأمور به التيمم بالصعيد، فعند القدرة عليه لا يجوز العدول عنه، وأما عند العجز عنه فيجوز كالإيماء عند العجز عن الركوع والسجود. [العناية ١١٣/١]

والنية فرض في التيمم، وقال زفر حشه: ليس بفرض؛ لأنه خَلَف عن الوضوء، فلا يخالفه في وصفه. ولنا: أنه ينبئ عن القصد، فلا يتحقّق دونه، أو جُعل طهوراً في حالة مخصوصة، والماء طهور بنفسه على مامر. ثم إذا نوى الطهارة أو استباحة الصلاة: أجزأه، ولا يُشترط نية التيمم للحدث أو للجنابة، هو الصحيح من المذهب. فإن تيمم نصراني يريد به الإسلام، ثم أسلم، لم يكن متيمماً عند أبي حنيفة ومحمد حملها. وقال أبو يوسف حله: هو متيمم؟

خلف: لأن الخلف هو ما لا يجوز الإتيان به إلا عند عذر وُجد في الأصل، وما نحن فيه كذلك لا محالة، والخلف لا يخالف الأصل في وصفه أي في وصفه الذي هو الصحة فإن الوضوء بدون النية صحيح. فلو لم يصح التيمم بدونها كان الخلف مخالفاً للأصل في وصفه، وهو لا يجوز؛ لخروجه عن الخلفية إذ ذاك. [العناية ١١٤/١] أو جعل إلخ: دليل آخر وتقريره: جعل التراب طهوراً بشرطين، بشرط عدم الماء، وبشرط أن يكون التيمم للصلاة؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيمَّمُوا ﴾ بناء على قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُمْ ﴾، والمراد به فاغسلوا للصلاة، فكذا قوله تعالى: ﴿فَتَيمَمُوا ﴾ للصلاة، فكما لا يفيد الطهارة حال وجود الماء فكذا لا يفيدها حال عدم النية. [العناية ١١٤/١]

والماء طهور بنفسه: أي بطبعه فلا يحتاج إلى النية بخلاف التراب فإنه ملوِّث بطبعه فافترقا. وقال الأكمل: قوله: والماء طهور بنفسه جواب سؤال، تقديره: أن الماء أيضاً في الآية جعل طهوراً في حالة مخصوصة كما ذكرتم فكان الواحب أن تكون النية فيه شرطاً وتقدير الجواب: أن الماء طهور بنفسه أي عامل بطبعه فلا يحتاج إلى النية كما في إزالة النجاسة العينية، قلت: السؤال غير موجه؛ لأنه يقول فيه: أن الماء أيضاً في الآية جعل طهوراً في حالة مخصوصة. وليس كذلك بل الماء مطهر في جميع الحالات وليست طهارته مقتصرة على وقت إرادة الصلاة بخلاف التراب، فإن طهارته مقتصرة على وقت إرادة الصلاة كما ذكرنا. [البناية ١/٣٦٥] أجزأه: لأن التيمم طهارة ولا يلزمه نية أسبابها كما في الوضوء فلا يشترط التعيين، ألا ترى أنه لو توضأ للظهر يجوز أداء العصر به وكذا على العكس. [البناية ٢٦٦/١] من المذهب: لأن التيمم لهما بصفة

واحدة فلا يتميز، أحدهما عن الآخر إلا بالنية كصلاة الفرض عن النافلة. [العناية ١١٥/١]

لأنه نوى قربة مقصودة. ولهما: أن التراب ما جُعل طهوراً إلا في حال إرادة قربة مقصودة بقربة مقصودة ولهما: أن التراب ما جُعل طهوراً إلا في حال إرادة قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة، والإسلام قربة مقصودة تصح بدونها، بخلاف سجدة التلاوة؛ لأنها قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة. وإن توضأ لا يريد به الإسلام، ثم أسلم فهو متوضئ، خلافاً للشافعي عشيه؛ بناءً على اشتراط النية، فإن تيمم مسلم، ثم ارتد، ثم أسلم: فهو على تيممه. وقال زفر عشه: بطل تيممه؛ لأن الكفر ينافيه، فيستوي فيه

قربة مقصودة: أما القربة: فلأن الإسلام أعظم القرب، وأما ألها مقصودة: فلأن المراد به ههنا ما لايكون في ضمن شيء آخر كالمشروط، وإذا كان كذلك صح تيممه كالمسلم تيمم للصلاة. [العناية ١١٥/١] بخلاف التيمم: فإنه لا يكون متيممًا. (العناية) تصح بدولها: يقتضي أنه لو تيمم للصلاة صح عندهما وليس كذلك، فالحاصل ألهما لا يصححان منه تيمماً أصلاً؛ بناء على عدم صحة النية منه فما يفتقر إليها لا يصح منه. وهذا؛ لأن النية تُصيِّر الفعل منتهضاً سبباً للثواب ولا فعل يقع من الكافر كذلك حال الكفر، ولذا صححوا وضوءه؛ لعدم افتقاره إلى النية و لم يصححه الشافعي لما افتقر إليها عنده. [فتح القدير ١١٦/١]

سجدة التلاوة إلخ: المراد بالقربة المقصودة: أن لا تكون في ضمن شيء آخر بطريق التبعية كدخول المسحد ومس المصحف وقراءة القرآن حيث لا يجوز الصلاة بذلك التيمم في قول عامة العلماء، حتى لو نوى المسلم بالتيمم سحدة التلاوة يصير متيمماً لا أن يريد به أن الكافر إذا تيمم يريد به سحدة التلاوة يصير متيمماً، فإن الكافر إذا تيمم للصلاة ثم أسلم لا تجوز الصلاة بذلك التيمم، نص على هذا شيخ الإسلام في مبسوطه، فكذلك إذا تيمم لسحدة التلاوة. [الكفاية ١١٦/١]

فهو متوضئ: عندنا؛ لأن النية فيه ليست بشرط عندنا، فعدم أهليته لا يضر، وقال الشافعي عشه: ليس بمتوضئ؛ لأن النية شرط، وهو ليس من أهلها. [العناية ١١٦/١] بطل تيممه: لأن الشارع جعل التراب طهور المسلم، لا طهور الكافر؛ للحديث: "التراب طهور المسلم" ولهذا لا يصح من الكافر، وبالارتداد ارتفعت طهوريته. [الكفاية ١١٧/١] فيستوي فيه إلخ: فكما لايصح ابتداء التيمم، وهو كافر، لا يصح بقاؤه مع الكفر. (فتح القدير)

الابتداء والبقاء كالمحرمية في النكاح. ولنا: أن الباقي بعد التيمم صفة كونه طاهراً، فاعتراض الكفر عليه لا ينافيه، كما لو اعترض على الوضوء، وإنما لا يصح من الكافر ابتداءً؛ لعدم النية منه. ويَنْقُضُ التيمُّمَ كلُّ شيء يَنْقُضُ الوضوءَ؛ لأنه خلف عنه فأحذ حُكمَه، وينقضه أيضًا رؤيةُ الماء إذا قَدَر على استعماله؛ لأن القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لطهورية التراب، و حائف السَّبُع، والعدوِّ، والعطش عاجز حكماً،

كالمحرمية في النكاح: كما يمنع ابتداء النكاح يمنع بقاءه، حتى لوكان الزوحان صغيرين، فأرضعتهما امرأة ارتفع النكاح، أوكبيرين فمكّنت الزوجة ابن زوجها ارتفع بعد الثبوت، والأصل: أن كل صفة منافية لحكم يستوي فيها الابتداء والبقاء، إلا أن يخرج شيء بالنص كبقاء الصلاة عند سبق الحدث، حتى جاز البناء. [فتح القدير ١٩٧/١] ولنا أن الباقي: حاصله تسليم الأصل المذكور، ومنع صدقه في المتنازع فيه. أي ليس التيمم نفسه باقياً ليرتفع بورود الكفر. (فتح القدير) لعدم النية منه: أي هكذا التيمم في نفسه لاينافيه الكفر، وإنما ينافي شرطه، وهو النية المشروطة في الابتداء وقد تحققت. [مجمع الأفر ١٤/١] لأنه خلف عنه: ولا شك أن الأصل أقوى من الخلف فما كان ناقضاً للأقوى كان ناقضاً للأضعف بطريق الأولى، فكل ما ينقض الوضوء ينقض التيمم. (العناية) رؤية الماء: إنما الناقض الحدث السابق لكن أضاف الانتقاض إلى الرؤية مجازاً؛ لما أن عمل السبب يظهر عندها فينتهي كون التراب طهوراً عند رؤية الماء المقدور على استعماله. [الكفاية ١٩/١]

على استعماله: لأنه إذا قدر عليه، ولكن لم يقدر على استعماله، فوجوده كعدمه. (مجمع الأهر) الذي هو غاية: سماه غاية من حيث المعنى؛ إذ ليس في لفظ الكتاب العزيز ما يدل على ذلك، والمذكور في الحديث قوله في: "ما لم يجد الماء"، وكلمة ما للمدة أي مادام أنه غير واحد للماء ولكن معناهما يلتقيان في أن الحكم بعد ذلك الوقت يخالف ما قبله، فسمي باسم الغاية. (العناية) والعطش: على نفسه أو دابته أو رفيقه. وكذا إذا خاف الجوع بأن كان محتاجاً إلى الماء للعجين، أما إن احتاج إليه للمرقة، فلا يتيمم. (فتح القدير) عاجز: لأن صيانة النفس أوجب من صيانة الطهارة بالماء، فإن لها بدلاً، ولا بدل للنفس، أو لأن هذا في معنى المريض مجامع أنه يفضي إلى الهلاك، و حواز التيمم في حق المريض منصوص عليه، فألحق هذا به. [الكفاية ١١٨٨١]

والنائم عند أبي حنيفة على قادر تقديراً، حتى لو مرّ النائم المتيمم على الماء بطل تيممه عنده، والمراد: ما يكفي للوضوء؛ لأنه لا معتبر بما دونه ابتداءً فكذا انتهاءً. ولا يتيمّ إلا بصعيد طاهر؛ لأن الطيب أريد به الطاهر في النص، ولأنه آلة التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء. ويُستحب لعادم الماء وهو يرجوه _ أن يؤخّر الصلاة إلى آخر الوقت،

عند أبي حنيفة: ذكر في "فتاوى قاضي خان": متيمم مر على ماء وهو نائم، ذكر في بعض الروايات: أن على قول أبي حنيفة على ينتقض تيممه، ثم قال: وقيل: ينبغي أن لا ينتقض عند الكل؛ لأنه لو تيمم، وبقربه ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل... والفرق بين النائم وخائف العدو والسبع: أن النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء في غاية الندرة فلم يعتبر نومه، وجعل كاليقظان حكماً. [الكفاية ١١٨/١]

تقديراً: واعلم ألهم فرعوا لو صلى بتيمم، فطلع عليه رجل معه ماء، فإن غلب على ظنه أنه يعطيه بطلت قبل السؤال، وإن غلب أن لا يعطيه يمضي على صلاته. وإن أشكل عليه يمضي ثم يسأله فإن أعطاه ولو بيعاً بثمن المثل ونحوه أعاد وإلا فهي تامةً. (فتح القدير) والمراد: من الماء يعني الماء في قوله: "وينقضه رؤية الماء" ما يكفي، فلو وجد المتيمم ماء، فتوضأ به فنقص عن إحدى رجليه إن كان غسل كل عضو ثلاثًا، أو مرتين انتقض تيممه، أو مرة لا ينتقض؛ لأنه في الأول وجد ما يكفيه؛ إذ لو اقتصر على أدبى ما يتأدى به الفرض كفاه بخلاف الثاني. [فتح القدير ١٩/١]

بصعيد طاهر: وعن هذا قلنا: إن الأرض إذا تنحست، ثم حفت لا يجوز التيمم بها، ويجوز الصلاة عليها؛ لقول إلنبي على: "زكاة الأرض يبسها" إلا أن اشتراط الطهارة في التيمم، إنما ثبت بعبارة النص، فلا يعارضه خبر الواحد. (النهاية) خبر الواحد، وأما اشتراط الطهارة في مكان الصلاة، فثبت بدلالة النص، فيعارضه خبر الواحد. (النهاية) النص: يعني قوله تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾. (العناية) يوجوه: وإن لم يرج يتيمم في الوقت المستحب؛ لأنه لا يفيد التأخير. (الكفاية)

يؤخر الصلاة: والحاصل: أنه إذا رجا الماء يؤخر إلى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة، وإن كان لا يرجو الماء يصلي في الوقت المستحب، كوقت الإسفار في الفجر، والإبراد في ظهر الصيف ونحو ذلك على ما بين في محله، لكن ذكر شراح "الهداية" وبعض شراح "المبسوط": " أنه إن كان لا يرجو الماء يصلي في أول الوقت؛ لأن أداء الصلاة فيه أفضل، إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه كتكثير الجماعة، =

فإن وجد الماء توضأ، وإلا تيمم وصلى؛ ليقع الأداء بأكمل الطهارتين، فصار كالطامع في الجماعة. وعن أبي حنيفة وأبي يوسف بهللا في غير رواية الأصول: أن التأخير حتم؛ لأن غالب الرأي كالمتحقق. وجه الظاهر: أن العجز ثابت حقيقة، فلا يزول حكمه إلا بيقين مثله. ويصلي بتيممه ماشاء من الفرائض والنوافل، وعند الشافعي سله: يتيمم لكل فرض؛ لأنه طهارة ضرورية.

= ولا يتأتى هذا في حق من في المفازة، فكان التعجيل أولى كما في حق النساء؛ لأنهن لا يصلين بجماعة"، وتعقبهم "الأتقاني" في "غاية البيان": "بأنه سهو منهم لتصريح أئمتنا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة"، وأجاب في "السراج" "بأن تصريحهم محمول على ما إذا تضمن التأخير فضيلة، وإلا لم يكن له فائدة، فلا يكون مستحباً"، وانتصر في "البحر" لــ "الأتقاني" بما فيه نظر كما أوضحناه فيما علقنا عليه. والذي يؤيد كلام الشراح أن ما ذكره أئمتنا من استحباب الإسفار بالفحر والإبراد بظهر الصيف معلل بأن فيه تكثير الجماعة، وتأخير العصر؛ لاتساع وقت النوافل، وتأخير العشاء؛ لما فيه من قطع السمر المنهي عنه، وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر؛ لأنه في الغالب يصلي منفرداً، ولا يتنفل بعد العصر، ويباح له بعد العشاء كما سيأتي، فكان التعجيل في حقه أفضل، وقولهم: كتكثير الجماعة مثال للفضيلة لا حصر فيها. [ردالمحتار ١٣١/١]

كالطامع في الجماعة: ليس باحتراز عن غير الطامع، بل هو إلزام على الشافعي؛ لأن مذهبه أن التأخير مستحب إذا كان طامعاً في الجماعة. [العناية ٢٠/١] كالمتحقق: ألا ترى أن الله تعالى سمى غالب الرأي علماً، قال تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَ مُؤْمِنَاتٍ ﴾. (العناية) إلا بيقين: وكذلك جواز التيمم للمريض.... إنما كان لكون غالب الرأي بمنزلة المتحقق. (الكفاية) تنبيه: في "المعراج" عن "المجتى": "يتخالج في قلبي فيما إذا كان يعلم أنه إن أخر الصلاة إلى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة أقل من ميل، لكن لا يتمكن من الصلاة بالوضوء في الوقت، الأولى أن يصلى في أول الوقت مراعاةً لحق الوقت وتجنباً عن الخلاف". [رد المحتار ١٣١/١]

وعند الشافعي هذا: والخلاف يبني تارةً على أنه رافع للحدث عندنا، مبيح عنده لا رافع، وتارةً على أنه طهارة ضرورية عنده مطلقة عندنا، كما اقتصر عليه المصنف. [فتح القدير ١٢١/١] لكل فرض: قيد به، لأنه يجيز النوافل المتعددة بالتيمم الواحد تبعيةً للفرض. (فتح القدير) طهارة ضرورية: والحاحة في الفرائض تزول بفرض واحد، ولا تستجدد حاحة أخرى إلا لجيء وقت آخر بخلاف النوافل فإن الحاحة إلى النوافل دائمة. (الكفاية)

ولنا: أنه طَهور حال عدم الماء، فيعمل عمله ما بقي شرطه. ويتيمم الصحيح في المصر إذا حضرت حنازة _ والولي غيره _ فخاف إن اشتغل بالطهارة أن تفوته الصلاة؛ لأنها لا تُقضى فيتحقق العجز. وكذا من حضر العيد، فخاف إن اشتغل بالطهارة أن يفوته العيدُ: يتيمم؛ لأنها لا تعاد، وقوله: "والولي غيره"، إشارة إلى أنه لا يجوز للولي، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة عليه، هو الصحيح؛ لأن للولي حق الإعادة، فلا فَوات في حقه. وإن أحدث الإمام أو المقتدي في صلاة العيد: تيمم وبنى عند أبي حنيفة عليه، وقالا: لا يتيمم؛

أنه طهور: أي التراب طهور بشرط عدم الماء بالنص، وكل ما هو طهور بشرط يعمل عمله ما بقي شرطه كالماء، فإنه طهور بشرط كونه طاهراً، ويعمل عمّله ما دام شرطه موجوداً.(العناية)

ويتيمم الصحيح: وكذا إذا حضرت صلاة العيد، وهذا عندنا، وقال الشافعي: لايتيمم لهما؛ لأن التيمم طهور شرعاً عند عدم الماء، ومع وجوده لا يكون طهوراً، ولا صلاة إلا بطهور، ومذهبنا مذهب ابن عباس الله قال: إذا جاءتك جنازة فحثت على غير وضوء وتخاف أن تفوتك، تيمم وصل. ونقل عن ابن عمر الهما في صلاة العيد مثله، وقد ورد أن النبي الله ي رد السلام بطهارة التيمم حين خاف الفوت بمواراة المسلم عن بصره، فصار هذا أصلاً في أن كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أداؤه بالتيمم مع وجود الماء، وصلاة الجنازة تفوت لا إلى بدل؛ لأنها لا تعاد عندنا، فكان الخلاف مبنياً على هذا الأصل (النهاية)

في المصر: احتراز عن المفازة؛ لأن التيمم فيها حائز، وليًّا كان أو غيره؛ لعدم الماء فيها غالبًا. (العناية) حضرت: لأن الوجوب إنما هو بحضورها. (العناية) فخاف: لأنه إذا لم يخف الفوت لا يجوز له التيمم. (العناية) فيتحقق العجز: ثم لو صلى به فحضرت أخرى خاف فوتما كذلك، كان له أن يصلي بذلك التيمم عندهما خلافًا لمحمد. [فتح القدير ٢٢/١] وهو رواية: أي عدم جواز التيمم للولي. (العناية) هو الصحيح: احتراز عن ظاهر الرواية أنه يجوز للولي أيضًا؛ لأن الانتظار فيها مكروه. [فتح القدير ٢٢/١] تيمم وبني: وفي "المحيط": لو علم أنه لو اشتغل بالوضوء لا يفرغ الإمام عن صلاته لا يجزئه التيمم. [مجمع الأقر ٢٤/١]

لأن اللاحق يصلي بعد فراغ الإمام، فلا يخاف الفوت. وله: أن الخوف باق؛ لأنه يوم زهمة، فيعتريه عارض يُفسد عليه صلاته، والخلاف فيما إذا شرع بالوضوء، ولوشرع بالتيمم تيمّم وبنى بالاتفاق؛ لأنا لو أوجبنا الوضوء يكون واجداً للماء في صلاته فيفسد. ولا يتيمم للجمعة وإن خاف الفوت لوتوضا، فإن أدرك الجمعة صلاها وإلا صلى الظهر أربعاً؛ لأنما تفوت إلى خَلف - وهو الظهر - بخلاف العيد. وكذا إذا خاف فوت الوقت لو توضأ: لم يتيمم، ويتوضأ ويقضي ما فاته؛ لأن الفوات إلى خلف، وهو القضاء. والمسافر إذا نسي الماء في رَحلِه فتيمم وصلى، ثم ذكر الماء لم يُعِدها عند أبي حنيفة ومحمد حمالها.

اللاحق يصلي: وذلك في حكم الصلاة بالجماعة. (العناية) يوم زحمة: أي لأنه يوم ازدحام، فلا يُؤمن اعتراض عارض يعتريه. (العناية) بالاتفاق: ذكر في "الفوائد الظهيرية": فإن كان شروعه بالتيمم، فسبقه الحدث تيمم وبني عند أبي حنيفة على بلا إشكال، وأما على قولهما: فاختلف المتأخرون، قال بعضهم: تيمم وبني، كما هو قول أبي حنيفة على لأنه لا يمكنه التوضي للبناء؛ لما فيه من بناء القوي على الضعيف، كما إذا وجد الماء في خلال الصلاة يستأنفها، ولا يبني عليها. وقال بعضهم: لا، بل يتوضأ ويبني، ويجوز أن يكون ابتداء الصلاة بالتيمم، والبناء بالوضوء، كما قلنا في جُنب معه من الماء قدر ما يكفي لوضوئه: فإنه يتيمم ويصلي، فإذا تيمم وتحرم للصلاة، ثم سبقه الحدث يتوضأ بذلك الماء ويبني. [الكفاية ١٢٢/١-١٢٣] أربعًا: قيل: هو تأكيد وقطع لإرادة الجمعة بالظهر بحازًا؛ لكونما خلفه. (العناية)

وهو الظهر: أطلق الخلف على الظهر مع أنه ليس بخلف؛ لأن أربع ركعات لا يكون خلفاً عن اثنين، إما لأنه خلف عند البعض، وإما لأنه يتصور بصورة الخلف حيث يصار إليه عند العَجز عن أداء الجمعة. والمسافر إلخ: وذكر الإمام الزاهدي أن المسألة على ثلاثة أوجه: إما أن وضعه بنفسه، ولم يطلبه، أو وضعه غلامه أو أجيره، وهو لا يعلم، أو وضعه بنفسه ونسيه، ففي الأول: لاتجوز صلاته بالإجماع؛ لأن التقصير جاء من قبله حيث لم يطلب، وفي الثاني: يجوز بالإجماع؛ لأن المرء لا يخاطب بفعل الغير، وإن وضعه بنفسه ثم نسيه، فهو على الاختلاف. (النهاية) إذا نسي الماء: قيد بالنسيان؛ لأن في الظن لا يجوز له التيمم بالإجماع ويعيد الصلاة. (الكفاية)

وقال أبويوسف على أيعيدها. والخلاف فيما إذا وضعه بنفسه، أو وضعه غيره بأمره. وذِكْرُه في الوقت وبعده سواء. له: أنه واجد للماء، فصار كما إذا كان في رحله ثوب فنسيه؛ ولأن رحل المسافر معدن للماء عادةً، فيُقْترض الطلب عليه. ولهما: أنه لا قدرة بدون العلم وهو المراد بالوجود وماء السرحل مُعَدُّ للشرب، لا للاستعمال. ومسألة الثوب على الاختلاف، ولو كان على الاتفاق ففرض الستر يفوت لا إلى خلف، والطهارة بالماء تفوت إلى خلف، وهو التيمم. وليس على المتيمم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه أنَّ بقُرْبه ماءً؛ لأن الغالب عدم الماء في الفلوات ولا دليل على الوجود، فلم يكن واجداً للماء. وإن غلب على ظنه أن هناك ماءً: لهماء نظراً إلى الدليل، أن هناك ماءً: لهماء نظراً إلى الدليل،

وقال أبويوسف على: وهو قول الشافعي على. معدن للماء: وكل ما هو معدن للماء عادةً يفترض على المتيمم طلب الماء فيه. (العناية) فيفترض الطلب: ولذا وحبت الإعادة إذا صلى بثوب بحس، أو عرياناً، أو بنحاسة حقيقية ناسياً الماء، والثوب الطاهر في رحله؛ لوجود علة اشتراط الطلب. [فتح القدير ١٢٤/١] وماء الرحل: تقريره: أن رحل المسافر معدن الماء عادة معداً للشرب، أو الاستعمال، والأول مسلم غير مفيد، والثاني ممنوع. (العناية) ومسألة الثوب: حواب عن المقيس عليه، وتقريره: أن الحكم فيه عندنا كالماء، فلاينتهض حجةً. يعني أن الفرق بينهما موجود، فلم لا يجوز أن يكون الحكم مضافاً إلى الفارق دون المشترك، فلا يصح القياس. [العناية ١٢٤/١]

وليس إلخ: وقال الشافعي: الطلب شرط يمنةً ويسرةً لقوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيمَّمُوا ﴾، وعدم الوحدان لا يتحقق إلا بعد الطلب. ولنا: أن قوله تعالى: ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا ﴾ يقتضي عدم الوحدان مطلقًا عن قيد الطلب، فيعمل بإطلاقه. [العناية ١٢٥/١] إذا لم يغلب: وقال أبو يوسف: سألت أباحنيفة عن المسافر لا يجد الماء أيطلب عن يمين الطريق وعن يساره، قال: إن طمع في ذلك فعل. (النهاية) أنَّ بقربه: ولو علم أن بقربه ماء لم يجز له التيمم، فكذا إذا غلب على ظنه. (العناية)

ثم يطلب مقدار الغَلْوَة، ولا يبلغ ميلاً كيلا ينقطع عن رِفْقَته. وإن كان مع رفيقه ماء طلب منه قبل أن يتيمم؛ لعدم المنع غالبًا، فإن منعه منه تيمّم؛ لتحقق العَجْز، ولو تيمم قبل الطلب: أجزأه عند أبي حنيفة سلم لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير، وقالا: لا يجزئه؛ لأن الماء مبذول عادةً. ولو أبى أن يُعطيه إلا بثمن المثل، وعنده ثمنه: لا يجزئه التيمم؛ لتحقّق القدرة، ولا يلزمه تحمّل الغبن الفاحش؛ لأن الضرر مُسقِط، والله أعلم.

هقدار الغلوة: الغلوة بالفتح: مقدار رمية سهم، وقيل: ثلاث مائة ذراع إلى أربع مائة ذراع. (العناية) عند أبي حنيفة: لم يذكر في عامة النسخ قول أبي حنيفة على في هذا الموضع، بل قيل: لا يجوز التيمم قبل الطلب إذا كان في غالب ظنه أنه يعطيه مطلقاً من غير نكير بين أصحابنا الثلاثة. (النهاية) وقالا: وعن الحصاص لا خلاف بينهم، فمراد أبي حنيفة على إذا غلب على ظنه منعه، ومرادهما إذا ظن عدم المنع. (فتح القدير) ولو أبي إلخ: هذه على ثلاثة أوجه: إما أن أعطاه بمثل قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها الماء، أو بالغبن اليسير، أو بالغبن الفاحش، ففي الوجه الأول والثاني: لا يجزئه التيمم؛ لتحقق القدرة على الماء، فإن القدرة على البدل قدرة على الماء، فيمنان القدرة على عمن المواضع التكفير بالصوم، وفي القدرة على البدل قدرة على الماء، فيمتنع جواز التيمم، كما أن القدرة على غن الرقبة تمنع التكفير بالصوم، وفي الوجه الثالث: جاز له التيمم؛ لوجود الضرر، فإن حرمة مال المسلم كحرمة نفسه، والضرر في النفس مسقط، فكذا في المال. [العناية ١/٥٢٥-٢٦] إلا بشمن: أي بقيمة يسباع مثل هذا الماء في مثل هذا الموضع بعوضه. وعنده ثمنه: فإن لم يكن معه غمن، فهو يتيمم بالإجماع. (النهاية) ولا يلزمه: وقال الحسن البصري عشه: يلزمه الشراء بجميع ماله. (الكفاية) تحمل الغبن: وقول الشافعي عشه: الزيادة على غن المثل عذر في ترك الشراء قليلة كانت أو كثيرة. (العناية) الفاحش: اختلف في تفسير الغبن الفاحش، ففي "النوادر": جعله في تضعيف الثمن، وقال بعضهم: هو ما لا يدخل تحت تقويم المُقومين. (العناية)

باب المسح على الخُفَّين

المسح على الخفين جائز بالسنة، والأخبار فيه مستفيضة، * حتى قيل: إن من لم يَرَه كان مبتدعًا، لكن من رآه ثم لم يمسح آخذًا بالعزيمة،

جائز: يعني للرحال والنساء للإطلاق. (فتح القدير) بالسنة: نفي لما قال بعضهم: أن ثبوته بالكتاب الكريم وهو قراءة الجر في قوله تعالى: ﴿وَأَرْحُلَكُمْ ﴾ وقد تكلمنا في أول الكتاب في الآية الكريمة مستقصى.(البناية) والأخبار فيه: قال أبوحنيفة: ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار، وعنه: أحاف الكفر على من لم يرالمسح على الخفين؛ لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر، وقال أبو يوسف عليه: خبر المسح يجوز نسخ الكتاب به؛ لشهرته، وقال أحمد: ليس في قلبي من المسح شيء. فيه أربعون حديثاً عن أصحاب رسول الله ﷺ ما رفعوا وما وقفوا، وروى ابن المنذر في آخرين عن الحسن البصري قال: حدثني سبعون رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ "أنه عليه الصلوة والسلام مسح على الخفين". [فتح القدير ١٢٦/١-١٢٧] مستفیضة: وممن روی المسح عنه على أبوبكر و عمر وعلى و ابن مسعود و ابن عمر و ابن عباس وسعد والمغيرة وأبوموسي الأشعري وعمرو ابن العاص وأبوأيوب و أبوأمامة وسهل بن سعد وجابر بن عبد الله وأبوسعيد وبلال وصفوان بن عسال وعبد الله بن الحارث بن جزء وسلمان وثوبان وعبادة بن الصامت ويعلى بن مرة وأسامة بن زيد وعمرو بن أمية الضمري وبريدة وأبوهريرة وعائشة ١٢٧/١ [فتح القدير ١٢٧/١] حتى قيل إلخ: ومما يدل على أنه مبتدع ما روي عن أبي حنيفة علله أنه سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة؟ فقال: هو أن يُفَضِّل الشيخين _ يعني أبابكر وعمر - على سائر الصحابة ﴿ وَأَن يحب الحتنين، - يعني عثمان وعلياً هُما-، وأن يرى المسح على الخفين. [العناية ١٢٧/١] لم يره: أي لم يعتقد حوازه. (العناية) هبتدعًا: قال الشيخ أبو عمر بن عبد البر: لم يرو عن أحد من الصحابة إنكار المسح إلا ابن عباس وعائشة و أبي هريرة ﴿ مَا ابن عباس وأبو هريرة ﴿ فَقَد جاء عنهما بالأسانيد الحسان خلاف ذلك، وموافقة سائر الصحابة، وأما عائشة عظما: ففي "صحيح مسلم": ألها أحالت ذلك على علم على، وفي رواية: قالت: وسئلت عنه - أعنى المسح - مالي بمذا علم، وما رواه محمد بن مهاجر البغدادي عنها: لأن أقطع رجلي بالموسى أحب إلى من أن أمسح على الخفين، حديث باطل، نص على ذلك الحفاظ. [فتح القدير ١٢٧/١-١٢٨] * أخرج البخاري في صحيحه عن همام بن الحارث قال: رأيت جرير بن عبد الله بال، ثم توضأ، ومسح

* أخرج البخاري في صحيحه عن همام بن الحارث قال: رأيت جرير بن عبد الله بال، ثم توضأ، ومسح على خفيه، ثم قام، فصلى، فسئل، فقال: رأيت النبي ﷺ صنع مثل هذا. قال إبراهيم: فكان يُعجبهم، لأن جريراً كان من آخر من أسلم. [رقم: ٣٨٧، باب الصلاة في الخفاف]

كان مأجورًا. ويجوز من كل حَدَثٍ موجِبٍ للوضوء، إذا لَبِسَهما على طهارة كاملة، ثم أحدث. خصة بحَدَثٍ موجِبٍ للوضوء؛ لأنه لا مسحَ من الجنابة على ما نُبيِّن إن شاء الله تعالى، وبحَدَث متأخِر؛ لأن الحُف عهد مانعًا، ولو جوزناه بحدث سابق كالمستحاضة إذا لبست على السَّيكلان ثم خرج الوقت، والمتيمم إذا لبس ثم رأى الماء كان رافعًا. وقوله: "إذا لبسهما على طهارة كاملة" لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس، بل وقت الحدث، وهو المذهب عندنا، حتى لو غسل رجليه ولبس خفيه ثم أكمل الطهارة، ثم أحدث: يجزئه المسح، وهذا؛ لأن الخف مانع حلول الحدث بالقدم، فيراعي كمال الطهارة وقت المنع، حتى لو كانت ناقصةً عند ذلك كان الخف رافعًا.

مأجوراً: لأن العمل بالعزيمة أولى. (البناية) موجب للوضوء: وحعل الحديث موجباً بحاز؛ لأنه ناقض للوضوء، فكيف يكون موجباً؟ والموجب إرادة الصلاة، والحدث شرطه، فجاز أن يضاف الإيجاب إليه، كما في صدقة الفطر. [البناية ٢٩٨/١] وبحدث: معطوف على قوله: بحدث موجب للوضوء. (النهاية) مانعاً: لسراية الحدث إلى القدم، لا رافعاً للحدث؛ لأن الرافع هو المطهر والخف ليس كذلك. (العناية) كالمستحاضة: أي التي سال دمها وقت الوضوء واللبس، أو وقت الوضوء دون اللبس، أو بالعكس، فإنما لا تمسح بعد خروج الوقت، وأما إذا كان منقطعاً وقت الوضوء واللبس، فإنما والصحيح سواء. (النهاية) ثم خرج الوقت: وتوضأت، فإنما لا تمسح؛ لأن بخروج الوقت ظهر الحدث السابق، فلو حوزنا المسح كان الخف رافعاً وليس كذلك. (العناية) لا يفيد إلخ: يعني اشتراط القدوري كمال الطهارة وقت لبس الخفين لا يجوز؛ لأن المندب اشتراط الكمال وقت الحدث، أشار إليه بكلمة الإضراب بقوله: "بل وقت الحدث" أي بل الشمال وقت الحدث هو الذي يفيده. [البناية ١٩٩٣] عندنا: حلافاً للشافعي عشه، فإنه يشترط الكمال وقت الحدث عن الخف إلخ: وكل ما هو مانع حلول الحدث بالقدم يراعي كمال الطهارة فيه وقت المنع عن حلول الحدث. (العناية) كمال الطهارة فيه وقت المنع عن حلول الحدث. (العناية) كمال الطهارة: لأنما لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخف رافعاً حدثاً كان بالرّجلين من حيث الحكم، وهو شرع مانعاً لا رافعاً. (العناية)

ويجوز للمقيم يوماً وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها؛ لقوله عليه: "يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها" قال: وابتداؤها عقيب الحدث؛ لأن الخف مانع سراية الحدث، فتعتبر المدة من وقت المنع. والمسح على ظاهرهما خطوطًا بالأصابع، يبدأ من قبل الأصابع إلى الساق؛ لحديث المغيرة هيه أن النبي على وضع يديه على خفيه ومَدهما من الأصابع إلى أعلاهما مسحة واحدة، وكأني أنظر إلى أثر المسح على خف رسول الله على خطوطاً بالأصابع"، ** ثم المسح على الظاهر حَتْم،

ويجوز إلخ: ذكر في "الأسرار" قال عامة العلماء: مدة المسح مقدرة، وقال مالك: غير مقدرة، ذكر من غير فصل بين المقيم والمسافر كما ترى. (النهاية) عقيب الحدث: لا من وقت اللبس، كما ذهب إليه الحسن البصري مستدلاً بأن حوازه بسببه، فتعتبر من وقته، ولا من حين المسح، كما ذهب إليه الأوزاعي وأبو ثور وأحمد في رواية. [العناية ١٣١/١] سراية الحدث: أي وصوله إلى الرحل. (النهاية)

وقت المنع: أي لأن المانع عن الشي إنما يكون مانعاً حقيقة عند طريان الممنوع، ثم الحقيقة أولى بالاعتبار فتعتبر المدة من عنده. [البناية ٢٠٦١] خطوطًا: هو منصوب على الحال بمعنى مخططًا. (العناية) قبل الأصابع: صورته: أن يضع أصابع اليمنى على مقدم خفه الأيمن، وأصابع اليسرى على مقدم الأيسر، ويمدهما إلى الساق فوق الكعبين، ويفرج أصابعه، هذا هو الوجه المسنون، ولو مسح بإصبع واحدة ثلاث مرات، كل مرة بماء جديد على موضع جديد جاز، وإلا لا يجوز. [فتح القدير ١٣١/١]

*الحديث رواه مسلم في صحيحه بإسناده عن شريح بن هانئ قال: أتيت عائشة أسألها عن المسح على الخفين، فقالت: عليك بابن أبي طالب فسله؛ فإنه كان يسافر مع رسول الله فلا فسألناه، فقال: جعل رسول الله فلا أثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلةً للمقيم.[١٢٦٤/١، رقم: ٢٧٦، باب التوقيت في المسح على الخفين] ** حديث المغيرة بن شعبة لم يرو على هذا الوجه.[البناية ٥٧٦/١] وإنما أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي عامر الخزاز قال:حدثنا الحسن عن المغيرة بن شعبة قال: رأيت رسول الله فلا بال، ثم جاء حتى توضأ، ومسح على خفيه، ووضع يده اليمني على خفه الأيمن، ويده اليسرى على خفه الأيسر، ثم مسح أعلاهما مسحةً واحدةً، حتى كأني أنظر إلى أصابع رسول الله فلا على الخفين.[١٩٠١، ١٩٥١، باب من كان لا يرى المسح] رجاله رجال الجماعة. [إعلاء السنن ٢٥/١، وقم: ٣١٧)

حتى لا يجوز على باطن الخف وعقبِه وساقِه؛ لأنه معدول به عن القياس، فيراعَى فيه جميع ما ورد به الشرع، والبداءة من الأصابع استحباب؛ اعتباراً بالأصل، وهو الغَسل. وفرض ذلك مقدار ثلاث أصابع من أصابع اليد، وقال الكرخي حظه: من أصابع الرِّجل، والأول أصح؛ اعتباراً لآلة المسح. ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير يَبِيْنُ منه قدرُ ثلاث أصابع من أصابع الرِّجل، فإن كان أقلَّ من ذلك حاز، وقال زفر والشافعي حظها: لا يجوز وإن قل؛ لأنه لما وجب غسل البادي يجب غسل البادي يجب غسل الباقي. ولنا: أن الخِفاف لا تخلو عن قليل خَرْقِ عادةً فيلحقهم الحَرَجُ في النزع، وتخلو عن الكبير فلا حرج. والكبير: أن ينكشف قدر ثلاث أصابع الرجل أصغرِها

عن القياس: إذ القياس أن لا يقوم المسح الذي لا يزيل النجاسة مقام الغسل الذي يزيلها، كما أشار إليه على بن أبي طالب فيه بقوله: "لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره، ولكني رأيت رسول الله على يسمح على ظاهر الخفين دون باطنهما." [العناية ١/ ١٣٢] ثلاث أصابع: لأن نبي الله على رأى رحلاً يغسل خفيه فقال: "أما يكفيك ثلاث أصابع". أصابع الرجل: لأن المسح يقع عليه (العناية) يَبيْنُ إلى يعني إذا كان في محل الفرض منفرجاً، أو ينفرج عند المشي، فإن كان شقًا لا يظهر ماتحته إن كان أكثر من ثلاث أصابع، أو يظهر منه دونها، وهو أكبر منها لا يمنع، ولو كان في الكعب لم يمنع وإن كثر، كذا في "الاختيار". وفي "الفتاوى": فإن كان الحرق في موضع العقب إن كان يخرج منه أقل من نصف العقب حاز المسح عليه، وإن كان أكثر لا يجوز. [فتح القدير ١٣٢/١ -١٣٣]

قدرُ ثلاث: في "مبسوط شيخ الإسلام": فقد اعتبر في حق الخرق ثلاث أصابع الرجل، وفي حق المسح ثلاث أصابع اليد، والفرق بينهما هو أن الخرق إذا كان مقدار ثلاث أصابع إنما منع حواز المسح؛ لأنه مما يمنع قطع السفر، والمشي إنما يتحقق من الرِّحل فيعتبر ثلاث أصابع الرجل، وأما فعل المسح فإنما يعتبر من اليد، فاعتبر بأصابع اليد. (النهاية) لا تخلو: وإن كان جديداً، فآثار الدروز والأشافي حرق فيه ولهذا يدخله التراب. (العناية)

هو الصحيح؛ لأن الأصل في القدم هو الأصابع، والثلاث أكثرها فيقام مقام الكل، واعتبار الأصغر للاحتياط، ولا معتبر بدخول الأنامل إذا كان لا ينفرج عند المشي، ويُعتبر هذا المقدار في كل خف على حدة، فيُجمع الخَرْق في خف واحد، ولا يجمع في خفين؛ لأن الحرق في أحدهما لا يمنع قطع السفر بالآخر، بخلاف النجاسة المتفرقة؛ لأنه حامل للكل، وانكشاف العورة نظير النجاسة. ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل؛ لحديث صفوان بن عَسّال في أنه قال: "كان رسول الله على يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خِفَافَنا ثلاثة أيام ولياليها،

هو الصحيح: احتراز عن رواية الحسن عن أبي حنيفة على أن المعتبر ثلاث أصابع من أصابع اليد؛ لأنه آلة المسح، وعما قال شمس الأثمة الحلواني: المعتبر في الخرق أكبر الأصابع إن كان الخرق عند أكبرها، وأصغرُها إن كان عند أصغرها. (العناية) هو الأصابع: ولهذا قالوا: بأن من قطع أصابع رجل إنسان فإنه يلزمه جميع الدية. (الكفاية) ولا معتبر إلخ: ولم يذكر إذا كان يبدو قدر ثلاث أنامل من أصابع الرجل، قال بعضهم: يمنع المسح، وإليه أشار شمس الأثمة السرخسي، وقال بعضهم: لا يمنع، و الشرط أن يبدو قدر ثلاث أصابع بكمالها، وإليه مال شمس الأثمة الحلواني، وقال في "النهاية": وهو الأصح. [العناية ١٣٣/١]

بخلاف النجاسة: يعني إذا كان في أحد الخفين نجاسة قليلة، وفي الآخركذلك يجمع بينهما. (العناية) نظير النجاسة: يعني أنه يجمع وإن كان في مواضع، كما يجمع النجاسة المتفرقة في بدن الإنسان، أو ثوبه، أو خفه، وفي "الزيادات": لو انكشف شيء من فرجها، وشيء من بطنها، وشيء من فخذها، وشيء من ساقها، وشيء من شعرها بحيث لو جمع يكون ربع ساقها، أو شعرها، أو فرجها لا يجوز صلاتها. [البناية ٢/٨٥] ولا يجوز: لأن الجنابة لما الزمته غسل جميع البدن، كان الحدث سارياً إلى القدم، فلا ينوب المسح عنه؛ لما أن المسح إنما يعمل باعتبار أن الحدث حل بظاهر الخف، ولم يسر إلى القدم، وههنا سرت النجاسة، فلم يعمل عمله، ولأنه لا يتأتى الغسل مع وجود الخف ملبوساً، وهذا التقرير يغني عن التصوير. (النهاية)

عليه الغسل: قيل: صورته: مسافر أحنب ولا ماء عنده، فتيمم ولبس، ثم أحدث، ووجد ماء يكفي وضوءه لا يجوز له المسح؛ لأن الجنابة سرت إلى القدمين.[فتح القدير ١٣٤/١] لا عن جَنابة، ولكن من بول، أو غائط، أونوم"، * ولأن الجنابة لا تتكرر عادة، فلا حرج في النـزع بخلاف الحدث؛ لأنه يتكرر. ويَنقُض المسحَ كلُّ شيء ينقض الوضوء؛ لأنه بعض الوضوء. وينقضه أيضًا نَزْعُ الخف؛ لسراية الحدث إلى القدم حيث زال المانع، وكذا نزعُ أحدهما؛ لتعذر الجمع بين الغَسل والمسح في وظيفة واحدة. وكذا مُضي المدة؛ لما روينا، وإذا تَمَّت المدة: نزع خفيه وغسل رجليه وصلًى،

لا عن جنابة: بكلمة "لا" النافية فالمعنى عدم النزع، ليس عن جنابة؛ فإن فيهما النزع، ولكن عن بول أو غائط أو نوم، والمشهور في الروايات كلمة "الا" الاستثنائية، فالمعنى أمرنا أن لا ننزع خفافنا إلا من جنابة، فننزع فيها ولكن عن بول أو غائط أو نوم، ففيها عدم النزع، ثم المشهور في كتب المحدثين بالواو في قوله: أو غائط أو نوم، والمشهور في كتب الفقه بـ"أو" كذا قال العيني. ولأن الجنابة إلخ: يشير إلى أن شرعية المسح لدفع الحرج، والحرج فيما يتكرر، وهو الحدث دون الجنابة. (العناية)

لسراية الحدث: وقد غسل سائر الأعضاء، ولم يغسل القدمين، فكان عليه غسل القدمين. (النهاية) لتعذر الجمع: يعني المسح مع الغسل لم يشرع، والمسح طهارة غير معقولة، فيقتصرعلى مورد الشرع، فالمراد بالتعذر التعذر الشرعي. أو المراد: أنه يتعذر حكم الجمع بينهما. (النهاية) وظيفة واحدة: وهي غسل الرجلين وقيد بالواحدة؛ لأنهما في غيرها يجتمعان كغسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والرجلين. (العناية)

مضي المدة: وفي "فتاوى قاضي خان": ماسح الخف إذا انقضت مدة مسحه في الصلاة، ولم يجد ماء فانه يمضي على صلاته؛ لأنه لا فائدة في قطع الصلاة؛ لأن حاجته بعد انقضاء المدة إلى غسل القدمين، فلو قطع الصلاة، وهو عاجز عن غسل الرجلين، فإنه يتيمم، ولا حظ للرجلين من التيمم، فلذا يمضي على صلاته، ومن المشايخ من قال: تفسد، والأول أصح. (النهاية) لما روينا: وهو قوله S: "يمسح المقيم يومًا وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها". (البناية) نزع: لسريان الحدث إلى القدمين. (البناية)

* رواه الترمذي والنسائي وابن ماحه. [نصب الراية ١٨٢/١] أخرجه الترمذي في حامعه عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال قال: كان رسول الله على يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن، إلا من حنابة، ولكن من غائط وبول ونوم. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٩٦، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم]

وليس عليه إعادة بقية الوضوء، وكذا إذا نزع قبل المدة؛ لأن عند النزع يسري الحدث السابق إلى القدمين كأنه لم يغسلهما، وحكم النزع يثبت بخروج القدم إلى الساق؛ لأنه لا معتبر به في حق المسح وكذا بأكثر القدم، هو الصحيح. ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة: مسح ثلاثة أيام ولياليها؛ عملاً بإطلاق الحديث، ولأنه حكم متعلق بالوقت، فيعتبر فيه آخرُه، بخلاف ما إذا استكمل المدة للإقامة ثم سافر؛

وحكم النزع إلى الساق، ثم بدا له أن يعيدهما، فأراد أن يمسح على الخف بعد ذلك ليس له ذلك، وإنما عليه أن يغسل رحليه إلى الساق، ثم بدا له أن يعيدهما، فأراد أن يمسح على الخف بعد ذلك ليس له ذلك، وإنما عليه أن يغسل رحليه في قول علمائنا. (النهاية) لأنه: أي لأن الساق ...وإنما قال: "به" مع أن الساق مؤنثة سماعية إما باعتبار اللفظ المذكور وإما باعتبار العضو. [البناية ٢٠/١] لا معتبر به: لأنما ليست بمحل له، وما لا معتبر به في حقه، فالخروج إليه ناقض. (العناية)

وكذا إلخ: أي وكذا يثبت حكم النزع بخروج أكثر القدم إلى ساق الخف، وفي "مبسوط شيخ الإسلام": أخرج رجليه إلى الساق ثم أعادهما، لا يمسح عليهما بعد ذلك. وقال الشافعي على القديم: له المسح لما أنه لم يظهر من محل الفرض شييء فلا يلزمه الغسل. وفي الجديد: وهو الأصح وهو قولنا، وقول مالك، وأحمد: لا يجوز المسح؛ هو الصحيح هو المروي عن أبي يوسف، وفي "شرح الطحاوي": إذا خرج أكثر العقب من الخف ينتقض مسحه، وعن محمد عليه إذا بقي في الخف من القدم قدر ما يجوز المسح عليه جاز، وإلا فلا، وهذا إذا قصد النزع، ثم بدا له أن لا ينسزع فتركها. [البناية ١٩١/١]

بأكثر القدم: ووجهه: أن الاحتراز عن خروج القليل متعذر. (العناية) وهذا قول أبي يوسف على وعنه في "الإملاء": بخروج نصفه، وعن محمد إن كان الباقي قدر محل الفرض - أعني ثلاثة أصابع اليد - لا ينتقض، وقال أبو حنيفة هي: إن خرج أكثر العقب يعني إذا أخرجه قاصداً إخراج الرِّجل، بطل المسح. [فتح القدير ١/ ١٣٦] هو الصحيح: أي القول باشتراط خروج الكل، أو الأكثر؛ لثبوت حكم الانتقاض من خروج أكثر القدم. ثلاثة أيّام: سواء سافر قبل انتقاض الطهارة أو بعده قبل كمال مدة المقيم، وفي الثاني خلاف الشافعي. لنا: العمل بإطلاق قوله على "لهسح المسافر" الحديث. [فتح القدير ١٣٦/١-١٣٧]

متعلق بالوقت: وكل ما هو كذلك يعتبر فيه آخر الوقت، كالحائض إذا طهرت فيه تجب عليها الصلاة، والطاهرة إذا حاضت فيه سقطت عنها. [العناية ١٣٧/١]

لأن الحدث قد سرى إلى القدم، والخفّ ليس برافع. ولو أقام وهو مسافر، إن استكمل مدة الإقامة: نزع؛ لأن رخصة السفر لاتبقى بدونه، وإن لم يستكمل أتمها؛ لأن هذه مدة الإقامة وهو مقيم. قال: ومن لَبِس الجُرْمُوق فوق الخف: مسح عليه، خلافاً للشافعي صلحه؛ فإنه يقول: البَدَلُ لا يكون له بدلٌ. ولنا: أن النبي على على الجُرْمُوقَين، ولأنه تبع للخف استعمالاً وغرضًا فصارا كخف ذي طاقين، وهو بدل عن الرِّحل لا عن الخف، بخلاف ما إذا لبس الجرموق بعد ما أحدث؛ لأن الحدث حلَّ بالحف فلا يتحول إلى غيره، ولو كان الجرموق من كرباس: لا يجوز المسح عليه؛ لأنه لا يصلح بدلاً عن الرِّجل إلا أن تَنْفُذَ البلَّة إلى الخف.

الجرموق: بضم الجيم والميم: ما يلبس فوق الخف. (مجمع الأنمر) لا يكون له بدل: يعني بالرأي، فإن الشرع ورد بالمسح على الخفين بدلاً عن الرجلين لا غير، فتجويز المسح على الجرموق إقامة بدل عنه بالرأي وهو لا يجوز. (العناية) استعمالاً وغرضاً: أما الاستعمال: فإنه يدور مع الخف مشياً وقياماً وقعوداً وارتفاعاً وانخفاضاً، وأما الغرض: فإنه وقاية للخف، كما أن الخف وقاية للرجل. [العناية ١/ ١٣٧] ذي طاقين: أي فصار الخف من هاتين الجهتين كخف ذي طاقين. [البناية ١/ ٥٩٦] وهو بدل: جواب عن قول الخصم ... وتقريره: إنا لا نسلم أنه بدل الخف وإنما هو بدل عن الرّجل كالخف. [العناية ١٣٨/١] بخلاف ما إلخ: فإنه لا يجوز المسح عليه عندنا أيضًا. كرباس: فإن كانا من أديم أو نحوه جاز عليهما المسح سواء لبسهما منفردين، أو على فوق الخفين. (شرح الوقاية) بدلاً عن الرجل: إذ لا يمكن تتابع المشي عليه إلا أن تنفذ البلة، فيصير المسح عليهما مسحاً على الخف فيجوز. (حاشية شرح الوقاية)

^{*} هذا الحديث رواه بلال وأنس وأبوذره أله: [البناية ٥٩٤/١] أخرج أبوداود في سننه عن أبي عبد الرحمن أنه شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالاً عن وضوء النبي الله فقال: كان يخرج يقضي حاجته، فآتيه بالماء فيتوضأ، ويمسح على عمامته وجرموتيه. [رقم: ١٥٣، باب المسح على الحفين]

ولا يجوز المسح على الجَوْرَبِين عند أبي حنيفة على إلا أن يكونا مجلّدين أو منعّليْنِ. وقالا: يجوز إذا كانا تُحينين لا يَشفّان؛ لما رُوي: "أن النبي والله على الساق من غير أن ولأنه يمكنه المشي فيه إذا كان تُحيناً، وهو: أن يستمسك على الساق من غير أن يُربَط بشيء، فأشبه الخف. وله: أنه ليس في معنى الخف؛ لأنه لا يمكن مواظبة المشي فيه إلا إذا كان مُنعَّلاً، وهو محمل الحديث، وعنه: أنه رجع إلى قولهما، وعليه الفتوى. ولا يجوز المسح على العمامة، والقَلنسُوة، والبُرْقع، والقُفَّازَين؛ لأنه لا حرج في نزع هذه الأشياء، والرخصة لدفع الحرج.

عند أبي حنيفة هذا: وعنه أنه رجع إلى قولهما، وبه يفتى. (شرح الوقاية) مجلدين إلخ: المجلد: هو ما وضع الجلد على أعلاه وأسفله، فيكون كالخف، والمنعل: بالتخفيف وسكون النون، ويجوز تشديد العين مع فتح النون، ما وضع الجلد على أسفله كالنعل. [بجمع الأهر ١/٥٧] وعنه: عن أبي حنيفة هذا أنه مسح على حوربيه في مرضه، ثم قال لعواده: "فعلت ما كنت أمنع الناس عنه"، فاستدلوا به على رجوعه. (العناية) أنه رجع: في آخر عمره قبل موته بتسعة أيام، وقيل: بثلاثة أيام. (بجمع الأنمر) ولا يجوز المسح: فيه نفي قول من يجوز المسح على العمامة كالأوزاعي وأحمد بن حنبل وأهل الظاهر، قالوا: صح أن رسول الله على مسح على عمامته وخفيه. وقلنا: المسح على الخف ثبت رخصة لدفع الحرج ولاحرج في نزع هذه الأشياء، والتمسك بالحديث ضعيف؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُوُوسِكُمْ في يقتضي عدم حواز مسح غير الرأس، والعمل بالحديث يكون زيادة عليه بخبر الواحد، وهو نسخ فلا يجوز، أو هو منسوخ. [العناية ١/٠٤١] والعمامة إلخ: بكسر العين واحد العمائم، وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين معروفة، وبرقع القاف وفتحها الخمار، وقفازين بضم القاف وتشديد الفاء ما يعمل لليدين؛ لدفع البرد.

^{*} روي من حديث المغيرة بن شعبة، ومن حديث أبي موسى، ومن حديث بلال، فحديث المغيرة رواه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ١٨٤/١] أخرج الترمذي في جامعه عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال: توضأ النبي الله ومسح على الجوربين والنعلين. وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٩٩، باب ما جاء في المسح على الجوربين والنعلين]

ويجوز المسح على الجبائر وإن شَدَّها على غير وضوء؛ لأنه علي فعله، وأمَرَ علياً به، * ولأن الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف، فكان أولى بشرع المسح، ويكتفي بالمسح على أكثرها،

ويجوز: قال قاضي حان: هذا إذا كان يضره المسح على الجراحة.(العناية) الجبائر: وهي العيدان التي تشد على العظام المكسورة.[مجمع الأنمر ٧٥/١] غير وضوء: وإنما شرطت الطهارة في الخف دونما؛ لأنما تربط غالبًا حال العجلة والضرورة، فاشتراط الطهارة فيها مفض إلى الحرج.(حاشية شرح الوقاية)

على أكثرها: لم يذكر في ظاهر الرواية أنه إذا مسح على بعض الجبائر دون بعض هل يجزيه أولا، وذكر في "أمالي الحسن بن زياد" أنه إذا مسح على الأكثر أجزأه، وإن مسح على النصف لا يجزيه، والفرق بينه وبين مسح الرأس، والمسح على الخفين حيث لا يشترط فيهما الأكثر أن مسح الرأس شرع بالكتاب، والباء دخلت المحل، فأوجبت تبعيضه، والمسح على الخفين إن كان بالكتاب، كان حكمه حكم المعطوف عليه، وإن كان بالسنة، فهي أوجبت مسح البعض، فأما المسح على الجبائر: فإنما ثبت بحديث على الحجم، وليس فيه ما ينبئ عن البعض إلا أن القليل سقط اعتباره؛ دفعاً للحرج وأقيم الأكثر مقامه. [العناية ١٤٠/١]

* هما حديثان. [نصب الراية ١٨٦/١] فحديث مسحه على أخرجه الهيثمي "في مجمع الزوائد" عن أبي أمامة عن النبي على أنه لما رماه ابن قمئة يوم أحد، رأيت النبي على إذا توضأ حل عن عصابه، ومسح عليها بالوضوء، ورواه الطبراني في "الكبير" وفيه: حفص بن عمر العدني وهو ضعيف. [رقم: ١٤٣٠، باب المسح على الجبيرة] قلت: هو مختلف فيه، وقال ابن أبي حاتم: أخبرنا أبوعبد الله الطهراني ثنا حفص بن عمر العدني، وكان ثقة، كما في "تمذيب التهذيب"، وقد عرفت غير مرة أن الاختلاف غير مضر. [إعلاء السنن ٢٥٠/١]

وأما حديث على فأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن عمرو بن خالد عن زيد بن على عن أبيه عن حده عن على فله قال: انكسر أحد زندَيَّ، فسألت رسول الله فله فله فامرين أن أمسح على الجبائر. [رقم: ٦٢٣، باب المسح على العصائب والجروح] وسنده حسن كذا في "كنــز العمال". [إعلاء السنن ١/٠٥] قال المنذري: وصح عن ابن عمر فلها المسح على العصابة موقوفاً عليه، وساق بسنده أنّ ابن عمر توضأ، وكفه معصوبة، فمسح عليها، وعلى العصابة، وغسل سوى ذلك، وقال الحافظ أبوبكر أحمد بن الحسين الحافظ: هو عن ابن عمر صحيح، والموقوف في هذا كالمرفوع؛ لأن الأبدال لا تنصب بالرأي. [فتح القدير ١٣٩/١] =

ذكره الحسن عليه، ولا يتوقت؛ لعدم التوقيف بالتوقيت. وإن سقطت الجبيرة عن غير بُرء: لا يبطل المسح؛ لأن العذر قائم، والمسح عليها كالغسل لما تحتها، مادام العذر باقياً. وإن سقطت عن برء: بطل؛ لزوال العذر، وإن كان في الصلاة: استقبل؛ لأنه قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل، والله أعلم.

الحسن: بن زياد تلميذ أبي حنيفة في "إملائه". ولا يتوقت إلخ: بيان الفرق بين مسح الخف ومسح الجبيرة وذلك بأمور: منها: ما تقدم من قوله: وإن شدها على غير وضوء، فإن المسح على الخف من غير طهارة لايجوز كما تقدم. ومنها: أنه لا يتوقت بوقت مقدر؛ لعدم التوقيف بالتوقيت حيث لم يرد فيه أثر ولا حبر، والمقادير لا تعرف إلا سماعاً فيمسح إلى وقت البرء. ومنها: أن الجبيرة إن سقطت عن غير برء لم يبطل المسح بخلاف الخف فإنه إذا نزع بطل المسح؛ لأن العذر قائم، والمسح عليها كالغسل لما تحتها مادام العذر باقياً. [العناية ١٤١/١] كالغسل لما تحتها: ولهذا لو مسح على عصابة فسقطت، فأخذ أخرى لا تجب الإعادة عليه، لكنه الأحسن. ونحح القدير ١٤١/١] لأنه قدر إلخ: فصار كَالمُتيَمِّم يجد الماء في خلال صلاته فإنه يستقبلها كذلك. (العناية) وحديث الباب أخرجه أبوداود في سننه من حديث الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر قال: حرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر، فشَحَّه في رأسه، ثم احتلم، فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ قالوا: ما نجد لك رخصة، وأنت تقدر على الماء، فاغتسل، فمات، فلما قدمنا على النبي ويتعم، ويعصر، أو فقال: "قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السوال، إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويعصر، أو فقال: "قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السوال، إنما كان يكفيه أن يتيمم، ويعصر، أو يعصب على جرحه حرقه، ثم يمسح عليها، ويغسل سائر جسده". [رقم: ٣٣٦٦، باب المجدور يتيمم]

باب الحيض والاستحاضة

أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها، وما نقص من ذلك فهو استحاضة؛ لقوله عليه: "أقل الحيض للحارية البكر والثيّب ثلاثة أيام ولياليها، وأكثره عشرة أيام"،*

الحيض: لقب الباب بالحيض دون النفاس؛ لكثرته أو لكونه حالة معهودة في بنات آدم دون النفاس. والحيض لغة: هو الدم الخارج ومنه: "حاضت الأرنب"، وعند الفقهاء: هو دم ينفضه رحم المرأة السليمة عن الداء والصغر. [العناية ١٤١/١]

* روي من حديث أبي أمامة، ومن حديث واثلة بن الأسقع، ومن حديث معاذ بن جبل، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث أنس بن مالك، ومن حديث عائشة ١٨٥٥ أنصب الراية ٢٥١/١ أخرج الدار قطني في سننه حديث أبي أمامة من حديث حسان بن إبراهيم الكرماني ثنا عبد الملك سمعت العلاء قال: سمعت مكحولاً يحدث عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: أقل ما يكون من الحيض للحارية البكر والثيب ثلاث، وأكثر ما يكون من الحيض عشرة أيام، فإذا رأت الدم أكثر من عشرة أيام فهي مستحاضة، تقضي ما زاد على أيام أقرائها، ودم الحيض لا يكون إلا دماً أسود عبيطًا، تعلوه حمرة، ودم المستحاضة رقيق تعلوه صفرة، فإن كثر عليها في الصلاة، فلتحثى كرسفاً، فإن ظهر الدم علتها بأخرى، فان هو غلبها في الصلاة فلا تقطع الصلاة وإن قطر، ويأتيها زوجها، وتصوم. وعبد الملك هذا رجل مجهول، والعلاء هو ابن كثير، وهو ضعيف الحديث، ومكحول لم يسمع من أبي أمامة شيئًا. [١٨/١، كتاب الحيض] فإن قلت: هذه الأحاديث كلها ضعيفة فلا يصح الاحتجاج بها... قلت: أجاب القدوري في "التجريد": أن ظاهر الإسلام يكفي لعدالة الراوي ما لم يوجد فيه قادح، وضعف الراوي لا يقدح إلا أن تقوى جهة الضعف، وقد ذكر النووي في "شرح المهذب": أن الحديث إذا روي من طرق، ومفرداتها ضعيفة يحتج به، وقول الدارقطني: مكحول لم يسمع أبا أمامة غير مسلم؛ لأنه أدرك أبا أمامة، وسمع في عصره، وإذا روى عنه فالظاهر السماع؛ فإن الشرط عند مسلم إمكان اللقاء، ولو ثبت إرساله فالمرسل حجة عندنا. [البناية ١/١٤] وفي "فتح القدير": فهذه عدة أحاديث عن النبي ﷺ متعددة الطرق، وذلك يرفع الضعيف إلى الحسن، والمقدرات الشرعية مما لا تدرك بالرأي، فالموقوف فيها حكمه الرفع، بل تسكن النفس بكثرة ما روي فيه عن الصحابة والتابعين إلى أن المرفوع مما أجاد فيه ذلك الراوي الضعيف، وبالجملة فله أصل في الشرع بخلاف قولهم: أكثره خمسة عشر يوماً، لم نعلم فيه حديثاً حسناً ولا ضعيفاً. [فتح القدير ١٤٣/١]

وهو حجة على الشافعي حظه في التقدير بيوم وليلة. وعن أبي يوسف حظه: أنه يومان والأكثر من اليوم الثالث؛ إقامة للأكثر مقام الكل. قلنا: هذا نقص عن تقدير الشرع. وأكثره عشرة أيام ولياليها، والزائد استحاضة؛ لما روينا، وهو حجة على الشافعي في التقدير بخمسة عشر يومًا. ثم الزائد والناقص استحاضة؛ لأن تقدير الشرع يمنع إلحاق غيره به. وما تراه المرأة من الحُمْرة، والصُّفْرة، والكُدْرة في أيام الحيض حيض حتى ترى البياض خالصًا. وقال أبو يوسف حظه: لا تكون الكُدْرة حيضاً إلا بعد الدم؛ لأنه لو كان من الرَّحِم لتأخر حروج الكَدر عن الصافي. ولهما ما رُوي: أن عائشة عشم حعلت ما سوى الرَّحِم لتأخر حروج الكَدر عن الصافي. ولهما ما رُوي: أن عائشة عشم حعلت ما سوى

هذا نقص: هذا جواب عما ذهب إليه أبو يوسف، تقديره: أن الشرع نص على عدد معين، فلا يجوز تغييره، فلو جاز النقص فيه لجاز في إقامة اليومين مقام الثلاثة؛ لأنهما أكثرها، ولأن العدد بعد النص عليه يعتبر كماله، كإعداد الركعات وأيام الصيام وغيره. [البناية ٤٤٣/١] لما روينا: أي الحديث المذكور. (البناية) وهو حجة: أي أكثر الحيض. (البناية) بخمسة عشر يوماً: وقال الشافعي: خمسة عشر يوماً، وهو قول أي حنيفة بيشد الأول؛ لقوله عليم في نقصان دين المرأة: "تقعد إحداهن شطر عمرها لا تصوم ولا تصلي"، والمراد به زمن الحيض، والشطر: هو النصف. [العناية ٤٣/١]

وما تراه المرأة إلخ: بيان ألوانه وهي ستة: السواد والحمرة والصفرة والكدرة والخضرة والترابية، ولم يذكر السواد؛ لأنه لا إشكال في كونه حيضاً لقوله على: "دم الحيض أسود عبيط محتدم" أي طري شديد الحمرة يضرب إلى السواد. [العناية ١٤٤/١] إلى السواد أما الحمرة: فهي اللون الأصلي للدم إلا أنه عند غلبة السوداء يضرب إلى السواد. [العناية ١٤٤/١] لأنه لو كان إلخ: حاصله: أن المعتاد في دم الرحم أن يخرج الصافي أولاً، ثم الكدر، وفي دم العرق على العكس، فلما حرج الكدر أولاً، علم أنه من العرق، وإلا لزم خلاف العادة.

ما سوى إلخ: روي عنها أيضًا ألها قالت: "كنا نعد الصفرة والكدرة حيضاً في عهد رسول الله على"، وهذا أولى بالتمسك مما تمسك به صاحب "الكافي" من قول عائشة هيء: "لا حتى ترين القصة البيضاء"؛ لأنه نفي الخروج عن الحيض بكل شيء من ألوانه إلا بالبياض، ولا كلام فيه، فإن أبايوسف على أيضًا لا يرى الخروج بالكدرة ونحوه من الألوان، وإنما خالف في أن رؤية الكدرة هل يوجب الدخول في الحيض؟ فزعم أنه لا يوجبه، وزعم الطرفان أنه يوجبه على ما سبق.

البياض الخالص حيضًا*، وهذا لا يعرف إلا سماعًا، وفَمُ الرحم منكوس، فيخرج الكدر أولاً كالجَرَّة إذا تُقب أسفلُها. وأمّا الحُضْرَةُ، فالصحيح: أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء: تكون حيضًا، ويُحمل على فساد الغذاء، وإن كانت كبيرةً لا ترى غير الخضرة: تُحمل على فساد المُنْبِت، فلا تكون حيضاً. والحيض يُسقط عن الحائض الصلاةَ،

سماعًا: فيحمل على ألها سمعت ذلك من رسول الله على (العناية) فَمُ الرحم: حواب عن قول أبي يوسف على: "لتأخر خروج الكدر عن الصافي" وكأنه قول بالموجب (العناية) ثقب: فإن الكدرة تخرج أولاً (العناية) فساد الغذاء: كألها أكلت غذاء فاسداً أفسد صورة دمها. وإن كانت كبيرة: أي آئسة وهي أن تكون في خمس وخمسين سنة على ما هو المختار [العناية ١/٥٥١] فساد المنبت: لأن فساد الغذاء لا يدوم، فيكون لفساد المنبت، فلا يكون حيضاً؛ إذ الحيض هو الدم الخارج من منبت الولد، وبعد ما فسد لم يبق المنبت منبتاً له. فلا تكون حيضاً: لأن الدم في الأصل لا يكون أخضر.

والحيض إلخ: هذا بيان أحكام الحيض، قال في "النهاية" وغيرها: ألها اثنا عشر: ثمانية يشترك فيها الحيض والنفاس، وأربعة مختصة بالحيض دون النفاس، فأما الثمانية: فترك الصلاة لا إلى قضاء، وترك الصوم إلى قضاء، وحرمة الدخول في المسجد، وحرمة الطواف بالبيت، وحرمة قراءة القرآن، وحرمة مس المصحف بدون الغلاف، وحرمة جماعها، والثامن: وجوب الغسل عند انقطاع الحيض. وأما الأربعة المخصوصة بالحيض: فانقضاء العدة، والاستبراء، والحكم ببلوغها، والفصل بين طلاقي السنة والبدعة. [العناية ١٤٥/١]

يسقط: ظاهره: أن الصلاة تجب عليها ثم تبطل؛ إذ السقوط يتلو الوجوب، وإليه مال القاضي أبوزيد، فإنه يقول: إن الصلاة تجب عليها؛ نظراً إلى الوقت، ثم يسقط للحرج، وعامة المشايخ على أنها لا تجب عليها أصلاً.

* هذا الحديث أخرجه مالك في "الموطأ" عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه - مولاة عائشة أم المومنين - ألها قالت: كان النساء يبعثن إلى عائشة بالدُّرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول لهن: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة. [رقم: ٨٥، باب المرأة ترى الصفرة والكدرة] وأخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً، ولفظه: قال: وكن نساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول: لا تعجلن حتى ترين القصَّة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة، وبلغ ابنة زيد بن ثابت أن نساء يدعون بالمصابيح من حوف الليل، ينظرن إلى الطهر فقالت: ما كان النساء يضعن هذا وعابت عليهنّ. [باب اقبال المحيض وإدباره]

ويُحرِّم عليها الصوم، وتقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؛ لقول عائشة على الكانت إحدانا على عهد رسول الله على إذا طهرت من حيضها تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة.* ولأن في قضاء الصلاة حرجًا؛ لتضاعفها، ولا حرج في قضاء الصوم. ولا تدخل المسجد، وكذا الجنب؛ لقوله على: "فإني لا أُحلُّ المسجد لحائض ولا جنب"، ** وهو بإطلاقه حجة على الشافعي على إباحة الدخول على وجه العبور والمرور. ولا تطوف بالبيت؛ لأن الطواف في المسجد، ولا يأتيها زوجها؛

و يحوم: وإنما قال: يحرم عليها الصوم، ولم يقل: يسقط؛ إشارةً إلى أنه يُقضى. (العناية) إباحة الدخول: متمسكاً بقوله تعالى: ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلا جُنبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ والمراد بالصلاة المسجد؛ إذ الصلاة جنباً لا يجوز، وإن كان عابر سبيل. الآية محتملة لوجهين، أحدهما: أن يراد بالصلاة المسجد، وبالجنب حقيقته، وثانيهما: أن يكون المراد بالجنب من لم يغتسل، وبالصلاة حقيقتها، لكن تعين الاحتمال الثاني؛ لقول النبي عَلَيْ: "لا أحل المسجد" إلخ.

ولا تطوف: أي ويمنع الحيض الطواف بالبيت وكذا الجنابة؛ لما في "الصحيحين:" أنه عليم قال لعائشة على لما حاضت بسرف: "اقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي"، فكان طوافها حراماً ولو فعلته كانت عاصية معاقبة. [البحر الرائق ٤٠٤/١] ولا يأتيها زوجها: وأما الاستمتاع بما بغير الجماع فمذهب أبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي ومالك: يحرم عليه ما بين السرة والركبة، وهو المراد بما تحت الإزار، ومذهب محمد بن الحسن وأحمد: لا يحرم ما سوى الفرج. [فتح القدير ١٤٧/١]

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن معاذة قالت: سألت عائشة الله المقلمة ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ فقالت: أحرورية أنت؟ قلت: لست بحرورية ولكني أسأل، قالت: كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة. [١٤٠٩/٢] باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة]

لقوله تعالى: ﴿وَلا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾، وليس للحائض والجنب والنفساء قراءة القرآن؛ لقوله عليه: "لا تقرأ الحائضُ والجنبُ شيئًا من القرآن"، * وهو حجة على مالك عليه في الحائض، وهو بإطلاقه يتناول ما دون الآية، فيكون حجةً على الطحاوي في إباحته. وليس لهم مس المصحف إلا بغلافه، ولا أخذُ درهم فيه سورة من القرآن إلا بصرته، وكذا المُحدث لايمس المصحف إلا بغلافه؛ لقوله عليه التها المحدث المنافعة الله بغلافه التها المحدث المنافعة الله بغلافه المنافعة الله بغلافه المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة الله المنافعة المنافع

لقوله تعالى إلخ: ووطؤها في الفرج عالماً بالحرمة، عامداً مختاراً كبيرة، لا جاهلاً ولا ناسياً، ولا مكرهاً فليس عليه إلا التوبة والاستغفار. [البحر الرائق ٤٠٤/١] على مالك على خالك على الله يُجوِّز للحائض قراءة القرآن دون الجنب، قال: لأن الجنب قادر على تحصيل صفة الطهارة بالاغتسال، فيلزمه تقديمه على القراءة، والحائض عاجزة عن ذلك، فكان لها أن تقرأ. [الكفاية ١٤٨/١] في إباحته: ذكر نجم الدين الزاهد أنه رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة على، وأن عليه الأكثر. [فتح القدير ١٤٨/١]

هس المصحف: وكذلك ليس لهم مس اللوح المكتوب عليه آية تامة من القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿ لا يَمسُهُ إِلّا المُطَهّرُونَ ﴾ [الكفاية ١٩/١] فيه سورة: ذكر السورة بناءً على أن العادة جرت سابقاً على كتابة السورة على الدراهم. لقوله عليه: إنما عدل من التمسك بقوله تعالى: ﴿ إِنّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونِ لا يَمسُهُ إِلّا المُطَهّرُونَ ﴾؛ لأن قوله: ﴿ لا يَمسُهُ يَعتمل أن يكون صفة لكتاب مكنون، والمراد به: اللوح المحفوظ، ويحتمل أن يكون صفة لكتاب مكنون، والمراد به: اللوح المحفوظ، بالشك، وحوابه: أن الآية: تصلح حجة على الوجه الأول أيضًا، وذلك؛ لأن المصحف في العالم العلوي هو المصحف في العالم السفلي، فلما لم يكن مساس اللوح إلا للمطهرين لم يكن مساس المصحف إلا للمطهرين. القرآن إلى المحف إلا للمطهرين. القرآن [1/ ٤٠١، رقم: ١٣١، باب ما جاء في الجنب والحائض ألهما لا يقرآن القرآن] وقال الزيلعي: قال ابن عدي أبوحاتم وقفه على ابن عمر هيا. [نصب الراية ١/٧٥٢] قال المؤلف: لا يضرنا وقفه فإن الموقوف في مثل هذا أبوحاتم وقفه على ابن عمر هيا. [نصب الراية ١/٧٥٢] قال المؤلف: لا يضرنا وقفه فإن الموقوف في مثل هذا يوحاتم وقفه على ابن عمر هيا. [نصب الراية ١/٧٥٢] قال المؤلف: لا يضرنا وقفه فإن الموقوف في مثل هذا يقرأ أحدنا القرآن وهو حنب. إسناده صالح. [٢٥٧١)، باب في النهى للحنب والحائض عن قراءة القرآن]

"لا يمسُّ القرآنَ إلا طاهر". * ثم الحدث والجنابة حَلاَّ اليدَ، فيستويان في حكم المس، والجنابة حَلَّت الفمَ دون الحدث، فيفترقان في حكم القراءة. وغلافه ما يكون متجافياً عنه دون ما هو متصل به كالجلد المُشرَّز، هو الصحيح، ويكره مسُّه بالكُمّ، هو الصحيح؛ لأنه تابع له، بخلاف كتب الشريعة لأهلها، حيث يُرَحَّص في مسها بالكم؛ لأن فيه ضرورة. ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان؛ لأن في المنع تضييع بالكم؛ لأن فيه فرورة. ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان؛ لأن في المنع تضييع حفظ القرآن، وفي الأمر بالتطهير حرجاً بهم، وهذا هو الصحيح.

ثم الحدث إلخ: بيان مشاركتهما في حرمة المس، وافتراقهما في حكم القراءة، وتقريره: لما ثبت حكم الحدثين في اليد لم يجز مس المصحف باليد لهما جميعًا، ولما لم يثبت حكم الحدث في الفم حيث لم يجب غسله، وثبت حكم الجنابة فيه حيث وجب غسله، حازت قراءة المحدث دون الجنب. [العناية ١٤٩/١] في حكم المس: ولا يكره النظر إليه أي القرآن، لجنب وحائض ونفساء؛ لأن الجنابة لا تحل العين. [الدر المحتار ٥٨١/١] متجافيًا: أي متباعدًا بأن يكون شيئًا ثالثًا بين الماس والممسوس، ولا يكون متصلاً به كالجلد المشرز فينبغي أن لا يكون تابعًا للماس كالكم ولا للممسوس كالجلد المشرز. (العناية) مشدة. (البناية) ويكره مسه: المراد بقوله: "يكره مسه بالكم" كراهة التحريم، ولذا قال في "الفتاوى": لا يجوز للحنب والحائض أن يمسا المصحف بكمهما أو ببعض ثياهما؛ لأن الثياب بمنزلة يديهما. [فتح القدير ١٩٤١] للحنب والحائض أن يمسا بلاطهارة مكروه. (العناية) ولا بأس إلخ: معناه: لا بأس أن يدفع الطاهرون المصحف إلى الصبيان المحدثين؛ لأنه لو لم يكن كذلك، فإما أن يمنع عنهم المصحف، وفيه تضييع حفظ القرآن، أو يؤمروا بالتطهير، وفيه حرج عليهم؛ لأهم لم يكلفوا بذلك. [العناية ١٠/٥٠]

^{*} أخرج الطبراني في معجمه الكبير عن سليمان بن موسى قال: سمعت سالم بن عبدالله بن عمر يحدث عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: لايمس القرآن إلا طاهر.[٢٤٢/١٢]، رقم: ١٣٢١٧] وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد": ورحاله موثقون.[٣٨٧/١]، رقم: ١٥١٢]

قال: وإذا انقطع دم الحيض لأقلَّ من عشرة أيام: لم يحل وطؤها حتى تغتسل؛ لأن الدم يلرُّ تارةً، وينقطع أخرى، فلا بد من الاغتسال؛ ليرجَّح جانبُ الانقطاع، ولو لم تغتسل ومَضَى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريمة: حل وطؤها؛ لأن الصلاة صارت دينًا في ذمَّتها، فطهرت حكمًا. ولو كان انقطع الدم دون عادمًا فوق الثلاث: لم يقرَبُها حتى تمضي عادتُها وإن اغتسلت؛ لأن العود في العادة عالب، فكان الاحتياط في الاجتناب، وإن انقطع الدم لعشرة أيام حل وطؤها قبل الغسل؛ لأن الحيض لا مزيد له على العشرة، إلا أنه لا يُستحب قبل الاغتسال؛ للنهي في القراءة بالتشديد. قال: والطُهر إذا تخلّل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي،

وإذا انقطع: أراد به الانقطاع على رأس العادة بدليل ما ذكر بعده: "ولو كان انقطع الدم دون عادةا". (الكفاية) يدر: بكسر الدال وضمها: أي يسيل. (العناية) ليترجح جانب الانقطاع: أي ليتأكد جانبه بجريان أحكام الطاهرات عليها شرعًا. حل وطؤها: وإن انقطع لتمام العشرة حل وطؤها قبل الغسل؛ لأن الحيض لا يزيد على العشرة، فلا يحتمل عود الدم بعده، لكن يستحب أن لا يطأها حتى تغتسل، وقال الشافعي ومالك وأحمد وزفر: لا يحل وطؤها قبل الغسل. [مجمع الأفر ١٩٠/١]

حكمًا: لأن الشرع إذا حكم عليها بوجوب الصلاة ولا تصح حال كونها حائضاً، دلَّ أنه حكم بطهار قما. (العناية) فوق الثلاث: قيد به؛ ليثبت الحكم فيما إذا انقطع الدم دون الثلاث بالطريق الأولى؛ إذ العود فيها أظهر؛ لابتلاء بنات آدم بالحيض في كل شهر، وأنه لا يكون أقل من ثلاثة أيام.

والطهرإذا إلخ: مثاله: مبتدأة رأت يوماً دما وثمانية طهراً، ويوماً دماً فالعشرة كلها كالدم المتوالي؛ لإحاطة الدم بطرفي العشرة، ولو رأت يوماً دماً، وتسعة طهرًا، ويوماً دماً لم يكن شيء منه حيضاً. [العناية ١٥٢/١] إذا تخلل إلخ: إذا أحاطت الدم بطرفي مدة الحيض. (العناية) كالدم المتوالي: فإن كانت مبتدأة فالكل حيض، وإلى كانت معتادة فأيام العادة حيض، والباقي استحاضة.

قال على المراب الدى الروايات عن أبي حنيفة على ووجهه: أن استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالإجماع، فيُعتبر أوله وآخره كالنصاب في باب الزكاة. وعن أبي يوسف على وهو رواية عن أبي حنيفة على: وقيل: هو آخر أقواله : أن الطهر إذا كان أقل من خمسة عشر يومًا لا يفصل، وهو كله كالدم المتوالي؛ لأنه طهر فاسد، فيكون بمنزلة الدم. والأخذ بهذا القول أيسر، وتمامه يعرف في "كتاب الحيض". وأقل الطهر خمسة عشر يومًا، هكذا نقل عن إبراهيم النجعي، وإنه لا يُعرف إلا توقيفاً،

هذه إلخ: أي رواية محمد عنه، والثانية: وهو قول زفر: أن الدم إن كان في مدة الحيض ثلاثة أيام لا يكون الطهر المتحلل فاصلاً، ويكون كالدم المتوالي، وإن كان أقل من ذلك يكون فاصلاً، والثالثة: وهو قول محمد: أن الطهر المتحلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام، لا يكون فاصلاً، وإن كان ثلاثة أيام فصاعداً، فإن كان أقل من الدمين، أو مثلها لا يكون فاصلاً أيضًا، وإن كان أكثر منهما يكون فاصلاً، والرابعة: ما روي عن أبي يوسف عله. الزكاة: فإن شرط وجوبها كمال النصاب في طرفي الحول، والنقصان في خلاله لا يضر. (العناية)

أن الطهر إلخ: وحجته في ذلك أن الطهر الذي هو دون خمسة عشر لا يصلح للفصل بين الحيضتين، فكذا للفصل بين الدمين؛ لأن أقل مدة الطهر الصحيح خمسة عشر يوماً، فما دونه فاسد. (النهاية) طهر فاسد: الفاسد لا يتعلق به أحكام الصحيح شرعًا. (العناية) أيسر: لعدم التفصيل فيه أصلاً، وفي القول الأول تفصيل من حيث إن الطهر الفاسد لا يكون فاصلاً، إذا كان الدم محيطاً في العشرة، ويكون محيطاً إذا لم يكن فيه، وفي القول الثاني والثالث تفصيل ظاهر. كتاب الحيض: الذي صنّفه محمد بن الحسن كتاباً مستقلاً في أحكام الحيض. (البناية)

هكذا نقل إلخ: وقال عطاء: أقله تسعة عشر؛ لأنه يشتمل الشهر عادة على الحيض والطهر، وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يومًا، وإذا كان أكثر الحيض عشرة، بقي تسعة عشر يومًا. ولنا: أن مدة الطهر نظير الإقامة من حيث إنها تعيد ما كان ساقطً من الصوم والصلاة، وقد ثبت بالأخبار أن أقل مدة الإقامة خمسة عشر، فكذا أقل مدة الطهر.(النهاية) وإنه لا يعوف إلخ: والظاهر أنه منقول عن النبي على النبي الله الماعاً.(العناية)

ولا غاية لأكثره؛ لأنه يمتدُّ إلى سنة وسنتين، فلا يتقدَّر بتقدير إلا إذا استمر بما الدم، فاحتيج إلى نصب العادة، ويعرف ذلك في "كتاب الحيض". ودم الاستحاضة كالرُّعاف الدائم لا يمنع الصوم، ولا الصلاة، ولا الوطْء؛ لقوله عليه: "توضئي وصلِّي وان قَطَر الدمُ على الحصير"، * واذا عُرِف حكم الصلاة ثبت حكم الصوم والوطء بنتيجة الإجماع. ولو زاد الدم على عشرة أيام، ولها عادة معروفة دولها: رُدّت إلى أيام عادها، والذي زاد استحاضة؛

ولا غاية لأكثره: معناه ألها تصلي و تصوم ما دامت ترى الطهر وإن استغرق عمرها. (العناية) سنة وسنتين: وقد لا تحيض أصلاً. (فتح القدير) إلا إذا استمر: فإنه يكون حينئذ لأكثره غاية عند عامة العلماء خلافاً لأبي عصمة سعد بن معاذ المروزي والقاضي أبي حازم؛ فإنه لا غاية لأكثره عندهما على الإطلاق؛ لأن نصب المقادير بالسماع، ولا سماع ههنا، وعلى هذا إذا بلغت امرأة، فرأت عشرة دمًا، وسنة أو سنتين طهرًا، ثم استمر بها الدم، فعندهما طهرها ما رأت، وحيضها عشرة أيام، تدع الصلاة والصوم من أول زمان الاستمرار عشرة أيام، وتصلى سنة أو سنتين. [العناية ١٥٥/١]

ويعرف ذلك: ولما كان في الأقوال كثرة أعرض المصنف عنها، وقال: ويعرف ذلك إلخ. (العناية) بنتيجة الإجماع: قيل أي بدلالته، وتقريره: أجمع المسلمون على وجوب الصلاة، وهو يوجب وجوب الصوم وحل الوطء بالطريق الأولى؛ لأنه لما جعل الدم عدماً في حق الصلاة مع المنافاة الثابتة بينهما؛ لكونه منافياً لشرطها، فلأن يجعل عدماً في حق الصوم والوطء الذين لا منافاة بينهما أولى. (العناية) عادة معروفة: وهي تثبت بمرتين، لا بمرة واحدة، كما ذهب إليه بعضهم.

^{*} أخرجه ابن ماجه عن عروة بن الزبير، عن عائشة هما قالت: جاء ت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي الله فقالت: يا رسول الله! إني امرأة أستحاض، فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ قال: لا، إنما ذلك عرق، وليس بالحيضة، احتنبي الصلاة أيام محيضك، ثم اغتسلي، وتوضئي لكل صلاة، وإن قطر الدم على الحصير. [رقم: 3٢٤، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عادت أيام أقرائها قبل أن يستمر بحا الدم]

لقوله عليه المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها"، * ولأن الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة فيلحق به. وإن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة، فحيضها عشرة أيام من كل شهر، والباقي استحاضة؛ لأنا عرفناه حيضًا، فلا يخرج عنه بالشك، والله أعلم.

فصل

والمستحاضة، ومن به سَلَسُ البول، والرُّعَاف الدائم، والجُرْح الذي لايرقاً: يتوضئون لوقت كل صلاة، فيُصَلُّون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل.

لقوله عليمًا: ووجه الاستدلال: أن من زاد دمها على عشرة فهي مستحاضة، والمستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها، وأيام أقرائها أيام عادتها المعروفة، فما زاد عليها لا تدعها فيه، وإلا لم يبق للإضافة فائدة. [العناية ١٥٨/١] يجانس: من جهة أنه زيادة على المقدر — إذ المقدر العادي كالمقدر الشرعي فالزائد عليه كالزائد عليه — ومن جهة أنه مخالف للمعهود. [فتح القدير ١٥٨/١]

لأنا عوفناه إلخ: أي لما استمر الدم ثلاثة أيام، عرفنا أنه حيض. ولما حاوز العشرة وقع الشك في الزيادة على الثلاثة، أن المرئي فيها حيض أم استحاضة، فلا يخرج عنه بالشك. والله أعلم. [الكفاية ١٥٨/١] سَلَسُ البول إلخ: لما ذكر المستحاضة للمعنى الذي ذكرنا من أن الدماء المختصة بالنساء ثلاثة: حيض، واستحاضة، ونفاس، ذكر أيضًا من هو في حكمها. (النهاية)

سلس البول: و هو من لا يقدر على إمساكه. (العناية) الدائم: أي الشامل للأوقات بحيث لا يسع الصلاة. لا يرقأ: أي الذي لا يسكن دمه. (العناية) والنوافل: لا يراد به الحصر، بل يصلون النذور والواجبات أيضًا مادام الوقت باقياً عندنا. (الكفاية)

* أخرج ابن حبان في صحيحه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة الله قالت: سئل رسول الله على عن المستحاضة، فقال: تدع الصلاة أيّامها، ثم تغتسل غسلاً واحداً، ثم تتوضأ عند كل صلاة. [١٨٩/٤، رقم: ١٣٥٥، باب وجوب الوضوء للمستحاضة عند كل صلاة]

وقال الشافعي على: تتوضأ المستحاضة لكل مكتوبة؛ لقوله عليه: "المستحاضة تتوضأ لكل صلاة"، * ولأن اعتبار طهارها ضرورة أداء المكتوبة، فلا تبقى بعد الفراغ منها. ولنا: قوله عليه: "المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة"، ** وهو المراد بالأول؛ لأن "اللام" تستعار للوقت،

قال الشافعي على الله الاحتلاف بيننا وبين الشافعي على المستحاضة، ومن به سلس البول، واستطلاق البطن، وانفلات الريح من الدبر، وأما في حق صاحب الجُرْح السائل، والرعاف الدائم، فالخلاف بيننا وبينه بوجه آخر؛ لما أنه لا يرى الخارج من غير السبيلين حدثًا. [الكفاية ١٩٩١] لكل مكتوبة: والنفل تبع للفرض، فلا يفرد له حكم على حدة. ولأن اعتبار إلخ: الحاصل أن اعتبار طهارة المستحاضة للضرورة، وما يكون اعتباره للضرورة يتقدر بحسبها.

بعد الفراغ منها: يشعر بأن أداء النوافل إنما يجوز له عند الشافعي قبل المكتوبة لا بعدها. بالأول: أي بما رواه الشافعي. (العناية) لأن الأول محتمل، والثاني: محكم، فيحمل المحتمل على المحكم. تستعار: فإن للوقت اختصاصًا بالأشياء، فباعتبار أن الاختصاص لازم للوقت استعير لفظ اللام له.

* أخرجه ابن ماجه عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي الله قال: المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل، وتتوضأ لكل صلاة، وتصوم، وتصلي. [رقم: ٦٢٥، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم]

** قال بعضهم: هذا غريب يعني بلفظ: لوقت كل صلاة، قلت: ليس كذلك؛ لأنه لا يلزم من عدم إطلاعه عليه أن يكون غريباً، بل روي هذا الحديث بهذا اللفظ في بعض ألفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش: وتوضئي لوقت كل صلاة، ذكره ابن قدامة في "المغنى"، ورواه الإمام أبوحنيفة هذه هكذا: "المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة"، ذكره السرخسي في "المبسوط"، وروى أبو عبدالله بن بطة بإسناده عن حمنة بنت ححش أنه عليم أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة، والغسل يعني الوضوء، فبطل الاشتراط لكل صلاة. [البناية ٢٧٧/١] وفي شرح مختصر الطحاوي: روى أبوحنيفة هذه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هذا أن النبي الفاطمة بنت أبي حبيش: "وتوضئي لوقت كل صلاة". ذكره محمد في الأصل معضلاً. [فتح القدير ١٩٥١]

يقال: آتيك لصلاة الظهر: أي وقتها، ولأن الوقت أقيم مقام الأداء؛ تيسيراً، فيدار الحكم عليه. وإذا حرج الوقت: بطل وضوءهم واستأنفوا الوضوء لصلاة أحرى، وهذا عند علمائنا الثلاثة. وقال زفر: استأنفوا إذا دخل الوقت، فإن توضؤوا حين تطلع الشمس: أجزأهم عن فرض الوقت حتى يذهب وقت الظهر، وهذا عند أبي حنيفة و محمد حياً. وقال أبو يوسف و زفر حياً: أجزأهم حتى يدخل وقت الظهر. وحاصله: أن طهارة المعذور تنتقض بخروج الوقت-أي: عنده- بالحدث السابق عند أبي حنيفة ومحمد حياً، وبدخوله عند زفر حياً، وبأيهما كان عند أبي يوسف حيى. وفائدة الاختلاف لا تظهر الله فيمن توضاً قبل الزوال كما ذكرنا، أو قبل طلوع الشمس. لزفر حياً: أن اعتبار الطهارة مع المنافي؛ للحاجة إلى الأداء، ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر،

آتيك لصلاة: يراد بها الوقت، وذلك بالكتاب والسنة ومتعارف الناس، أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلاةَ ﴾ أي أوقات الصلوة، و السنة: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "جعلت لي الأرض مسجدًا وطهوراً أينما أدركتني الصلاة تيممت، وصليت"، وأراد بذلك وقت الصلاة، لا نفس الصلاة؛ لأن الصلاة فعله وإنه لايسبقه ولا يتأخر عنه، وكذلك يقال في مبتذل الكلام: آتيك لصلاة الظهر أي وقت صلاة الظهر، فحملنا الصلاة المذكورة في الحديث على الوقت؛ تحرزاً عن التعارض وتوفيقاً بين الحديثين. [الكفاية ١٦٠/١] ولأن الوقت: في قوله عليه: "لوقت كل صلاة"، هذا دليل موافق للقواعد الشرعية.

تيسيرًا: لأن المكلف قد يأتي في الوقت بالأداء وقد يأتي بالقضاء، فلو لم يُقَم الوقت مقام الأداء لأدَّى إلى الحرج. عند زفر: رأى فخر الإسلام أن زفر لم ير ذلك، ولا أبا يوسف، فالكل متفقون على انتقاضه عند الخروج. [فتح القدير ١٦١/١] وفائدة الاختلاف إلخ: إنما انحصرت فيهما؛ لأن في الأولى دحولاً بلا حروج، فلا تنتقض عند أبي حنيفة ومحمد حتى يذهب وقت الظهر، وتنتقض عندهما: وفي الثانية حروجاً بلا دحول، فتنتقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ولا تنتقض عند زفر. [العناية ١٦١/١]

فلا تعتبر: أي لا تعتبر الطهارة قبل الوقت. (النهاية)

ولأبي يوسف على الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله ولا بعده. ولهما: أنه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت؛ ليتمكن من الأداء كما دخل الوقت، وخروج الوقت دليل زوال الحاجة، فظهر اعتبار الحدث عنده. والمراد بالوقت: وقت المفروضة، حتى لو توضأ المعذور لصلاة العيد له أن يصلي الظهر به عندهما، وهو الصحيح؛ لأنها بمنزلة صلاة الضحى، ولو توضأ مرة للظهر في وقته، وأخرى فيه للعصر، فعندهما: ليس له أن يصلّي العصر به؛ لانتقاضه بخروج وقت المفروضة. والمستحاضة: هي التي لا يمضي عليها وقت صلاة إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه، وكذا كلُّ من هو في معناها، وهو من ذكرناه، ومن به استطلاق بطن، أو انفلات ريح؛ لأن الضرورة بهذا تتحقّق، وهي تعم الكل.

فصل في النفاس

والنفاس: هو الدم الخارج عقيب الولادة؛ لأنه مأخوذ من تنفَّس الرحم بالدم، أو من خروج النَّفْس بمعنى الولد، أو بمعنى الدم. والدم الذي تراه الحامل ابتداءً،

قبله ولا بعده: هذا أيضًا لا يستقيم إلا وأن يراد بالانتقاض بالدخول عدم اعتبارها في أداء الوقتية. المراد بالوقت: أي الذي اعتبر خروجه ودخوله. بمنسزلة صلاة الضحى: من حيث ألها ليست بمفروضة، حتى قال بعض المشايخ: إلها صلاة الضحى أديت بجماعة. (العناية) ذكرناه: يعني قوله: ومن به سلس البول، والرعاف الدائم، والجرح الذي لايرقأ،... فيكون حكم الكل حكم المستحاضة، ولو أريد تعريف المعذور قيل: هو من حصل به العذر بدوام الحدث وقت صلاة كاملاً ثم لا يخلو عنه منذ توضأ فيه إن دام والقيود تعرف مما تقدم. انفلات: أي خروج الشيء فلتةً أي بغتةً. بهذا: أي بما ذكرنا من الأحداث. (العناية)

أو حال ولادتها قبل خروج الولد: استحاضة وإن كان ممتدًا. وقال الشافعي صله: حيضٌ؛ اعتباراً بالنفاس؛ إذهما جميعاً من الرحم. ولنا: أن بالحبل ينسد فم الرحم، كذا العادة، والنفاس بعد انفتاحه بخروج الولد، ولهذا كان نفاسًا بعد خروج بعض الولد فيما رُوي عن أبي حنيفة ومحمد بعثها؛ لأنه ينفتح، فيتنفس به. والسَّقْطُ الذي استبان بعض خَلْقه: وَلدٌ، حتى تصير المرأة به نفساء، وتصير الأمة أم ولد به، وكذا العدة تنقضي به. وأقل النفاس لاحَد له؛ لأن تقدمُّ الولد عَلَمُ الخروج من الرحم، فأغنى عن المتداد جُعل علماً عليه بخلاف الحيض. وأكثره أربعون يومًا، والزائد عليه استحاضة؛

محمداً: أي وإن كان نصاب الحيض ممتداً. (الكفاية) اعتبارًا بالنفاس: أي إذا امتد الدم الخارج حال ولادتها وقبل خروج الولد، يقول الإمام أبوحنيفة عله: إنه استحاضة، وقال الشافعي عله: بل هو حيض كما أن ماخرج من الدم بعد الولادة نفاس، كذلك الدم الخارج قبل الولادة حيض؛ لأن منبعهما الرحم. بالحبل ينسد: وذلك؛ لأن فم الرحم منكوس، ولا يتقرر في المنكوس شيء في مجرى العادة، إلا إذا انسد فمه. والسقط: بالحركات الثلاث في السين، (البناية) أي الولد الناقص الذي ظهر بعض أعضائه فهو في حكم الولد. بعض خلقه: كإصبع أو ظفر. (فتح القدير) أم ولد: إن ادعاه المولى. (العناية)

لاحد له: وعليه اتفق أصحابنا، فلو انقطع دم النفاس بعد الولادة ساعة يجب عليها أن تصوم وتصلي بعد الاغتسال، صرح بذلك شيخ الإسلام في "مبسوطه". تنبيه: فما تعارف في زماننا هذا من أن النساء لا تؤدين الفرائض إلا بعد انقضاء أربعين يوماً وإن انقطع الدم قبله، ذنب كبير. اهتداد: بالتنوين، أي عند امتداد دم، وقوله: _ جعل علماً _ جملة وقعت صفة لقوله _ امتداد _ و "جعل" على صيغة المجهول و "علما" نصب على أنه مفعول ثان لجعل. [البناية ٢/١٦]

عليه إلخ: خروج الدم من الرحم يعني لايشترط الامتداد في النفاس؛ لأن خروج الولد أغنى عن ذلك بخلاف الحيض، حيث يشترط فيه امتداد الدم ثلاثة أيام شرعاً ليعلم بذلك أن الدم من الرحم؛ إذ لا دليل على كونه من الرحم إلا بالامتداد.[البناية ٤٩٦/١]

لحديث أم سلمة على: "أن النبي علي وقت للنفساء أربعين يومًا"، * وهو حجة على الشافعي على وقد كانت ولدت قبل ذلك، ولها عادة في النفاس: رُدّت إلى أيام عادهًا؛ لما بينا في الحيض، وإن لم تكن لها عادة فابتداء نفاسها أربعون يومًا؛ لأنه أمكن جَعْلُه نفاساً، فإن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاسها من الولد الأول عند أبي حنيفة و أبي يوسف وهي، وإن كان بين الولدين أربعون يومًا. وقال محمد على من الولد الأحير، وهو قول زفر عليه؛ لأنها حامل بعد وضع الأول، فلا تصير نفساء كما أنها لا تحيض، ولهذا تنقضي العدة بالولد الأحير بالإجماع. ولهما: أن الحامل إنما لا تحيض؛ لانسداد فم الرحم على ما ذكرنا، وقد انفتح بخروج الأول، وتنفس بالدم، فكان نفاسًا، والعدة تعلّقت بوضع حمل مضاف إليها، فيتناول الجميع.

بطن واحد: هما ولدان من بطن واحد بين ولادهما أقل من ستة أشهر. (مجمع الألهر) الولد الأول: ما لم يكن بين الولدين ستة أشهر؛ لألهما حينئذ توأمان. [فتح القدير ١٦٧/١] أن الحامل: حواب عن استدلالهما. والعدة إلخ: حواب عن قياس محمد النفاس على انقضاء العدة، ووجهه: أن العدة تنقضي بوضع حمل مضاف إليها؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولاتُ الْأَحْمَالِ أَحَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ، والحمل اسم لكل ما في البطن، وما بقي الولد في بطنها موجوداً كانت حاملاً، فلا تنقضي العدة حتى تضع الجميع. [العناية ١٦٧/١] * رواه أبو داود في سننه عن كثير بن زياد قال: حدثتني الأزديّة قالت: حججت، فدخلت على أم سلمة، فقلت: يا أم المؤمنين! إن سمرة بن جندب يأمر النساء يقضين صلاة المحيض! فقالت: لا تقضين، كانت المرأة من نساء النبي على تقعد في النّفاس أربعين ليلةً لا يأمرها النبي القضاء صلاة النفاس. [٢٠٣٠-٣٠٣، رقم: ٣٠١، باب ما جاء في وقت النفساء] وفي رواية: تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً، أو أربعين ليلةً رواية: تقعد بعد نفاسها أربعين يوماً، أو أربعين ليلةً.

باب الأنحاس وتطهيرها

تطهير النجاسة واحب من بدن المصلّي، وثوبه، والمكان الذي يصلي عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَثِيَابُكَ فَطَهِرْ ﴾، وقال عليه: "حُتّيه، ثم اقرُصيه، ثم اغسليه بالماء، ولا يضرُّك أثرُه" أو إذا وجب التطهير بما ذكرنا في الثوب، وجب في البدن والمكان؛ لأن الاستعمال في حالة الصلاة يَشمَل الكلَّ. ويجوز تطهيرها بالماء، وبكل مائع طاهر يُمكن إزالتها به،

وثيابك فطهر: أي فطهّرها من النجاسة، والأمر للوجوب.(البناية) وقال عليمًا: المصنف إنما استدل به على وجوب الطهارة من الثياب. حتيه: الحت: القشر باليد و العود، والقرص: القشر بأطراف الأصابع كلاهما من باب طلب، ثم المعتبر في طهارة المكان تحت قدم المصلي حتى لو افتتح الصلاة وتحت قدمه أكثر من قدر الدرهم من النجاسة فصلاته فاسدة؛ لأنه لابد من القيام وذلك يكون بالقدم. [الكفاية ١٩٩١] في البدن: بطريق أولى؛ لأفهما ألزم للمصلي منه؛ لتصور انفصاله بخلافهما. [فتح القدير ١/ ١٦٩-١٧] والمكان: الدليل على اشتراط طهارة المكان أنه لما ثبت وجوب طهارة الثوب بقوله تعالى: ﴿وَثِيابَكَ فَطَهّرْ﴾، بعبارته دل ذلك على اشتراط طهارة المكان أيضًا؛ لأنه إنما وجب طهارة الثوب؛ لأن حالة الصلاة حالة مناجاة مع الرب، وهي أعلى حال العبد، فيجب أن يكون على أحسن الأحوال، وذلك في طهارته، وطهارة ما صلى فيه، وقد وجب عليه تطهير الثوب بالنص مع قصور الاتصال به، وإمكان الصلاة بدونه، فلأن يشترط طهارة مكانه مع كمال اتصاله به أولى.

هائع: بعضهم قيده بالطاهر، فإنه إذا لم يكن طاهراً لا يطهر. طاهر: احتراز عن بول ما يؤكل لحمه؛ فإن الأصح أن التطهير لا يحصل به.(العناية)

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن هشام بن عروة قال: حدثتني فاطمة عن أسماء قالت: جاءت امرأة إلى النبي على فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف تصنع به؟ قال: تحتّه، ثم تقرصُه بالماء، ثم تنضحه، ثم تصلي فيه. [١٣٠٧/١، رقم: ٣٦٦، باب نجاسة الدم وكيفية غسله] وفي رواية لأبي داود: حتيه، ثم اقرصيه بالماء، ثم انضحيه. [٣٦٧، رقم: ٣٦٦]

كَالْخُلُّ وماء الورد ونحو ذلك مما إذا عُصِرَ انعصر، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف بها. وقال محمد وزفر والشافعي على: لا يجوز إلا بالماء؛ لأنه يتنجَّس بأول الملاقات، والنَّجسُ لا يفيد الطهارة، إلا أن هذا القياس تُرك في الماء للضرورة. ولهما: أن المائع قالع، والطهورية بعلة القلع والإزالة والنجاسة للمحاورة، فإذا انتهت أجزاء النجاسة يبقى طاهرًا، وحواب الكتابِ لايُفرق بين الثوب والبدن، وهذا قول أبي حنيفة على. وإحدى الروايتين عن أبي يوسف على. وعنه: أنه فرَّق بينهما، فلم يُجَوِّزُ في البدن بغير الماء. وإذا أصاب الخفَّ بنجاسة لها جرم، كالروث والعَذرة، والدم، والمني، فجَقَّت، فدَلكه بالأرض، جاز. وهذا استحسان.

القياس: قلنا: المعنى الذي لأجله سقط القياس في حق الماء ذلك المعنى موحود في غيره من المائعات. (النهاية) قالع: من قلع الشيء وأقلعه، إذا أزاله من موضعه. (البناية) والطهورية: أي إفادة الماء الطهورية بعلة أنه يقلع النجاسة. القلع والإزالة: والحاصل أنا نعلم أن طهورية الماء ليست إلا لكونه قالعًا مزيلاً، وعلة القلع والإزالة موجودة في المائع، فيثبت الطهورية فيه. والنجاسة: جواب عن استدلالهم، وهو في الحقيقة قول بالموجب، أي سلمنا أنه تنجس بأول الملاقاة لكن المحل لم يكن نجسًا لعينه، بل كانت النجاسة للمحاورة، فإذا انتهت أجزاء النجاسة بالعصر بقى المحل طاهرًا. [العناية ١٧٠/١]

فلم يُجوزِ: والفرق له: أن البدن كما يقبل النحاسة الحكمية يقبل النحاسة الحقيقية، ثم الحكمية اختص زوالها بالماء، فكذا الحقيقية، وأيضًا حرارة البدن حاذبة، فلا يدخل فيه إلا الماء. والعذرة: الروث يكون في الحيوانات والعذرة يكون في الإنسان. فجفت: وفي الحيط: ذكر في "الجامع الصغير" في النحاسة التي لها حرم إذا أصاب الخف أو النعل وحكه أو حته بعد ما يبس أنه يطهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف عملًا. [الكفاية ١٧١/١] فدلكه: قلت: الدلك بالأرض ليس بشرط، بل الحك والحت يكفيان أيضًا؛ لألهما يعملان عمل المسح، فيقومان مقامه. جاز: أي طهر في حق حواز الصلاة استحساناً. (العناية)

وقال محمد حلله: لا يجوز وهو القياس إلا في المني خاصة الأن المتداخل في الخف لأيزيله الجَفَاف والدَّلْك، بخلاف المني على مانذكره. ولهما: قوله عليم الأرض كان هما أذًى فليمسحهما بالأرض؛ فإن الأرض لهما طهور "، * ولأن الجلد لصلابته لا تتداخله أجزاء النحاسة إلا قليلاً، ثم يجتذبه الجرمُ إذا جَفَّ، فإذا زال زال ما قام به. وفي الرَّطْب أجزاء النحاسة إلا قليلاً، ثم يجتذبه الجرمُ إذا جَفَّ، فإذا زال زال ما قام به. وفي الرَّطْب لا يجوز حتى يغسله؛ لأن المسح بالأرض يُكثره ولا يُطهّره. وعن أبي يوسف حلله: أنه إذا مسحه بالأرض حتى لم يبق أثر النحاسة يطهر؛ لعموم البلوى، وإطلاق ما يُروى، أنه إذا مسحه بالأرض حتى لم يبق أثر النحاسة يطهر؛ لعموم البلوى، وإطلاق ما يُروى، وعليه مشايخنا. فإن أصابه بول فيبس، لم يجُز ْ حتى يغسله. وكذا كلَّ ما لا جرمَ وعليه مشايخنا. فإن أصابه بول فيبس، لم يجُز ْ حتى يغسله. وكذا كلَّ ما لا جرمَ له كالخمر؛ لأن الأجزاء تتشرّب فيه،

وقال محمد: وبه قال زفر والشافعي في الجديد، في "المحيط": والصحيح أن محمداً رجع من هذا القول في الري لل رأى من كثرة السَّرِقينَ في الطرق.[البناية ٧١٥-٧١٤] وهو القياس: أي على الثوب والبساط بجامع أن النحاسة تداخلت في الخف تداخلها فيهما، وإليه أشار بقوله: لأن المتداخل في الخف... إلخ.[العناية ١٧١/١] لا يزيله: حتى إنها تبقى متصلة بالخف بعد الجفاف.(النهاية)

وفي الرطب: أي في الروث والعَذرة والدم أصاب الخف، وهي رطب بعد لا يطهر إلا بالغسل. (النهاية) ما يروى: من حديث "فإن كان بهما أذّى". وعليه: قال شمس الأئمة السرخسي: وهو صحيح وعليه الفتوى للضرورة. (العناية) ما لا جرم له: الفاصل بين ما له جرم و ما لا جرم له هو: أن كل ما يُرى بعد الجفاف ليس بعد الجفاف على ظاهر الخف كالعذرة والدم ونحوه، فهو ذو حرم، ولا ما لا يُرى بعد الجفاف ليس بدي حرم. [مجمع الأنمر ١٨٨٨]

^{*} أخرج أبو داود في سننه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي كلله بمعناه قال: إذا وطئ الأذى بخفيه، فطهورهما التراب.[٣٣٦/١]، رقم: ٣٨٩، باب الأذى يصيب النعل] وأخرجه الحاكم في مستدركه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه.[٢٤٨/١، رقم: ٩٩١، باب إذا وطئ أحدكم بنعليه في الأذى فإن التراب لهما طهور]

ولا جاذب يجذبها، وقيل: ما يتصل به من الرمل والرماد جرم له. والنَّوب لا يَجَزِي فيه إلا الغَسل وإن يبس؛ لأن الثوب لتخلخُله يتداخله كثيرٌ من أجزاء النجاسة، فلا يخُرجها إلا الغَسل. والمني نجس يجب غسله إن كان رَطْباً، فإذا جَفَّ على الثوب أجزأ فيه الفَرْك؛ لقوله عليم لعائشة على النافعة: "فاغسليه إن كان رطباً، وافر كيه إن كان يابساً."* وقال الشافعي عليه: المني طاهر، والحجة عليه ما رويناه،

لا جاذب: كما كان في ذي جرم، كما مر. وقيل إلخ: قال الإمام المحبوبي: إذا مشى الرجل على بول، أو خمر، ثم مشى على الرماد، أو الرمل، أو التراب، فالتصق به وحف، فمسحه بالأرض حتى تناثر أنه يطهر، وما التصق به كالجرم له، وقال السرخسي: وهو صحيح. (لهاية) جرم له: الحاصل أن الجرم أعم من أن يكون من جنس النجاسة، أو من غير جنسها. لتخلخله: قولهم: أجزاء الثوب متخلخلة، أي في خلالها فرج لرخاوتها. (النهاية)

والمني نجس: وكونه أصل خلقة الآدمي لاينفى صفة النجاسة كالمضغة والعلقة، وتعلق الشافعي بحديث ابن عباس لا يصح؛ لأن ذلك موقوف عليه، ولئن ثبت كونه مرفوعاً فنقول: الحديث يشهد لنا من وجه؛ لأنه أمر بالإماطة، والأمر للوجوب، والتشبيه بالمخاط والبزاق وإن كان يشهد له، فظاهر الأمر يشهد لنا، فسقط الاحتجاج به. (النهاية)

الفرك: وعن البعض أن مني المرأة لا يطهر بالفرك؛ لأنه يكون رقيقًا. (النهاية) واختلف في ما إذا كان للثوب طاق آخر، فنفذت البلة إلى الطاق، الصحيح أنه يطهر بالفرك؛ لأنه من أجزاء المني.

وقال الشافعي هذا وهو مروي عن علي، وسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وعائشة هيء، و داود، وأحمد في أصح الروايتين، وهو مذهب أصحاب الحديث.

* هذا الحديث بهذا اللفظ غريب. [البناية ٢٢١/١] أخرج الدار قطني في سننه عن عمرة عن عائشة قالت: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله على إذا كان يابسًا وأغسله إذا كان رطبًا. [٣٠٦/١] رقم: ٤٤٢، باب ما ورد في طهارة المني وحكمه رطبًا ويابسًا] صحيح. [إعلاء السنن ٣٨٢/١]

وقال عليه: "إنما يُغسل الثوب من خمس"، * وذكر منها "المني"، ولو أصاب البدن، قال مشايخنا هليه: يطهر بالفرك؛ لأن البلوى فيه أشد وعن أبي حنيفة هله: أنه لايطهر إلا بالغسل؛ لأن حرارة البدن جاذبة فلا يعود إلى الجرم، والبدن لا يمكن فركه. والنجاسة إذا أصابت المرآة أو السيف اكتفي بمسحهما؛ لأنه لا تتداخله النجاسة،

وقال عليم: دليل آخر على نجاسته.(العناية) منها المني: ولفظه إثباتاً يدل على الوجوب، وأيضًا القِرَان في الذكر يدل على القرَان في الحكم، فإذا بعض الأمور نجسة يجب غسلها، فكذا في البعض الآخر.

هشايخنا: قيل: يريد مشايخ ما وراء النهر. (العناية) أشد: لانفصال الثوب عن المني دون البدن. (العناية) فلا يعود: ما تشرَّب منه البدنُ إلى الجرم، ولئن عاد فإنما يطهر بالفرك أيضاً، والبدن لايمكن فركه. (العناية) اكتفي بمسحهما: وبه قال مالك علم. وقال زفر والشافعي وأحمد: لا يطهر إلا بالغسل، وهو القياس، وقال الزاهدي في "شرح المختصر": سيف، أو سكين أصابه البول، أو الدم، في الأصل: أنه لا يطهر إلا بالغسل، والعذرة الرطبة واليابسة تطهر بالحت عند الشيخين، وعند محمد: لا يطهر إلا بالغسل. وفي "مختصر الكرحي": السيف يطهر بالمسح من غير فصل بين الرطب واليابس، والبول والعذرة، والإمام القدوري اختار ما ذكره الكرحي، وكذا المصنف؛ لأنه أطلقه، ولم يذكر خلاف محمد، وهو المختار للفتوى؛ لأن الصحابة على كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم، ثم يمسحونها، ويصلون معها. [مجمع الأفر ١٩/١]

* أخرجه الدارقطني في سننه عن ابراهيم بن زكريا، نا ثابت بن حماد، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمار بن ياسر قال: أتى عليَّ رسول الله ﷺ، وأنا على بئر أدلو ماء في ركوة لي، فقال: يا عمار! ما تصنع؟ قلت: يا رسول الله! بأبي وأمي أغسل ثوبي من نخامة أصابته، فقال: يا عمار! إنما يغسل الثوب من خمس: من الغائط، والبول، والقيء، والدم، والمني، يا عمار! ما نخامتك، ودموع عينيك، والماء الذي في ركُوتك إلا سواء. لم يروه غير ثابت بن حماد، وهو ضعيف جداً، وإبراهيم وثابت ضعيفان. [1/١٣٠-٣١، باب نجاسة البول، والأمر بالتنسزه منه، والحكم في بول ما يؤكل لحمه] ورواه ابن عدي في "الكامل" وقال: لا أعلم روى هذا الحديث عن على بن زيد غير ثابت بن حماد، وقال البيهقي: هذا حديث باطل، وإنما رواه ثابت بن حماد وهو متهم بالوضع: قال العيني في "البناية": على بن زيد روى له مسلم مقروناً به، وقال العجلي: لا بأس به، وفي موضع آخر قال: يكتب حديثه، وروى له الحاكم في "المستدرك"،

وما على ظاهره يزول بالمسح. وإن أصابت الأرض نجاسة فجفت بالشمس، وذهب أثرها، جازت الصلاة على مكافها. وقال زفر والشافعي حمليا: لا تجوز؛ لأنه لم يوجد المزيل، ولهذا لا يجوز التيمم به. ولنا قوله عليه: "ذكاة الأرض يُبْسُها"*، وإنما لا يجوز التيمم به؛ لأن طهارة الصعيد ثبتت شرطًا بنص الكتاب، فلا تتأذّى بما ثبت بالحديث. وقَدْرُ الدرهم وما دونه من النّجس المغلّظ: كالدم، والبول، والخمر،

فجفت إلخ: (قيد) اتفاقي لا فرق بين الجفاف بالشمس أوالنار أوالريح، والمراد من الأثر الذاهب اللون أو الريح. [فتح القدير ١٧٤/١] أثرها: وهو اللون والرائحة والطعم. (مجمع الأنمر)

لا يجوز التيمم بها: وذكر ابن كأس النحعي عن أصحابنا أنه يجوز التيمم به؛ لأنه حكم بطهارته حين ذهب أثر النحاسة بدليل حواز الصلاة عليها. (النهاية) ذكاة الأرض: أي طهارتها حفافها إطلاقاً لاسم السبب على المسبب؛ لأن الذكاة وهي الذبح، سبب الطهارة في الذبيحة. [العناية ١٧٤/١]

يُبْسها: أي يبسها ذكاتما؛ لأن يبس الأرض طهارة ، وطهارة الأرض قد يكون يبسًا، وقد يكون بالماء. وإنما: جواب عن قولهما: "ولهذا لايجوز التيمم بها". (العناية) فلا تتأدى إلخ: فلا تتأدى بما ثبت بخبر الواحد؛ لأنه لايفيد القطع فلا تكون الطهارة قطعية بجفاف الأرض. [العناية ١٧٥/١]

من النجس المغلظ: النجاسة على نوعين: غليظة وخفيفة، فالغليظة عند أبي حنيفة على عنيفة والد بنجاسته نص قطعي، والخفيفة ما لم يكن كذلك كما سيأتي. (عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية) كالدم: السائل إلا دم الشهيد في حقه. وإنما قيدنا بالسائل؛ لأن ما بقي منه في اللحم والعروق ليس بنجس. (مجمع الأنحر)

= وقال الترمذي: صدوق، وأما ثابت فلم يتهمه أحد بالوضع غير البيهقي مع أنه ذكره في كتابه "المعرفة" ولم ينسبه إلى الوضع، وإنما حَكَى فيه قول الدار قطني وابن عدي. وقال البزار: وثابت بن خماد كان ثقة، ولا يعرف أنه روى غير هذا الحديث، وله متابع، ورواه الطبراني في "معجمه الكبير". [البناية ٢٢٦/١] * هذا لم يرفعه أحد إلى النبي الله و مروي عن أبي جعفر محمد بن علي. [البناية ٢٢٩/١] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن محمد بن المهاجر عن أبي جعفر قال: زكاة الأرض يسها. [٥٩/١، رقم: ٢٢٤، باب في الرجل يطأ الموضع القذر يطأ بعده ما هوأنظف] وكذلك أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن إسماعيل الأزرق عن ابن الحنفية قال: إذا جفت الأرض، فقد زكت [٥٧/١، رقم: باب من قال: إذا كانت جافة فهو زكاتما] رجاله رجال الجماعة وهو مما لا يدرك بالقياس، فله حكم الرفع، فهو مرسل تابعي، وهو حجة عندنا. [إعلاء السنن ١٩٥١]

وخُرء الدجاج، وبول الحمار، حازت الصلاة معه، وإن زاد لم تَحُز. وقال زفر والشافعي هي النجاسة وكثيرُها سواء؛ لأن النّص المُوجِبَ للتطهير لم يَفْصِل. ولنا: أن القليل لا يمكن التحرُّز عنه، فيُجعل عفواً، وقَدَّرناه بقدر الدرهم؛ أخذاً عن موضع الاستنجاء، ثم يُروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة، وهو قدرُ عَرض الكف في الصحيح، ويُروى من حيث الوزن _ وهو الدرهم الكبير المثقال _ وهو ما يبلغ وزنه مثقالاً. وقيل في التوفيق بينهما: إن الأولى في الرقيق، والثانية في الكثيف، وإنما كانت نجاسة هذه الأشياء مغلظة؛ لأنها ثبتت بدليل مقطوع به. وإن كانت مخففة،

اللحجاج: والبط والأوز وغيره. للتطهير: وهو قوله تعالى ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهَّرْ﴾. لم يَفْصل: بين القليل والكثير. (العناية) أخذًا إلخ: وحه الأخذ ذكر القاضي الإمام أبو زيد الدبوسي على في "الأسرار"، وقال: رُوي عن النبي في أنه قال: "من اكتحل فليوتر، ومن لا فلاحرج عليه، ومن استحمر فليوتر، ومن لا فلاحرج عليه"، والاستحمار: هو الاستنجاء، فثبت أن الاستنجاء غير واجب بالحجارة، فعلم أنه سقط حكمه؛ لقلة النجاسة، وأن ذلك القدر عفو، ولأن الشافعي على وافقنا أن الاستنجاء بالماء سنة غير واجب، والحجارة لا تستأصل النجاسة عنه، ولهذا لو جلس على ماء قليل نجسه كما لو أصاب موضعًا آخر من بدنه، فمسحه بالحجارة لم يطهر، فدل ضرورة أنه عفو؛ لقلة المكان. [الكفاية ١٧٨/١-١٧٩]

في الصحيح: متعلق بقوله: اعتبار الدرهم من حيث المساحة، لا بقوله: وهو قدر عرض الكف؛ لعدم رواية الخلاف. الكبير المثقال: أي الدرهم الكبير الذي وزنه على قدر المثقال. وقيل: القائل الفقيه أبو جعفر. (العناية) في التوفيق بينهما: كان الحامل على التوفيق هو أن الرواية الثانية لو كانت على الظاهر أدى إلى القول بعفو المغلظة، وإن كان يبلغ الأكثر، فإلها إذا كانت رقيقة ربما يأخذ أكثر من الربع. إنما احتاج إلى ذكر التوفيق؛ لأن محمداً ذكر الدرهم الكبير في "النوادر"، واعتبره من حيث العرض، فقال: الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف، وذكره في كتاب الصلاة، واعتسره من حيث الوزن، فقال أبو جعفر على: نوفق بين ألفاظ محمد على. هذه الأشياء: يعني المذكورة في أول البحث مغلظة. (العناية)

كبول ما يؤكل لحمه: جازت الصلاة معه حتى يبلغ رُبعَ الثوب، يُروى ذلك عن أبي حنيفة حليه؛ لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش، والربع ملحق بالكل في حق بعض الأحكام، وعنه: ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمئزر. وقيل: ربع الموضع الذي أصابه كالذيل والدّخريص، وعن أبي يوسف حليه: شبر في شبر، وإنما كان مخففاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف حليه؛ لمكان الاختلاف في نجاسته، أو لتعارض النّصيّن؛ على اختلاف الأصلين.

ربع الثوب: فإذا بلغ ربع الثوب كان نَجِساً غير معفو عنه. وفي مجمع الأفر: قال صاحب التحفة: وأما حد الكثير في النجاسة الخفيفة فهو الكثير الفاحش، ولم يذكر حده في ظاهر الرواية، واختلفت الروايات عن الإمام، روي عن أبي يوسف عليه أنه قال: سألت أبا حنيفة عليه عن الكثير الفاحش، فكره أن يحد فيه حداً، وقال: الكثير الفاحش ما يستفحشه الناس ويستكثرونه، وروى الحسن عنه أنه قال: شبر في شبر، وذكر الحاكم في مختصره عن الطرفين الربع، وهو الأصح. [مجمع الأفر ١٩٤/١] والربع: فهوكالكثير الفاحش. بعض الأحكام: فيلحق به ههنا كمسح الرأس، وانكشاف العورة وغيرهما. (العناية)

وعنه إلخ: احتلفوا في الربع، فقيل: ربع ثوب يجوز فيه الصلاة كالمتزر؛ لأنه أقصر الثوب، وقيل: ربع أيّ ثوب كان، وهو المتبادر من المتن، وفي المضمرات: أنه ربع جميع الثوب هو الصحيح، وفي الكرماني: الأصح ربع الموضع المصاب إن كان كُماً فكُما، وإن ذيلاً فذيلاً؛ لأنه أدحل في الاحتياط، وعليه فتوى أكثر المشايخ، وعن أبي يوسف ذراع في ذراع. (حاشية شرح الوقاية)

كالذيل: المراد بالذيل القدر الذي يفهم من قولهم: فلان مشمر الذيل كذا في الفوائد الظهيرية. (الكفاية) والدخريص: بكسر الدال والراء المهملتين بينهما خاء معجمة ساكنة، وآخره صاد مهملة ما يوسع به القميص من القطعتين في اليمين والشمال. شبر في شبر: أي شبر طولاً، وشبر عرضًا. (العناية)

وإنما كان: يعني بول ما يؤكل لحمه. (العناية) وهو طاهر عند محمد فلا يتأتى قوله ههنا. [الكفاية ١٨٠/١] اختلاف الأصلين: يشير إلى الحديث: "استنزهوا من البول"، وحديث العرنيين، فإن الأصل عند أبي حنيفة عارض النصين، وعند أبي يوسف علله تعارض المذهبين.

وإذا أصاب الثوب من الرَّوث أو من أخثاء البقر أكثر من قدر الدرهم: لم تجز الصلاة فيه عند أبي حنيفة ولله الأن النص الوارد في نجاسته – وهو ما رُوي: "أنه عليه رمى بالرَّوثة وقال: هذا رجس أو ركس"* – لم يعارضه غيره، وبهذا يثبت التغليظ عنده، والتخفيف بالتعارض. وقالا: يُحزِئُه حتى يَفْحُش؛ لأن للاجتهاد فيه مساغاً، وبهذا يثبت التخفيف عندهما، ولأن فيه ضرورة لامتلاء الطرق بها، وهي مؤثرة في التخفيف، بخلاف بول الحمار؛ لأن الأرض تُنَشِّفُه. قلنا: الضرورة في النعال

الشوب: وكذا البدن والمكان لا غيرها كالماء، فإنه يصير بالقليل نجسا غير معفو عنه. أخثاء البقر: أي أو روث البقرة. رجس: أي نجس ولفظة "أو" لشك الراوي. لم يعارضه غيره: لأن البلوى لا تعتبر في النص ألا ترى أن البلوى في بول الحمار أكثر؛ لأنه يترشش، فيصيب الثياب، ومع ذلك لا يُعفى عنه أكثر من قدر الدرهم، وكذلك البلوى للآدمي في بوله أكثر، واختلاف العلماء لا يخرجها عن كولها غليظة؛ لأنه لما لم يُرد نص بخلافه كان اختلاف العلماء بناء على الرأي، والرأي لا يعارض النص. وإنما قال أبوحنيفة على الم يُحله بحله بعلاقه كان اختلاف العلماء بناء على الرأي، والرأي لا يعارض النص. وإنما قال أبوحنيفة على الم يُحله بحله بعله بوله على الرأي، والرأي لا يعارض النص. وإنما قال أبوحنيفة على المناه بعلماء بناء على الرأي، والرأي لا يعارض حديث العرنيين. [الكفاية ١٨١/١]

مساغاً: لأن مالكاً على يقول: بأن البعر والروث وخثي البقر طاهر؛ وقال ابن أبي ليلى: السرقين ليس بشيء، قليله وكثيره لا يمنع. [الكفاية ١٨١/١] فيه ضرورة: حصوصاً لصاحب الدواب، وللبلوى تأثير في تخفيف حكم النجاسة، ألا ترى أن لها تأثيراً في إسقاط النجاسة، كما في سؤر الهرة إلا أن الضرورة في الأرواث دون الضرورة في سؤر الهرة، فأوجبنا التخفيف دون الإسقاط. (النهاية) تنشفه: فلا يبقى على وجه الأرض منه شيء يبتل به المار بخلاف الروث. (العناية)

^{*} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول: أتى النبي الله الغائط، فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرين، والتمست الثالث، فلم أجده، فأخذت روثة، فأتيته بها، فأخذ الحجرين، وألقى الروثة، وقال: هذا ركس. [رقم: ١٥٦، باب لا يُستنجى بروث]

قد أثرت في التخفيف مرة حتى تطهر بالمسح، فتكفي مؤنتُها. ولا فرق بين مأكول اللحم، وغير مأكول اللحم، وغير مأكول اللحم، وزفر فرَّق بينهما، فوافق أبا حنيفة عليه في غير مأكول اللحم، ووافقهما في المأكول. وعن محمد عليه: أنه لما دخل الريَّ ورأى البلوى، أفتى بأن الكثير الفاحش لايمنع أيضاً، وقاسوا عليه طينَ بخارا، وعند ذلك رجوعه في الخف يروى.

قد أثرت إلخ: حاصله أن الضرورة ليست إلا في النعال، ولأجل الضرورة صار النعال طاهرة بالمسح، وليس في غيرها ضرورة، فلا يتعدى أثر الضرورة إلى غيرها. فتكفي: من غير غسل كما يؤمر به في البول. (النهاية) فرق بينهما: فإن زفر هي قاس الخارج من أحد السبيلين بالخارج من السبيل الآخر، وهو البول، يختلف حكمه باختلاف كونه مأكول اللحم، وغيرمأكول اللحم، فكذا الخارج من هذا السبيل كذا في الفوائد الظهيرية. [الكفاية ١٨١/١] المريّة: بفتح الراء وتشديد الياء اسم مدينة في عراق العجم كبيرة ويكون قدر عمارتها فرسخاً ونصفاً في مثله، وفيها نحران جاريان، وبها قبر محمد بن الحسن والكسائي، وفيها ولد الرشيد؛ لأن المهدي تركها في خلافة المنصور وبناها، فلذلك تسمى الري المحمدية، والنسبة إليها رازي على غير القياس، وكان دخول محمد الري مع هارون الرشيد. [البناية ٢١/١٥]

وقاسوا عليه: أي قاس مشايخ بخارى على قياس قول محمد. (البناية) يعني قال المشايخ: لا يكون الكثير الفاحش منه مانعًا، وإن كان مختلطاً بالعَذرات. [العناية ١٨١/١] طينَ بخارا: وإن فحش؛ لما فيه من الضرورة، وإن كان ترابه مختلطاً بالعذرات ويبتني على هذا مسألة معروفة، وهي أن الماء والتراب إذا الحتلطا وصارا طيناً وأحدهما نحس، فقيل: العبرة فيه للماء، وقيل: للتراب، وقيل: للغالب، وقيل: أيهما كان طاهراً فالطين طاهر، وبه قال الأكثر، وقيل: إن كانا نحسين فالطين طاهر؛ لأنه صار شيئاً آخر كالخمر إذا تخللت، والكلب والخنزير إذا صارا ملحاً في المملحة. [البناية ١٩١/١]

وعند ذلك: أي عند دخول محمد الري. رجوعه: عن الرواية المشهورة عنه في الخف أنه لا يطهر بالدلك بالأرض. (العناية) يروى: أي رجوعه عن قوله في الخف: بأنه لا يطهر بالدلك يروى عنه، وقد تقدم أن مذهبه أن النبحاسة التي لها حرم إذا أصابت الخف لا يجزئ فيها الدلك، بل يشترط فيها الغسل، فرجع عن قوله هذا إلى قولهما فقال: يجزئ فيها الدلك، ولا يحتاج إلى الغسل لما رأى من كثرة السرقين في طريق الري وكثرة الزحام. [البناية ٢/١٥]

وإن أصابه بول الفرس: لم يُفسده حتى يفحش عند أبي حنيفة وأبي يوسف نعها، وعند محمد عليه لا يمنع وإن فحش؛ لأن بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده، مخفَّفٌ نجاسته عند أبي يوسف عليه، ولحمه مأكول عندهما، وأما عند أبي حنيفة عليه فالتخفيف لتعارض الآثار. وإن أصابه خُرء ما لا يؤكل لحمه من الطيور أكثر من قدر الدرهم: جازت الصلاة فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف نها. وقال محمد عليه: لا تجوز، فقد قيل: إن الاحتلاف في النجاسة، وقد قيل: في المقدار، وهو الأصح. هو يقول: إن التخفيف للضرورة، ولا ضرورة؛ لعدم المخالطة، فلا يُخفَّف. ولهما: أنها تَذرِق من المفواء، والتحامي عنه متعذَّر فتحقَّقَت الضرورة، ولو وقع في الإناء قيل: يفسده، وقيل: لا يفسده، وقيل: لا يفسده، أو من لعاب البغل،

لعدم المخالطة: أي لعدم مخالطة هذه الطيور التي لا يؤكل لحمها مع الناس ولا تأوى البيوت. (البناية) فلا يخفف: بل يغلظ بخلاف الحمام والعصفور لوجود المخالطة فيهما. (البناية) يفسده: لإمكان صون الأواني عنه، وبه أخذ أبوبكر الأعمش. (العناية)

بول الفرس: وكذا كل ما يؤكل لحمه كما يدل عليه الدليل. ولحمه مأكول: وبول ما يؤكل لحمه بحس نجاسةً مخففةً عند أبي يوسف هي (العناية) لتعارض الآثار: فإن حديث العرنيين يدل على طهارة البول في الجملة، وحديث استنسزهوا من البول يدل بعمومه على نجاسة البول مطلقاً. [البناية ٢/٢٥] أجزأت إلخ: هذا قول الإمام؛ لأنها تذرق في الهواء، والتحامي عنها متعذر، وعندهما مغلّظة في رواية الهندواني وهو الصحيح، ومخففة في رواية الكرخي عند الشيخين، وعند محمد هي نجس نجاسة غليظة، وقال شمس الأئمة السرحسي: إن خرء ما يؤكل لحمه طاهر عند الشيخين؛ إذ لا فرق بين مأكول اللحم وغيره في الخرء. [بجمع الأفر ٢/٤١] وهو الأصح: ويفهم من لفظ المصنف أن أبا يوسف مع أبي حنيفة ها في الروايتين جميعًا، وهكذا ذكره فخر الإسلام في "الجامع الصغير". [العناية ٢٨٢/١]

أوالحمار أكثر من قدر الدرهم أجزأت الصلاة فيه، أما دم السمك؛ فلأنه ليس بدم على التحقيق، فلا يكون نجسًا. وعن أبي يوسف على التحقيق، فلا يتنجَّس به الطاهر. فإن انتضح نجسًا، وأما لعاب البغل والحمار؛ فلأنه مشكوك فيه، فلا يتنجَّس به الطاهر. فإن انتضح عليه البول مثل رؤوس الإبر، فذلك ليس بشيء؛ لأنه لايستطاع الامتناع عنه. والنحاسة ضربان: مرئية، وغير مرئية. فما كان منها مرئياً، فطهارته بزوال عينها؛ لأن النحاسة حلَّت المحلَّ باعتبار العين، فتزول بزوالها، إلا أن يبقى من أثرها ما تشقُّ إذالته؛ لأن الحرج مدفوع، وهذا يشير إلى أنه لا يُشترط العَسلُ بعد زوال العين، وإن زال بالغَسل مرة واحدة، وفيه كلام. وما ليس بمرئي فطهارته أن يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل أنه قد طهر؛ لأن التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يُقطع بزواله، على ظن الغاسل أنه قد طهر؛ لأن التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يُقطع بزواله،

ليس بدم: ألا ترى أنه يحل تناوله من غير ذكاة، وما يسيل منه عند الشق، فذاك ليس بدم، إنما ذاك ماء أبيض متغير، ألا ترى أنه إذا ألقي في الشمس ابيض، وسائر الدماء تَسُودُ بالشمس. (النهاية) نجساً: وكذا دم البق والقُمّل والبُرْغوث والذباب طاهر كما في "الخانية". (مجمع الأهر) مشكوك فيه: وعند أبي يوسف نجس مخفف حتى إذا فحش بمنع حواز الصلاة؛ لأنه يتولّد من اللحم النحس، وإنما قُدّر بالكثير الفاحش للضرورة. [مجمع الأهر ١/٥٩] مثل رؤوس الإبر: جمع إبرة وهو المخيّط، ولو كان مقدار عرض الكف أو أكثر إذا جمع (مجمع الأهر)، وقال الهندواني: يدل على أنه لو كان مثل الجانب الآخر اعتبر، وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانبين؛ دفعًا للحرج، وما لم يعتبر إذا أصابه ماء فكثر لا يجب غسله. [فتح القدير ١٨٣/١] ليس بشيء: أي ليس بشيء معتبر في النحاسة حتى يجب غسله. (الكفاية) وعن أبي يوسف يجب غسله؛ ليس بشيء أبي ليس بشيء معتبر في النحاسة حتى يجب غسله. (الكفاية) وعن أبي يوسف يجب غسله؛ لأنه نجس، وعند الشافعي لا يعفى فيما يمكن إزالته. [مجمع الأهر ١٥/١] ما تشق إزالته: أي لولها أو ركها ما يحتاج فيه إلى استعمال غير الماء كالصابون والأشنان. [فتح القدير ١٨٤/١] وهذا: أي الحكم بأن طهارته بزوال عينه. وفيه كلام: أي للمشايخ فمنهم من قال: يُغسل بعد زوال العين ثلاثاً إلحاقاً له بعده بنجاسة غير مرئية، وعن الفقيه أبي جعفر مرتين كغير مرئية غسلت مرة. [فتح القدير ١٨٤/١]

فاعتُبر غالب الظن كما في أمر القبلة، وإنما قَدّرُوا بالثلاث؛ لأن غالب الظن يحصل عنده، فأقيم السبب الظاهر مقامه؛ تيسيراً، ويتأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه، ثم لابد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية؛ لأنه هو المستخرج.

فصل في الاستنجاء

الاستنجاء سنة؛ لأن النبي عليه واظب عليه، * ويجوز فيه الحجر، وما قام مقامه، يمسحه حتى يُنقّيه؛ لأن المقصود هو الإنقاء، فيُعتبر ما هو المقصود. وليس فيه عدد مسنون، وقال الشافعي عليه: لابد من الثلاث؛ لقوله عليه: "وليستنج بثلاثة أحجار"، ** ولنا: قوله عليه: "من استجمر فليُوتر، فمن فعل فحَسُن،

أمر القبلة: أي في باب التحري، فإنه يعتبر فيه غالب ظن المصلي المسافر الفاقد جهة القبلة. بحديث: فإنه ذكر فيه حتى يغلسها ثلاثاً. (العناية) ظاهر الرواية: احتراز عما روي عن محمد من الاكتفاء بالعصر في المرة الأخيرة. (فتح القدير) هو المستخرج: لأن العصر هو مستخرج النحاسة. الاستنجاء: هو إزالةً ما على السبيل من النحاسة فإن كان للمزال به حرمة أو قيمة كره كقرطاس، وخرقة، وقطنة، وخلّ. [فتح القدير ١٨٧/١] سنة: وقال الشافعي: هو فرض. (مجمع الألفر) وما قام مقامه: يعني من الأعيان الطاهرة المُزيلة، فخرج الزجاج والثلج والآجر والحزف والفحم. [فتح القدير ١٨٧/١]

^{*} فيه أحاديث. [نصب الراية ٢١٣/١] منها: ما أخرجه البخاري عن عطاء بن أبي ميمونة، سمع أنس بن مالك يقول: كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء، فأحمِل أنا وغلام إداوةً من ماء وعنزةً يستنجي بالماء. [رقم: ١٥٢، باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء]

^{**} أخرجه البيهقي في سننه عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: إنما أنا لكم مثل الوالد، فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها لغائط، ولا بول، وليستنج بثلاثة أحجار، ولهى عن الروث، والرِّمّة، وأن يستنجى الرجل بيمينه.[١٦٧/١، رقم:٤٩٧، باب وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار]

ومن لا فلا حرج"، * والايتار يقع على الواحد، وما رواه متروك الظاهر؛ فإنه لو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف: جاز بالإجماع، وغسله بالماء أفضل؛ لقوله تعالى: هوفيه رِحَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهّرُوا ﴿ نزلت في أقوام كانوا يُتبعون الحجارة الماء، ثم هو أدب، وقيل: هوسنة في زماننا، ويُستعمل الماء إلى أن يقع في غالب ظنّه أنه قد طهر، ولا يقدّر بالمرّات إلا إذا كان موسوسًا،

هو أدب: أي غسله بالماء أدب؛ لأن رسول الله الله كان يستنجي بالماء مرة ويتركه أخرى. (العناية) سنة: روي عن الحسن البصري في أنه سئل عن الاستنجاء بالماء، فقال: إنه سنة، فقيل: كيف يكون سنة؟ ورسول الله والخيار من الصحابة كعمر وابن مسعود في تركوه، فقال: هم كانوا يبعرون بعراً وأنتم تثلطون ثلطًا. [الكفاية ١٨٩/١] في زماننا: والنظر إلى ما تقدم أول الفصل من حديث أنس وعائشة في يفيد أن الاستنجاء بالماء سنة مؤكدة في كل زمان؛ لإفادته المواظبة، وإنما يستنجي بالماء إذا وجد مكاناً يستر فيه نفسه، ولو كان على شط نهر ليس فيه سترة لو استنجى بالماء قالوا: يفسق، وكثيراً ما يفعله عوام المصلين في الميضأة فضلاً عن شاطيء النيل. [فتح القدير ١٨٩/١]

ولا يقدر بالمرات: بل يفوض إلى رأي المستنجي يغسل إلى أن يقع في قلبه أنه قد طهر، وبعضهم قدروا بالثلاث، وبعضهم بالسبع. [الكفاية ١٨٩/١] موسوسًا: بكسر الواو؛ لأنها حديث النفس، فهو نفسه يتحدث، وإذا فتح وجب وصله فيقال: موسوسًا إليه أي تلقى إليه الوسوسة. [فتح القدير ١/ ١٨٩-١٩] ** أخرجه أبو داود عن أبي سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي الله قال: من اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، ومن استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج. [رقم: ٣٥، باب الاستتار في الخلاء]

فَيُقَكّر بالثلاث في حقّه، وقسيل: بالسبع. ولوجاوزت النجاسة مخرجَها: لم يُجُز فيه إلا الماء، وفي بعض النسخ: إلا المائع، وهذا يُحقق اختلاف الروايتين في تطهير العُضو بغير الماء على ما بينا، وهذا؛ لأن المسح غير مُزيل، إلا أنه اكتُفي به في موضع الاستنجاء، فلا يتعدّاه، ثم يُعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف حياها؛ لسقوط اعتبار ذلك الموضع. وعند محمد عليه مع موضع الاستنجاء؛ اعتباراً بسائر المواضع. ولا بروث؛ لأن النبي المله عن ذلك، * ولو فعل يُجْزِيه؛

فيقدر بالثلاث: كما في نحاسة غير مرئية؛ لأن البول غير مرئي، والغائط وإن كان مرئياً، فالمستنحي لا يراه، فكانت بمنسزلة نحاسة غير مرئية. [الكفاية ١٩٠-١٩٠] وقيل: اعتباراً بالحديث الذي ورد في ولوغ الكلب. (العناية) لم يجز: استعمال شيء لتطهيرها. وهذا: يعني أن قوله: إلا الماء، يدل على أن إزالة النحس الحقيقي عن البدن لا يجوز إلا بالماء. وقوله: إلا المائع يدل على أن إزالته تجوز بالمائع الذي يمكن إزالة النحاسة به. ما بينا: أي في أول باب الأنجاس. [العناية ١٩٠/١]

وهذا لأن إلخ: أي الذي قلنا: من اشتراط المائع إذا حاوزت النجاسة مخرجها؛ لما أن المسح غير مزيل إلا أنه اكتفي به في موضع الاستنجاء بالضرورة، والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها، فلا يتعدى إلى غيرها، فلا يجوز إلا الماء، أو المائع. (العناية) لسقوط إلخ: تقدم أن كون قدر الدرهم ليس مانعاً مأخوذ من سقوط غسل أحد السبيلين، ومعنى هذا ليس إلا أنه سقط شرعًا بدليله. [فتح القدير ١٩٠/١]

بسائر المواضع: يعني أن في سائر المواضع قدر الدرهم عفو، فإذا زاد عليه يكون مانعاً، فكذا في موضع الاستنجاء.[العناية ١٩١/١] يُجْزيه: ولا يكون عاملاً بالسنة.

^{*} فيه أحاديث. [نصب الراية ٢١٩/١] منها: ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة ﴿ قال: اتَّبعت النبي ﷺ وخرج لحاجته، فكان لا يلتفت، فدنوت منه، فقال: ابغني أحجارًا أَسْتَنْفِض بما _ أو نحوه _ ولا تأتني بعظم، ولا روث، فأتيته بأحجار بطرف ثيابي، فوضعتُها إلى جنبه، وأعرضت عنه، فلما قضى أتبعه بهن. [رقم: ١٥٥، باب الاستنجاء بالحجارة]

لحصول المقصود، ومعنى النهي في الروث: النجاسة، وفي العظم: كونُه زادَ الجن. ولا يستنجي بطعام؛ لأنه إضاعة وإسراف، ولا بيمينه؛ لأن النبي الله في عن الاستنجاء باليمين.*

النجاسة: المشهور أن العظام طعام الجن، والروث طعام دوابهم، ولذا استدل المصنف على عدم جواز الاستنجاء بالروث بنجاسته.

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢٢٠/١] أخرج البخاري في صحيحه عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي على قال: إدا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه، ولا يستنحي بيمينه، ولا يتنفس في الإناء. [رقم: ١٥٤، باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال]

كتاب الصلاة باب المواقيت

أول وقت الفجر إذا طلع الفحرُ الثاني، وهو البياض المعترِض في الأفق، وآخرُ وقتها مالم تَطلُع الشمسُ؛ لحديث إمامة حبريل علي فإنه أمّ رسول الله في فيها في اليوم الأول حين طلع الفحر،

كتاب المصلاة: قد تقدم في أول الكتاب وجه تقديم الصلاة على سائر المشروعات بعد الإيمان، وهي في اللغة: عبارة عن الدعاء، وفي الشرع: عبارة عن الأركان المعهودة، والأفعال المخصوصة، وسميت بالصلاة؛ لاشتمالها على المعنى اللغوي، فهي من المنقولات الشرعية، وسبب وجوبها: أوقاتها، والأمر طلب أداء ما وجب في الذمة بسبب الوقت، و قد ذكرنا وجه ذلك في التقرير. وشرائطها: الطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة، والوقت، والنية، وتكبيرة الافتتاح. [العناية ١٩١/١]

الصلاة: وهي فريضة قائمة، وشريعة ثابتة عرفت فرضيتها بالكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَقِيْمُوا الصَّلوة﴾، وقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾، فإنه يدل على فرضيتها، وعلى كونها خمساً؛ لأنه أمر بحفظ جميع الصلوات، وعُطف عليها الصلاة الوسطى، وأقل جمع يتصور معه وسطى هو الأربع. وبالسنة وهو قوله ﷺ: "إن الله تعالى فرض على كل مسلم ومسلمة في كل يوم وليلة خمس صلوات" وهو من المشاهير وبالإجماع.(العناية) المواقيت: جمع ميقات، والميقات ما وقت به أي حدد من زمان كمواقيت الصلوات أو مكان كمواقيت الاحرام.[العناية ١٩١/١]

أول وقت الفجر: أي أول وقت صلاة الفجر، وإنما قدم وقت الفجر وإن كان الواجب تقديم الظهر كما ورد في الحديث؛ لأنه أول صلاة فرضت، لعدم الاختلاف في أوله وآخره بخلاف غيره. (الكفاية) البياض المعترض: أي يظهر طولاً وعرضاً. مالم تطلع الشمس: أي قبيل طلوع الشمس، وهو من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء. [الكفاية ١٩٢/١]

وفي اليوم الثاني حين أسفر حدًّا وكادت الشمس تطلع، * ثم قال في آخر الحديث: "ما بين هذين الوقتين وقت لك ولأُمَّتك"، ولا مُعتبر بالفجر الكاذب، وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يَعقُبُه الظلامُ؛ لقوله عليه: "لا يَغُرّنكم أذانُ بلالٍ ولا الفحرُ المستطيل،

ثم قال: اختلف في أول صلاة صلاها رسول الله على بجبريل، فرواية الدار قطني عن ابن عمر تشهد بألها صلاة الفجر، وبقية الأحاديث تشهد بألها صلاة الظهر، وهذا هو الصحيح. ويشهد له ما رواه الطبراني عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا: أول صلاة فرضت على رسول الله على صلاة الظهر.

وهو البياض الذي: هذا تفسير الفحر الكاذب، وهو البياض الذي يبدو ويظهر ضوءه مستطيلاً ذاهباً في السماء كذنب السرحان أي الذئب، ثم يعقبه ظلمة يعني بمضي أثره ويصير الجو مظلماً ما كان، ويسمى كاذباً؛ لأنه يضيء ثم يسود ويذهب النور فيختلف ويعقبه الظلام فكان كاذباً، والعرب تشبهه بذنب السرحان لمعنيين أحدهما: لطوله، والثاني: أن ضوءه يكون في الأعلى دون الأسفل، كما أن الذئب يكثر شعر ذنبه في أعلاه لا في أسفله. [البناية ١٦/٢] يعقبه الظلام: تصريح بأن الفحر الأول بعد طلوعه يغيب، ويطلع الثاني بعد غيبوبته، حيث قال: ثم يعقبه الظلام، وليس كذلك عند المشاهدة، فإنا نشاهد أنه لا يغيب، بل يبقى إلى أن يطلع الفحر الثاني من تحت الأفق المظلم الشبيه بالخيط الأسود.

أذان بلال: اعلم أن بلالاً كان يؤذن قبل طلوع الصبح الصادق، وكان ابن أم مكتوم يؤذن بعده، فلذلك قال عليه: "لا يغرنكم أذان بلال" أي لا تظنوا بأذانه دخول وقت صلاة الفجر، فإنه ليس للفجر، بل للتهجد، أو السحور كما يدل عليه الرواية، فإنه يؤذن ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم.

* أخرج الترمذي في جامعه عن نافع بن جبير بن مطعم قال: أخبرني ابن عباس أن النبي على قال: أمّني جبريل على عند البيت مرتين، فصلى بي الظهر في الأولى منهما حين كان الفيء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله، لوقت العصر بالأمس، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه، ثم صلى المغرب لوقته الأول، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض، ثم التفت إليّ جبريل فقال: يا محمد، هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين. قال أبو عيسى: حديث ابن عباس شما حديث حسن صحيح. [١٩/١ ، رقم: ١٤٩ ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي على النبي عباس شما حديث حسن صحيح. [١٩/١ ، رقم: ١٤٩ ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي على عباس شما حديث حسن صحيح. [١٩/١ ، رقم: ١٩٩ ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي على عباس شما عباس شما حديث حسن صحيح. [١٩/١ ، رقم: ١٩٩ ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي عباس شما حديث حسن صحيح. [١٩/١ ، وقم: ١٩٩ ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي عباس شما عباس شما عباس شما حديث حسن صحيح. [١٩/١ ، وقم: ١٩٩ ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي عباس شما عباس عباس شما عب

وإنما الفحر المستطير في الأفق" أي: المنتشر فيه. وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس؛ لإمامة جبريل عليه في اليوم الأول حين زالت الشمس. ** وآخر وقتها عند أبي حنيفة عليه إذا صار ظلَّ كل شيء مثليه سوى فيء الزوال، وقالا: إذا صار الظلُّ مثله، وهو رواية عن أبي حنيفة عليه. وفيء الزوال: هو الفيء الذي يكون للأشياء وقت الزوال. لهما: إمامة جبريل عليه في اليوم الأول في هذا الوقت. ولأبي حنيفة عليه قوله عليه: "أبردوا بالظهر فإن شدة الحرِّ من فَيْح جهنم، " ** وأشدُّ الحرِّ في ديارهم في هذا الوقت، وإذا تعارضت الآثارُ لاينقضي الوقت بالشك. وأول وقت العصر إذا حرج وقت الظهر على القولين، وآخر وقتها ما لم تغرُب الشمس؛

أبردوا: يعني صلُّوها إذا سكنت شدة الحر. (العناية) هذا الوقت: يعني إذا صار ظل كل شيء مثله. (العناية) تعارضت الآثار: يعني حديث الإمامة وهذا الحديث. (فتح القدير)

^{**} أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال: قال رسول الله على: أمَّني جبريل على عند البيت مرتين، فصلى بي الظهر حين زالت الشمس __ إلى أن قال __: فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان ظله مثله. [رقم: ٣٩٣، باب المواقيت]

^{***} رواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢٢٧/١] أخرجه البخاري عن أبي سعيد قال: قال رسول الله عليه المناه المناه الحرامين المناه الحرامين المناه ا

لقوله عليه: "من أدرك ركعةً من العصر قبل أن تغرُب الشمس فقد أدركها". * وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس، وآخر وقتها ما لم يَغِب الشَّفق، وقال الشافعي هشه: مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات؛

من أدرك: هذا الحديث يدل على بقاء وقت العصر بعد الاصفرار بالإشارة، وما رُوي أن النبي الله قال: "وقت العصر ما لم يصفر الشمس" بعبارته يدل على انعدام وقته بالاصفرار، والعبارة راجحة. في مجمع الأنحر: وقال الحسن: إذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر، وأظن أن مراده خرج الوقت المختار، وإلا يلزم أن يوجد وقت مهمل بينه وبين المغرب، ولم يوجد في الروايات.[١٠٦/١]

فقد أهركها: وهو مخالف لحديث جبريل، والحمل على أن قول جبريل عليه: "الوقت فيما بين هذين" يراد به الوقت غير المكروه أولى من الحمل على النسخ، وكذا في المغرب والعشاء، ولذا قلنا: أن تأخير المغرب مطلقاً مكروه، وتأخير العشاء إلى ما بعد نصف الليل مكروه، ولظهور عدم صلاة جبريل في المغرب مطلقاً مكروه بخلافه في أول وقت العصر حيث لا يتأتى هذا فتعين النسخ فيه. [فتح القدير ١٩٥٨] وآخو وقتها: أي آخر وقت صلاة المغرب إلى آخر وقت غيبوبة الشفق، وبه قال الثوري وأحمد وأبو ثور وإسحاق وداود وابن المنذر وهو قول الشافعي في القديم، واختاره من ينمي إلى الحديث من أصحابه كابن خزيمة والخطابي والبيهقي والبغوي في التهذيب والغزالي في الأخبار، وصححه العجلي وابن الصلاح. وقال النووي: هو الصحيح. [البناية ٢٨/٢] مقدار ما يصلي: أي قال الشافعي عليه: قولان أحدهما: أنه يمتد إلى غروب الشفق، وإليه ذهب أحمد. والثاني: إذا مضى بعد الغروب وقت وضوئه وأذان وإقامته وقدر خمس ركعات فقد انقضى الوقت كذا في الوسيط، ويقال: وينبغي أن يكون سبع ركعات؛ لأنه يصلي ركعتين عندهم قبل فرض المغرب ومقدار ما يكسر سورة الجوع من الأكل في حق الصائم؛ لقوله علي إذا وضع العشاء وأحدكم صائم فابدءوا به قبل أن تصلوا، وهو قول الأوزاعي، وقال الأكمل: ما ذكره المصنف من جهة الشافعي علي ليس بكاف على أن الذي ذكره هو الذي في الحلية. =

^{*} أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله الله قال: من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر. [رقم: ٥٧٩، باب من أدرك من الفحر ركعة]

لأن جبريل عليه أم في اليومين في وقت واحد. * ولنا: قوله عليه: "أول وقت المغرب حين تغرُبُ الشمس، وآخر وقتها حين يغيب الشفق"، ** وما رواه كان للتحرُّز عن الكراهة. ثم الشفق: هو البياض الذي في الأفق بعد الحمرة عند أبي حنيفة عليه.

= وعن الإمام مالك عليه ثلاث روايات: أحدها: كقولنا، والثانية: كقول الشافعي في الجديد. والثالثة: يبقى إلى طلوع الفحر، وهي قول عطاء وطاؤوس هلا. [البناية ٢٨/٢-٢٩] قلت: ليس مذهب الشافعي ما ذكر؛ لأن وقت المغرب في قوله الجديد: هو مقدار ما يتطهر ويؤذن ويقيم، ويصلي ثلاث ركعات وركعتين بعده، والاختيار في جميع ذلك بالوَسَط، حتى إذا مضى هذا المقدار انقضي الوقت، وفي قوله القديم: يمتد وقتها إلى غيبوبة الشفق، قال النووي: والأحاديث الصحيحة مُصَرِّحة بالقديم، وتأويل بعضها متعذر هو الصواب. واختاره ابن حرير والخطابي والبيهقي والغزالي، وعلى القول الجديد لو شرع في المغرب في وقته، جاز له مدها إلى غروب الشفق على الصحيح، وإن لم يجز تأخير غيرها من الصلوات إلى خروج بعض عن الوقت؛ لمَا رُوي أن الرسول ﷺ قرأ سورة الأعراف في المغرب. في وقت واحد: وذلك؛ لأن الوقت لوكان ممتداً لم يؤم جبريل في اليومين في وقت واحد؛ لأنه كان يعلم أول الوقت وآخره.(العناية) وها رواه: من إمامة جبريل عليَّة في اليومين في وقت واحد كان للتحرز عن الكراهة؛ لأن تأخير المغرب إلى آخر الوقت مكروه.[العناية ١٩٥/١] هو البياض إلخ: قال ابن النجيم: إن الصحيح المفتى به قول صاحب المذهب، لا قول صاحبيه. (مجمع الأنفر) وأما قولهما: من أن الشفق المعتاد في العرف هو الحمرة، قلنا: ليس كذلك فإلهم كما يطلقون اسم الشفق على الحمرة يطلقونه على البياض، كذا جاء عن المبرد وأحمد بن يحيى. (النهاية) عند أبي حنيفة عليه: وقد نقل عن أبي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس ﴿ فِي رواية، وأبي هريرة ﴿ مُهَّهُ، وبه قال عمر بن عبد العزيز والأوزاعي والمزني وابن المنذر والخطابي، واختاره المبرد وثعلب.[فتح القدير ١٩٦/١]

^{*} تقدم ذلك في حديث ابن عباس في النصب الراية ٢٩٥/١

^{**} هذا الحديث بهذه العبارة لم يذكره أحد ولكن بمعناه رواه مسلم. [البناية ٢٩/١] أخرج مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: سئل رسول الله عن وقت الصلواة....وفيه: ووقت صلاة المعرب إذا غابت الشمس، ما لم يسقط الشفق، ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل. [٩٩٥٩/٣]، رقم: ١٣٦٣، باب أوقات الصلوات الخمس]

وعندهما: هو الحُمْرَة، وهو رواية عن أبي حنيفة، وهو قول الشافعي عليه؛ لقوله عليه: "وآخر وقت المغرب إذا اسود الشفق الحمرة". * ولأبي حنيفة عليه قوله عليه: "وآخر وقت المغرب إذا اسود الأفق"، ** وما رواه موقوف على ابن عمر فيها، ذكره مالك عليه في "المُوطَّأ"، *** وفيه اختلاف الصحابة. وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق، وآخر وقتها ما لم يطلع الفحر الثانى؛ لقوله عليه: "وآخر وقت العشاء

المندها: قيل: وبه يفتى (ملتقى الأبحر) هو الحمرة: وفي "المبسوط": قول الإمام أحوط، وقولهما أوسع أي أرفق للناس. (مجمع الألهر) وهو رواية: رواية أسد عن الإمام. (مجمع الألهر) وها رواه: يعني قوله على: "الشفق هو الحمرة" (العناية) اختلاف الصحابة: أي ولئن سُلم أنه مرفوع، فالحديث المرفوع لا يصح الاستدلال به إذا كان فيه اختلاف الصحابة. و آخر وقت العشاء إلى: وتكلم الطحاوي على "شرح الآثار" ههنا كلاماً حسناً ملحصه: أنه قال: يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر، وذلك؛ لأن ابن عباس وأبا موسى الأشعري وأبا سعيد الخدري هي رووا "أن النبي الله أخرَها إلى ثلث الليل ثم صلاها"، وروى أبو هريرة وأنس هي "أنه أخرَها حتى انتصف الليل" وروى ابن عمر الله أنه أخرَها حتى انتصف الليل" وروى ابن عمر الله أنه أخرها حتى ذهب عامة الليل"، وكل هذه الروايات في الصحيح. قال: فثبت بذلك أن الليل كله وقت له. [البناية ٢٤/٣]

* أخرجه الدارقطين في سننه عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله بي الشفق الحمرة فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة. [٢٨٨/١] باب في صفة المغرب والصبح] قال البيهقي: الصحيح موقوف. [نصب الراية ٢٣٣/١] وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه مرفوعًا عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله بي وفيه، ووقت المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق. [٢١٤/١، رقم: ٣٥٤، باب كراهة تسمية صلاة العشاء عتمة] ** هذا الحديث بهذا اللفظ غريب لم يرد هكذا. [البناية٣١/٣] وأخرج أبو داود عن أبي مسعود الأنصاري في وفيه، ويصلي المغرب حين تسقط الشمس، ويصلي العشاء حين يسود الأفق. [٢٩٧/١، رقم: ٣٩٤، باب في المواقيت] *** قال الزيلعي: والذي وجدته في "موطأ الإمام مالك" من رواية يجيى بن يجيى، قال مالك: الشفق هو الحمرة التي في المغرب فإذا ذهبت الحمرة فقد وجبت صلاة العشاء، وخرجت من وقت المغرب. [ص: ٢٠٠، رقم: ٣٢] و لم أجد فيه غير ذلك لا مرفوعاً ولا موقوفاً، وينظر من غير رواية يجيى. [نصب الراية ٢٠٢/١]

حين يطلُعُ الفجر "* وهو حجّة على الشافعي على تقديره بذَهاب ثلث الليل. وأول وقت الوتر بعد العشاء، وآخره ما لم يطلع الفجر؛ لقوله عليم في الوتر: "فصلُّوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر"، ** قال على العشاء إلى طلوع الفجر"، ** قال على العشاء الله عندهما،

وهو حجة: احتج بحديث الإمامة. (النهاية) على الشافعي إلخ: ووجه ذلك أنه يدل على قيام الوقت إلى الفجر، وحديث إمامة حبريل يدل على أن آخر الوقت هو ثلث الليل فتعارضا، وإذا تعارضت الآثار لا ينقضي الوقت الثابت يقينًا بالشك. [العناية ١٩٦/١] في تقديره إلخ: في "مبسوط شيخ الإسلام": ثم إذا غاب الشفق أجمعوا على أنه يدخل وقت العشاء، واختلفوا في أنه متى يخرج، فعلى قول علمائنا: لا يخرج وقت العشاء ما لم يطلع الفجر الثاني. وقال الشافعي في قول: بأنه يخرج وقت العشاء متى مضى ثلث الليل، وقال في قول: متى مضى نصف الليل خرج وقت العشاء إلا أن يكون مسافراً، فيمتد حينئذ إلى وقت طلوع الفجر الثاني، وقال في قول: بأنه يخرج ما لم يطلع الفجر الثاني، (النهاية)

* هذا الحديث بهذه العبارة لم يرد وهو غريب. [البناية ٢/٢] أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو عن النبي على قال: وقت الظهر ما لم يحضر العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل، ووقت الفجر ما لم تطلع الشمس. [رقم: ١٣٨٦، باب أوقات الصلوات الخمس] الحديث يدل على أنه لا وقت مهمل بين الصلاتين إلا ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، وآخر وقت العصر والعشاء المذكور في الحديث: المراد به آخر الوقت الغير المكروه. [إعلاء السنن ١٨/٢] وأخرج الطحاوي عن نافع بن جبير قال: كتب عمر هي إلى أبي موسى: "وصل العشاء أي الليل شئت ولا تغفلها". [١٥/٠، رقم: ٢٠٩، باب مواقيت الصلاة] ورجاله ثقات. [آثار السنن ص: ٥] المفجر". وكذلك أخرج الطحاوي عن عبيد بن جريج أنه قال لأبي هريرة هي: ما إفراط صلاة العشاء؟ قال: "طلوع الفجر". [١٩/٢، رقم: ١٩/٢) باب مواقيت الصلاة] وإسناده صحيح. [إعلاء السنن ١٩/٢] الحديثان يدلان على أن الليل كله وقت للعشاء وإن كان في بعض أجزائه كراهة لدليل مستقل، لكن الكلام في نفس الوقت الذي تكون الصلاة فيه أداء وبعده قضاء. [إعلاء السنن ١٦/٢]

** أخرجه أبوداود عن خارجة بن حذافة: قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: إن الله تعالى قد أمدَّكم بصلاة، وهي خير لكم من حمر النَّعم، وهي الوتر، فجعلها فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر. [٢٤٩/٢-٢٥٠، رقم: ١٤١٣، باب استحباب الوتر]

وعند أبي حينفة عليه: وقته وقت العشاء، إلا أنه لا يُقَدَّم عليه عند التذكّر؛ للترتيب.

ويستحب الإسفار بالفحر؛ لقوله عليه: "أَسْفِرُوا بالفحر، فإنه أعظم للأجر"، * وقال الشافعي عليه:

وقته وقت العشاء: لأن الوتر عنده فرض عملاً، والوقت إذا جمع بين صلاتين واجبين كان وتتا لهما جميعًا كالفائتة و الوقتية. [العناية ١٩٧/١] لا يقدم عليه: في "مبسوط شيخ الإسلام": إذا أوتر قبل العشاء متعمّداً، كان عليه الإعادة بلا خلاف، وإن أوتر ناسيًا قبل العشاء أو صلى العشاء على غير وضوء، ثم نام وقام وتوضأ، وأوتر ثم تذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء، فعلى قول أبي حنيفة على: لا يعيد الوتر، وعلى قولهما: يعيد، فإنه على قولهما: يعيد في الحالين؛ لأن الوتر عندهما سنة من سنن العشاء. (النهاية) ويستحب: بحيث يمكن أداؤه بترتيل أربعين آية، أو أكثر، ثم إن ظهر فساد الطهارة يمكنه الوضوء وإعادته على الوجه المذكور. [ملتقى الأبحر ١٩٧/١] الإسفار: يقال: أسفر الصبح أي أضاء، ومنه أسفر بالصلاة إذا صلاها في الإسفار. والباء للتعدية، ولا يمكن حمل الأمر على الوجوب إجماعاً، فتعين الاستحباب. [الكفاية ١٩٧/١ ممروه، وكذلك إيقاع الناس في الحرج، والتغليس في الفجر يؤدي إلى أحد الأمرين: إما إزعاج الناس لأول الوقت، وفيه حرج؛ لأنه أمر بخلاف العادة، وإما تقليل الجماعة، وهو فاسد. ألا ترى أن رسول الله على عمائاً عن التطويل في القراءة، وعَلَلُ له بتنفير الناس عن الجماعة مع أن تطويل القراءة سنة فوق تعجيل الصلاة لأول الوقت. (النهاية) وقال الشافعي على: وقال الطحاوي: يبدأ بالتغليس، ويختم بالإسفار، ويجمع بينهما بتطويل القراءة. [العناية ١٩٧/١]

* روي من حديث رافع بن حديج، ومن حديث بلال، ومن حديث أنس، ومن حديث قتادة بن النعمان، ومن حديث النعمان، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث حواء الأنصارية. [نصب الراية ٢٣٥/١] أخرج الترمذي في جامعه حديث رافع بن حديج عن محمود بن لبيد، عن رافع بن حديج قال: سمعت رسول الله على يقول: "أسفروا بالفحر فإنه أعظم للأجر". [رقم: ١٥٤، باب ما جاء في الإسفار بالفحر]

يُستحب التعجيل في كل صلاة، والحجة عليه ما رويناه، وما نرويه. قال: والإبراد بالظهر في الصيف، وتقليمُه في الشتاء؛ لما روينا، ولرواية أنس في قال: كان رسول الله على إذا كان في الصيف، بُكَّر بالظهر، وإذا كان في الصيف أبْرَدَ بها. * وتأخيرُ العصر ما لم تتغيّر الشمس في الصيف والشتاء؛ لما فيه من تكثير النوافل؛ لكراهتها بعده. والمعتبرُ: تغيّر القُرص،

يستحب التعجيل: لقوله عليَّة: "أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله"، والعفو يستدعي تقصيرًا، وقال ﷺ في حواب: أيُّ العمل أحب إلى الله؟ قال: "الصلاةِ لأول وقتها". [فتح القدير ١٩٨/١] في كل صلاة: بأسباب الصلاة كالطهارة والستر والأذان، كما دخل الوقت، فإنه لا يعد حينئذ مؤخرًا، والشغل الخفيف كأكل اللقمة، وكلام كثير لا يمنع إدراكه، ولا يكلف على حلاف العادة، ولو كان متلبسًا بالأسباب بأن كان متوضئاً مستور العورة، وأخَّرَ بقدر الاشتغال بما كان مدركًا للفضيلة أيضاً. ها رويناه: يعني ما روينا من حديث رافع بن خديج، وهو قوله عليِّل: "أسفروا بالفجر"، وذلك؛ لأنه أمر بذلك، وأقله النَّدْب. (العناية) وما نرويه: إشارة إلى قوله: "وإذا كان في الصيف أبرد بها"، وذلك؛ لأنه يدعى التعجيل في كل صلاة، فإذا ثبت التأخير في البعض كان حجة عليه. العناية ١٩٨/١ لما روينا: من قوله عليمًا: "أبردوا بالظهر فإن شدة الحر". الحديث وقوله: "لما روينا" متعلق بقوله: "والإبراد بالظهر"، وقوله: "ولرواية أنس" إلخ متعلق بالمسألتين جميعاً.[العناية ١٩٩/١] تكثير النوافل: وهذا كان تعجيا المغرب أفضل؛ لأن أداء النافلة قبلها مكروه.[العناية١٩٩/١] والمعتبرُ تغيّر القُوص: أي العبرة في تغير الشمسَ هو تغير قرصها. واختلفوا فيه فذهب المصنفُ إلى أن تغير القرص بأن لا تحار فيه الأبصار وهو معني قوله:"وهو" أي تغير القرص أن يصير بحال لا تحار فيه الأعين يعني لا تحار الأعين في النظر إليه لذهاب ضوئه، وعن النجعي تغير الضوء قلنا: تغير الضوء يتحقق بعد الزوال، وقيل: أن يتغير الشعاع على الحيطان. = * الحديث أخرجه البخاري عن أبي خلدة (وهو خالد بن دينار) سمعت أنس بن مالك يقول: كان النبي علمه إذا اشتد البرد بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة يعني الجمعة. وقال يونس بن بكير: أحبرنا أبو حلدة وقال: بالصلاة ولم يذكر الجمعة، وقال بشر بن ثابت: حدثنا أبو خلدة قال: صلى بنا أمير الجمعة، ثم قال لأنس ١١٥٠ كيف كان النبي ﷺ يصلى الظهر [رقم: ٩٠٦، باب إذا اشتد الحريوم الجمعة]

وهو أن يصير بحال لا تَحَارُ فيه الأعينُ، هو الصحيح، والتأخير إليه مكروه. ويُستحب تعجيلُ المغرب؛ لأن تأخيرها مكروه؛ لما فيه من التشبُّه باليهود، وقال عليه:

"لا تزال أمتي بخير ما عَجَّلُوا المغربَ وأخَّرُوا العشاء". * قال: وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل؛ لقوله عليه: "لولا أن أشق على أمتي لأخرّثُ العشاء إلى ثلث الليل"، **

⁼ وقيل: توضع طشت ماء في الأرض المستوية فإن ارتفعت الشمس على جوانبه فقد تغير الشمس، وإن وقعت في الجوف فلم يتغير. وفي "المحيط": تغيرها بصفرة أو حمرة. وفي "المرغيناني": إذا كانت الشمس مقدار رمح لم يتغير ودونه قد تغيرت. وقيل: إن كان يمكن النظر إلى القرص من غير كلفة ومشقة فقد تغيرت. [البناية ٢٦/٦] هو الصحيح: أي تغير القرص وهو الذي فسره، هو الصحيح، واحترز به عن بقية الأقوال التي ذكرناها. (البناية) والتأخير إليه مكروه: أي إلى تغير القرص مكروه. وفي "القنية": هذه الكراهة هي كراهة تحريم، قالوا: أما الفعل فغير مكروه؛ لأنه مأمور بالفعل ولا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الأمر به. [البناية ٢٠/٢] لا تزال إلى: دليل منقول على استحباب تعجيل المغرب، ومعناه: لا تزال أمتي بخير مدة تعجيلهم المغرب، ووجه التمسك أن الشرع رتب استمرار الخير على تعجيل المغرب، والمباح لا يترتب على فعله خير شرعي. [العناية ٢٠٠/١]

^{*} هذا الحديث له أصل ولكن بغير هذه العبارة. [البناية ٤٩/٢] أخرج أبو داود في سننه عن مرثد بن عبدالله قال: قدم علينا أبوأيوب غازياً وعقبة بن عامر يومئذ على مصر، فأخر المغرب، فقام اليه أبو أيوب فقال: أما سمعت رسول الله على يقول: "لا تزال أمي بخير"، أو قال: "على الفطرة، ما لم يؤخّروا المغرب إلى أن تشتبك النحوم". [٩/١]، رقم: ٤٢١، باب وقت المغرب]

^{**} أخرجه الترمذي عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل، أو نصفه. وقال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.[١٣١/١] رقم: ١٣١/، باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة،]

ولأن فيه قطع السَّمَر المنهي عنه بعده، * وقيل: في الصيف تُعَجّل؛ كيلا تتقلل الجماعة، والتأخير إلى نصف الليل مباح؛ لأن دليل الكراهة _ وهو تقليل الجماعة _ عارضه دليل النَّدْب، وهو قطع السَّمر بواحدة، فتثبت الإباحة. وإلى النصف الأخير مكروه؛ لما فيه من تقليل الجماعة وقد انقطع السمر قبله.

تُعَجَّل: أي العشاء، وفي "المحيط" و"البدائع": ويؤخر العشاء إلى ثلث الليل أفضل ويعجل في الصيف؛ كيلا تتقلل الجماعة، قال شيخ الإسلام: وتأخير العشاء إلى ثلث الليل أفضل عند علمائنا في الشتاء من التعجيل في الوقت، وفي الصيف التعجيل أفضل من التأخير، وكذلك ذكر التفصيل بين الشتاء والصيف في "فتاوى قاضى خان"؛ كيلا يتقلل الجماعة؛ لأن الليل قصير والنوم غالب. [البناية ٣/٢]

والتأخير: بيان هذا أن في التأخير إلى نصف الليل يلزم تقليل الجماعة، وتقليلها دليل الكراهة فكان ينبغي أن يكون التأخير إلى هذه الغاية مكروها، إلا أنه يحصل في هذا التأخير قطع السمر المنهي أصلاً ورأساً؛ لأنه وقت غلبة النوم، وقطع السمر دليل الاستحباب فتعارض الدليلان فتساقطا؛ لعدم إمكان العمل بهما، وعدم إمكان الترجيح، فثبتت الإباحة. (غاية البيان) قد انقطع: يعني أن الإباحة في آخر النصف الأول إنما يثبت لمعارضة دليل الندب دليل الكراهة، وهنا في آخر النصف الآخر لم يوجد دليل الندب أصلاً؛ لانقطاع السمر من قبل، فلم يثبت الإباحة، فثبتت الكراهة؛ لبقاء دليلها سالماً عن المعارض. [غاية البيان ٤٣/١)

*حديث السمر المنهي عنه بعد العشاء رواه الأئمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ٢٤٧/١] أخرج البحاري عن سيار بن سلامة قال: دخلت أنا وأبي على أبي برزة الأسلمي، فقال له أبي: كيف كان رسول الله على يصلي المكتوبة؟ فقال: _ وفيه _ وكان يَسْتحبُّ أن يؤخر من العشاء التي تدعولها العتمة، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها. [رقم: ٧٤٧، باب وقت العصر]

ويُستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل أن يؤخّره إلى آخر الليل، فإن لهم يَثِقْ بالانتباه أوتر قبل النوم؛ لقوله عليه: "من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله، ومن طَمِع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل". * وإذا كان يوم غَيم، فالمستحبُّ في الفجر والظهر والمغرب: تأخيرها، وفي العصر والعشاء: تعجيلهما؛ لأن في تأخير العشاء تقليلَ الجماعة على اعتبار المطر، وفي تأخير العصر تَوهُم الوقوع في الوقت المكروه، ولا توهم في الفجر؛ لأن تلك المدة مديدة، وعن أبي حنيفة عليها: التأخير في الكل؛ للاحتياط، ألا ترى أنه يجوز الأداء بعد الوقت لا قبله.

آخر الليل: وفي بعض النسخ: ويستحب في الوتر لمن يألف صلاة الليل تأخيرها إلى آخر الليل، فإن لم يثق بالانتباه أوتر قبل النوم، وهو ظاهر. [العناية ٢٠٢/] لم يثق: أي لم يعتمد اليقظة بعد النوم. وإذا كان إلخ: يعني هذا الذي قلنا من بيان الاستحباب فيما إذاكانت السماء مصحية، أما إذا كانت متغيمة فالضابط العين مع العين، يعني أن كل صلاة في أول اسمها عين كالعصر والعشاء يعجل وإن لم تكن، تؤخر. وإنما يعجل العصر؛ احترازاً عن الوقوع في الوقت المكروه. والعشاء؛ احترازاً عن تقليل الجماعة. والصلوات الباقية مدتما مديدة مع أن في تعجيل الفجر احتمال الأداء قبل الوقت، وفي تعجيل الظهر كذلك، وكذا في المغرب، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة: التأخير أفضل في جميع الصلوات يوم الغيم، وهو أقرب إلى الاحتياط؛ لجواز الأداء بعد الوقت، وعدم جوازه قبله. [غاية البيان ٤٤/١]

على اعتبار: أي على اعتبار وقوع المطر، وحصول الطين، والغيم الرطب سبب للمطر، وتكاسل الناس في الخروج إلى المسجد مستدلين بقوله على: "إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال". [البناية ٢/٢٥] المدة مديدة: يعني ما بين التنوير وطلوع الشمس مدة مديدة، فيؤمن أن يقع الأداء وقت طلوع الشمس. [العناية ٢/٢١] يجوز الأداء: أي أداء الصلاة بعد الوقت قضاءً.

^{*} أخرجه مسلم في صحيحه، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: من حاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، ومن طَمِع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل، فإن صلاة آخر الليل مشهودة، وذلك أفضل. [رقم: ١٧٦٦، باب من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله]

فصل في الأوقات التي تُكْرَه فيها الصلاة

لا تجوز الصلاة عند طلوع الشمس، ولا عند قيامها في الظّهيرة، ولا عند غروها؛ لحديث عقبة بن عامر على قال: "ثلاثة أوقات نهانا رسول الله على أن نصلّي فيها، وأن نَقْبُرَ فيها موتانا: عند طلوع الشمس حتى ترتفع، وعند زوالها حتى تَزُوْلَ، وحين تَضيّفَ للغروب حتى تغرب". * والمراد بقوله: "وأن نقبر"، صلاة الجنازة؛ لأن الدفن غير مكروه. والحديث بإطلاقه حجة على الشافعي على

فصل: لما ذكر الأوقات التي يستحب فيها الصلاة استدعى ذلك ذكر ما يقابله من الأوقات التي يكره فيها الصلاة. (النهاية) الأوقات التي إلخ: أي هذا فصل في بيان الأوقات التي تكره فيها الصلاة، ولقب الفصل بما تكره مع أن فيه ما لا تجوز الصلاة فيه باعتبار الغالب، أو لأن عدم الجواز مستلزم الكراهة. [البناية ٧/٢] لا تجوز إلخ: اعلم أن الفرائض لا تجوز عندنا في هذه الأوقات، وكذا النوافل في بعض الروايات، وعند الشافعي كله يجوز الفرض في هذه الأوقات في جميع البلدان، وتجوز النوافل عنده فيها بمكة.[العناية ٢٠٢/١] قيامها في الظهيرة: أي وقت وقوف الشمس في نصف النهار. (مجمع الألهر) عند: بدل من أوقات أي وقت طلوع الشمس حتى ترتفع أي ارتفاع الشمس. حتى ترتفع: اختلف العلماء في الارتفاع الذي تحل الصلاة عنده قال في "الأصل": إذا ارتفع الشمس قدر رمح أو رمحين، وقال الفضيلي: ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس فالشمس في الطلوع فلا تصح الصلاة. [العناية ٢٠٤/١] تضيف: أصله تتضيف بالتائين، فحذف أحدهما، يقال: ضافت الشمس إذا مالت للغروب. (النهاية) غير مكروه: أي بالإجماع نَصَّ على ذلك الشيخ أبوحامد، وصاحب "الحاوي"، والشيخ نصير. حجة على الشافعي كله إلخ: قلت: هذه الترديدات والتصرفات كلها من عدم الوقوف على نص مذهب الشافعي وعدم الرجوع إلى أمهات كتب أصحابه، فنقول: مذهب الشافعي جواز الفرائض في هذه الأوقات، = * رواه الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ١/٥٠/] أخرج مسلم في صحيحه عن موسى بن على، عن أبيه قال: سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: ثلاث ساعات كان رسول الله رَهِ الله وَالله وَالله وَالله وَالله والله أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب. [٢٣٧٦/٤]، رقم: ١٨٩٧، باب الأوقات التي نهي عن الضّلاة فيها]

في تخصيص الفرائض، وبمكة في حق النوافل، وحجة على أبي يوسف على أباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال. قال: ولا صلاة جنازة؛ لما روينا، ولا سجدة تلاوة؛ لأنفا في معنى الصلاة إلا عصر يومه عند الغروب؛

= ومن النوافل ماله سبب كتحية المسجد وركعتي الطواف، دون النوافل المطلقة، وفي مكة تجوز النوافل المطلقة أيضاً. وقال النووي في "الروضة": يجوز في هذه الأوقات قضاء الفرائض والسنن والنوافل التي أخذها الإنسان ورداً له، وتجوز صلاة الجنازة وسجود التلاوة، وسجدة الشكر، وركعتا الطواف، وصلاة الكسوف، ولا تكره فيها صلاة الاستسقاء على الأصح. وعلى الثاني تكره كصلاة الاستخارة، وتكره ركعتا الإحرام على الصحيح. فأما تحية المسجد فإن اتفق دخوله لغرض كدرس علم أو اعتكاف أو انتظار صلاة ونحو ذلك لم يكره، وإن دخل لا لحاجة بل ليصلي التحية فوجهان أقيسهما الكراهة انتهي.[البناية ٢٠/٢ -٦١] تخصيص الفرائض وبمكة: واختلف نسخ الهداية في هذا الموضع فلذلك تردد الشراح فيه و لم يحرروا كما ينبغي خصوصاً تحرير مذهب الشافعي على ما هو المسطور في كتب أصحابه المعتمد عليها... والصحيح من الرواية أن يذكر الفرائض والنوافل ويذكر بمكة بدون الباء، ورأيت في خط شيخي أن عند الشافعي كله يجوز الفرائض في جميع الأمكنة دون النوافل، وفي مكة يجوز عنده الفرائض والنوافل. [البناية ٦٣/٢] في إباحة النفل: روى عن أبي يوسف أنه قال: "لا بأس بالصلاة وقت الزوال يوم الجمعة"؛ لحديث أبي سعيد الخدري أن النبي على الصلاة في نصف النهار إلا يوم الجمعة". وأحيب بأنه منقطع، أو معناه: ولا يوم الجمعة.[العناية ٢٠٤/١] لما روينا: يعني قوله: "وأن نقبر موتانا".(العناية) معني الصلاة: في أنها يشترط لها ما يشترط للصلاة يعني: لما كانت في معنى الصلاة كانت داخلةً تحت النهي. [العناية ٢٠٥/١] إلا عصر يومه: هذا استثناء من قوله: "ولا عند غروبها" يعني لو صلى عصر يومه عند غروب الشمس حازت صلاته لأن السبب أي سبب وجوب الصلاة هو الجزء القائم من الوقت الذي يتصل به الأداء؛ لأنه لو تعلق بالكل أي لأن السبب لو تعلق بكل الوقت جملة لوجب الأداء بعده أي لوجب أداء الصلاة بعد ذلك الوقت؛ لوجوب تقدم السبب بجميع أجزائه على المسبب، فلا يكون أداء. ولو تعلق بالجزء الماضي أي ولو تعلق سبب الوجوب بالجزء الماضي من الوقت فالمؤدي بكسر الدال في آخر الوقت قاض؛ لأنه أدى بعد خروج الوقت فيكون قضاء. وإذا كان كذلك أي وإذا كان الأمر كما ذكرنا من أن السبب هو الجزء القائم إلى آخره، فقد أداها أي أدى الصلاة التي هي العصركما وجبت أي باتصال الأداء بها فإن كان وقتها صحيحاً بأن لا يكون موصوفاً بالكراهة ولا منسوباً إلى الشيطان كالظهر مثلاً وجب المسبب كاملاً فلا يتأدى ناقصاً، =

لأن السبب هو الجزء القائم من الوقت؛ لأنه لو تعلَّق بالكل لوجب الأداء بعده، ولو تعلَّق بالجزء الماضي، فالمؤدِّى في آخر الوقت قاضٍ. وإذا كان كذلك فقد أدَّاها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوات؛ لألها وجبت كاملة فلا تتأدّى بالناقص. قال وله والمراد بالنفي _ المذكور في صلاة الجنازة وسحدة التلاوة _ الكراهة، حتى لو صلاها فيه، أوتلا سحدة فيه، فسحدها: حاز؛ لألها أدّيت ناقصةً كما وجبت؛ إذ الوجوب بحضور الجنازة والتلاوة. ويُكره أن يتنفَّل بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب؛ لما روي أنه عليه هي عن ذلك، ولا بأس بأن يُصلِّي في هذين الوقتين الفوائت، ويسجد للتلاوة، ويصلي على الجنازة؛ لأن الكراهة كانت لحق الفرض؛

⁼ وإن كان فاسداً أي ناقصاً بأن يكون منسوباً إلى الشيطان كالعصر يستأنف وقت الاصفرار وجب الفرض به ناقصاً، فيحوز أن يتأدى ناقصاً؛ لأنه أداه كما وجب بخلاف غيرها من الصلوات يعني غير العصر. [البناية ٢٦٢٢] الموقت: أي الذي يلي الشروع. (الكفاية) بالكل: لأن السبية لما كانت متعلقة بكل الوقت، فما لم يوجد كله لا يحصل السبب؛ لأن المجموع ينتفي بانتفاء جزء، وإن صليَّ بعد الوقت يكون قضاء. [الكفاية ٢٠٥١] والمراد بالنفي: أي: في قول القدوري على: ولا صلاة جنازة ولا سجدة تلاوة، الكراهة. [البناية ٢٨/٦] لأن الكراهة: الحاصلة في هذين الوقتين كانت لحق الفرض؛ ليصير الوقت من بعدهكالمشغول به أي بالفرض فلم يجز النفل فيهما؛ لأن الشغل التقديري بالفرض أولى من الشغل الحقيقي بالنفل لا لمعني في الوقت بالفرض، ولهذا لو ابتدأ العصر في أول الوقت ومده إلى المغرب لا يكره بالاتفاق، فلو كانت الكراهة لمعني في الوقت لكان هذا مكروهاً. = ثاخرج البخارى في صحيحه عن أبي العالية، عن ابن عباس قال: شهد عندي رحال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر هي: أن النبي كلي لهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب. وقمد إلى المالكة بعد الفحر حتى ترتفع الشمس.

ليصير الوقت كالمشغول به، لا لمعنى في الوقت، فلم تظهَر في حق الفرائض، وفيما وجب لعينه كسحدة التلاوة، وظهرت في حق المنذور؛ لأنه تعلَّقَ وجوبُه بسبب من جهته، وفي حق ركعتي الطواف، وفي الذي شَرع فيه ثم أفسده؛ لأن الوحوب لغيره، وهو حتم الطواف، وصيانة المؤدَّى عن البطلان.

= وقوله: لا لمعنى في الوقت تأكيد لقوله: لحق الفرض، وفيه إشارة إلى الفرق بين النهي الوارد في هذين الوقتين والوارد في الأوقات الثلاثة المذكورة، بأن ذلك لمعنى في الوقت وهو كونه منسوباً إلى الشيطان فيظهر في حق الفرائض والنوافل وغيرها. [البناية ٧١/٢]

وجب لعينه: المراد بما وجب لعينه ما لم يتعلق وجوبه بعارض بعد أن كان نفلاً كالمنذور، وسواء كان مقصودًا بنفسه أو لغيره، كمخالفة الكفار وموافقة الأبرار في سجدة التلاوة، وقضاء حق الميت في صلاة الجنازة. وعن أبي يوسف: لا يكره المنذور ولا أثر لإيجاب العبد، كما لا أثر لتلاوته في إثبات الكراهة في السجدة، وقد يقال: وجوب السجدة في التحقيق متعلق بالسماع، لا بالاستماع، ولا التلاوة، وذلك ليس فعلاً من المكلف، بل وصف خلقي فيه بخلاف النذر، والطواف المشروع فيه، ولولاه لكانت الصلاة نفلاً. [فتح القدير ٢٠٨/٢] بسبب من جهته: يعني لما كان وجوب المنذور بسبب من جهة الناذر، لا من جهة الشرع حعل كالتطوع المبتدأ، فيؤثر في المنذور أيضًا؛ لأنه مثل التطوع المبتدأ من حيث إن كُلاً منهما من جهة العباد بخلاف صلاة الجنازة، وسجدة التلاوة. (النهاية)

الذي شرع فيه: وعن الشيخ محمد بن الفضل: رجل جاء إلى الإمام، وخاف لو اشتغل بالسنة أن يفوته الفحر بالجماعة، يترك السنة، ويقضيها بعد ما طلعت الشمس عند محمد، وإن أراد أن يقضيها قبله يشرع في السنة، ثم يُفسدها، فإذا فرغ من الفرائض يقضيها قبل الطلوع، ولا يكره؛ لأنها صارت دَينًا عليه كمن شرع في التطوع، ثم أفسدها، ثم قضاها، وإذًا لا يكره، كذا ههنا. وعن المشايخ من قال في هذه الحيلة أمر بإفساد العمل، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴿ فَالاً حسن أن يشرع في السنة، ثم يكبر للفريضة، فيخرج بهذا التكبير من السنة، ويصير شارعاً في الفريضة، ولا يصير مفسداً للعمل، بل مجاوزًا من عمل إلى عمل كذا في "شرح الأوراد" وإنه على خلاف المتن. المؤدّى: فيما إذا شرع ثم أفسد.

ويُكره أن يتنفَّل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر؛ لأنه على لم يزد عليهما* مع حرصه على الصلاة. ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض؛ لما فيه من تأخير المغرب، ولا إذا خرج الإمام للخطبة يوم الجمعة إلى أن يفرُغَ من خطبته؛ لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة.

ركعتي الفجر: قال شيخ الإسلام: والنهي فيه عما سوى ركعتي الفجر لحق ركعتي الفجر، حتى لو نوى تطوعاً كان عن ركعتي الفجر، فقد منع عن تطوع آخر دونه ليبقى جميع الوقت كالمشغول بركعتي الفجر مراعاة لحقه، ولكن الفرض الآخر فوقه، فجاز أن يصرف الأوقات إليه بخلاف الأوقات الثلاثة. (النهاية) حرصه على الصلاة: يعني أن الترك مع الحرص على احراز فضيلة النفل دليل الكراهة. [العناية ١/ ٢٠٨] يوم الجمعة: قال الشيخ اللكنوي في حاشيته: أقول: لو حذف المصنف هذه الكلمة لكانت العبارة أخصر وأشمل؛ لشمولها خطبة، العيدين، والاستسقاء، وصلاة الكسوف والحسوف.

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن حفصة قالت: كان رسول الله على إذا طلع الفجر لايصلي إلا ركعتين خفيفتين. [٢١٧٧٣، رقم: ١٦٤٨، باب استحباب ركعتي سنة الفجر والحث عليهما وتخفيفهما والمحافظة عليهما وبيان ما يستحب أن يقرأ فيهما]

باب الأذان

الأذان معروفة، وهو كما أذّن الملك النازل من السماء، *

الأذان: هو لغة: الإعلام مطلقاً، وشرعاً: إعلام دخول وقت الصلاة بوجه مخصوص، ويطلق على الألفاظ المخصوصة، والترتيب بينها مسنون، فلو غيَّر الترتيب كانت الإعادة أفضل. [بحمع الأهر ١١٣/١] سنة: سنة مؤكدة هو الصحيح. (بحمع الأهر) هو قول عامة الفقهاء، وكذا الإقامة، وقال بعض مشايخنا: واحب؛ لقول محمد: "لواحتمع أهل بلد على تركه قاتلناهم عليه"، وأجيب بكون القتال؛ لما يلزم الاجتماع على تركه من استخفافهم بالدين. [فتح القدير ٢٠٩/١] والجمعة: وذكر الجمعة؛ لدفع وهم من يتوهم أن لا أذان لها كصلاة العيدين بجامع أهما يتعلقان بالإمام والمصر الجامع، وإلا فهي داخلة تحت الخمس. [العناية ٢٠٩/١] ما سواها: فلا يؤذن للعيد والكسوف. (فتح القدير)

للنقل المتواتر: الظاهر أنه متعلق بكلا المطلوبين، أما سنية الأذان للصلوات الخمس، فقد تواتر من زمان النبي الله الآن سنيته، وعمل الصحابة به، وأذّن بالنفس النفيس الله وإن اختلف فيه، لكن عملته الصحابة بحضرته، وبعد وفاته الله به، فكانت سنة تقريرية وأمرية، لا فعلية. وأما عدم سنيته لباقي الصلوات، فقد روي في الأحاديث وقوع الكسوف زمن النبي الله وصلاة العيدين والجنازة بلا أذان وإقامة، والله أعلم. وهو كما: واختلف في ذلك الملك فقيل: نزل به جبريل الله وقيل: كان غيره. (العناية)

* أخرجه أبو داود في سننه عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه: حدثني أبي عبد الله بن زيد قال: لما أمر رسول الله على الناقوس يُعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة، طاف بي، وأنا نائم، رحل يحمل ناقوساً في يده، فقلت: يا عبدالله! أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعو به إلى الصلاة، قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ فقلت: بلى قال: فقال: تقول: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر. أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله. حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح. الله أكبر الله أكبر. لا إله الا الله على قال فأخبرته بما رأيت، فقال: إلها لوؤيا حق إن شاء الله، =

ولا ترجيع فيه، وهو: أن يُرجِّع فيرفع صوتَه بالشهادتين بعد ما خفض بهما، وقال الشافعي حشه: فيه ذلك؛ لحديث أبي محذورة: "أن النبي عليمًا أمره بالترجيع"، * ولنا: أنه لا ترجيع في المشاهير، وكان ما رواه تعليماً، فظنّه ترجيعاً. ويزيد في أذان الفحر بعد الفلاح: الصلاة خير من النوم مرتين؛ لأن بلالاً فيها قال: "الصلاة خير من النوم" مرتين،

ولا ترجيع فيه: صورة الترجيع: أن يأتي بالشهادتين مرتين مخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية: "أشهد أن محمدا رسول الله" خفياً إلى قوله: "أشهد أن لا إله إلا الله" رافعاً صوته، فيكرر الشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين أربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر. [الكفاية ٢١١/١] وقال الشافعي: وعنده لو تركه لا يضر البتة. أمره بالترجيع: احتج الشافعي بحديث أبي محذورة، وبالقياس على التكبير، فكما أن يأتي بلفظة التكبير أربع مرات، فكذا بكلمة الشهادتين. (النهاية) ولنا: وأما التكبير فهو دليلنا، فإن ذكر التكبير مرتين لما كان بصوت واحد، فهو ككلمة واحدة. (النهاية)

لا ترجيع: ولأن المقصود من الأذان "حي على الصلاة حي على الصلاة"، ولا ترجيع في هاتين الكلمتين ففيما سواهما أولى. (النهاية) في المشاهير: فيه أحاديث: منها حديث عبد الله بن زيد بجميع طرقه، ومنها ما في أبي داود عن ابن عمر قال: إنما كان الأذان على عهد رسول الله على مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة، الحديث. [فتح القدير ٢١١/١] ويزيد: وهذه الزيادة مستحبة بالنص، وأما زيادة "حي على خير العمل" فمكروهة تحريماً صرح به في "البحر الرائق"؛ إذ لا أثر له في الأحاديث والآثار إلا ما شذ، وقد صنفت في هذه المسئلة رسالة سميتها "بالرد الأكمل على المؤذن بحي على خير العمل"، ثم أدرجتها في "التحقيق العجيب".

 حين وجد النبيَّ عليه راقداً، فقال عليه: "ما أحسن هذا يا بلال! اجعله في أذانك"، * وخصَّ الفجر به؛ لأنه وقتُ نومٍ وغفلة، والإقامة مثل الأذان، إلا أنه يزيد فيها بعد الفلاح: "قد قامت الصلاة" مرتين، هكذا فعل الملك النازل من السماء ** وهو المشهور، ثم هو حجة على الشافعي على الشافعي على الشافعي على الشافعي على المنافعي على المنافع المنافعي المنافع المنافع

اجعله: وهو للندب بقرينة قوله: "ما أحسن هذا". (البحر الرائق) على الشافعي: فإنه يقول: يشفع الأذان، ويوتر الإقامة؛ لحديث أنس، أن النبي على: أمر بلالاً بذلك. (العناية) ويتوسل إلخ: بيان السنن التي فيه، وهي نوعان: ما يرجع إلى نفس الأذان، ومايرجع إلى صفات المؤذن، فالأول: هو أن يأتي به رافعاً صوته ويفصل بين كلمتي الأذان بسكتة مطولاً غير مطرب وهو الترسل من "ترسل في قراءته" إذا تمهل فيها وتوقف، ولا يفصل بين كلمتي الإقامة بل يجعلهما كلاماً واحداً وهو الحدر، ويكون صوته أخفض من صوت الأذان، ويرتب بين كلمات الأذان والإقامة كما شرع فإن قدم بعضاً وأخر بعضاً فالأفضل الإعادة؛ مراعاة للترتيب، وأن يوالي بين كلمات الأذان والإقامة حتى لو ترك الموالاة فالسنة أن يعيد الأذان ويستقبل بهما القبلة إلا في الصلاة والفلاح. والثاني: وهو أن يكون ذكراً عاقلاً صالحاً عالماً بالسنة وبأوقات الصلاة، فأذان البري العاقل صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية، وأذان البالغ أفضل، وأذان غير العاقل والسكران يعاد، وكذلك أذان المرأة. [العناية ٢١٣/١]

* الحديث أخرجه الطبراني في "معجمه الكبير" عن حفص بن عمر، عن بلال أنه أتى النبي الله المحله بالصبح فوجده راقداً، فقال: "الصلاة حير من النوم مرتين"، قال النبي الله الحسن هذا يا بلال! اجعله في أذانك". [٥-٣٥٨، رقم: ١٠٨١] وأخرج ابن ماجه في سننه عن سعيد بن المسيب عن بلال أنه أتى النبي الله يؤذنه لصلاة الفجر فقيل: هو نائم فقال: "الصلوة حير من النوم، الصلاة حير من النوم"، فأقرّت في تأذين الفجر فثبت الأمر على ذلك. [رقم: ٧١٦، باب السنة في الأذان]

** أخرجه أبو داود عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل - وفيه -: فحاء عبد الله بن زيد رجل من الأنصار - وقال فيه - : فاستقبل القبلة، قال: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة _ مرتين _ حي على الفلاح _ مرتين _ حي على الفلاح _ مرتين _ الله أكبر، لا إله إلا الله، ثم أمهل هُنية، ثم قام، فقال: مثلها إلا أنه قال: زاد بعد ما قال: =

في الأذان، ويحدُر في الإقامة؛ لقوله عليه لللل: "إذا أذّنت فترسّل، وإذا أقمت فاحدُر"، وهذا بيان الاستحباب. ويستقبل بهما القبلة؛ لأن الملك النازل من السماء أذّن مستقبل القبلة، ** ولو ترك الاستقبال جاز؛ لحصول المقصود، ويُكره؛ لمخالفته السنة. ويُحوِّل وجهَه للصلاة والفلاح يَمْنَةً ويَسْرَةً؛ لأنه خطاب للقوم فيواجههم به،

في الإقامة: لو ترسل فيها قيل: يكره لمخالفة السنة، وقيل ما ذكره في المتن: يشير إلى عدم الكراهة حيث قال: "وهذا بيان الاستحباب"، والحق هو الأول؛ لأن المتوارث الترسل فيكره تركه، وفي "فتاوى قاضيخان": أذن ومكث ساعة ثم أخذ في الإقامة فظنها أذاناً فصنع كالأذان [فقيل له: هذه إقامة]. فعرف يستقبل الإقامة؟ لأن السنة في الإقامة الحدر، فإذا ترسل ترك سنة الإقامة وصار كأنه أذن مرتين. [فتح القدير ٢١٣/١] ويستقبل: إلا في الحيعلتين. ويُحوّل: وقال الحلواني: إذا أذن لنفسه لا يُحوّل، والصحيح: أنه يحول. [بحمع الأهر ٢١٦/١] يَمْنةً ويَسرةً: ثم قيل: يلتفت يمنة للصلاة ويسرة للفلاح، وقيل: يمنة ويسرة لكل منهما، واختار بعضهم الأول، والثاني أوجه. [فتح القدير ٢١٣/١] فيواجههم: ويقع لمن خلفه إعلام بذلك الالتفات مع ثبات القدمين، فلا حاجة إلى ارتكاب المكروه باستدبار القبلة اللازم من مواجهتهم. [فتح القدير ٢١٣/١]

^{= &}quot;حي على الفلاح": قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، قال: فقال رسول الله ﷺ: "لقنها بلالاً" فأذن بما بلال.[٣٩٤/١] ٣٩٥-٣٩٥، رقم: ٥٠٨، باب كيف الأذان]

^{*} أخرجه الترمذي في جامعه عن جابر بن عبد الله، - وفيه -: أن رسول الله على قال لبلال: يا بلال! إذا أذّنت فترسّل في أذانك، وإذا أقمت فاحدُر، قال أبو عيسى: حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم، وهو إسناد مجهول. [١٩٥١، رقم: ١٩٥، باب ما جاء في الترسل في الأذان] وأخرج الدار قطني في سننه عن أبي الزبير - مؤذن بيت المقدس - قال: جاء نا عمر بن الخطاب فقال: إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحذم. وليس في إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس، وهو تابعي قديم مشهور يعني أن سنده محتج به. [إعلاء السنن ١٦/٢]

^{**} أخرجه أبو داود في سننه عن ابن أبي ليلي عن معاذ بن جبل - وفيه -: فجاء عبد الله بن زيد - رجل من الأنصار_، وقال فيه: فاستقبل القبلة. الحديث. [٣٩٥/١، رقم: ٥٠٨، باب كيف الأذان]

وإن استدار في صَوْمَعته فحَسَن. مراده: إذا لم يستطع تحويْلَ الوجه يميناً وشمالاً مع ثبات قدميه مكانهما كما هو السنة، * بأن كانت الصومعة متسعة، فأما من غير حاجة فلا. والأفضل للمؤذّن أن يجعل إصبعيه في أذنيه، بذلك أمرَ النبي عليه بلالاً عليه، ** ولأنه أبلغ في الإعلام، وإن لم يفعل فحسن؛ لألها ليست بسنة أصلية.

في صومعته: وهي الموضع العالي على رأس المئذنة، يقف فيها يؤذن. هراده إلخ: يعني إذا كانت مأذنة بحيث لو حَوَّلَ وجهَه مع ثبات قدميه لا يحصل الإعلام، استدار فيها، فيخرج رأسه من الكوة اليمنى، ويقول: ما قاله، ثم يذهب إلى الكوة اليسرى، فيفعل فيه ما فعل. [مجمع الأنهر ١١٦/١] متسعة: لا يمكنه الإعلام إلا بالاستدارة، فعلى هذا قوله: "بأن كانت" متعلق بنفي الفعل أي عدم الاستطاعة بسبب أن كانت الصومعة متسعة، أو معناه: إذا لم يقدر على التحويل مع ثبات قدميه؛ لخوف السقوط بأن كانت الصومعة مئذنة ضيقة، ففي المكان المرتفع الضيق لا يمكن التحول مع إثبات قدميه، فكان قوله: بأن كانت متعلقاً بالفعل المنفي.

إصبعيه: لأنه أبلغ في الإعلام. وحاز وضع يديه أيضًا كما في "الدرر". (مجمع الأهر) فحسن: أي فالأذان حسن لا ترك الفعل؛ لأنه وإن لم يكن من السنن الأصلية، حيث لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد وهو الأصل في باب الأذان، لكنه فعل أمر به النبي لله بلالاً، فلا يليق أن يوصف تركه بالحسن، و لم يؤثر في زوال الحسن المتمكن في نفس الأذان الذي هو من سنن الهدى، فكان معناه أن الأذان بذلك الفعل أحسن، وبتركه حسن. (العناية) أصلية: أي لم يكن في أذان الملك النازل من السماء؛ ولهذا لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد هيه، وهو الأصل، وإنما كان ذلك لإقامة سنة الصوت، ألا ترى إلى قوله عليه: "فإنه: أندى لصوتك"، علّل بذلك. [الكفاية ٢١٤/١]

* أخرجه مسلم في صحيحه عن عون ابن أبي جُحيفة عن أبيه - وفيه -: قال: فخرج النبي عليه حلة حمراء. كأبي أنظر إلى بياض ساقيه. قال: فتوضأ وأذن بلال، قال: فجعلت أتستَسبَّع فاه ههنا وههنا - يقول: يميناً وشمالاً - يقول: حي على الصلاة، حي على الفلاح...إلخ.[١٧٢٩/٣، رقم: ٩٩،١، باب سترة المصلي] ** أخرجه ابن ماجه في سننه عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد - مؤذن رسول الله الله الله عن ابيه عن حده أن رسول الله الله المرابطة أمر بلالاً أن يجعل إصبعيه في أذنيه، وقال: إنه أرفع لصوتك. [رقم: ٧١، باب السنة في الأذان]

والتثويب في الفجر: "حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح" مرتين بين الأذان والإقامة، حسن؛ لأنه وقت نوم وغفلة، وكُرِه في سائر الصلوات، ومعناه: العود إلى الإعلام بعد الإعلام، وهو على حسب ما تعارفوه، وهذا التثويب أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة على للغير أحوال الناس، وخصُّوا الفجر به؛ لما ذكرنا، والمتأخرون استحسنوه في الصلوات كلها؛ لظهور التواني في الأمور الدينية. وقال أبو يوسف على التوب

والتثويب: والتثويب في الفحر: "الصلاة خير من النوم" كما في الترمذي، قال في "المبسوط": أما معنى التثويب لغةً: الرجوع، ومنه سمى الثواب به؛ لأن منفعة عمله تعود إليه، ويقال: "ثاب إلى المريض نفسه" إذا برئ، فهو عود إلى الإعلام بعد الإعلام. سائو الصلوات: لما روى أن عليًا عليه رأى مؤذّنا يثوب في العشاء، فقال: أخرجوا هذا المبتدع من المسجد، وروى مجاهد قال: دخلت مع ابن عمر هُمِّما مسجداً، يصلي فيه الظهر، فسمع مؤذّنا يثوب فغضب وقال: قم، حتى نخرج من عند هذا المبتدع.[العناية ٢١٤/١] معناه إلخ: أي معنى التثويب العود إلى الإعلام بعد الإعلام وهذا معناه الشرعي، وفي اللغة: التثويب الرجوع مطلقاً كما ذكرناه "وهو" أي التثويب "على حسب ما تعارفوه" أي ما تعارفه أهل كل بلدة من التنحنح، أو قوله: "الصلاة الصلاة" أو قوله: "قامت قامت"؛ لأنه للمبالغة في الإعلام وإنما يحصل ذلك بما تعارفوه "وهذا" إشارة إلى قوله: "والتثويب في الفجر حي على الصلاة حي على الفلاح" مرتين بين الأذان والإقامة تثويب أحدثه علماء الكوفة بعد عهد الصحابة على أي بعد زماهم؛ لتغير أحوال الناس وهو توانيهم وكسلهم في باب العبادة "وخصوا الفجر به" أي خص علماء الكوفة الفجر بالتثويب يعني لم يثوبوا إلا في الفجر خاصة "لما ذكرنا" وهو قوله: "لأنه وقت نوم وغفلة، والمتأخرون استحسنوه" أي العلماء المتأخرون استحسنوا التثويب "في الصلوات كلها، لظهور التواني في الأمور الدينية" فعلى هذا استحسان المتأخرين إحداثاً بعد إحداث، وفي "الجامع البرهاني": نزل سائر الأوقات في زماننا منــزلة وقت الفجر في زمان النبي ﷺ. قلت: استحسان المتأخرين التثويب في كل الصلوات ليس بلفظ معين ولا شرطوا عين ذلك اللفظ بل ذكروا ما تعارفوا. [البناية ١٠٦/٢] قال أبو يوسف: في شرح "الجامع الصغير" لقاضي خان: وإنما قال أبو يوسف ذلك: في أمراء زمانه؛ لألهم كانوا مشغولين بالنظر في أمور الرعية، فاستحسن زيادة الإعلام في حقهم، ولا كذلك أمراء زماننا. (النهاية)

لا أرى بأسًا أن يقول المؤذن للأمير في الصلوات كلها: "السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته، حي على الصلاة، حي على الفلاح، الصلاة يرحمك الله." واستبعده محمد عليه؛ لأن الناس سواسية في أمر الجماعة. وأبويوسف عليه خصهم بذلك؛ لزيادة اشتغالهم بأمور المسلمين؛ كيلا تفوهم الجماعة، وعلى هذا القاضي والمفتي. ويجلس بين الأذان والإقامة إلا في المغرب، وهذا عند أبي حنيفة عليه. وقالا: يجلس في المغرب أيضًا حلسة خفيفة؛ لأنه لا بد من الفصل؛ إذ الوصل مكروه، ولا يقع الفصل بالمحتة؛ لوجودها بين كلمات الأذان، فيفصل بالجليبة كما بين الخطبتين.

واستبعده: أقول: لا وحه لاستبعاده، أو لم يسمع ما ورد في الأحاديث من أن بلالاً كان يحضر بباب الحجرة النبوية، ويخبره بالصلاة بعد ما أذن في الفجر، وهذا هو أصل أبي يوسف في التخصيص.

سواسية: جمع سواء على خلاف القياس. (النهاية) والمفتى: وكل من يعمل للعامة. (النهاية) ويجلس: لا خلاف أن وصل الأذان بالإقامة مكروه؛ لأن المقصود بالأذان إعلام الناس بدخول الوقت؛ ليتأهبوا للصلاة بالطهارة، فيحضروا المسجد لإقامة الصلاة، وبالوصل ينتفي هذا المقصود، فإن كانت الصلاة مما يتطوع قبلها، مسنونًا كان أو مستحبًا، يفصل بينهما بالصلاة؛ لقول النبي الله النها المقصود به. [العناية ١٥/١] المن شاء"، فإن لم يصل يفصل بينهما بجلسة خفيفة؛ لحصول المقصود به. [العناية ١٥/١]

عند أبي حنيفة: حاصل المذهب: أن العلماء اتفقوا على أنه لا يصل الإقامة بالأذان في المغرب، بل يفصل بينهما، لكنهم اختلفوا في مقدار الفصل، فعند أبي حنيفة: المستحب أن يفصل بينهما بسكتة يسكت قائماً ساعة، ثم يقيم. ومقدار السكتة عنده: قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة، وروي عنه مقدار ما يخطو ثلاث خطوات، وعندهما: يفصل بينهما بجلسة حفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين، وذكر الإمام الحلواني الخلاف في الأفضلية، حتى إن عند أبي حنيفة هشه إن جلس جاز، والأفضل: أن لا يجلس، وعندهما على العكس ذكره التمرتاشي. (النهاية) ولا يقع: على ما قال الإمام.

ولأبي حنيفة وهذا النغمة، فيقع الفصل بالسكتة، ولا كذلك الخطة. وقال الشافعي وللهذا المنعمة وكذا النغمة، فيقع الفصل بالسكتة، ولا كذلك الخطة. وقال الشافعي وللهذا يفصل بركعتين؛ اعتباراً بسائر الصلوات، والفرق قد ذكرناه. قال يعقوب: رأيت أبا حنيفة يؤذن في المغرب ويقيم، ولا يجلس بين الأذان والإقامة، وهذا يفيد ما قلنا،

لأبي حنيفة: تهذيب المرام: أنه لا بد من الفصل البتة، ثم التأخير مكروه، فيكتفي بأدنى الفصل؛ ليوجد ما لابد منه، ويجتنب من الكراهة، وقياسهما على جلسة الخطيب فيما بين الخطبتين فاسد؛ لأن مكان الخطبتين واحد، فلا يعد السكتة فصلاً البتة بخلاف ما نحن فيه؛ لأن مكان الأذان والإقامة مختلفة عادةً، فيكتفى بها. وأما قولهما: إن السكتة موجودة بين كلمات الأذان أيضًا، فلمَّا لم تعد فصلاً، لاتعد فصلاً ههنا أيضًا، فحوابه: أن هناك النغمة واحدة فلا يعد السكتة فصلاً، وههنا نغمة الأذان والإقامة مختلفة، فتفكر.

التأخير: وعن هذا قلنا: لا يتنفل بعد الغروب قبل الفررض. (النهاية) مختلف: هذا جواب من جهة أبي حنيفة على عن قولهما في الفصل بين الأذان والإقامة مقدار الجلسة بين الخطبتين، وتقريره: أن القياس غير صحيح؛ لأن المكان أي مكان الأذان والإقامة فيما نحن فيه وهو معنى قوله: في مسألتنا مختلف بكسر اللام؛ لأن مكان الأذان غير مكان الإقامة، والمكان بين الخطبتين متحد فلا يقاس عليه "وكذا النغمة" وهي الترسل في الأذان، والحدر في الإقامة شيئان مختلفان "فيقع الفصل" أي إذا كان الأمر كذلك فيقع الفصل بينهما بالسكتة؛ لوقوعها بين شيئين مختلفين، ولا كذلك الخطبة؛ لأن مكاها متحد فلا يقع الفصل بين الخطبتين عمرد السكتة؛ لأنها توجد بين كلماها أيضاً فلا بد من الجلسة. [البناية ١٠٨/٢ - ١٠٩]

ولا كذلك: لأن المكان واحد، والهيئة متحدة فلا يقع الفصل إلا بجلسة. (الكفاية) قال الشافعي: والمذكور هنا من مذهب الشافعي مناف لما تقدم في باب المواقيت من وقت المغرب، وهو أن يصلي فيه ثلاث ركعات. (العناية) ذكرناه: إشارة إلى قوله: أن التأخير مكروه. (العناية) قال يعقوب: وإنما ذكر محمد في "الجامع الصغير" أبا يوسف باسمه دون كنيته؛ دفعاً لتوهم التسوية في التعظيم بين الشيخين، وكان محمد مأموراً من جهة أبي يوسف أن يذكره باسمه حيث ذكر أبا حنيفة. [العناية ٢١٥/١] ها قلنا: أن لا جلوس عنده في أذان المغرب وإنما أورده؛ ليؤكد قول أبي حنيفة عشه بفعله. (العناية)

وأن المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة؛ لقوله عليم: "ويؤذن لكم خياركم". * ويؤذن للا المستحب كون المؤذن عالماً بالسنة؛ لقوله عليم الناسع المناسع المناسع الفائنة ويقيم؛ لأنه عليم قضى الفجر غداة ليلة التعريس بأذان وإقامة، ** وهو حجة على الشافعي حليه في اكتفائه بالإقامة. فإن فاتته صلوات أذن للأولى وأقام؛ لما روينا، وكان مخيراً في الباقي إن شاء أذن وأقام؛ ليكون القضاء على حسب الأداء،

وأن المستحب: معطوف على "ما قلنا" يعني يفيد ما قلنا، ويفيد استحباب كون المؤذن....(العناية) خياركم: فعلم أن المراد أن المستحب كونه عالمًا عاملاً؛ لأن العالم الفاسق ليس من الخيار؛ لأنه أشد عذابًا من الجاهل الفاسق على أحق القولين، كما تشهد الأحاديث الصحيحة، وصرحوا بكراهة أذان الفاسق من غير تقييد بكونه عالمًا أو غيره، وروي مثله في الصبي العاقل أيضاً، لكن ظاهر الرواية في الصبي العاقل عدم الكراهة بخلاف غير العاقل. [فتح القدير ٢١٦/١] يؤذّن: أي يستحب الأذان للفائنة سواء كانت قضاؤها منفرداً أو بالجماعة. ليلة التعريس: التعريس النرول في آخر الليل (العناية)

في اكتفائه: في أحد قوليه وفي الآخر: لا. (فتح القدير) لما روينا: من حديث ليلة التعريس. (العناية) أذن وأقام: وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف بإسناده إلى رسول الله على حين شغلهم الكفار قضاهن بأذان وإقامة يعني الأربع صلوات. (فتح القدير) ليكون القضاء إلخ: لم يعلله بما روي؛ لأن المروي لا يدل على قضاء الفوائت المتعددة نعم حديث الخندق يدل، وهو غير مدرك.

حسب الأداء: ثم الأصل عندنا أنه يؤذن لكل فرض أدّي أو قضي إلا الظهر يوم الجمعة في المصر، فإن أداءه بهما مكروه، روي ذلك عن على.[فتح القدير ٢١٩/١]

* وفي "الإمام": وروى إبراهيم بن أبي يحي عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس المام الله الإمام الله الله قال: "لا يؤذن لكم غلام حتى يحتلم، وليؤذن لكم خياركم" انتهى، ولم يعزه ثم قال الإمام أبو عبد الحق: إبراهيم هذا وثقه الشافعي على خاصة، وضعفه الناس، وأصلح ما سمعت فيه من غير الشافعي: أنه ممن يكتب حديثه، انتهى. [نصب الراية ٢٥٤/١]

** أخرج أبوداود في سننه عن الحسن عن عمران بن حصين أن رسول الله على كان في مسير له، فناموا عن صلاة الفجر، فاستيقظوا بحرِّ الشمس، فارتفعوا قليلاً حتى استقلت الشمس، ثم أمر مؤذناً، فأذن، فصلى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام، ثم صلى الفجر. [٣٦٣/١، رقم: ٤٤٤، باب في من نام عن صلاة أو نسيها]

وإن شاء اقتصر على الإقامة؛ لأن الأذان للاستحضار، وهم حضور. قال على وينبغي عمد على أنه يقيم لما بعدها ولا يؤذن، قالوا: يجوز أن يكون هذا قولُهم جميعًا. وينبغي أن يُؤذن ويقيم على طُهر، فإن أذن على غير وضوء: جاز؛ لأنه ذكرٌ وليس بصلاة، فكان الوضوء فيه استحبابًا كما في القراءة، ويُكرَه أن يقيم على غير وضوء؛ لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة. ويُروى أنه لأتُكره الإقامة أيضًا؛ لأنها أحد الأذانين. ويُروى أنه يكره الأذان أيضًا؛ لأنه يصير داعياً إلى ما لا يجيب بنفسه.

حضور: قال في "الصحاح": هم حضور أي حاضرون. وعن محمد: هو في غير رواية الأصول، ووجهه: أهما صلاتان اجتمعتا في وقت واحد فيؤذن ويقام للأولى، ويقام للباقية كالظهر والعصر بعرفة، ولهما: ما روى أبو يوسف بسنده وكذا من قدمنا معه أنه على حين شغلهم الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات عن الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء قضاهن على الولاء، وأمر بلالاً أن يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن، ولألها صلاة مفروضة يقيمها المخاطّب بالإقامة بالجماعة، فيقيمها كالجماعة بخلاف النساء، وصلاة عرفة لو كان على القياس له يعارض لنص، فكيف وهما على خلاف القياس. [فتح القدير ١٩٩١/ ٢٠-٢١] أنه يقيم لما بعدها: أي من غير اختيار بين الجمع بينهما، وبين إفراد الإقامة. (النهاية) قالوا إلخ: قال أبوبكر الرازي: يجوز أن يكون هذا قولهم جميعاً، والمذكور في الكتاب محمول على الصلاة الواحدة، فيرتفع الخلاف بين أصحابنا. (العناية) جميعاً: يعني الإمام أبا حنيفة وأبا يوسف وعمدًا على المتحباب الوضوء فيه؛ لكونه الرواية. [العناية ١٩٩١] وليس: حتى يجب فيه الوضوء. في القراءة: فيه أن استحباب الوضوء فيه؛ لكونه كلام الله تعالى، لا لكونه ذكراً فلا يقاس عليه. الفصل: بين الإقامة والصلاة بالاشتغال بأعمال الوضوء. (العناية) أحد الأذانين: والآخر - وهو الأذان - لا يكره بلا وضوء، فكذا الإقامة. (العناية) للصلاة لكن المقصود من ذلك تميو الصلاة، وهو لم يتهيا، فيدخل تحت قوله: ﴿أَتَاهُمُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ في. المقصد، أي لا يقبل بنفسه لعدم قميته بالوضوء.

ويُكره أن يؤذن وهو حنب روايةً واحدةً. ووجه الفرق على إحدى الروايتين: أن للأذان شبهًا بالصلاة فتُشترَط الطهارة عن أغلظ الحدَثَين دون أخفهما؛ عملاً بالشبهين. وفي "الجامع الصغير:" إذا أذّن وأقام على غير وضوء لا يُعيد، والجنب أحب إليّ أن يعيد، وإن لم يُعِد أحزأه، أما الأول: فلخفة الحدث. وأما الثاني: ففي الإعادة بسبب الجنابة روايتان، والأشبه أن يعاد الأذان دون الإقامة؛ لأن تكرار الأذان مشروع دون الإقامة، وقوله: إن لم يُعِد أحزأه، يعني الصلاة؛ لأنما حائزة بدون الأذان والإقامة. قال: وكذلك المرأة تؤذن،

رواية واحدة: في كراهية أذان الجنب رواية فقط بخلاف أذان المحدث؛ فإن فيه روايتين: مكروه في رواية، وغير مكروه في رواية. الفرق: أي بين عدم كراهة الأذان بغير الوضوء، وكراهته بالجنابة. (النهاية) شبها إلخ: في ألهما يفتتحان بالتكبير، ويؤديان مع الاستقبال، ويترتب كلمات الأذان كأركان الصلاة ويختصان بالوقت ولا يتكلم فيهما إلا أنه ليس بصلاة على الحقيقة، ولو كان صلاة على الحقيقة لم يجز مع الحدث والجنابة فإذا كان مشبها بها كره مع الجنابة؛ اعتباراً للشبه، و لم يكره مع الحدث؛ اعتباراً للحقيقة، و لم يعكس؛ لأنا لو اعتبرنا في الحدث جانب الشبه لزمنا اعتباره في الجنابة بطريق الأولى؛ لأن الجنابة أغلظ الحدثين فكان يتعطل حانب الحقيقة. [العناية ١٨٠٢] الجامع الصغير: ذكره لاشتماله على ما ليس "في القدوري" من الإعادة؛ لأن الكراهة - وهي المذكورة فيه - لا تستلزم الإعادة، كأذان القاعد والراكب في المصر يكره، ولا إعادة. [فتح القدير ٢١٠/١] أما الأول: يعني عدم إعادة أذان المحدث وإقامته. (العناية)

أما الثابي: يعني استحباب الإعادة بسبب الجنابة. (العناية) روايتان: في ظاهر الرواية: يُستحب، وفي رواية الكرخي: يجب. والأشبه: إعادة الأذان فقط؛ لأن تكرار الأذان مشروع في الجملة كما في الجمعة بخلاف الإقامة. [العناية ٢٢٠/١] وكذلك: أي يعاد الأذان إذا تأذنت المرأة. المرأة تؤذن: يشعر أن المقصود هو الأذان؛ لأن الظاهر أنه من تتمة "الجامع الصغير".

معناه: يُستحب أن يعاد؛ ليقع على وجه السنة. ولا يُؤذُّنُ لصلاة قبل دخول وقتها، ويعاد في الوقت؛ لأن الأذان للإعلام، وقبل الوقت تجهيل. وقال أبو يوسف على - وهو قول الشافعي على -: يجوز للفحر في النصف الأخير من الليل؛ لتوارث أهل الحرمين. والحجة على الكل قوله علي لبلال على الله الفحر هكذا"، ومَد يَدَيْه عرضًا. * والمسافر يؤذن ويقيم؛ لقوله علي لابني أبي مليكة هي الذا سافرتما فأذنا وأقيما"، **

معناه إلخ: قال الإمام المحبوبي: قال: المرأة تؤذن أحب إليَّ أن يعاد، وإن صلوا أجزأهم؛ لأن أذان النساء لم يكن في المتقدمين، فكان من جملة المحدثات، ولما لم يُفَوَّض إلى واحدة منهن حين يحضرن الجماعة، فبعد انتساخ ذلك أولى؛ ولأن المؤذن مندوب أن يرفع صوته حتى يستحب له أن يعلوا المنارة، أو أعلى المواضع عند الأذان، والمرأة منهية عن رفع الصوت؛ لأن في صوتها فتنة، ولذا جعل النبي على التسبيح للرجال؛ والتصفيق للنساء، وكذلك منهية عن تشهير النفس بأن يكون في بيتها وراء الحجاب، فلذا يستحب إعادة أذانها. (النهاية)

وجه السنة: هو كون المؤذن رجلاً. على الكل: أي على أبي يوسف والشافعي وأهل الحرمين. ومد: هذا من كلام الراوي. لابني أبي مليكة: الصواب مالك بن الحويرث وابن عم له، وقد ذكره المصنف في الصرف على الصواب كما ذكره صاحب المبسوط وفحر الإسلام في "الجامع". [فتح القدير ٢٢٢/١]

* أخرج أبو داود في سننه عن شداد مولى عياض بن عامر عن بلال أن رسول الله على قال له: لا تؤذن حتى يستبين لك الفحر هكذا. ومد يديه عرضًا. [٢٠١-١٠٠١، رقم: ٥٣٥، باب في الأذان قبل دخول الوقت] وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن سفيان عن جعفر بن برقان، - وفيه -: فقال: لا تؤذن حتى ترى الفجر، ثم جاءه من الغد فقال: لا تؤذن حتى ترى الفجر، ثم جاءه من الغد فقال: لا تؤذن حتى ترى الفجر هكذا وجمع بين يديه ثم فرّق بينهما. [٥/١٥، رقم: ١٨٠٢، باب رواية من روى النهي عن الأذان قبل الوقت] قال [ابن دقيق العيد] في "الإمام": رجال إسناده ثقات. [فتح القدير ٢٢١/١]

** أحرجه الأئمة السبتة في كتبهم مختصراً ومطولاً. [نصب الراية ٢٩٠/١] أخرج البخاري في صحيحه عن مالك بن الحويرث عن النبي على قال: إذا حضرت الصلاة فأذّنا وأقيما، ثم ليؤمكما أكبركما. [١٨٥/٢، رقم: ٢٥٨، باب إثنان فما فوقهما جماعة]

فإن تَركَهما جميعًا يُكره، ولو اكتفى بالإقامة حاز؛ لأن الأذان لاستحضار الغائبين، والرِّفْقَةُ حاضرون، والإقامة لإعلام الافتتاح، وهم إليه محتاجون، فإن صلَّى في بيته في المصر يُصلي بأذان وإقامة؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة، وإن تركهما جاز؛ لقول ابن مسعود هيئة: "أذان الحَيِّ يَكفينا".*

يكره: لأنه مخالف للأمر المذكور في حديث مالك بن الحويرث. (فتح القدير) الغائبين: فيه أن الأذان أيضًا للتأهب، ولم يحصل. هيئة الجماعة: المراد بهيئة الجماعة الاشتمال على الأذان والإقامة، فيحري هذا الدليل في المنفرد والجماعة. تركهما جاز: إذا صلى في داره. يكفينا: وبهذا يظهر الفرق بين المقيم والمسافر، فإن المسافر ليس له أذان، ولا إقامة إذا لم يؤذن و لم يقم لا حقيقةً ولا حكمًا، بخلاف المقيم، فإنه وإن لم يكن له أذان وإقامة حقيقةً لكن له كلاهما حكمًا.

* هذا غريب، والمصنف أخذه من "المبسوط"، وفيه: روي عن ابن مسعود أنه صلى بعلقمة والأسود في بيته فقيل له: تؤذن وتقيم قال: أذان الحَيِّ يَكفينا. [البناية ٢٣/٢] وروى الطبراني في "المعجم الكبير" عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه صلى بأصحابه في داره بغير إقامة وقال: إقامة المصر تكفي. [٢٥٧/٩، رقم: ٢٩٧٧] وفي رواية عن ابراهيم أن ابن مسعود وعلقمة والأسود صلوا بغير أذان وإقامة قال سفيان: كَفَتْهم إقامة المصر. [٢٥٧/٩، رقم: ٢٩٧٧] وأخرج مسلم في صحيحه عن إبراهيم عن الأسود و علقمة، وفيه: قالا: أتينا عبدالله بن مسعود في داره فقال: أصلى هؤلاء خلفكم؟ فقلنا: لا، قال: فقوموا، فصلوا، فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة. [٣/٠٩٧، رقم: ١١٧١، باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق]

باب شروط الصلاة التي تتقدمها

يجب على المصلي أن يُقدِّم الطهارة من الأحداث والأنجاس على ماقَدَّمناه، قال الله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَرُوا﴾، ويستُرَ عورَته؛ لقوله تعالى: ﴿وَثِيابَكَ فَطَهِّرُ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ أي: ما يواري عورتَكم عند كل صلاة. وقال عليه: لا صلاة لحائض إلا بحمَار*

قدمناه: في صدر الكتاب وباب الأنجاس. (فتح القدير) أي على كيفية قدمناها. لقوله تعالى: الأوجه أن يستدل بالإجماع على افتراض الستر في الصلاة. عند كل مسجد: عام فلا يختص بالمسجد الحرام. (العناية)

تفسير المسجد بالصلاة باعتبار إطلاق اسم المحل على الحال، وإنما فسره به؛ لأن ذلك ليس للناس، وإلا لكان

السوق بهذا المعنى أولى، فمن تخصيص المسجد يعلم أن المراد به الصلاة. ما يواري: إنما صح الإراءة باعتبار أن الزينة مسبب فيكون من باب إطلاق المسبب على السبب.

عند كل صلاة: ثم ههنا بحث: وذلك؛ لأن العرب كانوا يطوفون بالبيت عراةً، الرجال بالنهار، والنساء بالليل، وكانوا يقولون: لانطوف البيت في الثياب التي ارتكبنا فيها الذنوب، فنسزل قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾؛ فمياً لهم عما كانوا عليه، وتنصيصاً بأن الستر واحب في كل حال في العبادة وغيرها، لا كما زعمتم أن نزع الثياب عند الطواف حَسَن، فكانت الآية ناطقة بافتراض الستر عند الصلاة مثل افتراضه في غيرها، ولا دلالة لها على كونه من فروض الصلاة؛ لجواز أن يكون الشيء فرضًا في الصلاة، ولا يكون من فروض الصلاة، كغض البصر عن الأحنبية. وبالجملة لا دلالة للآية على كون الستر فرضًا لحق العالس، غير أنه قيد بقوله: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾؛ رداً لما كانوا عليه، وحوابه: أن التعميم الوارد في قوله تعالى: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ينافي حمله على هذا المعنى؛ إذ لا يجب الستر حينئذ عند كل مسحد بل عند مسحد يراه فيه غيره، ولما قال: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ علم أن المراد بيان لزوم الستر لحق العبادة؛ تعظيماً لشأنه، وهذا لما عرف من أنه إذا كان للنص محملان يحتاج في أحدهما إلى التحصيص دون الآخر، فما لا يحتاج فيه إلى ذلك، فهو أحق، والله أعلم.

^{*} أخرج أبو داود في سننه عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار.[١/٨٤٤، رقم: ٦٤١، باب المرأة تصلى بغير خمار]

أي: لَبَالغة. وعورةُ الرجل ما تحت السُرَّة إلى الركبة؛ لقوله عليه: "عورةُ الرجل ما بين سُرَّته إلى ركبته"، ** وبمذا تبين أن السُرَّة ليست من العورة، خلافًا لما يقوله الشافعي عليه، والركبةُ من العورة خلافًا له أيضًا، وكلمة "إلى" نَحملُها على كلمة "مع" عملاً بكلمة "حتى"،

لبالغة: لأن الحائض لا صلاة لها لا بخمار، ولا بغيره، فكان مجازاً عن البالغة؛ لأن الحيض يستلزم البلوغ. (العناية) ليست من العورة: لأنه قال: "ما بين سرته إلى ركبته "وقال "ما دون سرته" والمفهوم من ذلك: أن لا تكون السرة عورة. [العناية ٢٢٤/١] والركبة من العورة: إن المشايخ احتلفوا في أن الركبة مع الفحذ عضو واحد، أو كل منهما عضو على حدة، قال المصنف في "التحنيس": ثم الركبة إلى آخر الفحذ عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان، والفحذ مغطى حازت صلاته؛ لأن نفس الركبة من الفحذ أقل من الربع، قال: وقد قيل: بأنها بانفرادها عضو واحد، ولكن الأول أصح؛ لأنها ليست بعضو على حدة في الحقيقة بل هي ملتقى عظم الفحذ والساق، وإنما حرم النظر إليها من الرجال؛ لتعذر التمييز، فعلى الأول "من" تبعيضية، وعلى الثاني بيانية. قال: وبدن الحرة كلها عورة، "كلها" تأكيد للبدن، وتأنيثه لتأنيث المضاف إليه كما في قولهم: ذهبت بعض أصابعه. [العناية ٢٢٥/١]

وكلمة "إلى" إلخ: وهذا حواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن يقال: إن كلمة إلى في قوله: "إلى ركبته" في الحديث للغاية، وهي في هذا الموضع لمد الحكم إليها فلا ندخل. وتقرير الجواب: أن "إلى" ههنا تحمل على معنى "مع" كما في قوله تعالى: ﴿أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ أَي مع أموالكم؛ دفعاً للتعارض عن كلام صاحب الشرع، والتعارض ظاهر بين قوله: ما بين سرته إلى ركبتيه، وبين قوله: ما دون سرته حتى يجاوز ركبته، وقال بعض المشايخ: قوله: إلى ركبتيه غاية للاسقاط؛ لأن قوله: ما بين سرته يتناول ما تحت السرة فبقيت الركبة تحت العورة. [البناية ١٣٧/٢]

* أحرج الدار قطني في سننه عن أبي حمزة الصيرفي - وهو سوار بن داود - نا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله على: مُرُوا صبيانكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع، وإذا زوج أحدكم عبده أمته، أو أجيره فلا ينظر إلى ما دون السرة، وفوق الركبة، فإن ما تحت السرة إلى الركبة من العورة. [١٥،٥-٥،٥، رقم: ٨٧٥، باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها] رواه الدار قطني، وسكت عنه، ورجاله ثقات. [إعلاء السنن ١٥٧/١، رقم: ٦٢٩] ** هذا غريب كهذا اللفظ، ولكن معناه لا يكون خارجاً من الأحاديث المذكورة. [البناية ٢٠/٢]

أو عملاً بقوله عليه: "الركبة من العورة". * وبَدَنُ الحرّة كُلّها عورةٌ إلا وَجهها وكَفَيها؛ لقوله عليه: "المرأة عورةٌ مستورة"، * * واستثناء العُضوين للابتلاء بإبدائهما. قال شهد: وهذا تنصيص على أن القدَم عورة، ويُروى ألها ليست بعورة، وهو الأصح. فإن صلّت وربع ساقها أو ثلثه مكشوف تعيد الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد حيلها، وإن كان أقل من الربع لا تُعيد. وقال أبو يوسف حلله: لا تُعيد إن كان أقل من النصف؛ لأن الشيء إنما يُوصَف بالكثرة إذا كان ما يقابله أقل منه؛ إذهما من أسماء المقابلة. وفي النصف عنه إروايتان، فاعتُبرا لخروج عن حد القلة، أو عدمُ الدخول في ضده.

أو عملاً: عطف على قوله: عملاً بكلمة حتى، وهذا جواب ثان، وتقديره: أن قوله عليه: ما بين سرته إلى ركبته يدل على أن الركبة ليست من العورة لقضية إلى، وقوله عليه: حتى يجاوز ركبته يدل على أن الركبة من العورة، وبينهما تعارض ظاهر، فإذا أبقينا "إلى" على حالها تساقطا، ويعمل حينئذ في كون الركبة من العورة بحديث آخر، وهو قوله عليه: "الركبة من العورة". [البناية ١٣١/٢] كلها: وفي بعض النسخ كله. (فتح القدير) لا تُعيد: ووجهه أن القليل عفو؛ لاعتباره عدمًا باستقراء قواعد الشرع بخلاف الكثير. (فتح القدير) بالكثرة: الحاصل أن الأقل من النصف ليس بكثير. الخروج عن حد القلة: يعني أن النصف لما خرج عن حد القلة؛ لأن مقابله ليس بأكثر منه كان داخلاً تحت حد الكثرة، وأنه لما لم يكن داخلاً في ضده، أي ضد القلة؛ لا تحب به الإعادة. (العناية)

^{*} أخرجه الدار قطني في سننه عن أبي الجنوب [عقبة بن علقمة] قال: سمعت علياً ﴿ يقول: قال رسول الله ﷺ الركبة من العورة. أبو الجنوب ضعيف. [7/١، ٥٠، رقم: ٨٧٧، باب ... وحد العورة التي يجب سترها] فإنه وإن كان حديثاً ضعيفاً، لكن الضعيف إذا تأيـــــد معناه بحديث صحيح يصلح للإعتضاد، وههنا كذلك؛ لأن رواية عمرو بن شعيب السابق] تؤيده. [إعلاء السنن ١٥٨/٢]

^{**} أخرجه الترمذي في جامعه عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: المرأة عورة فإذا خرجَتُ استشرفها الشيطان، قال أبوعيسى: هذا حديث حسن غريب. [٢٠/٢، رقم: ١١٧٣، باب استشراف الشيطان المرأة إذا خرجت]

ولهما: أن الربع يحكي حكاية الكمال، كما في مسح الرأس، والحلق في الإحرام، ولهما: أن الربع يحكي حكاية الكمال، كما في مسح الرأس، والحلق في الإحرام، ومن رأى وَجْه غيره يُخبرُ عن رؤيته وإن لم ير إلا أحد جوانبه الأربعة. والشّعر والبطنُ والفَخِذُ كذلك يعني على هذا الاختلاف؛ لأن كلَّ واحد عُضو على حدة، والمراد به: النازلُ من الرأس هو الصحيح. وإنما وُضِعَ غَسْلُه في الجنابة؛ لمكان الحَرَج، والعورة الغليظة على هذا الاختلاف، والذّكرُ يُعتبر بانفراده وكذا الأُنثيان، وهذا هو الصحيح دون الضمّ. وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمّة، وبطنها وظهرُها عورة، وما سوى ذلك من بدنها ليس بعورة؛

حكاية الكمال: يعني أن رُبع الشيء أقيم مقام الكل في مواضع كثيرة من الأحكام، واستعمال الكلام. [العناية ٢٢٧/١] ومن رأى وجة إلخ: يقال: رأيت فلاناً وإن لم ير منه إلا وجهه أحد جوانبه الأربعة، فكذا ههنا احتياطاً في باب العبادة. (العناية) هذا الاختلاف: أي الاحتلاف الذي تَقدَّم آنفًا، وهو انكشاف ربع العورة مانع عندهما، وعند أبي يوسف انكشاف النصف في رواية، وانكشاف ما فوقه في جميع الروايات. (النهاية) عُضو: وجَعَل الشَّعر من الأعضاء للتغليب، أو لأنه جزء من الآدمي، حتى لا يجوز بيعُه. (العناية) والمراد به: مراد المصنف من الشَّعر الذي ذكره ههنا، هو الشعر النازل من الرأس.

هو الصحيح: احترز بقوله: "هو الصحيح" عن اختيار صدر الشهيد: عله؛ فإنه ذكر في "الجامع الصغير" أن المراد بالشعر ما على الرأس، وأما المسترسل هل هي عورة، فيه روايتان.[الكفاية ٢٢٨/١] لمكان الحرج: أي لا؛ لأنه ليس من البدن، أو ليس مما تناوله حكم البدن.(فتح القدير)

هذا الاختلاف: يعني الذي تقدم من انكشاف الربع أو النصف. (العناية) يعتبر بانفراده: حتى لو انكشف ربع الذّكر يمنع حواز الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد بعثا، وعند أبي يوسف بعث الاعتبار لانكشاف النصف، أو ما فوقه على ما ذكره، وبمجموع هذا ينتفي ما ذكره الكرخي من اعتباره قدر الدرهم في العورة الغليظة. (النهاية) دون الضم: هو احتراز عما قيل: إن الخصيتين مع الذّكر عضو واحد. (النهاية)

من الأَمَة: قال في "شرح الطحاوي": ومن كان في رقبتها شيء من الرِّق، فهي في معنى الأَمَة وهذا؛ لأن حكم العورة في الإناث أغلظ، فإذا كان الشيء من الرجل عورة فمن الأنثى أولى.[العناية ٢٢٩/١] لقول عمر على التي عنكِ الخمارَ يا دفار! أتتَ شَبّهِ فِن بالحرائر؟ " ولأها تخرُ جُ لحاجة مولاها في ثياب مهنتها عادةً ، فاعتُبر حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال؛ دفعًا للحرج. قال: ومن لم يجد ما يُزِيلُ به النجاسة صلَّى معها و لم يُعِد، وهذا على وجهين: إن كان ربع الثوب أو أكثرُ منه طاهرًا يصلي فيه، ولو صلى عُريانًا لا يجزئه؛ لأن ربع الشيء يقوم مقام كله. وإن كان الطاهر أقل من الربع، فكذلك عند محمد على أحد قولَي الشافعي على الله الم الصلاة فيه ترك فرض واحد،

يا دفار: بالدال المهملة أي يا منتنة. (العناية) مهنتها: بفتح الميم وكسرها: الخدمة. (العناية) جميع الرجال: يعنى غير السيد. (فتح القدير) لم يجد ما: بالقصر ليتناول المائعات. (العناية)

أو أكثر: ليس ضروريًا ذكره. يصلي فيه: لأن الربع قام مقام الكل. فكذلك: وفي "الأسرار": أن خطاب التطهير ساقط عند عدم الماء، فصار هذا الثوب وثوب طاهر بمنزلة، ولأن ربع الثوب لو كان طاهراً لم يجز إلا أن يصلي فيه، فكذلك ههنا؛ لأن نجاسة ثلاثة أرباعه في إفساد صلاته فيه، ونجاسة الكل سواء حالة الاختيار، فهما سواء أيضًا حالة الاضطرار في أنه لا يفسد الصلاة إلا أنا نقول: إن خطاب الستر بسبب النحاسة ساقط في حق الصلاة؛ لأن الله تعالى ما خاطب بالستر للصلاة إلا بالطاهر، ولما سقط الخطاب بالستر عنه صار حال العرى كحال الستر باعتبار أن خطاب الستر عنه ساقط، فحينئذ صار عرى العورة كعرى الوجه في حق سقوط الخطاب بالستر، فلما استوى الحالتان من غير تفاوت سينهما كان مخيرًا بينهما، وأما إذا كان ربع الثوب طاهراً، فقد توجه عليه الخطاب بقدر الطاهر، وإن سقط بقدر النحس، فرجَّحنا حهة الوجوب؛ لأن الباب باب العبادات. وإنما قدروا بالربع؛ لأنه حد الكثير بقدر النجس، فرجَّحنا حهة الوجوب؛ لأن الباب باب العبادات. وإنما قدروا بالربع؛ لأنه حد الكثير الفاحش في باب العورة والنجاسة الخفيفة. [الكفاية ٢٢٩/١] الصلاة فيه: أي في الثوب الذي يكون الطاهر منه أقل من الربع. (العناية)

^{*} هذا الأثر غريب، وبمعناه أخرج عبد الرزاق في مصنَّفه بإسناد صحيح عن أنس أن عمر ضرب أَمَةً لآل أنس رآها متقنِّعةً قال: اكشفي رأسك لا تُشْبهين بالحرائر. [١٣٦/٣، رقم: ٥٠٦٤، باب الخمار][البناية ١٤٢/٢]

وفي الصلاة عُريانًا ترك الفروض. وعند أبي حنيفة وأبي يوسف حيثا: يتخيّر بين أن يصلي عريانًا وبين أن يصلي فيه، وهو الأفضل؛ لأن كلَّ واحد منهما مانع جوازَ الصلاة حالة الاختيار، ويستويان في حق المقدار، فيستويان في حكم الصلاة، وترك الشيء إلى خلف لايكون تركاً، والأفضلية لعدم اختصاص الستّر بالصلاة واختصاص الشيء إلى خلف لايكون تركاً، والأفضلية لعدم اختصاص الستّر بالصلاة واختصاص الطهارة بها. ومن لم يجد ثوبًا صلى عرياناً قاعداً يُومئ بالركوع والسحود، هكذا فعله أصحاب رسول الله عليه إن صلى قائمًا: أجزأه؛ لأن في القعود ستر العورة الغليظة،

توك الفروض: وهي القيام، والركوع، والسحود، وترك العورة في الجملة، وهو مانع كما أن ستر كل عورة مانع، وفيه بحث؛ لأن الدليل لا يثبت دعواه؛ إذ للعريان جواز ترك القيام، فلم يلزم ترك الفروض مطلقً، نعم يلزم ترك الفروض على الوجه الأفضل. هنهها: أي من الانكشاف والنحاسة. (العناية) ويستويان: أي وهما يستويان، خبر مبتدأ محذوف؛ ليكون عطف جملة اسمية على اسمية. (العناية) في حق المقدار: أي في أن القليل من كل منهما معفو، وإن لم يكونا في كيفية القلة متساويين. لا يكون تركاً: فإن خلف الشيء يكون حكمُه حكمَ ذلك الشيء. اختصاص الطهارة بها: يعني أن نفع الستر شامل للصلاة وغيرها، وهو نظر الناس بخلاف الطهارة.

^{*} أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عكرمة عن ابن عباس قال: الذي يصلي في السفينة والذي يصلي عربانًا، يصلي جالساً. [٢/٨٥، رقم ٤٥٦٥ باب صلاة العربان] ورجاله رجال الجماعة إلا إبراهيم بن محمد فمختلف فيه، أثنى عليه الشافعي، وقال: كان ثقة في الحديث، وسئل حمدان بن الاصبهاني: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يجيى؟ قال: نعم، قال ابن عدي: هو ممن يُكتب حديثُه انتهى، وتركه آخرون كذا في "تهذيب التهذيب". [إعلاء السنن ٢/٢٦] وكذلك روى عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة قال: إذا خرج ناس من البحر عراةً فأمّهم أحدُهم صلّوا قعوداً، وكان إمامُهم معهم في الصف، ويؤمون إيماءً، قال معمر: وإن كان على أحدهم ثوب أمّهم قائماً، ويقوم في الصف، وهم خلفه قعوداً صفاً واحداً. [٢٨٣/٥، رقم: ٤٥٦٤) باب صلاة العربان] وهو قول أبي حنيفة، والمسألة قياسية يؤيدها أثر ابن عباس. [إعلاء السنن ٢/٦٣]

وفي القيام أداء هذه الأركان، فيميل إلى أيهما شاء إلا أن الأول أفضل؛ لأن الستر وَجَب لحق الصلاة وحق الناس، ولأنه لا خَلَف له، والإيماء خَلَف عن الأركان. قال: وينوي الصلاة التي يدخل فيها بنيَّة لايفصل بينها وبين التحريمة بعمل، والأصل فيه قوله عليًلا: "الأعمال بالنيَّات"، * ولأن ابتداء الصلاة بالقيام، وهو متردِّد بين العادة والعبادة، ولايقع التمييز إلا بالنية، والمتقدِّم على التكبير كالقائم عنده إذا لم يوجد ما يقطعه،

أداء هذه الأركان: ظاهر ما في "الهداية" يحكم بأنه لا يجوز الإيماء قائماً، وفي "ملتقى الأبحر": إن شاء صلى عُرياناً بالركوع والسحود، أو مومئًا، إما قائمًا أو قاعدًا. قال الزيلعي: هذا نص على حواز الإيماء قائمًا، وفي "البحر": على هذا فالمخيَّر فيه أربعة أشياء، وينبغي أن يكون الرابع دون الثالث في الفضل، انتهى. قلت: الحق حواز الصور الأربع. أفضل: لأن في القعود ستر العورة الغليظة، وفرضية ستر العورة آكد من فرضية الركوع والسحود بدليل أن النافلة تُصلّى على الدابة بإيماء، ولا تجوز الصلاة بدون ستر العورة حالة المقدرة بحال ما. (النهاية) بعمل: المراد منه ههنا عمل ليس من جنسه مجوّزًا في الصلاة، كالأكل والشرب دون الحركة إلى المسجد والتوضيه.

ابتداء الصلاة: حاصله أن الصلاة عبادة، والعبادة لا يمكن حصولها بدون نية امتثال الأمر، أو تعظيم الحق إلى غير ذلك، فإن الشخص إذا قام يحتمل ذلك القيام عادةً وعبادة وغيرها، فلم يتيقن أنما عبادة، فإذا أريد اعتبار كونما عبادةً لزمَه النية حتى يتحقق كونه عبادة. إلا بالنية: لا يقال: يحصل بالتكبير؛ لأنا نقول: لا نسلّم ذلك؛ فإن الله أكبر يحتمل أن يكون بغرض آخر. كالقائم: وهذا على سبيل الجواز. (العناية) عنده: في "الخلاصة": لو نوى قبل الشروع، عن محمد عليه لو نوى عند الوضوء أنه يصلي الظهر أو العصر مع الإمام، و لم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة إلا أنه لما انتهى إلى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت صلاته بتلك النية، وهكذا روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف عليها. [فتح القدير ٢٣١/١]

* أخرجه البخاري في صحيحه عن علقمة يقول: سمعت عمر بن الخطاب الله على المنبر قال: سمعت رسول الله على الله على الله على يقول: إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امريء ما نوى: فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه.[رقم: ١، باب كيف كان بدء الوحى إلى رسول الله على الله

وهو عمل لا يليق بالصلاة، ولا معتبر بالمتأخرة منها عنه؛ لأن ما مضى لايقع عبادةً؟ لعدم النية، وفي الصوم جُوِّزت للضرورة. والنية هي الإرادة، والشرط: أن يعلم بقلبه أيَّ صلاة يصلي، أمّا الذّكر باللسان فلا معتبر به، ويَحسُن ذلك لاجتماع عزيمته. ثم إن كانت الصلاة نفلاً يكفيه مطلق النية، وكذا إن كانت سنة في الصحيح، وإن كانت فرضًا، فلا بد من تعيين الفرض، كالظهر مثلاً؛ لاختلاف الفروض، وإن كان مقتدياً بغيره ينوي الصلاة ومتابعته؛ لأنه يلزمه فساد الصلاة من جهته، فلا بد من التزامه. قال: ويستقبل القبلة؛ لقوله تعالى: ﴿فَوَلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴿، تَم من كان بمكة ففرضه إصابة عَيْنها، ومن كان عمكة ففرضه إصابة جهتها هو الصحيح؛ لأن التكليف بحسب الوسع، عينها، ومن كان غائبًا ففرضه إصابة جهتها هو الصحيح؛ لأن التكليف بحسب الوسع،

بالمتأخرة منها عنه: أي من النية عن التكبير، رد لقول الكرخي؛ فإنه يجوّزها بنية متأخرة عن التحريمة. (العناية) ما هضى: يعني من الأجزاء لا يقع عبادة؛ لعدم النية، والأجزاء الباقية مبنية عليه فلم يجز بخلاف الصوم؛ فإن النية فيه حوّزت متأخرة عن أول جزئه؛ للضرورة؛ لأن ذلك وقت نوم وغفلة، فلو شرطت النية وقت الشروع، وهو وقت انفحار الصبح، لضاق الأمر على الناس، وأما الصلاة: فإنها يبدأ بحا في وقت انتباه ويقظة، فلا ضيق في اشتراط النية عنده. ثم ذكر نفس النية بأنها هي الإرادة أي: الإرادة الجازمة القاطعة وذلك؛ لأن النية في اللغة العزم، والعزم: هو الإرادة الجازمة القاطعة. والإرادة: صفة توجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيرهما، فالنية: هو أن يجزم بتخصيص الصلاة التي يدخل فيها ويميزها عن فعل العادة إن كانت نفلاً، وعما يشاركها في أخص أوصافها - وهو الفرضية - إن كانت فرضاً. [العناية ٢٣٢/١] من النقل للتمييز عن العادة، وهو يحصل بمطلق النية. [العناية ٢٣٢/١] كانظهر: أي إذا قرن باليوم. (فتح القدير) من جهته: أي يلزم المقتدئ فساد الصلاة من جهة الإمام، فلابد من التزام الاقتداء حتى لو ظهر ضرب فساد كان ضررًا ملتزمًا. (النهاية) عينها: لأن النبي في صلى في المسجد الحرام متوجهًا إلى الكعبة، ومضى على ذلك الصحابة والتابعون، فكان إجماعًا على ذلك. (العناية) المسجد الحرام متوجهًا إلى الكعبة، ومضى على ذلك الصحابة والتابعون، فكان إجماعًا على ذلك. (العناية)

ومن كان خائفًا يصلي إلى أيِّ جهة قَدَر؛ لتحقق العذر فأشبه حالة الاشتباه. فإن الشبهت عليه القبلة، وليس بحضرته من يسأله عنها: اجتَهَدَ وصلَّى؛ لأن الصحابة رضوان الله عليهم تحرَّوا وصلّوا، ولم يُنكِر عليهم رسول الله عليه ، ولأن العمل بالدليل الظاهر واحبُ عند انعدام دليلٍ فوقه، والاستخبارُ فوق التحرِّي،

بحضوته: إشارة إلى أنه ليس عليه طلب من يسأله عند الاشتباه كذا، والأوجه: أنه إذا علم أن للمسجد قوماً

من أهله مقيمين غير أنهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحري؛ لأن التحري معلَّق بالعجز عن تعرف القبلة بغيره. اجتهد: حكم المسألة: فلو صلى من اشتبهت عليه القبلة بلا تحرِّ، فعليه الإعادة إلا أن علم بعد الفراغ أنه أصاب. (فتح القدير) والاستخبار: فيترك به التحري، فإن لم يخبره المستخبَر حين سأله، فصلى بالتحري، ثم أخبره لا يعيد لو كان مخطِّئًا.[وتح القدير ٢٣٧/١] * أخرجه الترمذي عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه قال: كنا مع النبي علا في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة، فصلى كل رجل منا على حياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي ﷺ، فنـــزل: ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَنَمَّ وَحْهُ الله ﴾. قال أبو عيسى: هذا حديث ليس إسناده بذاك لا نعرفه إلا من حديث أشعث السَّمَّان، وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان يضعف في الحديث، وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا. [٢٥٨/١، رقم: ٣٤٥، باب ما جاء في الرجل يصلى لغير القبلة في الغيم] قلت: يعتبر حديثه في الشواهد.[إعلاء السنن ١٧٧/٢] وأخرج الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن معاذ بن حبل قال: صلينا مع رسول الله ﷺ في يوم غيم في سفر إلى غير القبلة، فلما قضى الصلاةً وسلَّم تجلت الشمس، فقلنا: يا رسول الله! صلينا إلى غير القبلة فقال: "قد رفعت صلاتكم بحقها إلى الله عزوجل". رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه أبوعبلة والسد إبراهيم، ذكره ابن حبان في الثقات، واسمه شمر بن يقظان. [٢/٢، باب الاجتهاد في القبلة] وأخرج الحاكم في "المستدرك" عن حابر قال: كنا نصلي مع رسول الله عليٌّ في مسير أوسير، فأظل لنا غيم، فتحيرنا، فاختلفنا في القبلة، فصلى كل واحد منا على حدة، فجعل كل واحد منا يخط بين يديه لنعلم أمكنتنا فذكرنا ذلك للنبي علم الله المرنا بالإعادة، وقال: قد أجزأت صلاتكم. هذا حديث محتج برواته كلهم غير محمد بن سالم، فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح انتهي. وقال الذهبي: هو أبو سهل واه. [٧٠٨/١]، رقم:٧٤٣، باب ما بين المشرق والمغرب قبلة] قلت: فالحديث ضعيف، ولكن الضعيف إذا تعددت طرقه يصلح للاحتجاج، وهنا كذلك كما ترى. [إعلاء السنن ١٧٧/٢] فإن عَلِمَ أنه أخطأ بعد ما صلّى لا يُعيدُها. وقال الشافعي عليه: يُعيدها إذا استدبر؛ لتيقنه بالخطأ، ونحن نقول: ليس في وسعه إلا التوجّه إلى جهة التحري، والتكليف مقيد بالوسع. وإن علم ذلك في الصلاة استدار إلى القبلة وبنى عليه؛ لأن أهل قباء لمّا سمعوا بتحوّل القبلة استداروا كهيئتهم في الصلاة، واستحسنه النبي عليه وكذا إذا تَحوَّل رأيه إلى جهة أخرى توجّه إليها؛ لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدّى قبله. قال: وهن أمّ قومًا في ليلة مُظلمة فتحرَّي القبلة وصلّى إلى المشرق، وتحرَّى المؤدّى قبله فصلى كل واحد منهم إلى جهة، وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الإمام: أجزأهم؛ لوجود التوجّه إلى جهة التحري، وهذه المخالفة غيرُ مانعة، كما في جَوْف أجزأهم؛ لوجود التوجّه إلى جهة التحري، وهذه المخالفة غيرُ مانعة، كما في جَوْف الكعبة. ومن عَلمَ منهم بحال إمامه تفسد صلاته؛ لأنه اعتقد أنّ إمامه على الخطأ، وكذا لو كان متقدمًا عليه؛ لتركه فرضَ المقام.

قباء: بالضم والمد: من قرى المدينة.(العناية) ومن أم إلخ: أي صلى قوم في ليلة مُظلمة بالجماعة، وتحرَّوا القبلة، وتَوَجَّه كلُّ واحد إلى جهة تَحرِّيه، ولم يعلم أحد أن الإمام إلى أي جهة توجه، لكن يعلم كل واحد أن الإمام ليس خلفه جازت صلاقم.[شرح الوقاية ١٥٨/١]

المخالَفة: أي مخالفة المقتدي عن الإمام. في جوف الكعبة: فإنه لو جعلَ بعضُ القوم ظَهَره إلى ظهره حاز. على الخطأ: قالوا: دلت المسألة على الخطأ في الاجتهاد.

^{*} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر قال: بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آتٍ فقال: إن رسول الله على قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة. [رقم: ٤٠٣، باب ما جاء في القبلة ومن لم يرى الإعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة]

باب صفة الصلاة

فرائض الصلاة ستة: التحريمة؛ لقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ فَكَبّرْ﴾، والقراءة؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا الافتتاح، والقيام؛ لقوله تعالى: ﴿وَقُومُولِللّهِ قَانِتِينَ﴾، والقراءة؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْعَدَةُ لَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمَحُدُوا﴾، والقعدةُ تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾. والركوعُ والسجودُ؛ لقوله تعالى: ﴿وَارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾، والقعدةُ فِي آخر الصلاة مقدار التشهد؛ لقوله على لابن مسعود ﴿ الصلاة مقدار التشهد؛ لقوله على لابن مسعود ﴿ الصلاة مقدار التشهد؛ "إذا قلت هذا، أو فَعلتَ هذا فقد تَمّت صلاتُك"، * على التمام بالفعل، قرأ أولم يقرأ. قال: وما سوى ذلك فهو سنة، أطلق اسم السنة، وفيها واجبات: كقراءة الفاتحة،

باب: شرع في المقصود بعد الفراغ من مقدماته (فتح القدير) صفة: أي بيان الصلاة أوطريقة الصلاة. التحريمة: إنما اختصت التكبيرة الأولى بهذا التسمية؛ لأنها تُحرِّم الأشياء المباحة قبلها بخلاف سائر التكبيرات وهي فرض (العناية) لقوله تعالى: روي أنه لما نزل "قال رسول الله ﷺ" الله أكبر فكبَرَت خديجة وفرِحت وأيقنَت أنه الوحي". [العناية ٢٣٩/١] قانتين: أي مطيعين، وقيل: خاشعين، وقيل: ساكتين (العناية) والقعدة: اختلف مشايخنا في قدر الفرض من القعدة، قيل: قدر ما يأتي بالشهادتين، والأصح: أنه قدر قراءة التشهد إلى عبده ورسوله (فتح القدير) إذا قلت: قال النووي: اتفق الحفاظ على ألها مدرجة، والحق أن غاية الإدراج هنا أن تصير موقوفة، والموقوف في مثله له حكم الرفع [فتح القدير ٢٤٠/١] في أولم يقرأ: لأن معناه إذا قلت هذا وأنت قاعد أو فعلت هذا، أي قعدت، لإجماعنا أنه لا يقول هذا إلا في القعود [الكفاية ٢٤٠/١] سوى ذلك: أي ما سوى ما ذكرنا من الفرائض فهو سنة (العناية) واجبات: أن المراد بالواجب ههنا ماتجوز الصلاة بدونه ويجب بتركه ساهياً سحدتا السهو [العناية ٢٤١/١] * أخرجه أبو داود في سننه عن القاسم بن مخيمرة قال: أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبدالله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله، فعلم النشهذ في الصلاة، فذكر مثل دعاء حديث الأعمش إذا قلت هذا وقضيت هذا، فقد قضيت صلائك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد [رقم: ٩٠، ١٠) باب التشهد]

وضم السورة إليها، ومراعاة الترتيب فيما شُرِع مكرّرًا من الأفعال، والقعدة الأولى، وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة، والقنوت في الوتر، وتكبيرات العيدين، والجَهْر فيما يُحْهَرُ فيه، والمخافتة فيما يخافت فيه ولهذا تجب عليه سجدتا السَّهو بتركها، هذا هو الصحيح، وتسميتُها سنةً في الكتاب؛ لما أنه ثَبت وحوبُها بالسنة. قال: وإذا شَرَع في الصلاة كَبَر؛ لما تلونا، وقال عليه: "تحريمُها التكبير"، وهو شرط عندنا،

فيها شوع مكوراً: يعني في الركعة الواحدة كالسحدة الثانية من الركعة الأولى، فإن من تركها ساهياً وقام وأتم صلاته ثم تذكر فإن عليه أن يسحد السحدة المتروكة ويسحد للسهو لترك الترتيب، وقوله: فيما شرع مكرراً، احتراز عما شرع غير مكرر فيها كالركوع، فإنه بعد السحود لا يقع معتداً به بالاجماع. [العناية ٢٤١/١] وذكر في "حواشي الهداية" نقلاً عن "المبسوط" كالسحدة، فإنه لو قام إلى الثانية بعد ما سحد سحدة واحدة قبل أن يسحد الأخرى يقضيها، ويكون القيام معتبراً؛ لأنه لم يترك إلا الواحب. أقول: قوله "فيما تكرر"، ليس قيداً يُوجب نفي الحكم عما عداه، فإن مراعاة الترتيب في الأركان التي لا تتكرر في ركعة واحدة كالركوع ونحوه واحبة أيضًا على ما سيأتي في باب سحود السهو لا تجب إلا بترك الواجب، فعلم أن الترتيب بين الركوع والقراءة واحب مع ألهما غير مكرر في ركعة واحدة وقد قال في "الذحيرة": أما تقلم الركن نحو أن يركع قبل أن يقرأ؛ فلأن مراعاة الترتيب واحبة عند أصحابنا الثلاثة خلافاً لزفر، فإلها فرض عنده، فعلم أن رعاية الترتيب واحبة مطلقًا، فلا حاحة إلى قوله: فيما تكرر، فلهذا لم أذكره في "المختصر"، ويخطر ببالي أن المراد بما تكرر ما تكرر في الصلاة، احترازاً عما لا يتكرو في الصلاة على سبيل الفرضية، وهو تكبير الافتتاح، والقعدة الأحيرة، فإن مراعاة الترتيب في ذلك فرض. [شرح الوقاية ١٩٦١/١ -١٦٢] لما تله تله تعلى: أراد به قوله تعالى: هورَبَكَ فَكَبْر هي (العناية)

* روي من حديث على بن أبي طالب، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث عبدالله بن زيد، ومن حديث عبدالله بن زيد، ومن حديث ابن عباس. [نصب الراية ٣٠٧/١] أخرج أبوداود في سننه حديث على عن محمد بن الحنفية عن على قال: قال رسول الله ﷺ: مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم. [رقم: ٢١٨، باب الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر ركعة]

حلافاً للشافعي سلام حتى إن من تحرَّم للفرض كان له أن يؤدِّي بها التطوع عندنا. وهو يقول: إنه يُسْترط لها ما يُشترط لسائر الأركان، وهذا آية الرُّكْنيّة. ولنا: أنه عَطَفَ الصلاة عليه في قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾، ومقتضاه المغايرة، ولهذا لايتكرَّرُ كتكرُّر الأركان، ومراعاة الشرائط لما يتصل به من القيام. ويرفع يديه مع التكبير، وهو سنة؛ لأن النبي عليه واظب عليه، وهذا اللفظ يشير إلى اشتراط المقارنة، التكبير، وهو سنة؛ لأن النبي عليه واظب عليه، وهذا اللفظ يشير إلى اشتراط المقارنة،

تحرّم للفرض إلخ: فإن التكبير للافتتاح لما صار شرطاً عندنا جاز أداء النفل بنية الفرض، كما لو طهر توضأ للفرض، فأدى بها التطوع جاز، فكذا هذا، وعن الشافعي: لايتأدى النفل بتحريمة الفرض؛ لأنها ركن. (النهاية) لسائر الأركان: من الطهارة، وستر العورة، واستقبال القبلة، والنية، والوقت. وكل ما يشترط له ما يشترط لسائر الأركان ركن؛ قياسًا على كل واحد من الأركان. [العناية ٢٤٣/١] عطف الصلاة على الذكر، ولو كان ركناً لما جاز ذلك، يُلزم عطف الكل على. الجزء، وفيه عطف الشيء على نفسه؛ لاشتمال الكل على جزئه. [العناية ١٤٤/١]

وهراعاة الشرائط: من الطهارة، وستر العورة، وغيرهما، جواب عن قوله: يشترط لها ما يشترط لسائر الأركان، ووجهه: أن اشتراط ذلك ليس للتحريمة نفسها، وإنما هو لما يتصل به من القيام الذي هو ركن. ألا ترى أن الأداء لما انفصل عن الإحرام في باب الحج لم يشترط للاحرام سائر شرائط الأركان، فإن الوقت شرط لأداء سائر الأركان، ولا يُشترط للإحرام عندنا، والاختلاف فيهما على نسق واحد. [العناية ٢٤٣/١] سنة: قلت: هذا معروف في أحاديث صفة صلاة النبي على لأن النبي الشركان في بعض الروايات. الصلاة لم يذكر فيه رفع اليدين بخلاف قراءة الفاتحة، وضم السورة، فإنهما مذكورتان في بعض الروايات.

واظب عليه: وهي وإن كانت من غير ترك تفيد الوجوب، لكن إذا لم يكن ما يفيد ألها ليست لحامل الوجوب، وقد وحد، وهو تعليمه الأعرابي من غير ذكره.[فتح القدير ٢٤٤/١]

* هذا معروف في أحاديث صفة صلاته عليمًا، منها: حديث ابن عمر أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٠٨/١] أخرج البخاري في صحيحه حديث ابن عمر عن سالم بن عبدالله عن أبيه، وفيه: أن رسول الله عليه كان يرفع يديه حَذْو مَنْكَبَيه إذا افتتح الصلاة. [رقم: ٧٣٥، باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء]

وهو المروي عن أبي يوسف، والمَحْكِيُّ عن الطحاوي، والأصح: أنه يرفع يديه أولاً، ثم يكبِّر؛ لأنّ فعْلَه نفي الكبرياء عن غير الله، والنفي مقدم على الإثبات. ويرفع يديه حتى يُحَاذِي بِإهِامَيه شحمتي أذنيه، وعند الشافعي على يرفع إلى مَنْكَبَيْه، وعلى هذا تكبيرة القنوت، والأعياد، والجنازة. له:حديث أبي حُميد الساعدي على قال: "كان النبي عليه إذا كبر رفع يديه إلى منكبيه". * ولنا: رواية وائل بن حجر، والبراء، وأنس على النبي عليه كان إذا كبر رفع يديه على مَذَاء أذنيه، **

عن الطحاوي: فعلاً واختاره شيخ الإسلام، وصاحب "التحفة"، و "قاضيخان". (فتح القدير) والأصح: لحديث وائل بن حجر: أن النبي على حين قام إلى الصلاة يرفع يديه ثم يكبر، ولكنه لما كان معارضاً لحديث آخر، وهو أن النبي على كبر ثم رفع، ترك المصنف الاحتجاج بالحديث المسطور. نفي الكبرياء: لأن في فعله وقوله معنى النفي والإثبات؛ لأنه ينفي بفعله الكبرياء عن غير الله، ويثبت بقوله لله تعالى. [العناية ٢٤٤/١] والنفي مقدم: كما في كلمة الشهادة. (الكفاية) بإنجاميه: وبرؤوس أصابعه فروع أذنيه. (فتح القدير) وعند الشافعي: ومذهبنا قول أبي موسى الأشعري، ومذهب الشافعي قول ابن عمر، ذكره شمس الأئمة السرخسي. [العناية ٢٤٥/١]

^{*}رواه الجماعة إلا مسلمًا. [نصب الراية ٣٠٩/١] أخرج البخاري في صحيحه عن محمد بن عمرو بن عطاء: أنه كان جالساً في نفر من أصحاب رسول الله على، فذكرنا صلاة النبي على، فقال أبو حميد الساعدي: أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله على، رأيته إذا كَبَّرَ جعل يديه حذو منكبيه، الحديث. [رقم: ٧٢٧، باب سنة الجلوس في التشهد]

^{**} أما حديث وائل: فأخرجه مسلم عن عبدالجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم ألهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه رأى النبي على رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر، - وصف همام حيال أذنيه - الحديث. [رقم: ٧٩٦، باب وضع يده اليمني على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرته، ووضعهما في السحود على الأرض حذو منكبيه] وأما حديث البراء: فأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: كان النبي على إذا كبر رفع يديه حتى نرى إبحاميه قريباً من أذنيه. [رقم: ٢٣١/٣٠، ١٧٨٠، عرفه عديه حتى نرى إبحاميه قريباً من أذنيه. [رقم: ٢٣١/٣٠، ١٧٨٠، ١٢٨٠] =

ولأن رفع اليد لإعلام الأصمّ، وهو بما قلناه، وما رواه يُحمَل على حالة العذر. والمرأة ترفع يديها حذاء منكبيها، هو الصحيح؛ لأنه أستَرُلها. فإن قال بدل التكبير: الله أجلُ أو أعظم، أو الرحمن أكبر، أو لا إله إلا الله، أو غيره من أسماء الله تعالى: أجزأه

لإعلام الأصم: وقال السغناقي: قلت: كان يجب عليه أن يقول: ورفع اليد لإعلام الأصم أيضًا، بزيادة قوله: "أيضا" لرفع التناقض صورة؛ لأنه ذكر أولاً أن معنى رفع اليد نفي الكبرياء عن غير الله تعالى، فلا يكون لغيره، حتى يكون لتخصيصه فائدة، ولذا يكون هو لغيره معه إذا كان له معنيان وهو النفي، والإعلام، وهو يحصل بذكر قوله: أيضًا إلا أن المصنف اتبع شمس الأئمة السرخسي كذلك ذكره، فإن دأهم ترك التكلف، وتفهيم المعاني. [البناية ١٩٥٢-١٩٦]

وهو: أي إعلام الأصم بما قلناه من رفعهما حتى يحاذي بإبهاميه شحمتي أذنيه. (العناية) وها رواه: يعني من حديث أبي حميد يحمل على حالة العذر، روي عن وائل بن حجر أنه قال: قدمت المدينة، فوجدهم يرفعون أيديهم إلى الأذنين، ثم قدمت عليهم من قابل، وعليهم الأكسية والبرانس من شدة البرد، فوجدهم يرفعون أيديهم إلى المناكب. [العناية ٢٤٦/١] هو الصحيح: هو رواية محمد بن مقاتل عن أصحابنا، واحترز به عن رواية الحسن عن أبي حنيفة ألها ترفع حذاء أذنيها. (فتح القدير)

فإن قال بدل التكبير إلخ: اعلم أن الشارع في الصلاة إذا قال: الله أكبر، كان شارعاً في الصلاة بلا خلاف، وكذلك إذا قال: الله الكبير، خلافاً له وللشافعي. بلا خلاف، وكذلك إذا قال: الله الكبير، خلافاً له وللشافعي. أما إذا قال: الله أحل، أو أعظم، أو الرحمن أكبر، أو لا إله إلا الله، أو قال: الحمد لله، أو سبحان الله، أو لا إله غيره، فقد قال أبو حنيفة و محمد: أجزأه، وقال أبو يوسف: إن كان يُحْسِن التكبير أي يمكنه أن يقول: الله أكبر، أو الله الكبير لا يجوز، وإن لم يحسن جاز. [العناية ٢/١٤٢]

أجزأه: وقد استدل على الإجزاء بقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾، والمراد: تكبيرة الافتتاح؛ لأن الذكر الذي يتعقبه الصلاة بلا فصل هو تكبيرة الافتتاح، فقد شرعت بمطلق الذكر، فلا يجوز تقييده بلفظ دون لفظ؛ لأنه نسخ. وهل يكره؛ الأصح: أنه يكره، فقد ذكر القدوري عن أبي حنيفة نصاً أنه كره الافتتاح إلا بقوله: الله أكبر.

= وأما حديث أنس: فأخرجه الحاكم في مستدركه عن عاصم الأحول عن أنس قال: رأيت رسول الله الله كبر فحاذى بإبجاميه أذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه، وانحط بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يده. هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين. ولا أعرف له علة و لم يخرجاه. [٢٦٢/١، باب أن النبي الله كان إذا ركع فرّج بين أصابعه]

عند أبي حنيفة ومحمد رهم الله وقال أبو يوسف حظه: إن كان يُحسنُ التكبير: لم يجزئه إلا قوله: الله أكبر، أو الله الكبير. وقال الشافعي حظه: لا يجوز إلا بالأول؛ لأنه هو المنقول، والأصل فيه التوقيف. والشافعي حظه يقول: إدخال الألف واللام فيه أبلغ في الثناء فقام مقامه. التوقيف. والشافعي حظه يقول: إدخال الألف واللام فيه أبلغ في الثناء فقام مقامه. وأبو يوسف حظه يقول: إنَّ أفعلَ وفعيلاً في صفات الله تعالى سواء، بخلاف ما إذا كان لا يُحسن؛ لأنه لا يقدر إلا على المعنى. ولهما: أن التكبير هو التعظيم لغةً وهو حاصل. فإن افتتح الصلاة بالفارسية، أو قرأ فيها بالفارسية، أو ذَبح وسَمّى بالفارسية،

يُحسن التكبير إلخ: وذكر في كتاب الصلاة: وقال أبو يوسف عليه: إذا كان يُحسن التكبير، ويعلم أن الصلاة تفتح بالتكبير، لا يصير شارعًا إلا بما ذكرنا من الألفاظ، فأما إذا كان لا يعرف الافتتاح بالتكبير تجزئه، وإن كان يحسن التكبير. [الكفاية ٢٤٦/١] إلا قوله إلخ: قال أبو يوسف في "الجامع الصغير" ص:٧٣: إذا كان يحسن التكبير لم يجزه إلا الله أكبر والله الكبير. أو الله الكبير: وعن أبي يوسف: لو قال: الله الكبار يصير شارعًا. (النهاية) المنقول: من فعله وهو المتوارث من قوله. (فتح القدير) أبلغ في الثناء: لأن تعريف الخبر يقتضي حصره في المبتدأ، كما في قولك: "زيد العالم"، وقد عرف ذلك في موضعه، فيكون ما زاد فيه من المبالغة في مقابلة ما فاته من كونه منقولاً، فانجبر الفائت بما زاد. (العناية) سواء: لأنه لا يراد بأكبر إثبات الزيادة في صفته بالنسبة إلى غيره بعد المشاركة؛ لأنه لا يساويه أحد في أصل الكبرياء، فكان أفعل بمعني فعيل. [فتح القدير ٢٤٧/١] أن التكبير: أي المذكور في قوله تعالى: "وقرئك فَكَبّر في وقوله تطفي: "وتحريمها التكبير". (فتح القدير)

هو التعظيم: قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ أي عَظَمنه. (العناية) أو ذبح: لو سمَّى عند الذبح بالفارسية، أو لبَّى بالإحرام بالفارسية، وبأي لسان كان، حاز في قولهم جميعًا، سواء كان يحسن العربية أو لا، وزاد على ذلك الإمام التمرتاشي بقوله: وكذا الشهادة عند الحكام، واللعان، والعقود يصح، وكذلك لو حلف لا يدعو فلاناً، فدعاه بالفارسية يحنث. (النهاية)

وهو يحسن العربية: أجرزاه عند أبي حنيفة على، وقالا: لا يجزئه إلا في الذبيحة، وإن لم يحسن العربية: أحزاه. أما الكلام في الافتتاح فمحمد مع أبي حنيفة في العربية، ومع أبي يوسف في الفارسية؛ لأن لغة العرب لها من المزيّة ما ليس لغيرها. وأما الكلام في القراءة، فوجه قولهما: إن القرآن اسم لمنظوم عربي كما نطق به النص، إلا أن عند العجز يُكتفى بالمعنى كالإيماء، بخلاف التسمية؛ لأن الذّكر يحصل بكل لسان. ولأبي حنيفة على قوله تعالى: ﴿وَإِنّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوّلِينَ ﴾، و لم يكن فيها بمذه اللغة، ولهذا يجوز عند العجز، إلا أنه يصير مسيئًا لمحالفته السنة المتوارثة، ويجوز بأي لسان كان سوى الفارسية،

فمحمد إلخ: فيحوز عنده بكل ما أفاد التعظيم بعد كونه عربيًا. ومع أبي يوسف في الفارسية، فلا يجوز بما الافتتاح. [فتح القدير ٢٤٧/١] فوجه قولهما إلخ: وعن الشافعي مثله، ولهما: أن القرآن معجز، والإعجاز في النظم والمعنى جميعًا، فإذا قدر عليهما لا يتأدى الواجبُ إلا بهما، فإذا عجز عن النظم أتى بما قدر عليه كمن عجز من الركوع والسحود يصلي بالإيماء. (النهاية) كما فطق به النص: يعني قوله تعالى: ﴿قُوْآناً عَرَبيّاً غَيْرَ عِوَجٍ ﴾، وغيره. فالفرض: قراءة القرآن، وهو عربي، فالفرض العربي. (فتح القدير)

التسمية: فإن المقصود بها الذكر قال الله تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكُرِ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ ﴾ وهو يحصل بكل لسان سواء كان يحسن العربية و لم يحسن في قولهم جميعاً. [العناية ٢٤٨/١] ولأبي حنيفة: له: ما روي أن الفرس كتبوا إلى سلمان الفارسي أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، بنام يزدان بخشائنده إلى فكانوا يقرؤون في الصلاة إلى أن تعلموا العربية، وبعد ما كتب عرض على النبي الله عمد على النبي المسوط" (النهاية). [الراوي ومحل الرواية كلاهما مجهولان] ثم بعثه إليهم، و لم ينكر عليه النبي على "المبسوط" (النهاية). [الراوي ومحل الرواية كلاهما مجهولان] بحذه اللغة: العربية، فتعين أن يكون بمعناه فيها، والمقرؤ بالفارسية على سبيل الترجمعة مشتمل على معناه، فيكون حائزاً إلحاقاً به (البناية) ويجوز بأي لسان إلى: أي يجوز القراءة عند العجز بأي لسان كان كما أنه يجوز بالفارسية، أي ليس الجواز منحصر بالفارسية.

هو الصحيح؛ لما تلونا. والمعنى لايختلف باختلاف اللغات، والخلاف في الاعتداد؛ ولا خلاف في أنه لا فساد، ويُروَى رجوعُه في أصل المسألة إلى قولهما، وعليه الاعتماد. والخطبة والتشهد على هذا الاختلاف، وفي الأذان يعتبر التعارف. ولو افتتح الصّلاة باللّهم اغفرلي: لا يجوز؛ لأنه مَشُوبٌ بحاجته فلم يكن تعظيماً خالصًا، وإن افتتح بقوله: اللهم، فقد قيل: يجزئه؛ لأن معناه: يا الله! وقيل: لا يجزئه؛

هو الصحيح: احتراز عن قول أبي سعيد البردعي فإنه قال: إنما جوز أبوحنيفة القراءة بالفارسية دون غيرها من الألسنة. ويروى لقرب الفارسية من العربية، قال الكرخي: والصحيح النقل إلى أي لغة كانت. [العناية ٢٤٨/١] والمعنى إلخ: الحاصل: معنى القرآن كما يُؤدَّى بالفارسية يؤدى بغيره من التركية بلا اختلاف، واللفظ العربي ليس بضروري؛ لما مر من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأُوَّلِينَ ﴾، فما وجه التخصيص بالفارسية. والخلاف: فعنده يجوز بالفارسية، وعندهما لا إلا بالعربية. (فتح القدير) في الاعتداد: أي في أنه إذا قرأ بالفارسية هل يكون محسوبًا عن فرض القراءة أو لا. [العناية ٢٤٨/١]

في الاعتداد: أي في أنه إذا قرأ بالفارسية هل يكون محسوبا عن فرض القراءة أو لا. [العناية ١٩٤٨] ولاخلاف إلخ: مخالف لماذكر الإمام نجم الدين النسفي، والقاضي فخرالدين ألها تُفسد عندهما. [فتح القدير) لا فساد: وهذا إذا قرأ بالفارسية كل لفظ بما هو في معناه من غير أن يزيد فيه شيئًا، وأما بالفارسية على سبيل التفسير يُفسد بالإجماع. (النهاية) ويروى: عن الإمام رواه نوح بن أبي مريم. وعليه الاعتماد: أي على القول بالرجوع الاعتماد ولتنزيله منزلة الإجماع، فإن القرآن اسم للنظم والمعنى جميعًا بالإجماع. (البناية) هذا الاختلاف: فعنده يجوز بالفارسية، وعندهما لا إلا بالعربية. [فتح القدير ١٩/١]

يعتبر التعارف: وفي "التنبيه على مشكلات الهداية" لابن أبي العز الحنفي: في اعتبار التعارف في الأذان نظر، فإن الأصحاب قد أنكروا الترجيع في الأذان مراعاةً لاتباع المنقول. وأنكروا على الشيعة قولَهم: "حي على خير العمل"، وإن كانت بمعنى "حي على الصلاة". فكيف إذا عدل إلى لغة أخرى غير التي ورد بما النقل.[٣٠/٢] باللهم اغفرلي: أو أعوذ بالله، أو إنا لله، أو ما شاء الله، أو لا حول ولا قوة إلا بالله، أو بالتسمية لا يكون شارعاً؛ لتضمينها السؤال في المعنى أو صريحًا.[فتح القدير ٢٤٩/١] لأن معناه يا الله!: يفيد الصحة "بيا الله" نفسه اتفاقًا.(فتح القدير)

لأن معناه يا الله! آمنًا بخير، فكان سؤالاً. قال: ويَعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة"، * تحت السرة"، * وهو حجة على مالك في الإرسال،

ويعتمد: ففي الحديث المرفوع لفظ الأحذ، وفي حديث على الها لفظ الوضع، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى، ويحلق بالخنصر، والإبهام على الرسغ؛ ليكون عاملاً بالحديثين. [الكفاية ٢٥٠/١] بيده اليمنى: الباء زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهُلُكَةِ ﴾، أي ويقصد وضع يده اليمنى على اليسرى. (النهاية) لقوله عليه: هكذا ذكر في نسخ "الهداية"، ونسب صاحب "الكافي" و"المسوط"، والنووي والشارحون هذا القول إلى على، أي هو موقوف على على هيه وليس بمرفوع. والله أعلم.

وضع إلخ: المراد بالوضع هو الوضع على وجه الأخذ والاعتماد بدليل ما روى أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي "أن النبي كل كان يعتمد بيده اليمنى على اليسرى تواضعاً". وما روي أن النبي ألله أمرنا أن نأخذ شمائلنا بأيماننا، فحينئذ يكون الحديث موافقًا للمدعي. في الإرسال: وقال مالك عليه: بأنه يرسل إرسالًا، وإن شاء اعتمد، فالإرسال عند مالك عليه عزيمة والاعتماد رخصة، وفي "المبسوط": الإعتماد سنة إلا على قول الأوزاعي، فإنه كان يقول: يتخير المصلى بين الاعتماد والإرسال. [الكفاية ١/٥٠/]

* هذا قول على بن أبي طالب ﴿ وإسناده إلى النبي عليم خير صحيح. [البناية ٢٠٨/٢] أخرج أبو داود في سننه عن عبدالرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد عن أبي جحيفة أن علياً ﴿ السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة. [رقم: ٢٥٥، باب وضع اليمنى على اليسيرى في الصلاة] وقال: سمعت أحمد بن حنبل يُضعّف عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي انتهى، قلت: و لم ينسبه أحد إلى الكذب، وإنما يضعف من قبل حفظه، فحاله كحال ابن أبي ليلى وابن لهيعة وغيرهما، في "تهذيب التهذيب": قال البزار: ليس حديثه حديث حافظ، وقال العجلي: ضعيف حائز الحديث يكتب حديثه انتهى، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ١٩٣/٢] وقول الصحيح الذي وقول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة.... وما أشبهه كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور. [إعلاء السنن ١٩٣/٢] وأخرج الهيثمي في "بجمع الزوائد" عن جابر قال: مر رسول الله الله على برجل وهو يصلي قد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى، رواه أحمد والطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح. [رقم: ٢٦٠٧، باب وضع اليد على الأخرى]

وعلى الشافعي في الوضع على الصدر، ولأن الوضع تحت السرة أقرب إلى التعظيم، وهو المقصود. ثم الإعتماد سنة القيام عند أبي حنيفة وأبي يوسف حتى لايُرسِلُ حالة الثناء. والأصل: أن كل قيام فيه ذكر مسنون يَعتمد فيه، وما لا فلا، هو الصحيح، فيعتمد في حالة القنوت، وصلاة الجنازة، ويُرسِل في القومة، وبين تكبيرات الأعياد. ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره، وعن أبي يوسف على أنه يَضُمُ إليه قوله: هو إنّي وسف على على على ما النبي عليه كان يقول ذلك.*

وعلى الشافعي: وحجته حديث وائل قال: "صليت مع رسول الله وضع يده اليمنى على اليسرى على اليسرى على اليسرى. ولأن الوضع إلخ: هذا تعليل بمقابلة حديث وائل، فيرد. ثم الاعتماد: أي اعتماد يده اليمي على اليسرى. [البناية ٢١٠/٢] حتى لا يرسل إلخ: فعند محمد في يرسل يديه في حالة الثناء، فإذا أخذ في القراءة اعتمد، وفي ظاهر الرواية: كما يكف يديه بعد التكبير يعتمد. [الكفاية ١/٥٠٠] والأصل إلخ: قاله شمس الأئمة الحلواني، وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي، وبرهان الأئمة والصدر الشهيد وذكر في فتاوى قاضي خان. [العناية ١/٥٠٠] يعتمد فيه: أي يضع يمينه على الشمال.

هو الصحيح: احتراز عن قول الإمام الزاهدي أبي حفص الفضلي، وعن قول أصحاب الفضلي، فقال أبو حفص علمه: السنة في صلاة الجنازة، وفي تكبيرات العيد، والقومة التي بين الركوع والسحود، الإرسال، وقال أصحاب الفضلي، منهم: القاضي الإمام أبو على النسفي علم، والحاكم عبد الرحمن الكاتب، والإمام الزاهد عبد الله الخيري علمها: السنة في هذه المواضع: الاعتماد.[الكفاية ١/٥٠٠]

* قلت: غريب من حديث علي ﴿ من حديث ابن عمر عن عديث ابن عمر، ومن حديث جابر. [نصب الراية الراية [٣١٩/١] أخرج الطبراني في المعجم الكبير حديث ابن عمر عن محمد بن المنكدر عن عبدالله بن عمر قال: كان رسول الله على إذا استفتح الصلاة قال: إني وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً، وما أنا من المشركين، سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى حدك ولا إله غيرك، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا من المسلمين. [رقم: ١٣٣٢٤، ٢ /٣٥٣-٣٥٤]

ولهما: رواية أنس على أن النبي على كان إذا افتتح الصلاة كبر وقرأ سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره ولم يزدعلى هذا، وما رواه محمول على التهجد، وقوله: وجل ثناؤك، لم يُذكر في المشاهير، فلا يأتي به في الفرائض، والأولى أن لا يأتي بالتوجّه قبل التكبير؛ لتتصل النية به، هو الصحيح. ويستعيذ بالله من الشيطن الرحيم؛ لقوله تعالى: هو إلى أن فاستعيذ بالله من الشيطن الرحيم؛ لقوله تعالى: هو إلى أن فاستعيذ بالله مِن الشّيطانِ الرّجيم، معناه: إذا أردت قراءة القرآن. والأولى أن يقول: "أستعيذ بالله"؛ ليوافق القرآن، ويقرُب منه "أعوذ بالله"، ثم التعوّد تبع للقراءة دون الثناء عند أبي حنيفة ومحمد حما؛ لما تلونا حتى يأتي به المسبوق دون المقتدي،

هو الصحيح: احترازعن قول بعض المتأخرين: إنه يقولها قبل التكبير، ومنهم الفقيه أبوالليث. [العناية ٢٥٢/١] ويستعيذ إلخ: وهو سنة عند عامة السلف، وعن الثوري وعطاء: وجوبه؛ نظراً إلى حقيقة الأمر. (فتح القدير) ويقرب منه وقال مالك: لا يتعوذ في الصلاة. أعوذ بالله: اختار أبو عمرو وعاصم وابن كثير: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وناد حقص من طريق هبيرة: أعوذ بالله العظيم السميع من الشيطان الرجيم، واختار محزة: أستعيد بالله من الشيطان الرجيم، وهو قول ابن سيرين، وبكل ذلك ورد الأثر. (النهاية) تبع للقراءة: لأنه شرع لافتتاح القراءة، فكان كالشرط، وشرط الشيء ما يكون تابعًا للمشروط إن كان سابقًا كالطهارة. (النهاية) لما تلونا: من قوله: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ الآية. (العناية) حتى يأتي به: ثمرة ما قبله في قوله: تبع للقراءة فالمسبوق عيه القراءة، فيأتي به. وعند أبي يوسف يأتي له المقتدي؛ لأنه يسبح. (البناية)

* أخرجه الدار قطني عن حميد عن أنس قال: كان رسول الله الله التحديد الصلاة كبر، ثم رفع يديه حتى يحاذي إبحاميه أذنيه ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غبرك. [١٠٠٣، ٣٠، اباب دعاء الاستفتاح بعد التكبير] ثم قال: إسناده كلهم ثقات. [نصب الراية ٢٠/١] قال المؤلف: قد تكلم في بعض رواته كما فَصَّله الزيلعي، وقد عرفت غير مرة أن الاختلاف لا يضر، وكفى بالدار قطني مُوثِقاً. [إعلاء السنن ١٨٣/] وأخرج الهيئمي في مجمع الزوائد عن أنس عن النبي الله أنه كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي أذنيه يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله موثقون. [رقم: ٢٦٢٢، باب ما يستفتح به الصلاة]

ويُؤخّر عن تكبيرات العيد، خلافاً لأبي يوسف حظه. ويقرأ بسم الله الرّحمن الرّحيم، هكذا نقل في المشاهير * ويُسرُّ بهما؛ لقول ابن مسعود في الربع يُخفيهن الإمام"، وذكر الأحاديث المشهورة من بالتسمية والتعوذ منها التعود، والتسمية، وآمين. ** وقال الشافعي حظه: يجهر بالتسمية عند الجهر بالقراءة؛ والرابع: الثناء.

عن تكبيرات العيد: أي يؤخر الإستعاذة عن تكبيرات الزوائد فيأتي بها بعد التكبيرات عندهما، وعند أي يوسف يؤتى بها عقيب الثناء بعد تكبيرة الإفتتاح. [البناية ٢١٨/٢] خلافًا لأبي يوسف: لأنه شُرع بعد الثناء، وإنه من جنسه؛ لأنه دعاء كالأول، وتبع الشيء ما كان بعده فنبغي أن يأتي به المقتدي. (العناية) ويقرأ إلخ: معطوف على قوله: ويستعيذ، وقوله: هكذا نقل في المشاهير احتراز عن قول مالك، وما احتج به، فإنه يقول: لا يأتي المصلي بالتسمية لا سراً، ولا جهراً؛ لما روينا من حديث أنس هيه. [النعاية ٢٥٣/١] يجهر بالتسمية: وهو قول ابن عباس وأبي هريرة هي (النهاية) عند الجهر بالقراءة: في "المسوط": المسألة في الحقيقة يتني على أن التسمية ليست بأول آية من الفاتحة، ولا من السور عندنا، بل آية نزلت للفصل بين السورتين، لا من السور، وهو اختيار أبي بكر الرازي، حتى قال محمد: يكره للحنب والحائض قراءة التسمية على وجه قراءة القرآن، وقال الشافعي: التسمية آية من أول الفاتحة قولاً واحداً، وله في أوائل بقية السور قولان.

** هذا غريب. [البناية ٢٠٥/٢] وبمعناه ما أخرجه ابن أبي شيبة عن سعيد بن المرزبان (أبو سعد البقال) عن أبي وائل عن عبد الله (ابن مسعود) أنه كان يخفي بسم الله الرحمن الرحيم، والاستعاذة، وربنا لك الحمد. [١/١١٤، باب من كان لا يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم] ورجال هذا السند رجال الجماعة غير البقال وهو ثقة. [إعلاء السنن ٢١٢/٢] وأخرج محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" عن إبراهيم قال: أربع يخافت عن الإمام: سبحانك اللهم وبحمدك، والتعوذ من الشيطان، وبسم الله الرحمن الرحيم، وآمين، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة عليه. [رقم: ٨٣، باب الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم]

لما رُوي "أن النبي عليه جهر في صلاته بالتسمية"، * قلنا: هو محمول على التعليم؛ لأن أنسًا على أنه الله على التعليم؛ لأن أنسًا على أخبر "أنه عليه كان لايجهر بها". ** ثم عن أبي حنيفة على أنه لا يأتي بها بها في أوّل كل ركعة كالتعوذ، وعنه: أنه يأتي بها احتياطاً، وهو قولهما، ولا يأتي بها في أوّل كل ركعة كالتعوذ، وعنه: فإنه يأتي بها في صلاة المخافتة.

قلنا إلخ: وقيل: كان الجهر في الابتداء قبل نزول قوله تعالى: ﴿ادْعُوارَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً ﴾. [العناية ٢٥٤/١] على التعليم: أي على تعليم ألها بين التعوذ والقراءة كما شرع الجهر بالتكبير للإعلام. [الكفاية ٢٥٤/١] وذلك التعليم فعلي، فإن التعليم كما يكون بالقول يكون بالفعل. لأن أنسًا: لم يستدل في رد الشافعي بقول ابن مسعود، بل بما روي عن أنس؛ لأن ما حكاه عن النبي على أقوى. عن أبي حنيفة: هي رواية الحسن عنه. (فتح القدير) أنه لا يأتي: وروي عن أبي حنيفة أن المصلي إذا سمى أول صلاته فإنه لا يعيدها؛ لألها شرعت لافتتاح الصلاة. [البناية ٢٩٤/٢] كالتعوذ: يعني أن التعوذ يكون في أول الركعات فكذا البسملة.

وعنه: أي عن أبي حنيفة وهو رواية أبي يوسف.(العناية) احتياطًا: لأن العلماء اختلفوا في التسمية، ألها من الفاتحة أم لا، وعليه قراءة الفاتحة في كل ركعة، فكان عليه قراء تما في كل ركعة؛ ليكون أبعد عن الاختلاف.(العناية) في صلاة المخافتة: لأنه أقرب إلى متابعة المصحف، ولا يأتي بها فيما يجهر؛ لئلا يختلف نظم القراءة.[العناية ٢٥٥/١]

^{*} فيه أحاديث. [نصب الراية ٢٦٦/١] منها ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن محمد بن أبي السري العسقلاني قال: صليت خلف المعتمر بن سليمان مالا أحصى صلاة الصبح والمغرب، فكان يجهر ببسم الله الرحمن الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها، وسمعت المعتمر يقول: ما آلو أن أقتدي بصلاة أبي، وقال أبي: ما آلو أن أقتدي بصلاة أنس بن مالك وقال أنس بن مالك: ما آلو أن أقتدي بصلاة رسول الله على المرحمن الرحيم]

^{**} أخرجه مسلم في صحيحه عن شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس قال: صليت مع رسول الله على وأبي بكر و عمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم. [رقم: ٨٩٠، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة] وأخرج الهيثمي في مجمع الزوائد عن أنس أن رسول الله على كان يُسرُّ ببسم الله الرحمن الرحيم وأبو بكر وعمر. رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله موثقون. [رقم: ٢٦٣١، باب في بسم الله الرحمن الرحيم]

ثم يقرأ فاتحة الكتاب، وسورة أو ثلاث آيات من أي سورة شاء، فقراءة الفاتحة الاتتعين ركناً عندنا، وكذا ضَمُّ السورة إليها، خلافاً للشافعي حلله في الفاتحة، ولمالك حلله فيهما. له: قوله عليه: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها"، وللشافعي حلله قوله عليه: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب"، ** ولنا: قوله تعالى: وللشافعي حله قوله عليه: "لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب"، ** ولنا: قوله تعالى: وللشافعي حله قوله عليه: والزيادة عليه بخبر الواحد لا تجوز لكنه يوجب العمل،

ثم يقرأ إلى: اختلف العلماء فيما هو الركن من القراءة، فذهب علماؤنا إلى ركنية قراءة آية، والشافعي إلى ركنية الفاتحة، ومالك إلى ركنية الفاتحة وضم سورة معها. [العناية ٢٥٥/١] أو ثلاث آيات إلى: قلت: أو آية طويلة، وفي "الذخيرة": قراءة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة من واجبات الصلاة بالإجماع، فلو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة سهواً، فعليه السهو. لاتتعين ركناً: أي هي بخصوصها ليست ركناً، وإن وقعت من الركن لحصول الفرض، وهو القراءة في ضمنها، فإن العام يتحقق في ضمن الخاص.

خلافًا للشافعي إلخ: قال الشافعي صلى: بتعين الفاتحة ركناً حتى لو ترك حرفاً منها في ركعة لا تجوز صلاته. [الكفاية ٥٥/١] إلا بفاتحة: قال صاحب "التنقيح": انفرد زياد بن أيوب بلفظ: لا يجزئ، ورواه جماعة: "لا صلاة كمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب" هو الصحيح. ولنا قوله تعالى إلخ: وجه الاستدلال أن قوله: "من القرآن" مطلق، ينطلق على ما يسمى قرآئا، فيكون أدنى ما ينطلق عليه القرآن فرضًا؛ لكونه مأموراً به، فإن قراءته خارج الصلاة ليست بفرض، فتعين أن تكون في الصلاة. [العناية ٢٥٥/١]

بخبر الواحد إلخ: حواب لمالك والشافعي عطلًا كما ذكرنا، فإن قيل: لا نسلم إنه خبر واحد بل هو مشهور تلقته الأمة بالقبول، فتحوز الزيادة به، وأحيب بالمنع؛ لأن المشهور ما تلقاه التابعون بالقبول، وقد اختلفوا في هذه المسألة، وبأنه مؤول؛ لاحتمال كونه مذكوراً لنفي الجنس أو لنفي الفضيلة. [العناية ٢٥٥/١]

^{*} أخرجه الترمذي وابن ماجه بمعناه. [نصب الراية ٣٦٣/١ أخرج الترمذي في جامعه عن أبي سعيد قال: قال رسول الله على: مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم، ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها. [رقم: ٢٣٨، باب ماجاء في تحريم الصلاة وتحليلها]

^{**} روى الأئمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ٣٦٥/١] أخرج البخاري في صحيحه عن عبادة بن الصامت أن رسول الله على قال: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. [رقم: ٧٥٦، باب وجوب القراء ة للإمام والمأموم]

فقلنا: بوجوبهما. وإذا قال الإمام: "ولا الضالين"، قال: "آمين"، ويقولها المؤتم؛ لقوله عليمًا: "إذا أمّن الإمام فأمّنوا"، * ولا مُتَمَسَّكَ لمالك في قوله عليمًا: "إذا قال الإمام: ولاالضالين، فقولوا: آمين " * من حيث القسمة؛ لأنه قال في آخره: فإن الإمام يقولها. قال: ويُخفُونها؛ لما روينا من حديث ابن مسعود، * * ولأنه دعاء، فيكون مبناه على الإخفاء، والمدُّ والقصرُ فيه وجهان، والتشديدُ فيه خطأ فاحش.

فقلنا: بوجو بهما: على إرادة الأعم من السورة بالسورة، فإن الواحب بعد الفاتحة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة سواء كان ذلك سورة أولا. [فتح القدير ٢٥٦/١] قال آمين: وإنما قال: ذلك؛ نفياً لشبهة القسمة التي يقتضيها ظاهر الحديث، وهو قوله على: "إذا قال الإمام: ﴿ وَلا الضَّالِّينَ ﴾ فقولوا: آمين"، كما هو مذهب مالك. [العناية ٢٥٦/١] ويقولها المؤتم: هذا أعم من كونه في السرية إذا سمعه، أو في الجهرية، وفي السرية منهم من قال: يقوله، ومنهم من قال: لا. (فتح القدير) فإن الإمام يقولها: قلت: فيه حجتان لنا: إحداهما: على مالك بأن الإمام يقولها، والثانية: على الشافعي بأنه يخفيها الإمام؛ لأنه لو كان جهراً لكان مسموعًا، فحينئذ استغنى عن قوله: فإن الإمام يقولها. لما روينا: وهو: "أربع يخفيهن الإمام". (الكفاية) ولأنه دعاء: أي الأصل فيه الإخفاء قال الله تعالى: ﴿ وُدْعُوا رَبَّكُمْ تَصَرُّعاً وَخُفْيَةً ﴾، وقال عليه السلام: "خير الدعاء ما خفي وحير الرزق ما يكفي"، ولأن بإخفائها يقع التمييز بين القرآن وغيره، فإنه إذا جهر المع بالمهر بالفاتحة يلبس ألها من القرآن. [البناية ٢٠٥٠] خطأ فاحش: وفي "التحنيس": تفسد به؛ لأنه ليس بشيء، وقيل: عندهما لا تفسد، وعليه الفتوى، قال الحلواني: له وجه؛ لأن معناه ندعوك قاصدين إحابتك؛ لأن معناه ندعوك قاصدين إحابتك؛ لأن معناه ندعوك قاصدين إحابتك؛ لأن معناه ندعوك قاصدين

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٦٨/١] أخرج البخاري عن أبي هريرة أن النبي الله قال: إذا أمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه. [رقم: ٧٨٠، باب جهر الإمام بالتأمين]

** أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: إذا قال الإمام: غير المغضوب عليهم ولاالضآلين فقولوا: آمين، فإن الملائكة تقول: آمين، وإن الإمام يقول: آمين، فمن وافق تأمينُه تأمين الملائكة غفرله ماتقدم من ذنبه. [رقم: ٩٢٨، باب جهر الإمام بآمين]

^{***} وهو الذي ذكره فيما تقدم عن قريب عند قوله: ويلزمها. [البناية ٢٥٠/٢]

قال: ثم يُكبِّر ويركع، وفي "الجامع الصغير": ويكبر مع الانحطاط؛ لأن النبي عليه كان يكبر عند كل خفض، ورفع. * ويَحذف التكبيرَ حذفًا؛ لأن المد في أوله خطأ من حيث الدين؛ لكونه استفهامًا، وفي آخره لحن من حيث اللغة. ويعتمد بيديه على ركبتيه ويُفرِّج بين أصابعه؛ لقوله علي لأنس فيه: "إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرِّج بين أصابعك! * ولا يُندَب التفريج إلا في هذه الحالة؛ ليكون أمكن من الأخذ، ولا إلى الضمِّ إلا في حالة السجود، وفيما وراء ذلك يُترك على العادة.

خَفْض ورفع: والمراد بالخفض والرفع ابتداء كل ركن وانتهاؤه. (العناية) ويحذف: أي لا يمد في غير موضع المد، والحذف في الأصل الإسقاط، ويعتبر به عن ترك التطويل والتخليط في القراءة. [البناية ٢٥٤/٦] لكونه استفهاماً: فهذا يقتضي أن لا يثبت عنده كبرياؤ الله تعالى، وعظمته، وهو كفر، وفي آخره لحن من حيث اللغة أي عدول عن سنن الصواب في اللغة؛ لأن أفعل التفضيل لا يحتمل المد في اللغة، حتى قال مشايخنا: لو أدخل المد بين الباء والراء في لفظ أكبر عند افتتاح الصلاة، لا يصير شارعًا في الصلاة، بخلاف ما لو فعل المؤذن في أذانه حيث لا تجب إعادة الأذان، وإن كان حطأ؛ لأن أمر الأذان أوسع، وهذا يشير بأن الضمير في أوله وآخره راجع إلى لفظ أكبر، بخلاف ما ذكر في "كشف الغوامض" أي لا يمد في كلمة "الله"، ولا في "أكبر". (النهاية) من الأخذ: كأن الأخذ ملحوظ في قول النبي الله الفضع يديك" وإن كان العبارة لا تدل عليه.

حالة السجود: أي ولا يندب إلى ضم الأصابع إلا في حالة السحود؛ ولأن اليد أقوى في الإقعاد عليها وازداد قوتما عند الضم، ولتقع رؤوس الأصابع مواجهة إلى القبلة. [البناية ٢٥٦/٢] وراء ذلك: أي فيما وراء الركوع والسحود، وهو حالة الافتتاح والتشهد. (العناية) يترك: أي لا يضم كل الضم، ولا يفرج كل التفريج. (العناية) على العادة: أي على الوضع الطبعي المعتاد.

^{*} أخرجه الترمذي في جامعه عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ يكبر في كل خفض، ورفع، وقيام، وقعود، وأبوبكر وعمر. قال أبو عيسى: حديث عبدالله بن مسعود حديث حسن صحيح. [رقم: ٢٥٣، باب ماجاء في التكبير عند الركوع والسجود]

^{**} أخرجه الطبراني في "المعجم الصغير" عن أنس ﴿ وفيه: ثم قال لي: يا بني إذا ركعتَ فضع كفيكَ على ركبتيك، وفرِّج بين أصابعك، وارفع يديك عن جنبيك. [رقم: ٨٤٢، ص٣١٣، ٣١٣]

ويبسُطُ ظَهْرَه؛ لأن النبي عليم كان إذا رَكَع لا يُصوِّبُ رأسَه، ولا يُقْنعُه. ** ويقول: سبحان يُنكِّسُه؛ لأن النبي عليم كان إذا ركع لا يُصوِّبُ رأسَه، ولا يُقْنعُه. ** ويقول: سبحان ربي العظيم ثلاثاً، وذلك أدناه؛ لقوله عليم أي: "إذا ركع أحدُكم فليقل في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاثاً، وذلك أدناه "*** أي: أدنى كمال الجمع. ثم يرفع رأسَه، ويقول: سمع الله لمن حمده، ويقول المؤتم: ربنا لك الحمد،

ولا يرفع: معناه يسوي رأسه بعجزه؛ لأنه مأمور بالاعتدال، وذلك بتساويهما. (العناية) ولا ينكسه: يقال: نكس إذا طأطأ رأسه أي خفض، فهو ثلاثي مجرد من باب ضرب يضرب، وليس من باب التفعيل. كمال الجمع: وشيخ الإسلام قال في "مبسوطه": يريد به أدبى من حيث جمع العدد، فإن أقل جمع العدد ثلاثة، والمصنف جمع بينهما فقال: أدبى كمال الجمع . [العناية ٢٥٩/١] ربنا ولك الحمد"، وروي: "اللهم ربنا لك الحمد". (العناية)

^{*} روى أبو العباس محمد بن إسحاق السراج في مسنده حدثنا الحسين بن علي بن زيد حدثني أبي عن زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن البراء قال: كان النبي الله إذا ركع بسط ظهره، وإذا سحد وحه أصابعه قبل القبلة. [نصب الراية ٣٧٤/١] إسناده صحيح. [إعلاء السنن ١١/٣]

^{**} أخرجه الترمذي عن أبي حميد الساعدي مطولاً، وفيه: ثم قال: الله أكبر، وركع، ثم اعتدل، فلم يصوب رأسه و لم يقنع. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٣٠٤، باب ما حاء في وصف الصلاة]

*** أبو داود في سننه عن عون بن عبدالله عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله الله الما الله المحد أحدكم فليقل ثلاث مرات: سبحان ربي العظيم، وذلك أدناه، فإذا سحد فليقل: سبحان ربي الأعلى ثلاثاً، وذلك أدناه. قال أبوداود: وهذا مرسل، عون لم يدرك عبدالله. [رقم: ٨٨٦، باب مقدار الركوع والسحود] وأخرج الترمذي في حامعه عن حذيفة، وفيه: أنه صلى مع النبي في فكان يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم، وفي سحوده: سبحان ربي الأعلى. قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٢٦٣، باب ماحاء في التسبيح في الركوع والسحود]

ولا يقولُها الإمام عند أبي حنيفة عليه، وقالا: يقولها في نفسه؛ لما روى أبو هريرة وله النبي عليه كان يجمع بين الذّكرين"، ولأنه حَرَّضَ غيرَه فلا ينسى نفسه، ولأبي حنيفة قوله عليه: "إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا لك الحمد"، ** هذه قسمة، وإنها تنافي الشركة، ولهذا لايأتي المؤتم بالتسميع عندنا، خلافًا للشافعي حلله، ولأنه يقع تحميده بعد تحميد المقتدي، وهو خلاف موضوع الإمامة، وما رواه محمول على حالة الانفراد. والمنفرد يجمع بينهما في الأصح،

ولا يقولها الإمام: وفي "شرح الأقطع": عن أبي حنيفة على يجمع بينهما الإمام والمأموم. (فتح القدير) لما روى إلخ: دليل على أصل القول، وأما الإخفاء فمجمع عليه. يجمع: وكان غالب أحواله الإمامة. (العناية) بين الذكرين: يعني سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد. تنافي الشركة: أي إلا إذا دل الدليل على خلافه، كما في التأمين. ولهذا: أي ولأن القسمة تنافي الشركة. (العناية)

بعد تحميد المقتدي: لأن المقتدي يأتي بالتحميد حين يقول الإمام التسميع، فلا جرم يقع تحميده بعد تحميد المقتدي. (العناية) موضوع الإمامة: أي السبيل المعين لمنصب الإمامة، فإن سبيله موافقة المأموم، أو متابعته، وليس شئي منها متحققاً ههنا. في الأصح: احتراز عن القولين الآخرين المذكورين بعده، أحدهما: الاكتفاء بالتسميع، والآخر: الاكتفاء بالتحميد. [العناية ٢٦٠/١]

* أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث أنه سمع أباهريرة يقول: كان رسول الله على إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم: ربنا لك الحمد. [رقم: ٧٨٩، باب التكبير إذا قام من السجود]

** روي من حديث أنس، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي موسى، ومن حديث أبي سعيد الخدري هجه. [نصب الراية ٣٧٧/١] أخرج البخاري حديث أبي هريرة عن أبي صالح عن أبي هريرة هجه أن رسول الله على قال: إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفرله ما تقدم من ذنبه. [رقم: ٧٩٦، باب فضل اللهم ربنا لك الحمد]

وإن كان يُروى الاكتفاء بالتسميع، ويروى بالتحميد، والإمام بالدلالة عليه آت به معنى. قال: ثم إذا استوى قائمًا كَبَرَ وسحد، أما التكبير والسحود فلما بَينًا، وأما الاستواء قائمًا فليس بفرض، وكذا الجلسة بين السحدتين، والطمأنينة في الركوع والسحود، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد بهل وقال أبو يوسف: يفترض ذلك كله، وهو قول الشافعي؛ لقوله علي "أقم فصل فإنك لم تصل"

الاكتفاء بالتسميع: لما ذكرنا أنه إمام في حق نفسه.(العناية) ويروى بالتحميد: وجه الاكتفاء بالتحميد، وهو المذكور في "الجامع الصغير" أن الجمع بين الذكرين يفضي إلى وقوع الثاني في حالة الاعتدال، ولم يشرع لاعتدال الانتقال ذكر مسنون، كما في القعدة بين السحدتين.[العناية1/١٦]

والإمام إلخ: حواب عن قولهما: لأنه حرض غيره إلخ. (العناية) آت به معنى: ومعناه: أن الدال على الخير كفاعله. (العناية) كبّر: يتبادر منه أن التكبير واقع في القيام، وليس كذلك، بل يتصل التكبير به بمعنى أنه يبدأ في القيام، ويتم في الخفض؛ لما ذكر أن النبي في يكبر عند كل خفض ورفع، وأيضًا لو كان واقعاً في القيام لزم ثبوت ذكر مسنون في القومة. فلما بَينًا: يعني ما ذكر قبل هذا من أنه عليم كان يكبر عند كل خفض ورفع، وما ذكره في أول الباب من قوله: ﴿ ارْ كَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾. (العناية)

وأما الاستواء: قائماً بعد الركوع، ويسمى قومة.(العناية) يفترض ذلك: أي المذكور من القومة، والجلسة، والطمأنينة.(البناية) فإنك لم تصل: فالحديث ناطق بعدم حواز الصلاة بغير الطمأنينة.

* أحرجه أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله على دخل المسجد فدخل رجل فصلى، ثم جاء فسلم على رسول الله على فرد ورسول الله على وقال: ارجع فصل فإنك لم تصل فرجع الرجل فصلى، كما كان صلى، ثم جاء إلى النبي على فسلم عليه، فقال له رسول الله على: وعليك السلام ثم قال: ارجع فصل فإنك لم تصل حتى فعل ذلك ثلاث مرار، فقال الرجل: والذي بعثك بالحق! ما أحسن غير هذا فعلمني، قال: إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ماتيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم اجلس حتى تطمئن حالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها. قال القعنبي عن اسعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، وقال في آخره: فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك، وما انتقصت من هذا شيئاً فإنما انتقصته من صلاتك. [رقم: ٥٥، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود]

قاله لأعرابي حين أخف الصلاة. ولهما: أن الركوع هو الانحناء، والسحود هو الانخفاض لغة، فتتعلق الركنية بالأدني فيهما، وكذا في الانتقال؛ إذ هو غير مقصود، وفي آخر ما رُوي تسميتُه إياه صلاةً حيث قال: "وما نقصت من هذا شيئًا فقد نقصت من صلاتك"، ثم القومة والجلسنة سنة عندهما، وكذا الطمأنينة في "تخريج الجرجاني"، وفي "تخريج الكرخي" واجبة، حتى تجب سجدتا السهو بتركها ساهياً عنده. ويعتمد بيديه على الأرض؛

لأعرابي: اسمه خلاد بن رافع على (فتح القدير) هو الانخفاض لغةً: قلت: فالسحود عبارة عن وضع الجُبْهة على الأرض، لا عن مطلق الخفض، فإنه ضد الارتفاع، ويطلق على الركوع أيضًا، كما جاء في الحديث: "أن النبي على يكبر عند كل حفض ورفع"، وكأنه أراد بالانخفاض التام الذي هو الالتزاق بالأرض، والوضع عليه. وكذا في الانتقال: أي القومة، والجلسة، أي من الركوع إلي السحدة، ومن السحدة إلى سحدة أحرى. إذ هو غير مقصود: أي كما يكتفى بالأدنى في الركوع والسحود لإطلاق النص يكتفى بالأدنى في الانتقال أيضًا؛ إذ هو غير مقصود، إنما المقصود تحقيق السحود، فيتقدّر بقدر ما يتحقق به السحود؛ إذ لو اشترط فيه ما لا يتوقف عليه السحود، لكان مقصوداً، وأنه خلاف الإجماع.

وفي آخر: حواب عن حديث الأعرابي. (العناية) صلاة: فلو كان ترك التعديل مفسداً لَمَا سماه صلاةً، كما لو ترك الركوع أو السحود. (العناية) ثم القومة: ثم إذا لم يكن التعديل عندهما فرضاً، فهل هو واحب، أو سنة؟ فأما الطمأنينة في الانتقال، وهي القومة، والجلسة، فهي سنة عندهما. وأما الطمأنينة في الركوع والسحود، ففي "تخريج الجرحاني": سنة، وفي تخريج الكرخي: واحبة، حتى تجب سحدتا السهو بتركها عنده. [العناية ٢٦٢/١] سنة عندهما: قلت: ينبغي أن تكونا واحبتين؛ لورود الأمر بهما في حديث الأعرابي، اللهم إلا إذا ثبت عدم مواظبة النبي اللهم إلا إذا ثبت عدم مواظبة النبي اللهم اللهم اللهم إلا إذا ثبت عدم مواظبة النبي اللهم اللهم

واجبة: أقول: هذا هو الأصح، كيف لا؟ وقد قال رسول الله الله الأعرابي الذي خَفَّف في صلاته: "صل فإنك لم تصل"، والأمر للفرضية، ولولا أنه خبر الواحد لقلنا بما قال به الشافعي، وخبر الواحد يُشبت الواجب للنية، فلا بد أن يكون واجباً، والقول بكونه سنة مخالف للحديث الصريح الصحيح، فافهم. ويعتمد: يعني يضع، لا أن يأخذ.

لأن وائل بن حجر وصف صلاة رسول الله الله الله على راحتيه ورفع على راحتيه ورفع عجيزته، * قال: ووضع وجهه بين كفيه، ويديه حِذَاء أذنيه؛ لما روي أنه على خلافه على كذلك. ** قال: وسجد على أنفه وجَبهته؛

وائل بن حجر: الحجر بضم الحاء، وبعده الجيم كذا في المغرب. (الكفاية) وصف: أي بالفعل، لا بالقول. وادعم: ومعنى ادعم على راحتيه اتكأ وهو افتعال من دعمت الشيء أي جعلته دعامة. (العناية) عجيزته: هي العجزة للمرأة، فاستعير للرجل، والعجز مؤخر الشيء، هذا القول وإن لم يكن له مدخلاً فيما ادعاه لكن من متمّمات الحديث، فلذا تعرض له. على أنفه: تقديم الأنف على الجبهة باعتبار أن الأنف أقرب إلى الأرض، فيضعه أولاً.(العناية) وجبهته: ثم قيل في كيفية السحود: والقيام منه أن يضع أولاً ما كان أقرب إلى الأرض عند السجود، وأن يرفع أولا ما كان إلى السماء أقرب، فيضع أولاً ركبتيه، ثم يديه، ثم وجهه، وقال بعضهم: يضع أنفه، ثم جبهته، ويرفع أولاً وجهه، ثم يديه، ثم ركبتيه.[العناية٢٦٢] * هذا الحديث لم يرو عن وائل بن حجر، وإنما روي عن البراء بن عازب. [البناية ٢٧٣/٢] أخرج أبو داود في سننه حديث البراء بن عازب عن أبي اسحاق قال: وصف لنا البراء بن عازب: فوضع يديه، واعتمد على ركبتيه، ورفع عَجيزَته، وقال: هكذا كان رسول الله ﷺ يسجد.[رقم: ٨٩٦، باب صفة السجود] ورواه ابن حبان والبيهقي، وهو حديث حسن. [اعلاء السنن ١٩/٣] حدثنا محمد بن الصباح ثنا شريك عن أبي اسحاق قال: وصف لنا البراء بن عازب السجود: فسجد فَادَّعَمَ على كفيه، ورفع عجيزته، وقال: هكذا كان يفعل رسول الله ﷺ. رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده. [نصب الراية ٣٨٠/١] قلت: محمد بن الصباح شيخ أبي يعلي ثقة حافظ من رجال الجماعة كما في التقريب، وبقية السند سند الحديث السابق. [اعلاء السنن ٣/ ١٩-٢٠] ** لم أحده إلا مفرَّقاً. [نصب الراية ١/١/١] فروى مسلم في صحيحه صدره الأول من حديث وائل بن حجر أنه رأى النبي على رفع يديه حين دخل في الصلاة، - إلى أن قال-: فلما سجد سجد بين كفيه. [رقم: ٨٩٦، باب وضع يده اليمني على اليسري] وروى اسحاق بن راهويه في مسنده باقيه، فقال: أخبرنا الثوري عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: رمقت النبي ﷺ فلما سجد وضع يديه حذاء أذنيه. [نصب الراية ٢٨١/١] قلت: رجاله رجال مسلم غير كليب، وهو صدوق، قال أبو زرعة: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة، رأيتهم يستحسنون حديثه، ويحتجون به، وذكره ابن حبان في الثقات كذا في "تمذيب التهذيب". [إعلاء السنن ١٨/٣]

لأن النبي عليمًا واظب عليه. * فإن اقتصر على أحدهما: جاز عند أبي حنيفة، وقالا: لا يجوز الاقتصار على الأنف إلا من عذر وهو رواية عنه؛ لقوله عليمًا: "أُمِرتُ أن أسجد على سبعة أعظم"، ** وعد منها الجبهة. ولأبي حنيفة: أن السجود يتحقق بوضع بعض الوجه، وهو المأمور به إلا أن الحدد والذقن خارج بالإجماع، والمذكورُ فيما روى الوجه في المشهور.

جاز: والفتوى على قولهما. (شرح الوقاية) أُمِوتُ: وحه التمسك بهذا الحديث أن الأمر بالسجود بحمل؛ لأن السحدة عبارة من وضع بعض الوجه على الأرض، ومطلق البعض غير مراد بالإجماع حتى لو وضع الخد والذقن لا يجزئه، فكان بحملاً فيما يُراد به، فيلحق هذا الخبر بياناً لمحمل الكتاب، وقد ذكر فيه الجبهة دون الأنف، فالفرضية تثبت بخبر الواحد إذا كانت بياناً لمحمل الكتاب، ولا يثبت به ابتداء.

على سبعة أعظم: أي على اليدين، والركبتين، والقدمين، والجبهة. (العناية)

أن السجود إلخ: أن السحود يتحقق بوضع بعض الوجه؛ لأن وضع جميعه غير ممكن؛ لأن الأنف والجبهة عظمان ناتفان يمنعان وضع جميع الوجه، وهذا ظاهر.[العناية ١/ ٢٦٣]

خارج بالإجماع: لأن وضع الذقن ليس تعظيماً، والخد يستلزم الانحراف من القبلة، فما بقي إلا الجبهة والأنف. الموجه: لا الجبهة، فيكون الأنف مع الجبهة داخلين على السواء.(النهاية) في المشهور: روي في سنن الأربعة عن العباس بن عبد المطلب أنه سمع رسول الله الله يقول: "إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب: وجهه، وكفاه، وركبتاه، وقدماه".[فتح القدير ٢٦٤/١]

* أخرجه الترمذي عن أبي حميد الساعدي أن النبي الله كان إذا سجد أمكن أنفه وجبهته من الأرض، ونَحِّى يديه عن جنبيه، ووضع كفيه حذو منكبيه، قال أبو عيسى: حديث أبي حميد حديث حسن صحيح. [رقم: ٢٧٠، باب ماجاء في السجود على الجبهة والأنف]

** أخرجه الأثمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٨٣/١] أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس الله قال: قال النبي على المبهة _ وأشار بيده على أنفه _ واليدين والركبتين وأطراف القدمين، ولا نَكفِتُ النيابَ والشَّعرَ. [رقم: ٨١٢، باب السجود على الأنف]

ووضعُ اليدين والركبتين سنة عندنا؛ لتحقَّقِ السحود بدوهما، وأما وضعُ القدمين فقد ذكر القدوري أنه فريضةٌ في السجود. قال: فإن سحد على كَورِ عِمَامتِه، أو فاضل تُوبه: جاز؛

سنة: أي ليس بفرض، ولا بواجب، أما الأول: فلأن نص السحدة مطلق يقتضي الإجزاء بوضع الجبهة والأنف سواء وضع الأعضاء الآجر، أولا، فلو قلنا: بافتراض وضع الركبتين، واليدين بحديث "أمرت أن أسجد" إلخ لزم الزيادة على الكتاب بخبر الواحد، وإنه لا يجوز. وأما الثاني: فلأن النبي على لم يذكره في حديث الأعرابي حين علم الواجبات، فلو كان واجباً لذكره، ولقول النبي على: "مثل الذي يصلي وهو عاقص كمثل الذي يصلي وهو مكفوف" شبه العاقص بالمكفوف، وهو تارك للسنة، فكذا المكفوف، فظهر أن قول النبي المرت" إلخ إما محمول على الاستحباب، أو على اختصاصه بالنبي على، وقد يستدل على عدم اللزوم، بأنه لو وجب وضعهما، لوجب الإيماء بحما عند العَجز، كما في الجبهة، وإذ ليس فليس.

عندنا: احتراز عن قول زفر، وهو قول الشافعي، ومختار الفقيه أبي الليث: أنه واحب؛ لقوله على: "أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء". [العناية ٢٦٤/١] لتحقق إلخ: قلت: كأنه دليل على عدم الافتراض المفهوم عن دعوى السنية، وتقريره: أنه لا وجه لافتراضهما سوى أن لا يتوصل إلى السجدة به؛ لما عرفت أن الحديث الوارد في الباب لا يصلح لإثبات الفرضية، ولكن السجود يتحقق بدون وضعهما كما لا يخفى، فلا يكون فرضاً؛ إذ الحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة، وإنما قلنا: إنه دليل على ذلك؛ لأن السنية لا تثبت إلا بالمواظبة، أو بدليلها، ولا ينتفى بإمكان التحقق بدوهما.

أنه فريضة: لأن السحدة إنما يتم بالوضع والرفع، وكلاهما لا يتيسر إلا بوضعهما، وما لايتيسر الفرض إلا به يفترض أيضًا، وذلك؛ لأن المعتبر من القدرة هو المعتاد، دون ما فيه كُلْفةٌ ظاهرة، والسحدة بدون وضع القدم لا يحصل إلا بكلفة بليغة بخلاف ما إذا رفع الركبتين، أو اليدين حيث لا يحتاج إلى كلفة زائدة منتفية في العادة. في السجود: فإذا سحد ورفع أصابع رحليه عن الأرض لا يجوز، كذا ذكره الكرخي والجصاص، ولو وضع إحداهما جاز، قال قاضي خان: ويكره، وذكر الإمام التمرتاشي أن اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية، وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الإسلام في "مبسوطه"، وهو الحق. [العناية ٢٦٥/١] جاز: خلافاً للشافعي، فإنه لا يجوز السحدة عنده على كور العمامة، وزعم أن كشف الجبهة عند السحود واحب.

"لأن النبي علي كان يسجد على كور عمامته". * ويُروى "أنه علي صلّى في ثوب واحد يتقي بفضوله خرَّ الأرض وبَردَها" ** ويُبدي ضَبْعَيه؛ لقوله علي: "وأَبْد ضَبْعَيْك"، *** ويُروى: و"أَبِدً" من الإبداد، **** وهو: المدّ، والأول من الإبداء، وهو: الإنه علي كان إذا سجد جافى حتى إن بَهْمَةً الإظهار. ويجافي بطنَه عن فَحذيه؛ "لأنه علي كان إذا سجد جافى حتى إن بَهْمَةً

إن هِمة: البهم بفتح الباء أولاد الضأن والمعز الصغار. (مختار الصحاح)

* روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث عبدالله بن أبي أوفى، ومن حديث عبابر، ومن حديث ابن عمر. [نصب الراية ٣٨٤/١] أخرج عبدالرزاق في مصنفه حديث أبي هريرة عن يزيد بن الأصم أنه سمع أبا هريرة يقول: كان رسول الله على يسجد على كور عمامته. [رقم: ١٥٦٤، باب السحود على العمامة] وأخرج البخاري في صحيحه تعليقاً: وقال الحسن: كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويداه في كمه. [باب السحود على الثوب في شدة الحر]

** أخرجه الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن ابن عباس هجما أن النبي الله صلى في ثوب واحد متوشحاً يتقي بفضوله حرَّا الأرض وبردها. رواه أحمد وأبو يعلى "والطبراني في الكبير" والأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح. [رقم: ٢١٩٨، باب الصلاة في الثوب الواحد وأكثر منه]

*** هذا غريب لم يرد مرفوعاً هكذا. [البناية ٢٨٤/٢] وإنما روى عبد الرزاق في مصنفه عن آدم بن على قال: رآني ابن عمر وأنا أصلي لا أتحافي عن الأرض بذراعي، فقال: يا ابن أخي لاتبسط بسط السبع، وادّعِم على راحتيك، وأبد ضبعيك؛ فإنك إذا فعلت ذلك سجد كلَّ عُضْو منك. [رقم: ٢٩٢٧، باب السحود] وأخرج الهيثمي حديث ابن عمر في مجمع الزوائد مرفوعًا، واللفظ له عن ابن عمر قال: قال رسول الله على: إذا صليت فلا تبسط ذرا عيك بسط السبع، وادعم على راحتيك، وحاف مرفقيك عن ضبعيك. رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات. [رقم: ٢٧٦٧، باب السحود] وصححه الحاكم في المستدرك، وأقره عليه الذهبي. [إعلاء السنن ٢٠/٣]

 لو أرادت أن تَمُرَّ بين يديه لمرَّت"، * وقيل: إذا كان في الصف لا يجافي؛ كيلا يُؤذي جارَه. ويوجّه أصابعَ رجليه نحو القبلة؛ لقوله عليه: "إذا سجد المؤمنُ سجدَ كُلُّ عُضُو منه فليُوجه من أعضائه القبلة ما استطاع"، ** ويقول في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاثًا، وذلك أدناه؛ لقوله عليه: "إذا سجد أحدُكم فليقل في سجوده: سبحان ربي الأعلى ثلاثًا وذلك أدناه"، *** أي: أدنى كمال الجمع، ويُستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن يختم بالوتر؛ "لأنه عليه كان يختم بالوتر"، ***

الصف لا يجافي: هذا إذا كان في الصف ازدحام وقرب البعض من البعض، وإذا لم يكن كذلك لا يترك السنة؛ لأنه لا إيذاء.[البناية ٢٨٦/٢] نحو القبلة: المحفوظ رواية ذلك من فعله.(فتح القدير)

ويقول: قالوا ويكره تركها ونقصها من الثلاث، والتصريح بأنه أمر استحباب يفيد أن هذه الكراهة كراهة تنزيه. [فتح القدير ٢٦٧/١] يختم بالوتو: إن كان متعلقا بـــ"يستحب"، فالأمر ظاهر، وحاصله أن ثبوت الاستحباب إنما يتحقق بشرط الختم على الوتر، وإن كان متعلقًا بـــ"يزيد"، فبَعْد بمعنى مع.

يختم: يعني تسبيحات الركوع والسحود. (البناية) بالوتو: أي ضد الشفع قد يستدل لذلك بالحديث المشهور: "إن الله وتر يحب الوتر".

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن ميمونة قالت: كان النبي الله إذا سجد، لو شاءت بَهمة أن تمر بين يديه لمرت. [رقم: ١١٠٧، باب الإعتدال في السجود]

^{**} هذا الحديث غريب. [البناية ٢٨٦/٢] أخرج النسائي في سننه عن أبي حميد الساعدي قال: كان النبي على الذا أهوى إلى الأرض ساحداً حافي عضديه عن إبطيه، وفتح أصابع رحليه، مختصر. [رقم: ١١٠٢، باب فتخ أصابع الرجلين في السحود] ورجاله كلهم ثقات [أي نصبهما وغمز موضع المفاصل منهما، وثناها إلى باطن الرحل، وأصل الفتخ الكسر] كذا في "مجمع البحار". [إعلاء السنن ٣٩٣] وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي حميد الساعدي، وفيه: فإذا سحد وضع يديه غير مُفترِش ولا قابضَهما، واستقبلَ بأطراف أصابع رحليه القبلة. [رقم: ٨٢٨، باب سنة الجلوس في التشهد]

^{***} سبق تخريج هذا الحديث.

^{****} هذا الحديث غريب جدا. [البناية ٢٨٨/٢]

وإن كان إماماً لا يزيد على وجه يُمل القومَ حتى لا يؤدي إلى التنفير. ثم تسبيحات الركوع والسحود سنة؛ لأن النص تناولهما دون تسبيحاهما، فلا يزاد على النص، والمرأة تنخفض في سحودها وتلزق بطنها بفخذيها؛ لأن ذلك أسترُلها. قال: ثم يرفع رأسه، ويكبر؛ لما روينا، فإذا اطمأن حالسًا كبّر وسحد؛ لقوله عليم في حديث الأعرابي: "ثم ارفع رأسك حتى تستوي حالسًا" ، ولو لم يستو حالسًا وكبّر وسحد أحرى: أحزأه عند أبي حنيفة ومحمد، وقد ذكرناه. وتكلموا في مقدار الرفع، والأصح: أنه إذا كان إلى المحود أقرب: لا يجوز؛ لأنه يعد ساجدًا، وإن كان إلى الجلوس أقرب: حاز؛ لأنه يُعدُ حالسًا، فتتحقق الثانية. قال: فإذا اطمأن ساجدًا كبر، وقد ذكرناه، السحدة الثانية

فلا يزاد على النص: عدم الزيادة لا يستلزم القول بالسنية؛ لجواز الوجوب والمواظبة. [فتح القدير ١/ ٢٦٧]

ثم يرفع إلخ: فريضة؛ لما أن السحدة الثانية فرض، فلابد من رفع الرأس ليتحقق السحدة الثانية، والتكبير سنة. (النهاية) لما روينا: إشارة إلى قوله: "لأن النبي عليم كان يكبر عند كل خفض ورفع". (الكفاية) وقد ذكرناه: أي في قوله: وأما الاستواء قائماً فليس بفرض وكذا الجلسة بين السحدتين ... [البناية ٢٩٠/٦] في مقدار الرفع: قال المصنف: والأصح أنه إذا كان إلى السحود أقرب لا يجوز؛ لأنه يعد ساجداً، وإن كان إلى الجلوس أقرب حاز؛ لأنه يعد حالساً، فتتحقق السحدة الثانية يعني بعد ذلك المقدار من الرفع، وهو المروي عن أبي حنيفة ذكره في "شرح الطحاوي". [العناية ١/ ٢٦٧]

لأنه يعد ساجداً: أي بالسحدة الأولى؛ لقربه إليه، فلم يتحقق الثانية. وقد ذكرناه: قيل: أراد به قوله: "كان يكبِّر عند كل حفض ورفع"، والمناسب لذلك أن يقول: ماروينا، ولعله إشارة إلى قوله: لما روينا. [العناية ١/ ٢٦٧] * أخرجه الأئمة الستة عن أبي هريرة هي. [نصب الراية ٣٨٨/١] أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة هي وفيه: ثم اسحد حتى تطمئن ساحداً، ثم ارفع حتى تطمئن حالساً، وافعل ذلك في صلاتك كلها. [رقم: ٧٥٧، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم]

واستوى قائماً على صدور قدميه ولا يقعد، ولا يعتمد بيديه على الأرض. وقال الشافعي والله: يجلس جلسةً خفيفة، ثم ينهض معتمداً على الأرض؛ لما روى أن النبي عليه فعل ذلك. * ولنا: حديث أبي هريرة: "أن النبي عليه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه"، ** وما رواه محمول على حالة الكبر، ولأن هذه قعدة استراحة والصلاة ما وُضِعَتْ لها.

على صدور قدميه: المقصود أنه يقوم بالوضع الذي يجلس. ولا يقعد: أي لا يجلس جلسة خفيفة. (العناية) ولا يعتمد إلخ: خلافاً للشافعي، الخلاف بيننا وبين الشافعي حلله في موضعين: في اعتماد اليدين، عندنا يعتمد بهم على ركبتيه، وعنده يعتمد بهما على الأرض، والثاني: في الجلسة. [الكفاية ٢٦٨/١] وما رواه: وما رويناه محمول على حالة القدرة، فيُوفَق بين الأخبار من هذا الوجه. (العناية) حالة الكبر: يعني فعل ذلك حين ما كبر وأسن. (العناية)

** أخرجه الترمذي في جامعه عن خالد بن إياس عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال: كان النبي النهض في الصلاة على صدور قدميه. قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة عليه العمل عند أهل العلم يختارون ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه، وخالد بن إياس ضعيف عند أهل الحديث. [رقم: ٢٨٨، باب ماجاء كيف النهوض من السجود] قلت: ولكن قال ابن عدي: أحاديثه كلها غرائب وأفراد، ومع ضعفه يكتب حديثه انتهى، كذا في "قذيب التهذيب"، ولا يخفى أن حديثه هذا له شواهد صحيحة. [إعلاء السنن ٣/٠٥] قوله: "عليه العمل عند أهل العلم" يدل على حسنه؛ لأنه لو لم يكن حسناً بل ضعيفاً لما عملوا به سيما عند المعارضة، وقال المحقق ابن الهمام في الفتح: وقول الترمذي: "العمل عليه عند أهل العلم" يول العلم" يقتضي قوة أصله، وإن ضعف خصوص هذا الطريق. [إعلاء السنن ٣/٤٤] أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن النعمان بن أبي عياش قال: أدركت غير واحد من أصحاب النبي الخفي فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة والثائية قام كما هو و لم يجلس. [١/٥٩، باب من كان يقول: إذا رفعت رأسك من السجدة الثانية في الركعة الأولى فلا تجلس] إسناده حسن. [إعلاء السنن ٣/٨٤]

ويفعل في الركعة الثانية مثلَ ما فعل في الركعة الأولى؛ لأنه تكرار الأركان إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ؛ لألهما لم يُشرَعا إلا مرةً واحدة، ولا يرفع يدّيه إلا في التكبيرة الأولى، خلافًا للشافعي في الركوع، وفي الرفع منه؛ لقوله عليه: "لا تُرفَعُ الأيدي إلا في سبع مواطن: تكبيرة الافتتاح، وتكبيرة القنوت، وتكبيرات العيدين"،*

تكوار الأركان: والتكرار يقتضي إعادة الأول.(العناية) إلا إلخ: استثناء من قوله: ويفعل في الركعة الثانية إلخ. لا يستفتح: قيل: أي لا يقول: سبحانك اللهم إلخ، ويسمى هذا دعاء الاستفتاح.(العناية)

لم يشرعا: على وجه السنة والإستحباب. خلافاً للشافعي إلخ: وفي المسألة حكاية: روي أن الأوزاعي لقي أبا حنيفة على وجه السنحد الحرام، فقال: ما بال أهل العراق لا يرفعون أيديهم عند الركوع، وعند رفع الرأس منه، وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابن عمر: أنه على كان يرفع يديه عندهما، فقال أبو حنيفة: حدثني حماد عن إبرهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود في أن النبي كل كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح، ثم لا يعود.فقال الأوزاعي عجباً من أبي حنيفة: أحدثه بحديث الزهري عن سالم، وهو يحدثني بحديث حماد عن إبراهيم، فرجَّح حديثه بعلو إسناده، فقال أبو حنيفة على: أما حماد، فكان أفقه من الزهري، وإبراهيم كان أفقه من سالم، ولولا سبق ابن عمر في لقلت: بأن علقمة أفقه منه، وأما عبدالله فعبدالله، فرجَّع حديثه بفقه الرواة، وهو المذهب؛ فإن الترجيح بفقه الرواة، لا بعلو الإسناد. والكلام في فعبدالله، فرجَّع حديثه بفقه الرواة، وهو المذهب؛ فإن الترجيح بفقه الرواة، لا بعلو الإسناد. والكلام في همدا الموضع كثير، وهذا المحتصر لا يحتمله. [العناية ٢٦٩/١]

إلا في سبع مواطن: يُشكل برفع اليد في الدعاء إلا أن يقال: المراد حصر الرفع المنصوص.

* واحتج أصحابنا بحديث البراء بن عازب...وبالحديث الذي ذكره المصنف ولكنه بغير اللفظ الذي ذكره. [البناية ٢٩٣/، ٢٩٤] أخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن ابن عباس أن النبي على قال: السجود على سبعة أعضاء: اليدين، والقدمين، والركبتين، والجبهة. وبه عن النبي على رفع الأيدي إذا رأيت البيت، وعلى الصفا والمروة، وبعرفة، وبجمع، وعند رمي الجمار، وإذا أقيمت الصلاة. [رقم: ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٤٠٥] وعلى الصفا والمروة، وبعرفة، وبجمع، وعند رمي الجمار، وإذا أقيمت الصلاة. [رقم: ١٧٠٨، ١٧٠٩، وإذا أكبر المسلاة. [علاء السنن ١٨٠٨] (و) ذكر قلت البخاري معلّقاً في كتاب رفع اليدين فقال: وقال وكيع عن ابن أبي ليلي عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي على قال: لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن. الحديث كذا في الزيلعي. [إعلاء السنن ١٨٢٨]

وذكر الأربع في الحج، والذي يُروَى من الرفع محمولٌ على الابتداء، كذا تُقِلَ عن ابن الزبير. * وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتَرَشَ رِجلَه اليسرى فجلس عليها، ونصب اليمني نَصْباً، ووجَّه أصابعَه نحو القبلة.

وذكر الأربع في الحج: هو تكبير عرفات، وتكبير الجمرتين، وتكبير الصفا والمروة، وتكبير الاستلام. كذا: أي بحمل ما رواه على الابتداء. (الكفاية) أصابعه: أي أصابع الرِحلين جميعاً، لكن أصابع اليمنى مرفوعة، وأصابع اليسرى مخفوضة، لكن رؤوسها مائلة إلى القبلة.

* وأما ما قاله في الهداية: والذي يُروى من الرفع محمول على الإبتداء كذا نقل عن ابن الزبير ﴿ مُنَّهُ ، فأورد عليه الزيلعي بأنه غريب، وذكره ابن الجوزي في التحقيق، فقال: وزَعَمت الحنفيةُ أن أحاديث الرفع منسوحة بحديثين، رووا أحدهما عن ابن عباس قال: "كان رسول الله يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع، ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك"، والثاني رووه عن ابن الزبير "أنه رأى رجلاً يرفع يديه من الركوع، فقال: مه، فإن هذا شيء فعله رسول الله ﷺ ثم تركه". قال: وهذان الحديثان لا يعرفان أصلاً، وإنما المحفوظ عن ابن عباس وابن الزبير خلاف ذلك، فأخرج أبو داود عن ميمون المكي "أنه رأى ابنَ الزبير وصلي بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد، قال: فذهبت إلى ابن عباس فأخبرته بذلك قال: إن أحببتَ أن تنظر إلى صلاة رسول الله عليُّ فاقتد بصلاة ابن الزبير" ولو صح ذلك لم تصح دعوى النسخ؛ لأن من شرط الناسخ أن يكون أقوى من المنسوخ انتهى.[٣٩٢/١] قلت: وأحسن ما يستدل به على النسخ ما بيناه سابقاً أن أحاديث الرفع قد ورد فيها ما اعترفتم بنسخه أيضاً، كالرفع عند الرفع من السجدتين، والرفع بين السجدتين وغيرهما، وقال الحافظ في الفتح: روى الطحاوي حديث الباب (أي حديث ابن عمر) في مشكله من طريق نصر بن على عن عبد الأعلى بلفظ: "كان يرفع يديه في كل خفض، ورفع، وركوع، وسحود، وقيام، وقعود، وبين السجدتين، ويذكر أن النبي على كان يفعل ذلك". وهذه رواية شاذة فقد رواه الإسماعيلي عن جماعة من مشايخه الحفاظ عن نصر بن على المذكور بلفظ عياش شيخ البخاري، وكذا رواه هو وأبو نعيم من طرق أخرى عن عبد الأعلى كذلك انتهى، قلت: سكوت الحافظ عن رجال الطحاوي يدل على ألهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة ما لم تكن مخالفةً منافية لرواية الثقات، وههنا كذلك، فإن التطبيق ممكن؛ بأنه على كانت عادته في الرفع مختلفة، فمرةً كان يرفع في كل رفع وخفض وقيام وقعود، ومرةً لم يرفع في بعض المواضع، فروى ابن عمر كلا العادتين حسب ما رآه، فلا يترك أحد الحديثين بالآخر، والحال هذه. [إعلاء السنن ٨٣،٨٤/٣]

وفيه: كان يُفرِّش رجلُه اليسري وينصب رجله اليمني، وكان يَنهَى عن عقبة الشيطان، ويَنهَى أن يفترش الرجلُ ذراعيه افتراش السبع، وكان يَختم الصلاةُ بالتسليم. [رقم: ١١١٠، باب ما يجمع صفة الصلاة] وأخرج النسائي في سننه عن عبدالله وهو ابن عبدالله بن عمر عن أبيه قال: من سنة الصلاة أن تَنصب القدمَ اليمني، واستقباله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى.[رقم: ١٥٩، باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للتشهد] قلت: ورجاله رجال الصحيحين إلا الربيع بن سليمان بن داود شيخ النسائي وهو ثقة، وإلا إسحاق بن بكر فهو من رجال مسلم ثقة، قال في "آثار السنن": وإسناده صحيح. [إعلاء السنن ٢٦/٣] ** ذلك إشارة إلى وضع اليدين.... ولكن ليس كل ذلك في حديث وائل بن حُجر. [البناية ٣٦٠/٢] أخرج الترمذي في جامعه حديث وائل عن عاصم بن كليب الجرمي، عن أبيه، عن وائل بن حجر قال: قدمت المدينة قلت: لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ، فلما جلس يعني للتشهد، افترش رجله اليسرى، ووضع يده اليسرى يعني على فخذه اليسرى، ونصب رجله اليمني. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم. [رقم: ٢٩٢، باب ماجاء كيف الجلوس في التشهد] وأخرج مسلم في صحيحه عن على بن عبدالرحمن الْمُعَاوِيِّ أنه قال: رآني عبدالله بن عمر وأنا أعبث بالحصى في الصلاة - إلى أن قال -: قلت: وكيف كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمني على فخذه اليمني، وقبض أصابعه كلها. وأشار بإصبعه التي تلى الإبمام، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى. [رقم: ١٣١١، باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين] قال المحقق في "الفتح": ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق، فالمراد – والله أعلم – وضع الكف، ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة، وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة انتهى، قال الشيخ: في هذا الحديث وأمثاله الوضع على الفخذين، وفي حديث عباس بن سهل وغيره ورد الوضع على الركبتين، والجمع بينهما بأن الكفين كانتا على الفخذين وأطراف الأصابع عند الركبتين، وهو المذهب عندنا. [إعلاء السنن ١٠٩/٣] وكذلك أخرج مسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع إصبعه اليمني التي تلى الإبحام، فدعابها، ويده اليسرى على ركبته اليسرى باسطُها عليها. [رقم: ١٣٠٩، باب صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين على الفخذين] ولأن فيه توجيه أصابع يديه إلى القبلة. فإن كانت امرأةً جلست على إليتها اليسرى، وأخرجت رِجليها من الجانب الأيمن؛ لأنه أسترُلها. والتشهد: التحياتُ لله، والصلواتُ، المبادات القولية المبادات البدنية والطيبات، السلام عليك أيها النبي إلى آخره، وهذا تشهّدُ عبد الله بن مسعود ولطينه؛ فإنه العبادات المالية والله عليك أيها النبي إلى آخره، وهذا تشهّدُ عبد الله بن مسعود القرآن، قال: "أخذ رسولُ الله عليه يدي، وعَلَّمني التشهد كما كان يُعلّمني سورةً من القرآن، وقال: قل: التحيات لله - إلى آخره -". * والأخذ بحذا أولى من الأخذ بتشهد ابن عباس،

فإن كانت اهوأة إلخ: الأنسب تقديمه؛ ليكون قريباً من جلسة الرجل؛ لأن وضع اليدين وما يتلوه من تتمة الجلسة، فأراد أن يفرغ عنها. رجليها: ليكون قعودها على الإلية اليسرى. والتشهد إلخ: اعلم أن الصحابة الله المتعلقوا في التشهد، لعمر تشهد، ولعلي تشهد، ولعبد الله ين عباس تشهد، ولعبد الله بن مسعود الشهد، ولعائشة تشهد، ولجابر تشهد، ولغيرهم أيضاً تشهد، فأخذ علماؤنا الله بتشهد عبدالله بن مسعود المنافعي على بتشهد عبدالله بن عباس اللها، وتشهده كما ذكر في الكتاب إلا أنه قال في آخره: "وأشهد أن محمداً رسول الله"، بدون عبده. [الكفاية ٢٧٢/١]

السلام عليك: حكاية السلام الذي رده الله تعالى على نبيه عليم لله المعراج؛ لما أثنى على الله بثلاثة أشياء ردَّ الله عليه في مقابله العراج، لمقابلة السلام بمقابلة التحيات، والرحمة بمقابلة الصلوات، والبركة بمقابلة الطيبات. والبركة هي النماء والزيادة. [العناية ٢٧٣/١] أخذ: ليكون حاضراً، فلا يفوته شيء.

هذا أولى: بوجوه ذكر بعضها في الكتاب. (العناية)

* أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٤١٩/١] أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله قال: كنا نقول في الصلاة خلف رسول الله على: السلام على الله، السلام على فلان، فقال لنا رسول الله على ذات يوم: إن الله هو السلام فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كلَّ عبد صالح في السماء والأرض، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم يتخير من المسألة ما شاء. [رقم: ٨٩٧، باب التشهد في الصلاة] وفي رواية قال: سمعت ابن مسعود يقول: عَلَمني رسول الله على التشهد في الصلاة] من القرآن، واقتص التشهد بمثل ما اقتصوا. [رقم: ٩٠١، باب التشهد في الصلاة]

وهو قوله: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا إلى آخره؛ لأن فيه الأمرَ، وأقله الاستحباب، والألف واللام وهما للاستغراق، وزيادة الواو، وهي لتجديد الكلام، كما في القسم، وتأكيد التعليم. ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى؛ لقول ابن مسعود: علمني رسولُ الله على التشهد في وسط الصلاة، وآخرها. ** فإذا كان وسط الصلاة نحض إذا فرغ من التشهد،

لأن: متصل بقوله: أولى. (النهاية) وأقله الاستحباب: وللأمر مراتب وأقلها الاستحباب. (البناية) والألف واللام: في قوله: السلام عليك. (العناية) وزيادة الواو: أي واو العطف فبها يصير كل كلام على حدة؛ لأن العطف للمغايرة، وبغير الواو يصير الكل ثناء واحداً بعضه صفة بعض. [البناية ٣١٢/٢] وتأكيد التعليم: هو مستفاد من قوله: "كما علّمني سورةً من القرآن"، فإن النبي كان يكرر السورة مراراً حتى يحفظ. ولا يزيد: أي على مقدار التشهد. (العناية) هذا عندنا، وقال الشافعي: يزيد الصلاة على النبي النبي الصلاة على عنده سنة، قال الطحاوي: قول من قال: إنه سنة مخالف للإجماع. (النهاية)

- * أخرجه الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ٢٠/١] أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عباس أنه قال: كان رسول الله على يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله. [رقم: ٢٠٩، باب التشهد في الصلاة]
- ** أخرجه أحمد في "مسنده" عن عبد الله بن مسعود قال: علّمني رسول الله على التشهد في وسط الصلاة، وفي آخرها: فكنا نحفظ عن عبدالله حين أخبرنا أن رسول الله على علّمه إياه قال: فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة، وفي آخرها على وركه اليسرى –: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فقال: ثم إن كان في وسط الصلاة لهض حين يفرغ من تشهده وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو، ثم يسلم. [رقم: ٢٩٢/٧] وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد": رواه أحمد ورجاله موثقون. [٣٩٢/٧، باب التشهد والجلوس والإشارة بالإصبع فيه]

وإذا كان آخر الصلاة دعا لنفسه بما شاء. ويقرأ في الركعتين الأُخْرَيَيْن بفاتحة الكتاب وحلها؟ حليث أبي قتادة "أن النبي عليه قرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب وحدها "، * وهذا يبان الأفضل، هو الصحيح؛ لأن القراءة فرض في الركعتين على ما يأتيك من بعد، إن شاء الله تعالى. وجلس في الأخيرة كما جلس في الأولين ها روينا من حديث وائل وعائشة هي الأولى؛ لما روينا من حديث وائل وعائشة هي الأولى؛ لما روينا من حديث وائل وعائشة هي الأولى، الما وينا من حديث وائل وعائشة هي الأولى، الما روينا من حديث وائل وعائشة هي الأولى، الما روينا من حديث وائل وعائشة الشي الما والما وا

لحديث إلى الفراءة والتسبيح في الأخريين لم يكن عليه حرج، ولم يكن عليه سجدتا السهو إن كان ساهياً، لكن القراءة القراءة والتسبيح في الأخريين لم يكن عليه حرج، ولم يكن عليه سجدتا السهو إن كان ساهياً، لكن القراءة أفضل، هذا هو الصحيح من الروايات كذا ذكره القدوري في "شرحه". وروى الحسن عن أبي حنيفة عليه أنه لو سبّح في كل ركعة من الأخريين ثلاث تسبيحات أجزأه، وقراءة الفاتحة أفضل، فإن لم يقرأ أو لم يسبّح كان مسيئا إن كان متعمداً، وإن كان ساهياً، فعليه سجدة السهو؛ لأن القيام في الأخريين مقصود، فيكره إخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعاً، كما في الركوع والسحود، وعن أبي يوسف عليه أنه قال: يسبح فيهما ولا يسكت، إلا أنه إذا أراد أن يقرأ الفاتحة، فليقرأ على جهة الثناء لا القراءة، وبه أخذ بعض المتأخرين. [الكفاية ٢٧٤/١]

الأفضل: وأشار به أنه ليس سنة. فإن قرأ فقد أتى بالأفضل، وإن ترك فلا شيء عليه. (البناية)

هو الصحيح: احتراز عن رواية الحسن عن أبي حنيفة ألها واحبة يلزم بتركها السهو. [فتح القدير ٢٧٤/١] فرض: لا يقال: لو كان فرضاً لزم أن لا يقع من إذا أتى به في الأخريين؛ لأنا نقول: وقوعها فيه باعتبار ألها قضاء، لا أداء. وجلس في الأخيرة: وقال مالك: يتورك في القعدتين؛ لحديث أبي حميد: أن النبي الذا قعد في الصلاة قعد متوركاً، وقال الشافعي: يفترش في الأولى، ويتورك في الثانية؛ عملاً بالروايتين.

في الأخيرة: قيل: إنما قال: في الأخيرة؛ ليتناول قعدة العجز، وقعدة المسافر. وليس بواضح؛ لأن قوله: "كما جلس في الأولى" ينبو عن ذلك.[العناية ٢٧٤/١]

^{*} أخرجه مسلم في صحيحه عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي على كان يقرأ في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة، ويُسمعنا الآية أحياناً، ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب. [رقم: ١٠١٣، باب القراءة في الظهر والعصر]

^{**} وفي هذا الحديث علة أخرى، وهي أن بين محمد بن عمرو بن عطاء وبين أبي حميد رجل مجهول بيّن ذلك الطحاوي.[البناية ٢٩٩/٢]

ولأنها أشق على البدن، فكان أولى من التورك الذي يميل إليه مالك، والذي يرويه أنه علي قعد متورِّكاً، * ضَعَفه الطحاوي، أويُحمَل على حالة الكِبَرِ. وتشهَّد، وهو واحب عندنا، وصلَّى على النبي عليَّة، وهو ليس بفريضة عندنا، خلافاً للشافعي فيهما؛

ولأها أشق: وما كان أشق فهو أفضل. (العناية) يميل إليه مالك: وفي "المصابيح": حديث أبي حميد على وجه يوافق مذهب الشافعي دون مالك. ضعفه الطحاوي: قال: هذا من حديث عبد الحميد بن جعفر، وهو ضعيف عند نقلة الحديث. (العناية) على حالة الكبر: لم يقل: في حالة الضعف؛ رعايةً للأدب.

فيهما: أي في قراءة التشهد والصلاة على النبي الشيخة فإلهما فرضان عنده، أما التشهد، فلما رواه ابن مسعود هيد: كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد:"السلام على الله، السلام على حبريل وميكائيل"، فقال النبي علينة قولوا:"التحيات لله" - إلى أن قال في آخره -:"إذا قلت هذا أو فعلت هذا، فقد تمت صلاتك"، أطلق اسم الفرض على التشهد، وقال له: "قل"، والأمرللوجوب، وعلق التمام به، فلا يتم بدونه. وأما الصلاة على النبي فلا فلقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ والأمر للوجوب، ولا وجوب خارج الصلاة، فكان فيها، ولنا على عدم فرضية التشهد: حديث ابن مسعود، فإنه على على التمام بأحد الأمرين، وأجمعنا على أن التمام متعلق منطقعة، فإنه لو تركها لم تجزه، فلا يتعلق بالثاني؛ ليتحقق التخيير، فإن موجب التخيير بين الشيئين الإتيان بأحدهما، وكذلك على عدم فرضية الصلاة على النبي عليه؛ لأنه علق بأحدهما، فمن على بثالث غيرهما، وهو الصلاة على النبي عليه، فقد خالف النص. والجواب عن استدلاله بالحديث: أن معنى الفرض التقدير أي قبل أن يقدر التشهد، والأمر صدر على سبيل التعليم، فلا يفيد الفرضية، فإنه لم يعدها في بعض الكلمات، فإن الفرض عندهم خمس كلمات، وقد أحبنا عن قوله: "علق التمام به" آنفاً، وعن الآية أنا لا نسلم أنه لا وجوب لها خارج الصلاة البتة. [العناية الأمر؛ لأن الوجوب الذي يقتضيه الأمر قد حصل، ذكر النبي يله كما اختاره الطحاوي، فكفينا مؤنة الأمر؛ لأن الوجوب الذي يقتضيه الأمر قد حصل، فإنه لا تدل الآية على كوفا في الصلاة البتة. [العناية الأمر؛ لأن الوجوب الذي يقتضيه الأمر قد حصل،

* رواه الجماعة إلا مسلماً. [نصب الراية ٢٣/١] أخرج أبو داود في سننه عن أبي حميد الساعدي قال: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله على - إلى أن قال -: حتى إذا كانت السحدة التي فيها التسليم أخر رِجلَه اليسرى، وقعد متوركاً على شقه الأيسر، قالوا: صدقت هكذا كان يصلي الله التسليم (رقم: ٧٣٠، باب افتتاح الصلاة)

لقوله عليه: "إذا قلت: هذا أو فعلت فقد تمت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد " والصلاة على النبي عليه خارج الصلاة واحبة، إما مرة واحدة، كما قاله الكرخي، أو كلما ذُكِرَ النبي عليه كما اختاره الطحاوي، فكفينا مؤنة الأمر، والفرضُ المرويُّ في التشهد هو التقدير. ** قال: ودعا بما شاء مما يشبه ألفاظ القرآن،

فقد تمت صلاتك: قلت: التمسك بالحديث على ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة من أن الخروج بصنعه فرض، وأن معناه: قاربت التمام، مشكل إلا أن يقال: الحديث يوجب تمام الصلاة بالقعدة، غير أنه ترك موجبه في زيادة الخروج بفعله بدلالة النص والإجماع على مايجيء بيانه، ولا دليل على زيادة الصلاة والتشهد، فبقي في حقهما عاملاً بموجبه. والصلاة: إشارة إلى ما ذكرنا من الجواب عن استدلاله. (العناية) والفرض المروي: أي لفظ الفرض الذي روي في تشهد ابن مسعود في حديثه الآخر. (البناية)

بما يشبه إلخ: مثل أن يقول: اللهم اغفرلي ولوالدي، ومثل قوله: واغفر لأبي.(العناية)

^{*} أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" عن القاسم بن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدي، وحدثين أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله على أخذ بيد عبد الله، فعلمه التشهد في الصلاة – وفيه – "أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله". قال: فإذا قضيت هذا، أو قال: فإذا فعلت هذا، فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد. [رقم: ٢٠٠٤، ١/١٠٩ - ١٩] ورواه الطبراني في "الأوسط"، وبين أن ذلك من قول ابن مسعود من قوله: فإذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك، كذلك لفظه عند الطبراني ورجال أحمد موثقون. [رقم: ٢٨٦١، باب التشهد والجلوس والإشارة بالإصبع فيه] قلت: يمكن الجمع بأنه قال: مرة من عند نفسه ومرة رفعه، وهو غير منكر (أي رواه مرفوعاً وموقوفاً) فريما يفتي الصحابي بما سمعه عن النبي على فيظن أنه فتياه وليس بمرفوع، ثم يرفعه في وقت، ونظائره كثيرة، وهذا إذا صح سند الطبراني ولكنه لم يصح كما فيظن أنه فتياه وليس بمرفوع، ثم يرفعه في وقت، ونظائره كثيرة، وهذا إذا صح سند الطبراني ولكنه لم يصح كما ينس على يدرك بالرأي فلا يضر وقفه في الاحتجاج به. [إعلاء السنن ١٤/١٤٤] وأيضاً أخرجه أبو داود كما سبق.

^{**} أخرجه النسائي في سننه عن ابن مسعود قال: كنا نقول في الصلاة قبل أن يفرض التشهد. [رقم: ١٦٧٨، باب ايجاب التشهد]

والأدعية المأثورة؛ لما روينا من حديث ابن مسعود قال له النبي عليه: "ثم اختر من الدعاء أطيبَه وأعجبَه إليك". * ويبدأ بالصلاة على النبي عليه الكون أقرب إلى الإجابة. ولا يدعو بما يُشبِه كلام الناس؛ تحرزاً عن الفساد، ولهذا يأتي بالمأثور المحفوظ،

ليكون أقرب: وذلك؛ لأنه يستحيب الدعاء للنبي الله ولا يحسن من الكريم أن يستحيب بعض الدعاء دون بعض آخر فيستحيب الجميع. (العناية) تحرزاً: أي تحرزاً عن إفساد الجزء الملاقي لكلام الناس، لا جميع الصلاة بالاتفاق؛ لأن حقيقة كلام الناس بعد التشهد لا يُفسِد الصلاة، فكيف ما يُشبِهه، وهذا عندهما ظاهر، وكذا عند أبي حنيفة؛ لأن كلام الناس صنع من المصلي، فتتم به صلاته، فكان بالدعاء الذي يشبه كلام الناس بعد التشهد خارجاً عن الصلاة، لا مفسِداً لها. [العناية ٢٧٧/١] عن الفساد: الظاهر أنه أراد بالفساد ههنا هو الخروج لا على وجه المسنون، أو أراد به نفس الخروج عنها، والسنة في الدعاء أن يأتي بها في حال الصلاة؛ لأنها حال المناجاة، والدعاء ساعتئذ أسرع إلى القبول، فلا يأتي بالدعاء على وجه يخرجه عن الصلاة.

المحفوظ: عند الرواة المقبول بينهم. (البناية)

^{*} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبدالله قال: كنا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة – إلى أن قال –: ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو. [رقم: ٨٣٥، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب]

وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله: اللهم زَوِّجني فلانة يُشبه كلامَهم، وما يستحيل كقوله: اللهم اغفرلي، ليس من كلامهم، وقوله: اللهم ارزقني من قبيل الأول؛ لاستعمالها فيما بين العباد، يقال: رزق الأميرُ الجيشَ. ثم يُسلِّم عن يمينه، فيقول: السلام عليكم ورحمة الله، وعن يساره مثل ذلك؛ لما روى ابن مسعود: أن النبي عليه كان يُسلِّم عن يمينه حتى يُرَى بياضُ خدِّه الأيمن، وعن يساره حتى يُرَى بياض خدِّه الأيسر.* وينوي بالتسليمة الأولى مَنْ عن يمينه من الرحال والنساء والحَفَظَة، وكذلك في الثانية؛ لأن الأعمال بالنيات، ولا ينوي النساء في زماننا، ولا من لاشرْكة له في صلاته، هو الصحيح؛ لأن الخطاب حظُّ الحاضرين.

من قبيل الأول: واختلف في قوله: "اللهم ارزقني"، فمنهم من يقول: لا بأس به؛ لأن الرازق هو الله ليس إلا ومنهم من يقول: واختلف في قوله: "اللهم الصلاة واختاره المصنف، وفي بعض النسخ: هو الصحيح. [العناية ٢٧٨/١] الأول: أقول: يردُّه ماورد في السنن: أن النبي على كان يدعو فيما بين السحدتين: "اللهم اغفرلي وارزقني" الحديث. أن النبي عليه: وعلى هذا الوحه قول جمهور العلماء وكبار الصحابة: عمر وعلي وابن مسعود على [العناية ٢٧٨/١] ينوى: ولا بد من النبة؛ لأن السلام قربة وهي لا تكون إلا بالنبة. (البناية)

وكذلك في الثانية: أي ينوي فيها ما نوى في الأولى. (العناية) في زماننا: يعني أن ما قاله محمد من نية النساء كان في زماهم، وأما في زماننا فلا ينوي النساء؛ لأن حضورهن الجماعات متروك بإجماع المتأخرين. [العناية ٢٧٩/١] هو الصحيح: أكثر مشايخنا يخص بهذه النية من شاركه في الصلاة من الرجال والنساء. (النهاية) حظ الحاضرين: بخلاف سلام التشهد، لأنه تحية عامة للحضور والغيب الصالحين من عباده، على ما قال على: إذا قال المصلي: "السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصاب كل عبد صالح من أهل السماء والأرض". [العناية ٢٧٩/١]

^{*} أحرجه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ٤٣١/١] أخرج النسائي في سننه عن عبدالله بن مسعود أن رسول الله على كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يُرَى بياضُ خده الأيمن، وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الأيسر. [رقم: ١٣٢٦، باب كيف السلام على الشمال]

ولا بد للمتقدي من نية إمامه، فإن كان الإمام من الجانب الأيمن، أو الأيسر: نواه فيهم، وإن كان بحذائه نواه في الأولى عند أبي يوسف؛ ترجيحاً للحانب الأيمن، وعند محمد وهو رواية عن أبي حنيفة - نواه فيهما؛ لأنه ذوحظ من الجانبين. والمنفرد ينوي الحفظة لا غير؛ لأنه ليس معه سواهم، والإمام ينوي بالتسليمتين، هو الصحيح، ولا ينوي في الملائكة عدداً محصوراً؛ لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت، فأشبه الإيمان بالأنبياء عليهم السلام، ثم إصابة لفظة السلام واجبة عندنا، وليس بفرض خلافاً للشافعي عليهم السلام، ثم إصابة لفظة السلام واجبة عندنا، وليس بفرض خلافاً للشافعي عليه، هو يتمسك بقوله عليه: "تحريمها التكبير وتحليلها التسليمُ".*

من نية إمامه: قيل: تخصيص الإمام بالذكر يؤيد قول من يقول: ينوي من يشاركه في الصلاة دون غيره. [العناية ٢٧٩/١] بحذائه: أي وإن كان المقتدي على حذاء الإمام. توجيحاً: لأن التيمن معتبر. (البناية) وهو: الضمير راجع إلى ما هو مذكور حكماً أي ما ذهب إليه محمد. من الجانبين: فإن له نسبة من اليمين، ونسبة من اليسار. هو الصحيح: هذا احتراز عن قول بعضهم: ينوي الإمام في التسليمة الأولى، والأصح أنه ينوي في التسليمتين كذا ذكره قاضيخان عشه. (الكفاية)

عدداً محصوراً: يشير إلى أن المراد بالحفظة ليس الكرام الكاتبون فقط، كما زعم بعضهم أنه ينوي به ذلك، وهم اثنان: واحد عن يمينه يكتب الحسنات، وآخر عن يساره يكتب السيئآت، بل المراد بها من معه من الملائكة، ولا يحصر في ذلك عدداً معلوماً؛ لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت. [العناية ٢٨٠/] قد اختلفت: وفي بعض الأخبار مع كل مؤمن ملكان، وفي بعضها مع كل مؤمن ستون ملكاً، وفي بعضها مع كل مؤمن مائة وستون ملكاً. (الكفاية) بالأنبياء: نؤمن بكلهم ولا نحصرهم في عدد لئلا يخرج من هو منهم، ولا يدخل فيهم من ليس منهم. [العناية ٢٨٠/١] بقوله عليم ولا يدخل فيهم من ليس منهم. [العناية ٢٨٠/١] بقوله عليم وله: "وتحليلها التسليم"، قال: "تحريمهما التكبير"، فكان لا يصح الدخول في الصلاة إلا بالتكبير، فكذلك قوله: "وتحليلها التسليم"،

^{*} أخرجه أبو داود عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم. [رقم: ٦١٨، باب الإمام يحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر ركعة]

ولنا: ماروينا من حديث ابن مسعود، * والتخيير ينافي الفرضية والوجوب، إلا أنا أثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً، وبمثله لا تثبت الفرضية، والله أعلم.

فصل في القراءة

قال: ويجهر بالقراءة في الفجر، وفي الركعتين الأوليين من المغرب والعشاء إن كان إماماً، ويُخفى في الأخريين، هذا هوالمأثورالمتوارث. **

والتخيير: أي التخيير الذي يفهم من قوله عليمًا: إذا قلت هذا، أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك، ينافي بقاء الفرض أو الواحب عليه. [البناية ٣٣٨/٢] وبمثله: لأنه خبر واحد. وبمثله لا تثبت الفرضية.(العناية)

* وقد ذكره في أول باب الصلاة عن عبد الله بن مسعود فيه. [البناية ٣٣٨/٢]

** فيه حديثان مرسلان أخرجهما أبو داود في "مراسيله" أحدهما عن الحسن، والآخر عن الزهري، قال: سن رسول الله على التعليم القرآن وسورة في كل ركعة، سراً في نفسه، ويقرأ في الركعتين الأخريين من صلاة الظهر بأم القرآن الظهر بأم القرآن وسورة في كل ركعة، سراً في نفسه، ويقرأ في الركعتين الأخريين من صلاة الظهر بأم القرآن في كل ركعة، سراً في نفسه، ويفعل في العصر مثل ما يفعل في الظهر، ويجهر الإمام بالقراءة في الأوليين من المغرب، ويقرأ في كل واحدة منهما بأم القرآن وسورة، ويقرأ في الركعة الآخرة من صلاة المغرب بأم القرآن، سراً في نفسه، ثم يجهر بالقراءة في الركعتين الأوليين من صلاة العشاء، ويقرأ في الأخريين في نفسه بأم القرآن، وينصت من وراء الإمام، ويستمع لما جهر به الإمام، لا يقرأ معه أحد، والتشهد في الصلوات حين يجلس الإمام، والناس خلفه في الركعتين، انتهى. ومرسل الحسن نحوه، وذكرهما عبد الحق في "أحكامه" من جهة أبي داود، وقال: إن مرسل الحسن أصح. [نصب الراية ١/٢] قلت: هو مرفوع مرسل، ومراسيل الأثمة من التابعين مقبولة الزهري وإن كانت عندهم ضعيفة فقد تأيد بما سيأتي بعده، وأما عندنا فعراسيل الأثمة من التابعين مقبولة "أو فيا، في حاشية "إعلاء السنن": وسائر الألفاظ المذكورة مثل قوله: "من السنة كذا"، وأمرنا بكذا، "أو أأمر فلان بكذا ونحوه"، ويدخل فيه أيضاً ما لا يقال من قبل الرأي، ولا مجال للاجتهاد فيه، فيُحمل على السماع، فإذا جاء مثل ذلك عن الصحابي فهو في حكم المرفوع المتصل، وإذا جاء عن التابعي فمرفوع مرسل أي مرفوع معني ومرسل لفظاً. [إعلاء السنن ٤/٢-٧]

وإن كان منفرداً، فهو مخير، إن شاء جهر وأسمع نفسه؛ لأنه إمام في حق نفسه، وإن شاء خافت؛ لأنه ليس خلفه من يسمعه، والأفضل هو الجهر؛ ليكون الأداء على هيئة الجماعة. ويُخفيها الإمامُ في الظهر والعصر وإن كان بعَرَفَة؛ لقوله علليَتَاجَ: "صلاة النهار عجماء"* أي ليست فيها قراءةٌ مسموعة،

فهو مخير: يعني أنه إمام من وجه دون وجه؛ لأنه إمام في حق نفسه دون غيره، والجهر من خواص الإمامة، فخير بين أن يجهر، ويكتفي بأدنى الجهر، وهو إسماع نفسه؛ لأن المقصود من الجهر التفكر في آيات الله تعالى، وهو يحصل في حقه بإسماع نفسه، فلا يزيد عليه، وإن شاء خافت؛ اعتباراً لجانب عدمها. وإن كان يؤدي الفريضة السرية، فظاهر الرواية أنه أيضاً مخير بين الجهر والسر؛ لأن وجوب السر من خصائص الجماعة، وإذ ليست فليس، وذكر الناطفي في "واقعاته": رواية عن أبي حنيفة أن المنفرد إذا جهر فيما يخافت يجب عليه سجود السهو. [السعاية ٢٦٩/٦] وأسمع نفسه؛ دفعاً لما يقال: فائدة الجهر الإسماع، ولا إسماع ههنا؛ إذ ليس معه وأحد يسمعه، ووجهه: أن الفائدة لم تنحصر في إسماع الغير، بل من فائدته إسماع نفسه، فيحهر لذلك، أو بيان الحكم وهو أن لا يجهر ههنا كل الجهر؛ إذ ليس معه أحد يسمعه بل يأتي بأدني الجهر. [العناية ٢٨٣/١] في حق نفسه: لأن الإمام يقرأ وهو أيضاً يقرأ، والإمام غير مقتد بغيره فكذلك هذا. (البناية)

* هذا ليس بحديث مرفوع عن النبي على ورواه عبدالرزاق في مصنفه من قول بحاهد وأبي عبيدة. [البناية ٣٤٣/٢] أخرج عبد الرزاق في مصنفه قول أبي عبيدة عن معمر عن عبدالكريم الجزري قال: سمعت أبا عبيدة يقول: صلاة النهار عجماء. [رقم: ٢٠١، باب ترديد الآية في الصلاة وباب قراء ة النهار] قلت: رجاله كلهم ثقات، وعبد الكريم هو ابن مالك الجزري ثقة من رجال الجماعة كذا في "التهذيب". [إعلاء السنن ١٢/٤] =

وفي عرفة خلاف مالك، والحجة عليه ما رويناه. ويجهر في الجمعة والعيدين؛ لورود القراءة القراءة النقل المستفيض بالجهر، وفي التطوع بالنهار يُخافِتُ، وفي الليل يَتَخَيَّرُ؛ اعتباراً بالفرض في حق المنفرد، وهذا لأنه مكمل له، فيكون تبعاً له.

خلاف مالك: وقال مالك: يجهر الإمام فيهما في عرفة؛ لأن المصلاة هناك تقام بجمع عظيم فيحهر فيها كما في الجمعة. [العناية ٢٨٤/١] بالجهر: فإنه روي أن النبي على جهر فيهما. يخافت: أي يخفى حتماً حتى يكره الجهر للأثر المذكور. (البناية) مكمل له: أي للفرض. وروي أن العبد أول ما يحاسب عن الصلاة فإن كان ترك منها شيئاً يقال: "انظروا إلى عبدي هل تجدون له نافلة"، فإن وحدت كملت الفرائض منها وأدخل الجنة. [البناية ٣٤٥/٢]؛

= وكذلك أخرج عبدالرزاق قول مجاهد عن ابن جريج قال: قال مجاهد: صلاة النهار عجماء. [رقم: ٢٠٠٥، باب ترديد الآية في الصلاة وباب قراء ة النهار] قلت: رجاله كلهم ثقات، وهذا مما لايدرك بالرأي فقول التابعي فيه مرفوع مرسل حكماً. [إعلاء السنن ٢/٢] وقال في " إعلاء السنن ": هذا وإن كان من قول التابعي فهو مما لا يقال بالرأي ولا مجال للقياس فيه، فيُحمل على السماع كما قدَّمنا، لاسيما وقد تأيد بمرسل يحيى بن أبي كثير قال: يارسول الله! إن ههنا قوماً يجهرون بالقراءة بالنهار، فقال: "أرموهم بالبعر"، وتأيد أيضاً بمواظبته على إحفاء القراءة بالنهار فقول من قال: "إن صلاة النهار عجماء باطل لا أصل له"، غير صحيح بمواظبته على إحفاء القراءة بالنهار فقول من قال: "إن صلاة النهار عجماء باطل لا أصل له"، غير صحيح اللا أن يراد رفعه حقيقة باطل، فيصح. [إعلاء السنن ٢٠/٤] وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي معمر قال: قلنا لخباب: أكان رسول الله علي يقرأ في الظهر والعصر؟ قال: نعم، فقلنا: بم كنتم تعرفون ذاك؟ قال: باضطراب لحيته. [رقم: ٢٤٧، باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة]

* أخرج مسلم في صحيحه عن ابن أبي رافع قال: استخلف مروان أبا هريرة على المدينة وخرج إلى مكة فصلى لنا أبوهريرة يوم الجمعة فقرأ بعد سورة الجمعة في الركعة الآخرة إذا جاءك المنافقون، قال: فأدركت أبا هريرة حين انصرف، فقلت له: إنك قرأت بسورتين كان علي بن أبي طالب يقرأ بهما بالكوفة، فقال أبوهريرة: إني سمعت رسول الله على يقرأ بهما يوم الجمعة. [رقم: ٢٠٢٦، باب ما يقرأ في صلاة الجمعة] وأخرج الهيثمي في "مجمع الزوائد" عن الحارث عن على قال: الجهر في صلاة العيد من السنة، رواه الطبراني في "الأوسط". والحارث ضعيف. [رقم: ٣٢٤٣، باب منه أي باب القراءة في صلاة العيد] قلت: قد مرأنه مختلف فيه، وأنه حسن الحديث فلا يضر الكلام فيه. [إعلاء السنن ١٩/٤]

ومن فاتَتُه العشاء، فصلاً ها بعد طلوع الشمس، إن أمَّ فيها جهر، كما فعل رسول الله على الله على الله على السلاة الجهرية حين قضى الفجر غداة ليلة التعريس بجماعة. * وإن كان وحده خافَت حتماً، ولا يتخير، هو الصحيح؛ لأن الجهر يختص إمَّا بالجماعة حتماً، أو بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير، ولم يوجد أحدُهما. ومن قرأ في العشاء في الأُولَيْن السورة،

ومن فاتته إلى: وليس في بعض النسخ قوله: ومن فاتته العشاء إلى قوله: ومن قرأ في العشاء، والصواب ذكرها؛ لأنها من أصل مسائل "الجامع الصغير" حيث قال فخر الإسلام في "الجامع الصغير": هذه المسألة مسألة هذا الكتاب، والمصنف التزم ذكر مسائل "الجامع الصغير". [العناية ٢٨٥/١] بعد طلوع: قيد به؛ لأنه لو صلاها قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لا يستحب الجهر بالقراءة؛ لما فيه من اشتباه الأمر على الناس أنه يصلي صلاة الفجر، أم صلاة العشاء، كذا قال صاحب "الفوائد": وفيه أنه منقوض بما إذا قضى العشاء بالجماعة في وقت العشاء، فإنه يجهر فيها، مع أن فيه اشتباه الأمر على الناس أنه يصلي الوقتية، أو الفائتة، فالوجه أن يقال: إنه قيده به يبين أن المعتبر في حكم الجهر والمخافتة حالة الأداء، لا حالة القضاء، وحالة أداء العشاء حالة الجهر؛ لأنها من صلاة الليل، وبعد طلوع الشمس حالة المخافتة، ومع ذلك يجهر فيها؛ اعتباراً بحالة الأداء، بخلاف قبل طلوع الشمس فإنه أيضاً حالة الجهر.

هو الصحيح: قال صاحب "النهاية": مخالف لما ذكره شمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام، وقاضي خان، والتمرتاشي، والمحبوبي في شروحهم "للحامع الصغير". (العناية) إما بالجماعة إلخ: فتقديره: أن الجهر إما أن يكون واحباً، أو حائزاً، وسبب الأول الجماعة، والفرض ههنا عدمه، وسبب الثاني الوقت، والفرض عدمه، فتعين الإخفاء. [العناية ٢٨٥/١]

* أخرجه محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" عن إبراهيم قال: عرّس رسول الله على ليلة فقال: من يحرسنا الليلة؟ فقال رجل من الأنصار شاب: أنا يا رسول الله أحرسكم، فحرسهم حتى إذا كان مع الصبح غلبته عينه فما استيقظوا إلا بحرّ الشمس، فقام رسول الله على، فتوضأ وتوضأ أصحابه، وأمر المؤذن فأذن فصلى ركعتين، ثم أقيمت الصلاة، فصلى الفحر بأصحابه وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلي بها في وقتها، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة على [رقم: ١٦٨، باب النوم قبل الصلاة وانتقاض الوضوء منه]

ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يُعد في الأُخْرَيَيْن، وإن قرأ الفاتحة ولم يَزِد عليها: قرأ في الأُخْرَيَيْن الفاتحة والسورة، وجهر، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد به الله وقال أبو يوسف به الأخرَيَيْن الفاتحة والسورة، وجهر، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد به الله يقضى إلا بدليل. ولم واحدة منهما؛ لأن الواجب إذا فات عن وقته لا يُقضى إلا بدليل. وله ما وهو الفرق بين الوجهين-: أن قراءة الفاتحة شرعت على وجه يَترَتّب عليها السورة، فلو قضاها في الأخريين تترتب الفاتحة على السورة، وهذا خلاف الموضوع، السورة، فلو قضاها في الأخريئ تقرب الفاتحة على الوجه المشروع. ثم ذكر ههنا ما يذل على الوجوب، وفي "الأصل" بلفظة الاستحباب؛ لأفها إن كانت مؤخرة، يدل على الوجوب، وفي "الأصل" بلفظة الاستحباب؛ لأفها إن كانت مؤخرة،

لم يُعد في الأخريين: وقال عيسى بن أبان: ينبغي أن يكون الجواب على العكس إذا ترك الفاتحة يقضيها في الأخريين، وإن ترك السورة لا يقضي، ووجه ذلك: أن قراءة الفاتحة واحبة، وقراءة السورة غير واحبة، والواحب أولى بالقضاء. وحه ظاهر الرواية: أن قراءة الفاتحة واحبة في الأوليين وكذا السورة معها حتى لو ترك إحداهما ساهياً كان عليه سجود السهو قضاها في الشفع الثاني أو لم يقض، وسجود السهو لا يجب إلا بترك الواحب أو بتأخيره إلا أن الشفع الثاني محل لأداء الفاتحة فإن قرأ الفاتحة فيه مرة يكون أداء، وإلا يكون قضاء، وإن قرأها مرتين كان بدعة؛ لأن تكرار الفاتحة في قيام واحد غير مشروع، فلهذا لا تقضى الفاتحة بخلاف السورة؛ لأن الشفع الثاني ليس بمحل الأداء للسورة، فحاز أن يكون محلاً للقضاء. [الكفاية ٢٨٦/١]

وجهر: هما على الصحيح. (العناية) هذا عند أبي حنيفة إلخ: وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة عشه أنه يقضيهما. (الكفاية) لا يقضى واحدة منهما: أما الفاتحة فلما يذكر، وأما السورة فلأنها سنة في الأوليين، وما كان سنة في وقتها كان بدعة في غير وقتها، فلا تقضى. (الكفاية)

لأن الواجب إلخ: إنما قيد بالواجب؛ لأن الفرض يقضى. لايقضى: ووجه ذلك: أن قضاء الواجب أمر ليس معقول المعنى، فيقصر على مورد النص. ما يدل على الوجوب: لأنه قال: قرأ فيكون بمنسزلة الأمر بل آكد. (العناية) بلفظة الاستحباب: لأنه قال: إذا ترك السورة في الأوليين أحب إلي أن يقضيها. إن كانت مؤخرة إلخ: ولم يذكر الشق الآخر، وهو أن تكون السورة متقدمة على الفاتحة لبعده؛ لأنه يفضي إلى غير مشروع آخر، وهو تقديم السورة على الفاتحة، وإن ذهب إليه بعضهم. [العناية ٢٨٧/١]

فغيرُ موصولة بالفاتحة، فلم يمكن مراعاةُ موضوعها من كل وجه. ويجهر بهما هو الصحيح؛ لأن الجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيعٌ، وتغييرُ النفل. وهو الفاتحة أولى. ثم المخافتةُ: أن يُسمِعَ نفسَه، والجهر: أن يُسمِع غيرَه، وهذا عند الفقيه أبي جعفر الهندواني حله؛ لأن مجرد حركة اللسان لايسمَّى قراءةً بدون الصوت. لاعرفا ولا لغة الحروف؛

بالفاتحة: الأولى؛ لوقوع الفصل بالفاتحة الثانية أي فهي غير موصولة بالفاتحة؛ لأن السورة في الثانية والفاتحة في الأولى. [البناية ٣٥١/٢] هو الصحيح: هو ظاهر الرواية احترازاً عما عن أبي حنيفة أنه لا يجهر أصلاً؛ لأن الجمع شنيع وتغيير السورة أولى؛ لأن الفاتحة في محلها وليست تبعاً للسورة، وعنه يجهر بالسورة دون الفاتحة؛ مراعاةً لصفة كل منهما، ولايكون جمعاً تقديراً للالتحاق بمحلها من الأوليين، وصححه التمرتاشي وجعله شيخ الإسلام الظاهر من الجواب. [فتح القدير ٢٨٧/١-٢٨٨] أولى: أي تغير الفاتحة عن محلها أولى من تغير السورة عن محلها وهي واجبة.

أن يُسمع غيرَه: تفسير الجهر والمخافتة بما ذكر هو الصحيح، أما دراية؛ فلأن القراءة وإن كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام، والكلام بالحروف، والحرف كيفية تعرض للصوت، لا للنفس، فمجرد تصحيح الحروف بلا صوت إيماء إلى الحروف بالمخارج، لا حروف، فلا كلام، كذا في "فتح القدير". وأما رواية؛ فلرواية البخاري وغيره عن أبي معمر، قلت لخباب: أكان رسول الله تشخي يقرأ في الظهر والعصر، قال: نعم، قلناله: من أين علمت قال: باضطراب لحيته، فقد استدل البيهقي بهذا الحديث على أن الإسرار بالقراء ة لابد فيه من إسماع المرء نفسه، فإن ذلك لايكون إلا بتحريك اللسان بالشفتين بخلاف ما لو أطبق شفتيه، وحرَّك لسانه، فإنه لا تضطرب به لحيته كذا في "فتح الباري"، لكن قال في إرشاد الساري: فيه نظر لا يخفى انتهى. ولعل وجهه أن تحريك عضلات المخارج مع ضم شفتيه أيضاً يوجد تحريك اللحية، ويمكن أن يجاب عنه بالفرق بين تحريك اللحية، واضطرابها المشعر بكثرة تحركها، والأولى عندي أن يستند بما رواه الشيخان وأبو نعيم في "الحلية" في ترجمة أبي الحسن علي بن بكار وغيرهم عن عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول: في كل صلاة يقرأ فما أسمعنا رسول الله تحلي أسمعناكم، وما أخفى علينا أخفينا عنكم، الحديث. فإنه صريح في أن حد الحمر إسماع الغير، وحد السر إسماع نفسه. [السعاية / ٢٧١/ ٢٠ - ٢٧٢]

لأن القراءة فعلُ اللسان دون الصِّمَاخ، وفي لفظ الكتاب إشارةٌ إلى هذا، وعلى هذا الأصل كلُّ ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء، وغير ذلك. وأدبى ما يُحزِئُ من القراءة في الصلاة آيـة عند أبي حنيفة وقالا: ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة؛ لأنه لايسمَّى قارئًا بدونه، فأشبه قراءة ما دون الآية. وله: قوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ من غير فصل، إلا أن ما دون الآية خارجٌ،

فعل اللسان: وذلك بإقامة الحروف لا بالسماع. (النهاية) دون الصماخ: يعني فعل الصماخ مما لا مدخل له في تحقق ما نحن فيه، وهو القراءة. لفظ الكتاب: أي قول الكرخي حيث قال في مختصر القدوري: "وإن كان مفرداً فهو مخير، إن شاء جهر وأسمع نفسه، وإن شاء خافت". وجه الإشارة إليه أنه جعل أدنى المخافتة: ما دون إسماع النفس كما ترى، فعلم أن تصحيح الحروف كاف. [البناية ٣٥٣/٢]

كالطلاق إلخ: يعني إذا قال: "أنت طالق"، أو "أنت حر"، ولم يسمع نفسه، وقع الطلاق والعتاق عند الكرخي خلافاً للهندواني، وكذا إذا جهر بهما، وخافت بالاستثناء أوالشرط بحيث أنه لم يسمع نفسه لم يقعا في الاستثناء أصلاً، وتأخرا إلى وجود الشرط عند الكرخي، وعند الهندواني يقعان في الحال. [العناية ٢٨٩/١] وغير ذلك: كالبيع، والتسمية على الذبيحة، ووجوب سجدة التلاوة. (الكفاية)

آية: ثم عنده لو قرأ آية هي كلمات أو كلمتان نحو: فقتل كيف قدر أو ثم نظر جازت بلا خلاف بين المشايخ، أما لو كانت كلمة اسماً أو حرفاً نحو: مدهامتان، ص، ق، ن، فإن هذه آيات عند بعض القراء اختلف فيه على قوله، والأصح أنه لايجوز؛ لأنه يسمى عاداً لا قارئاً. [فتح القدير ٢٨٩/١]

أو آية طويلة: كآية الكرسي وآية المداينة. مادون الآية: وقراءة ما دون الآية غير بحزئة فكذلك قراءة الآية، وحقيقة كلامهما أن الآية الواحدة وإن كانت قرآناً حقيقة إلا أنه في العرف يطلق على ثلاث آيات أو آية طويلة فيصار إليه. [العناية ٢٩٠/١] من غير فصل: بين آية وما فوقها، وهذا؛ لأن الآية الواحدة قرآن حقيقة وحكماً، أما حقيقة فظاهر، وأما حكماً؛ فلألها تحرم قراءتها على الحائض والجنب فتدخل في إطلاق قوله تعالى: ﴿مِنَ القُرْآنِ﴾. خارج: لأن المطلق ينصرف إلى الكامل، والكامل من القرآن ما هو قرآن حقيقة وحكماً، وما دون الآية وإن كان قرآناً حقيقة، لكنه ليس بقرآن حكمًا. [العناية ٢٩٠/١]

والآية ليست في معناه. وفي السفر يقرأ بفاتحة الكتاب، وأيَّ سورة شاء؛ لما روي "أن النبي عليَّة قرأ في صلاة الفحر في سفره بالمُعَوِّذَتين"، * ولأن للسفر أثراً في إسقاط شطر الصلاة، فلأن يؤثِّر في تخفيف القراءة أولى، وهذا إذا كان على عَجَلة من السير، وإن كان في أمّنة وقرار يقرأ في الفحر نحو: سورة "البروج" و"انشقت"؛ لأنه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف. ويقرأ في الحَضَر في الفحر في الركعتين بأربعين آيةً، أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب، ويُروَى من أربعين إلى ستين، ومن ستين إلى مائة،

ليست: لأن الشارع اعتبرها قرآناً، ولهذا لم يَجُز قراءته للحائض والنفساء. في معناه: أي في معنى ما دون الآية. (العناية) وفي السفر إلخ: واعلم أنه قال محمد في "الجامع الصغير": "يقرأ في السفر بفاتحة الكتاب، وأي سورة شاء" انتهى، ولم يقيده بالعَجَلة، فأفاد إطلاقه جريان هذا الحكم، سواء كان في حالة العجلة أو غيرها، واختار الإطلاق صاحب "الكنـز" أيضًا، ولكن قيد شراح "الجامع" بحالة الضرورة، ومنهم الصدر الشهيد حيث قال: وهذا في حالة الضرورة. وأما في حالة الاختيار، وهو أن يكونوا آمنين في السفر، فيقرأ في صلاة الفجر نحو سورة "البروج" و"انشقت"، وفي الظهر مثل ذلك، وفي العصر والعشاء دون ذلك، وفي المغرب بالقصار جداً، انتهى. [السعاية ٢٨٠-٢٨٠]

ولأن للسفر إلخ: الحاصل أنه لما نقص من الأصل شيء كان الأولى أن ينقص من وصفه.

بأربعين إلخ: وقال صاحب "المحيط": ذكر في الكتاب أنه يقرأ في الفجر في الركعتين بأربعين أو خمسين أو ستين آية سوى فاتحة الكتاب، ثم قال: ولم يرد بقوله: أربعين أو خمسين في كل ركعة بل أراد به أربعين فيها في كل ركعة عشرون كذا في "المحيط".[الكفاية ٢٩١/١]

* أخرجه أبو داود في سننه عن عقبة بن عامر قال: كنت أقود برسول الله على ناقته في السفر فقال لي: "ياعقبة! ألا أعلمك خير سورتين قُرِئتا"، فعلّمني "قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس" قال: فلم يريي سُرِرت بهما حدًّا، قال: فلما نزل لصلاة الصبح صلى بهما صلاة الصبح للناس فلما فرغ رسول الله على من الصلاة التفت إلي فقال: "يا عقبة كيف رأيت". [رقم: ١٤٦٢، باب في المعوذتين]

وبكل ذلك ورد الأثر، * ووجه التوفيق: أنه يقرأ بالراغبين مائة، وبالكسالي أربعين، وبالأوساط مايين خمسين إلى ستين، وقيل: ينظر إلى طول الليالي وقصرها، وإلى كثرة الأشغال وقلتها. قال: وفي الظهر مثل ذلك؛ لاستوائهما في سعة الوقت، وقال في "الأصل": أو دونه؛ لأنه وقت الاشتغال، فينقص عنه؛ تَحرُّزاً عن الملال. والعصر والعشاء سواء، يقرأ فيهما بأوساط المفصر وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيها بقصار المفصل، والأصل فيه كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري: "أن اقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل، وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل،

ورد الأثو: أي بكل ما ذكرنا من المقادير في القراءة في الفحر في السفر والحضر ورد الأثر. (البناية) ووجه التوفيق: يعني بين الروايات وهو ظاهر. عثل ذلك: أي مثل ما قرأ في الفحر. (العناية) أو دونه: لفظ أو ليس للتحيير؛ لجواز العمل بكل منهما، بل للإباحة. فينقص عنه إلخ: الحاصل أن للظهر شبهين: شبه بالفحر من حيث اتساع الوقت، وشبه بالعصر؛ لأنه وقت الاشتغال، فإذا نظر إلى الأول حعل حكمه حكم الفحر، وإذا نظر إلى الثاني جعل حكمة حكم العصر. سواء: يعني في سعة الوقت على جهة الاستحباب. (العناية) بأوساط المفصل إلخ: طوال المفصل من سورة "الحجرات" إلى سورة ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ البُرُوجِ﴾، والأوساط منها إلى "لم يكن" والقصار منها إلى الآخر. [العناية ٢٩٢/١] بقصار المفصل: في "صحيح مسلم": كان رسول الله يقرأ في الظهر قدر ثلاثين آيةً. (فتح القدير)

^{*} أخرج مسلم في صحيحه عن حابر بن سمرة أن النبي الله كان يقرأ في الفحر بـ "ق والقرآن الجيد" وكانت صلاته بعد تخفيفاً. [رقم: ١٠٢٧؛ باب القراءة في الصبح] وأخرج البخاري في صحيحه عن سيار بن سلامة قال: دخلت أنا و أبي على أبي برزة الأسلمي فسألناه عن وقت الصلاة فقال: كان النبي كلي يصلي الظهر حين تزول الشمس _ إلى أن قال _ : ويصلي الصبح وينصرف الرجل فيعرف جليسه، وكان يقرأ في الركعتين أو إحداهما ما بين الستين إلى المائة. [رقم: ٧٧١، باب القراءة في الفحر]

وفي المغرب بقصار المفصل". * ولأن مبنى المغرب على العَجَلة، والتخفيفُ أليقُ بها، والعصر والعشاء يُستحب فيهما التأخير، وقد يقعان بالتطويل في وقت غير مستحب، فيُوقَّتُ فيها بالأوساط. ويُطيلُ الركعة الأولى من الفجر على الثانية؛ إعانةً للناس على إدراك الجماعة. قال: وركعتا الظهر سواء، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف حيثا، وقال محمد حشه: أحَبُّ إليَّ أن يُطيلَ الركعة الأولى على غيرها في الصلوات كلها؛ لماروي "أن النبي عليم كان يُطيل الركعة الأولى على غيرها في الصلوات كلها! **
ولهما: أن الركعتين استَويًا في استحقاق القراءة،

ويطيل إلخ به حَرَى التوارثُ من لَدُن رسولِ الله ﷺ إلى يومنا هذا، وفيه إعانة للناس على إدراك الجماعة، ولا يطيل في غيرها عندهما.[العناية ٢٩٣/١-٢٩٣] القراءة: لكونما ركناً في الجميع، وكل ما كانا كذلك يستويان في المقدار إلا بعارض غير اختياري.[العناية ٢٩٣/١]

^{*} هذا له أصل، ولكن بغير هذا الوجه. [البناية ٣٦١/٢] فأخرج عبدالرزاق في مصنفه عن الحسن وغيره قال: كتب عمر إلى أبي موسى أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل، وفي العشاء بوسط المفصل، وفي الصبح بطوال المفصل. [رقم: ٢٦٧٢، باب ما يقرأ في الصلاة] قلت: لم يُدرِك الحسن عمر هذه أختلف في الاحتجاج به وقد وُثِّق، كذا في "مجمع الزوائد"، وهو من رجال الخمسة، وبقية السند رجالها رجال الجماعة، ومراسيل الحسن صحاح، فلا يضر الانقطاع بينه وبين عمر، قال ابن المديني: مراسيل الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ما أقل يسقط منها. انتهى كذا في "التهذيب". [إعلاء السنن ٢٦/٤] وفي الباب حديث مرفوع أخرجه النسائي في سننه عن أبي هريرة قال: ما صليت وراء أحد أشبه صلاةً برسول الله على من فلان، قال سليمان: كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر ويخفف الأخرين، ويخفف العصر، ويقرأ في المغرب بقصار المفصل، ويقرأ في العرب بقصار المفصل، ويقرأ في العبح بطوال المفصل. [رقم: ٩٨٣، باب تخفيف القيام والقراءة]

^{**} أخرجه البخاري في صحيحه عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي على كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأم الكتاب وسورتين، وفي الركعة الأولى ما لا يطيل في الركعة الأولى ما لا يطيل في الركعة الثانية، وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح. [رقم: ٧٧٦، باب يقرأ في الأخريين بفاتحة الكتاب]

فيستويان في المقدار، بخلاف الفجر؛ لأنه وقت نوم وغفلة. والحديث محمول على الإطالة من حيث الثناء والتعوذ والتسمية، ولا معتبر بالزيادة والنقصان بما دون ثلاث آيات؛ لعدم إمكان الاحتراز عنه من غير حَرَج. وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها بحيث لاتجوز بغيرها؛ لإطلاق ما تلونا. ويُكرَه أن يُوقَت بشيء من القرآن لشيء من الصلوات؛ لما فيه من هَجْر الباقي وإيهام التفضيل. ولا يَقرأ المؤتم خلف الإمام خلافاً للشافعي عظم في الفاتحة،

فيستويان: وأما إطالة الركعة الثانية على الأولى، فمكروه بالاجماع.(الكفاية) محمول إلخ: هذا حواب من جهة أبي حنيفة وأبي يوسف عن الحديث الذي احتج به محمد وهو ظاهر.[البناية ٢٦٠/٢]

و لا معتبر الخ: لأن النه على قرأ في المغرب بالمعددين والثانية أطول بآبة (العناية) وليس إلخ: أي لم يعين

ولا معتبر إلخ: لأن النبي على قرأ في المغرب بالمعوذتين والثانية أطول بآية. (العناية) وليس إلخ: أي لم يعين الشارع ولم يفرُض سورةً معينةً في شيء من الصلوات. قراءة سورة بعينها إلخ: هذه المسألة والتي بعدها يُترا أي أهما في إفادة الحكم واحد، وليس كذلك، بل هما متغايران وضعاً وبياناً، أما الوضع؛ فلأن الأولى من مسائل "القدوري"، والثانية من مسائل "الجامع الصغير"، وقد التزم الإتيان بحما إذا اختلفت الروايتان، وأما البيان؛ فلأن معنى الأولى: ليس في شيء من الصلوات مطلقاً تعيينُ قراءة سورة بعينها بحيث لا تجوز الصلاة بغيرها، ومعنى الثانية: يكره أن يعين المصلي شيئاً من القرآن ... لشيء من الصلوات... لا على أنه لا يجوز بغيرها. [العناية ٢٩٣/١] لإطلاق ما تلونا: من قوله تعالى ﴿فَاقْرَأُوامَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾. (العناية)

الباقي: لأن المواظبة على تعيين شيء من القرآن لشيء من الصلوات هجراً لباقي القرآن من غير المعين، فيدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُوراً ﴾، أي متروكاً وأعرضوا عنه. [البناية ٢/٧٢] و لا يقوأ: سواء كان في الصلاة الجهرية أو غيرها. (العناية)

المؤتمُّ: فالمذهب عند أهل الكوفة أنه لا يقرأ في شيء من الصلوات، وعند أهل المدينة - منهم مالك - يقرأ في صلاة الظهر والعصر، ولا يقرأ في صلاة الجهر. [الكفاية ٢٩٤/١] خلف الإمام: إنما قيد به؛ لأن المؤتم إذا صار صلاة إمامه تماماً، كان له حكم المنفرد. خلافاً للشافعي: فإنه يقول: يجب عليه قراءهما في الصلاة السرِّية، وفي الركعات التي لاجهر فيها، وكذا فيما يُجهر فيه على الصحيح من مذهبه. [العناية ٢٩٤/١]

له: أن القراءة ركن من الأركان فيشتركان فيه. ولنا قوله عليه: "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة "من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة "،* وعليه إجماع الصحابة، وهو ركن مشترك بينهما لكن حظ المقتدي الإنصات والاستماع؛ قال عليه: وإذا قرأ الإمام فأنصتوا. ** ويُستحسن على سبيل الاحتياط

ركن من الأركان: فلا يسقط بسبب الاقتداء عند الاختيار كالركوع والسجود، بخلاف ما إذا أدرك الإمامَ في الركوع؛ لأن تلك الحالة حالة الضرورة، وبسبب الضرورة قد يسقط بعض الأركان، ألا ترى أن القيام بعد التكبير ركن، وقد سقط ههنا للضرورة.(النهاية) قراءة: أي يكفي قراءته من قراءته.

إجماع الصحابة: المراد به إجماع أكثر الصحابة، فإنه روي عن ثمانين نفراً من كبار الصحابة منع المتقدي عن القراءة خلف الإمام. [العناية ٢٩٤/١] وهو ركن مشترك إلخ: حواب عن قوله: القراءة ركن، وتقريره: سلمنا أنه ركن مشترك بينهما، لكن حظ المقتدي. [العناية ٢٩٦/١] على سبيل الاحتياط: أي يستحسن قراءة المقتدي الفاتحة احتياطاً ورفعاً للخلاف فيما روى بعض المشايخ عن محمد ريش. [البناية ٣٧٥/٢]

* رُوي من حديث جابر بن عبد الله، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث الخدري، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي الزبير عن ومن حديث ابن عباس. [نصب الراية ٧/٢] أخرج ابن أبي شيبة حديث جابر في مصنفه عن أبي الزبير عن جابر عن النبي على قال: كل من.كان له إمام فقراءته له قراءة. [١/٣٧٧، باب من كره القراءة خلف الإمام] وهذا سند صحيح. الجوهر النقى. [إعلاء السنن ١/٤]

** رُوي من حديث أبي موسى، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ١٤/٢] أخرج النسائي في سننه حديث أبي هريرة عن أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ إنما الإمام ليُؤتم به فإذا كبَّر فكبرِّوا، وإذا قرأ فأنصتوا، قال أبو عبد الرحمن: كان المخرمي يقول: هو ثقة يعني محمد بن سعد الأنصاري. [رقم: ٩٢٣، تأويل قول الله عزوجل: "واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون"] وصححه مسلم في صحيحه، وقال: هو عندي ثقة صحيح، وصححه ابن حزم والإمام أحمد. [إعلاء السنن ٢٥/٤] وقال في حاشية "إعلاء السنن": والجارحون قد اختلفوا في أن الوهم من أبي خالد أو ابن عجلان، وذلك يُوهن الجرح، ثم قد رد الجرح عليهم بثقة الراوي للزيادة، ومتابعة الثقة له عليها، فالحديث صحيح حجة لاشك فيه. وإطلاقه يدل على النهي عن القراءة خلف الإمام في جميع الصلاة، وعن قراءة الفاتحة والسورة، وغيرها سراً، وجهراً. [إعلاء السنن ٢٥/٤]

فيما يُروى عن محمد، ويُكره عندهما؛ لما فيه من الوعيد. * ويَستمع ويُنصت، وإن قرأ الإمامُ آية الترغيب والترهيب؛ لأن الاستماع والإنصات فرضٌ بالنص، والقراءةُ وسؤالُ الجنة والتعوُّذُ من النار كلَّ ذلك مُحلَّ به.

يُروى عن محمد: تقتضي هذه العبارة ألها ليست ظاهر الرواية عنه كما قال في الزكاة حلافاً لأبي يوسف فيما يروى عنه في دين الزكاة، وهو الذي يظهر من قوله في "الذخيرة" وبعض مشايخنا ذكروا أن على قول محمد لا يكره، وعلى قولهما يكره، ثم قال في الفصل الرابع: الأصح أنه يكره، والحق أن قول محمد كقولهما؛ فإن عبارته في كتبه مصرحة بالتجافي عن خلافه، فإنه في كتاب الآثار في باب القراءة خلف الإمام بعد ما أسند إلى علقمة بن قيس أنه ما قرأ قط فيما يجهر فيه ولا فيما لا يجهر فيه قال: وبه نأخذ، لا نرى القراءة خلف الإمام في شيء من الصلاة يجهر فيه أو لا يجهر ثم استمر في اسناد آثار أخر ثم قال: قال محمد: لا ينبغي أن يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات، وفي موطئه بعد أن روي في صنع القرأة في الصلاة ما روي قال: قال محمد: لا قراءة خلف الإمام فيما جهر وفيما لم يجهر فيه بذلك جاءت عامة الأخبار، وهو قول أبي حنيفة، وقال السرخسي: تفسد صلاته في قول عدم من الصحابه، ثم لا يخفى أن الاحتياط في عدم القراءة خلف الإمام؛ لأن الاحتياط هو العمل عدة من الصليين وليس مقتضى أقواهما القراءة بل المنع. [فتح القدير ١٩٧/١]

ويُكره: المراد كراهة التحريم كما يفيده قول المصنف: "لما فيه من الوعيد". عندهما: فقد رُوي أن منع المقتدي من القراءة مأثورعن ثمانين من الصحابة، وقال على هذا "من قرأ خلف الإمام، فقد أخطأ السنة"، وقال عبد الله هذا "من قرأ خلف الإمام، ألقي على فيه تراباً"، وقال سعد بن وقاص وزيد بن ثابت هذا: "من قرأ خلف الإمام، فلا صلاة له"، وآثار الصحابة إذا كانت غير مدركة بالقياس كان محمولاً على السماع، فيعارض به الخبر المقتضي لوجوب قراءة الفاتحة على المأموم، والنص الموجب و المحرّم إذا تعارضا يعمل بالمحرّم. بالنص: يعنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوالَهُ وَأَنْصِتُوا﴾. [فتح القدير ٢٩٨/١]

^{*} أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن المختار بن عبد الله بن أبي ليلى قال: قال على ﴿ الله على الفطرة ". [رقم: ٢٨٣/١٢٧٢،١]

وكذلك فى الخُطبة، وكذلك إن صلَّى على النبى عليه الفرضية الاستماع إلا أن يقرأ الخطيبُ قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ ﴾ الآية، فيصلي السّامعُ في نفسه، واختلفوا في النائي عن المنبر، والأحوطُ هو السكوت؛ إقامةً لفرض الإنصات، والله أعلم.

وكذلك: يستمع القوم وينصتوا. (العناية) في الخطبة: لما رَوى أبو هريرة أن النبي على قال: "من قال لصاحبه والإمام يخطب: "أنصت" فقد لغا ومن لغا فلا صلاة له. [العناية ٢٩٨/١] وكذلك إلخ: أي يستمع وينصت، روى عن أبي جعفر الطحاوي أنه قال: يُستحب للقوم أن يستمعوا وينصتوا في الخطبة الأولى، وكذلك في الثانية إلى أن يبلغ إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ﴾ إلخ. (النهاية)

إلا أن يقرراً إلخ: أفاد وجوب السكوت في الثانية كلها أيضاً ما خلا المستثنى، وروي الاستثناء عن أبي يوسف على الله واستحسنه بعضُ المشايخ، لأن الإمام حكى أمرَ الله بالصلاة، واشتغل هو بالامتثال، فيجب عليهم موافقته وإلا أشبه عدم الالتفات. [فتح القدير ٢٩٩/١]

في نفسه: موافقة لظاهر الأمر، وإن لم يكن الأمر إلا باعتبار وقت من الأوقات. في النائي: فلا رواية فيه عن المتقدمين، واختلف المتأخرون.(فتح القدير) هو السكوت: يعني عدم القراءة والكتابة، ونحوها كالكلام المباح، فإنه مكروه في المسجد في غير حال الخطبة، فكيف في حالها.[فتح القدير ٢٩٨/١]

باب الإمامة

الجماعة سُنَّةٌ مؤكدة؛ لقوله ﷺ: "الجماعة من سُنَنِ الهُدَى لا يتخلف عنها إلا منافق". * وأولى الناس بالإمامة أعلمُهم بالسنة، وعن أبي يوسف: أقرؤهم؛ لأن القراءة لابد منها، والحاجة إلى العلم إذا نابت نائبةٌ، ونحن نقول: القراءة مُفْتقرٌ إليها لركن واحد،

مؤكدة: أي قوية تشبه الواجب في القوة، حتى استدل بمعاهدتها على وجود الإيمان، بخلاف سائر المشروعات، وهي التي يسميها الفقهاء سنة الهدى أي أخذها هدى وتركها ضلالة.[العناية ٢٩٩/١] من سنن الهدى: أي من طرق الأساسية لدين الإسلام. إلا منافق: المراد به العاصي.(العناية)

أعلمهم بالسنة: أي بالفقه والأحكام الشرعية إذا كان يحسن من القرآن ما يجوز به الصلاة، وهو قول الجمهور، وإليه ذهب عطاء والأوزاعي ومالك والشافعي هشد. [البناية ٣٨٦/٢] أقرؤهم: أي أعلمهم بالقراءة، وكيفية أداء حروفها ووقوفها. (العناية) لأن القراءة لابد منها إلخ: أي القراءة ضرورية، وأما العلم بجميع المصالح والمفاسد، فمما لا يحتاج إليه في أداء الصلاة، فإنه يجوز أن يؤدي الصلاة بالطريق الفاضلة، ولم يعلم بالفاسد، وإنما الاحتياج إلى العلم بالجميع إذا نابت نائبة، وهي نادرة.

إذا نابت نائبة: أي عرض عارض مفسد. (العناية) لركن واحد: أي لتحصيل ركن واحد.

* هذا من قول ابن مسعود على ورفعه إلى النبي الله غير صحيح. [البناية ٣٨٣/٢] أخرج مسلم في صحيحه قول ابن مسعود عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق قد عُلم نفاقه، أو مريض إن كان المريض يمشي بين رَجلين حتى يأتي الصلاة، وقال: إن رسول الله على علمنا سنن الهدى، وإنَّ من سنن الهدى الصلاة في المسجد الذي يُؤذَّن فيه. [رقم: ١٤٨٧، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى] وكذلك أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله قال: من سَرَّه أن يلقي الله تعالى غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن، فإن الله شرع لنبيكم على سنة نبيكم، ولوتركتم سنة نبيكم لضلتم، وما من رجل بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولوتركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يتطهر، فيُحسن الطهور، ثم يعمد إلى مسجد من هذه المساجد الاكتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بها درجة، ويحُط عنه بها سيئة، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل في تهي به الهدى بين الرجلين حتى يُقامَ في الصف. [رقم: ١٤٨٨، باب صلاة الجماعة من سنن الهدى]

والعلمُ لسائر الأركان. فإن تساوَوا فأقرؤُهم؛ لقوله عليَّلا: "يؤمُّ القومَ أقرؤُهم لكتاب الله، فإن كانوا سواءً فأعلمُهم بالسنة"، * وأقرؤُهم كان أعلمَهم؛ لأهم كانوا يتلقونه بأحكامه، فقد من الحديث، ولا كذلك في زماننا فقدَّمنا الأعلم. فإن تساوَوا فأورَعُهم؛ لقوله عليًّا: "من صلَّى خلفَ عَالمٍ تقي فكأنما صلَّى خلف نبي ". * فإن تساوَوا فأسنُهم؛

لسائو الأركان: فمن حيث إن الأول متعلق بواحد، والثاني متعلق بالكل رُجِّح الثاني. كانوا يتلقونه إلخ: على مارُوي عن عمر أنه حفظ سورة البقرة في ثنتي عشرة سنة. (العناية) فإن تساوُوا فأورعُهم: ليس في لفظ الحديث في ترتيب الإمامة، إنما في الحديث بعد ذكر الأعلم ذكرُ أقدمهم هجرةً، لكن أصحابَنا جعلوا مكانَ الهجرة الورعَ والصلاحَ؛ لأن الهجرة كانت منقطعة في زماهم، فجعلوا الهجرةَ عن المعاصي مكانَ تلك الهجرة. والورع: الاجتناب عن الشبهات، والتقوى: الاجتناب عن المحرمات. [العناية ٣٠٣/١] لقوله عليم: من صلى إلخ: ولأن المستحب في الخلافة أن يُقدُّم العالم الوَرع التقي، وهي لأمر الدنيا، فلأن يُستحب في التقدمة في باب الصلاة، وهي لأمر الدين أولى. (النهاية) فأسنُّهم: ظاهر، ولم يذكر "وإن تساووا في السن،" وذكر غيره أحسنهم خلقاً، ثم أصبحهم وجهاً، وجملة القول: أن المستحب في التقديم أن يكون أفضل القوم قراءةً، وعلماً، وصلاحاً، ونسباً، وخَلقاً، وخُلقاً؛ اقتداءً برسول الله ﷺ فإنه كان هو الإمام في حياته؛ لسبقه سائر البشر بهذه الأوصاف، ثم أمَّهم الأفضل فالأفضل.[العناية ١ ٣٠٣] * أخرجه الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ٢٤/٢] أخرج مسلم في صحيحه عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: يؤم القومَ أقرؤُهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواءً، فأعلمُهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء، فأقدمُهم هجرةً، فإن كانوا في الهجرة سواء، فأقدمُهم سلْمًا، ولا يُؤمنَّ الرحلُ الرجلَ في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تَكْرِمَته إلا بإذنه، قال الأشج في روايته: مكان سِلْمًا سنًّا. [رقم: ١٥٣٢، باب من أحق بالإمامة؟] ** هذا الحديث غريب ليس في كتب الحديث. [البناية ٢/ ٣٩] ونقل الشيخ ظفر أحمد العثماني عن مرقد الغنوي مرفوعاً: إن سرَّكم أن تُقبل صلاتُكم فليؤمكم علماؤُكم، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم، رواه الطبراني "في الكبير"، قال الشيخ: حديث حسن لغيره كذا في "العزيزي". [إعلاء السنن ٢١٨/٤]

لقوله عليم لإبني أبي مُلَيْكَة: "ولْيَؤُمَّكُما أكبرُكما سِنَّا"، * ولأن في تقديمه تكثير الجماعة. ويُكرَهُ تقديمُ العبد؛ لأنه لايتفرَّغُ للتعلَّم، والأعرابي؛ لأن الغالبَ فيهم الجَهلُ، والفاسق؛ لأنه لا يتوقَّى النَّجَاسة، وولد الجَهلُ، والفاسق؛ لأنه لا يَتوقَّى النَّجَاسة، وولد الزنا؛ لأنه ليس له أبٌ يُتَقَفُه، فيغلب عليه الجَهلُ؛ ولأن في تقديم هؤلاء تنفيرَ الجماعة فيُكرَه، وإن تقدَّمُوا جاز؛ لقوله عليه: "صَلُّوا خلف كلِّ بَرٌّ وفاجرٍ". **

تقديمُ العبد: وقال الشافعي: لا يترجح الحر عليه إذا تساويا في القراءة والعلم والورع؛ لقوله عليه: "اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي أجدع". [العناية ٣٠٣/١] لأنه لا يتفرغ للتعلم: ليعلم أحكام الصلاة، الدليل غير حار في العبد المتفرِّغ للعلم، فلا يثبت الكلية. والفاسق: وقال مالك: لا تجوز الصلاة خلفه. (العناية) يثقفه: أي يؤدّبه ويعلمه. (العناية) كل برِّ وفاجر: ووجه الاستدلال: أن كل واحد من هؤلاء المذكورين إما أن يكون برا أو فاجراً فتجوز الصلاة خلفه على كل حال. [العناية ٢٠٥/١]

* أخرجه الأثمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ٢٦/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن مالك بن الحويرث عن النبي على قال: إذا حضرت الصلاة فأذّنا وأقيما، ثم ليؤمكما أكبر كما. [رقم: ٢٥٨، باب اثنان فما فوقهما جماعة]
** أخرجه الدار قطني عن مكحول عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: صلّوا خلف كل برّ وفاجر، وصلوا على كل برّ وفاجر، وجاهدوا مع كل برّ وفاجر. ومكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومَن دُونَه
وصلوا على كل برّ وفاجر، وجاهدوا مع كل برّ وفاجر. ومكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومَن دُونَه
ثقات. [٧/٧، باب صفة من تجوز الصلاة معه، والصلاة عليه] وحاصله أنه مرسل، وهو حجة عندنا
وعند مالك وجمهور الفقهاء، فيكون حجة عليه، وقد رُوي بعدة طرق للدارقطني وأبي نُعَيم والعقيلي كلها
مُضعَّفة من قبل بعض الرواة، وبذلك يرتقي إلى درجة الحسن عند المحققين. [علاء السنن ١٩٢/٤] وأخرج
أبو داود في سننه عن مكحول عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: "الجهاد واجب عليكم مع كل أمير
واجبة على كل مسلم برًا كان أو فاجراً، وإن عَمل الكبائر". [رقم: ٣٥٣، باب في الغزو مع أئمة الجور]
واحبة على كل مسلم برًا كان أو فاجراً، وإن عَمل الكبائر". [رقم: ٣٥٣، باب في الغزو مع أئمة الجور]
وسكت عنه، وفي "عون المعبود": قال المنذري: هذا منقطع، مكحول لم يسمع من أبي هريرة انتهى، وفي "العزيزي": روائه
"فتح الباري": ولا بأس برواته إلا أن مكحولاً لم يسمع عن أبي هريرة هي انتهى، وفي "العزيزي": روائه
"فتح الباري": ولا بأس برواته إلا أن مكحولاً لم يسمع عن أبي هريرة هي انتهى، وفي "العزيزي": روائه
تقات لكن فيه انقطاع، ولفظه في الآخر: "والصلاة واجبة على كل مسلم بموت بَرًا كان أو فاجراً، =

"فتح الباري": ولا بأس برواته إلا أن مكحولاً لم يسمع عن أبي هريرة هي انتهى، وفي "العزيزي": روائه المن في العربة المهرورة المهرورة على كل مسلم بموت براً كان أو فاجراً، والصلاة واجبة على كل مسلم بموت براً كان أو فاجراً، =

ولا يُطُولُ الإمامُ بهم الصلاة؛ لقوله عليه: "من أمَّ قوماً فليُصلِّ بهم صلاة أضعفهم؛ فإن فيهم المريض والكبير وذا الحاجة". * ويُكرَه للنساء أن يُصلِّين وحدَهن الجماعة؛ لأنها لا تخلو عن ارتكاب مُحرَّم، وهو قيامُ الإمام وسَط الصفِّ، فيُكره كالعُراة. فإن فعلن قامت الإمام وسُطهن؛ لأن عائشة فعلَت كذلك، ** وحُمِل فعلُها الجماعة على ابتداء الإسلام، ولأن في التقدم زيادة الكشف. ومن صلَّى مع واحدٍ أقامه عن يمينه؛ لحديث ابن عباس في المنه المنها الكشف.

ولا يُطَوِّلُ: المراد من التطويل المنفي الزيادةُ على مقدار السنة. الجماعة: أي من غير أن يكون الإمام من الرحال. مُحَرَّمٍ: أي كراهة تحريم. (فتح القدير) فيُكره كالعراة: فإن جماعتهم مكروهة.

وحُمل إلخ: حُواب عما يقال: إذا كانت إمامتُهن مكروهةٌ، فكيف فعلَتْ عائشةُ. (العناية)

⁼ وإن هو عمل الكبائر" انتهى، وعَزَاه إلى أبي يعلى وأبي داود، وفي (نصب الراية) الزيلعي: ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "المعرفة"، وقال: إسناده صحيح إلا أن فيه إنقطاعاً اهـ. قلت: والانقطاع في القرون الثلاثة لا يضر عندنا. [إعلاء السنن ١٩٣/٤ - ١٩٣]

^{*} أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: "إذا صلَّى أحدُكم للناس فليحَفَّف، فإنَّ فيهم الضعيفَ والسقيمَ والكبيرَ، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليُطوِّل ماشاء. "[رقم: ٢٠٣، باب إذا صلى لنفسه فليطول ماشاء] وكذلك أخرج البخاري عن أبي مسعود أن رحلاً قال: والله يا رسولَ الله! إني لأتَّخَر عن صلاة الغداة من أجل فلان مما يُطيْلُ بنا، فما رأيتُ رسول الله على في موعظةٍ أشدَّ غضباً منه يومئذ، ثم قال: "إنَّ منكم مُنفِّرين فأيُكم ما صلى بالناس فليخفِّف، فإنَّ فيهم الضعيفَ والكبيرَ وذا الحاجة." [رقم: ٢٠٧، باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود]

^{**} أخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" عن ريطة الحنفية " أن عائشة أُمَتْهن وقَامَتْ بينهن في صلاة مكتوبة".[رقم: ٥٠٨٦، باب المرأة تؤم النساء] وبهذا الإسناد رواه الدار قطني، ثم البيهقي في سننيهما، ولفظُهما: فقامت بينهن وسطاً، قال النووي في "الخلاصة": إسناده صحيح.[إعلاء السنن ٢٤٤/٤]

فإنه علي ملى به وأقامه عن يمينه، ولا يتأخّرُ عن الإمام، وعن محمد: أنه يَضَع أصابعه عند عقب الإمام، والأول هو الظاهر. فإن صلّى خلفه، أوفي يساره: حاز، وهو مُسيء؛ لأنه خالف السنة. وإن أمَّ إثنين تقدَّم عليهما، وعن أبي يوسف يتوسَّطُهما، ونُقِلَ ذلك عن عبد الله بن مسعود على أنه علي أنه علي تقدَّم على أنس واليتيم حين صلّى عما، *** فهذا للأفضلية، والأثرُ دليلُ الإباحة. ولا يجوز للرجال أن يَقْتَدُوا بامرأةٍ، أوصبي،

عن الإمام: في ظاهر الرواية. (العناية) عند عقب الإمام: أي بحيث إذا حرج خطُّ مستقيم من رؤوس الأصابع مَرَّعلى الإمام. لأنه خالف السنة: يعني ما ذكرنا من حديث ابن عباس العقربة بالنار، ولكن يُوجب حرمان الشفاعة، ونيل المراتب. ذلك: روي أن ابن مسعود صلى بعلقمة والأسود فقام وسطهما. (العناية) واليتيم: أخو أنس لأبيه اسمه عمير. (الكفاية) فهذا: أي تقدُّمُ النبي على دليل الأفضلية، والأثر دليل الإباحة. (العناية)

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣٣/٢] أخرج البخاري عن ابن عباس قال: بتُ عندَ خالتي ميمونة ليلة، فقام النبي على من شَن معلق وضوءاً خفيفاً، - يُخفّفه عمرو ويُقلّل له، - وقام يصلي، فتوضأت نحوًا مما توضأ، ثم حئت فقمت عن يساره، فحَوَّلني، فجعَلني عن يمينه ...الحديث. [رقم: ١٣٨، باب التخفيف في الوضوء]

^{**} أخرجه مسلم في صحيحه عن الأسود وعلقمة قالا: أتينا عبدَالله بن مسعود في داره فقال: أَ صَلَّى هؤلاء خلفكم؟ فقلنا: لا، قال: فقوموا فصلوا فلم يأمرنا بأذان وإقامة، قال: وذهبنا لنقوم خلفه، فأخذ بأيدينا فجعَل أحدَنا عن يمينه والآخر عن شماله. الحديث. [رقم: ١١٩١، باب الندب إلى وضع الأيدي على الرُّكب في الركوع، ونسخ التطبيق]

^{***} أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه. [نصب الراية ٣٥/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك أن جَدَّتَه مُلَيكة دَعَتْ رسولَ الله ﷺ لطعام صنَعَتْه له، فأكل منه، ثم قال: قوموا فلأُصَلِّى لكم، قال أنس: فقمتُ إلى حَصيرِ لنا قد اسودَّ من طُول ما لُبسَ، فتضحتُه بماء، فقام رسولُ الله ﷺ وصَفَفْتُ أنا واليتيمُ وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم أنصرف. [رقم: ٣٨٠، باب الصلاة على الحصير]

أما المرأة؛ فلقوله عليم الخروهن من حيث أخرَهُن الله "، * فلا يجوز تقديمُها. وأما الصبي؛ فلأنه متنفّل، فلا يجوز اقتداء المفترض به، وفي التراويح والسنن المطلقة: جوّزه مشايخ بَلْخ، ولم يجوّزه مشايخنا هلك. ومنهم من حقّق الخلاف في النفل المطلق بين أبي يوسف ومحمد.

وأما الصبي إلخ: وقال الحسن والشافعي: تصح إمامته، وفي الجمعة له قولان: قال في "الأم": لا تجوز. وقال في "الإملاء": تجوز؛ لما روى البخاري عن عمرو بن سلمة أنه قال: أمّمتُ على عهد رسولِ الله وأنا غلام ابن ست سنين، أو ابن سبع سنين. وسلمة صحابي، والأشهر أن عمرو لم يسمع من النبي على، ولم يرو عنه، وقال الخطابي: كان الحسن يُضعّف حديث عمرو بن سلمة، وقال مرةً: دعه ليس بشيء بين، وقال أبوداود: وقيل لأحمد: حديث عمرو؟ قال: لا أدري ما هذا، ولعله إنما توقف عنه لأنه لم يتحقق بلوغُ الأمر إلى النبي تلكي قال: وقد خالفه فضلاء الصحابة، وقد قال عمرو: "كنت إذا سحدت خرجت إستي"، وهذا غير سائغ. والعجب ألهم لم يجعلوا قول أبي بكر الصديق و عمر الفاروق، وكبار الصحابة في وأفعالهم حجة، واستدلوا بفعل صبي ابن ست سنين، ولا يعرف فرائض الوضوء والصلاة، فكيف يتقدم في الإمامة؟ ومنعُه أحوط في الدين، وعن ابن عباس شما: لايؤم الغلامُ حتى يحتلم، وعن أبي مسعود همه: لا يؤم الغلامُ والسنن المطلقة: أي الرواتب، وصلاة العيد على إحدى الروايتين، والوتر عندهما، والكسوفين والاستسقاء عندهما. أفتح القدير ١/ ٢١٣] جَوَّزَه إلى من السنة، فالتحصيصُ ليس إلا بحسب الذكر. هشايخنا: يعني مشايخ ما النفل غير الموقت أيضًا؛ لأنه أولى من السنة، فالتحصيصُ ليس إلا بحسب الذكر. هشايخنا: يعني مشايخ ما النفل غير الموقت أيضًا؛ لأنه أولى من السنة، فالتحصيصُ ليس إلا بحسب الذكر. هشايخنا: يعني مشايخ ما واراء النهر بخارى وسمرقند. (العناية)

* هذا غير مرفوع، وهو موقوف على عبد الله بن مسعود. [البناية ٢٠٥/٢] أخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" عن ابن مسعود قال: كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعاً فكانت المرأة لها الخليل تلبس القالبين، تطول بمما لخليلها، فألقي عليهن الحيض، فكان ابن مسعود يقول: أخروهن حيث أخرهن، فقلنا لأبي بكر: ما القالبين؟ قال: رفيصين من خشب. [رقم: ٥١١٥، باب شهود النساء على الجماعة] وأخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: "خيرُ صفوف الرجال أولها، وشرُها وشرُها، وخيرُ صفوف النساء آخرُها، وشرُها أولها". [رقم: ٩٨٥، باب تسوية الصفوف وإقامتها]

والمختار: أنه لا يجوز في الصلوات كلِّها، لأن نفلَ الصبي دون نفل البالغ، حيث لا يلزمه القضاء بالإفساد بالإجماع، ولا يُبنَى القويُّ على الضعيف، بخلاف المظنون؛ لأنه مجتهد فيه، فاعتبر العارضُ عَدَمًا، وبخلاف اقتداء الصبي بالصبي؛ لأن الصلاة متحدةً. ويَدسُفُ الرجال، ثم الصبيان، ثم النساء؛ لقوله عليه "ليكيني منكم أولُو الأحلام والنَّهَى"،*

والمختار: وهذا اختيار منه لمذهب مشايخ ما وراء النهر. (العناية) على الضعيف: لأن نفل البالغ قوى حيث يلزمه بالشروع، ونفل الصبي ضعيف حيث لا يلزمه بالشروع، وعلى هذا لا يجوز الاقتداء به أيضاً في النفل. [البناية ٤٠٧/٢] بخلاف المظنون: حواب عن قياس مشايخ بلخ على المظنون، وتقريره: أن قياس اقتداء البالغ بالصبي على الاقتداء بالظان فاسد. صورة المظنون: أن يقتدي المتنفل بمن يصلي على أنها عليه، يجوز الاقتداء وإن كانت غير مضمونة بالقضاء عندنا؛ لأنه شرع فيه على قصد التزام فرض آحر عليه، وصورة أخرى: شرَع في صلاة على ظن أنها عليه فاقتدى به متنفل ثم أفسده يلزمه القضاء وإن لم يلزم الإمام على تقدير الإفساد. (البناية) مجتهد فيه: لأن عند زفر علله يجب القضاء على الظان فاعتبر العارض عدماً. (الكفاية) فاعتبر العارض عدمًا: أي يجعل الظن عدمًا في حق المقتدي؛ لأنه عارض غير ممتد عَرَض بعد أن لم يكن بخلاف الصبا. (النهاية) بخلاف اقتداء: لعدم الضمان على واحد منهما فكان بناء الضعيف على الضعيف. (العناية) لقوله عليمًا: قال الزيلعي في تخريج أحاديث "الهداية": والمصنف استدل بهذا الحديث على قوله: ويصف الرجال إلخ، ولا يَنهَض ذلك إلا على تقديم الرجال فقط. ويمكن أن يُستدُلُّ بحديث أبي مالك الأشعري أن النبي علا كان يصُفُّهم في الصلاة، فيجعل الرجالَ قُدَّامَ الغلمان، والغلمانَ خلفهم، والنساء خلفَ الغلمان. رواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده". وأخرج ابن أبي شيبة عنه أن النبي على صلى فأقام الرجالَ يلونه، وأقام الصبيان خلف ذلك، وأقام النساء خلف ذلك. [البناية ٢/٩ . ٤] ليَليني: أمر من الولي، وهو القرب.(العناية) أولو الأحلام: والأحلام جمع الحلم بالضم، وهو ما يراه النائم، وغلب استعماله فيما يراه النائم من دلالة البلوغ، والمراد ليلني البالغون منكم، والنُّهَي جمع نُهْية، وهي العقل.(العناية) * روي من حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي مسعود، ومن حديث البراء بن عازب. [نصب الراية ٣٧/٢] أحرج مسلم في صحيحه حديث ابن مسعود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله علان: "ليلني منكم أولوا الأحلام والنُّهَي، ثم الذين يلونهم ثلاثاً، وإياكم وهَيشات الأسواق". [رقم: ٩٧٤، باب تسوية الصفوف وإقامتها ولأن المحاذاة مفسدة، +فيؤخرن. وإن حاذته امرأة وهما مشتركان في صلاة واحدة: فسكت صلائه إن نوى الإمام إمامتها، والقياس: أن لاتفسك، وهو قول الشافعي سلم، اعتبارًا بصلاتها حيث لا تفسد. وجه الاستحسان: مارويناه، وأنه من المشاهير، وهو المخاطب به دونها فيكون هو التارك لفرض المقام، فتفسد صلائه دون صلاتها، كالمأموم إذا تقدَّم على الإمام. وإن لم يَنوإمامتها لم تضرُّه،

المحاذاة: تمهيد لذكر مسألة المحاذاة. (العناية) وإن حاذته: أي حاذت المرأةُ الرجلُ، وحد المحاذاة: أن يحاذي عضو منها عضواً من الرجل، حتى لو كانت المرأة على الظُّلة، والرجل بحذائها أسفل منها إن كان يحاذي الرجل منها تفسُد صلائه. وقال الزيلعي: المعتبر في المحاذاة الكعب والساق على الصحيح، وفي إطلاقه إشعار بأن قليل المحاذاة مفسد، كما قال أبو يوسف، وأما عند محمد فيشترط مقدار ركن. [مجمع الأنهر ١٦٦/١] فسدت صلاته: أي صلاة الرجل؛ استحسانًا دون صلاقها؛ لتركه فرض المقام؛ لأنه مأمور بالتأخير. [مجمع الأنهر ١٦٧/١] إن نوى الإمام إمامتها: سواء كانت حاضرة وقت النية، أولا، وسواء كانت النية قبل الشروع، أوبعده. اعتباراً بصلاتها: ووجهه ظاهر؛ لأن المحاذاة لما لم توجب فساد صلاة المرأة لم توجب فساد صلاة الرحل؛ لأن المحاذاة فعلٌ يتحقق من الجانبين.[العناية ٣١٣/١] هارويناه: من أن رسولَ الله ﷺ قال: "أخروهن من حيث أخرهن الله"، أمر الرجال بالتأخير في المكان، ولا مكان يجب تأخير هن في غير الصلاة، فتعين التأخير فيها. [العناية ٣١٣/١] المخاطَبُ به: لما أنما وإن خُوطبَتْ بالتأخر لكن إنما خوطبت به في ضمن وجود التأخر حتى لو حوطبت بالتأخر نصًا، ولم تتأخر تَفسُد صلاها دون صلاته؛ لترك الخطاب المنصوص. (النهاية) دو فها: قلت: قد لا يمكنه التأخير بالتقدم عليها، ولا يفيد تأخيرُه بلا تأخرها، وذلك بأن حاذَّته بعد ما شرع الصلاةً، فإنَّ تَقدَّمه بخُطْوة أو خطوتين مع كو نها مكروهًا ربما يتعذر، بأن لا يكون أمامَه موضعٌ ما يمكنه التخطى، كما إذا كان في المحراب، أوقريب حائط، أو كان التقدم عليها تقدماً على الإمام، ففي هذه الصورة لو أخرها بما يمكن به التأخير كالإشارة باليد، أو الرِّجل، فلم تتأخر وجب أن تفسُد صلاتُها، لا صلاتُه كما حُكيَ ذلك عن مشايخ العراق. فيكون: حواب عن وجه القياس، وتقديره: لا يلزم من عدم فساد صلاتما عدم فساد صلاته؛ لأنه هو المخاطب به أي بقوله عليمًا: "أخروهن" دونها فيكون هو التارك لفرض المقام.[العناية ٣١٣/١]

ولا تجوز صلائها؛ لأن الاشتراك لا يثبت دونها عندنا، خلافًا لزفر. ألا ترى أنه يلزمه الترتيب في المقام، فيتوقف على التزامه كالاقتداء، وإنما يُشترط نية الإمامة إذا ائتمَّت محاذيةً. وإن لم يكن بجنبها رجلٌ ففيه روايتان. والفرق على إحداهما: أن الفسادَ في الأول لازم، وفي الثاني محتمل. ومن شرائط المحاذة: أن تكون الصلاة مشتركة،

ولا تجوز صلائها: قال شمسُ الأئمة السرخسي: لا تفسد صلاة الإمام، وهذا؛ لأنا لو صَحَّنا اقتداء ها به بغير النية قَدَرَتْ على إفساد صلاة الرجل كلُّ امرأة متى شاءَتْ بأن تَقتَدي به، فتقف على جنبه، وفيه من الضررما لا يخفى، وفي صلاة الجمعة والعيدين أكثر مشايخنا قالوا: لا يصح اقتداؤها به مالم ينو إمامتها. [الكفاية ١/٤/٣] ألا ترى إلخ: توضيح لقوله: لأن الاشتراك لا يثبت دولها، وتقريره: أن الإمام يلزمه الترتيبُ في المقام بالنص، وكل من يلزمه شيء يتوقف على التزامه كالاقتداء، فإن لزوم فساد صلاة المقتدي لَمَّا كان من حانب الإمام محتملاً لم يصح الاقتداء إلا بالالتزام، والالتزامُ إنما يكون بالنية، فكما أن الاقتداء لايصح بدون النية، ليكون الضرر اللازم من حانب الإمام ضرراً مرضيًا كذلك لا تصح إمامة النساء بدون النية لليكون الضرر اللازم للإمام من حانبهن ضرراً مرضيًا. [العناية ١/٤/٣]

إذا ائتمّت محاذية! أي إذا اقتدت بالإمام محاذية له يشترط نية الإمام لفساد الصلاة، وأما إذا وقفت خلفه، فإما أن يكون بجنبها رجل أولا، فإن كان فالصواب أن اقتداؤها لا يصح إلا بالنية من جهة الإمام؛ لأنه يلزم الفساد على من بجنبها، وذلك يستدعي النية ممن بجنبها على الأصل المار، إلا أنه مُولِّى عليه من جهة إمامه، فيتوقف ما يلزمه على التزام إمامه، والتزام الإمام الزامه، وإن لم يكن بجنبها رجل، ففيه روايتان. في رواية: لا يصح اقتداؤها؛ لاحتمال الفساد من جهتها، بالمشي والمحاذاة، فتحتاج إلى الالتزام، وفي رواية: يصح. [العناية ٢/٤/١] إحداهما: وهي رواية الصحة.

الأول: وهو ما إذا كانت محاذية. (العناية) لازم: أي واقع في الحال. (العناية) فلا بد من النية؛ ليكون الفساد بالتزامه. (البناية) الصلاة مشتركةً: أي تحريمة وأداء، وأما محاذاتها في الصلاة دون اشتراك، فمُورِثٌ الكراهة. (فتح القدير) ذكر في "المحيط": ويعني بالشركة أن يكون لهما إمام فيما يؤديان حقيقةً، أو تقديراً كما في اللاحق، ثم الشركة تكون عند اتحاد الفرضين، وعند اقتداء المتطوعة بالمتطوع، وعند اقتداء المتطوعة بالمقترض. (النهاية)

وأن تكون مُطْلَقَهُ، وأن تكون المرأةُ من أهل الشَّهوَة، وأن لا يكون بينهما حائلٌ، لألها عُرِفت مُفسدةً بالنص بخلاف القياس، فيُراعَى جميعُ ما ورد به النص. ويُكرَه لهن حضور الجماعات يعني: الشَّوَابُّ منهن؛ لما فيه من حوف الفتنة، ولا بأسَ للعجوز أن تخرُجَ في الفجر والمغرب والعشاء، وهذا عند أبي حنيفة عظيه. وقالا: يَخرُجنَ في الصلوات كلِّها؛ لأنه لا فتنة؛ لقلة الرغبة إليها، فلا يُكره كما في العيد.

وأن تكون إلخ: واحترز بذلك عن صلاة الجنازة، فإن المحاذاة فيها ليست بمفسدة؛ لأنه دعاء وقضاء حق الميت لا غير.[البناية ٤١٧/٢] مُطْلَقَةً: وهي التي لها ركوع وسجود، ولو بالإيماء.(مجمع الأنهر)

أهل الشهوة: أي امرأة عاقلة مشتهاة في الحال، وفي الماضي محرماً كانت أو أجنبية، فيدخل فيها العجوز، وتخرج عنها الصبية التي لا تشتهي. [مجمع الألمر ١٦٦/١] بيهنما حائل: وعن هذا قال أبو يوسف: لو قام صف النساء بحذاء صف الرجال فسكت صلاة رجل واحد بين النساء والرجال، وصار ذلك الرجل كسترة بينهم وبينهن. عرفت مفسدة بالنص إلخ: لأن الأمر بالتأخير لمراعاة الترتيب الذي هو فرض المقام الذي هو من حكم الجماعة، والجماعة إنما يكون إذا كانت الصلاة مشتركة تحريمة وأداء، والنص ورد في الصلاة المطلقة بدليل سياق الحديث، وهو قول النبي على "خير صفوف الرجال أولها،" إلخ، وهذا لا يمكن في الجنازة؛ لأن خير الصفوف فيها آخرها، والأمر بالتأخير ورد لغيره، وهو التحامي عن تشويش الأمر على الرجل، وهو إنما يكون إذا كانت مشتهاة؛ ولم يكن بينهما حائل.

فيراعي إلخ: بناء على أن الفساد بما على حلاف القياس. [فتح القدير ٢١٦/١] ورد به النص: الظاهر منه أن النص الوارد في صفوف النساء اللاتي كانت مستجمعة بجميع هذه الشروط، ولو ثبت ذلك فالأمر في اشتراط هذه الشروط بَيِّن. ويكره لهن إلخ: كانت النساء يُباح لهن الخروج إلى الصلوات، ثم لما صار سبباً للوقوع في الفتنة منعن عن ذلك. (العناية) حضور الجماعات: وقال الشافعي: يباح لهن الخروج، واحتج بقول النبي المعلق الله تنعوا إماء الله مساحد الله". (النهاية) وقالا إلخ: وأبو حنيفة يقول: إن وقت الظهر والعصر والجمعة وقت يكثر فيه انتشار الفساق، والحريص منهم يرغب في العجائز، فيصير حروجهن سبباً للفتنة. (النهاية)

كما في العيد: إمّا للصلاة، كما روى الحسن عن أبي حنيفة أنهن يخرجن للصلاة، ويقمن في آخر الصفوف، فيصلين مع الرجال؛ لأنهن من أهل الجماعة؛ تبعاً للرجال، أو لتكثير السواد.[العناية ٣١٧/١]

وله: أن فَرْطَ الشّبق حاملٌ؛ فتقع الفتنة غيرَ أن الفشّاق انتشارُهم في الظهر والعصر والجمعة، أما في الفجر والعشاء فهم نائمون، وفي المغرب بالطعام مشغولون، والجبّائة مُتّسعة، فيمكنها الاعتزال عن الرجال، فلا يُكره. قال: ولا يصلي الطاهر حَلفَ من هو في معنى المستحاضة، ولا الطاهرة خلف المستحاضة؛ لأن الصحيح أقوى حالاً من المعذور، والشيء لا يتضمن ما هو فوقه، والإمام ضامنٌ بمعنى أنه تَضْمَنُ صلاته صلاة المقتدي. ولا يصلي القارئ خلف الأُمّي، ولا المكتسي خلف العاري؛ لقوة حالهما.

فوط الشبق حامل: على الوقاع، فتقع الفتنة بسكون الراء مجاوزة الحد، والشبق: بفتحتين شدة شهوة الضراب. (العناية) والجمعة: جعل الجمعة كالظهر، والمغربُ كالعشاء، وقد اختلف في الرواية في ذلك، والمذكور رواية "المبسوط" وغيره، ورواية "مبسوط شيخ الإسلام" الجمعة كالعيد، والمغربَ كالظهر.[فتح القدير ٣١٧/١] والجُبَّائَة: جواب عن قياسهما على صلاة العيد.والفتوى اليوم على كراهة حضورهن في الصلوات كلها؛ لظهور الفساد. [العناية ١٨/١] ولا يصلى الطاهرُ إلخ: الأصل في جنس هذه المسائل أن المقتدي إذا كان أقوى حالاً من الإمام لا تجوز صلاتُه، وإن كان دونه أو مثلًه جاز؛ لأن المقتدي إذا قدر على أركان لم يقدُر الإمامُ عليها كان المقتدي فيها كالمنفرد قبل فراغ الإمام من الصلاة؛ لانعدام جواز بناء القوي على الضعيف، والانفراد في موضع الاقتداء قاطعٌ للصلاة. (النهاية) في معنى المستحاضة إلخ: كمن به سَلَسُ البول، واستطلاق البطن، وانفلاتُ الريح، والجرح السائل، والرعاف، ويجوز اقتداء معذور بمثله إذا اتحد عذرهما، لا إن اختلف. [فتح القدير ٣١٨/١] والإمام ضامن: وصلاة المقتدي إذا كانت أقوى حالاً من الإمام فوقَ صلاته، والشيء إنما يتضمن ما هو دونه، أو مثله، لا ما هو فوقه (العناية) صلاة المقتدي: لأنا نعلم بيقين أن معناه ليس الضمان في الذمة، فإن صلاة المقتدي ليست في ذمة الإمام. [العناية ١٨/١] ولا يُصلِّي القارئ: وفي "المحيط": أن القارئ إذا اقتدى بالأمِّي، قال بعضهم: لا يصير شارعاً، حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء، وقال بعضهم: يصير شارعاً ثم يفسُد، حتى لو كان في التطوع يجب القضاء، والصحيحُ هو الأول نَصَّ عليه محمد في "الأصل". (النهاية) خلف الأمي: ذكر قاضي خان علله في "فتاواه": ولا يصح اقتداء الأمي بالأخرس، ويصح اقتداء الأخرس بالأمي، وقال في "المحيط": قال بعض مشايخنا: إنما لا يصح اقتداء الأمي بالأخرس؛ لأن الأخرس لايأتي بالتحريمة، وهي فرض، والأمي يأتي بها فصار كاقتداء القارئ بالأمي. [الكفاية ١/٣١٩-٣١٩] ويجوز أن يَوُمَّ المتيممُ المتوضِّئِين، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف عها، وقال محمد عليه: لا يجوز؛ لأنه طهارةٌ ضروريةٌ والطهارة بالماء أصليةٌ. ولهما: أنه طهارة مطلقة، ولهذا لا يتقدَّر بقدر الحاجة. ويؤمُّ الماسح الغاسلين؛

ويجوز أن يؤم المتيمم إلخ: إذا اقتدى متوضى متيمم، فرأى المتوضى ماءً دون المتيمم تفسد صلائه، وذا دليل على أن اقتداء المتوضئ بالمتيمم إنما يجوز إذا كان المتوضى فاقداً للماء، لا مطلقاً. المتوضئين: ذُكر في "الخلاصة": أن اقتداء المتوضىء بالمتيمم في صلاة الجنازة حائز بلا خلاف. (النهاية) وهذا عند أبي حنيفة إلخ: هذا في الحقيقة بناء على ما ذكر في أصول الفقه، فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف التراب خَلَفٌ عن الماء، وعند محمد التيمم خَلَف عن الوضوء. (النهاية) لا يجوز: سواء كان مع المتوضئين ماء أولا. (النهاية)

لأنه طهارة ضرورية: من حيث أنه يصار إليه عند الضرورة والعجز عن استعمال الماء، ولهما: أنه طهارة مطلقة أي غير مؤقتة بوقت، بخلاف طهارة المستحاضة، وههنا شبهة معروفة فإن محمد على جعل طهارة التيمم ضرروية هنا فلذلك لم يجوز إمامته للمتوضئين، وجعلها مطلقة في باب الرجعة حتى إذا انقطع دم المعتدة لحيضة في الثالثة وأيامها دون العشرة وتيممت تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير أن تصلى كما إذا اغتسلت فقال؛ لأن طهارة التيمم مطلقة، وهما جعلاها مطلقة هنا حتى تجوز إمامته للمتوضئين، وضرروية هناك حتى قالا: بعدم انقطاع الرجعة بمحرد التيمم، وذلك؛ لأن محمداً عليه اختار الاحتياط في المتوضئين، فلم يجوِّز إمامة المتوضئين؛ احتياطاً؛ لأنه لما لم يجوز اقتداء المتوضئ به لا بد له من أن يقتدي بالمتوضئ أو يصلى وحده، فيخرج عن عهدة الصلاة إجماعاً، وكذلك في فصل الرجعة لما انقطعت الرجعة ليس له أن يراجعها ولا يحل له وطؤها فكان هذا أخذًا بالاحتياط، والحكم بسقوط الرجعة مما يؤخذ بالاحتياط؛ اجماعاً حتى ألها لو اغتسلت وبقى على بدلها لمعة تنقطع الرجعة عنها؛ احتياطًا وإن لم يحل لها أداء الصلاة، وههنا يحل لها الصلاة، فأولى أن ينقطع، وكذا لو اغتسلت بسؤر الحمار تنقطع الرجعة؛ اجماعاً احتياطاً فلما كان العمل بالاحتياط أصلاً عنده وهو متحد في الموضعين ولكن اختلف سبب الاحتياط في الموضعين فلا يتناقض مذهبه؛ لأن أصله واحد غير منقوض، وهو العمل بالاحتياط، وإنما جاءت صورة التناقض؛ لإختلاف طريق الاحتياط في الموضعين، ولكن الاحتياط شيء واحدٌ فيهما فلا يتناقض، وأبوحنيفة وأبويوسف حيثًا اختارا جانب الإطلاق في حق الصلاة وما يلحقها، وجانب الحقيقة فيما سواه، فإن الشارع إنما أعطى له حكم الطهارة المطلقة في حق الصلاة قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَ كُمْ﴾. [الكفاية ١٩/١] أصلية: ولا شك أن حال من اشتمل على الطهارة الأصلية أقوى من حال من اشتمل على الطهارة الضرورية. [العناية ١٨/١] مطلقة: أي غير مؤقّتة بوقتِ كطهارة المستحاضة. (العناية)

لأن الخف مانع سراية الحدث إلى القدم، وما حلَّ بالخف يُزيله المسح، بخلاف المستحاضة؛ لأن الحدث لم يُعتبر شرعاً مع قيامه حقيقةً. ويصلي القائم خلْف القاعد، وقال محمد علله: لا يجوز، وهو القياس؛ لقوة حال القائم، ونحن تركناه بالنص، وهو ما رُوي "أن النبي عليه صلى آخر صلاته قاعداً، والقوم خلفه قيامٌ". * ويُصلي المُومىء خلف مثله؛ لاستوائهما في الحال، إلا أن يُومىء المؤتم قاعداً والإمام مضطحعاً؛ لأن القعود معتبر، فتثبت به القوة، ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المُومىء؛ لأن حال المقتدي أقوى، وفيه خلاف زفر عليه، ولا يصلي المفترض خلف المتنفل؛

يُزيله المسح: وإن حل في كل الخف لكن يزول بالمقدار المعتبر من المسح. لم يعتبر: فلم يجز اقتداء غير المعذور بها. خلف المقاعد: إذا كان الإمام قاعداً يركع ويسجد، فاقتدى به من يصلي قائماً بركوع وسجود. (النهاية) لا يجوز: وهو القياس؛ لأن المقتدي بني صلاته على الإمام، وتحريمة الإمام لم تنعقد للقيام فلا يمكنه بناء القيام عليه. [الكفاية ١٩/١-٣٠] ونحن تركناه إلخ: فيكون ثابتاً بالاستحسان، وهو راجح على القياس. المقعود معتبر: دليله: أن صلاة التطوع مستلقياً بالإيماء مع القدرة على القعود لا تجوز. [العناية ١٣٢١] حال المقتدي أقوى: من حال الإمام بقدرته على الركوع والسجود دون الإمام، وحاصله: أن حال الراكع والساجد أقوى، فلا يجوز بناؤه على الضعيف. [البناية ٢٩/١٤] وفيه خلاف زفر: يعني يجوز عند زفر إمامة المومىء للذي يركع ويسجد؛ لأن صاحب الخلف كصاحب الأصل، ولهذا جازت إمامة المتيمم المتوضىء، وبه قال الشافعي. [البناية ٢٩١/٢]

* أحرجه البخاري في صحيحه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: دخلت على عائشة فقلت: ألا تُحدِّثني عن مرض رسول الله على قالت: بلى، وذكرت القصة، وفيها: قال أبوبكر - وكان رجلاً رقيقاً -: يا عمر! صلّ بالناس، فقال له عمر: أنت أحق بذلك، فصلى أبوبكر تلك الأيام، ثم أن النبي على وجد في نفسه خفة، فخرج بين رجلين أحدهما العباس لصلاة الظهر، وأبوبكر يصلي بالناس، فلما رآه أبوبكر ذهب ليتأخر، فأوما إليه النبي على بأن لا يتأخر قال: "أجلساني إلى جنبه" فأجلساه إلى جنب أبي بكر، فحعل أبوبكر يصلي - وهو قائم - بصلاة النبي على أو الناس بصلاة أبي بكر، والنبي على قاعد. [رقم: ١٨٧، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به]

لأن الاقتداء بناء، ووصف الفرضية معدوم في حق الإمام، فلا يتحقق البناء على المعدوم. قال: ولا من يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر؛ لأن الاقتداء شركة وموافقة، فلابد من الاتحاد، وعند الشافعي: يصح في جميع ذلك؛ لأن الاقتداء عنده أداء على سبيل الموافقة، وعندنا: معنى التضمُّن مُراعي. ويصلي المتنفل خلف المفترض؛ لأن الحاجة في حقه إلى أصل الصلاة، وهو موجود في حق الإمام، فيتحقق البناء. ومن اقتدى بإمام، ثم علم أن إمامه محدِث أعاد؛ لقوله عليه: "من أمَّ قوماً ثم ظهر أنه كان مُحدِثاً أو جنباً: أعاد صلاته وأعادوا"،*

شركة وموافقة: شركة يعني في التحريمة، وموافقة يعني في الأفعال، ولا شركة ولا موافقة إلا عند اتحاد ما تحرما له وفعلاه. [العناية ٣٢٣/١] في جميع ذلك: الظاهر أنه إشارة إلى جميع ماتقدم من قوله: ولا يصلي الطاهر إلخ، وعليه يدل كلام صاحب "الكافي"، ولكن ذكر في "الحاوي"، لا بل في "شرحه" أن اقتداء القارئ بالأمي غير جائز. لأن الاقتداء عنده إلخ: يعني أن كل واحد يصلي بذاته إلا أنه يوافق الإمام في الأركان والانتقال من حيث الوقت. [العناية ٢٥/١] قلت: لو كان الاقتداء عنده أداءً على سبيل الموافقة دون التضمن وجب أن لاتفسد صلاة المأموم بفساد صلاة الإمام.

وعندنا: إشارة إلى قوله على: "الإمام ضامن"، على ماتقدم من معناه. (العناية) أصل الصلاة: وهذا بناء على أن مطلق النية كاف في صحة النفل، والفرض يشتمل عليه، فيصح الاقتداء بخلاف العكس. (العناية) ثم علم إلخ: قيد بالعلم بعد الاقتداء؛ لأنه لو علم قبل الاقتداء لا يجوز الاقتداء به بالإجماع. [الكفاية ٢٥٣٥-٣٢٦] * هذا الحديث لا يُعرف ولكن جاءت فيه الآثار. [البناية ٢٧٧٦] أخرج محمد بن الحسن في "كتاب الآثار" عن إبراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار أن علي بن أبي طالب هيه قال في الرجل يصلي بالقوم حُنباً قال: "يعيد ويعيدون". [رقم: ١٣٤، باب ما يقطع الصلاة] وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي حسن له الترمذي، وذكره المنذري في باب الرواة المختلف فيهم من الترغيب فقال: واه وقد وثق. قلت: فالحديث حسن لكن فيه انقطاع، لأن عمروا لم يلق علياً، وهو لا يضرنا لاسيما وقد قال يحيى بن سعيد: مرسلات عمرو بن دينار أحب إلي كذا في "تدريب الراوي". [إعلاء السنن ٤/ ٣٠٩] =

وفيه خلاف الشافعي حشه بناءً على ما تقدم، ونحن نعتبر معنى التضمُّن، وذلك في الجواز والفساد. وإذا صلى أمِّي بقوم يقرءُون، وبقوم أمِّينَ: فصلاهم فاسدة عند أبي حنيفة حشه، وقالا: صلاة الإمام، ومن لا يقرأ تامةٌ؛ لأنه معذور أمّ قومًا غير معذورين، فصار كما إذا أمَّ العاري عراةً ولابسين. وله: أن الإمام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها، فتفسد صلاته؛ وهذا لأنه لو اقتدى بالقارئ تكون قراءتُه قراءةً له،

وفيه خلاف الشافعي: لقول النبي الله: "أيما رحل صلى بقوم ثم تذكر حنابة أعاده و لم يعيدوا"، وروي أن النبي الله دخل في صلاة، وأحرم الناسُ خلفه، ثم تذكر أنه حنب، فأشار إليهم كما أنتم ثم خرج، واغتسل ورأسه يقطر ماءً، و لم يأمر بالإعادة، وروي أن النبي الله قال: "إذا صلى الإمام بقوم وهو على غير وضوء أحزأهم صلاتهم وهو يعيد" قلنا: هذا كان في بدء الإسلام، ثم نسخ بما روينا.

على ما تقدم: من أن الاقتداء عنده أداء على سبيل الموافقة من غير معنى التضمن. [العناية ٢/٦٦] فاسدة: سواء علم الإمام أن خلفه قارئ، أو لم يعلم؛ لأن القراءة فرض، فلا يختلف بين العلم والجهل، كما لو ترك القراءة ناسياً. وقالا إلخ: وعلى هذا الخلاف إذا أم الأخرسُ قارئين وحُرْساً. (فتح القدير) إذا أمَّ العاري إلخ: وكما إذا أمَّ صاحبُ الجرح السائل لأصحاب الجرح والأصحّاء. وله إلخ: وشرط الكرخي للفساد في إمامة القارئ نية الإمامة؛ لأنه يأتيه الفساد من قبله. [فتح القدير ٢٧٧/١]

= وأحرج عبد الرزاق في مصنفه عن أبي جعفر أن علياً صلى بالناس وهو جنب، أو على غير وضوء، فأعادوا، وأمرهم أن يعيدوا. [رقم: ٣٦٦٣، باب الرجل يؤم القوم وهو جنب أو على غير وضوء] وقال الحافظ في "الدراية": فلعلهما أثران (يريد هذا، والأثر السابق عن علي قولاً) وسكت عنهما، قلت: إسناده حسن مع انقطاع فيه، وهو لا يضرنا. [إعلاء السنن ١/٠٤] وأخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن علي بن أبي طالب قال: صلى بنا رسول الله على يوماً فانصرف، ثم جاء ورأسه يقطر ماء، فصلى بنا، ثم قال: "إني صليت بكم آنفاً وأنا جنب، فمن أصابه مثل الذي أصابني، أو وحد رزًّا في بطنه، فليصنع مثل ما صنعت". [رقم: ٧٧٧، ٢/٧٢] ومدار طرقه على ابن لهيعة، وفيه كلام، قلت: ابن لهيعة حسن الحديث كما مر غير مرة، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ١١/٤]

بخلاف تلك المسألة وأمثالها؛ لأن الموجود في حق الإمام لا يكون موجودا في حق المقتدي. ولو كان يصلي الأُمِّي وحده، والقارئ وحده: جاز، هو الصحيح؛ لأنه لم تظهر منهما رغبة في الجماعة. فإن قرأ الإمام في الأوليين، ثم قدّم في الأُخريَين أمِّياً: فسدت صلا تُهم، وقال زفر عليه: لا تفسد؛ لتأدِّي فرض القراءة. ولنا: أن كل ركعةٍ صلاةً، فلا تُخلَّى عن القراءة إما تحقيقاً، أو تقديراً، ولا تقدير في حق الأمي؛ لانعدام الأهلية، وكذا على هذا لو قدمه في التشهد، والله أعلم تعالى بالصواب.

المسألة: يريد ما استشهدا به من العاري إذا أم عراة ولابسين. (العناية) في حق المقتدي: ولما فسدت صلاة الإمام فسد صلاة جميع المقتدين. (النهاية) لأنه لا يقال للمقتدي العاري بالإمام اللابس: إنه لابس لا عرفاً، ولا شرعاً. ولو كان إلخ: فيه شائبة الجواب عما يقال: لوكان النظر إلى القدرة على جعل الصلاة بقراءة بالاقتداء بالاقتداء بالقارئ معتبراً، لما جاز صلاة الأمي وحده، والقارئ وحده؛ لاقتداره صلاته بقراءة بالاقتداء بالقارئ. [العناية ٢٧/١] الأمي: منسوب إلى الأم أي هو كما ولدته أمه. (العناية) هو الصحيح: في "شرح الطحاوي": لا رواية فيه عن أبي حنيفة، واختلف فيه، فقيل: تفسد في قياس. [فتح القدير ٢٧/١]

لأنه لم تظهر منهما إلى: تحقيقه: أن الأمي عند وجود القارئ يجعل قادراً على القراءة من وجه، دون وجه؛ لأنه قادر عليه بالغير عاجز بالذات على ما حققناه، ثم إذا وُجد منهما رغبة في الجماعة ترجح جانب القدرة على جانب العجز، فيعتبر قادراً مخاطباً بجعل صلاته بقراءة، أما إذا لم يوجد منهما رغبة في الجماعة، فلا يصير حينئذ جانب القدرة ظاهراً، فيعتبر عاجزاً، والعجز ينافي الخطاب، والله أعلم. قدم: أي أحدث، فاستخلف أمياً. (العناية) صلاقمم: كمالو استخلف صبياً، أو امرأة. (النهاية)

لا تفسد: وكذا عن أبي يوسف في غير رواية الأصول. (الكفاية) فرض القراءة: يعني أن القراءة فرض في الأوليين وقد تأدى فصار الأمي والقارئ بعده سواء. (البناية) أو تقديراً: كما في الأخريين، فإن القراءة في الأوليين قراءة في الأخريين بالحديث. [العناية ٣٢٨/١] لانعدام الأهلية: والشيء إنما يقدر إذا أمكن تحقيقه. (العناية) وكذا على هذا إلخ: أي قبل أن يقعد قدر التشهد ولو قدمه بعد ما قعد قدر التشهد فهو على الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه صلى. [الكفاية ٣٢٨/١]

باب الحدَث في الصّلاة

ومَن سبقه الحدثُ في الصلاة: انصرف، فإن كان إماماً: استخلف وتوضّاً وبني. والقياسُ: أن يستقبل، وهو قول الشافعي عليه؛ لأن الحدث ينافيها، والمشي والانحراف يفسدا أله الحدث العَمْد. ولنا: قوله عليه: "من قاء أو رَعَف أو أمذَى في صلاته:

باب إلخ: لما ذكر أحكام السلامة عن العوارض في الصلاة انفراداً وجماعةً؛ لأنما هي الأصل، ذكر في هذا الباب ما يعرض له من العوارض، ويمنعه من المضى. [العناية ٣٢٨/١] انصرف: والمعنى من غير توقف بعد سبق الحدث؛ لأنه إذا وقف يصير مؤدياً جزء الصلاة مع الحدث فتنقطع صلاته فيبني حينئذ، وأشار إليه بقوله: انصرف وهو جزاء الشرط، والجزاء لا يتراخى عن الشرط، ولو مكث في مكانه قدر ما يؤدي ركناً فسدت صلاته. [البناية ٤٤٧/٢] استخلف: بأن يأخذ بثوب رجل إلى المحراب أو يشير إليه. (فتح القدير) وتوضأ: معطوف على قوله: وانصرف، لا على قوله: واستخلف، فإن هذين الحكمين لا يختصان بالإمام. وبني: وكان مالك عظه يقول في الابتداء: يبني، ثم رجع، وقال: لا يبني ثم رجع، وقال: يبني، فعابه محمد عظم في كتاب الحجة برجوعه من الأثر إلى القياس. [الكفاية ٣٢٩/١] أن يستقبل: لأن الحدث ينافي الصلاة؛ لأنها تستازم الطهارة، والحدث ينافي الطهارة، ومنافي اللازم مناف للملزوم، والشيء لايبقي مع المنافي. (العناية) يفسداها: وكل ما يفسدها لا تبقى معه، كالحدث العَمْد، فالصلاة لا تبقى مع المشي والانحراف. [العناية ٣٢٩/١] فأشبه الحدث العمد: أي أشبه الحدث السابق - وهو الحدث السماوي - الحدث العمد، فكما أن في الحدث العمد تبطل الصلاة فكذلك في الحدث السماوي. [البناية ٢/٢٥٤-٤٥٣] ولنا إلخ: و قد أجمع الخلفاء الراشدون وفقهاء الصحابة هي كعبد الله بن مسعود، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمر، وأنس بن مالك، وسلمان الفارسي ﴿ على ما قلنا، وبمثله من الإجماع يُترك القياس. [العناية ١٠/٣٣] قوله عليَّة من قاء إلخ: فإن قلت: هذا الحديث معارض بما روي عن على بن طلق قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا فَسَى أحدكم في الصلاة فلينصرف، وليتوضأ، وليُعد الصلاةً"، ولما تعارضت الأحبار وجب الرجوع إلى القياس، وهو يوجب الاستقبال بما بينا. أجيب بأن التوفيق مقدم على التساقط، ونحن نُوفَق بين الحديثين، فيُحمَل الأول على سبق الحدث من غير تعمد، والثاني على صورة العمد.

فلينصرف وليتوضاً ولين على صلاته ما لم يتكلم"، * وقال عليم : "إذا صلى أحدُكم فقاء أو رعَف: فليضع يدَه على فمه، وليُقدِّم من لم يُسبَق بشيء". * والبلوى فيما يسبِقُ دون ما يتعمده فلا يُلحقُ به. والاستئناف أفضل؛ تحرُّزًا عن شبهة الخلاف، وقيل: إن المنفرد يستقبل، والإمام والمقتدي يبني؛ صيانةً لفضيلة الجماعة. والمنفرد إن شاء أتمَّ في منزله، أي الأنفل له ذلك أي المنفل له ذلك وإن شاء عاد إلى مكانه، والمقتدي يعود إلى مكانه إلا أن يكون إمامه قد فرغ،

وليقدم إلخ: قلت: هذا القدر من الحديث يصلح دليلاً على قوله: استخلف، لا على قوله: توضأ وبنى، حيث لا يدل على جواز البناء، وعدم فساد الصلاة، كما هو متنازع بيننا وبينه، وإنما يدل على الاستخلاف، والخَصْم لا يخالفنا فيه إلا أن يقال: صحة الاستخلاف يدل على بقاء صلاة الإمام؛ إذ لوفسدت فسدت صلاة القوم أيضاً على ما حققناه من أن صلاة الإمام يتضمن صلاة القوم جوازًا وفساداً؛ لقول النبي على "الإمام ضامن"، فلا يفيد الاستخلاف، فحينئذ يكون دليلاً على المجموع، وحجةً على الخصم.

من لم يسبق بشيء: أي يقدم المدرك، لا المسبوق، ولو قدم المسبوق فإذا أتم صلاته لزم عليه أن يقدم مدركاً حتى يتم صلاة الإمام بالتسليم، فلزم من تقديم المسبوق تكرار الاستخلاف. والبلوى إلخ: قيل: هو جواب عن قياس الشافعي الحدث السابق بالحدث العمد. وتقريره: أن قياس الحدث السابق على الحدث العمد فاسد؛ لوجود الفارق؛ لأن السابق فيه البلوى لحصوله بغير فعله، فجاز أن يُجعل معذوراً، بخلاف العمد، فلا يجوز إلحاق السابق به كذا في الشروح. وفيه نظر؛ لأنه قال: والقياس أن يستقبل، وذلك اعتراف بصحة القياس إلا أنه ترك بالنص، وفي الاشتغال ببيان فساده تناقض، والظاهر أن مراده ترك إلحاق العمد بالسابق. [العناية ١/٣٣١]

الاستئناف: أي استقبال الصلاة أفضل من البناء. (البناية) في منزله: الذي توضأ فيه بعد الانصراف، وهو اختيار شمس الأثمة السرخسي وشيخ الإسلام خواهر زاده ليكون جميع الصلاة مؤدَّى في مكان واحد. [العناية ٣٣١/١]

* تقدم في نواقض الوضوء من رواية عائشة والخدري. [نصب الراية ٢١/٢] أخرج ابن ماجه في سننه حديث عائشة عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: من أصابه قيء أو رُعافٌ أو قَلْسٌ أو مَذي، فلينصرف، فليتوضأ، ثم ليبن على صلاته، وهو في ذلك لايتكلم. [رقم: ١٢٢١، باب ماجاء في البناء على الصلاةً]

أو لا يكون بينهما حائل، ومَن ظن أنه أحدث، فخــرج من المسجد، ثم عَلم أنه الإمام والمتعدى المسجد، ثم عَلم أنه لم يُحدِث استقبل الصلاة، وإن لم يكن خرج من المسجد، يُصَلِّي ما بقي. والقياس فيهما: الاستقبال، وهو رواية عن محمد سطيه؛ لوجود الانصراف من غير عذر.

حائل: أي مانع من صحة الاقتداء. (فتح القدير) ما بقي: من صلاته؛ لأن المسجد - وإن تباعدت أطرافهعنسزلة مكان واحد بدليل صحة الإقتداء، وعدم تكرر وجوب سجدة التلاوة. [البناية ٢/٤٤]
الاستقبال: لوجود الانصراف من غير عذر كما إذا كان على قصد الاعراض. (العناية) كما إذا ظن المتيمة الماء، وكان سراباً، فانصرف من الصلاة، أو ظن المصلي أن في ثوبه نجاسة، فانصرف، وعَلم أن ليس فيه نجاسة، لا يجوز له البناء؛ لوجود الانصراف من غير عذر. عن محمد: خلاف محمد على فيما إذا كان باب المسجد على غير حائط القبلة؛ ليتحقق الانصراف، وأما إذا كان بمشي في المسجد، ووجهه إلى القبلة بأن كان باب المسجد على حائط القبلة لا تفسد صلاته بالاتفاق. [الكفاية ٢٣٢/١]

* هذا الحديث بهذا اللفظ غريب. [البناية ٢/٤٥٤] ولكن أخرج أبو داود وابن ماجه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هذا اللفظ غريب. [البناية ٢٥٤١] ولكن أخرج أبو داود وابن ماجه وليأخذ بأنفه، ثم لينصرف. [السنن لأبي داود، رقم: ١١١٤، باب استئذان المحدث للإمام، والسنن لابن ماجه رقم: ١٢٢٢، باب استئذان المحدث للإمام، والسنن لابن ماجه رقم: ١٢٢٢، باب ما جاء فيمن أحدث في الصلاة كيف ينصرف] وصححه الحاكم في "المستدرك"، والهيثمي في "بحمع الزوائد"، وحسنه في "الجامع الصغير" والعزيزي. [إعلاء السنن ٥/٣] وأخرج الدار قطني في سننه عن على موقوفاً، قال: إذا أم الرجل القوم، فوجد في بطنه رزءاً، أو رعافاً، أو قيئاً، فليضع ثوبه على أنفه، وليأخذ بيد رجل من القوم فليقدمه. [١/٣٥، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه] محجة. ويقوي الضعيف بما نقل عن الصحابة هذا، وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن على بن أبي طالب، وأبي بكر الصديق، وسلمان و عمر و ابن مسعود هذا، وروي من التابعين عن علقمة، وطاؤوس، وسالم بن عبدالله، وسعيد بن جبير، والشعبي، وإبراهيم النجعي، وعطاء، ومكحول، وسعيد بن المسيب، وكيف يذهب إلى القياس بترك قول هؤلاء! وقولهم فيما لا يُدرك بالقياس كالنص في كونه المسيب، وكيف يذهب إلى القياس بترك قول هؤلاء! وقولهم فيما لا يُدرك بالقياس كالنص في كونه المسيب، وكيف يذهب إلى القياس بترك قول هؤلاء! وقوطم فيما لا يُدرك بالقياس كالنص في كونه والمحتاعلى القياس حتى قال بعضهم: في المسألة إجماع الصحابة. [البناية ٢/٥٥٥]

وجه الاستحسان: أنه انصرف على قصد الإصلاح؛ ألا ترى أنه لو تحقق ما توهمه: بن على صلاته، فألحق قصد الإصلاح بحقيقته ما لم يختلف المكان بالخروج. وإن كان السحد استخلف فسدت؛ لأنه عمل كثير من غير عذر، وهذا بخلاف ما إذا ظن أنه افتتح الصلوة على غير وضوء، فانصرف، ثم علم أنه على وضوء، حيث تفسد وإن لم يخرج؛ لأن الانصراف على سبيل الرفض؛ ألا ترى أنه لو تحقق ما توهمه يستقبله، فهذا هو الحرف، الي المنطقة في الصحراء له حكم المسجد. ولو تقدم قدامه فالحد هو السترة، وإن لم تكن فمقدار الصفوف خلفه، وإن كان منفرداً: فموضع سجوده من كل جانب.

بحقيقته: فعلم أن القصد إلى الشيء ملحق بحقيقة ذلك الشيء. (الكفاية) وإن كان استخلف: أي وإن كان الذي ظن أنه أحدث استخلف ثم علم أنه لم يحدث فسدت أي صلاته وإن لم يخرج من المسجد. (البناية) فهذا: أي هذا الذي ذكرنا أن الانصراف إذا كان على قصد الإصلاح لم تفسد صلاته ما لم يخرج، أويستخلف، وإذا كان على قصد الإعراض والرفض، فسدت. [العناية ٣٣٣/١] هو الحرف: أي الأصل الذي تخرج عليه المسائل، وهو أن الانصراف إذا كان على سبيل قصد الإصلاح لا يستقبل ما لم يخرج من المسجد، وإذا كان على سبيل الرفض يستقبل وإن لم يخرج من المسجد. [الكفاية ٣٣٣/١] المسجد، وإذا كان على منبيل الرفض يستقبل وإن لم يخرج من المسجد. [الكفاية ٣٣٣/١]

ومكان الصفوف إلخ: أنه إذا كان يصلي في الصحراء لا يخلو إما أن يكون إماما او منفردا، وعلى التقديرين لا يخلو إما أن يكون بينه سترة أو لايكون، فإن كان إماماً وكان الصفوف كالمسجد في حقه فإذا سبقه الحدث فإنه ينصرف ويستخلف ما دام في مكان الصفوف، فإذا خرج من الصفوف و لم يستخلف فقد بطلت صلاته؛ لاختلاف المكانين من غير عذر هذا إذا لم يكن سترة، فإن كانت بين يديه سترة فالمعتبر حد السترة إذا مشى قدامه. [البناية ٤٨/٢] حكم المسجد: فإذا وقع خارجاً عن الصفوف، بأن وقع خلفها لا يجوز له البناء، وكذا إذا حاوز عن الصفوف من حانب اليمين، أو اليسار.

فهقدار الصفوف: أي فالمعتبر مقدار الصفوف التي خلفه أي خلف الإمام حتى إذا كان من آخر الصفوف إلى الأمام خمسة أذرع، فإن لم يخرج عن هذا المقدار يبني ولا يستقبل، وإن خرج عن هذا المقدار ولم يستخلف بطلت صلاته؛ لأن الإمام بعد سبقه الحدث كان عليه الاستخلاف؛ ليصير هو في حكم المقتدي به؛ لأنه صار مقتدياً، وذكر الصفوف بالجمع باعتبار الغالب. [البناية ٤٤٨/٢]

وإن جُنَّ، أو نام فاحتلم، أو أُغمي عليه: استقبل؛ لأنه يندُرُ وجودُ هذه العوارض، فلم يكن في معنى ما ورد به النص، وكذلك إذا قهقه؛ لأنه بمنزلة الكلام، وهو قاطع. وإن حَصِرَ الإمام عن القراءة، فقدَّم غيرَه: أجرزاهم عند أبي حنيفة، وقالا: لا يُجزئهم؛ لأنه يندُرُ وجوده، فأشبه الجنابة في الصلاة. وله: أن الاستخلاف لعلَّة العَجْز، وهو هنا ألزم، والعَجْزُ عن القراءة غيرُ نادرٍ، فلا يلحق بالجنابة. ولو قرأ مقدار في باب الحدث ما تجوز به الصلاة: لا يجوز الاستخلاف بالإجماع؛ لعدم الحاجة إليه، وإن سبقه الحدث ما تجوز به الصلاة: توضأ وسكم؛ لأن التسليم واحب، فلا بد من التوضي، ليأتي به.

استقبل: أي إن وحدت هذه الأشياء قبل أن يقعد قدرالتشهد، أما بعده فلا؛ لأنه إما أن يمكث بعد صيرورته محدثاً بهذه العوارض في مكانه، فيصير مؤدّياً جزأ من الصلاة مع الحدث، أو يضطرب عندها، وذلك فعل منه، وبه تتم الصلاة عند أبي حنيفة، وإن لم يكن يقصده؛ لأن الفعل المُفسد لا يختلف بين كونه مقصوداً أولا. (فتح القدير) النص: وهو قوله على: "من قاء أو رعف في صلاته" الحديث. (العناية) بحنولة الكلام: في أن كلا منهما ينقل المعنى من ضميره إلى فهم السامع. (العناية) وهو قاطع: لأنه على قال: "ما لم يتكلم". (العناية) حصو الإمام: كل من امتنع عن شيء لم يقدر عليه فقد حصر عنه. (العناية) أجزأهم إلخ: وذكر أبو اليسر إنما يجوز الاستخلاف إذا كان يحفظ القرآن إلا أنه لَحِقَه خوف أو حَجِل، فامتنعت عليه القراءة، وأما إذا نسي فصار أميًا لم يجز الاستخلاف. [العناية ١٩٣٤]

لا يُجزِئهم: قال في "النهاية": بل يُتمها بدون القراءة كالأمي إذا أمّ قوماً أميين، ونسبه بعض الشارحين إلى السهو؛ لأن مذهبهما أنه يستقبل. لأنه: أي الحصر عن القراءة نادر الوجود، كالجنابة في الصلاة، فلم يكن في معنى ماورد به النص من الحدث الذي تعم به البلوى.(العناية) هنا ألزم: لأن المُحدث قد يجد في المسجد ماء، فيمكنه إتمام صلاته من غير استخلاف، أما الذي نسي جميع ما يحفظ لا يقدر على الإتمام إلا بالتذكير والتعليم. والعجز: حواب عن قولهما: أنه يندر وجوده. [العناية ٣٣٤/١] مقدار إلخ: وهو آية عنده، وثلاث آيات عندهما. لا يجوز: أي الاستخلاف، ولو فعل مع إمكان آية فسدت. (فتح القدير) وسلم: أي إن أراد إتمام الواحب.

وإن تعمد الحدث في هذه الحالة، أو تكلم، أو عمل عملاً ينافي الصلاة: تمت صلاته؛ لأنه يتعذر البناء لوجود القاطع، لكن لا إعادة عليه؛ لأنه لم يبق عليه شيء من الأركان. فإن رأى المتيمّمُ الماء في صلاته: بطلت، وقد مرّ من قبل. وإن رآه بعد ما قعد قدر التشهد، أو كان ماسحاً فانقضت مدة مسحه، أو حلع حفيه بعمل يسير، أو كان أمّيا فتعلم سورة، أو عُرياناً فوجد ثوباً، أو مُومئاً فقدر على الركوع والسجود، أو تذكّر فائتة عليه قبل هذه، أو أحدث الإمامُ القارئ فاستخلف أمّياً، وطلعت الشمسُ في الفجر،

في هذه الحالة: يعني بعد التشهد. (العناية) بطلت: للقدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف، بخلاف ما إذا أحدث المتيمم في الصلاة، فانصرف فوجد ماءً، فإنه يتوضأ ويبني دون فساد؛ لأن انتقاض التيمم برؤية الماء باعتبار ظهور الحدث السابق، ورؤية الماء ههنا بعد انتقاضه بالحدث، فلم تُوجد القدرةُ حال قيامه، فلا يتحقق انتقاضه مستنداً. [فتح القدير ٣٣٥/١]

وقد مر": في باب التيمم حيث قال: وينقضه أيضاً رؤية الماء إذا قدر على استعماله. [العناية ٢٥٥١] وإن رآه إلخ: بيان مسائل تسمى باثنى عشرية، وهي مشهورة. (العناية) بعمل يسير: بأن كان الخف واسع الساق لا يحتاج في نزعه إلى المعالجة، وإنما قيد به؛ لأنه إذا كان ضيقاً فعالج بالنزع تمت صلاته بالاتفاق. فتعلم سورة: قيل: تذكر بعد النسيان؛ لأن التعلم لابد له من التعليم، وذلك فعل ينافي الصلاة، فتتم صلاته بالاتفاق، وقيل: سمعها بلا اختيار، وحفظها بلا صنع. (العناية)

فوجد ثوباً: أي من غير طلب منه. عليه: أي عليه أو على إمامه، وفي الوقت سعة. (فتح القدير) فاستخلف أمياً: قيل: هو اختيار المصنف على، وأما على اختيار فخر الإسلام فلا فساد في الاستخلاف بعد التشهد بلاخلاف. [العناية ٣٣٥/١] في الفجر: يعني طلوعها مفسد فإذا طلعت بعد ما قعد قدر التشهد قبل أن يسلم فسدت عند أبي حنيفة خلافاً لهما. [فتح القدير ٣٣٥/١]

أو دخل وقت العصر وهو في الجمعة، أو كان ماسحاً على الجبيرة فسقطت عن بُرء، أو كان صاحب عُذرفانقطع عذره كالمستحاضة، ومن بمعناها: بطلت صلاته في قول أبي حنيفة عليه، وقالا: تمت صلاته. وقيل: الأصل فيه أن الخروج عن الصلاة بِصُنْع المصلّي فرض عند أبي حنيفة عليه، وليس بفرض عندهما، فاعتراض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة، وعندهما: كاعتراضها بعد التسليم.

في الجمعة: قيل: كيف يتحقق هذا الخلاف، ودخولُ العصر عنده إذا صار ظل كل شيء مثليه، وعندهما إذا صار مثله . وأحيب بأن هذا على قول الحسن بن زياد أن بين الظهر والعصر وقتاً مهملاً، فإذا صار ظل الشيء مثله تحقق الخروج عندهم، وتمت الصلاة عندهما، وعنده باطلة، وهذا يخالفُ قول المصنف: أو دخل وقت العصر في الجمعة، وقيل: يمكن أن يقعد في الصلاة بعد ما قعد قدر التشهد إلى أن يصير الظل مثليه، فحينئذ يتحقق الخلاف. [العناية ١ /٣٥٥]

فسقطت عن برء: لأن سقوطها بغير صنعها فيكون مُبْطلاً؛ لأن الخروج من الصلاة بصنعه فرض عند الإمام في رواية كما بينا أنفاً لا عندهما. [بحمع الأنمر ١٩٥١] فانقطع عذره: والمراد بالزوال أن يستوعب الانقطاع وقتاً كاملاً. (بحمع الأنمر) ومن بمعناها: نحو: من به سلس البول، وانطلاق البطن، وانفلات الريح. (البناية) قيل إلخ: هو قول أبي سعيد البردعي، وعليه العامة، وفيه إشارة إلى أن المحتار عند المصنف غيره وهو قول الكرخي، فإن فسادها بالأمور المذكورة عند أبي حنيفة ليس لذلك عند الكرخي؛ لأن الفعل قد يوجد معصية بأن قهقه أو كذب، ولا يجوز أن تكون المعصية فرضاً بل الخروج بفعل المصلي ليس بفرض بالاتفاق، وإنما عنده أن هذه الخالة الإقامة أتم، والمعنى بالمغير ما تجب الصلاة بعد وجوده على غير الصفة الواحبة هي نوى المسافر في هذه الحالة الإقامة أتم، والمعنى بالمغير ما تجب الصلاة بعد وجوده على غير الصفة الواحبة هي عليها قبله، فإن الصلاة تجب بعد رؤية الماء، وانقضاء مدة المسح، ووجدان الثوب، وتعلم السورة بالوضوء، والغسل، واللبس، والقراءة، بعد أن كانت واحبة بطهارة التيمم والمسح والعرى وعدم القراءة، وقيل: المعنى به كون الصلاة حائزة؛ للاجتماع به وبضده فإنما تصح بالتيمم والمسح والإيماء وأضدادها. [العناية ١٣٣٦]

لهما: ما روينا من حديث ابن مسعود في . وله: أنه لا يُمكنه أداء صلاة أحرى إلا بالخروج من هذه، وما لايتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً. ومعنى قوله: "تمت" قاربت التمام، والا ستخلاف ليس بمُفسد، حتى يجوز في حق القارئ،

ماروينا: ولأن الخروج لوكان من الأركان كان لا يَتأدى إلا بقربة، كسائر الأركان من الركوع والسحود، ولا يقال: إنه يتأدى بالحدث العَمْد والقهقهة، فعلمنا أنه ليس بركن، ولأنه لوكان ركناً للصلاة لكان إذا وحد في وسط الصلاة لا تفسد به الصلاة. (النهاية) حديث ابن مسعود فيه: يريد به قوله فيه: "إذا قلت هذا أو فعلت هذا" الحديث. علن في التمام بأحدهما، فمن علق بثالث فقد خالف النص. [العناية ٢٣٦٦] وله إلخ: الأوضح في التعليل من قبل أبي حنيقة أن يقال: إن إتمام الصلاة واحب؛ إذ تمامها منها، وهي واحبة، فكذا إتمامها، وتمامها بإتمامها، وإتمامها بما يضادها؛ إذ الشيء إنما ينتهي بماينافيه كالليل ينتهي بالنهار، والسواد بالبياض، كما لا يخفى. هن هذه: أنه إذا تحرَّم للظهر مثلاً فلم يخرج منها حتى دخل وقت العصر لزمه أداء العصر مثلاً ولا عليه أداءها إلا بعد الخروج عن تحريمة الظهر؛ لأن العصر لا يتأدى بهذه التحريمة فيكون الخسروج عن تحريمة الظهر سبباً يتوصل به إلى أداء العصر وأداء العصر فرض، وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً كالانتقال من ركن إلى ركن في باب الصلاة عدَّ من الأركان، وإن لم يكن ركناً في نفسه كذا هذا؛ لأنه لم يبق الأولى عن الصحة لا يمكنه أداء الثانية؛ لأن الترتيب عندنا فرض، ولا يخرج عن الأولى على وحه بقي صحيحاً إلا بصنع يوجد منه فكان فرضاً، وهذه النكتة منقولة عن الشيخ الإمام أبي منصور الماتريدي. [البناية ٢٠/٤]

يكون فرضاً: ومعلوم أن الطلب إنما يتعلق بفعل المكلّف بناءً على اختياره، لا بلااختيار. ومعنى: جواب عن استدلالهما بحديث ابن مسعود (العناية) قاربت المتمام: وتقريره: أن معنى قوله عليه: "من وقف بعرفة فقد تم حجه" أي قارب التمام؛ لبقاء فرض بعده وهو طواف الزيارة بالاتفاق. وقال عليه: "لقنوا موتاكم..." الحديث أي الذي شارف الموت. (البناية) ليس بمفسد: هذا جواب عن سؤال مقدر يرد على قوله: "أو أحدث الإمام القارئ فاستخلف أمياً،" تقديره: أن يقال: ينبغي أن لا تفسد الصلاة عند أبي حنيفة باستخلاف الأمي بعد قدر التشهد؛ لأن الاستخلاف عمل كثير مفسد للصلاة، وهو صنع منه فيخرج عن الصلاة باستخلاف، وتقدير الجواب: أن الاستخلاف نفسه ليس بمفسد بدليل أنه لو استخلف القارئ في صلاته لم يضره وهو معنى قوله: حتى يجوز في حق القارئ أي حتى يجوز الاستخلاف في حق المصلي القارئ، فعلم أن نفس الاستخلاف ليس بمفسد. [البناية ٢/٢/٤]

وإنما الفساد ضرورة حكم شرعي، وهو عدم صلاحية الإمامة. ومن اقتدى بإمام بعد الها الفساد ضرورة حكم شرعي، وهو عدم صلاحية الإمامة. ومن اقتدى بإمام بعد ما صلى ركعة، فأحدث الإمام فقدّمه: أجزأه؛ لوجود المشاركة في التحريمة، والأولى للإمام: أن يُقدِّم مدركا؛ لأنه أقدرُ على إتمام صلاته، وينبغي لهذا المسبوق أن لايتقدم؛ من المسبوق من المسبوق الله من المسبوق المناسبوق الله من المسبوق المناسبوق الله المناسبوق المناسبو

وإنما الفساد إلخ: حاصله: أن الاستخلاف صُنعة، وهي ليست بمفسدة نعم يثبت بالاستخلاف حكم شرعى، وهو عدم صلاحية الإمامة، وهو مفسد، فظهر أن الفعل ليس بمفسد، وما لزم منه مفسد.

حكم شرعي إلخ: يُشكل بما إذا استخلف امرأةً، وقد سبقه حدث، وخُلْفَه رجال ونساء، حيث يُفسِد صلاتَه وصلاة القوم؛ لاشتغاله باستخلاف من لايصلح للخلافة، فيُفسد صلاتَه، وصلاة القوم، فلو لم يكن استخلاف من لايصلح للإمامة مُفسداً، بل كان الفساد لعدم صلاحية الإمامة وجب أن لا تفسد صلاة الإمام في هذه المسألة بالاستخلاف، بل تفسد صلاة من لا تصلح المرأة لإماميته، وهم الرجال خاصة، كما هو مذهب زفر. قلت: معنى عبارة الشارح أن الاستخلاف بنفسه ليس بمُفسد؛ إذ قد يحصل بالإشارة، أو يقال: إنه ليس بمفسد؛ لأنه سنة مُنهية متممّة مُكملة . وإنما الفساد ههنا لضرورة حكم شرعي، وهو عدم صلاحية الإمامة.

صلى ركعة: لوقال المصنف: بعد ما ركع، لكان أشمل؛ ليتناول ما بعد تمام ركعة، أو ركعتين، أو ثلاث ركعات، وما إذا ركع و لم يتم الركعة، والمقصود إثبات المسبوقية، وإنما قلنا: بعد ماركع؛ إذ لو كان قبل الفراغ من الركوع لم يكن مسبوقاً. أجزأه: قد يقال: يجب أن لايجوز؛ لورود الأمر بتقديم المدرك في قول النبي السبحاء. "وليقدم من لم يُسبَق بشيء". إلا أن يحمل على الإستحباب بدلالة أن تقديم المسبوق حائز بالإجماع.

في التحريمة: يعني أن صحة الإستخلاف بالمشاركة في التحريمة.(البناية) مدركاً: أي لأن المدرك أقدر من المسبوق فكان أولى؛ لأن المسبوق - إذا أتمّ صلاةً الإمام - يقدِّم مدركاً آخر للسلام؛ لعجزه من السلام، أما المدرك فيسلم إذا أتم صلاة الإمام بدون استخلاف آخر فيثبت أنه أقدر من المسبوق.(البناية)

لأنه أقدر إلخ: أفاد التعليل أن الأولى أن لا يُقدم مقيماً إذا كان مسافراً، ولا لاحقاً؛ لأنهما لا يقدران على الإتمام، وحينئذ فكما لا ينبغي للمسبوق أن يتقدم كذا هذان، وكما يقدّم مدركاً للسلام لو تقدم كذا الآخران. [فتح القدير ٣٣٧/١] إتمام صلاته: وقد قال النبي على: من قلّد إنساناً عمداً وفي رعيته من هو أولى منه، فقد خان الله ورسوله. (النهاية)

لَعَجْزِه عن التسليم. فلو تقدم يبتدئ من حيث انتهى إليه الإمام؛ لقيامه مقامه. وإذا انتهى إلى السلام يُقدم مدرِكاً يسلّم بهم، فلو أنه حين أتم صلاة الإمام قهقه، أو أحدث متعمداً، أو تحرج من المسجد: فسدت صلاته، وصلاة القوم تامة؛ لأن المفسد في حقه وبحد في خلال الصلاة، وفي حقهم بعد تمام أركاها. والإمام الأول إن كان فرغ لا تفسد صلاته، وإن لم يفرغ: تفسد، وهو الأصح، فإن لم يُحدث الإمام الأول، وقعد قدر كالمناه التشهد، ثم قهقه، أو أحدث متعمداً: فسدت صلاة الذي لم يُدرِك أول صلاته عند التشهد، ثم قهقه، أو أحدث متعمداً: فسدت صلاة الذي لم يُدرِك أول صلاته عند أبي حنيفة. وقالا: لاتفسد. وإن تكلم أو خرج من المسجد: لم تفسد في قولهم جميعاً.

من حيث انتهى إلخ: فلذا قالوا: لو استخلف في الرباعية مسبوقاً بركعتين، فصلى الخليفة ركعتين، ولم يقعد فسدت صلاته. [فتح القدير ٣٣٧/١] يسلم بهم: يعني إذا انتهى إلى وقت السلام تأخر، وقدّم رجلاً من المدركين يسلم بهم؛ لأنه عاجز عن السلام؛ لبقاء الركعة عليه، فيستعين عمن يقدر عليه؛ لأن إتمامه بعد سلام الإمام، ثم يقوم هو، فيقضي ما بقي عليه من صلاته، وصلاة القوم تامة؛ لأنه لم يبق عليهم شيء. (النهاية) تامة: لأنه لم يبق عليهم البناء، ولو ضحكوا بأنفسهم في هذه الحالة كانت صلاقهم تامة، وضحك الإمام في حقهم لا يكون أكثر تأثيراً من ضحكهم. وجد: وفساد الجزء يستلزم عدم صحة البناء.

تمام اركافها: فيُوجد ما يُفسد الجزء الأحير من غير استناده إلى أول الصلاة. تفسد: لأن الإمام الأول مقتد بالثاني، فكما أن المفسد وقع في أثناء صلاته وقع في أثناء صلاة الإمام الأوّل أيضاً، فيفسد صلاته. وهو الأصح: احتراز عن رواية أبي حفص أن صلاته أيضاً تامة؛ لأنه مدرك أول صلاته، فيكون كالفارغ بقعدة الإمام قدر التشهد. (العناية) الإمام الأول: لفظ الأول هنا تساهل؛ إذ ليس في صورة هذه المسألة إمام ثان؛ إذ ليس فيها استخلاف بل حاصلها: رجل أمّ قوماً مسبوقين ومدركين، فلما انتهى إلى محل السلام قهقه، أو احدث متعمداً فسدت صلاة المسبوقين عند الكل. [فتح القدير ٢٣٨/١]

قدر التشهد: إنما قيد بذلك؛ لأن القهقهة والحدث العمد إذا وجدا قبله فسدت صلاة الجميع بالإتفاق. أول صلاته: وقيد بفساد صلاة المسبوق؛ لأن صلاة المدرك لا تفسد بالإتفاق، وفي صلاة اللاحق روايتان. [العناية ٣٣٨/١]

طما: أن صلاة المقتدي بناءٌ على صلاة الإمام جوازاً وفساداً، و لم تفسد صلاة الإمام، فكذا صلاته، وصار كالسلام والكلام. وله: أن القهقهة مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلاة الإمام، فيفسد مثله من صلاة المقتدي، غير أن الإمام لا يحتاج إلى البناء، والمسبوق محتاج إليه، والبناء على الفاسد فاسد بخلاف السلام؛ لأنه مُنيه، والكلام في معناه. وينتقض وضوء الإمام؛ لوجود القهقهة في حرمة الصلاة. ومن أحدث في ركوعه أوسجوده: توضاً وبنى، ولايعتلا بالتي أحدث فيها؛ لأن إتمام الركن بالانتقال، ومع الحدث لا يتحقق، الابتقال من الإعداد الإعداد المناقبة على الركوع؛ لأنه يُمكنه الإبلام من الإعادة، ولو كان إماماً فقداً غيره، دام المقدام على الركوع؛ لأنه يُمكنه الإتمام بالاستدامة. ولو تذكر وهو راكع أو ساجد أن عليه سجدة، فانحط من ركوعه، أو رفع رأسه من سجوده فسجدها، يُعيد الركوع والسجود، وهذا بيان الأولى؛

مفسدة إلخ: لأنما كالحدث في إزالة شرط الصلاة، وهو الطهارة. (العناية) لأنه مُنْه: وفي المحتبى: المراد من المنهي مايكون متحققاً بالتحريمة إما بصفة الاتصال كالسلام، أو الانفصال كالحروج. [البناية ٢٥٧/١] والمنهي ما اعتبره الشارع رافعاً للتحريمة عند الفراغ من الصلاة كالتسليم، والحروج بفعل المصلي، فإن الشرع اعتبرهما كذلك قال على "وتحليلها التسليم"، وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾. (العناية) في معناه: من حيث إن السلام كلام مع القوم يمنةً ويسرةً؛ لوجود "كاف" الخطاب. وضوء الإمام: عند العلماء الثلاثة، خلافاً لزفر. (العناية) في حومة الصلاة: أو في وقت بقى فيه ما حرم في الصلاة.

ولا يَعتَلد: وفي بعض النسخ: يُعيد، وهما متقاربان؛ لأن عدم الاعتداد يستلزم الإعادة. لا يتحقق: لأن المنتقل إليه جزء من الصلاة، وأداء جزء منها بعد سبق الحدث مفسد. (العناية) من الإعادة: والقياس أن ينتقض بالحدث جميعُ ما أدى، لكن تركناه بالأثر الوارد في البناء، فبقي انتقاض الركن الذي سبقه الحدث فيه على القياس. (العناية) على الركوع: أي مكث راكعاً قدر ركوعه. بالاستدامة: لأن الاستدامة فيما يستدام كالإنشاء، فلا يحتاج إلى إنشاء الركوع. بيان الأولى: لأن مراعاة الترتيب في أفعال الصلاة ليست بركن. [البناية ٢٧٧/٢]

لتقع أفعالُ الصلوة مرتبةً بالقدر الممكن. وإن لم يُعد أجزأه؛ لأن الانتقال مع الطهارة شرط وقد وحد. وعن أبي يوسف عليه: أنه تلزمه إعادةُ الركوع؛ لأن القومة فوض عنده. قال: ومن أمَّ رَحلاً واحداً فأحدث، وحرج من المسجد، فالمأموم إمام، نوى أو لم ينو؛ لما فيه من صيانة الصلاة، وتعيين الأول لقطع المزاحمة،

بالقدر الممكن: وذلك؛ لأن السجدة سواء كانت تلاوتيةً أو صلاتيةً؛ لما كان محلها الركعة السابقة، ولم يؤد فيها كانت هذه السحدة كأنما أُدِّيتْ في مكانها، فكان اللائق أن لا يعتبر بين الترك وصنيع هذه السحدة، لكن لما تم بعض الأركان لم يمكن أن يحكم بعدم اعتبارها؛ لأنه كان تاماً، وأما ما لم يتم، فهو في محل الرفض والترك، فيحوز أن لا يعتد. والقدر الممكن إعادة الركوع والسجود لتحقق الترتيب على اعتبار أن يكون الأول محسوباً، ويجوز أن يكون المراد بقرب الركوع والسحود إلى محل بقدر الإمكان. [البناية ٤٧٧/٢] وإن لم يُعد إلخ: وطولب بالفرق بين هذا، وبين ما إذا عاد إلى السجدة الصلبية بعد ما قعد قدر التشهد، فإنه ترتَفض القعدةُ، وكذا لو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ القرآن، فعاد لقراءة القرآن ارتفض الركوع. وأجيب بأن القعدة إنما ترتفض بالإتيان بالسحدة؛ لأن النبي رضي علن تمامَ الصلاة بالقعدة في قوله عليم: "إذا قلت هذا أو فعلتَ هذا فقد تمت صلا تك" فلو قلنا: بجواز تأخير غيرها عنها، كان تمام الصلاة بذلك الغير، وهو خلاف النص. وكذلك لا يجوز تأخير القيام، أو الركوع عن السحود؛ لأن القيام وسيلة إلى الركوع، والركوع وسيلة إلى السحود، حتى إن من لم يقدر على الركوع والسجود، لا يجب عليه القيام، والوسائل متقدمة على المقاصد، والقراءة زينة القيام، فكانت تابعةً له.[العناية ٢٤١/١] أجزأه: فرق بين هذا وبين ما تقدم فإنه لو لم يعد ههنا أجزأه، بخلاف الأول. (النهاية) فرض عنده: فحيث انحط من الركوع ولم يرفع رأسه فقد ترك الفرض فعليه الإعادة. (البناية) صيانة الصلاة: وذلك؛ لأن الإمامة يحتاج إليها، لتبقى صلاته حائزة، وليس معه أحد يصلح للإمامة، وهو يصلح لها، فيتعين إماماً (النهاية) صيانة الصلاة: لا شك أن صلاة المأموم مرادة، بهذا أما صلاة الإمام المُحْدِث فظاهر "النهاية" ألها هي المرادة بناءً على فساد صلاته إذا لم يستخلف حتى خرج، وقد قدمنا فيه روايتين، والشيخ أبهم الصلاة، فيراد

صلاة من تفسد صلاتُه، أعم من كونه المأموم، أو الإمام على إحدى الروايتين. [فتح القدير ٣٤٣/١]

ولا مزاهمة ههنا. ويُتِمُّ الأولُ صلاتَه مقتدياً بالثاني كما إذا استخلفه حقيقةً، ولو المدت المدت

ولا مزاهمة: فكان التعيين موجوداً حكماً، وإذا تعين لذلك كان كالمستخلّف حقيقةً فتتم صلاته مقتدياً به.[العناية ٣٤٣/١] أو امرأة: أو أمي أي من لا يصلح للإمامة.(فتح القدير)

قيل: تفسد صلاته إلخ: احتلف المشايخ فيه، فقيل: تفسد صلاة الإمام فقط؛ لاستخلاف من لا يصلح للإمامة حكماً، فإنه لما تعين للإمامة، كان الإمام مقتدياً به، ومن اقتدى بمن لا يصلح للإمامة، فسدت صلاته، وقيل: لا تفسد صلاته؛ لأن الاستخلاف إنما يكون حقيقة، أوحكماً، ولا شيء منهما بموجود، أما حقيقة فظاهر؛ لأن الفرض عدمه، وأما حكماً؛ فلأنه يقتضي صلاحيته للإمامة، والفرض عدمها، ومنهم من يقول: تفسد صلاة الكل، ومنهم من يقول: تفسد صلاة الكل، ومنهم من يقول: تفسد صلاة الكل، ومنهم من يقول: تفسد صلاة المقتدي خاصة، وهو الصحيح؛ لأنه لما لم يصر مستخلفاً، لا حقيقة، ولا حكماً؛ لما ذكرنا، بقي الإمام منفرداً، فلا تفسد صلاته، وتفسد صلاة المقتدي؛ لحلًا في مكان إمامه عن الإمامة. [العناية ٢٤٣/١]

باب ما يُفسِد الصلاة وما يُكره فيها

ومن تكلم في صلاته عامداً، أو ساهياً: بطلت صلاته، خلافاً للشافعي عليه في الخطأ والنسيان، ومَفْزَعُه الحديث للعروف. * ولنا: قوله عليه: "إن صلاتنا هذه لايصلُحُ فيها شيء من كلام الناس، وإنما هي التسبيح والتهليل وقراءة القرآن"، ** وما رواه محمول على رفع الإثم،

باب ما يُفسد إلخ: هذا الباب لبيان العوارض التي تَعرِض في الصلاة باختيار المصلي فكانت مكتسبة، وآخره عما تقدم؛ لكونها سماوية. (العناية) ومن تكلم: قبل قعوده قدر التشهد. (تنوير الأبصار) خلافًا: إلا إذا طال الكلام. (العناية) في الخطأ والنسيان: ولم يفرِّق المصنف بين السهو والنسيان؛ لعدم التفرقة بينهما في حكم الشرع، والسهو: ما يتنبه صاحبه بأدنى تنبيه والخطأ: ما لايتنبه بالتنبيه أو يتنبه بعد اتعاب. والنسيان: هو أن يخرج المدرك من الخيال. [العناية (٣٤٤/١] الحديث: "رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان وما استكرهوا عليه"، و المراد رفع الحكم؛ إذ هما يوجدان حساً، والخلف في خبره محال، والحكم نوعان: حكم الدنيا: وهو الفساد، وحكم العقبي: وهو الإثم، ومسمى الحكم يشملهما، فيتناولهما [الكفاية ٢٤٤/١] هذه: أي الصلاة المؤداة، وليس المراد منه الصلاة المعينة. لايصلح إلخ: جعل عدّم الكلام فيها من حقها، كما حعل وجود الطهارة فيها من حقها، فكما لا يجوز مع عدم الطهارة لا يجوز مع وجود الكلام. [العناية ٤٤/١] على رفع الإثم: لها ذكر أنه مشترك، ولأن الحكم غير ملفوظ وإنما ثبت مقتضى لا عموم له، وحكم على رفع الإثم - مراد إجماعاً فلم يبق حكم الدنيا مراداً، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حَبْمَ أَخْطَأْ تُمْ ﴿ وَالعناية ٤٥/١]

* يشير إلى قوله عليم": "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان" وهذا لا يوجد بهذا اللفظ، وإن كان الفقهاء كلهم لا يذكرونه إلا بهذا اللفظ [نصب الراية ٢٤/٢] أخرج ابن ماجه في سنننه عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه". [رقم: ٢٠٤٣، باب طلاق المكره والناسي] ** أخرجه مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي قال: بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم - إلى أن قال-: قال: "إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن". [رقم ١٩٩٩، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته]

بخلاف السلام ساهياً؛ لأنه من الأذكار، فيُعتبر ذِكراً في حالة النسيان، وكلاماً في حالة التعمُّد؛ لما فيها من "كاف" الخطاب. فإنْ أنَّ فيها، أو تأوَّه، أو بكى فارتفع بكاؤه، فإن كان من ذكر الجنة، أو النار: لم يقطعها؛ لأنه يدلُّ على زيادة الخشوع، وإن كان من وَجَع، أو مصيبة: قطعها؛ لأن فيه إظهار الجَزَع والتأسُّف، فكان من كلام الناس. وعن أبي يوسف: أن قولَه: "آه" لا يُفسد في الحالين، و"أوه" يفسد. وقيل: الأصل عنده

بخلاف السلام ساهياً: حواب عن قياس مقدر للشافعي عشي على السلام ساهياً. (فتح القدير) لأنه من الأذكار إلخ: القياس في السلام أن يكون مفسداً، وإن كان ناسياً، ولكن استحسنا فيه؛ لمعنى لا يوجد ذلك في الكلام، وهو أن السلام من جنس أذكار الصلاة، فإن في التشهد يسلم على النبي على أنهي عباد الله الصالحين، وهو اسم من أسماء الله تعالى، وإنما أخذ حكم الكلام بــ "كاف" الخطاب، وإنما يتحقق معنى الخطاب فيه عن القصد، فإذا كان ناسياً شبهناه بالأذكار، وإذا كان عامداً شبهناه بالكلام، فأما الكلام فهو ليس من جنس أذكار الصلاة، فكان منافياً للصلاة على كل حال. (النهاية) فإن أن فيها: الأنين صوت المتوجع، وقيل: هو أن يقول: "آه"، والتأوّه أن يقول: "أوه". (العناية) أو بكى: أي حصل به الحروف. (فتح القدير)

فارتفع بكاؤه: وفيه إشعار بأنه لو حرج الدمع بلا صوت لم تفسد. (مجمع الأنمر) من ذكر الجنة إلخ: سواء كان مذكّراً، أو ذكره بنفسه. لم يقطعها: إنما افترق بين ذكر الجنة والنار، وبين الوجع والمصيبة؛ لما أن الأنين من ذكر الجنة والنار تعريض بسؤال الجنة والإعاذة من النار، ولو صرح به، فقال: اللهم إني أسألك الجنة، وأعوذ بك من النار، لم يضره، فكذلك ههنا، وإذا كان من وجع ومصيبة، فهو تعريض بإظهار الوجع، ولو صرح به فقال: أعينوني وأدركوني، فإني مصاب، فسدت صلاته، فكذلك ههنا. (النهاية)

قطعها: إلا لمريض لا يملك نفسه عن أنين، وتأوه؛ لأنه حينئذ كعُطاس وسُعال وحُشاء وتثاؤُب، وإن حصل حروف؛ للضرورة. (الدر المختار) وأوه: لغاته أكثر من العشرة، كما في "الرضي". (مجمع الأنهر) الأصل عنده إلخ: وهذا؛ لأن أصل كلام العرب ثلاثة أحرف؛ لاحتياجه إلى حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يَفصل بينهما، فالحرف الواحد أقل الجملة، فلايطلق عليه اسم الكلام، والحرفان إن كان أحدهما من الزوائد كذلك؛ لأنه نظراً إلى الأصل على حرف واحد، وأما إذا كانتا أصليتين، فقد وحد الأكثر، وهو يقوم مقام الكل. [العناية ٢٤٦/١]

أن الكلمة إذا اشتملت على حرفين - وهما زائدتان أو إحداهما - لاتفسد، وإن كانتا أصليتين تفسد وحروف الزوائد جمعوها في قولهم: "الميوم تنساه"، وهذا لا يقوي؛ لأن كلام الناس في متفاهم العُرف يَتَبع وحود حروف الهجاء وإفهام المعنى، ويتحقق ذلك في حروف كلّها زوائد. وإن تَنحنَحَ بغير عذر، بأن لم يكن مدفوعاً إليه، وحصل به الحروف: ينبغي أن يُفسد عندهما، وإن كان بعذر، فهو عفو كالعُطاس والحُشاء، إذا حصل به حروف. ومن عطس، فقال له آخر: يرحمك الله - وهو في الصلاة -: فسدت صلاته؛ لأنه يجري في مخاطبات الناس، فكان من كلامهم، بخلاف ما إذا قال العاطس أو السامع: "الحمد لله"، على ما قالوا؛ لأنه لم يُتعارف جواباً.

وهما زائدتان: أي من حنس حروف الزوائد؛ لا ألهما زائدتان في الكلمة. حروف: والحروف الزوائد على معنى أن كل زائد لابد وأن يكون منها، لا عكسه. اليوم تنساه: وعلى هذا، قوله: "آه" لا تفسد؛ لألهما من الزوائد، و"أوه" تفسد؛ لأنه زائد على حرفين، فإنه في الزوائد على حرفين لا ينظر إلى الأصالة والزيادة. [العناية ٢٤٦/١] ينبغي أن يفسد: إنما لم يجزم بالجواب؛ لثبوت الخلاف فيما إذا لم يكن مدفوعاً له، بل فعله لتحسين الصوت، فعند الفقيه إسماعيل الزاهد تفسد، وعند غيره لا، وهو الصحيح؛ لأن ما للقراءة ملحق بها. [فتح القدير ٢٤٧/١] إذا حصل به حروف: كما في "المعراج" لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يتكلف إحراج حروف زائدة على ما يقتضيه طبيعة العاطس ونحوه، كما لو قال في تثاؤبه: "هاه هاه" مكرّراً لها، فإنه منهي عنه بالحديث، تأمل. وأفاد أنه لو لم يحصل له حروف لا تفسد مطلقاً، كما لو سَعَل وظهر منه صوت من نفس يخرج من الأنف بلا حروف. (رد المحتار) فقال له آخر إلخ: احتراز عما إذا قال لنفسه: يرحمك الله، لا تفسد كقوله: يرحمني الله. [فتح القدير ٢٤٧/١] وهو في الصلاة: أي القائل في الصلاة. (النهاية)

فسدت صلاته: وعن أبي يوسف عليه لاتفسد؛ لأنه دعاء له بالمغفرة والرحمة، وهما يتمسكان بحديث

معاوية بن الحكم السابق أول الباب؛ فإنه في عين المتنازع فيه. (النهاية) على ما قالوا: وفي هذا اللفظ إشارة إلى خلاف البعض، وذكر في "المحيط": روى عن أبي حنيفة عليه أن العاطس يحمَد في نفسه، ولا يحرِّك

لسانه، فإن حركه فسدت صلاته. [العناية ٧/١]

وإن استفتح، ففتح عليه في صلاته: تفسد، ومعناه: أن يفتح المصلّي على غير إمامه؛ لأنه تعليم وتعلّم، فكان من حنس كلام الناس، ثم شرط التكرار في "الأصل"؛ لأنه ليس من أعمال الصلاة، فيُعفَى القليلُ منه، ولم يشترط في "الجامع الصغير"؛ لأن الكلام بنفسه قاطع وإن قلّ.

وإن استفتح إلخ: الاستفتاح طلب الفتح والاستنصار (العناية) في صلاته: إلا إذا أراد التلاوة (الدر المحتار) على غير إمامه: سواء كان ذلك الغير في الصلاة أو لا. (محمع الألهر) لأنه تعليم وتعلم: لو قال: "أو تعلم "بجعل "أو" لمنع الخلو، لكان أولى ليشمل صورتَى المسألة المذكورة، وتفصيل المقام: أن الاستفتاح والأحذ وكذا الفتحَ يُوجد في صور: الأُولى: أن يكون الفاتح والمستفتحُ -سواء أحذ أو لا- حارجَ الصلاة، وهذه الصورة خارجة عما نحن بصددها. الثانية: أن يكون الفاتح خارجاً من الصلاة، والمستفتحُ في الصلاة، ففي هذه الصورة لو أخذ الإمام يفسد صلاته؛ لأنه تلقن ممن هو خارج من الصلاة، والتلقن من الغير مُفسد على ما صرَّح به الزيلعي وغيره، وإلا لم يفسد؛ لعدم التعلُّم. الثالثة: أن يكون الفاتح في الصلاة، والمستفتح القارئ في غير الصلاة، ففي هذه الصلاة يفسد صلاة المصلي، سواء أحذ القارئ أو لا؛ لأنه وحد منه التعليم للغير. الرابعة: أن يكون كل من الفاتح والمستفتح في الصلاة، لكن يكون صلاة كلِّ على حدة، بأن لا يكون أحدهما مقتدياً للآخر، ففي هذه الصورة يفسد صلاة الفاتح؛ لوجود التعليم، ويفسد صلاة القارئ إن أخذ؛ لوجود التلقى من الغير، وإلا لا. الخامسة: أن يكون أحدهما مقتدياً بالآخر، ففي هذه الصورة لا يفسد صلاة الفاتح، ولا صلاة القارئ، وإن أخذ، والله أعلم. هذا. قلت: ومن ههنا يعلم جواب ما كثرت عنه الفتيا من أنه ما حكم صلاة من يسمع قراءة الإمام في الصلاة بدون الحفظ ناظراً في المصحف بلا تقليب الأوراق، ويفتح منه؟ وتحرير الجواب: أنه يفسد صلاةً الفاتح؛ لأنه تلقن من الغير، وهو المصحف، وصلاةَ الإمام إن أخذ فتحه، وبه أجبت المسألتين مستعيناً بحبل رب العالمين، وقد صنفت في تحقيق هذه المسألة رسالة سميتها بــ "القول الأشرف في الفتح عن المصحف"، فليطلب تحقيقه منه. (الشيخ عبد الحي اللكنوي عليه) في الأصل: "قال في "الأصل": إذا فتح غير مرة فسدت صلاتُه، وفيه إشارة إلى أنه إذا لم يتكرر لا تفسد. [العناية ١ /٣٤٨]

وإن فتح على إمامه: لم يكن كلاماً مفسداً؛ استحساناً؛ لأنه مُضطر إلى إصلاح صلاته، فكان هذا من أعمال صلاته معنى. وينوي الفتح على إمامه دون القراءة، هو الصحيح؛ لأنه مرخص فيه، وقراءتُه ممنوع عنها. ولو كان الإمام انتقل إلى آية أخرى: تفسد صلاة الفاتح، وتفسد صلاة الإمام لوأخذ بقوله؛ لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة. وينبغي للمقتدي أن لا يُعَجِّل بالفتح، وللإمام أن لا يُلجئهم إليه، بل يركع إذا جاء أوائه، أو ينتقل إلى آية أخرى.

لم يكن كلاماً: وإطلاق هذا دليل على أن ما إذا قرأ الإمام مقدار ما تجوز به الصلاة، وما إذا لم يقرأ، سواء. لا تفسد صلاة الفاتح بالفتح ولا صلاة الإمام بالأخذ، ذكر قاضيخان عليه في "شرح الجامع الصغير" فإن استفتح بعد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة ففتح عليه قالوا: فسدت صلاته، وإن أخذ الإمام بقوله فسدت صلاة الكل، والأصح ألها لاتفسد صلاته؛ لأنه لو لم يفتح عليه ربما يجري على لسانه ما يكون مفسداً فكان فيه إصلاح صلاته. [الكفاية ٢٤٨/١]

 ولو أجاب رجلاً في الصلاة بـــ "لا إله إلا الله": فهذا كلامٌ مفسد عند أبي حنيفة ومحمد رجه الله وقال أبويوسف عله: لا يكون مفسداً،

ولو أجاب رجلاً إلخ: بأن قيل عنده: هل مع الله إله آخر؟ فأجاب أن لا إله إلا الله.[البناية ٢/٨٩] الأصل في هذا الباب أن الكلام على ثلاثة أقسام: أحدهما: ما لا يكون عينه ولا معناه كلاماً، بل ذكراً، وثانيها: أن يكون عينه كلاماً، وكذا معناه. وثالثها: ما يكون عينه ذكراً، ومعناه كلاماً، فأما الذي يكون عينه ومعناه ذكراً، فلا تفسد به الصلاة، وإن وقع في غير محله، حتى لو قرأ في الركوع أو السجود، أو قرأ في التشهد لا تفسد صلاته، نعم تحب سجدة السهو إن فعل ذلك ناسياً، ولو قرأ التوراة والإنجيل فسدت كذا في "البحرالرائق". وأما الذي يكون عينه ومعناه كلاماً، فيفسد به الصلاة، قلّ أو كثر، لكن إن تكلم بحرف واحد لا تفسد على ما في "السراجية". وأما الذي يكون عينه ذكراً ومعناه كلاماً، بأن يقع جواباً، فهو مُفسد عندهما، خلافاً لأبي يوسف عليه، فإن استرجع عند سمع المصيبة، أو قال: لا إله إلا الله لما سئل عن وحدانية الله، أو سمع حبراً ساراً، فقال: الحمد لله، فإن قصد به إعلام أنه في الصلاة، لا تفسد اتفاقاً، وإن أراد به الجواب يفسد عندهما، خلافاً لأبي يوسف عليه، والصحيح في حنس هذه المسائل قولهما كذا في "البناية". وبالجملة كل ما وقع جواباً صاركلاماً معنيّ، فيفسد على الصحيح، فلو سبَّح الله، أو هلَّل زجراً من فعل، أو أمراً به فسدت عندهما، ولو أراد إعلام من استأذن منه أنه في الصلاة لا تفسد، كذا في "البحرالرائق". ولو سمع اسم الله فعظَّمه، أو سمع اسم رسول الله علله ، فصلَّى عليه، أو قرأ الإمام، فقال: صدق الله ورسوله، أو دعا أحد فقال: آمين، تفسُّد عندهما. ولو لعن الشيطانَ، قيل: تفسد، وقيل: لا. ولو حَوقًلَ، فإن كان لأمور الدنيا تفسد، وإن كان لأمور الآخرة لا تفسد، كذا في "الدرالمختار". ولو أذَّن في الصلاة، فإن أراد به الأذان فسدت، وكذا لو سمع الأذَان فأجابه، وعند أبي يوسف عليه لا تفسد، حتى يقول: "حي على الصلاة، حي على الفلاح"، ولو صلى على رسول الله على و لم يكن جواباً لغيره لا تفسد، كذا في "الخلاصة"، وذكر في "جامع المضمرات" أن المريض الذي يعتاد أن يقول: "بسم الله" عند الوجع، لوقال ذلك في الصلاة، قيل: تفسد على قياس قول أبي حنيفة ومحمد ‰، والفتوى على أنه لا يفسد؛ لأنه ليس من كلام الناس انتهى. قال الشيخ اللكنوي: ولي في بعض هذه الفروع نظر... أوضحته في "السعاية" وقال أبويوسف: وبه قال الشافعي عليه. (البناية)

وهذا الخلاف فيما إذا أراد به جوابه، له: أنه ثناء بصيغته، فلا يتغير بعزيمته. ولهما: أنه أخرج الكلام مخرج الجواب، وهو يحتمله، فيجعل جواباً كالتشميت، والاسترجاع على الخلاف في الصحيح. وإن أراد به إعلامه أنه في الصلاة: لم تفسد بالإجماع؛ لقوله عليه: "إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبّح". * ومن صلى ركعة من الظهر، ثم افتتح العصر أو التطوع، فقد نقض الظهر؛ لأنه صح شروعه في غيره، فيخرج عنه.

ثناء بصيغته: أي بما وضع له وكل ما هو كذلك لا يتغير بعزيمة المتكلم. (العناية) فلا يتغير بعزيمته: كما لم يتغير عند قصد إعلامه أنه في الصلاة مع أنه أيضاً قصد هناك إفادة معنى به ليس هو موضوعاً له. [فتح القدير ٣٤٩/١] وهو يحتمله: إنما قال: ذلك؛ لأنه لو لم يحتمل لم يفسد. فيجعل جوابا: والمشترك يجوز تعيين أحد مدلوليه. (العناية) كالتشميت: وهو متفق عليه؛ لاشتماله على "كاف" الخطاب. والاسترجاع: وهو القول بس: ﴿إِنَّا لِللهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاحِعُونَ في عند المصيبة. (البناية) في الصحيح: ومنهم من قال: هو على الوفاق، يعني أن أبا يوسف وافقهما في أن الاسترجاع مفسد، والفرق له أن الاسترجاع لإظهار المصيبة، وما شرعت الصلاة لأجله، والتهليل للتعظيم والتوليد، والصلاة شرعت له. [العناية ٩/١]

أراد به إعلامه: أي وإن أراد المحيب إعلام ذلك الرجل القائل، أنه في الصلاة. (البناية)

ثم افتتح العصر: وذكر في "الخلاصة" أن هذا إذا نوى بقلبه أما إذا نوى بلسانه وقال: "نويت أن أصلي الظهر" انتقض ماصلى ولا يجتزأ به. [العناية ٢/٠٥٠] "افتتح العصر إلخ" قيده بعضهم بأن يكون بلا رفع اليدين، ووجهوه بأنه لو رفع يديه تفسد صلاته؛ لأنه عمل كثير، وهو مردود بأن تفسير العمل الكشير عما يكون باليدين غير مُعَوَّل عليه، وفساد الصلاة برفع اليدين مما لا وجه له، كما بسطه القونوي في رسالته. أو المتطوع: فإن كان صاحب الترتيب كان شارعاً في التطوع عندهما، خلافاً لمحمد على أو لم يكن بأن سقط للضيق، أو للكثرة صح شروعه في العصر. [رد المحتار ٨٢/٤]

^{*} أخرجه البخاري عن سهل بن سعد مطولاً، وفيه: فقال رسول الله ﷺ. مالي رأيتكم أكثرتم التصفيق؟! من رابه شيء في صلاته فليسبِّح، فإنه إذا سبَّح التفت إليه، وإنما التصفيق للنساء. [رقم: ٦٨٤، باب من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام الأول فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت صلاته]

ولو افتتح الظهر بعد ما صلى منها ركعةً: فهي هي، ويجتزئ بتلك الركعة؛ لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه، فلغت نيته، وبقي المنوي على حاله. وإذا قرأ الإمام من المصحف: فسدت صلاته عند أبي حنيفة عليه، وقالا: هي تامة؛ لأنها عبادة انضافت إلى عبادة أخرى، إلا أنه يُكره؛ لأنه تشبّه بصنيع أهل الكتاب. ولأبي حنيفة عليه: أن حَمْل المُصحف، والنظرَ فيه، وتقليبَ الأوراق عملٌ كثير، ولأنه تلقّن من المصحف، فصار كما إذا تلقن من غيره، وعلى هذا لا فرق بين المحمول والموضوع،

وإذا قرأ الإمام إلخ: قيد الإمام اتفاقي؛ لأن حكم المنفرد كذلك قيل: ويحتمل أنه قيَّده بالإمام؛ لأنه المحتاج إلى تطويل القراءة فربما يحتاج إلى النظر في المصحف ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يقرأ وهو مختلف فيه فمنهم من يقول: إذا قرأ مقدار آية تامة؛ لأن ما دونه غير معتبر قراءة، ومنهم من يقول: إذا قرأ مقدار الفاتحة، والظاهر أن القليل والكثير عنده في الإفساد سواء، وعندهما في عدمه سواء، فلهذا أطلقه في الكتاب. (العناية) وقالا: هي تامة: واحتجا بما روي من حديث ذكوان أنه يؤم عائشة في رمضان، وكان يقرأ من المصحف. (النهاية) انضافت إلى عبادة: أي انضمت إلى عبادة، وهو النظر في المصحف. [العناية ١/١٥]

لأنه تشبه: قلنا: إنما نُهينا عن التشبه بهم فيما لنا منه بد، كما يُكره للإنسان أن يصلي سادلاً ثوبه؛ لأنه صنيع أهل الكتاب. ولا فرق في الكتاب بين ما إذا قرأ قليلاً أو كثيراً، وقال بعض مشايخنا: إن قرأ مقدار آية تامة تفسد صلاته عند أبي حنيفة، وإلا فلا، وقال بعضهم: إن قرأ مقدار الفاتحة تفسد صلاته، وفيما دون هذا لا تفسد. [الكفاية ١٩٥١] بصنيع أهل الكتاب: فإلهم يفعلون كذا في صلاقهم. [البناية ٢٥٠٣] كما إذا تلقن: والتلقن من الغير مفسد لا محالة. (العناية)

من غيره: قد مر في المسائل الاثنا عشرية، وأنه لو تعلم أمي سورة بعد ما قعد قدر التشهد تفسد صلاته عند أبي حنيفة على، ولو كان التلقن منافياً للصلاة، لتمت الصلاة؛ لوجود الصنع منه، وحيث لا تتم به عُلم أنه ليس بمناف لها، وذلك بأن سمع رجلاً يقرأ فأخذ منه، والنظرُ في المصحف ثم الأخذ منه كالسّماع من الغير، ثم الأخذ منه، وعن هذا قيل: إن المراد بالتعلم في المسائل الاثنا عشرية التذكر، دون التلقن. والموضوع: في مكان؛ لألهما في التلقن سواء. (العناية)

وعلى الأول يفترقان. ولو نظر إلى مكتوب وفهمه، فالصحيح: أنه لا تفسد ولم يقرأ بلسانه ولم يقرأ بلسانه ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلان، حيث يحنَثُ بالفهم عند محمد علله؛ لأن المقصود هنالك الفهم، أما فساد الصلاة، فبالعمل الكشير ولم يُوجد. وإن مرّت امرأة بين يَدَي المصلي: لم تقطع صلاته؛

وعلى الأول يفترقان: فيحمل ما روي عن ذكوان مولى عائشة على أنه كان يؤم بما في شهر رمضان، وكان يقرأ من المصحف، على أنه كان موضوعاً، وعلى الثاني كون تلك مراجعة كانت قبيل الصلاة. (فتح القدير) لونظر إلى مكتوب: يعني إذا نظر إلى مكتوب سوى القرآن؛ فإنه إذا كان قرآناً لا خلاف لأحد في جوازه. [العناية ٢٠١١] فالصحيح: احترازٌ عن قول من قال: إن كان مستفهماً فسدت على قول محمد على علافاً لأبي يوسف على قياساً على مسألة اليمين. [فتح القدير ٢٥١/١]

بالإجماع: أي إجماع العلماء الثلاثة على عدم الإفساد. فبالعمل الكثير: واختلفوا في حده، فقيل: ما يحصل بيد واحدة فهو قليل، وبيدين كثير، وقيل: لو كان بحال لو رآه إنسان من بعيد تَيقَّن أنه ليس في الصلاة، فهو كثير، وإن كان يشك أنه فيها أو لم يشك أنه فيها فقليل، وهو اختيار العامة، وقيل: يُفوَّض إلى رأي المصلي إن استكثره فكثير مفسد، وإلا لا قال الحلواني: هذا أقرب إلى مذهب أبي حنيفة. (فتح القدير)

ولم يوجد: الأولى أن يقول: فبالتكلّم ولم يوحد. وإن مرّت إلخ: إنما ذكر هذه المسئلة وإن لم يصدر من المصلي شيء يوجب فساد صلاته؛ ردًا لقول أصحاب الظاهر أن مرور المرأة بين يدي المصلي يفسد صلاته؛ لقوله عليمًا: "تقطع المرأة الصلاة والكلب والحمار". قلنا: أنكرته عائشة حين بلغها فقالت: "يا أهل العراق والشقاق والنفاق قرنتمونا بالحمر والكلاب كان رسول الله علي على وأنا معترضة بين يديه اعتراض الجنازة فإذا سجد حنست رجلي وإذا قام مددةًا". [العناية ٢/١١]

لم يقطع الصلاق: اختلف الرواية عن أحمد بن حنبل فيما إذا مر جنّي بين يدي المصلي، هل يقطع صلاته؟ فرُوي عنه أنه يقطعها؛ لأن النبي عليمًا حكم بقطع الصلاة بمرور الكلب الأسود؟ فقيل له: ما بال الأحمر من الأسود؟ قال: الكلب الأسود شيطان. والرواية الثانية: لا يقطعها. أقول: قوله عليمًا: "لا يقطع الصلاة شيء" يرد حكم القطع، فإن النكرة تحت النفي تعم، وأما قوله عليمًا: المروي في "الصحيحين": "إن عفريتاً من الجن تفلّت عليمًا البارحة ليقطع عليمًا الصلاةً" الحديث، فمعنى القطع فيه إذهاب الكمال، كذا فسرّه المحدثون.

موضع سجوده: هو اختيار شمس الأثمة السرخسي وشيخ الإسلام وقاضي خان، وقال فخر الإسلام بهيد: إذا صلى رامياً ببصره إلى موضع سحوده، فلم يقع عليه بصره لا يكره، ومنهم من قدّره بمقدار صفين، أو ثلاثة، ومنهم من قدر بثلاثة أذرع، ومنهم من قدر بخمسة، ومنهم من قدره بأربعين، هذا إذا كان في الصحراء، فأما إذا كان في المسحد: فقيل: لا ينبغي لأحد أن يمر بينه وبين قبلة المسحد، وقيل: يمر ما وراء مسين ذراعاً. [العناية ٢/٣٥٣] "موضع سحوده" المراد بقولهم: يكره المرور بين يدي المصلي، الكراهة التحريمية، كما في "البحر الرائق"؛ لأنه قد ورد في الأحاديث المنع عن المرور بين يدي المصلي. فروى ابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على الله علم أحدكم ما له في أن يمر بين يدي المصلي. أخيه معترضاً في الصلاة كان له أن يقيم مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها". وروى مالك عن كعب الأحبار أنه قال: "لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يخسف به خيراً له من أن يمر بين يديه"، وفي رواية: "أهونَ عليه"، ثم هذا إذا كانت السترة بين يدي المصلي، ومر المار بين المصلي والسترة، أو لم يكن السترة و لم يجد طريقاً آخر، ومر بين يديه، فلو لم يقدم المصلي السترة في مواضع يظن المرور فيها، فلا بأس بالمرور بين يديه؛ لأن التقصير حاء من قبل المصلي، كما لو صلى بقارعة الطريق[وسطه]، حيث يجوز المرور بين يديه. وجوزوا المرور إلى حاء من قبل المصلي، كما لو صلى بقارعة الطريق[وسطه]، حيث يجوز المرور بين يديه. وحوزوا المرور إلى القرحة بين يدي الصف الثاني، وهذا الحكم عام في المسجد الحرام والكعبة، صرح به في "المرقاة". (السعاية)

^{**} أخرجه البخاري عن أبي جهيم... قال رسول الله ﷺ: "لو يعلم المارّ بين يدى المصلي ما ذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه"، قال أبو النضر: لا أدري قال أربعين يوماً أو شهراً أو سنةً [رقم: ٥١٠، باب إثم المار بين يدي المصلي]

على ما قيل، ولا يكون بينهما حائل، وتُحاذي أعضاء المار أعضاء لو كان يصلي على الدُّكَّان. وينبغي لمن يصلي في الصحراء أن يتخذ أمامه سترةً؛ لقوله عليه: "إذا صلى أحدكم في الصحراء فليجعل بين يديه سترةً، * ومقدارها ذراع فصاعداً؛ لقوله عليه: "أيعجز أحدُكم إذا صلى في الصحراء أن يكون أمامه هثل مُؤْخِرة "الرَّحْل"، ** وقيل: ينبغي أن تكون في غلَظ الإصبع؛ لأن مادونه لايبدُو للناظر من بعيد، فلا يحصل المقصود. ويقرب من السترة؛ لقوله عليه: "من صلى إلى سترة فليَدنُ منها"، ***

حائل: كأسطوانة أو جدار. (العناية) أعضاءه إلخ: إنما شُرِط هذا فإنه لو صلى على الدكان، والدكان مثل قامة الرجل، فهو سترة فلا يأثم المار، وكذا السطح والسرير، وكل مرتفع من القامة. [الكفاية ٢٥٤/١] مثل مؤخرة: بضم الميم وكسر الخاء لغةً في "آخرته"، وهي الخشبة العريضة التي تُحاذي رأسَ الراكب وتشديد الخاء خطأ. [العناية ٢/٥٥/١] وقيل: الظاهر أنه شيخ الإسلام. (البناية) ينبغي: وفي "البدائع": أنه لا اعتبار بالعرض، وظاهره أنه المذهب. (البحر الرائق)

^{*}هذا غريب بهذا اللفظ، ولكن روي فيه عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وابن عمر، وسبرة بن معبد الجهني، وسهل بن أبي حثيمة هيل.[البناية ٢٠/٢] أخرج أبوداود حديث أبي سعيد عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال: قال رسول الله علي إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليَدْنُ منها.[رقم: ٢٩٨، باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممر بين يديه]

^{**} هذا غريب بهذا اللفظ. [البناية ٥١٣/٢] أخرج أبوداود عن طلحة بن عبيد الله قال: قال رسول الله على: إذا جعلت بين يديك مثل مؤخرة الرحل فلا يضرك من مرَّ بين يديك. [رقم: ٦٨٥، باب ما يستر المصلي]

*** رُوي من حديث سهل بن أبي خيثمة، ومن حديث الخدري، ومن حديث جبير بن مطعم، ومن

^{***} رُوي من حديث سهل بن أبي خيثمة، ومن حديث الخدري، ومن حديث جبير بن مطعم، ومن حديث سهل بن أبي حديث سهل بن أبي خيثمة عن نافع بن حبير عن سهل بن أبي خيثمة عن نافع بن حبير عن سهل بن أبي خيثمة يبلغ به النبي في قال: إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لايقطع الشيطان عليه صلاته. [رقم: ٦٩٥، باب الدنو من السترة]

ويجعل السترة على حاجبه الأيمن، أو على الأيسر، وبه ورد الأثر، * ولا بأس بترك السترة إذا أمن المرور، ولم يواجه الطريق. وسترةُ الإمام سترةٌ للقوم؛ لأنه عليم صلى ببَطْحاءِ مكة الى عَنزَة، ولم يكن للقوم سترةٌ. ** ويُعتبر الغرْزُ دون الإلقاء والخط؛ لأن المقصود

عنزة: وهي عصا ذات زُجِّ،كذا "في المغرب"، الزُجِّ: الحديدة التي في أسفل الرُّمح. ويعتبر الغوز: وفي "مبسوط شيخ الإسلام" على: إنما يغرز إذا كانت الأرض رخُوةً، فأما إذا كانت الأرض صُلْبة لا يمكنه الغرز، فإنه يضع وضعاً؛ لأن الوضع قد روي كما روي الغرز، لكن يضع طولاً، لا عرضاً؛ ليكون على مثال الغرز. [الكفاية ٥١/٥] والخط: فإن لم يكن معه خشبة أو شيء يضع هل يخط خطاً قال: لا يخط خطاً، وبه قال والخط ليس بشيء، هكذا روي عن محمد على، رواه عصمة، وقال الشافعي على: بأنه يخط خطاً، وبه قال بعض مشايخنا المتأخرين، وقالوا: يخط طولاً، لا عرضاً. [الكفاية ٥١/٥٥ - ٣٥٦]

لأن المقصود: هو الدرّ، فلا يحصل بالإلقاء، ولا الخطّ ... وروي عن أبي عصمة عن محمد عليه: إذا لم يجد سترة، قال: لا يخط بين يديه، فإن الخط وتركه سواء؛ لأنه لا يبدو للناظر من بعيد. وقال الشافعي عليه بالعراق: إن لم يجد ما يغرز يخط خطاً طويلاً، وبه أخذ بعض المتأخرين؛ لحديث أبي هريرة أنه عليم قال: "إذا صلى أحدكم في الصحراء فليتخذ بين يديه سترة، فإن لم يكن فليخط خطاً". وفي "جامع التمرتاشي": عن محمد عليه يخط، وقيل في الخط: يخط طولاً، وقيل: عرضاً، وقيل: مدوراً كالمحراب، وقال إمام الحرمين: استقرت الأئمة أن الخط يكفي، وقال السروجي: إذا لم يجد ما يغرزه أو يضعه، هل يخط بين يديه خطاً؟ فالمنع هو الظاهر، وعليه الأكثرون من أصحابنا ومن غيرهم، وقال السروجي: لا نأخذ بالخط، قال المرغيناني: هو الصحيح. وفي "الحيط": الخط ليس بشيء، وفي "الواقعات": هو المختار، وكذا لا يعتبر الإلقاء. وفي "الذخيرة" للقرافي: الخط باطل، وهو قول الجمهور، وجوّزه أشهب في "العتيبية"، وهو قول سعيد بن جبير، والأوزاعي، والشافعي عليه بالعراق، ثم قال بمصر: لا يخط. [البناية ٢/١٦ ٥-١٥]

* يشير إلى ما أخرجه أبوداود عن ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها قالت: قال: ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يشير إلى ما أخرجه أبوداود عن ضباعة بنت المقداد بن الأسود عن أبيها قالت: قال: ما رأيتُ رسولَ الله عَلَم على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا يَصمُد له صَمْداً. [رقم: ٦٩٣، بأب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها]

** أخرجه البخاري عن أبي جمعيفة قال: خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة فأتي بوضوء، فتوضأ فصلى بنا الظهر والعصر وبين يديه عنـــزة، والمرأة والحمار يمرون من ورائها. [رقم: ٩٩، باب الصلاة إلى العنـــزة] وقوله: "و لم يكن للقوم سرة"، ليس في الحديث، فيحتمل أن يكون من كلام المصنف، وهو الأظهر. [نصب الراية ٨٤/٢]

لا يحصل به. ويدرأ المار إذا لم يكن بين يديه سترة، أو مرّ بينه وبين السترة؛ لقوله عليماً: "ادرؤُوا ما استطعتم"، * ويدرأ بالإشارة، كما فعل رسول الله ﷺ بوَلَدَي أمِّ سلَمةَ ﷺ أو يدفع بالتسبيح؛ لما روينا من قبل، ويكره الجمع بينهما؛ لأن بأحدهما كفايةً.

فصل

ويُكره للمصلي أن يعبَثَ بثوبه، أو بجسده؛ لقوله عليه: "إن الله تعالى كَرهَ لكم ثلاثاً"، ***

بالتسبيح: وهذا في حق الرجال، أما النساء فيصفقن، يضربن بظهور أصابع اليد اليمنى على صفحة الكف اليسرى؛ لما مر أن لهن التصفيق؛ لأن في صوقمن فتنة فلا يستحب لهن التسبيح. (العناية) بينهما: أي بين الإشارة والتسبيح. [العناية ٢/٦ه] فصل: أخّره ذكراً؛ لقوة المفسد. (العناية) ويكره إلخ: كأنه أراد بالمكروه ههنا ما يكون غير مفسد للصلاة، وإن كان حراماً بدليل قطعي، فإنه حرام بالإجماع. أن يعبث: قال بدر الدين الكردري: العبث: الفعل الذي فيه غرض، لكنه ليس بشرعي، والسَّفة: ما لاغرض فيه أصلاً، وقال حميد الدين: العبث: كل عمل ليس فيه غرض صحيح، ولا نزاع في الاصطلاح، ولما كان العبث بالثوب أو الجسد أكثر وقوعاً قدّمه ولا معتبر بما قيل: "إنما قدمه؛ لأنه كلي يشمل ما بعده"؛ لأن العبث بالثوب لا يشمل ما بعده من تقليب الحصى وغيره؛ لقوله عليمة: "إن الله كره لكم ثلاثاً، وذكر منها العبث في الصلاة". [العناية ٢٥٦٨]

^{*} أخرجه أبوداود عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: لايقطع الصلاة شيء، وادرءوا ما استطعتم، فإنما هو شيطان. [رقم: ٧١٩، باب من قال لا يقطع الصلاة شيء]

^{**} أخرجه ابن ماجه عن أم سلمة قالت: كان النبي الله يصلي في حجرة أم سلمة فمر بين يديه عبد الله أو عمر بن أبي سلمة، فقال بيده هكذا، فمضت. فلما صلى رسول الله الله على الله قال: هن أغلب. [رقم: ٩١/٥، باب ما يقطع الصلاة] والحديث عندنا حسن. [إعلاء السنن ٩١/٥]

^{***} رواه القضاعي في "مسند الشهاب". عن يجيى بن أبي كثير مرسلاً قال: قال رسول الله على: "إن الله كره لكم ثلاثاً، العبث في الصلاة، والرفث في الصيام، والضحك في المقابر، انتهى. وذكره شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي في كتابه "الميزان"، وعدَّه من منكرات إسماعيل بن عياش إلخ. [نصب الراية ٨٦/٢]، وقال ابن طاهر في كلامه على أحاديث "الشهاب": هذا حديث رواه إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار، =

وذكر منها العبث في الصلاة، ولأن العبث خارج الصلاة حرام، فما ظنك في الصلاة؟ ولا يُقلِّب الحَصا؛ لأنه نوع عبث إلا أن لا يُمكنه من السحود، فيُسوِّيه مرةً واحدةً؛ لقوله عليه: "مرةً يا أبا ذر، وإلا فذر"، * ولأن فيه إصلاح صلاته. ولا يُفرقِعُ أصابعه؛ لقوله عليه: "لا تفرقع أصابعك وأنت تصلى. **

حوام: فيه نظر، فإن العبث في صلاته مكروه فخارج الصلاة يكون تاركاً للأولى، ولا يحرم ذلك عليه. (البناية) مرة واحدة: في "المحيط:" ولا يقلب الحصى إلا أن لا يمكنه من السجود، فيسوي موضع سجوده مرةً، أو مرتين، وكأنه أراد بالمرة ما دون الثلاثة. ولا يفرقع: الفرقعة تنقيض الأصابع بالغمز أو المد حتى تصوت. (العناية) وأنت تصلي: ويكره حارج الصلاة أيضاً عند الأكثر. (جامع الرموز)

= وسعيد بن يوسف عن يحي بن أبي كثير أن رسول الله على وهذا مقطوع، وعبد الله بن دينار شامي من أهل حمص، وليس بالمكي. قلت: إسماعيل بن عياش عالم الشام و أحد مشايخ الإسلام، روى عنه مثل سفيان الثوري، ومجمد بن اسحاق، والليث بن سعد، والأعمش، وهم شيوخه، وقال يعقوب الفسوي: تكلم قوم في إسماعيل بن عياش، وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام أكثر ما تكلموا فيه. قالوا: يغرب عن ثقات الحجازيين، وعن ابن معين ثقة. وعبد الله بن دينار البهراني ويقال: الأسدي الحمصي وعن ابن معين ضعيف، وقال أبوعلي النيسابوري الحافظ: وهوعندي ثقة. ويحي بن أبي كثير أبونصر اليمامي أحد الأعلام، روى عن جماعة من الصحابة مرسلاً وقد رأى أنساً على يمكة و لم يسمع منه، فإذا كان الأمر كذلك يتمثل هذا الحديث من مرسلات التابعين وهي حجة عندنا. [البناية ٢/١٠٥-٢٠٥]

* هذا الحديث لم يرد بهذا اللفظ. [البناية ٢/٢٥] أخرج أحمد بن حنبل في مسنده حديث أبي ذر عن أبي ذر

* هذا الحديث لم يرد بهذا اللفظ. [البناية ٢٢/٢] أخرج أحمد بن حنبل في مسنده حديث أبي ذر عن أبي ذر عن أبي ذر قال: سألت النبي على عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصى؟ فقال: واحدةً أو دع، قال مؤمل: عن تسوية الحصى أو مسح. [رقم: ٢١٤٤٦، ٣٥١/٣٥] و(حديث الباب) روى الأئمة الستة في كتبهم عن معيقيب. [نصب الراية ٨٦/٢] أخرج البخاري حديث معيقيب عن أبي سلمة: حدثني معيقيب أن النبي على قال في الرجل يسوى التراب حيث يسجد قال: إن كنت فاعلاً فواحدةً. [رقم: ١٢٠٧، باب مسح الحصى في الصلاة]

** أخرجه ابن ماجه عن علي أن رسول الله ﷺ قال: "لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة". [رقم: ٩٦٥، باب ما يكره في الصلاة] قلت: رحال إسناده ثقات، كما ترى غير الحارث، فإنه مختلف فيه، ولا يضر الاختلاف فيه. [إغلاء السنن ٥٨٥]

ولا يتخصَّرُ وهو: وضع اليد على الخاصرة؛ لأنه على عن الاختصار في الصلاة، * ولأن فيه ترك الوضع المسنون. ولايلتفتُ؛ لقوله على : "لو عَلِمَ المصلي مَن يُناجي ما التفَتَ". ** ولو نظر بمُؤخِرِ عينيه يَمْنةً ويَسرةً من غير أن يَلوِي عُنقه: لا يُكره؛

وضع اليد: وكراهته متفق عليه في حق الرجل والمرأة. (البناية) على الخاصرة: الخاصرة والخصر وسط الإنسان. وقيل: التخصر هو التوكؤ على عصاً مأخوذ من المخصرة، وهي السوط والعصا ونحوها. [البناية ٢٣/٢] قوله: "على الخاصرة" هذا أحد تفاسير التخصر، وقيل: هو التوكئ على عصا، وقيل: المراد به أن يتخصر في السورة من أولها آية، أو آيتين، و قيل: هو أن يحذف آية السحدة، وقيل: غير ذلك لكن أصلح التفاسير هو الأول، وبه قال جمهور أهل اللغة والفقة والحديث، كذا في "تبيين الحقائق"، ثم الكراهة في التخصر تحريمية؛ لورود النهي. [البحر الرائق ٢٦/٢-٣٧] وذكر صاحب "الدر المنحتار" أنه مكروه خارج الصلاة أيضاً، لكن الكراهة فيه تنسزيهية.

بمؤخو عينيه: مؤخرة العين بضم الميم وسكون الهمزة وكسر الخاء، طرفها الذي يلي الصُدْغَ، والمقدم بخلافه. أن يلوي عنقه أن يلوي عنقه: وهذا إنما يكره إذا كان لحاجة، وفي "المبسوط": حد الالتفات المكروه: أن يلوي عنقه حتى يخرج من جهة القبلة. والالتفات عن يمنة ويسرة انحراف عن القبلة ببعض بدنه، فلو انحرف بجميع بدنه تفسد. [البناية ٢٥/٢]

* أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه. [نصب الراية ٨٧/٢] أخرج أبوداود عن أبي هريرة قال: نمى رسول الله ﷺ عن الاختصار في الصلاة. [رقم: ٩٤٧، باب الرجل يصلي مختصراً] وأخرج البخاري عن أبي هريرة ﷺ قال: نمى عن الخصر في الصلاة، وقال هشام وأبوهلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ [رقم: ١٢١٩، باب الخصر في الصلاة]

** لم يرد حديث بهذا اللفظ. [البناية ٢٤/٢] أخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أبي هريرة عن النبي على قال: "إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليقبل عليها حتى ينزع منها، وإياكم والالتفات في الصلاة! فإن أحدكم يناجي ربه مادام في الصلاة". [رقم:٣٩٤٧، ٥٦/٤] ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: سألت رسول الله على عن الالتفات في الصلاة فقال: هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد. [رقم: ٧٥١، باب الالتفات في الصلاة] حديث آخر أخرجه أبوداود عن أبي ذر قال: قال رسول الله على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت، فإذا التفت انصرف عنه". [رقم: ٧٠٩، باب الالتفات في الصلاة]

لأنه عليم كان يلاحظ أصحابه في صلاته بِمُؤقِ عينيه. * ولا يُقعِي ولا يَفترش ذراعيه؛ لقول أبي ذر: "لهاني حليلي عن ثلاث: أن أنقر نقر الديك، وأن أقعي إقعاء الكلب، وأن أفترش افتراش التعلّب". * والإقعاء: أن يضع أليتيه على الأرض، وينصب ركبتيه نصباً، هو الصحيح.

^{**} الحديث ليس لأبي ذر، وإنما هو لغيره من جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة. [البناية ٢/ ٥٢٦] أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي هريرة ﴿ قال: أمرني رسول الله ﷺ بثلاث، ولهاني عن ثلاث: أمرني بركعتي الضحى كل يوم، والوتر قبل النوم، وصيام ثلاثة أيام من كل شهر، ولهاني عن نَقْرة كنقرة الديك، وإقعاء كإقعاء الكلب، والتفاتِ كالتفات الثعلب. [رقم: ١١١٥، ٢٨،١٣] وإسناد أحمد حسن "مجمع الزوائد". [إعلاء السنن ١١١٥]

ولا يرُدّ السلام بلسانه؛ لأنه كلام، ولا بيده؛ لأنه سلام معنى، حتى لو صافح بنيّة التسليم تفسدُ صلاتُه. ولا يتربع إلا من عذر؛ لأن فيه ترك سنة القعود، ولا يَعقص شعرَه، وهو أن يجمع شعره على هامته، ويَشُدُّه بخيط، أو بصَمْغ؛ ليَتَلَـبَّد فقد روي: "أنه علي هي أن يصلي الرجل وهو مَعقوص"، * ولا يَكف ثوبَه؛ لأنه نوع تحبُّر.

بلسانه: قلت: رد السلام بلسانه من مفسدات الصلاة، وهذا الفصل لبيان ما يكره في الصلاة، فكان الصواب ذكر هذه المسألة في باب المفسدات دون فصل الكراهة مع أن ذكر هذه المسألة مع قوله: "ولا بيده"، رُبَّما يتوهم أن الرد باللسان، والرد باليد من وارد واحد، وليس كذلك؛ فإن الأول مُفسد، والثاني مكروه. حتى لو صافح إلخ: وقد يحتاج إلى الفرق بين رد السلام باليد، وبين السلام بالمصافحة من حيث إن الأول مكروه، والثاني مفسد أن كلا منهما كلام معنى. والفرق أن دلالة المصافحة على السلام؛ لأنها سنة بعد السلام، ويكون غالباً بعده، فجعل كالتسليم من كل وجه، وأما الإشارة باليد، فلا اختصاص له برد السلام، فحعل ردًّا من وجه دون وجه، فقلنا: بأن المصافحة بنية السلام يفسد، والإشارة باليد بنية السلام مكروه.

سنة القعود: أي سنيته في الصلاة، فيكره لا مطلقاً؛ لأنه من فعل الجبابرة، كما علّل؛ لأنه على كان حُلّ قعوده في غير الصلاة مع أصحابه التربع، وكذا عمر في [فتح القدير ٢٥٨/١] ولا يَعقص شعوه: ونقل في "الحلبة" عن النووي: ألها كراهة تنزيه، ثم قال: والأشبه بسياق الأحاديث ألها تحريم، إلا إن ثبت على التنزيه بالإجماع، "شرح المنية". [رد المحتار ٤٤٤/٤] أي لا يصلي وهو معقوص الشعر؛ لأنه لو عقصه وهو في الصلاة فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير. [البناية ٢/٥٠٠] ولا يكف: وفي نسخة: يلف.

ثوبه: أي لا يمنع ثوبه من الوقوع على الأرض. "ولا يكف ثوبه" الأصل في هذا الباب أن كل فعل يكون فيها ترك الخشوع يكون مكروها، فإن ورد النهي عنه تكون الكراهة تحريمية، وقد ذكروا لهذا الأصل فروعاً من ذلك أنه يُكره التثاؤب في الصلاة، وأن يكون في فيه شيء وهو يصلي كالدرهم ونحوه بحيث لا يمنع عن القراءة، فإن منع فسدت، وذكر في "خزانة الرواية": أنه يُكره أن ينحرف أصابع رجليه عن القبلة في السحود وغيره، وكذا ذب الذباب إلا قليلاً، ويكره الالتفات والصلاة مشمراً كميه.

* هذا الحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" عن أبي رافع عن أم سلمة أن النبي ﷺ "نمي أن يصلي الرجل ورأسه معقوص". [رقم: ٥١٢، ٢٥/٢٣] ورجاله رجال الصحيح "مجمع الزوائد". [إعلاء السنن ١١٣/٥]

ولا يَسدُل ثوبه؛ "لأنه علي أله علي عن السّدُل"، * وهو أن يجعل ثوبه على رأسه و كتفيه، ثم يُرسل أطرافه من جوانبه. ولا يأكل ولا يشرب؛ لأنه ليس من أعمال الصلاة، فإن أكل أو شرب عامداً أو ناسياً: فسدت صلاته؛ لأنه عمل كثير. وحالة الصلاة مذكرة. ولا بأس بأن يكون مقامُ الإمام في المسجد، وسحودُه في الطّاق، ويُكره أن يقوم في الطاق؛ لأنه يُشبه صنيعَ أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان،

ثم يرسل إلخ: يصدُق على ما إذا كان المنديل مرسلاً من كتفيه، كما يعتاده. لا يأكل ولا يشرب: هذه المسألة لا يلايم هذا الفضل. فإن أكل إلخ: أما إذا كان بين أسنانه شيء، فابتلعه لا تفسد صلاته؛ لأن ما بين أسنانه تبع لريقه، ولهذا لا يفسد به الصوم، قال بعضهم: هذا إذا كان ما بين أسنانه قليلاً ما دون الحمَّصة، فأما إذا كان أكثر من ذلك تفسد صلاته، وسوَّى بينها وبين الصوم، وقال بعضهم: ما دون ملء الفم لا يفسد صلاته، وفرَّق بين الصلاة وبين الصوم كذا في "فتاوى قاضيخان" هيد. [الكفاية ٢٥٩٨] فسدت صلاته: فرضاً كانت، أو نفلاً. وعن سعيد بن جبير: أنه شرب، وعن طاؤوس: يجوز شربه في النفل، وهو رواية عن أحمد. (العناية) لأنه: أي لأن كل واحد من الأكل والشرب. (العناية) وحالة الصلاة: حواب عما يقال: ينبغي أن يكون النسيان عفواً، كما في الصوم. (العناية) مذكرة: فلا يكون الأكل فيها ناسياً كالأكل في الصوم ناسياً ليلحق به دلالةً. (فتح القدير) وحم مذكرة أحد الطريقين، والطريق الآخر: وهو المروي عن أبي جعفر، أن حاله يشتبه على من عن يمينه ويساره، وعلى هذا إذا كان بجنبي الطاق عمودان ووراء ذلك فُرجَة يطلع فيها من عن يمينه ويساره على ما عن يمينه ويساره، وعلى هذا إذا كان بجنبي الطاق عمودان ووراء ذلك فُرجَة يطلع فيها من عن يمينه ويساره على ما عن يمينه ويساره، وعلى هذا إذا كان بجنبي الطاق عمودان ووراء ذلك فُرجَة يطلع فيها من عن يمينه ويساره على

*الحديث أخرجه أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ "لهى عن السدل في الصلاة، وأن يُغَطّي الرجل فاه". [رقم: ٦٤٣، باب السدل في الصلاة]، وعزاه العزيزي إلى الإمام أحمد والأربعة، ثم قال: بإسناد صحيح. [إعلاء السنن ٥/١٤]

بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق. ويُكره أن يكون الإمام وحده على الدُكّان؛ لما قلنا، وكذا على القلب في ظاهر الرواية؛ لأنه ازدراء بالإمام. ولا بأس بأن يُصلِّي إلى ظَهر رجُل قاعد يتحدث؛ لأن ابن عمر في باكما كان يستتر بنافع في بعض أسفاره. * ولا بأس بأن يصلِّي وبين يديه مصحف معلَّق أو سيف معلق؛ لأهما لا يُعبدان، وباعتباره تُثبت الكراهة.

سجوده في الطاق: أي ورجلاه حارجها فإنه لايكره؛ لأن العبرة للقدم في مكان الصلاة حتى يشترط طهارته، رواية واحدة، بخلاف مكان السحود؛ إذ فيه روايتان. [فتح القدير ٣٦٠/١] وحده: احتراز عمّا إذا كان معه بعض القوم، فإنه لا يكره. (فتح القدير) الدكان: المراد من الدكان الموضع المرتفع بشيء ليجلس عليه مثل الدَّكَة. ولم يذكر المصنف مقدار ارتفاع الدكان الذي يكره عليه، وهو مقدَّر بقدر ذراع؛ اعتباراً بالسترة، قال قاضي خان: وعليه الاعتماد. (البناية) لما قلنا: من أنه تشبه بأهل الكتاب فإلهم يخصون إمامهم بالمكان المرتفع. (فتح القدير) وكذا على القلب: وكذا يكره على قلب الحكم المذكور أي عكسه، وهو أن يكون الإمام أسفل الدكان والقوم على الدكان. [البناية ٢/١٤٥]

يتحدث: ومن الناس من كره ذلك؛ لما روي أن رسول الله وهي أن يصلي الرجل وعنده قوم يتحدثون، أو نائمون، وتأويله عندنا، إذا رفعوا أصواتهم على وجه يُخاف منه وقوعُ الغلط في الصلاة، أو يخاف أن يظهر صوت من النائمين فيضحك في صلاته فان لم يكن كذلك فلابأس به. [العناية ٢٦١/٦] هصحف معلق إلخ: وإنما أورد هذه المسألة هكذا؛ لأن من العلماء من كره هذا، فقالوا: أما السيف، فإنه آلة الحرب، وفي الحديد بأس شديد فلا يليق تقديمه في مقام الابتهال، وقيل: هو قول ابن عمر هيه، وأما في استقبال المصحف، فإن فيه تشبها بأهل الكتاب، فإلهم كانوا يفعلون ذلك بكتبهم، وقيل: هو قول إبراهيم النحعي هيه؛ لأنا نقول: لا يفعلون ذلك عبادة، لكن ليقرؤوا منه في صلاقم، وذلك يكون مكروها عندنا، ولأنه لو كان موضوعاً أمام المصلي فليس به بأس، فكذا إذا كان معلقاً، وأما السيف قلنا: نعم، إنه آلة الحرب لكن الموضع موضع الحرب؛ ولهذا سمي محراباً فيليق هو فيه، ولأنا أمرنا بأخذ الأسلحة في صلاة الخوف إلخ. [الكفاية ٢٦١/٦] من سواري المسحد قال لي: ولي ظهرك". [٢٩٩١، باب الرجل يستر الرجل إذا صلى إليه أم لا] ورجاله من سواري المسحد قال لي: ولي ظهرك". [٢٧٩١، باب الرجل يستر الرجل إذا صلى إليه أم لا] ورجاله من سواري المسحد قال لي: ولي ظهرك". [٢٧٩١، باب الرجل يستر الرجل إذا صلى إليه أم لا] ورجاله من المعاعة إلا أن مسلماً لم يخرج لهشام هذا. [علاء السنن ١٨/١٥]

ولا بأس بأن يصلي على بساط فيه تصاوير؛ لأن فيه استهانة بالصور. ولا يسجد على التصاوير؛ لأنه يشبه عبادة الصورة، وأطلق الكراهة في "الأصل"؛ لأن المصلّى مُعَظّم. ويُكره أن يكون فوق رأسه في السَّقْف، أو بين يديه، أو بحذائه تصاوير، أو صورة معلَّقة؛ لحديث جبريل عليه: "أنا لا ندخل بيتاً فيه كلب أو صورة". * ولوكانت الصورة صغيرة بحيث لا تَبدُو للناظر: لا يكره؛ لأن الصغار جداً لا تُعبد، وإذا كان التمثال مقطوع الرأس أي ممحُو الرأس، فليس بتمثال؛ لأنه لا يُعبد بدون الرأس، وصاركما إذا صلى إلى شَمع،

فيه تصاوير: في "المغرب": الصورة عام في ذي الروح وغيره، والتمثال خاص بمثال ذي الروح، لكن المراد هنا ذو الروح، فإن غير ذي الروح لا يكره كالشجر. [فتح القدير ٢٦٢/١] وأطلق: أطلق محمد الكراهة في "الأصل" أي لم يفصل بين أن يكون الصورة في موضع السجود أو في غيره، فإنه قال: فإن صلى على بساط فيه تماثيل يكره، وفصل في "الجامع الصغير" حيث قال: إن كان في موضع سجوده يكره، وإن كان في موضع حلوسه أو قيامه لا يكره. قال تاج الشريعة: والأصح ما ذكره ههنا يعني التفصيل. [البناية ٢/٥٤٥] معظم: من بين سائر البسط، فإذا كان فيه صورة كان نوع تعظيم لها ونحن أمرنا بإهانتها، فلا ينبغي أن يكون في المصلى مطلقاً، سجد عليها أو لم يسجد. [العناية ٢/٣٦٣] لا تعبد: فليس لها حكم الوثن، فلا يكره في البيت. (فتح القدير)

*روي من حديث ابن عمر، ومن حديث ميمونة، ومن حديث عائشة. [نصب الراية ٩٧/٢] أخرج البخاري في صحيحه حديث ابن عمر عن سالم عن أبيه، قال: وعد حبريل النبي الله فراث عليه حتى اشتد على النبي الله فخرج النبي الله فقيه فشكا إليه ما وحد، فقال له: "إنا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب". [رقم: ٥٩٦٠، باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة]

أوسراج على ما قالوا. ولو كانت الصورة على وسادة مُلقاة، أو على بساط مفروش: لا يكره؛ لأها تُداس وتُوطأ ، بخلاف ما إذا كانت الوسادة منصوبة ، أو كانت على السُّترة؛ لأنه تعظيم لها، وأشلُها كراهة أن تكون أمام المصلي، ثم من فوق رأسه، ثم على يمينه، ثم على شماله، ثم خلفه. ولو لَبس ثوباً فيه تصاوير يكره؛ لأنه يُشبه حامل الصَّنم، والصلاة حائزة في جميع ذلك؛ لاستجماع شرائطها، وتُعاد على وجه غير مكروه

على ما قالوا: أشار به إلى أن فيه اختلاف المشايخ حيث قيل: يكره التوجه إلى السراج والشمع، والمحتار أنه لا يكره. وفي "المحيط": إن توجه إلى سراج أو شمع لا يكره، وكذا ذكر في "فتاوى قاضي خان" من غير إشارة إلى خلاف، بخلاف ما إذا توجه إلى تنور أو كانون فيه نار تتوقد فانه يكره؛ لأنه يشبه العبادة؛ لأنه فعل المحوس فإنهم لا يعبدون إلا ناراً موقدة. وفي "الذخيرة": ثم من المشايخ من سوّى بين أن يكون التنور مفتوح الرأس أو غيره، ومنهم من فرق. [البناية ٥٤٩/٢] على وسادة إلخ: هذا مما لا دخل له في الصلاة لكن ذكره تقريباً. لا يكره: ويحكى عن الحسن البصري وعطاء رجالًا ألهما دخلا بيتاً فيه بساط عليه تصاوير، فوقف عطاء وجلس الحسن، وقال: تعظيم الصورة في ترك الجلوس عليها. [العناية ٣٦٣/١] أشدها إلخ: أي أشد الصورة من حيث الكراهة.... وأشار بهذا إلى أن الكراهة مقول بالتشكيك يختلف آحادها بالشدة والضعف. والحاصل أن ذكره بكلمة ثم مكرراً إشارة إلى التنـزل لا إلى الترقي. وقيل: إذا كانت الصورة خلف المصلى لا تكره الصلاة ولكنه يكره كونما في البيت؛ لأن تنسزيه مكان الصلاة عما يمنع من دخول الملائكة مستحب. وكذا يكره اتخاذ الصورة على البساط ولكن الجلوس والنوم عليه لا بأس به؛ لأن فيه استهانة لها لا تعظيمها. [البناية ٢/٥٥٠] ولو لبس ثوباً: ويكره اتخاذ الصورة في البيوت، ويكره الدخول في مثل هذه البيوت والجلوس والزيارة، ولايكره بيع الثوب الذي فيه تصاوير. وفي الأقضية لا تقبل شهادة الذي يبيع الثياب المصورة أو ينسحها. وفي "الفتاوى الفضلى": لا يكره إمامة من في يده تصاوير؛ لأنما مستورة بالثياب لا تستبين فصارت مصورة نقش حاتم.[البناية ٢/٢٥٥] لأنه يُشبه: إنما قال: يُشبه؛ لأن في الثوب ليس صنم في الواقع. وتعاد إلخ: صرح بلفظ الوجوب الشيخ قوام الدين الكاكي في "شرح المنار"، ولفظ الخبر المذكور أعني قوله: "وتعاد" يفيده أيضاً على ما عرف. والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم، فتحب الإعادة، أو تنزيه فتستحب، فإن كراهة التحريم في رتبة الواجب.[فتح القدير ٣٦٤/١]

وهذا الحكمُ في كل صلاة أدِّيت مع الكراهة. ولا يُكره تِمثَالُ غيرذي الرُّوح؛ لأنه لايعبد. ولا بأس بقَتل الحية والعقرب في الصلاة؛ لقوله عليَّة: "اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة"، * ولأن فيه إزالة الشغل، فأشبه دَرْءَ المارِّ، ويستوي جميعُ أنواع الحيات، هو الصحيح؛ لإطلاق ما روينا. ويُكره عدُّ الآي والتسبيحات باليد في الصلاة،

في كل صلاة إلخ: كما إذا ترك واجباً من واجبات الصلاة. (العناية) وقال أبو يوسف الترجماني: إن الإعادة أولى في الحالين. [مجمع الأنمر ١٨٩/١] بقتل الحية والعقرب: لم يفرق بين ما إذا أمكنه القتل بضربة واحدة، وبين ما إذا احتاج إلى ضربات، وهو اختيار شمس الأثمة السرخسي؛ لأن قوله عليم "اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة" لم يفصل، ومنهم من قال: إن أمكنه القتل بضربة فعل، وإن ضرب ضربات استقبل الصلاة؛ لأنه عمل كثير، والجواب أنه عمل كثير، رخص فيه للمصلي، فهو كالمشي بعد الحدث، والاستقاء من البئر والتوضئ. [العناية ٢١٤/١] سواء كانت جنية، وهي بيضاء لها ضفيرتان تمشي مستوية، أو غير جنية، وهي سوداء تمشى ملتوية. [مجمع الأفر ١٨٩/١]

هو الصحيح: وقيل: لا يحل قتل الجنية كما في غيرها إلا إذا قيل: حَلِّي طريقَ المسلمين، فإن أبت فحينفذ تقتل، والطحاوي يقول: إنه فاسد من حيث أن النبي على عاهد الجن بأن لا يظهروا لأمته في صورة الحيّة، ولا يدخلوا بيوهم، فإذا انقضوا العهد يباح قتلها. وذكر صدر الإسلام الصحيح أن يحتاط في قتلها، حتى لا يقتل جنياً، فإلهم يؤذونه أذاء كثيراً، وإن واحداً من إخواني أكبر سناً مني قتل حية كبيرة بسيف في دار لنا، فضربه الجن حتى جعلوه بحيث لا يتحرك رجلاه قريباً من الشهر، ثم عالجناه بإرضاء الجن، حتى تركوه فزال ما به، وهذا مما عاينته. [مجمع الألهر ١٨٩/١]

ويُكره عدُّ الآي إلخ: ومحل الاختلاف هو العدّ باليد كما وقع التقييد به في "الهداية"، سواء كان بأصابعه أو بخيط يمسكه. أما الغمز برؤوس الأصابع أو الحفظ بالقلب، فهو غير مكروه اتفاقاً. والعد باللسان مفسدٌ اتفاقاً. وقيد بالآي والتسبيح؛ لأن عدَّ الناس وغيرهم مكروه اتفاقاً، كذا في "غاية البيان". وقيد بالصلاة؛ لأن العد خارج الصلاة لا يكره على الصحيح، كما ذكره "المصنف في المستصفى"؛ لأنه أسكن للقلب، =

* أخرجه أصحاب السنن الأربعة.[نصب الراية٢٠٠/] أخرج أبو داود في سننه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله علي: "اقتلوا الأسودين ولو كنتم في الصلاة الحية والعقربَ". [٢٧/٢، رقم:٩١٨، باب العمل في الصلاة]

وكذلك عدُّ السور؛ لأن ذلك ليس من أعمال الصلاة، وعن أبي يوسف ومحمد هلله أنه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل جميعاً؛ مراعاةً لسنة القراءة، والعمل بما جاءت به السنة. قلنا: يمكنه أن يعدد ذلك قبل الشروع، فيستغني عن العدّ بعده، والله أعلم.

= وأجلب للنشاط، ولما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم، وقال: صحيح الإسناد عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع النبي على امرأة وبين يديها نوًى أو حصا تسبح به، فقال: أخبرك بما هو أيسرعليك من هذا أو أفضل، فقال: سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض، وسبحان الله عدد ما بين ذلك، وسبحان الله عدد ما هو خالق، والحمد لله مثل ذلك، ولا إله إلا الله مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك. فلم ينهها عن ذلك، وإنما أرشدها إلى ما هو أيسر وأفضل. ولو كان مكروها لبين لها ذلك. ثم هذا الحديث ونحوه مما يشهد بأنه لا بأس باتخاذ السببحة المعروفة لإحصاء عدد الأذكار؛ إذ لا تزيد السبحة على مضمون هذا الحديث إلا بضم النّوى ونحوه في خيط. ومثل هذا إلا يظهر تأثيره في المنع، فلا حرم إن نقل اتخاذها والعمل بما عن جماعة من الصوفية الأخيار، وغيرهم، اللهم إلا إذ ترب عليها رياء وسمعة، فلا كلام لنا فيه. وهذا الحديث أيضاً يشهد لأفضلية هذا الذكر المخصوص على ذكر مجرد عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيراً. ثم اعلم أن العلامة الحليي ذكر أن كراهة العد باليد في الصلاة كذر مجرد عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيراً. ثم اعلم أن العلامة الحليي ذكر أن كراهة العد باليد في الصلاة بين الفرض والنفل، وقد يصير العد عملاً كثيراً فيوجب فساد الصلاة. وما روي في الأحاديث: من قرأ في الصلاة كذا وكذا مرة: قل هو الله أحد، وكذا كذا تسبيحة فتلك الأحاديث لم يصححها الثقات. أما صلاة التسبيح فقد أوردها الثقات، وهي صلاة مباركة فيها ثواب عظيم، ومنافع كثيرة. فإنه يقدر أي يحفظ بالقلب، وإن احتاج يعد بالأنامل حتى لا يصير عملاً كثيراً [البحرالرائق ٢/٥٥-٥٦]

عن أبى يوسف إلخ: ذكره بكلمة عن إشارة إلى أن خلافهما ليس من ظاهر الرواية ولهذا لم يذكر أبو اليسر خلافهما أصلاً. (البناية) في الفرائض والنوافل: وقيل: الخلاف في المكتوبة، وأما النوافل فلا خلاف في أنه لا يكره، وقيل: الخلاف في النوافل ولا خلاف في المكتوبة أنه يكره. (العناية) السنة: الشراح كلهم ذكروا أن المراد من السنة ما جاء في صلاة التسبيح...قلت: لو فسروا قوله:.. بحديث ابن عمر... رأيت رسول الله على يعد الآي في الصلاة... لكان أنسب وأوجه. [البناية ٢٥٥/٥] الشروع: في الصلاة، وأما في صلاة التسبيح، فلا ضرورة أيضاً إلى العد باليد؛ لأنه يحصل بغمز رؤوس الأصابع. [العناية ٢٦٥/١]

فصل

ويُكره استقبالُ القبلة بالفَرْج في الخَلاَء؛ لأنه عليه لهى عن ذلك، * والاستدبارُ يكره في رواية؛ لأن المستدبرَ فرجَه غير موازِ للقبلة، وما ينحط ألمنه ينحط إلى الأرض، بخلاف المستقبل؛ لأن فرجَه موازِ لها وما ينحط منه ينحط إليها. وتُكره المجامعةُ فوق المسجد، والبولُ والتخلّي؛ لأن سطح المسجد له حكم المسجد، حتى يصح الاقتداء منه بمَنْ تحته، ولا يبطل الاعتكاف بالصعود إليه، ولا يحل للحُنُب الوقوفُ عليه. ولا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد: ما أُعِدَّ للصلاة في البيت؛

فصل: لما فرغ من بيان الكراهة في الصلاة شرع في بيانها خارج الصلاة. (العناية) ويكره: وهذه المسألة من مسائل "الجامع الصغير". (البناية) استقبال القبلة إلخ: لما كُره استقبال القبلة بالفرج يُكره للمرأة أن تمسك ولدها نحوها ليبول، وهذا كله إذا كان ذاكراً للقبلة، ولو غفل عن ذلك، وجلس يقضي حاجته، ثم وجد في نفسه، لا بأس به، لكن إن أمكنه الانحراف ينحرف. (النهاية)

الخلاء: بالمد: بيت التغوط، وأما بالقصر: فهو النبت. [البحر الرائق ٢/٣٦] في رواية إلخ: يعني عن أبي حنيفة وهو الأصح؛ لما فيه أي في الاستدبار من ترك التعظيم للقبلة، ولا يكره في رواية أي عن أبي حنيفة، وفي جامع الاسبيحابي عن أبي حنيفة في هذه المسألة ثلاث روايات: في رواية كره الاستقبال والاستدبار، وفي رواية: لم يكره هما وبه قال: داود، وفي كل ذلك جاءت الآثار. [البناية ٢/٥٥-٥٠] والتخلي: أي: والتغوط، دون ما يقوله الناس: إنه الخلوة بالمرأة. (البناية) لم حكم المسجد: لأنه ثابت في العَرْصَة والهواء جميعاً. (البناية) بمن تحته: يعني يصح اقتداء من كان فوق المسجد بالإمام الذي تحته إذا كان يعلم حال الإمام. [البناية ٢/٠٥]

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ١٠٢/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال على "إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يُولِّها ظَهره، شرَّقوا أو غرّبوا". [رقم: ١٤٤، باب: لا تستقبل القبلة ببول ولا غائط إلا عند البناء، جدار أو نحوه]

لأنه لم يأخذ حكم المسجد، وإن نُدبنا إليه. ويُكره أن يُغلق باب المسجد؛ لأنه يُشبه المنع من الصلاة، وقيل: لا بأس به إذا خيف على متاع المسجد في غير أوان الصلاة. ولا بأس بأن يُنقش المسجدُ بالحِصّ والسَّاج وماء الذهب، وقوله: لا بأس يشير إلى أنه لا يُؤجرُ عليه، لكنه لا يأثم به، وقيل: هو قُربة، وهذا إذا فعل من مال نفسه، أما المتولّى فيفعل من مال الوقف ما يَرْجع إلى إحكام البناء، دون ما يرجع إلى النَّقش، حتى لو فعل يَضمَ من والله أعلم بالصواب.

حكم المسجد: يعني لعدم الخلوص حتى يباع ويورث وإن ندبنا إليه أي إلى اتخاذ المسجد في البيت، فإنه يستحب لكل إنسان. [العناية ٣٦٧/١] لا بأس به: في غير أوان الصلاة لاختلاف أحوال الناس بحسب اختلاف الزمان ألا ترى أن النساء كن يحضرن الجماعات، ثم مُنعنَ من ذلك. [العناية ١٨٣٦] إذا خيف إلخ: لأن الغلبة لأهل الفساد، ويُخاف منهم على متاع المسجد بالليل. (النهاية) ولا بأس إلخ: فيه أقوال ثلاثة. (النهاية) إنما ذكر هذه المسألة بهذه العبارة لاختلاف الناس فيها. (العناية) وقيل: هو قربة: لما فيه من التعظيم، وقيل هو مكروه؛ لقول النبي: "إن من أشراط الساعة تزيين المساجد". يضمن: لأنه تعدى، وقيل: يضمن في التحصيص أيضاً، وعن الشيخ أبي بكر الزرنجري أنه يقول: هذا في زماهم، أما في زماننا لوصرف ما يفضل من العمارة إلى النقش يجوز قطعاً؛ للأطماع الفاسدة من الظلمة. [البناية ٢٤/٢]

باب صلاة الوتر

الوتر واجب عند أبي حنيفة على وقالا: سنة؛ لظهور آثار السنن فيه، حيث لا يُكَفَّرُ جاحدُه، ولا يُؤذّن له.

باب صلاة الوتو: لما فرغ من بيان المفروضات وما يتعلق بها من بيان أوقاتها، وكيفية أدائها، و الأداء الكامل والقاصر، شرع في بيان صلاة هي دون الفرض وفوق النفل، وهي صلاة الوتر. [العناية ٣٦٩/١] واجب: قال [أبوبكر] الأعمش: اتفقوا- مع اختلافهم في الوتر- ألها أدون درجة من الفرائض، حتى لا يُكفّر حاحدُه، وليس لها أذان ولا إقامة، وتجب القراءة في الركعة الثالثة، وأعلى درجة من السنة، حتى يجب القضاء بتركها ناسياً، أو عمداً وإن طالت المدة، ولا يُؤدّى على الراحلة من غير عذر، ولا يجوز إلا بنية الوتر دون التطوع وسائر السنن، ولو كانت سنة لكفتها نية الصلاة. (النهاية)

عند أبي حنيفة هُ وي رواية قال: هوفرض، والصحيح أنه واجب عنده، ومعناه أنه فرض عملاً لا اعتقاداً، حتى إن حاحده هوسنة، وفي رواية قال: هوفرض، والصحيح أنه واجب عنده، ومعنى قوله: سنة - على رواية: أنه سنة -: أن وجوبه لا يُكفّر، وهو معنى قوله: فرض، على رواية: أنه فرض. ومعنى قوله: سنة - على رواية: أنه سنة -: أن وجوبه ثبت بالسنة. [المحيط البرهاني ٢٦٥/٢] قيل: ليس في الوتر رواية منصوص عليها في الظاهر، ولكن روى يوسف بن خالد السمتي عن أبي حنيفة هُ ألها واجبة، وهو الظاهر من مذهبه، وروى نوح بن أبي مربم عنه ألها سنة، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي هُ أنها واجبة، وهو الظاهر من مذهبه، وروى نوح بن أبي مربم عنه ألها سنة: أي ليس بفرض اعتقادي، ولا عملي، أما الأول: فلأنه لا يُكفّر جاحده، وأما الثاني: فلأنه لا يُؤذّنُ له، سنة: أي ليس بفرض اعتقادي، ولا عملي، أما الأول: فلأنه لا يُكفّر جاحده، وأما الثاني: فلأنه لا يُؤذّنُ له، قبل أبي حنيفة هُ أنه فرض عملي، وأما على الرواية التي جاءت أنه واجب، فالاستدلال عندهما غيرهذا. السنن: أي آثار عدم كونه فرضاً. لا يكفر جاحده: لا يفيد؛ إذ إثبات اللازم لا يستلزم إثبات الملزوم المعين أله لم يثبت دليل الوجوب عندهما فنفياه، وثبت عنده. [فتح القدير ١٩٦١-٣٠٠]

ولا يؤذّن له: له أن يقول: إنا لا نسلم أن عدم التأذين من خواص السنة؛ لوجوده في الواجب، كصلاة العيد. وفيه أن صلاة العيد ليست بواجبة عنده، فلا يصح النقض بها. ولأبي حنيفة عليه قوله عليه: "إن الله تعالى زادكم صلاةً، ألا وهي الوتر، فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر "* أمر، وهو للوجوب، ولهذا وجب القضاء بالإجماع.

ولأبي حنيفة على والسنن إنما تضاف الزيادة إلى الله تعالى والسنن إنما تضاف الزيادة إلى الله تعالى والسنن إنما تضاف إلى رسول الله على والثانى: أنه قال: زادكم، والزيادة إنما تتحقق في الواجبات؛ لأنها محصورة بعدد، لا فى النوافل؛ لأنه لا نهاية لها، والثالث: أن الزيادة على الشيء إنما تتحقق إذا كانت المزيد من جنس المزيد عليه لا يقال: زاد في ثمنه إذاوهب هبة مبتدأة، ولا يقال: زاد على الهبة إذا باع. والمزيد عليه فرض فكذا الزائد إلا أن الدليل غير قطعي فصار واجباً، والرابع: الأمر فإنه للوجوب. [العناية ١/٣٦٩-٣٧]

بالإجماع: قال ابن النجيم: وصرح في "الهداية" بأنه يجب قضائه إذا فاته باالإجماع.وصححه في "التجنيس" وعلل له في "المحيط" بقوله: أما عنده فلأنه واجب، وأما عندهما فلقوله عليه: "من نام عن وتر أونسيه فليصله إذا ذكره" اهـ وصرح في "الكافي" بأن وجوب قضائه ظاهر الرواية عنهما، وروي عنهما عدمه، وسيأتي أنه لايصلي خلف النفل اتفاقا: فظهر بهذا أنه لا فرق بين قوله: بوجوبه، وبين قولهما: بسنيته من جهة الأحكام، فإن السنة المؤكدة بمترلة الواجب إلا في فساد الصبح بتذكره، وفي قضائه بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس: قال في "التجنيس": عند أبي حنيفة يقضيه بعد طلوع الفجر قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر؛ لأنه واجب عنده فيجوز قضاؤه فيه كقضاء سائر الفرائض، وعندهما لا لأنه سنة عندهما. اهـ [البحرالرائق ٢٣/٢] وذكر الحافظ أبوجعفر الطحاوي أن وجوب الوتر إجماع من الصحابة، فعلى هذا لا يختاج إلى تفسير قوله: بالإجماع، أي بإجماع أصحابنا، وعلى ظاهر الرواية.(البناية)

* أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن المبارك قال: أخبرنا سعيد بن يزيد، قال: حدثني ابن هبيرة، عن أبي تميم الجيشاني: أن عمروبن العاص خطب الناس يوم الجمعة فقال: إن أبابصرة حدثني أن النبي قال:" إن الله زادكم صلاة وهي الوتر، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفحر". قال أبوتميم: فأخذ بيدي أبوذر فسار في المسجد إلى أبي بصرة، فقال لذ: أنت سمعت رسول الله قط يقول ما قال عمرو؟ قال أبوبصرة: أنا سمعته من رسول الله قط العرائي (٢٧١/٩٣) رقم: ٢٣٨٥١] رواه الحاكم والطبراني وإسناده صحيح. "آثار السنن". وقال الحافظ في "الدراية": وقد رواه ابن لهيعة عن عبدالله بن هبيرة عن أبي تميم عن عمرو بن العاص عن أبي بصرة، أخرجه الحاكم و لم ينفرد به ابن لهيعة بل أخرجه أحمد والطبراني من وجهين جَيّدَين عن ابن هبيرة. اهد قلت: فبطل تضعيف بعضهم حديث أبي بصرة وإعلاله إياه بابن لهيعة مع أنه حسن الحديث كما قد مر غير مرة. [إعلاء السنن ٢/٩-١٠]

وإنما لا يكفر جاحده؛ لأن وجوبه ثبت بالسنة، وهو المَعْنِيُّ بما روي عنه أنه سنة، وهو يُؤدَّى في وقت العشاء، فاكتُفي بأذانه وإقامته. قال: الوتر ثلاث ركعات لا يَفصِلُ بينهن بسلام؛ لما رَوَت عائشةُ عَلَيْهَا: "أن النبي عَلَيْ كان يُوتر بثلاث"* وحكى الحسن على المسلمين على الثلاث، ** وهذا أحد أقوال الشافعي عليه، وفي قولٍ: يُوتر بتسليمتين، وهو قول مالك عليه، والحجة عليهما ما رويناه.

وإنما لا يكفر إلخ: حواب عن قولهما: حيث لا يكفر حاحده. (العناية) بالسنة: يعني غير المتواتر والمشهور. (العناية) وهو يؤدى إلخ: حواب عن قولهما: ولا يُؤذّن له. (العناية) فاكتفي بأذانه وإقامته: كما في المزدلفة حيث يُؤدى المغرب والعشاء فيه بأذان وإقامة واحدة. ثلاث ركعات: الشافعي عشمة قال: هو بالخيار، إن شاء أوتر بركعة، أو بثلاث، أو بخمس، أو بسبع، أو بتسع، أو بإحدى عشرة ركعة، ولا يزيد عليها، وقال الزهري: في شهر رمضان ثلاث ركعات، وفي غيره ركعة، والصحيح قولنا؛ لماروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وعائشة هي قالوا: كان رسول الله على يوتربثلاث ركعات. [تحفة الفقهاء٢٠٢/]

* أخرجه الحاكم في مستدركه عن عائشة على قالت: كان رسول الله على يوتر بثلاث لا يُسلّم إلا فى آخرهن، وهذا وتر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على وعنه أحذه أهل المدينة. [١١٤، وقم: ١١٤] قال الزيلعي: رواه الحاكم في "المستدرك" وقال: إنه صحيح على شرط البخاري ومسلم، ولم يخرجاه. [نصب الرية ١١٤/٢] وسكت عنه الذهبي في تلخيصه فهو حسن. [إعلاء السنن ٢٠/٣] ** أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمرو عن الحسن قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلّم الله قاح هن أخره منه وك قاله الحافظ

الحرجه ابن ابي شيبه في مصنفه عن عمرو عن الحسن قال: الجمع المسلمون على آن الوتر بلاث لا يسلم إلا في آخرهن.[٩١/٢، باب من كان يوتر بثلاث أو أكثر] وفيه عمرو بن عبيد وهو متروك قاله الحافظ في "الدراية"، قلت: ليس هو ممن أجمع على تركه، ساق له ابن عدي جملة أحاديث غالبها محفوظة المتون، قاله الذهبي في "الميزان"، وقال عبد الوارث بن سعيد: وهو من رحال الجماعة أحد الأعلام لولا أبي أعلم أن كل شيء روى عمرو بن عبيد حق لما رويت عنه شيئًا أبداً. كذا في "التهذيب"، وفيه أيضاً قال ابن حبان: كان يكذب في الحديث وَهَماً لا تعمداً إلح. فلا بأس به في المتابعات ولا يحتج به منفرداً. [إعلاء السنن ٦/٠٠]

ويَقنُت في الثالثة قبل الركوع، وقال الشافعي عليه: بعده؛ لما روي "أنه عليه قنت في آخر الوتر"، وهو بعد الركوع. ولنا: ما رُوي "أنه عليه قنت قبل الركوع"، ** وما زاد على نصف الشيء آخرُه. ويقنُتُ في جميع السّنة، خلافاً للشافعي في غير النصف الأخير من رمضان؛ لقوله عليه للحسن بن على فيه حين علّمه دعاء القنوت:

ويقنت في الثالثة: وأمادعاؤه فليس فيه دعاء مؤقت، كذا ذكر الكرخي في "كتاب الصلاة"؛ لأنه روي عن الصحابة أدعية مختلفة في حال القنوت، ولأن الموقت من الدعاء يذهب بالرقة كما روي عن محمد فيبعد عن الإحابة، ولأنه لا يوقت في القراءة لشيء من الصلوات ففي دعاء القنوت أولى.... وقال بعضهم: الأفضل في الوتر أن يكون فيه دعاء موقت؛ لأن الإمام ربما يكون حاهلاً فيأتي بدعاء يشبه كلام الناس فتفسد صلاته، وما روي عن محمد من أن التوقيت في الدعاء يذهب برقة القلب، محمول على أدعية المناسك دون الصلاة، كذا في "البدائع" ورجَّع في شرح "منية المصلي" قول الطائفة الثانية؛ لما ذكروا تبركاً بالمأثور الوارد به الأخبار وتوارَّنَه الخلف عن السلف في سائر الأعصار اهـ..[البحرالرائق ٢٩/٧] وما زاد إلى: هذا حواب ما رواه الشافعي هي الله قنت في آخر الوتر، وتقريره: أن ما زاد على نصف الشيء فهو آخره قاله الأكمل، وسكت عن بيانه. قلت: المراد هو الآخر الحقيقي هو بعد التشهد وليس هذا بمراد بالإجماع. وقال تاج الشريعة: إن الآخر قد يكون قبل الركوع وقد يكون بعده. فما رواه يكون عتملا لما قبل الركوع وقد يكون بعده. فما رواه يكون

* أخرج الدارُ قطني في سننه عن سويد بن غفلة قال: سمعت أبابكر وعمر و عثمان وعلياً يقولون: قنت رسول الله على في آخر الوتر، وكانوا يفعُلون ذلك. [١٥٣/٢، باب ما يقرأ في ركعات الوتر والقنوت فيه]

** أخرج ابن ماجه عن سعيد بن عبدالرحمن بن أبزى عن أبيه عن أبي بن كعب في أن رسول الله على كان يوتر فيقنت قبل الركوع. [رقم: ١١٨٢، باب ما جاء في القنوت قبل الركوع وبعده] وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابراهيم، عن علقمة: أن ابن مسعود وأصحاب النبي على كانوا يقنتون في الوتر قبل الركوع. [رقم: ١٩١٠]

"اجعل هذا في وترك" من غير فصل، ويقرأ في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورةً؛ لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾، وإن أراد أن يقنت كبّر؛ لأن الحالة قد اختلفت، ورفع يدَيه وقَنَت؛ لقوله عليه "لا تُرفع الأيدي إلا في سبع مواطن "** وذكر منها القنوت. ولا يقنت في صلاة غيرها خلافاً للشافعي في الفجر؛

لقوله تعالى: ذكر في "الكافي" ما يشعر إلى أن قوله "لقوله تعالى" دليل على إطلاق السورة، لا على تعيينها، ولا على قراءة فاتحة الكتاب مع السورة حتى يفضى منه العجب. قد اختلفت: لقائل أن يقول: الأقوال دون الأفعال، لأنها المقصود بالذات، والأقوال زينة الأفعال حتى يجب الصلاة على العاجز عن الأقوال القادر على الأفعال دون العكس، وجوابه أنه ثبت بفعل الشارع. في الفجر: قال أبو نصر البغدادي: القنوت في الفجر سنة عند الشافعي، وفي غيرها إن حدثت حادثة، فإن لم تحدث فله قولان.(العناية)

* أخرج النسائي في سننه عن موسى بن عقبة عن عبدالله بن علي عن الحسن بن علي قال: علمني رسول الله على المولاء الكلمات في الوتر قال: "قل اللهم اهدني فيمن هديت وبارك لي فيما أعطيت وتولي فيمن توليت وقني شرما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك وإنه لايذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت وصلى الله على النبي عمد". [٢٤٨/٣] قال النووي في "الحلاصة": وإسناده صحيح أو حسن. [نصب الراية ٢٢١/٢] وأما استدلال المصنف بقوله: "اجعل هذا في وترك من غير فصل" فليس له وجود في هذا الحديث فيعجبني كل العجب أن أحداً من الشراح لم يتعرض لهذا بل كلهم عللوا. [البناية٣٣٣] وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي عبد الرحمن قال: علمنا ابن مسعود أن نقراً في القنوت: "اللهم إنّاك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك ونشي عليك الخير، ولا نكفرك، ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق". [٢٨٩، رقم: ٢٨٩] نسعى، ونحفد نرجو رحمتك، ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق". [٢٨٩، رقم: ٢٨٩] خرج الطبراني في "معجمه الكبير" عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا محمد بن عمران ابن أبي ليلى حدثني أبي حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس شما عن النبي قوم على الصفا]، حين حدثني أبي حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس شما عن البي قوم على الصفا]، حين يقوم على المروة، وحين يفتح الصلاة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت، [حين يقوم على الصفا]، حين يقوم على المروة، وحين يفت الصلاة وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت، [حين يقوم على الصفا]، حين يقوم على المروة، وحين يقف مع الناس عشية عرفة، وبجمعَ، والمقامين حين يرمي الجمرة". [٢٠/٤ ٣٠٥.٣] وليس فيه ذكر القنوت. أخرج البخاري في "جزء رفع اليدين" عن الأسود عن عبد الله (هو ابن مسعود) أنه كان يقرأ في آخر ركعة من الوتر قل هو الله أحد، ثم يرفع يديه فيقنت قبل الركعة. وقال: صحيح. =

لل روى ابن مسعود عليه: "أنه عليه قنت في صلاة الفجر شهراً ثم تركه"، * فإن قنت الإمام في صلاة الفجر: يسكُتُ مَن خَلْفَه عند أبي حنيفة ومحمد حبالاً، وقال أبو يوسف حله: يتابعه؛ لأنه تَبَعٌ لإمامه، والقنوتُ مجتهدٌ فيه.

لماروى: حجة لنا على الشافعي ఱ. وجه الاستدلال به: أنه يدل على أن قنوت رسول الله ﷺ في الصبح إنما كان شهرًا وكان يدعوعلي أقوام ثم تركه فدل على أنه كان ثم نسخ. [البناية ٣٠/٣] يتابعه: كتكبيرات العيدين وسحود السهو إذا اقتدى بمن يزيد على الثلاث. (فتح القدير) مجتهد فيه: فلا يترك الأصل بالشك. (العناية) القنوت ليس مشروعاً عندنا في الفحر، إلا إذا نزلت نازلة كالطاعون وغيره، فإن الإمام حينئذ يقنت في الفجر، كما ذكره الشُّمُنيّ، وفَصَّله ابنُ نُحيم في "الأشباه والنظائر"، وهل هو في الفجر فقط؟ أم في الصلوات كلها؟ ظاهر عبارات الفقهاء هو الأول، وهو الأصح، كما بسطه في "رد المحتار"، ثم القنوت في الفجر، هل هو قبل الركوع في الركعة الثانية كالوتر أم بعده؟ اختار الحموي في حاشية "الأشباه" الأولَ، واختار صاحب "رد المحتار" الثاني، وهو الأصح عندي؛ لموافقته الأخبارَ النبوية. = وأخرج عن أبي عثمان كان عمر ﴿ يُعْ يديه في القنوت. وصححه، وعنه أيضاً بإسناد صحيح قال: كنا وعمر يؤم الناس ثم يقنت بنا عند الركوع يرفع يديه حتى يبدو كفاه ويخرج ضَبَعيه. قلت: فيه ثبوت رفع اليدين للقنوت في الوتر، وكذا في أثر عمر بعده، ولكنه مطلق عن الوتر وغيره، فإن حَمَلَه أحدٌ على قنوت النازلة في الفجر فقنوت الوتر قياس عليه، فاندحض بذلك ما زعمه بعض أهل العلم أن رفع اليدين للقنوت في الوتر لم يثبت فيه أثر صحيح عن تابعي جليل فضلاً عن صحابي، وفضلاً عن حديث صحيح. [إعلاء السنن ٨٤/٦] * أخرج الإمام أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ لم يقنت في الفجر قط إلا شهراً واحداً لم يُرَ قبل ذلك ولا بعده، وإنما قنت في ذلك الشهر يدعو على أناس من المشركين.[فتح القدير ٣٧٧/١] قلت: وأخرجه الطحاوي بطريق شريك بن أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بلفظ: "لم يقنت النبي على الا شهرًا لم يقنت قبله ولا بعده". وأعله الحازمي بأبي حمزة ميمون القصاب، وحكى تضعيفه عن عدة من الأئمة. قلت: ولكنه لم يتهم بكذب، وقال الترمذي: قد تكلم فيه من قبل حفظه، وقال يعقوب بن سليمان: ليس بمتروك الحديث ولا هو حجة. ملخصاً من "التهذيب"، ومثله يقبل حديثه لا سيما في المتابعات، وأصل احتجاجنا بما رواه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم، وهذا سند صحيح بلا شك وتعضده رواية أبي حمزة فصار الأثر قوياً بتعدد الطرق إلى إبراهيم، واندحض ما قاله الحازمي، و لم يطلع على طريق أبي حنيفة عن حماد وإلا لم يقل ما قال. [إعلاء السنن ٦/١٠٥-١٠٦]

ولهما: أنه منسوخ، ولا متابعة فيه، ثم قيل: يقف قائماً؛ ليتابعه فيما تجب متابعته، وقيل: يقعد؛ تحقيقاً للمحالفة؛ لأن الساكت شريك السداعي، والأول أظهر. ودلّت المسألة على جواز الاقتداء

أنه منسوخ: لما روينا أنه على قنت شهراً ثم ترك. (العناية) ثم قيل إلخ: وإذا لم يتابعه ماذا يفعل؟، قال بعضهم: يقف قائماً. (العناية) يقعد إلخ: وقيل: يركع ويقف فيه. لأن الساكت: أي غير المخالف شريك الداعي، فلا بد من المخالفة، وهي بالأركان قولاً غير ممكن لمكان الصلاة، فيجب المخالفة في الفعل بالقعود. شريك الداعي: واستدل على أن الساكت شريك الداعي بقوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُما ﴾، وكان موسى على يدعو، وهارون يؤمن، وسمى داعياً؛ لأنه كان شريك الداعي. [الكفاية ٢٨٠/١]

والأول إلخ: لأن فعل الإمام يشتمل على مشروع وغيره، فما كان مشروعاً يتبعه فيه، وما كان غير مشروع لا يتبعه فيه، وما كان غير مشروع لا يتبعه فيه. وقال بعضهم: يُسلِّم قبل الإمام؛ لأن الإمام اشتغل بالبدعة، فلا معنى لانتظاره، ولم يذكره المصنف؛ لأنه مخالفة ظاهرة للإمام فيما هو مشروع وهو السلام.[العناية ٢٨٠/١]

ودلّت المسألة إلخ: وجه الدلالة في الأول أن اختلافهم في أنه يتابعه أولاً فيقف ساكتاً، أو يقعد ينتظره حتى يسلم معه، أو يسلم قبله ولا ينتظره في السلام - اتفاق على أنه كان مقتدياً إذ ذاك وهو فرع صحة اقتدائه ثم إطلاق القانت يشمل الشافعي وغيره. [فتح القدير ٢٨١/١]

على جواز الاقتداء إلخ: بالجملة: فمذهب الحنفية: أنه لا وتر عندهم إلا بثلاث ركعات بتشهدين وتسليم. نعم لواقتدى حنفي بشافعي في الوتر وسلم ذلك الشافعي الإمام على الشفع الأول على مذهبه ثم أتم الوتر صح وترالحنفي عند أبي بكر الرازي وابن وهبان، وفيه يقول ابن وهبان في منطومته: ولوحنفي قام خلف مسلم لشفع ولم يتع وتم فمؤتر. [معارف السنن ١٧٤/٤] وكذا في. [عزيزالفتاوى ٢٣٩/١، رقم:٣٢٢] وقد ذكر بعض الأفاضل في رسالته "الإئتمام بمقلد كل إمام" في هذه المسألة ستة أقوال: ومنها: الجواز مطلقاً، وهو الحق عند المحققين كيف لا؟ والمخالف لا يخلو إما أن يكون نحكم بإصابته، أو بخطئه، أو باحتمال خطئه وصوابه، فالأول والثاني باطلان؛ لما تقرر في مقره، إنا لا نقطع بإصابة مجتهد، أو بخطئه، بل نقول: كل مجتهد يحتمل أن يكون مصيباً، وأن يكون مخطئا، والحق دائر بين المذاهب المختلفة، فتعين الشق الثالث، وإذا كان هذا هكذا، فلا وجه للحكم بعدم جواز الاقتداء بهم، فإن مذهبهم كمذهبنا في كونه محتملاً للحطأ والصواب، وما يدرينا أن مذهبنا في كل أمر صواب لا يحتمل خطأ، ومذهب غيرهم خطأ لا يحتمل الصواب، وأما اشتراط مراعاة مواضع الخلاف، =

بالشفعوية وعلى المتابعة في قراءة القنوت في الوتر. وإذا علمَ المقتدي منه ما يزعُمُ به فسادَ صلاته كالفصد وغيره: لا يُجزئه الاقتداء به. والمختار في القنوت الإخفاء؛ لأنه دعاء، والله أعلم.

= كما اختاره أكثر أصحابنا، فغير موجَّه؛ إذ مراعاة ذلك مستحب، ليس بواجب عند أحد، فلو لم يراع، وفعل ما فعل على طبق مذهبه، لم يقدحه في ذلك قادح، فأي مانع في جواز الاقتداء به؟ فافهم هذا بنظر الإنصاف.اهب بالشفعوية: وفي بعض النسخ "بالشافعية"، وهو الصواب؛ لما عرف من وجوب حذف ياء النسب إذا نسب إلى ما هي فيه، ووضع الياء الثانية مكاها؛ حتى تتحد الصورة قبل النسبة الثانية وبعدها والتمييز حينقذ من خارج. [فتح القدير ٢٠٨١-٣٨١] وعلى المتابعة: وذكر الطحاوي أن القوم يتابعونه إلى قوله :إن عذابك الجد بالكفار ملحق فإذا دعا الإمام فعند أبي يوسف على يتابعونه، وعند محمد على يؤمنون. [الحيط البرهايي ٢٧٠/٢] قراءة القنوت: أما الدلالة عند أبي يوسف على فظاهر؛ لأنه يقول بالمتابعة في قنوت الفحر، وإنه منسوخ بحتهد فيه، ففي قنوت الوتر وإنه غير منسوخ أولى، وأما عند محمد على فلأنه إنما لا يقول بالمتابعة في الفحر؛ لمكان النسخ، والأصل في الأدعية المتابعة، فيتابعه.

في الوتو: ومن لم يحسن القنوت يقول: ﴿ رَبّنا آتِنا فِي الدُّنيَا حَسَنةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنةً ﴾ وقال الشيخ الإمام الفقيه أبوالليث على: يقول: اللهم اغفرلي، ويكرر ذلك. [المحيط البرهاني ٢٧٠/، رقم: ١٧٣٨] ما يزعُمُ به إلخ: وذكر شيخ الإسلام إذا لم يعلم منه هذه الأشياء بيقين يجوز الاقتداء به، والمنع إنما هو لمن شاهد ذلك. (فتح القدير) فساد صلاته: ولم يذكر حكم الفساد الراجع إلى زعم الإمام، وقد اختلف مشايخنا في ذلك، فقال الهندواني وجماعة: إن المقتدي إن رأى إمامه مَس امرأة، ولم يتوضأ لا يصح الاقتداء به، وذكر التمرتاشي أن أكثر مشايخنا حوزُوه، وقال صاحب "النهاية": وقول الهندواني أقيس. [العناية ٢٨٢/١] المختار إلخ: وقال بعض مشايخ زماننا على: إن كان الغالب في القوم ألهم لا يعلمون دعاء القنوت، فالإمام يجهر ليتعلموا منه، وقد صح أن رسول الله على جهر به، والصحابة في: تعلموا القنوت من قراء ته، وإن كان الغالب ألهم يعلمونه يخفيه؛ لأنه دعاء والسبيل في الدعاء الإخفاء (المحيط البرهاني) القنوت: ليس في القنوت دعاء معين. الإخفاء: مطلقاً سواء كان القانت إماماً، أو مقدياً أو منفرداً؛ لأنه القنوت: ليس في القنوت دعاء معين. الإخفاء: مطلقاً سواء كان القانت إماماً، أو مقدياً أو منفرداً؛ لأنه وقد صحة أن رسول الله عليه علمونه يخفيه؛ لأنه دعاء والسبيل في الدعاء الإخفاء (المحيط البرهاني)

دعاء، وخير الدعاء الخفى. (العناية)

باب النوافل

السنة: ركعتان قبل الفجر، وأربع قبل الظهر، وبعدها ركعتان، وأربع قبل العصر وإن شاء وكعتين، وركعتان بعد المغرب، وأربع قبل العشاء، وأربع بعدها، وإن شاء ركعتين، والأصل فيه قوله عليم "أبرَ على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بني الله له يبتاً في الجنة"، * وفُسِّر على نحو ما ذكر في الكتاب غير أنه لم يَذكر الأربع قبل العصر،

باب: لما فرغ من بيان الفرض والواحب، شرع في بيان السنن والنوافل، وترحم الباب بالنوافل؛ لكونها أعم وأشمل. [العناية ٣٨٣/١] النوافل: المراد بالنافلة ههنا معنى يشمل السنة وغيرها.

السنة: ابتدأ بالسنن؛ لكونما أشرف. قبل الفجر: ابتدأ بسنة الفجر؛ لأنما أقوى السنن، حتى روى الحسن عن أبي حنيفة لو صلاها قاعداً من غير عذر لا يجوز، وقالوا: العالم إذا صار مرجعاً للفتوى جاز له ترك سائر السنن؛ لحاجة الناس إلا سنة الفجر. (فتح القدير) بعد المغرب إلخ: اختلف في الأفضل بعد ركعتي الفجر، قال الحلواني: ركعتا المغرب، فإنه في لم يدعهما سفراً، ولا حضراً، ثم التي بعد الظهر؛ لأنما سنة متفق عليها، بخلاف التي قبلها؛ لأنه قيل: هي للفصل بين الأذان والإقامة، ثم التي بعد العشاء، ثم التي قبل الظهر، ثم التي قبل العشاء. [فتح القدير ١٩٨٣]

قبل العشاء إلخ: يجب حمله على ما دعا إليه ﷺ من غير إيجاب، وهو أعم من السنة والمندوب، وهذا؛ لأنه عُدَّ منها ما قبل العصر، والعشاء، وذلك مستحب، لا سنة راتبة.[فتح القدير ٣٨٥/١]

والأصل فيه إلخ: أي في كون الصلاة سنة، لا في كون المذكورات سنة؛ لأن الدليل لا يدل عليها.

ثابر: والمثابرة المواظبة.(العناية) وفسر: أي النبي على الكتاب: يعني المبسوط أو مختصر القدوري.(العناية) غير أنه إلخ: بيان ما هو المذكور في حديث المثابرة، فإن المذكور في الكتاب زائد على ثِنتي عشرة.[العناية ٣٨٥/١]

* روى الجماعة إلا البخاري. [نصب الراية ١٣٨/٢] أخرج مسلم في صحيحه عن أم حبيبة تقول: سمعت رسول الله على يقول: "من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة بُني له بهن في الجنة، قالت أم حبيبة: فما تركتهن منذ سمعتهن من رسول على المنتي الراتبة قبل الفرائض وبعدهن وبيان عددهن] وزاد الترمذي: أربعاً قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفحر، صلاة الغداة. [رقم: ٤١٥، باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة ...]

فلهذا سمّاه في "الأصل" حسناً، وخُيِّر لاختلاف الآثار، والأفضل هو الأربع، ولم يذكر الأربع قبل العشاء، فلهذا كان مستحباً؛ لعدم المواظبة، وذكر فيه ركعتين بعد العشاء، وفي غيره ذكر الأربع، فلهذا خيِّر إلا أن الأربع أفضل خصوصاً عند أبي حنيفة على ما عُسرف من مذهبه، والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا، كذا قاله رسول الله على الله على على الشافعي على الشافعي على الله على النهار إن شاء صلى بتسليمة ركعتين، وإن شاء أربعاً، وتكره الزيادة على ذلك. وأما نافلة الليل، قال أبو حنيفة على إن صلى غمان ركعات بتسليمة جاز، وتكره الزيادة على ذلك،

الأربع: وهو ما عزى إلى سنن سعيد بن منصور من حديث البراء بن عازب هيد. (فتح القدير) خير: محمد بن الحسن أو القدوري بقوله: وأربع بعدها وإن شاء ركعتين. (العناية) مذهبه: أي الأفضل عند أبي حنيفة في باب النوافل أن يصلي أربعاً ليلاً ولهاراً. (البناية) نوافل النهار إلخ: لما فرغ من بيان السنن الرواتب، شرع في بيان النوافل. قال أبو حنيفة إلخ: يجوز أن يكون ذكر أبي حنيفة للاحتراز عن قول الشافعي، فإنه يقول: لا يزيد على أربع، ولو زاد كره له ذلك. [العناية ٢٩٨١] ثمان ركعات إلخ: لا خلاف بينهم في إباحة الثمان بتسليمة ليلاً، وكراهة الزيادة عليها على هذه الرواية، وقال السرحسي: الأصح أنه لا تكره الزيادة على الثمان أيضاً، وهو غير مقيد بقول أحد الثلاثة، بل تصحيح للواقع من مذهبهم. [فتح القدير ٢٨٩/١]

* أخرجه أبو داود في سننه عن أبي أيوب عن النبي على قال: "أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء".[رقم: ١٢٧٠، باب الأربع قبل الظهر وبعدها]

وقالا: لا يزيد في الليل على ركعتين بتسليمة. وفي "الجامع الصغير": لم يذكر الثماني في صلاة الليل. و دليلُ الكراهة: أنه عليم لم يزد على ذلك، ولولا الكراهة لزاد تعليماً للجواز. والأفضلُ في الليل عند أبي يوسف ومحمد رجي مثنى مثنى، وفي النهار أربع أربع أربع. وعند الشافعي عليه فيهما مثنى مثنى. وعند أبي حنيفة عليه فيهما أربع أربع، للشافعي قولُه عليم: "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى". ** ولهما: الاعتبار بالتراويح، ولأبي حنيفة "أنه عليم كان يصلّي بعد العشاء أربعاً أربعاً". روته عائشة على الأربع في الضّحى، *** ولأنه أدومُ تحريمةً، فيكون أكثر مشقةً، وأزيد فضيلةً، على الأربع في الضّحى، **** ولأنه أدومُ تحريمةً، فيكون أكثر مشقةً، وأزيد فضيلةً،

وقالا: لا يزيد إلخ: ظاهره أنه نصب حلافاً بينهم في كراهة الزيادة على ركعتين، وليس كذلك، بل المراد وقالا: لا يزيد بالليل على ركعتين من حيث الأفضلية لكن العبارة تنبو عنه. [فتح القدير ٣٨٩/١-٣٩٠] الثماني: وإنما ذكر الست. (العناية) مثنى مثنى: التكرار للتأكيد؛ لأن معنى مثنى: اثنين اثنين. (العناية) أَزْيَدَ فضيلةً: قلت: على هذا يلزم أن يكون الست والثمان والعشر فصاعداً أيضاً بتسليمة أفضل؛ لأن الصلاة كلما كانت أكثر مشقة كانت أفضل فضيلة، وقوله: الأفضل عند أبي حنيفة فيهما الأربع، يدل على أن الزيادة ليست بأفضل، إلا أن يقال: معنى قوله: أن لا ينقص عنه لا أن يزيد.

^{*} وذكر هذا حديثاً غريباً ليس له أصل.[البناية ٢/٥١٦]

^{**} روي من حديث ابن عمر، ومن حديث عائشة، ومن حديث أبي هريرة ﴿.[نصب الراية ١٤٣/٢] أخرج أبو داود في سننه حديث ابن عمر عن علي عن عبد الله البارقي عن ابن عمر ﴿مَا عَنِ النِّي اللَّهِ اللَّهُ والنَّهُ اللَّهُ مثنى مثنى أ.[رقم: ١٢٩٥، باب صلاة النَّهُ اللَّهُ اللَّهُ والنَّهُ اللَّهُ والنَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عنه اللَّهُ عنه اللَّهُ اللَّهُ عنه اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ والنَّهُ اللَّهُ اللَّهُ والنَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ والنَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّالِيلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

^{***} أخرجه أبو داود في سننه عن زرارة بن أوفى أن عائشة سئلت عن صلاة رسول الله ﷺ في جوف الليل فقالت: "كان يصلي صلاة العشاء في جماعة، ثم يرجع إلى أهله فيركع أربع ركعات، ثم يأوي إلى فراشه وينام" الحديث. [رقم: ١٣٤٦، باب في صلاة الليل]

^{****} أخرجه مسلم في صحيحه عن معاذة أنها سألت عائشة الله كم كان رسول الله الله على صلاة الضحى؟ قالت: " أربع ركعات ويزيد ما شاء". [رقم: ١٦٦٣، باب استحباب صلاة الضحى]

ولهذا لو نذر أن يصلي أربعاً بتسليمة لا يخرجُ عنه بتسليمتين، وعلى القلْب يخرج، والتراويح تُؤدّى بجماعة، فيراعى فيها جهةُ التيسير، ومعنى ما رواه: شفعاً لا وتراً، والله أعلم.

فصل في القراءة

القراءة في الفرض واجبة في الركعتين، وقال الشافعي عظيه: في الركعات كلّها؛ لقوله عليم "لا صلاة إلا بقراءة"،*

ولهذا: أي لكون الأربع أفضل. والتراويح إلخ: جواب عن اعتبارهما بالتراويح. (العناية) جهة التيسير: بالقطع بالتسليم على رأس الركعتين؛ لأن ما كان أدوم تحريمة كان أشق على الناس. [العناية ٣٩٢/١] ومعنى ما: جواب عن حديث الشافعي وقد ذكرناه. (العناية) شفعاً لا وتواً: بطريق اسم الملزوم على اللازم بحازاً. (البناية) فصل في القراءة: لما فرغ من بيان الصلوات المفروضات والواحبات والنوافل على الترتيب، شرع في بيان القراءة التي يختلف وجوبها بحسب اختلاف هذه الصلوات. [العناية ١٣٩٣] واجبة إلخ: أي لازمة و فريضة؛ إذ الواحب نوعان: قطعي وظني، فالقطعي هو الفرض، وهذا هو الواحب قطعي في حق العمل من ذوات الأربع من الفرائض. [البناية ٢٦٤/٦] في الركعتين: وجعلها في الأوليين واحباً، هذا هو الصحيح من المذهب، وإليه أشار في الأصل، وقال بعضهم: ركعتان غير عين، وإليه ذهب القدوري كذا في البدائع. [فتح القدير ١٣٩٣] وقال الشافعي إلخ: وعن أبي بكر الأصم وسفيان بن عيينة القراءة ليست إلا سنة؛ لأن مبني الصلاة على الأفعال لا الأقوال. [فتح القدير ١٣٩٣]

* أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: "لا صلاة إلا بقراءة" قال أبوهريرة: فما أعلَن لنا رسول الله على أعلناه لكم. [رقم: ١٨٨، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة] وقوله: لكل ركعة صلاة ليس من الحديث، واستدلال المصنف بهذا الحديث للشافعي على وجوب القراءة في كل ركعة ليس بقائم؛ لأنه ليس بصريح فيه، ونحن أيضاً نستدل به على وجوب القراءة في الصلاة، ولو استدل له بحديث المسمى في صلاته الذي أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين لكان أقوم وأصرح. [البناية ٢٢٥٦-٢٢٦] أخرج البخاري حديثه عن أبي هريرة، وفيه: أنه علي قال له: إذا قمت إلى الصلاة فكرر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، وفي آخره: وافعل ذلك في صلاتك كلها. [رقم: ٧٥٧، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم]

وكل ركعة صلاة، وقال مالك على: في ثلاث ركعات؛ إقامةً للأكثر مقام الكل؛ تيسيراً. ولنا: قوله تعالى: في فاقر أواما تيسير من القر آن ، والأمر بالفعل لايقتضي التكرار، وإنما أوجبنا في الثانية استدلالاً بالأولى؛ لأنهما يتشاكلان من كل وجه. فأما الأحريان فيفارقالهما في حق السقوط بالسفر، وصفة القراءة، وقلرها؛ فلا تلحقان بهما، والصلاة وهي الركعتان عرفاً والصلاة - فيما روى - مذكورة صريحاً فتنصرف إلى الكاملة، وهي الركعتان عرفاً كمن حلف لا يصلي صلاة بخلاف ما إذا حلف لا يصلي. وهو مخيَّر في الأخريَسيْن معناه: إن شاء سَكت، وإن شاء قرأ، وإن شاء سَبّح، كذا روي عن أبي حنيفة عليه،

وكل ركعة صلاة: بدليل لو حلف لا يصلي فصلى ركعة حنث. (العناية) في ثلاث ركعات إلخ: هذا في الرباعية، وأما في الثنائية، فينبغي أن يكون في اثنين، وقال زفر والحسن البصري: في واحدة؛ لأن الأمر لا يقتضي التكرار. (فتح القدير) والأمر إلخ: تقديره إن الله تعالى أمرنا للقراءة مما تيسر من القرآن وذلك في الصلاة بالإجماع، والأمر بالفعل يقتضي امتثاله، ولا يقتضي التكرار إعادة الشيء بعينه لا إعادة مثل الشيء فاقتضى ذلك بأن تكون القراءة في ركعة واحدة كما ذهب إليه الحسن البصري. [البناية ٢٧/٢] لا يقتضي التكرار: على ما عرف في الأصول. (العناية) فكان مؤاده افتراضها في ركعة. [فتح القدير ٢٩٣/١] استدلالا إلخ: فيه أنه يقتضى أن يجب القراءة في الركعتين من الركعات، لا على سبيل التعيين؛ لأن الأمر يقتضي فرضيته القراءة في ركعة غير معينة، والمسألة مصرحة بخلافها في "الذخيرة" حيث قال: إذا كانت المكتوبة من ذوات الأربع، ففرض القراءة فيها في الركعتين الأوليين. ويمكن أن يجاب عنه أن الصلاة كانت ركعتين أولاً، كما روي في بعض الروايات، ثم زيدت في الحضر، فالركعتان الأخيرتان كألهما زائدتان، فلا يعتبر هما، فوجب بالقرآن فرضية القراءة في إحدى الركعتين، وقيست عليها الركعة الأخرى، فوجبت في الركعتين الأصليتين. وصفة القراءة: في الجهر والإخفاء.

وقدرها: أي وقدر القراءة في ضم السورة مع الفاتحة.[البناية ٦٢٨/٢] وهي الركعتان: فيقتضي القراءة في كل شفع، لا في كل ركعة، كما زعمه الشافعي. بخلاف ما إذا إلخ: فإنه يحنث بركعة.(البناية)

وهو المأثور عن على وابن مسعود وعائشة على * إلا أن الأفضل أن يقرأ؛ لأنه على داوم على ذلك، ** ولهذا لا يجب السَّهُو بتركها في ظاهر الرواية. والقراءة واجبة في جميع ركعات النقل، وفي جميع ركعات الوتر، أما النفل؛ فلأن كلَّ شَفع منه صلاة على حدة، والقيام إلى الثالثة كتحريمة مُبتدأة، ولهذا لا يجب بالتحريمة الأولى إلا ركعتان في المشهور عن أصحابنا على ولهذا قالوا: يستفتح في الثالثة، وأما الوتر؛ فللاحتياط. قال: ومن شرع

داوم على ذلك: يعني بترك، وإلا لكان واجباً (العناية) ولهذا: أي فلكون قراءة الفاتحة على وجه الأفضلية.(العناية) كل شفع إلخ: ولهذا وجبت القعدة الأولى عند محمد، غير أنا استحسنا بأن القعدة فرض لغيرها، وهو الخروج، وإذ ليس فليس. ولهذا:أي ولكون كل شفع منه صلاة على حدة.(العناية) ركعتان في المشهور: احتراز عن قول أبي يوسف أولا على ما سيأتي.(العناية) ومن شرع إلخ: هذه هي المسألة المشهورة في أن الشروع في النفل صلاةً كان أو صوماً، عندنا خلافاً للشافعي، والعلماء أوردوا هذه المسألة في كتاب الصوم؛ لأن الآثار التي يحتج بها من الجانبين إنما وردت فيه، لكن الشيخ أبا الحسن القدوري لما رأى حكم المسألة فيهما واحداً، أوردها في كتاب الصلاة، وتابعه المصنف.[العناية ٣٩٦/١] * أما المأثور عن على وابن مسعود، فقد أخرجه ابن أبي شبية في مصنفه عن شريك عن أبي إسحاق عن على وعبد الله ألهما قالا: اقرَأْ في الأوليين، وسَبِّح في الأخريين.[٣٧٢/١، باب من كان يقول يُسَبِّحُ في الأخريين ولا يقرؤ] وفيه انقطاع كذا قال الزيلعي.[١٤٨/٢] قلت: رجاله رجال الجماعة إلا شريكاً لم يخرج له البخاري في صحيحه إلا تعليقاً، وأبوإسحاق لم يسمع من على وابن مسعود، كما يستفاد من "التقريب" و"التهذيب"، وذلك لا يضر عندنا. [إعلاء السنن ٣/ ١٣٤- ١٣٥] وأما عن عائشة ﷺ فهو غريب لم يثبت، ولكن روي أن رجلاً سأل عائشة على عن قراءة الفاتحة في الأخريين، قالت: اقرأها على جهة الثناء. [البناية ٢/ ٦٣٠] ** يشهد له حديث أبي قتادة رواه الجماعة إلا الترمذي. [نصب الراية ١٤٨/٢] أخرج البخاري حديث أبي قتادة عن عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه قال: كان رسول الله على يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين، يطول في الأولى، ويقصر في الثانية، ويُسمع الآية أحياناً، وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين، وكان يُطُوِّل في الأولى، وكان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح، ويقصر في الثانية. [رقم: ٧٥٩، باب القراءة في الظهر]

في نافلة ثم أفسدها: قضاها، وقال الشافعي على: لا قضاء عليه؛ لأنه متبرّع فيه، ولا لزوم على المتبرع. ولنا: أن المؤدّى وقع قُربةً، فيلزم الإتمامُ ضرورةَ صيانته عن البطلان. وإن صلّى أربعاً، وقرأ في الأولين وقعد، ثم أفسد الأخرينن: قضى ركعتين؛ لأن الشّفع الأول قد تَمَّ، والقيام إلى الثالثة بمنزلة تحريمةٍ مبتدأة، فيكون ملزماً. هذا إذا أفسد الأخريين بعد الشروع فيهما، و لو أفسد قبل الشروع في الشّفع الثاني: لا يقضي الأخريين. وعن أبي يوسف على: أنه يقضي؛ اعتباراً للشروع بالنذر. ولهما: أن الشروع يُلزم

ثم أفسدها: وكذا إذا فسدت. ولا لزوم: لقوله تعالى: ﴿مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ (العناية) ولنا إلخ: الأحاديث في هذا الباب متعارضة، فاستدل الفريقان بالرأي. أن المؤدى إلخ: والجواب أنه لا لزوم على المتبرع قبل شروعه، أو بعده، والأول مُسَلَّم، وليس الكلام فيه، والثاني عين النـزاع. [العناية ٣٩٦/١] ضرورة صيانته عن البطلان: وإبطال العمل حرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾، والاحتراز عن إبطال العمل فيما لا يحتمل بالتحزي لا يكون إلا بالإتمام، ومن الدليل أن الشروع ما يلزم كالنذر المشروع في الحج فإنه يلزم بالاتفاق، وقياسه على المظنون فاسد؛ لأنه شرع مقطعاً لا ملتزماً، وكلامنا فيما إذا شرع ملتزماً. [البناية ٢٩٤/٢] وإن صلى أربعاً: أي شرع في صلاة ناوياً أربعاً. (العناية)

وقعد: قيد به؛ لأنه لو لم يقعد وأفسد الأخريين وجب عليه قضاء أربع بالإجماع. (فتح القدير)

الأخريين: بقي احتمال آخر لم يبينه، وهو أن يفسد الأوليين، فإنه يقضي الأربع عند أبي يوسف، وعندهما يقضي ثنتين. وعن أبي يوسف: وقد رجع أبو يوسف عن هذا القول. (فتح القدير) أنه يقضي: فيقضي أربعاً. (فتح القدير) اعتباراً إلخ: وذلك؛ لأن نية الأربع قارنت سبب الوجوب، وهو الشروع، فيلزم القضاء، كما إذا نذر، فإن نية الأربع قارنت سبب الوجوب، وهو الشروع، ألشروع يُلزم إلخ: أن الشروع سبب نية الأربع قارنت سبب الوجوب، وهو النذر. [العناية ٢٩١١-٣٩٧] الشروع يُلزم إلخ: أن الشروع سبب لوجوب ما شرع فيه، وهو الركعة الثانية، لوجوب ما لا يصح ما شرع فيه إلا به، وهو الركعة الثانية، لأن المتراء منهي عنها، والشّفع الثاني ليس ما شرع فيه؛ لأن المفروض، ولا ما يتوقف صحة ما شرع فيه عليه، فلا يكون واجباً لا يجب قضاؤه، وظهر من هذا أن النية لم تقارن سبب الوجوب، وهو الشروع؛ لأن الفرض أنه لم يشرع بخلاف النذر. [العناية ٢٩٧/١]

ما شرَع فيه وما لا صحة له إلا به، وصحة الشّفع الأول لا تتعلق بالثاني، بخلاف الركعة الثانية. وعلى هذا سنة الظهر؛ لأنها نافلة، وقيل: يقضي أربعاً؛ احتياطاً؛ لأنها بمنزلة صلاة واحدة. وإن صلى أربعاً، ولم يقرأ فيهن شيئاً: أعاد ركعتين، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد هيئاً. وعند أبي يوسف عليه: يقضي أربعاً، وهذه المسألة على ثمانية أوجه. والأصل فيها أن عند محمد عليه تَرْك القراءة في الأوليين أو في إحداهما يُوجب بطلان التحريمة؛ لأفعال. وعند أبي يوسف عليه: ترك القراءة في الشفع الأول لا يوجب بطلان التحريمة، وإنما يوجب فسادَ الأداء؛ لأن القراءة ركن زائد،

وعلى هذا: أي وعلى هذا الخلاف الذي في النقل المطلق. (البناية) بمنسزلة صلاة واحدة: ولذا ينهض في القعدة الأولى عند عبده ورسوله، فلا يستفتح في الثالثة، ولا تبطل شفعة الشفيع إذا علم في الشفع الأول منها بالانتقال إلى الشفع الثاني، ولا خيار المخيرة. [فتح القدير ٢٩٧/١] وإن صلى أربعاً إلخ: هذه المسألة تلقب بمسألة الثمانية، والوجوه الآتية فيها ستة عشر: وهي أنه قرأ في الجميع، ترك في الجميع، ترك في الرابعة، الشفع الأول، ترك في الشفع الثاني، ترك في الركعة الأولى، ترك في الثانية، ترك في الثالثة، ترك في الرابعة، ترك في الشفع الثاني، ترك في الركعة الأولى والرابعة، ترك في الركعة الأولى والشفع الثاني، ترك في الركعة الأولى والثالثة، ترك في الأولى والرابعة، ترك في الثانية والثالثة، ترك في الثانية والثالثة، ترك في الأولى والرابعة، ترك في الثانية والثالثة، ترك في الأولى والرابعة، قيده ستة عشر وجهاً. والمصنف ترك الوجه الأول؛ لأن الكلام في أقسام الفساد بترك القراءة، والحي يقرأ في جميعها ليست منها، وتداخلت منها سبعة أوجه في الباقية لاتحاد الحكم، فعادت القراءة، والمنف ترك المخاب. [العناية ١٣٩٨] لأنها تعقد للأفعال: والأفعال فسدت بترك القراءة، فيفسد ما عقد لها. [فتح القدير ١/ ٣٩٨] فساد الأداء الخ: لا بطلانه، وفساد الأداء لا يزيد على ترك الأداء بعد التحريمة. [البناية ٢٣٧/٦] فساد الأداء أخ: لا بطلانه، وفساد الأداء لا يزيد على ترك الأداء بعد التحريمة. [البناية ٢٣٧/٦]

ألا ترى أن للصلاة وجوداً بدونها، غير أنه لا صحة للأداء إلا بها، وفساد الأداء لا يزيد على تركه، فلا يُبطل التحريمة. وعند أبي حنيفة على: ترك القراءة في الأوليين يُوجب بطلان التحريمة، وفي إحداهما لا يوجب؛ لأن كل شفع من التطوع صلاة على حدة، وفسادُها بترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه، فقضينا بالفساد في حق وجوب القضاء، وحكمنا ببقاء التحريمة في حق لزوم الشفع الثاني؛ احتياطاً. إذا ثبت هذا نقول: إذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين عندهما؛ لأن التحريمة قد بَطلَت بترك القراءة في الشفع الأول عندهما، فلم يصح الشروع في الشفع الثاني، وبَقيَت عند أبي يوسف في فضح الشروع في الشفع الثاني، وبَقيَت عند أبي يوسف في فضح الشروع في الشفع الثاني، وبَقيت عند أبي يوسف فضي فصح الشروع في الشفع الثاني، ثم إذا فسد الكل بترك القراءة فيه، فعليه قضاء الأربع عنده. ولو قرأ في الأوليين لا غيرَ: فعليه قضاء الأخريين بالإجماع؛ لأن التحريمة لم تبطل فصح الشروع في الشفع الثاني، ثم فساده بترك القراءة لا يُوجب فسادَ الشفع الأول. ولو قرأ في الأخريين لا غيرَ: فعليه قضاء الأوليين بالإجماع؛

وجوداً بدونها: كما في حق الأخرس، وكما في حق المقتدي حيث يتحمل عنه الإمام.

لا يزيد على تركه: بأن شرع في الصلاة ولم يأت بأركان الصلاة حال كونه منفرداً، أو خلف الإمام، وكما إذا سبقه الحدث، فذهب ليتوضاً؛ لأن الفاسد ثابت الأصل فائت الوصف، فيكون أقوى من فائت الأصل والوصف. [الكفاية ٣٩٨/١] صلاة على حدة: فكان ترك القراءة فيه إخلاء للصلاة عن القراءة، فتكون فاسدة يجب قضاؤها، وبطل تحريمتها. [العناية ٣٩٨/١] مجتهد فيه: فإن عند الحسن البصري لا تجب القراءة إلا في الركعة الأولى كما ذكرناه. (البناية) فقضينا: كما في الفحر. (البناية)

عندهما: أي أبي حنيفة ومحمد على (البناية) قضاء الأخريين: يعني إذا قعد بينهما، وأما إذا لم يقعد فعليه أن يقضي أربعاً؛ لما أن الفساد في الشفع الثاني يسري إلى الأول.[العناية ٣٩٩/١]قضاء الأوليين: هذا مما اتحد فيه الجواب، واختلف التخريج، أشار إليه بقوله: لأن عندهما.(البناية)

لأن عندهما لم يصح الشروع في الشفع الثاني، وعند أبي يوسف عليه: إن صح فقد أدّاها. ولو قرأ في الأوليين وإحدى الأخريين، فعليه قضاء الأخريين بالإجماع، ولو قرأ في إحدى في الأخريين وإحدى الأوليين: فعليه قضاء الأوليين بالإجماع، ولو قرأ في إحدى الأوليين وإحدى الأخريين على قول أبي يوسف عليه قضاء الأربع. وكذا عند أبي حنيفة عليه؛ لأن التحريمة باقية، وعند محمد عليه: عليه قضاء الأوليين؛ لأن التحريمة قد ارتفعت عنده. وقد أنكر أبويوسف عنده الرواية عنه، وقال: رَوَيْتُ لك عن أبي حنيفة عنه، أنه يلزمه قضاء ركعتين، ومحمد عليه لم يَرْجع عن روايته عنه.

في الشفع الثاني: حتى لو اقتدى به إنسان في الشفع الثاني لا يصح اقتداؤه، ولو قهقه لا تنتقض طهارته كذا ذكره قاضي خان في "الجامع الصغير". إن صح إلخ: أي الشروع في الشفع الثاني. [البناية ٢٤١/٦] بالإجماع: أما عند الشيخين: فلصحة أداء الأخريين، وأما عند محمد على فلعدم صحة الشروع في الشفع الثاني. قضاء الأربع: وعند محمد على يقضي ركعتين. (العناية) وكذا إلخ: إشارة إلى أن قوله: ليس باتفاق بينهما، بل إنما هو قوله على رواية محمد على إله العناية ٢٩٩١] باقية: بترك القراءة في إحدى الأوليين. وقد أنكر إلخ: قد حرت محاورة بين أبي يوسف ومحمد عليه في مذهب أبي حنيفة على فيما إذا قرأ في إحدى الأوليين وإحدى الأخريين حين عرض عليه "الجامع الصغير"، فقال أبويوسف على: رويت لك عنه أن عليه قضاء أربع ركعات، وقيل: ما حفظه أبويوسف على هو قياس مذهبه؛ لأن التحريمة ضعفت بالفساد بترك القراءة في ركعة، فلا يلزمه الشفع أبويوسف على هذه التحريمة، والاستحسان ما حفظه محمد على؛ لأن الشروع وإن حصل بصفة الفساد فقد أكد بوجود القراءة في ركعة فصار بذلك ملزماً إياه. [الكفاية ٢٩٩١] ٢٠٠٠] الفساد فقد أكد بوجود القراءة في ركعة فصار بذلك ملزماً إياه. [الكفاية ٢٩٩١] الأصل الفرع يسقط الرواية إذا كان صريحاً. [فتح القدير ٢٩٩١]

ولو قرأ في إحدى الأوليين لا غيرَ: قضى أربعاً عندهما، وعند محمد وللله قضى ركعتين، ولو قرأ في إحدى الأخريين لا غير: قضى أربعاً عند أبي يوسف وللله وعندهما ركعتين، قال: وتفسيرُ قوله عليمًا: "لا يُصلَّى بعد صلاة مثلُها"*

قضى أربعاً: عند الشيخين لبقاء التحريمة؛ لأن ترك القراءة في ركعة من الشفع الأول، لا يبطل التحريمة عند الإمام، وعند أبي يوسف لا يبطل التحريمة أصلاً بالترك، وقد أفسد الشفعين بترك القراءة فيقضي أربعاً. [مجمع الألفر ١٩٩/١] قضى ركعتين: لبطلان التحريمة. قال إلخ: أورد بعد ذكر أن القراءة واحبة في جميع ركعات النفل، وما ترتب على ذلك من المسئلة الثمانية دليلاً على ذلك بما أوله إليه. [العناية ١٠٠/١] وتفسير إلخ: الأولى أن يُحمل على النهي عن تكرار الجماعة في مسجد. لا يُصَلَّى: المتبادر من الحديث أنه إذا أدّى صلاة لا تعاد تلك الصلاة على وجه الوسوسة.

بعد صلاة مثلها: أي قال محمد على "الجامع الصغير": هذا اللفظ مروي عن النبي على وعن علي وعبد الله بن مسعود هما يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة أي النفل لا يشبه الفرض بحال، وإنما حملنا على هذا؛ لأنه حديث ثبت خصوصيته بالإجماع، فإن الرجل يصلي ركعتي الفجر ثم الفرض، ويصلي ركعتي الظهر في السفر ثم ركعتي السنة، وأربعاً قبل الظهر ثم الظهر في الإقامة فاستقام حمله على وجه صحيح، وقد قال بعض مشايخنا هي أن المراد به الزجر عن تكرار الجماعة في المساجد وهذا تأويل حسن، فيكون حجة على الشافعي هي وقال بعضهم: أراد به أن لا يقضي المرء ما أداه من الفرائض بوسوسة فإن النبي على الما صلى الفجر ضحى النهار بعد ليلة التعريس قال له أصحابه: من الغد ألا نعيد صلاة الأمس فقال: إن الله تعالى ينهاكم عن الربا فيقبله منكم كذا ذكره فخر الإسلام في في "الجامع الصغير". [الكفاية ٢٠٠١] الله تعلى ينهاكم عن الربا فيقبله منكم كذا ذكره فخر الإسلام في في "الجامع الصغير". [البناية ٢٠٠٢] وغلال النبي في أم يثبت، وإنما هو موقوف على عمر و ابن مسعود هم. [البناية ٢٠٤٦] والشعبي قال: قال عمر: لا يُصلّى بعد صلاة مثلها. وكذلك] عن إبراهيم والشعبي قال: قال عمر: لا يُصلّى بعد صلاة مثلها. وحديث الباب] أخرج أبوداود عن سليمان يعني مولى ميمونة قال: أتيت ابن عمر على البلاط وهم يصلون، فقلت: ألا تصلى معهم؟ قال: قد صليت إني سمعت رسول الله في يقول: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين. [رقم: ٢٥٥، باب إذا قال في جماعة ثم أدرك جماعة يعيد]

يعني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة، فيكون بيان فرضية القراءة في ركعات النفل كلها، ويصلي النافلة قاعداً مع القدرة على القيام؛ لقوله عليه: "صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم"، * ولأن الصلاة خير موضوع، وربما يَشُقُ عليه القيامُ فيحوز له تركه؛ كيلا ينقطع عنه. واختلفوا في كيفية القعود، والمختار: أن يقعُد كما يقعد في حالة التشهد؛ لأنه عُهد مشروعاً في الصلاة.

يعني ركعتين إلخ: هذا مع كونه متكلفاً يجعل لتقييد قوله: "بعد صلاة" ضائعاً للقطع بعدم حواز نفل مثلها أيضاً. فرضية القراءة إلخ: هذا مشكل؛ لأنه خبر الواحد، فكيف يقتضي الفرضية، ولئن كان مشهوراً، فهو مؤول، كما ذكرنا، فلا يوجب العلم، ولايقال: إنه بيان لما أجمل في النص فصار كخبر المسح على الرأس؛ لأنه ليس بمحمل لما عرف، ولو كان مجملاً لقيل بغرضية الفاتحة وضم السورة. [الكفاية ١/٠٠٤] ويصلي النافلة قاعداً: يجوز للقادر على القيام أن يصلي النافلة قاعداً. (العناية)

صلاة القاعد إلخ: التمسك بأن المراد منه - والله أعلم - أن صلاة القاعد متنفلاً مع القدرة على القيام على النصف من صلاة القائم؛ لإجماعهم على أن صلاة الفرض قاعداً مع القدرة على القيام لا يجوز، وعلى أن صلاة القاعد العاجز عن القيام كصلاة القائم. ولأن الصلاة: لا يناسبه المشقة. خير موضوع: أي مشروع لك ومرفوع عنك؛ لكولها غير واجبة. (العناية) كيلا ينقطع عنه: أي عن فعل النافلة، وفي بعض النسخ: كيلا ينقطع به أي بسبب القيام عن الخبر؛ لأن القيام ربما يقضى إلى ذلك. [البناية ٢٤٨/٢]

واختلفوا إلخ: روى محمد عن أبي حنيفة على أنه يقعد كيف شاء؛ لأنه لما جاز له ترك أصل القيام، فترك صفة القعود أولى. وعن أبي يوسف على أنه يحتبي؛ لأن عامة صلاة رسول الله على في آخر عمره كان محتبياً، وعن محمد أنه يتربع؛ لأنه أعدل، وعن زفر أنه يقعد كما يقعد في حالة التشهد، وهو الذي اختاره الفقيه أبوالليث وشمس الأثمة السرخسي والمصنف هلى؛ لأنه عُهد مشروعاً في الصلاة. [العناية ١/٠٠٤] والمختار أن يقعد: قال أبوا الليث: وعليه الفتوى. (رد المحتار)

* أخرجه الجماعة إلا مسلماً. [نصب الراية ١٥٠/٢] أخرج البخاري عن عمران بن الحصين وكان مبسوراً قال: سألت رسول الله على عن صلاة الرجل قاعداً، فقال: إن صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القاعد، [رقم: ١١١٥، باب صلاة القاعد]

وإن افتتحها قائماً، ثم قعد من غير عذر: جاز عند أبي حنيفة على، وهذا استحسان، وعندهما: لا يجزئه، وهو قياس؛ لأن الشروع معتبر بالنذر. له: أنه لم يباشر القيام فيما بقي، ولَمَّا باشر صَحَّت بدونه، بخلاف النذر؛ لأنه التزمه نصاً، حتى لو لم يُنُصَّ على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ على. ومن كان خارج المصر: يَتَنَفَّل على دابته إلى أي جهة توجَّهَت يُومئ إيماء؛

وإن افتتحها: هنا صورتان: إحداهما: افتحها قاعداً، ثم قام، والأخرى: قلبه، ففي الأولى يجوز اتفاقاً. [فتح القدير ١/١٤] معتبر بالنذر: أي من حيث أن كل واحد منهما ملزم أداء الصلاة، ثم مَن نذر أن يصلي ركعتين قائماً لم يجزه أن يقعد فيهما من غير عذر، فكذلك إذا شرع قائماً. [الكفاية ١/١٠٤-٤٠] أنه لم يباشر إلخ: وأبوحنيفة صلى يقول: القعود في التطوع بلا عذر كالقعود في الفرض بعذر، ثم هناك لا فرق بين حال الابتداء والبقاء، فكذلك ههنا، وهذا؛ لأنه مخيَّر بين القيام والقعود، وحياره فيما لم يؤد باق، والشروع إنما يلزمه ما باشر، وما لا صحة لما باشر إلا به، وللركعة صحة بدون القيام في الركعة الثانية، بدليل حالة العذر، فلم يلزمه القيام بالشروع. [الكفاية ٢/١٠٤] ولما باشو: أي لما باشر من القيام في الأولى صحة بدون القيام في الثانية البناية المنازم فلا يكون الشروع في الأولى قائماً موجباً للقيام في الثانية. [البناية٢/ ٢٥٠]

حتى: يعني لو نص أن يصلي و لم يقل: قائماً أو قاعداً. (النهاية) عند بعض المشايخ: قال الفقيه أبوجعفر الهندواني: لا رواية فيما إذا نذر أن يصلي صلاة و لم يقل قائماً أو قاعداً ماذا يجب قائماً أو قاعداً، ثم اختلف المشايخ. [العناية ٤٠١/١] يتنفل على دابته: يعني سواء كان بعذر، أو بغيره، توجه عند افتتاح الصلاة إلى القبلة، أو لم يتوجه؛ لإطلاق المروي، وكذا لا فرق بين أن يكون على دابته في موضع حلوسه، أو في ركابه نجاسة أو لا؛ لأن الركوع والسحود إذا سقط مع كوفهما ركنين، فَلأَن يسقط طهارة المكان، وهو شرط أولى، وفيه نظر؛ لأنه يستلزم جوازه بلا وضوء، وهو باطل. ولا يلزم من سقوط الشيء إلى خلف سقوط ما لا خلف له، فكان ما قال محمد بن مقاتل وأبو حفص الكبير: إذا كانت النجاسة في موضع الجلوس أوالركابين أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلاة، وهو القياس. [العناية ٢/١]

إلى أي جهة توجهت: و في "المحيط": من الناس من يقول: إنما يجوز التطوع على الدابة إذا توجهت إلى القبلة عند افتتاحها، ثم يترك التوجه والتحرف عن القبلة.[البناية ٢٥١/٢]

لحديث ابن عمر الله على على حمار وهو متوجّه إلى خير، يومئ إيماء، ولأن النوافل غير مختصة بوقت، فلو ألزمناه النزول والاستقبال تنقطع عنه القافلة، أو ينقطع هو عن القافلة. أما الفرائض فمختصة بوقت، والسنَنُ الرواتبُ نوافلُ. وعن أبي حنيفة على أنه ينزلُ لسنّة الفجر؛ لألها آكد من سائرها. والتقييد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر، والجواز في المصر. وعن أبي يوسف على أنه يجوز في المصر أيضاً، ووجه الظاهر أن النص ورد حارج المصر، والحاجة إلى الركوب فيه أغلبُ. فإن افتتح التطوع راكباً ثم نزل يبني،

القافلة أو ينقطع إلخ: إن لم ينسزل أو لم يستقبل، أو ينقطع هو إن نسزل أو استقبل. [فتح القدير ٢٠٣١] فمختصة بوقت: إشارة إلى أن الفريضة لا تجوز على الدابة، فلا يصلي المسافر المكتوبة على الدابة إلا من عذر، كخوف الله والسبع، وطين المكان، وكون الدابة جُموحاً، وكون المسافر شيخاً كبيراً لا يجد من يركبه. (العناية) والمسنن الرواتب نوافل: وأما الوتر فعند أبي حنيفة هي لا يجوز؛ لأنه واحب، وعندهما يجوز؛ لأنه سنة. أنه ينسزل لسنة الفجر: قال ابن شحاع: يجوز أن يكون هذا لبيان الأولى يعني أن الأولى يغني أن الأولى ينسزل لركعتي الفجر. [العناية ٢/ ٣٠٤] والتقييد إلخ: روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف على التطوع على السدابة للمسافر خاصة؛ لأن الجواز بالإيماء للضرورة، ولا في الحضر. [البناية ٢/ ٢٥٤] التطوع على الدابة، وقال بعضهم: بقدر الميل، وإن كان أقل "الأصل" إذا خرج من المصر فرسخين أو ثلاثة، فله أن يصلي على الدابة، وقال بعضهم: بقدر الميل، وإن كان أقل من ذلك لا يجوز كذا في "المحيط". [الكفاية ٢/ ٤٠٤] وعن أبي يوسف: و عند محمد هي يجوز ويكره. (الكفاية) أخرج مسلم حديث ابن عمر عن سعيد بن يسار عن ابن عمر قال: رأيت رسول الله في يصلي على أخرج مسلم حديث ابن عمر عن سعيد بن يسار عن ابن عمر قال: رأيت رسول الله في السفر حيث توجهت أخرجه الدارقطني في "غرائب مالك" عن مالك عن الزهري عن أنس قال: رأيت النبي في وهو متوجه وأخرجه الدارقطني في "غرائب مالك" عن مالك عن الزهري عن أنس قال: رأيت النبي على وهو متوجه إلى خيبر على حمار يصلى يوميء إيماء انتهى، وسكت عنه وهذا لفظ الكتاب. [نصب الراية ٢/ ١٥٢]

وإن صلى ركعة نازلاً، ثم ركب: استقبل؛ لأن إحرام الراكب انعقد مُحَوِّزاً للركوع والسحود لقدرته على النزول، فإذا أتى بهما صح، وإحرام النازل انعقد لوجوب الركوع والسحود، فلا يَقْدر على ترك ما لزمه من غير عذر. وعن أبي يوسف على أنه يستقبل إذا نزل أيضاً، وكذا عن محمد علله إذا نزل بعد ما صلى ركعة، والأصح هو الأول، وهو الظاهر.

فصل في قيام شهر رمضان

يُستحب أن يجتمع الناسُ في شهر رمضان بعد العشاء، فيصلي بهم إمامُهم خمسَ ترويحات كل ترويحة بتسليمتين، ويَجلس بين كلِّ ترويحتين مقدارَ ترويحة، ثم يُوترُبهم، ذَكرَ لفظ الاستحباب، والأصح: ألها سنة، كذا روى الحسن عن أبي حنيفة عليه؛

وإن صلى ركعة إلخ: وإنما قيد بقوله: صلى ركعة بطريق الاتفاق، فإنه لو لم يصل ركعة، فالحكم كذلك. [العناية ١/ ٤٠٤] فصل: لما ذكر باب النوافل اتبعه بفصل القراءة، والتراويح لزيادة تعلقها به. (النهاية) خمس ترويحات: الترويحة اسم لكل أربع ركعات، فإنها في الأصل إيصال الراحة، وهي الجلسة، ثم سميت الأربع ركعات في آخرها الترويحة. [العناية ٢/٦٠٤] ويجلس إلخ: ثم هو مخير، إن شاء سبّح، وإن شاء هلًل، وإن شاء سكت، أي فعل فهو حسن كذا قاله قاضي خان علم، ولو صلى أربع ركعات كما هو فعل أهل المدينة أو طاف أسبوعاً بينهما كما فعل أهل مكة فأهل كل بلدة بالخيار، ولو استراح الإمام بعد خمس تريحات قيل: لا بأس به. [البناية ٢٦٠/٢]

لفظ الاستحباب: قلت: ذكر لفظ الاستحباب في احتماع الناس على التراويح، وأداءها بالجماعة، وأنه لا ينافي أن يكون التراويح نفسها سنة مؤكدة، حتى يكون ما هو الأصح من كونها سنة مؤكدة يخالف ما ذكر من لفظ الاستحباب، كما هو ظاهر المصنف.

لأنه واظب عليها الخلفاء الراشدون. والنبي عليم ين العذر في تركه المواظبة، وهو خشية أن تُكتَبَ علينا. * والسنة فيها الجماعة، لكن على وجه الكفاية،

الحلفاء الراشدون: تغليب؛ إذ لم يرد كلهم، بل عمر وعثمان وعلياً. (فتح القدير) إنما يدل على سنيتها؛ لقوله على: "عليكم بسنتي وسنة الحلفاء الراشدين من بعدي". [العناية ٢٠٧١ الست والثمانين بعد الألف والمائتين من الهجرة عمن صلى التراويح ثمان ركعات اقتداء بما روى ابن حبان وغيره أن النبي الله إنما الله في الليالي الثلاث في رمضان بإحدى عشرة ركعة مع الوتر ثلاث ركعات، هل يكون تاركاً للسنة. فأحيب بجواب بما محصله أن جمهور الأصوليين يعرفون السنة بما واظب عليه الرسول فحسب، فعلى هذا التعريف يكون السنة هو ذلك القدر المذكور، وما زاد عليه يكون مستحباً، وعليه مشى ابن الهمام في "فتح القدير"، ومحققوهم يعرفونها بما واظب عليه الرسول، أو خلفاءه، وإليه يشير عبارات الفقهاء في مواضع شي، وهو المستفاد من حديث: "عليكم بسنتي وسنتة الخلفاء الراشدين"، أخرجه أبوداود وابن ماحه، فإن كلمة "عليكم" تدل على اللزوم، وكذا عطف"سنة الخلفاء" على "سنتي". وأشار بعض أعيان الدهلي في كتابه إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء" فما في "فتح القدير" بأنه على ندب إلى سنة الخلفاء بهذا الثلاثة عليها، وإن لم يثبت مواظبة الرسول عليها، فمؤدّي ثمان ركعات يكون تاركاً للسنة المؤكدة. وورد في الثلاثة عليها، وإن لم يثبت مواظبة الرسول عليها، فمؤدّي ثمان ركعات يكون تاركاً للسنة المؤكدة. وورد في على وجه الكفاية: يعني إذا قام بما البعض بالجماعة سقطت عن الباقين حضور الجماعة؛ لأن الجماعة فيها على وجه الكفاية: يعني إذا قام بما البعض بالجماعة سقطت عن الباقين حضور الجماعة؛ لأن الجماعة فيها سنة على الكفاية. [البناية ٢٩٣٢]

* أخرجه البخاري عن عروة أن عائشة في أخبرته أن رسول الله ولله خلا خرج ليلة من جوف الليل، فصلى في المسجد، فصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله في فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عَجزَ المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد، ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف عَلَي مكانكم لكني خشيت أن تفرض عليكم، فتعجزوا عنها. [رقم: ٩٢٤، باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد] وفي رواية: وذلك في رمضان. [البخاري رقم: ١١٢٩، باب تحريض النبي في الخطبة بعد الليل والنوافل من غير إيجاب]

حتى لو امتنع أهلُ المسجد كلّهم عن إقامتها كانوا مُسيئين، ولو أقامها البعض فالمتخلّف عن الجماعة تارك للفضيلة؛ لأن أفراد الصحابة على رُوي عنهم التخلف، والمستحبّ في الجلوس بين التَرْوِيْحَتَيْن مقدار الترويحة، وكذا بين الخامسة وبين الوتر؛ لعادة أهل الحرمين، واستحسن البعض الاستراحة على خمس تسليمات وليس بصحيح، وقوله: "ثم يوتر بهم"، يشير إلى أن وقتها بعد العشاء قبل الوتر، وبه قال عامة المشايخ مشر، والأصح: أن وقتها بعد العشاء إلى آخر الليل قبل الوتر وبعده؛

امتنع أهل المسجد إلخ: هذه نتيجة كون الجماعة في التراويح سنة، على الكفاية. (البناية) مقدار الترويحة: أهل مكة يطوفون بين كل ترويحتين أسبوعاً، وأهل المدينة يصلون بدل ذلك أربع ركعات، وأهل كل بلدة بالخيار يسبحون، أو يهللون، أو ينتظرون سكوتاً، وإنما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين؛

واهل كل بلده بالخيار يسبحون، أو يهللون، أو ينتظرون سخوتًا، وإنما يستحب الانتظار بين كل لأن التراويح مأخوذ من الراحة.[العناية ١٨/١] خمس تسليمات: وهو نصف التراويح.(العناية)

وليس بصحيح: بعد هذا يوحد في بعض النسخ هذه العبارة: والأحسن أن ينوي التراويح، أو سنة الوقت؛ احترازاً عن الاختلاف في تأدية السنة بمطلق النية، وكذا حكم كل سنة. يشير إلى إلخ: اختلف المشايخ في وقتها حكي عن الشيخ الإمام إسماعيل المستملي وجماعة من متأخرى مشايخ بلخ على أن جميع الليالي إلى طلوع الفجر قبل العشاء وبعده وقتها؛ لأنها سميت قيام الليل، فكان وقتها جميع الليل، وقال عامة مشايخ بخارا على: وقتها ما بين العشاء والوتر، فإن صلاها قبل العشاء، أو بعد الوتر لم يؤدها في وقتها؛ لأن التراويح عرفت بفعل الصحابة على، فكان وقتها ما صلوا فيها، وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر. وقال القاضي الإمام أبوعلي النسفي على: الصحيح أنه لو صلى التراويح قبل العشاء لا تكون تراويح، ولو صلى بعد العشاء، وبعد الوتر جاز، وتكون التراويح؛ لأنها تبع العشاء بمنسزلة السنة. [الكفاية ١٨/١]

^{*} ذكر أن الطحاوي رواه عن ابن عمر وعروة وغيرهما. [نصب الراية ١٥٤/٢] فأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي خلف الإمام في شهر رمضان، وكذلك أخرج الطحاوي عن عروة أنه كان يصلي مع الناس في رمضان، ثم ينصرف إلى منسزله فلا يقوم مع الناس. وكذلك أخرج الطحاوي عن عبيد الله بن عمر قال: رأيت القاسم وسالاً ونافعاً ينصرفون من المسجد في رمضان، ولا يقومون مع الناس. [٢٤٣/١، باب القيام في شهر رمضان هل هو في المنسزل أفضل أم مع الإمام]

لأنها نوافل سُنَّتُ بعد العشاء ولم يُذكر قدرُ القراءة فيها، وأكثر المشايخ على أن السنة فيها الخَتْمُ مرة، فلا يُترَك لكَسلِ القوم، بخلاف ما بعد التشهَّد من الدعوات، حيث يتركها؛ لأنها ليست بسنة. ولا يُصلَّى الوترُ بجماعة في غير شهر رمضان وعليه إجماع المسلمين، والله أعلم.

قدر القراءة إلخ: اختلف المشايخ على فيه، قال بعضهم: يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلاة المغرب؛ لأن التطوع أخف من المكتوبة، فيعتبر بأخف المكتوبات قراءة، وهو المغرب، وهذا ليس بصحيح؛ لأن الختم لا يحصل بهذا القدر، والحتم في التراويح مرة واحدة سنة، وقال بعضهم: يقرأ مقدار ما يقرأ في العشاء؛ لأنها تبع العشاء. الحتم مرة: وفي "الذخيرة": إذا ختم على العشرين مثلاً، فله أن يقرأ في بقية الشهر ما شاء الله. [البناية ٢٦٦/٢] فلا يترك: تأكيد في مطلوبية الحتم. (فتح القدير) بخلاف ما بعد التشهد إلخ: إذا علم أنها تثقل على القوم. (فتح القدير)

باب إدراك الفريضة

ومن صلَّى ركعةً من الظهر، ثم أقيمت: يصلي أخرى؛ صيانةً للمؤدَّى عن البطلان، ثم يدخل مع القوم؛ إحرازاً لفضيلة الجماعة، وإن لم يُقيد الأولى بالسحدة: يقطع، ويشرع مع الإمام هو الصحيح؛ لأنه بمحلّ الرَّفْض، وهذا القطع للإكمال، بخلاف ما إذا كان في النفل؛ لأنه ليس للإكمال، ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فأقيم أو خَطَب: يقطع على رأس الركعتين، يُروى ذلك عن أبي يوسف، وقد قيل: يُتمُّها. وإن كان قد صلَّى ثلاثاً من الظهر: يُتمُّها؛ لأن للأكثر حكمَ الكل، فلا يحتمل النقض،

باب: وكله مسائل "الجامع الصغير". (فتح القدير) إدراك الفريضة: لما فرغ من بيان الفرائض والواجبات والنوافل على الترتيب شرع في بيان الأداء الكامل، وهو الأداء بالجماعة. (العناية) ثم أقيمت: أراد بالإقامة شروع الإمام في الصلاة، لا إقامة الموذن. (الكفاية) إحرازاً لفضيلة الجماعة: قلت: لو افتتح الصلاة في منسجده، أو مسجده، أو مسجدة آخر يتمها ولا يقطعها، والتعليل يقتضي أن لا يقطعها. هو الصحيح: وإليه مال فخر الإسلام. (العناية) إنما قال: ذلك؛ لأن بعضهم ذهب إلى أن يصلي الأخرى؛ لأنه عمل، والرفض حبيث. لأنه بمحل الرفض: يعني له ولاية الرفض في الجملة ما لم يقيد بالسجدة، ألا ترى أن عمل، والرفض خبيث. لأنه بمحل الرفض: يعني له ولاية الرفض في الجملة ما لم يقيد بالسجدة، ألا ترى أن القطع للإكمال: يعني هو تفويت وصف الفرضية؛ لتحصيله بوحه أكمل، فصار كهدم المسجد التحديده. [فتح القدير ١٩/١٤] يقطع: احرازاً لفضيلة الجماعة. (العناية) على رأس الركعتين: وإليه مال السرحسي والبقالي والإسبيحابي، وقيل: يتم، وإليه أشار في "الأصل"، وحكي عن السعدي: كنت أفتي بأنه يتم الخمعة أربعاً، بخلاف التطوع حتى وحدث في "النوادر" روايةً عن أبي حنيفة هي إذا شرع في سنة الخمعة، ثم خرج الإمام، قال: إن صلى ركعة أضاف إليها أخرى ويسلم، فرجعت عن ذلك، ذكره التمرتاشي. (النهاية) يُتمها: لأن الأربع قبل الظهر بمنسزلة صلاة واحدة. (العناية) فلا يحتمل النقض: فيثبت به التمرتاشي. (النهاية) يُتمها: لأن الأربع قبل الظهر بمنسزلة صلاة واحدة. (العناية) فلا يحتمل النقض: فيثبت به شبهة الفراغ، ولو ثبت حقيقته لم يحتمل النقض، فكذا إذا ثبت شبهته. [العناية الم 11/12]

بخلاف ما إذا كان في الثالثة بَعْدُ ولم يُقيدها بالسحدة، حيث يقطعها؛ لأنه محل الرفض، ويتخير: إن شاء عاد فقعد وسلم، وإن شاء كبر قائماً ينوي الدخول في صلاة الإمام. وإذا أتمها يدخل مع القوم، والذي يصلي معهم نافلة؛ لأن الفرض لا يتكرَّر في وقت واحد. فإن صلّى من الفجر ركعة، ثم أقيمت: يقطع ويدخل معهم؛ لأنه لو أضاف إليها أخرى تفوتُه الجماعة، وكذا إذا قام إلى الثانية قبل أن يُقَيِدها بالسحدة، وبعد الإتمام لا يشرع في صلاة الإمام؛ لكراهة التنفُّل بعد الفجر، وكذا بعد العصر؛ لما قلنا، وكذا بعد المغرب في ظاهر الرواية؛ لأن التنفُّل بالثلاث مكروه، وفي حَعلها أربعاً مخالفةٌ لإمامه. ومن دخل مسجداً قد أُذِّن فيه: يُكره له أن يخرج

حيث يقطعها: بخلاف ما قدمنا من اختيار شمس الأئمة عدم قطع الأولى قبل السحود وضم ثانية؛ لأن ضمها ههنا مُفَوِّت لاستدراك مصلحة الفرض بجماعة، فيفوت الجمع بين المصلحتين. [فتح القدير ٤١١/١] ويتخير: قال السرخسي: يعود لا محالة؛ لأنه أراد الخروج من صلاة معتد بها، وذلك لم يشرع إلا في حالة القعود. وإذا أتمها: معطوف على قوله: يتمها. (العناية) يدخل: والأفضل الدحول؛ لأنه في وقت مشروع، ويندفع عنه تهمة أنه ممن لا يرى الجماعة. [العناية ٢/١٤] تفوتُه الجماعة: فيتم صلاة الصبح.

وكذا: أي لا يشرع في صلاة الإمام بعد ما صلى المغرب.(الكفاية) في ظاهر الرواية: وبه قال مالك، وقيد به؛ لأنه روي عن أبي يوسف: الأحسن أن يدخل مع الإمام، ويصلي أربع ركعات ثلاث مع الإمام، وأتم الرابعة بعد فراغ الإمام، وبه قال الشافعي وأحمد.[البناية ٢٧٩/٢] إلا أن هذا التغيير إنما وقع بسبب الاقتداء لا بأس به.[الكفاية ٢٣/١]

لأن التنفُّل بالثلاث: أي بثلاث ركعات؛ لأن فيه مخالفة السنة؛ لورود النهي عن البتيراء، وقال قاضي خان: التنفل بالثلاث حرام. قلت: الوتر ثلاث وهو نفل عندهما، وذلك مشروع فكيف يكون مثله حرام. [البناية ٢٧٩/٢] يكره له أن يخرج: فيه قيد آخر، وهو أن يكون مسجد حيّه، أو غيره، وقد صلوا في مسجد حيه، فإن لم يصلوا في مسجد حيه، فله أن يخرج إليه، والأفضل أن لا يخرج. [فتح القدير ١/ ٤١٣]

حتى يصلي: فيه تفصيل، وذلك أن من دخل مسجداً قد أذن فيه، فإما أن يكون قد صلى، أو لا، فإن لم يصل فإما أن يكون مسجد حيه أو لا، فإن كان، كره له أن يخرج قبل الصلاة؛ لأن المؤذن دعاه ليصلي فيه، وإن لم يكن فإن صلى في مسجد حيه، فكذلك؛ لأنه صار بالدخول فيه من أهله، وإن لم يصل فيه وهو يخرج لأن يصلي فيه لا بأس به؛ لأن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حيه، وإن كان قد صلى، وكانت الظهر أوالعشاء، فلا بأس بالخروج إلى آخر ما ذكره في الكتاب، وهو واضح. [العناية ١٩٣١٤] ينتظم به: أي يستقيم به أمر جماعة بأن كان مؤذناً أو إمام مسجد تتفرق جماعة بسبب غيبته، فإنه يخرج ولا يخرج تحت الوعيد. [البناية ٢٨١٨] تكميل معنى: تكميل للجماعة معنى، والاعتبار للمعنى. (البناية) لكراهة التنفل بعدها: لما روى ابن عمر عن النبي الله "إذا صليت في رحلك، ثم أتيت إمام قوم، فصل معه إلا المغرب والصبح".

^{*} أخرجه ابن ماجه بمعناه عن عثمان قال: قال رسول الله على: من أدركه الأذان في المسجد، ثم خرج - لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة - فهو منافق. [رقم: ٧٣٤، باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج] وأخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أبي هريرة في قال: قال رسول الله على: لا يسمع النداء في مسجدي هذا، ثم يخرج منه إلا لحاجة، ثم لا يرجع إليه إلا منافق. [رقم: ٣٨٥٤، ٣٨٥٤) ورجاله رحال الصحيح (مجمع الزوائد)، وفي "الترغيب": رواته محتج بهم في الصحيح. [إعلاء السنن ٩٧/٧]

إن خشي أن تَفُوته ركعةٌ ويُدرك الأخرى: يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد، ثم يدخل؛ لأنه أمكنه الجمع بين الفضيلتين، وإن خشي فوقهما: دخل مع الإمام؛ لأن ثواب الجماعة أعظم، والوعيد بالترك ألزم، * بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالتين؛

يصلي ركعتي الفجر إلخ: أما أنه يصلي، وإن كانت الجماعة قامت؛ لأن سنة الفجر من أقوى السنن وأفضلها، قال عليه: "صلوهما وإن طردتكم الخيل"، وقال عليه: "ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها"، وإدراك ركعة من الفجر، فقد أدرك الصلاة"، فكان جمعاً بين الفضيلتين، وأما أنه يصلي عند باب المسجد، فلأنه لو صلاهما في المسجد كان متنفلاً فيه عند اشتغال الإمام بالفريضة، وهو مكروه (العناية) عند باب المسجد: فإن لم يكن عند باب المسجد موضع للصلاة يصليهما في المسجد خلف سارية من سواري المسجد، وأشدها كراهة أن يصليهما مخالطاً للصف، ومخالفاً للإمام والجماعة، والذي يلي ذلك خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف. [العناية /٤١٤]

دخل مع الإمام: الحاصل: أنه إذا أمكن الجمع بين الفضيلتين ارتكب الأرجح، وفضيلة الفرض بجماعة أعظم من فضيلة ركعتي الفجر. [فتح القدير ٤١٥-٤١] وحكي عن الفقيه أبي جعفر أنه على قول أبي حنيفة وأبي يوسف على يصلي ركعتي الفجر؛ لأن إدراك التشهد عندهما كإدراك الركعة، أصله مسئلة الجمعة. (العناية) أعظم: لما روي أنه على قال: "صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجةً". (العناية) والموعيد بالترك ألزم: يريد به ما روي أن رسول الله على قال: "لقد هممت أن أستخلف من يصلي بالناس وأنظر إلى من لم يحضر الجماعة، فآمر بعض فتيان بأن يحرقوا بيوتهم". [العناية ١٤/١٤] في الحالتين: يريد بهما حالة حوف فوت كل الفرض، وحالة حوف فوت البعض. (العناية)

* والوعيد هو قوله على الذي أخرجه البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله على قال: "والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحَطَب ليُحطَب، ثم آمر بالصلاة فيؤذُن لها، ثم آمر رجلاً فيؤم الناسَ ثم أخالف إلى رجال، فأحرق عليهم بيوهم، والذي نفسي بيده لو يعلم أحدهم أنه يجد عَرْقاً سميناً أومِرْماتَين حَسَنَتَيْن للشهد العشاء". [رقم: 325، باب وجوب صلاة الجماعة]

لأنه يمكنه أداؤها في الوقت بعد الفرض هو الصحيح. وإنما الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رجمها في تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنهما، ولا كذلك سُنة الفجر على ما نُبيِّن إن شاء الله تعالى. والتقييد بالأداء عند باب المسجد يدلُّ على الكراهة في المسجد إذا كان الإمام في الصلاة. والأفضل في عامة السنن والنوافل المنزل، هو المروي عن النبي عليه قال: وإذا فاتته ركعتا الفجر: لا يَقضيهما قبل طلوع الشمس؛

بعد الفوض: واختلف في أنه يكون سنة أو نفلاً. (النهاية)، نعم فيه خلاف الترتيب المسنون، وهو لا يعارض إحراز فضيلة الجماعة. هو الصحيح: احتراز عن قول بعضهم: إنه لا يقضيها، وهذا غير سديد؛ لأنه علي فاتته الأربع قبل الظهر، فقضاها بعده روته عائشة هي [العناية ١٥/١] وإنما الاختلاف إلخ: ويقضيها في وقته قبل شفعه أي قبل الركعتين اللتين بعد الفرض، قيل: هذا عند أبي يوسف سي : بناء على أن الابتداء بالفائتة أولى، وفي "الحيط" ذكر الإمام الأعظم معه. وقال محمد: بعدهما؛ بناء على أن الأولى فاتت عن محلها ضرروة، فلا معنى لتفويت الثانية أيضاً اختياراً، وقيل: الاختلاف على العكس، وحكم صاحب "المجمع" بكونه أصح، وفيه إشارة إلى أنه ينوي القضاء، كما قيل، لكن الأولى أن ينوي السنة كما في "الحقائق"، وإلى أنه لا يقضي بعد الوقت، لا تبعاً ولامقصودة، وهو الصحيح. [مجمع الأفر ١٩١١/١ -١٢٢]

ولا كذلك سنة الفجر: يعني لا يمكن أداؤها بعد الفرض فحصل الفرق. (العناية) في عامة السنن: ذهب جماعة من أهل العربية إلى أن لفظ عامة " يمعنى الأكثر، وفيه خلاف. وذكر المشايخ أنه المراد في قولهم: "قال به عامة المشايخ" ونحوه ويجب اعتباره كذلك هنا بالنسبة إلى التراويح، وتحية المسجد في السنن، وأما في النوافل فلا، وعلى هذا فيجب كون النوافل عطفاً على لفظ "عامة" معمولاً للحرف لا على السنن. (فتح القدير) المنسزل: وبه أفتى الفقيه أبو جعفر قال: إلا أن يخشى أن يشتغل عنها إذا رجع، فإن لم يخف فالأفضل البيت. [فتح القدير ١/ ٤١٦] * ودليله مارواه البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت أن رسول الله على الغذ حجرة - إلى أن قال: - قد

ودليله مارواه البحاري في صحيحه عن زيد بن نابث أن رسول الله هلا المحد حجره - إلى أن قال: - قد عرفتُ الذي رأيتُ من صنيعكم فصلوا أيهاالناس في بيوتكم، فإن أفضل الصلاه صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.[رقم: ٧٣١، باب صلاة الليل]

لأنه يبقى نفلاً مطلقاً، وهو مكروه بعد الصبح، ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف عليه وقال محمد عليه: أحب إلي أن يقضيهما إلى وقت الزوال؛ لأنه عليه قضاهما بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس.

لأنه يبقى نفلاً مطلقاً: إذ السنة ما أدى رسول الله الله الله على ولا قبل صلاة الفجر. أقول: قد اختلف في أن ما فات من السنة عن وقتها أيبقى سنة أم يكون نفلاً ؟ ومن ههنا قيل: إن الاختلاف في قضاء أربع ركعات سنة الظهر، هل يقضى قبل الركعتين بعد الظهر، أو بعده؟ مبني على هذا الاختلاف. فمن قال: إنه يبقى سنة يقول: بقضائها قبل الركعتين؛ لأنه حينئذ الركعتان وأربع ركعات سيًان في السنية، والفائتة أولى بالتقديم. ومن قال: إنه يكون نفلاً، يقول: إنه يقضى بعده؛ لأن السنة أولى بالتقديم، إذا عرفت هذا، فاعلم: أن دليل المصنف يعني قوله: "لأنه يبقى نفلاً إلح" على أن لا يقضى سنة الفجر بعد الفجر قبل طلوع الشمس لا ينطبق إلا عند من يقول: بنفلية ما فات من السنة. وأما من يقول: إنها تبقى سنة لا يتم هذا الدليل، بل الدليل عنده ما أقول: إن الأصل في السنن أن لا تقضى، لا في الوقت، ولا بعده، لكن لما ورد أن النبي على قضى الركعات التي قبل الظهر حكمنا بقضائها، ولما لم يُرو قضاء سنة الفجر استقلالاً قبل طلوع الشمس من النبي على أبقيناه على أصله، والله أعلم بالصواب.

أحب إليّ: أي إن لم يفعل فلا شيء عليه. (البناية) ليلة التعريس: أي النـزول في آخر الليل.

* روي من حديث أبي قتادة، ومن حديث ذي مخبرة، ومن حديث عمران بن حصين، ومن حديث عمرو بن أمية الضمري، ومن حديث أبين مسعود، أمية الضمري، ومن حديث أبين مسعود، ومن حديث أبين عباس، ومن حديث مالك بن ربيعة السلولي، ومن حديث أبي هريرة. [نصب الراية ٢/٧٥١] أخرج مسلم حديث أبي قتادة عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال: خطبنا رسول الله الله النكم تسيرون عشيتكم وليلتكم، وتأتون الماء إن شاء الله غداً"، - وفيه -: ثم قال: احفظوا علينا صلاتنا، فكان أولُ من استيقظ رسول الله على والشمس في ظهره، قال: فقمنا فزعين، ثم قال: اركبوا فركبنا، فسرنا حتى إذا ارتفعت الشمس نزل، ثم دعا بميضاة كانت معي فيها شيء من ماء، ثم قال لأبي قتادة: "احفظ علينا ميضاتك فسيكون لها نبأ"، ثم أذن بلال بالصلاة، فصلى رسول الله على ركعتين، ثم صلى الغداة، فصنع كما كان يصنع كل يوم... الحديث. [رقم:٢٥٦١، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها] كما كان يصنع كل يوم... الحديث. [رقم:٢٥٦١، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها] حي طلعت الشمس، فقال النبي على "لياخذ كل رجل برأس راحلته، فإن هذا منول حضرنا فيه الشيطان"، حتى طلعت الشمس، فقال النبي في "لياخذ كل رجل برأس راحلته، فإن هذا منول حضرنا فيه الشيطان"،

ولهما: أن الأصل في السنة أن لا تُقضى؛ لاختصاص القضاء بالواحب، والحديث ورد في قضائهما تَبَعاً للفرض، فبقي ما وراءه على الأصل، وإنما تُقضى تبعاً له - وهو يصلي بالجماعة أو وحده - إلى وقت الزوال، وفيما بعده اختلاف المشايخ عظم، وأما سائر السنن سواها، فلا تُقضى بعد الوقت وحدها، واختلف المشايخ في قضائها تبعاً للفرض. ومن أدرك من الظهر ركعة،

القضاء: لأن الأداء تسليم عين ما طلب شرعاً، والقضاء: فعل مثل ذلك. (فتح القدير) يصلي بالجماعة: أي يقضي صلاة الصبح بجماعة أو وحده على الخلاف إلى وقت الزوال. (فتح القدير) اختلاف المشايخ: أي مشايخ ماوراء النهر قال بعضهم: يقضيهما تبعاً ولا يقضيهما مقصودة، وقال بعضهم: لايقضيهما مطلقاً؛ لأن النص ورد في الوقت المهمل على خلاف القياس، فلا يقاس عليه وقت فرض آخر قيل: و هو الصحيح. [العناية ١٧/١ع-١٤] قال بعض أصحابنا: تُقضى السنة أيضاً، وهو أحد قولي الشافعي صلاه وكذا في سائر السنن. [الكفاية ١٧/١٤] سواها: أي سوى سنة الفجر، و في بعض النسخ: سواهما أي سوى ركعتي الفجر. (العناية)

واختلف المشايخ إلخ: قال بعضهم: يقضيها؛ لأنه كم من شيء ثبت ضمناً، وإن لم يثبت قصداً، وفيه نظر؛ لأن مثل هذا يسمى تبعاً لا ضمناً، وقال بعضهم: لا يقضيها؛ لاختصاص القضاء بالواحب، وهو الصحيح. [العناية ٤١٨/١] ومن أدرك إلخ: قال الفقيه أبو جعفر: هذه المسألة جواب سؤال لم يذكر، وهو أن من قال: عبده حر إن صلى الظهر بجماعة، وأدرك ركعةً من الظهر من الإمام، ما ذا حكمه؟ ولو قال: عبده حر إن أدرك الظهر بجماعة، ما حاله؟ فالجواب أنه يحنث في الثاني، وفي الأول لا يحنث.

من الظهر إلخ: يعني من أدرك ركعةً من الصلاة الرباعية، ولم يدرك الثلاث لم يُصَلِّ تلك الصلاة بجماعة بالتفاق بين أصحابنا، وأدرك فضل الجماعة أي صار محرزاً لثواب صلاة صليت بالجماعة بالاتفاق أيضاً بينهم، وعلى هذا يكون تخصيص قول محمد رفيه - بإدراك فضل الجماعة - غير مفيد. وأجيب عن ذلك بأنه إنما خصّه لدفع ما عسى أن يتوهم على قوله في الجمعة: "أن مدرك الإمام في التشهد ليس بمدرك للمحمعة، فيتمها أربعاً"، أن لا يدرك فضل الجماعة في هذه المسألة؛ لأنه مدرك للأقل، فكما أن إدراك الأقل حرمه إدراك الخملة الجماعة فدفع هذا الوهم بتخصيصه بالذكر. [العناية ١٨/١٤]

= قال: ففعلنا، ثم دعا بالماء، فتوضأ، ثم سجد سجدتين، وقال يعقنوب: ثم صلى سجدتين، ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة. [رقم:٢٥٦٢، باب قضاء الصلاة الفائتة]

ولم يُدرك الثلاث، فإنه لم يصل الظهر بجماعة. وقال محمد عليه: قد أدرك فضل الجماعة؛ لأن من أدرك آخر الشيء فقد أدركه، فصار مُحرِزاً ثوابَ الجماعة، لكنه لم يصلّها بالجماعة حقيقة، ولهذا يحنث به في يمينه: لا يدرك الجماعة، ولا يحنث في يمينه: لا يصلي الظهر بالجماعة. ومن أتى مسجداً قد صُلّي فيه: فلا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له ما دام في الوقت، ومراده: إذا كان في الوقت سعة، وإن كان فيه ضيق تركه. قيل: هذا في غير سنة الظهر والفجر؛ لأن لهما زيادة مزيّة، قال عليه في سنة الفجر: "صلّوها ولو طردَتْكم الحَيْلُ"*

ولم يدرك الثلاث: فلو كان صلى معه ثلاثاً، فعلى ظاهر الجواب لا يحنث أيضاً؛ لأنه لم يصلها، بل بعضها بجماعة، وبعض الشيء ليس بالشيء، واختار شمس الأئمة أنه يحنث؛ لأن للأكثر حكم الكل، والظاهر الأول. [فتح القدير ٤١٨/١] أدرك فضل الجماعة: أي صار محرزاً لثواب صلاة صليت بالجماعة بالاتفاق. (العناية) لا يدرك الجماعة: لم يقل: "لم يدرك الجماعة"؛ لأنه يمين غموس لا يكون فيه كفارة إذا حنث. قد صلي فيه: يعني فاتته جماعة، وصار بحيث يصلي الفرض منفرداً، فلا بأس أن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له سنة أو نافلة ما دام في الوقت سعة، فإن كان فيه ضيق ولكن هو بحيث لا يخرج ترك التطوع. [فتح القدير ١٨/١] فلا بأس إلخ: وفيه تفصيل: فإن المصلي إما أن يؤدي الفرض بجماعة، أو منفرداً، ففي الأول يصلي الرواتب، ولا يتخير فيها مع الإمكان، وفي الثاني الجواب كذلك في رواية، وقيل: يتخير، والأول أجود وأصح. [مجمع الأفر ٢١٢/١] ما بدا له: أي ما ظهر يعني ما أراد من التطوع. (البناية)

كان فيه ضيق: بأن لا يقع الكل فيه. قيل: وهذا قول فخر الإسلام، وشمس الأئمة السرخسي، وصاحب "المحيط"، وقاضي خان، والتمرتاشي، والحلواني. (العناية) قيل: هذا: أي الترك عند ضيق الوقت. (فتح القدير) أي قول محمد علمه: "لا بأس" بأن يتطوع إنما هو في غير سنة الظهر والفجر؛ لأن التطوع قبل العصر والعشاء مندوب إليه، والناس في خيرة بين إتيانه وتركه، فلا بأس بالتطوع قبلهما، وأما التطوع قبل الفجر والظهر، فأكد من ذلك؛ لأن لهما زيادة مزية. [العناية ١٨/١] الخيل: والمراد بالخيل: جيش العدو. (البناية)

^{*} أخرجه أبوداود في سننه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تدعهما وإن طردَتْكم الخيلُ". [رقم: ٢٥٨، باب في تخفيفهما]

وقال في الأخرى: "من ترك الأربع قبل الظهر: لم تَنَلْه شفاعتي" وقيل: هذا في الجميع؛ لأنه عليم عليها عند أداء المكتوبات بالجماعة، ** ولا سنة دون المواظبة، والأولى أن لا يتركها في الأحوال كلها؛ لكونها مكمّلات للفرائض إلا إذا خاف فوات الوقت. ومن انتهى إلى الإمام في ركوعه فكبّر، ووقف حتى رفع الإمام رأسه لا يصير مدركاً لتلك الركعة، خلافاً لزفر هو يقول: "أدرك الإمام فيما له حكم القيام،

وقيل: وهو قول صدر الإسلام، و مثله روي عن الحسن بن زياد، والكرخي. (العناية) واظب عليها: يعني السنن الرواتب، قلت: هذا موقوف من الأحاديث، فلم يرو أن النبي الشيخ ترك شيئًا من الرواتب إلا الركعتين بعد الظهر، وقضاهما بعد العصر، وركعتي الفجر، وقضاهما بعد طلوع الشمس. في الأحوال كلها: يعني سواء صلى بالجماعة أو منفرداً أو مقيماً أو مسافراً هكذا فعل الخلفاء الراشدون وكبار الصحابة والتابعين، ولأن المنفرد أحوج اليها لإفتقاره إلى تكميل الثواب. ويؤدي الكامل إلا إذا خاف فوت الوقت فإنه بسبيل من تركها. [العناية ١٩٥١] ووقف: وكان يمكنه الركوع أو لم يقف بل الخط فرفع الإمام قبل ركوعه لايصير مدركاً لهذه مع الإمام. (فتح القدير)

لا يصير مدركاً: وأجمعوا على أنه لو اقتدى في قومة الركوع لا يصير مدركاً للركعة. (النهاية) خلافاً لزفر: وهو قول سفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وعبدالله بن المبارك هشر. [العناية ٢٠٠/١] هو يقول إلخ: إنما قال المصنف: وقف؛ لأن خلاف زفر فيه، فأما لو كان التكبير ورفع الرأس معاً، فلا خلاف لزفر فيه. فيما له حكم القيام: وهو الركوع، فإن له حكمه حتى لو شاركه فيه صار مدركا الركعة، ويأتى بتكبيرات العيد فيه، فصار كما لو أدركه في محض القيام. [فتح القدير ٢٠/١]

حكم القيام: قيل: لأن نصف الشخص قائم في الركوع، فصار في حكم القيام، أقول: ليس للنصف حكم الكل، حتى يكون في حكم القيام، فلا يُثبت هذا الدليل ما هو المطلوب، بل يُثبت أن الركوع حالة ثالثة متوسطة.

^{*} هذا ليس له أصل، والعجب من الشراح ذكروا هذا ولم يتعرضوا إلى بيان حاله، وسكتوا عنه. [البناية ٢٩٢/٦] ** هذا معروف من الأحاديث، ولم يرو أنه عليم ترك شيئًا من الرواتب المذكورة في النوافل، إلا الركعتين بعد الظهر، وقضاهما بعد العصر، وركعتي الفجر، وقضاهما بعد الفرض بعد الشمس. [نصب الراية ٢٦٢/٢، والبناية ٢٩٣/٢]

فصار كما لو أدركه في حقيقة القيام. ولنا: أن الشرط هو المشاركة في أفعال الصلاة، ولم يوجد، لا في القيام، ولا في الركوع. ولو ركع المقتدي قبل إمامه، فأدركه الإمام فيه: جاز، وقال زفر: لا يجزئه؛ لأن ما أتى به قبل الإمام غير معتد به، فكذا ما يَبنيه عليه. ولنا: أن الشرط هو المشاركة في جزء واحد، كما في الطرف الأول، والله أعلم.

هو المشاركة إلى: قال على: "إنما جُعل الإمام لِيُوتَمَّ به، فلا تختلفوا عليه فإذا كبَّر فكبِّروا"، وفيه: "وإذا ركع فاركعوا" الحديث. (فتح القدير) جاز: فعله ذلك ولا تفسد به صلاته. (العناية) قيل: أي فعله ذلك، أقول: هذه العبارة ليست بجيدة؛ لأن هذا الفعل مكروه شنيع البتة، وإطلاق هذا اللفظ مما ينافيه، والأولى حازت. لا يجزئه: فيجب أن يعيد هذا الركوع، فإن لم يعده لم تجزه، كما لو رفع رأسه من هذا الركوع قبل ركوع الإمام. [فتح القدير ٢١/١] غير معتدبه: لكونه منهياً عنه. (العناية) كما في الطرف الأول: وهو أن يركع معه، ويرفع رأسه قبل الإمام. (العناية)

باب قضاء الفوائت

ومن فاتَنه صلاةً: قضاها إذا ذَكرَها، وقدَّمها على فرض الوقت، والأصل فيه: أن الترتيب بين الفوائت وفرض الوقت عندنا مستحقُّ، وعند الشافعي مستحب؛ لأن كل فرض أصل بنفسه، فلا يكون شرطاً لغيره. ولنا: قوله ﷺ: "من نام عن صلاة أو نَسيَها فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام: فليصل التي هو فيها، ثم ليصل التي ذكرها، ثم ليعد التي صلَّى مع الإمام". * ولو خاف فوت الوقت: يُقدِّم الوقتية، ثم يقضيها؛

باب: لما فرغ من بيان أحكام الأداء وما يتعلق به وهو الأصل شرع في بيان أحكام القضاء وهو الخلف عنه. [العناية ٢٢/١] مستحب: ولا يرد عليه وجوب الترتيب بين الظهر والعصر يوم عرفة، فإنه لو قدَّم العصر لم يجز؛ لأنه يجب أداء الظهر شرطاً، فإنَّ وقت العصر لا يدخل إلا بعد أداء الظهر في ذلك اليوم خاصةً، حتى لو كان ناسياً للظهر لم يجز أيضاً، وهذا؛ لأن أوقات الأداء يترتب بعضها على بعض.

لأن كل فرض إلخ: قلنا: نحن لا نجعل الفائتة شرطاً للوقتية؛ إذ الشرط ما يجب تبعاً لغيره، ويسقبط لسقوطه، بل نجعل كلاً من الفائتة والوقتية واجباً بصفة خاصة، فالفائتة تجب بصفة التقديم على الوقتية بمعنى أنه يلزمه أن يأتي بها بحيث لو أتى بها تقع قبلها، والوقتية تجب بصفة التأخر عن الفائتة. فلا يكون: هذا هو الأصل إلا ما أخرجه عنه دليل كما في الإيمان، فإنه أعظم الأصول، وهو شرط لكل العبادات. [فتح القدير ٢٢٢١] شرطاً لغيره: لأن الشرط تبع، فكان بين أصالته وتبعيته منافاة. (العناية)

* أخرجه الدار قطني عن ابن عمر قال: "إذا نسي أحدكم صلاته فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فليصل مع الإمام، فإذا فرغ من صلاته فليصل الصلاة التي نسي، ثم ليعد صلاته التي صلى مع الإمام. قال أبوموسى: وحدثناه أبو إبراهيم الترجماني ثنا سعيد به، ورفعه إلى النبي على وهم في رفعه، فإن كان قد رجع عن رفعه فقد وفق للصواب. [٢١/١، باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى]، وأخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن ابن عمر قال: قال رسول الله على: من نسي صلاة فذكرها وهو مع الإمام فليتم صلاته، وليقض الذي نسي، ثم ليعد التي صلى مع الإمام. [رقم: ٢١/١، ٢/١]، ورجاله ثقات إلا أن شيخ الطبراني محمد بن هشام المستملي لم أحد من ذكره، كذا في "مجمع الزوائد" قلت: وهو أيضاً ثقة على قاعدة "مجمع الزوائد". [إعلاء السنن ١٤٤/٧]

لأن الترتيب يَسقُطُ بضيق الوقت، وكذا بالنسيان، وكثرة الفوائت؛ كيلا يودِّي إلى تفويت الوقتية. ولو قدم الفائتة جاز؛ لأن النهي عن تقديمها لمعنى في غيرها، بخلاف ما إذا كان في الوقت سَعَةُ وقد م الوقتية حيث لا يجوز؛ لأنه أدّاها قبل وقتها الثابت بالحديث. * ولو فاتته صلوات رُتَّبها في القضاء، كما وجبت في الأصل؛ لأن النبي عليمًا شُغِل عن أربع صلواتٍ يوم الخندق، فقضاهن مرتبًا،

وكذا بالنسيان: وإن لم يضق الوقت وقلّت الفوائتُ. جاز: يعني يصح لا أنه يحل له ذلك، كما لو اشتغل بالنافلة عند ضيق الوقت يكون آثماً بتفويت الفرض بها، ويحكم بصحتها. (فتح القدير) لمعنى في غيرها: وهو كون الاشتغال بها يُفوِّتُ الوقتيةَ، وهذا يوجب كونه عاصياً في ذلك، أما هي في نفسها، فلا معصية في ذاتها. (فتح القدير) كما في الصلاة في الأرض المغصوبة. (البناية) حيث لا يجوز: عند قلة الفوائت: لأن النهي عن أداء الوقتية قبل الفائتة لمعنى راجع إلى نفس الوقتية، وهو أن لا يقدم الصلاة عن وقتها. (النهاية)

قبل وقتها: أي أدى الوقتية قبل وقت الوقتية الذي ثبت ذلك الوقت لها بالحديث، وهو واجب العمل. (النهاية) ولو فاتته إلخ: هذه المسألة لبيان أن الترتيب كما أنه فرض بين الوقتية والفائتة، فكذا بين الفوائت نفسها. [العناية ٢٦٦/١] رتبها في القضاء: أي عند قلة الفوائت بدليل ما بعده "إلا أن تزيد" إلخ، كما أن مراعاة الترتيب بين الفوائت والصلاة الوقتية واجبة عند قلة الفوائت. (النهاية)

عن أربع صلوات: هي الظهر والعصر والمغرب والعشاء كما رواه الترمذي والنسائي والبزار وغيرهم، قال الزيلعي في تخريج أحاديث الهداية: ظاهر الحديث أن العشاء أيضاً من الفوائت، فإنه قال: شُغل عن أربع صلوات، وذكر منها العشاء، وليس كذلك، وإنما صلاها النبي في وقتها، لكن لما أخرَها عن وقتها المعتاد له سماها الراوى فائتة بجازاً.

^{*} يشير إلى حديث أنس أخرجه الجماعة. [نصب الراية ١٦٣/٢] أخرج البخاري عن قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، لا كفارة لها إلا ذلك ﴿وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي﴾. [رقم: ٥٩٧، باب من نسي صلاة فليصل إذا ذكر، ولا يعيد إلا تلك الصلاة]

ثم قال: "صلّوا كما رأيتموني أُصلّي" إلا أن تزيد الفوائت على ستّ صلوات؛ لأن الفوائت قد كثرت فيسقط الترتيبُ فيما بين الفوائت نفسها، كما سقط بينها وبين الوقتية،

صلّوا إلخ: ليس من تمام ما اتصل به، بل هو حديث آخر، فهو استدلال بمجموع فعله الترتيب بين الأربع، وأمره بالصلاة على الوجه الذي فعل، فلزم الترتيب، ولو قاله بالواو لكان أقل إيهاماً. [فتح القدير ٢٦/١] إلا أن تزيد إلخ: استثناء من قوله: رتبها في القضاء. (فتح القدير) أن تزيد: ومعناه إلا أن تصير الفوائت ستًّا، واختلف الشارحون في تأويل كلامه؛ لأن ظاهره لا يفيد هذا المعنى لاستدعائه أن تكون الفوائت سبعاً؛ لأنه ذكر الفوائت بلفظ الجمع، والزائد غير المزيد عليه. [العناية ٢٧/١]

على ست صلوات: فيه أن الزيادة على الست غير ضرورية، بل يكفي ست صلوات، ويدفع ذلك بوجهين: أحدهما: أن يراد عن الزيادة الكثرة، ويجعل قوله: "على ست" ظرفاً مستقراً أي كائناً على ست، وثانيهما: أن يقدر مضاف. كما سقط إلخ: الظاهر أن يقال: إن الترتيب إنما يسقط بين الفوائت والوقتية، دفعاً للحرج، فإن فاتته الصلاة شهراً أو شهرين فصاعداً لا يتمكن من تقديم جميع الصلوات على الوقتية، ويتعسر أن يأتي بالفوائت ما استطاع إلا أن يضيق الوقت، فلا بد من القول بالسقوط عند كثرتها إلا أن الكثرة غير مضبوطة، فضبطناه بما يدخل به الصلاة في التكرار، وكما تعذر رعاية الترتيب بين الفوائت والوقتية عند الكثرة يتعذر في ما بين الفوائت أيضاً، فربما لا يحفظ المرء أول الفوائت بسبب كثرتها.

* روي من حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث جابر. [نصب الراية ٢/١٦] أخرج الترمذي حديث ابن مسعود عن أبي عبيدة بن عبد الله قال: قال عبدالله بن مسعود: إن المشركين شغلوا رسول الله على عن أربع صلوات يوم الحندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالاً فأذّن، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصاء. قال أبوعيسى: حديث عبد الله ليس الظهر، ثم أقام فصلى العصاء. قال أبوعيسى: حديث عبد الله ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله. [رقم: ١٧٩، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ] قلت: قد تقدم أنه سمع من أبيه عند بعض أهل الحديث، فالإسناد حجة متصل. [إعلاء السنن ٧/١٥] يبدأ] قلت: قد تقدم أنه سمع من أبيه عند بعض أهل الحديث، فالإسناد حجة متصل. [إعلاء السنن ٧/١٥] وقوله في الحديث: "ثم قسال صلوا كما رأيتموني أصلي" ليس هو في هسذا الحديث ولو ذكره المصنف بالواو - لكان أجود، وهو في حديث مسالك بن الحويرث. [نصب الراية ٢/٥٢] أخرجه البخاري عن أبي قلابة قال:حدثنا مالك قال: أتينا إلى النبي على الله قال وصلوا كما رأيتموني أصلي، الحديث.

وحَدُّ الكثرة: أن تصير الفوائتُ ستًّا بخروج وقت الصلاة السادسة، وهو المراد بالمذكور في "الجامع الصغير"، وهو قوله: وإن فاتته أكثر من صلاة يوم وليلةٍ: أجزأته التي بدأ بها؛ لأنه إذا زاد على يوم وليلة تصير ستًّا. وعن محمد حظه: أنه اعتبر دحول وقت السادسة، والأول هو الصحيح؛ لأن الكثرة بالدحول في حد التكرار، وذلك في الأول. ولو الجتمعت الفوائت القديمة والحديثة، قيل: تجوز الوقتية مع تذكُّر الحديثة؛ لكثرة الفوائت، وقيل: لا تجوز، ويجعل الماضي كأن لم يكن؛ زَجراً له عن التهاون.

الفوائت ستا: قال في "شرح الكنـز" وغيره: المعتبر أن تبلغ الأوقات المتخللة ستاً مذ فاتته الفائتة وإن أدى ما بعدها في أوقاتها، وقيل: يعتبر أن تبلغ الفوائت ستاً ولو كانت متفرقة، وثمرة الخلاف تظهر فيمن ترك ثلاث صلوات مثلاً الظهر من يوم، والعصر من يوم، والمغرب من يوم، فعلى الأول يسقط الترتيب يعني بين المتروكات، وعلى الثاني لا؛ لأن الفوائت بنفسها يعتبر أن تبلغ ستاً، ومثل هذا ما ذكره في "المصفى". [فتح القدير ٢٧/١-٤٢٨]

لأن الكثرة إلخ: فيه كلام، وهو أن الكثرة أمر إضافي جاز إطلاقها على ما هو أزيد مما دونه، فما وجه الدحول في حد التكرار؟ ويجوز أن يقال: أصل ذلك: القضاء بالإغماء، وقد ثبت أن علياً هي أغمي عليه أقل من يوم وليلة، فقضى الصلوات، وعمار بن ياسر أغمي عليه يوماً وليلة، فقضاهن، وعبد الله بن عمر أغمي عليه أكثر من يوم وليلة، فلم يقضهن، فدل على أن التكرار معتبر. [العناية ٢٧/١٤-٤٢] في الأول: أي في خروج وقت السادسة. (النهاية) القديمة والحديثة: صورته: رجل ترك صلاة شهر سفها وبحانة، ثم نَدِم على ما صنع واشتغل بأداء الصلوات في مواقيتها، فقبل أن يقضي تلك الفوائت ترك صلوات دون ست، وصلى صلاة أخرى وهو ذاكر لهذه المتروكة الحديثة، قال بعض المتأخرين من مشايخنا، تجوز هذه الصلوات؛ لكثرة الفوائت والإشتغال بالحديثة ليس بأولى من الإشتغال بتلك، والإشتغال بالكل يفوّت الوقتية عن وقتها، قال في "النهاية": وعليه الفتوى. [العناية ٢٨/١٤]

ولو قضى بعض الفوائت حتى قُلَ ما بقي: عاد الترتيب عند البعض، وهو الأظهر؛ فإنه رُوي عن محمد وللله فيمن ترك صلاة يوم وليلة، وجعل يقضي من الغد مع كل وقتية فائتة ، فالفوائت جائزة على كل حال، والوقتيات فاسدة إن قدَّمها؛ لدخول الفوائت في حدِّ القلة، وإن أُخَرها فكذلك إلا العشاء الأخيرة؛ لأنه لا فائتة عليه في ظنَّه حال أدائها. ومن صلى العصر، وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر: فهي فاسدة إلا إذا كان في أخر الوقت، وهي مسألة الترتيب، وإذا فسدت الفرضية: لا يبطل أصل الصلاة عند أي حنيفة وأبي يوسف عملًا. وعند محمد: يبطل؛ لأن التحريمة عُقِدَتْ للفرض،

ولو قضي إلخ: صورته: أن يترك الرحل صلاة شهر، ثم قضاها إلا صلاة أو صلاتين، ثم صلى صلاة دخل وقتها، وهو ذاكر لما بقي عليه، هل يجوز الوقتية، أو لم يجز؟ عن محمد فيه روايتان، في رواية: يجوز، واختارها شمس الأثمة السرخسي وفخر الإسلام على البزدوي، فإهما قالا: متى سقط الترتيب لم يعد في أصح الروايتين، وبهذا أخذ أيضاً أبو حفص الكبير، وفي رواية: لا يجوز، وإليه مال بعض المشايخ، أشار إليه بقوله: عند البعض أي عند بعض المشايخ منهم أبوعلي الدقاق والفقية أبو جعفر، واختاره المصنف. [البناية ٢١٤/٢-٢١٤] حتى قلّ: فكان كحق الحضانة إذا سقط بالتزوج، ثم ارتفعت الزوجية. (العناية)

على كل حال: يعني سواء قدَّمها على الوقتيات أو أخَّرها عنها. (العناية) إن قدمها إلخ: لأنه متى أدّى صلاة من الوقتيات صارت هي سادسة المتروكات إلا أنه لما قضى المتروكة بعدها عادت المتروكات خمساً، ثم لا يزال هكذا، فلا يعود إلى الجواز. [العناية ٤٣٠/١] إلا العشاء الأخيرة: في "الكافي": أما العشاء الأخيرة فمحمولة على ما إذا كان الرجل جاهلاً؛ لأنه صلاها في ظنه جميع ما عليه، فصار كالناسي، فإن كان عالماً لم يجز العشاء الأخيرة أيضاً؛ لأنه صلاها وعنده أربع صلوات، هذا كلامه. في ظنه: إشارة إلى أنه إنما يجوز إذا لم تكن الوقتيات فائتةً في ظنه، أما إذا كان يظن فسادها في ظنه فلا.

وهي مسألة الترتيب: وإنما ذكرها ليصل به مسألة بطلان الوقت. (فتح القدير)

لا يبطل أصل الصلاة: وذلك؛ لأن الفريضة عنده بمنزلة الفصل، وانعقاده بانعقاد الجنس، خلافاً لهما، فإن الفرض عندهما أمر عارض، ولا يلزم من انتفاء العارض انتفاء المعروض.

فإذا بطلت الفرضية بطلت التحريمة أصلاً، ولهما: ألها عُقدَت لأصل الصلاة بوصف الفرضية، فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل. ثم العصر يَفسُد فساداً موقوفاً، حتى لو صلى ستَّ صلواتٍ، ولم يُعد الظهرَ: انقلب الكل جائزاً، وهذا عند أبي حنيفة حشيه، وعندهما: يَفسُد فساداً باتًا لا جواز لها بحال، وقد عُرف ذلك في موضعه. ولو صلى الفحر، وهو ذاكر أنه لم يُوتر، فهي فاسدة عند أبي حنيفة حشيه خلافاً لهما؛ وهذا بناءً على أن الوتر واجب عنده، سنة عندهما. ولا توتيب فيما بين الفرائض والسنن، وعلى هذا إذا صلى العشاء، ثم توضأ وصلى السنة والوتر، ثم تبين أنه صلى العشاء بغير طهارة، فعنده: يُعيد العشاء والسنة دون الوتر؛ لأن الوتر فرض على حدة عنده، وعنده، وعندهما: يعيد الوتر أيضاً؛ لكونه تبعاً للعشاء، والله أعلم.

تنبيه: الفتوى على قول أبي حنيفة ﷺ بأن الوتر واجب على حدة وليس بتابع للعشاء، كما في ردالمحتار.

فلم يكن من إلخ: يعني ليس الموجود مما يبطل أصل الصلاة كالحدث، بل وصف الفرضية، ولا تلازم بين بطلان الوصف، وبطلان الأصل كالمكفّر بالصوم إذا أيسر في خلال اليوم لا يبطل صومه فيصير مفطراً بل يبطل وصف وقوعه كفارة. [فتح القدير ٤٣٢/١] انقلب الكل جائزاً: وجه قول أبي حنيفة سطله - وهو الاستحسان - أن الترتيب يسقط بكثرة الفوائت، والكثرة تثبت بالسادسة، فإذا ثبت بها استندت إلى أولها، فيثبت سقوط الترتيب الذي هو حكمها، كما في تصرف المريض، وتعجيل الزكاة. (النهاية)

لا جواز لها بحال: لأن سقوط الترتيب حكم الكثرة، وكل ما هو حكم لعلّة يتأخر عن علته، فسقوط الترتيب إنما يكون فيما يقع من الصلوات بعد الكثرة لا فيما قبلها، وهو القياس. [العناية ٢٩٣/١]

في موضعه: أي في كتاب الصلوات في "المبسوط". (البناية) ولا ترتيب إلخ: يعني أن الترتيب المستحق هو ما يكون بين الفرائض لا غير. (العناية) وعلى هذا إلخ: على هذا الاختلاف، وهو أن الوتر واجب عنده سنة عندهما. (العناية) لا يخفى أن مجرد الوجوب لا يكفي، بل يجب أن يقال: إن وقت العشاء والوتر واحد، ولو لم يكن واحداً، بل يكون وقته بعد العشاء لوجب إعادة الوتر. دون الوتر: لأن عنده يدخل وقت الوتر بدخول وقت العشاء، إنما كان عليه مراعاة الترتيب، وقد سقط ذلك بالنسيان، وعندهما دخول وقت العشاء على وجه الصحة ولم يوجد. (النهاية)

باب سجود السهو

يسجد للسهو في الزيادة والنقصان سجدتين بعد السلام، ثم يتشهد ثم يُسلّم، وعند الشافعي عليه يسجد قبل السلام؛ لما رُوي أنه عليه سجد للسهو قبل السلام. ولنا: قوله عليه الكل سهو سجدتان بعد السلام"، ** ورُوي: "أنه عليه سجد سجدتي السهو بعد السلام"، ***

باب: لما فرغ عن ذكر القضاء والأداء، شرع في بيان ما يكون جابراً لنقصان يقع فيهما. (العناية) السهو: المراد من السهو: زوال الصورة، إما من المدركة، أو منها ومن الحافظة، فيشمل النسيان.

بعد السلام: نفي لقول مالك عشه فإنه يقول: إن كان سهوه عن نقصان سحد قبل السلام؛ لأنه جبر النقصان، وإن كان عن زيادة، يسجد بعد السلام؛ لأنه ترغيم للشيطان. (الكفاية)

ثم يتشهد إلخ: وسحود السهو يرفع التشهد والسلام ولكن لا يرفع القعدة؛ لأن الأقوى لا يرتفع بالأدبي.[الكفاية ٤٣٤/١]

^{*} أخرجه الأثمة الستة في كتبهم [نصب الراية ١٦٦/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن مولى ربيعة بن الحارث أن عبدالله بن بحينة، _ وهو من أزد شنوءة، وهو حليف لبني عبدمناف وكان من أصحاب النبي على _ ، أن النبي على صلى بهم الظهر، فقام في الركعتين الأوليين لم يجلس، فقام الناس معه حتى إذا قضى الصلاة، وانتظر الناس تسليمه كبر وهو حالس، فسجد سجدتين قبل أن يسلم، ثم سلم. [رقم: ٢٩٨، باب من لم ير التشهد الأول واحباً]

^{**} أخرجه أبوداود في سننه عن ثوبان عن النبي الله قال: لكل سهو سحدتان بعد ما يسلم. [رقم: ١٠٣٨، ١، ١٠٣٨ باب من نسي أن يتشهد وهو حالس] و لم يضعفه، فهو حديث حسن. [إعلاء السنن ٢/٧]

^{***} أخرجه الأثمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ١٦٨/٢] أخرج البخاري في صحيحه عن عبدالله فلهم أن رسول الله على صلى الظهر خمساً، فقيل له: أ زيد في الصلاة؟ فقال: وما ذاك؟ قال: صليتَ خمساً، فسجد سجدتين بعد ما سلم. [رقم: ٢٢٦، باب إذا صلى خمساً]

فتعارضت روايتا فعله، فبقي التمسك بقوله سالمًا، ولأن سجود السهو مما لا يتكرَّر، فيؤخر عن السلام، حتى لو سهى عن السلام ينجبر به، وهذا الخلاف في الأوْلويَّة،

فتعارضت روايتا فعله: أي فعل الرسول على بيان المعارضة بين الفعلين بين الحديثين الذين ذكرهما للشافعي، ولنا ظاهر؛ لأن حديث الشافعي يدل على أنه على سحد قبل السلام، وحديثنا يدل على أنه سحد بعد السلام. قال الشراح _ منهم السغناقي والأتراري _: لمّا تعارض الفعلان عنه على تركناهما، فعملنا بقوله على السلامته عن المعارض، وهو معنى قول المصنف "فبقى" إلخ. [البناية ٢/٥/٢]

فبقي إلخ: لا يقال: إن في المعارضة بين الحجتين إنما يصار إلى ما بعدهما من الحجة، لا إلى ما فوقهما، والقول فوق الفعل؛ لأن القول موجب والفعل لا، فكيف يصار إلى القول عند المعارضة بين الفعلين، لأنا نقول: إذا وقعت المعارضة بين الحجتين: إنما يصار إلى ما بعدهما عند انعدام الحجة فيما فوقهما، وإن كانت حجة فوقهما، فلا يحتاج حينئذ إلى المعارضة. [الكفاية ٢٥٥١-٤٣٦]

ولأن سجود إلخ: تقريره: أن القياس كان يقتضي أن لا يتأخر سجود السهو عن زمان وجود العلة، وهي السهو إلا أنه لما كان مما لا يتكرر، أخر عن السلام. [البناية ٢٧٧/٢] مما لا يتكرر: قال الأ ترارى: سجود السهو ليس يتكرر بالإجماع، قلت: ليس كذلك؛ لأن مذهب ابن أبي ليلي أن السجود يتكرر بعد السهو، قال الأوزاعي: إذا سهى سهوين يسجد أربع سجدات، ذكره النووي، ولو سهى في سجدات السهو لم يسجد، وهو قول الحسن والنجعي. [البناية ٢٧/٢]

سهى عن السلام: صورته: إذا شك في صلاته عند السلام، فلم يدر أثلاثاً صلى، أم أربعاً، فشغله تفكره، حتى أخر السلام، ثم ذكر أنه صلى أربعاً لزمه سجود السهو، فلو كان لم يسجد بسهو قبله، ووجد هذا، ثم سجد ينجبر به، ولو سجد ثم وجد هذا، فإن سجد له يتكرر سجود السهو، وهو خلاف المشروع، ولو لم يسجد بقي نقص لازم غير مجبور، فيُؤخر عن السلام؛ كيلا يبقى نقص غير مجبور. [الكفاية ٢٩٦/١]

وهذا الخلاف: بيننا وبين الشافعي. (العناية) في الأولوية: أراد أن الأولى عندنا أن سجود السهو بعد السلام، وبجوز عندنا قبل السلام أيضاً، والأولى عنده قبل السلام، وبعد السلام يجوز أيضاً، هذا الذي ذكره المصنف، هو حواب ظاهر الرواية، وقد ذكر في "النوادر": أنه إذا سجد للسهو قبل السلام لا يجزيه؛ لأنه أتى به في غير محله، وفي "الذحيرة": لو سجد للسهو قبل السلام حاز عندنا، قال القدوري: هذا في رواية الأصول، قال: وروي عنهم: أنه لا يجزيه. [البناية ٢٨/٢]

ويأي بتسليمتين، هو الصحيح؛ صَرفاً للسلام المذكور إلى ما هو المعهود، ويأي بالصلاة على النبي عليم والدعاء في قعدة السهو، هو الصحيح؛ لأن الدعاء موضعه آخر الصلاة. قال: ويلزمه السهو إذا زاد في صلاته فعلاً من جنسها ليس منها، وهـــذا يدل على أن سجدة السهو واجبة، وهو الصحيح؛ لأنها تَحب لجَبر نقص مُكَن في العبادة،

ويأتي بتسليمتين: عن يمينه وعن شماله، وبه قال الثوري وأحمد. (البناية) هو الصحيح: احترز به عما نقل عن فخر الإسلام: وهو التسليم من جهة واحدة من تلقاء وجهه، وفي "المحيط": ينبغي أن يسلم تسليمة واحدة عن يمينه، وهو قول الكرخي، وهو الأصوب، وبه قال النخعي. [البناية ٧٢٨/٢]

ويأي: أي يأتي من عليه سجود السهو. (البناية) بالصلاة إلخ: وفي "الذحيرة": احتلفوا في الصلاة على النبي على النبي على أن ذلك النبي على الدعوات ألها في قعدة الصلاة، أم في سجدتي السهو؟، ذكر أبوجعفر الأستروشي أن ذلك قبل سلام السهو، وذكر الكرحي في "مختصره" ألها في قعدة سجدتي السهو؛ لألها هي القعدة الأحيرة، واختار فحر الإسلام ما اختاره المصنف. [البناية ٢٢٩/٢] في قعدة السهو: أي سجود السهو. (البناية) ويلزمه السهو: هذا بيان ما ذكر في أول الباب بقوله: "يسجد للسهوللزيادة والنقصان". [البناية ٢٣٠/٢]

إذا زاد إلخ: تكلم المشايخ فيما يوجب سحود السهو، فقيل: إنه تجب لستة أشياء بتقليم ركن كتقليم الركوع على الفاتحة أو السورة، وبتأخير ركن كتأخير السحدة الصلبية _ وفي تأخير سحدة التلاوة روايتان _ أو القيام إلى الثالثة بتكرار التشهد، وبتكرار ركن كركوعين، أو ثلاث سحدات، وبتغير الواحب كالجهر فيما يخافت فيه وعكسه، وبترك واحب كالقعدة الأولى، وبترك سنة مضافة إلى جميع الصلاة كالتشهد في القعدة الأولى. وذكر صدر الإسلام ولله أن سبب الوحوب واحد، وهو ترك الواحب، قال صاحب "المحيط": وهذا أجمع ما قيل فيه؛ لأن جميع ما ذكر من مراعاة الترتيب، والأفعال والأذكار واحبة، وكذا التشهد في القعدة الأولى عنده، وعليه المحققون. [الكفاية ١٩٩١]

منها: أي والحال أن الذي زاد ليس من الصلاة، كما إذا ركع ركوعين.(البناية) وهذا: أي قول القدوري: ويلزمه السهو.(البناية) هو الصحيح: ذكره في "المحيط" و"المبسوط" و"الذخيرة" و"البدائع"، وبه قال مالك وأحمد، وفي "فتاوى المرغيناني": عبّر الكرخي عليه من أصحابنا بقوله: "أنه سنة".[البناية ٢٣٠/٢] احتراز عن قول القدوري: إنه سنة عند عامة أصحابنا.(فتح القدير)

فتكون واحبة كالدماء في الحج، وإذا كان واحباً لا يجب إلا بترك واجب، أو تأخيره، أو تأخيره، أو تأخير ركن ساهياً، هذا هو الأصل، وإنما وجبت بالزيادة؛ لأنها لا تَعْرَى عن تأخير ركن أو ترك واجب. قال: ويلزمه إذا ترك فعلاً مسنوناً، كأنه أراد به فعلاً واحباً، إلا أنه أراد بتسميته سنة أنَّ وجوبَها ثبت بالسنة. قال: أو ترك قراءة الفاتحة؛ لأنها واحبة، أو القنوت، أو التشهد،

كالدماء: عند وقوع الجناية. (البناية) إلا بترك واجب: نحو ما إذا ترك القعدة الأولى. (البناية) أو تأخيره: كتأخير سجدة صلبية من الأولى، أو تأخير القيام إلى الثالثة بسبب الزيادة على التشهد ساهياً ولو بحرف من الصلاة على النبي على وقيل: بل بتمامها وقيل: بل باللهم صل على محمد، والتحقيق اندراج الكل في مسمى ترك الواجب؛ لأن عدم التأخير واجب فالتأخير ترك واجب. [فتح القدير ٢٨٨١] أو تأخير وكن: نحو ما إذا أتى بثلاث سجدات. (البناية)

ساهياً: لأن النبي على على إيجابها بالسهو بقوله: "لكل سهو سحدتان"، فلو أوجبنا ذلك في العمد لما لزمها الإضافة في السهو، وقال الشافعي: إنها تجب في العمد أيضاً. هو الأصل: يعني أن الأصل في وجوب سحدة السهو ترك الواحب أو تأخير الواحب أو تأخير الركن سهواً، فإن وجد واحداً منها يتحقق سبب الوحوب، فيجب سحود السهو. (البناية) وإنها وجبت إلخ: هذا جواب عما يقال: لا يجب بالزيادة أيضاً ولا ترك هناك و لا تأخير، فأحاب عن ذلك بقوله: لأنها. [البناية ٧٣٢/٢]

عن تأخير ركن: كما في زيادة السحود. (البناية) أوتوك واجب: كما في تأخير القيام بأن قام إلى الخامسة ساهياً. (البناية) قراءة الفاتحة: أراد في الأوليين، وإن تركها في الأخريين من الفرض لا يجب إلا في رواية الحسن عن أبي حنيفة عليه. [الكفاية ٤٣٩/١] أوالقنوت: أي ترك القنوت لو تذكره بعد ما سحد عليه السهو، وكذا بعد ما رفع رأسه من الركوع، ويمضي ولا يقنت، ولو تذكر في الركوع، ففي عوده إلى القنوت روايتان. (البناية) أو التشهد: وفي "الينابيع": لو قعد قدر التشهد في القعدة الأحيرة، ولم يتشهد، فعن أبي يوسف عليه روايتان في سحود السهو، ولو ترك بعض التشهد يجب السهو. [البناية ٧٣٣/٢]

أو تكبيرات العيدين؛ لأنها واجبات؛ فإنه عليمًا واظب عليها من غير تركها مرةً، * وهي أمارةُ الوجوب. ولأنها تُضاف إلى جميع الصلاة، فدَلَّ على أنها من خصائصها، وذلك بالوجوب، ثم ذكرُ التشهّد يحتمل القعدةَ الأولى والثانية، والعراءة فيهما، وكل ذلك واجب، وفيها سجدةُ السهو هو الصحيح. ولو جهر الإمام فيما يُخافَتُ،

أو تكبيرات العيدين: وفي "التحفة" و "القنية": لا يجب السهو بترك الأذكار، - قال الإسبيحابي: كالثناء والتعوذ وتكبيرات الركوع والسحود - إلا في أربعة، وهي القراءة، والقنوت، والتشهد الأحير، و تكبيرات العيدين، وفي "الإسبيحابي": إلا في خمسة، وزاد تأخير السلام، وأطلق التشهد و لم يقيده بالأحير، ثم قال: "ويجب بتركه فيهما". [البناية ٧٣٤/٢] وذلك: أي الاحتصاص إنما يكون بالوجوب. (البناية)

ثم ذكر التشهد: أي ذكر القدوري التشهد في مختصره بقوله: "أو ترك فاتحة الكتاب". [البناية ٢/ ٢٣٤] والقراءة فيهما: أي في الأولى والثانية وذلك؛ لأن التشهد يطلق على الدعاء الذي فيه ذكر الشهادتين، ويطلق على القعدة. [البناية ٢/٣٥] هو الصحيح: احترز به عن حواب القياس في هذه الأشياء، حيث لا يجب فيها شيء، كما لو ترك الثناء والتعوذ، كذا في [البناية ٢/٣٢/]، وقال في "الكفاية": قوله: هو الصحيح، احتراز عن حواب القياس في التشهد بأنه سنة، لا واحب، ولكن حواب الاستحسان هو واحب، وقال الأكمل: قوله: هو الصحيح، احتراز عما قيل: قراءة التشهد في القعدة الأولى سنة، وكذا قال الاتراري وصاحب "الدراية"، ورده العيني صاحب "البناية"، وقال: إن الكل متفقون على ما ليس بمراد المصنف، ثم افتخر على توجيهه. قال الشيخ اللكنوي على عاشيته: أقول: كلامهم هو الصحيح، أو هو الأصح، ونحوه لا يكون احترازاً عن حواب القياس، بل يطلق مثل هذه الألفاظ في موضع يكون فيه الخصيف، أو المنهم ما قال العيني: من أنه احتراز عن حواب القياس في هذه الأشياء، وأيضاً تبين ركاكة الفقهاء. فظهر ضعف ما قال العيني: من أنه احتراز عن حواب القياس في هذه الأشياء، وأيضاً تبين ركاكة ما في "الكفاية" أنه احتراز عن حواب القياس في الده الأشياء، وأيضاً تبين ركاكة هو يرجع إلى ما قال: إنه كل ذلك واجب، ويكون احتراز عن مذهب من قال بسنية التشهد في القعدة الأولى، هذا ما ظهر لهذا العبد الضعيف، والله أعلم ما هو مراد المصنف.

^{*} مواظبة النبي ﷺ عليها معروفة و لم ينقل الترك.[البناية٢/٢٧] وكذلك في[نصب الراية٢/٢٧]

أو خافَت فيما يُجهر: تلزمه سجدتا السهو؛ لأن الجهر في موضعه والمخافتة في موضعها من الواجبات، واختلفت الرواية في المقدار، والأصح: قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين؛ لأن اليسير من الجهر والإخفات لا يمكن الاحتراز عنه، وعن الكثير ممكن، وما تصح به الصلاة كثير، غير أن ذلك عنده آية واحدة، وعندهما ثلاث أيات، وهذا في حق الإمام دون المنفرد؛ لأن الجهر والمخافتة من خصائص الجماعة. قال: وسهو الإمام يُوجب على المؤتم السجود؛

تلزمه: وهذا مذهبنا، وقال الشافعي عله: لا يلزمه؛ واحتج في ذلك بما روى أبوقتادة أن النبي كان كان يسمعنا الآية والآيتين في الظهر والعصر. (الكفاية) سجدتا السهو: وقال مالك وأحمد: إن جهر في موضع الإسرار يسجد للسهو بعد السلام، وإن أسر في موضع الجهر سجد قبل السلام، وعن أحمد: إن سجد فحسن، إن ترك فلا بأس. (البناية) واختلفت الرواية إلخ: أي اختلفت الرواية عن أصحابنا في مقدار ما يتعلق به السهو من الجهر فيما يخفي، والإخفاء فيما يجهر فذكر الحاكم الخليل عن ابن سماعة عن محمد ينهجه: أنه قال: إذا جهر بأكثر الفاتحة يسجد، ثم رجع، فقال: إذا جهر مقدار ما يجوز به الصلاة تجب، وإلا فلا، وروى أبو سليمان عن محمد كله: إن جهر بأكثر الفاتحة سحد.[البناية ٧٣٧/٢] والأصح: احترز بقوله: "والأصح" عما ذكره شمس الأئمة السرخسي أنه يجب سجدتا السهو وإن كان ذلك كلمة. [البناية ٧٣٧/٢] واحتراز عن رواية "النوادر" أنه إذا جهر في المخافتة فعليه السجود قلَّ أو كثر، وإن خافت في الجهرية، فإن كان في أكثر الفاتحة، أو ثلاث آيات من غيرها، أو آية قصيرة على مذهب أبي حنيفة عليه السحود، وإلا فلا. [فتح القدير ٤٤١/١] في الفصلين: أراد بمما جهر الإمام فيما يخفى والإخفاء فيما يجهر (البناية) لا يمكن الاحتراز: أراد بالإمكان وعدمه من حيث العادة. (البناية) غير أن ذلك: أي الكثير الذي تصح به الصلاة. (البناية) وهذا: أي وجوب السجدة في الفصلين. (العناية) دون المنفرد: لأن المنفرد مخيَّر بين الجهر والإخفاء.(العناية) هذا الذي ذكره جواب ظاهر الرواية، وأما جواب رواية "النوادر": فإنه تجب عليه سجدة السهو. [الكفاية ٢/١] على المؤتم: وإن كان مسبوقاً لم يدرك محل السهو معه، إلا أنه لا يسلم، بل ينتظره بعد سلامه حتى يسجد، فيسجد معه، ثم يقوم إلى القضاء، وعن هذا ينبغي أن لا يعجل بالقيام بل يؤخر حتى ينقطع ظنه عن سجود الإمام. [فتح القدير ٢/١]

لتقرُّر السبب الموجب في حق الأصل، ولهذا يلزمه حكمُ الإقامة بنية الإمام، فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المؤتمُّ؛ لأنه يصير مخالفاً لإمامه، وما التزم الأداء إلا متابعاً، فإن سها المؤتم: لم يلزم الإمام ولا المؤتم السجودُ؛ لأنه لو سجد وحده كان مخالفاً لإمامه، ولو تابعه الإمامُ ينقلب الأصل تَبعاً. ومن سها عن القعدة الأولى، ثم تذكر، وهو إلى حالة القعود أقرب: عاد، وقعد وتشهَد؛ لأن ما يقرب من الشيء يأخذ حكمَه، ثم قيل: يسجد للسهو للتأخير، والأصح: أنه لا يسجد، كما إذا لم يقم،

السبب الموجب: وهو وحوب سجدة السهو في حق الإمام والمتابعة على القوم لازمة. (الكفاية) في حق الأصل: فلما وجب عليه، وجب على خلفه؛ لأن النقصان المتمكن في صلاته، متمكن في صلاة القوم؛ لأن صلاقم متعلقة بصلاته صحة وفساداً، فوجب عليهم السجود. (البناية) يلزمه: أي يلزم المؤتم، يعني إذا نوى الإمام في وسط صلاته الإقامة يصير فرضهم أربعاً، وإن لم يوجد من القوم النية. [البناية ٢٣٩/٧] لم يسجد المؤتم: يعني لا يجب عليه أن يسجد، وعند الشافعي ومالك وأحمد في رواية يسجد المؤتم. (البناية) مخالفاً لإمامه: إذا سجد بدون أن يسجد الإمام. (البناية) لأنه: أي لأن المؤتم لو سجد وحده أي بدون الإمام. (البناية) ولو تابعه: أي لو تابع المقتدي إمامه. (البناية) عن القعدة الأولى: أي في الفرائض الثلاثية والرباعية. (البناية) أقرب: أي والحال أنه أقرب إلى القعود من القيام، وفي "الكافي": يعتبر ذلك بالنصف الأسفل، فإذا كان النصف الأسفل مستوياً، كان إلى القيام أقرب، وإلا لا. [البناية ٢/٤١٧]

يأخذ حكمه: كفناء المصر له حكم المصر في حق صلاة العيد والجمعة، وكحريم البئر له حكم البئر، وما قرب من العامر له حكم العامر في المنع عن الإحياء، كذا في "المحيط"، وعليه قوله عليّمًلا: "لقنوا موتاكم". [الكفاية ٤٤٤-٤٤٣] ثم قيل: أشار بهذا إلى أن المشايخ اختلفوا في الصورة المذكورة، هل يلزمه شحود السهو أم لا؟ فقال الولوالجي وأبونصر السرحسي وغيرهما، والشافعي وأحمد: يسحد، وهو معنى قوله: "ثم قيل: يسحد للسهو". [البناية ٢/٢٤٧]

للتأخير: أي لتأخير القعدة التي هي واحبة؛ لأنه بهذا المقدار من القيام صار مؤخراً واحباً عن وقته. (البناية) والأصح: وهو اختيار أبي بكر محمد بن الفضل وبعض أصحاب الشافعي. (البناية) كما إذا لم يقم: لأنه إذا كان إلى القعود أقرب، كان له حكم القاعد فينتفي عنه إطلاق القيام عليه. (البناية)

ولو كان إلى القيام أقرب: لم يعد؛ لأنه كالقائم معنى، ويسجد للسهو؛ لأنه ترك الواجب، وإن سها عن القعدة الأخيرة، حتى قام إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم يسجد؛ لأن فيه إصلاح صلاته، وأمكنه ذلك؛ لأن ما دون الركعة بمحل الرَّفْض. قال: وألغى الخامسة؛ لأنه رجع إلى شيء محلّه قبلها فتُرتفض، وسجد للسهو؛ لأنه أخّر واجباً. وإن قَيَّدَ الخامسة بسيحدة: بطل فرضه عندنا، خلافاً للشافعي؛ لأنه استحكم شروعه في النافلة قبل إكمال أركان المكتوبة، ومن ضرورته حروجه عن الفرض؛

لأنه كالقائم معنى: يعني ولو كان حقيقة القيام لما عاد إلى القعدة بالاتفاق، فكذا ههنا؛ لأنه أخذ حكمه بقربه منه، ثم إنما لا يعود عنه في حقيقة القيام؛ لما أن القيام فرض، والقعدة الأولى واحبة، فلا يترك الفرض لأجل الواحب. (البناية) لأنه ترك الواجب: هذا بلا خلاف بيننا وبين الشافعي، أما عندنا فلأنه ترك الواحب، وهو القعدة الأولى، وأما عند الشافعي فإن عنده لا يتعلق السهو بترك السنة سوى التشهد الأول، والقنوت، والصلاة على النبي على التشهد الأول. [البناية ٢/٢٤٧] القعدة الأخيرة: في ذوات الأربع كالظهر والعصر حتى قام إلى الخامسة، أو في ذوات الثلاث، كالمغرب والوتر إلى الرابعة، أوفي ذوات الإثنين كما في الفحر، فقام إلى الثالثة. [البناية ٢/٢٤٧] لأن فيه: أي لأن في رجوعه إلى القعدة. (البناية)

ذلك: أي إصلاح صلاته. (البناية) بمحل السرفض: لأنه ليس لــه حكم الصلاة، ولهـــذا لا يحنَث به في يمينه لا يصلي. (الكفاية) وألغى الخامسة: أي الركعة الخامسة التي قام إليها. (البناية)

لأنه رجع إلخ: أي رجع إلى القعود الذي محله قبل القيام إلى الخامسة. (البناية) لأنه أخّر واجباً: أراد به الواجب القطعي وهو الفرض. (الكفاية) خلافاً للشافعي: فإن عنده يعود إلى القعدة، ويتشهد ويسلم، ويسجد سجدتي السهو، فتجزئه صلاته، هذا إذا قام إلى الخامسة ساهياً، فإن قام إليها عامداً، ولم يكن قعد قدر التشهد، فعلى قول علمائنا ما لم يقيد الخامسة بالسجدة لا تفسد صلاته، كما لو قام إليها ساهياً، وقال الشافعي: كما قام إلى الخامسة عامداً تفسد صلاته. [كفاية ١/٥٤٥] لأنه استحكم إلخ: والشروع في النافلة قبل إكمال الفرض يفسد له. (البناية) ومن ضرورته: أي ومن ضرورة الشرع. (البناية)

وهذا لأن الركعة بسحدة واحدة صلاةً حقيقةً، حتى يحنَث بما في يمينه: لا يصلي، وتحوَّلَت صلاته نفلاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رهيها، خلافاً لمحمد وهذه على ما مر. فيضم إليها ركعة سادسة، ولو لم يَضُم لا شيء عليه؛ لأنه مظنون، ثم إنما يَبطُل فرضه بوضع الجبهة عند أبي يوسف وهيه؛ لأنه سجود كامل. وعند محمد وهو برفعها؛ لأن تمام الشيء بآخره - وهوالرفع - ولم يصح مع الحدّث، وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا سبقه الحدث في السجود: بنى عند محمد وهذه خلافاً لأبي يوسف وهيه،

وهذا إلخ: أي هذا الذي ذكرنا من الركعة بلا سحدة لا تبطل صلاته، وإن كانت(مع) سحدة تبطل. (البناية) وتحولت: أي الذي لم يقعد في الرابعة قدر التشهد، و قيد الخامسة بالسحدة تحوّلت أي صارت تلك الصلاة التي صلاها، نفلاً. [البناية ٧٤٤/٢] على ما مر: في باب قضاء الفوائت. (الكفاية) فيضم: عندهما؛ لأن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الأصل عندهما، خلافاً لمحمد عليه.

ركعة سسادسة: يعني عندهما؛ لأن النفل شرع شفعاً لا وتراً؛ للنهي عن البتيراء، وهل يجب عليه سحدة السهو؟ لم يذكره، واختلفوا فيه، والأصح أنه لا يسجد؛ لأن النقصان بالفساد لايجبر بالسجدة. (البناية) لأنه مظنون: أي لأن الذي شرع فيه مظنون، والمظنون غير مضمون؛ لأنه قام على ظن ألها ثالثة، وهذا عند علمائنا الثلاثة، خلافاً لزفر سلم. [البناية ٢/٥٤٧] لأنه سجود كامل: لكون السجود حقيقة في وضع الجبهة. (البناية) وعند محمد سلم. وهو المختار للفتوى. (الكفاية)

بوفعها: أي برفع المصلي حبهته عن الأرض. (البناية) ولم يصح مع الحدث: أي لم يصح السحود مع الحدث بالاتفاق، إنما ذكر هذا؛ لأن محمداً لما قال: تمام الشيء بآخره، وهو الرفع، قال: لا خلاف بيننا أن الرفع لم يصح مع الحدث فلم يتم السحود. [البناية ٢٤٦/٢] فيما إذا سبقه الحدث: يعني إذا سبقه الحدث في هذا السحود، فذهب يتوضأ، ثم تذكر أنه لم يقعد في الرابعة يتوضأ، ويعود إلى القعدة، ويبني على صلاته عند محمد، يعني يتمها بالتشهد والسلام خلافاً لأبي يوسف عليه، فعنده لا يبني؛ لأن صلاته فسدت بوضع الجبهة، ولا بناء على الفاسد. [البناية ٢٤٦/٢]

ولو قعد في الرابعة، ثم قام، ولم يُسلِّم: عاد إلى القعدة ما لم يسجد للخامسة، وسلَّم؛ لأن التسليم في حالة القيام غير مشروع، وأمكنه الإقامة على وجهه بالقعود؛ لأن ما دون الركعة بمحل الرفض. وإن قيَّد الخامسة بالسجدة، ثم تذكَّر، ضم إليها ركعة أخرى، وتَمَّ فرضُه؛ لأن الباقي إصابة لفظة السلام، وهي واجبة، وإنما يضم إليها أخرى؛ لتصير الركعتان نفلاً؛ لأن الركعة الواحدة لا تجزئه؛ لنهيه عليمًا عن البتيراء،*

ولم يسلم: على ظن أنها القعدة الأولى.(البناية) وهل يتبعه القوم في هذا القيام، قيل: نعم، فإن عاد عادوا معه، وإن مضى في النافلة تبعوه، والصحيح ما ذكره البلخي عن علمائنا لا يتبعونه في البدعة وينتظرونه، فإن عاد قبل السحدة تبعوه في السلام، وإن سحد سلموا في الحال.[فتح القدير ٤٤٧/١]

إلى القعدة: لا يعيد التشهد. (فتح القدير) وسلم: لأن النبي الله قام إلى الخامسة، فسبح، فعاد وسلم، وسجد سجدتي السهو. (البناية) وأمكنه الإقامة: أي أمكنه إقامة السلام. (البناية) بالقعود: يعني بالعود إلى القعود. (البناية) بمحل الرفض: كما لو أقام المؤذن وهو في الركعة الأولى، ولم يقيدها بالسجدة، فإنه يرفضها. [البناية ٧٤٧/٢] ثم تذكر: أنه زاد ركعة خامسة وأنه ترك السلام. (البناية)

ضم إليها إلخ: وفي "المبسوط" ما يدل على الوحوب، فإنه قال: وعليه أن يضيف، وكلمة "على" للإيجاب. وعند الشافعي لا يضم؛ لأن الركعة الواحدة مشروعة عنده. [البناية ٧٤٧/٢] تمَّ فرضه: وعند الشافعي يعود إلى القعدة ولا يضيف السادسة فإن أضافها فسدت صلاته؛ لأنه انتقل إلى صلاة أحرى وعليه ركن؛ لأن إصابة لفظ السلام ركن عنده، وعندنا لايفسد ظهره؛ لأنه انتقل إلى صلاة أحرى، وليس عليه ركن؛ لأن إصابة لفظ السلام ليس بركن عندنا. وإضافة السادسة للاحتراز عن البتيراء المنهية. [البناية ٧٤٧/٢]

*رواه أبوعمربن عبد البر في "التمهيد" عن عبد الله بن محمد بن يوسف عن أحمد بن محمد عن أبيه عن الحسن بن سليمان من طريق عثمان بن محمد عن أبي سعيد أن رسول الله على عن البتيراء أن يصلي الرجل واحدة يوتربها انتهى. وذكره عبدالحق في "أحكامه" من جهة ابن عبدالبر، وقال: الغالب على حديث عثمان بن محمد بن ربيعة الوهم انتهى. وقال ابن القطان في كتابه: ليس دون الدراوردي من يغمض عنه، والحديث شاذ لا يُعرَّج عليه ما لم يعرف عدالة رواته. [نصب الراية ١٧٢/٢] قال الحافظ في "اللسان": يريد بذلك عثمان وحده، وإلا فباقي الإسناد ثقات مع احتمال أن يخفى على ابن القطان حال بعضهم. =

ثم لا تنوبان عن سنة الظهر، وهو الصحيح؛ لأن المواظبة عليها بتحريمة مبتدأة. ويسجد للسهو استحساناً؛

لا تنوبان: أي هاتان الركعتان الزائدتان، لا تنوبان يعني لا تقومان ولا تجزئان. (البناية) وهو الصحيح: احتراز عن قول من قال: تنوب. لأن المواظبة إلخ: وجه المحتار أن السنة بالمواظبة، والمواظبة عليها منه عليه المتحريمة مبتدأة. استحساناً: وجه الاستحسان: أنه انتقل من الفرض إلى النفل إلا أن النفل بناء على التحريمة الأولى، فيجعل في حق وجوب سجدة السهو كألها صلاة واحدة، وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعاً بتسليمة واحدة، وقد سها في الشفع الأول سجد للسهو في آخر الصلاة، وإن كان كل شفع من التطوع صلاة على حدة لكن كلها في حق التحريمة صلاة واحدة، قالوا: وهذا القياس والاستحسان بناء على مسألة أخرى، وهي أن المسبوق إذا اشتغل بقضاء ما فاته، و لم يتابع الإمام في سجود السهو، هل يسجد في آخر الصلاة؟ القياس أن لا يسجد؛ لأن السهو وقع في صلاة الإمام، وانتقل إلى صلاة أخرى، وفي الاستحسان يجب؛ لأن صلاته بناء على صلاة الإمام.[الكفاية ٧/١]= = وقال الزيلعي بعد ما نظر في قول ابن القطان: فإن عبد الله بن محمد بن يوسف شيخ ابن عبد الهر هو الإمام الثقة الحافظ، والحسن بن سليمان قال ابن يونس: كان ثقة حافظاً، وفي "الجوهر النقي": عثمان بن محمد بن ربيعة، قال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم، ولم يتكلم عليه أحد بشيء فيما علمنا غير العقيلي، وكلامه خفيف، وقد أخرج له الحاكم في "المستدرك". [إعلا السنن ٢٤/٦] وقال في "حاشية إعلاء السنن": قلت: لعلك قد عرفت بما ذكرنا في المتن من تحقيق السند والكشف عن رجاله أن الحديث لا علة له، سوى ما قد قيل في عثمان بن محمد بن ربيعة: إن الغالب على حديثه الوهم، وهذا تليين هيِّن كما لا يخفي على من عرف مراتب ألفاظ الجرح، ولم يتهمه أحد فيما علمنا بالكذب ولا بالسقوط، فاندحض بذلك ما نقله بعض الناس من قول ابن حزم بالمعنى: "إن النهي عن البتيراء لم يثبت عن النبي ﷺ، وحديثه ساقط وكاذب". قلت: وكيف يكون ساقطاً وكاذباً وليس أحد من رواته ساقطاً ولا كاذباً؟ بل كلهم ثقات إلا عثمان وليس هو بمتروك ولا كاذب، وابن حزم من المتعنتين في الجرح كما ذكرنا في المقدمة، فلا يُعرَّج على قوله، وأما قول ابن القطان: "والحديث شاذ لا يعرج عليه ما لم يعرف عدالة رواته". فقد عرفتَ في قول الحافظ أن باقى الإسناد ثقات، فلا يضرنا جهل من لم يعرف عدالتهم فقد عَرَفَها غيره، والشذوذ منتف بما للحديث من الشواهد، منها: ما سيأتي عن محمد بن كعب القرظي:"أن النبي ﷺ لهي عن البتيراء"، وهو وإن كان مرسلاً ضعيفاً ولكن تعــدد الطرق يورث قوة. ومنها: ما تقــدم عن ابن مسعود ١١٥٠ أنكر على سعد في الوتر بواحدة، وقال: "ما أجزأت ركعة قط"، وسنده صحيح إلخ. [إعلاء السنن ٦٣/٦-٦٥]

لتمكن النقصان في الفرض بالخروج لا على الوجه المسنون، وفي النفل بالدحول لا على الوجه المسنون، ولو اقتدى به إنسان فيهما: الوجه المسنون، ولو اقتدى به إنسان فيهما: يصلي ستاً عند محمد عليه؛ لأنه المؤدّى بهذه التحريمة، وعندهما: ركعتين؛ لأنه الستحكم خروجه عن الفرض، ولو أفسده المقتدي، فلا قضاء عليه عند محمد عليه؛

= استحساناً: والقياس أن لا يسجد؛ لأنه صار إلى صلاة غير التي سها فيها، ومن سها في صلاة لا يسجد في أخرى. وجه الاستحسان: أن النقصان دخل في فرضه عند محمد بتركه الواجب وهو السلام، وهذا النفل بناء على التحريمة الأولى، فيجعل في حق السهو، كألهما واحدة، كمن صلى ستاً تطوعاً بتسليمة وسها في الشفع الأول يسجد في الآخر، وإن كان كل شفع صلاة واحدة بناء على الاتحاد الحكمي الكائن بواسطة اتحاد التحريمة، وعند أبي يوسف حظُّه النقصان في النفل بالدخول لا على الوجه الواجب؛ إذ الواجب أن يشرع في النفل بتحريمة مبتدأة للنفل وهذه كانت للفرض كذا في "الكافي". وبه ظهر أن قول المصنف: "لتمكن النقصان في الفرض بالخروج لا على الوجه المسنون، وفي النفل بالدخول لا على الوجه المسنون"، مراده: مسنون الثبوت، فيعم الواجب، وهو المراد وهو تعليل على المذهبين، فالأول لمحمد والثاني لأبي يوسف كليه، وظهر أن كونه استحساناً يقابله قياس، إنما هو على قول محمد كليه. أما على قول أبي يوسف كليه فيسجد قياساً واستحساناً، وقدَّم قول محمد؛ لأنه المختار للفتوى، لأن من قام من الفرض إلى النفل بلا تسليم، ولا تحريمة عمداً لم يعد ذلك نقصاناً في النفل؛ لأنه أحد وجهى الشروع في النفل، بل في الفرض كذا ذكره فخر الإسلام، لكن أبو يوسف يمنع أنه أحد وجهي الشروع. [فتح القدير ١/ ٤٤٨-٤٤] الوجه المسنون: هو حروجه بإصابة لفظ السلام بعد أربع ركعات، وقد ترك ذلك فيكون نقصاناً في الفرض.[البناية ٧٤٩/٢] لم يلزمه القضاء: عندنا خلافاً لزفر.(البناية) لأنه مظنون: والمشروع من الصلاة أو الصوم على وجه الظن غير ملزم عندنا، خلافاً له. (البناية) وعندهما ركعتين: هكذا ذكر في "خلاصة الفتاوي" لكن المذكور في "شرح الجامع الصغير" للصدر الشهيد، و "شرح الطحاوي" و"المنظومة" وشروحها: أنه يصلى ستاً عند محمد ١١٨ وركعتين عند أبي يوسف ١١٨ و لم يذكر قول

أبي حنيفة عليه، وهو الصحيح. [البناية ٢/٠٥٧] لأنه استحكم: فلا يلزمه غير هذا الشفع. (البناية)

ولو أفسده: أي لو أفسد المقتدي ما شرع فيه. (البناية)

اعتباراً بالإمام، وعند أبي يوسف على: يقضي ركعتين؛ لأن السقوط بعارض يخص الإمام. قال: ومن صلى ركعتين تطوعاً، فسها فيهما وسجد للسهو، ثم أراد أن يصلي أخريَيْن: لم يَبن؛ لأن السجود يَبطل؛ لوقوعه في وسط الصلاة، بخلاف المسافر إذا سجد للسهو، ثم نوى الإقامة حيث يَبني؛ لأنه لو لم يين يبطل جميع الصلاة، ومع هذا لو أدَّى صح؛ لبقاء التحريمة، ويبطل سجود السهو، هو الصحيح. ومن سلم وعليه سجدتا السهو، فدخل رجل في صلاته بعد التسليم، فإن سجد الإمام كان داخلاً، وإلا فلا، وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف حياً. وقال محمد على الصلاة أصلاً؟

اعتباراً بالإمام: يعني اعتبر محمد على حاله بحال الإمام، فإن هذه الصلاة المظنونة غير مضمونة في حق الإمام، فلو صارت في حق المقتدي مضمونة، لصار بمنزلة اقتداء المفترض بالمتنفل، و هو باطل. [البناية ٢٥٠/٢] فلو صارت في حق المقتدي مضمونة، لصار بمنزلة اقتداء المفترض بالمتنفل، و هو باطل. [البناية ٢٥٠/٢] وعند أبي يوسف عضد أبي يوسف على أبا حنيفة وأبا يوسف على أبا على قول أبي يوسف على أباحامع الصغير". (البناية) الأن السقوط: أي محمد على في "الجامع الصغير". (البناية)

لم يبن: أي ليس له أن يبني. (فتح القدير) لأن السجود: لأن سجود السهولم يشرع، إلا في آخر الصلاة. (البناية) بخلاف المسافر إلخ: الحاصل أن نقض الواجب وإبطاله لا يجوز، إلا إذا استلزم تصحيحه نقض ما هو فوقه، ففي مسألة الكتاب امتنع البناء؛ لأنه نقض للواجب المذكور، وهو سجود السهو، ووجب البناء في المسافر. [فتح القدير ٤٤٨/١] هو الصحيح: وذكرنا أن الاختلاف في إعادة سجود السهو عند البناء. [البناية ٧٥٢/٢] ومن سلم: أو من سلم في آخر صلاته. (البناية)

و إلا فلا: يعني وإن لم يعد الإمام إلى السجود، فلا يكون الرجل داخلاً.(البناية) لا يخرجه: يعني لا حروجاً موقوفاً، ولا باتاً.(البناية)

لأنها وجبت جبراً للنقصان، فلا بد من أن يكون في إحرام الصلاة. وعندهما: يخرجه على سبيل التوقف؛ لأنه مُحلّل في نفسه، وإنما لا يعمل؛ لحاجته إلى أداء السجدة، فلا يظهر دونها، ولا حاجة على اعتبار عدم العود. ويظهر الاختلاف في هذا، وفي انتقاض الطهارة بالقهقهة، وتغيّر الفرض بنية الإقامة في هذه الحالة. ومن سلم يريد به قطع الصلاة وعليه سهو: فعليه أن يسجد لسهوه؛ لأن هذا السلام غير قاطع، ونيتُه تغيير المشروع فلغت . ومن شك في صلاته، فلم يَدر أثلاثاً صلّى أم أربعاً، وذلك أول ما عَرَض له:

جبراً للنقصان: أي النقصان الكائن في نفس الصلاة. (فتح القدير) يخوجه: أي يخرج سلام الإمام إياه عن الصلاة. [البناية ٢٥٣/٢] محلل في نفسه: لقوله ﷺ: "تحليلها التسليم وبالإجماع أيضاً. (البناية)

لا يعمل: أي السلام لا يعمل عمله ههنا. (البناية) ولا حاجة: فيعمل عمله لتحقق المقتضي وزوال المانع. (البناية) في هذا: أي تظهر فائدة الاختلاف المذكور بين سجدة في المذكور من المسئلة. (البناية) بالقهقهة: يعني إن ضحك الذي سلم، وعليه سجود السهو تنقض طهارته عند محمد وزفر هها؛ لأنه ضحك، وعندهما لا ينقض، وكذلك لو ضحك المقتدي في هذه الحالة. (البناية) وتغير الفوض بنية الإقامة: يعني المسافر إذا نوى الإقامة في هذه الحالة قبل سجود السهو، فعند محمد وزفر هها يتغير فرضه أربعاً، كما نوى قبل السلام، وعندهما لا يتغير فرضه، سواء سجد للسهو أو لا. [البناية ٢٥٤/٢]

غير قاطع: وهذا؛ لأنه غير محلل عند محمد رفيه، فمتى قصد تحليله فقد قصد تغيير المشروع، وعندهما هو محلل على سبيل التوقف، فمتى قصد أن يجعله محللاً على الثبات، فقد قصد تغيير المشروع فلغت. [الكفاية ١٠٥١] فلغت: بخلاف نية الكفر، فإلها تؤثر إبطال الإيمان - والعياذ بالله تعالى- ؛ لأن ركنه عمل الباطن فقط عند المحققين. [فتح القدير ١/٥٠٤] في صلاته: قيد بالظرف؛ لأنه لو شك بعد الفراغ منها، أو بعد ما قعد قدر التشهد لا يعتبر. [فتح القدير ٢/٥٤] أول ها عوض له: اختلف المشايخ بهلا في معنى قوله: أول ما عرض له أو أول ما سهى قال بعضهم: معناه أن السهو ليس بعادة له، لا أنه لم يسه في عمره قط، وقال بعضهم: معناه أول سهو وقع له في عمره، و لم يكن سها في صلاته قط من حين بلغ، وقال بعضهم: معناه أول سهو وقع له في تلك الصلاة، والأول أشبه. [الكفاية ٢/١٥]

استأنف؛ لقوله عليه: " إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلَّى فليستقبل الصلاة"، * وإن كان يعرض له كثيراً بني على أكبر رأيه؛ لقوله عليه: "من شك في صلاته فليتحرَّ الصواب"، ** وإن لم يكن له رأي: بني على اليقين؛

استأنف: أي استقبل الصلاة. (البناية) ومذهب الشافعي أنه يبني على الأقل، وبه قال مالك في الأحوال كلها، وبه قال أحمد في المنفرد، وعن أحمد في الإمام روايتان: أحدهما: أنه يبني على الأقل، والثانية: أنه يبني على غالب الظن، ويسجد للسهو. [البناية ٧٥٨/٢] فليتحر الصواب: ولفظ التحري وإن لم يروه مسعر والثوري وشعبة ووهيب بن خالد، وغيرهم فقد رواه منصور بن المعتمر الحافظ، واعتمد عليه أصحاب الصحيح. [فتح القدير ٢٥٣/١] على اليقين: أي على الأقل؛ لأنه هو ليتيقين، صورته: إذا وقع له الشك بين الركعة والركعتين يجعلها ركعة، وإن وقع بين الثلاث والأربع يجعلها ثلاثاً فيتم صلاته على ذلك. [البناية ٢/ ٢٠١] ووفق أصحابنا بين الأحاديث، فحملوا حديث الاستقبال على الشك في أول أمره؛ لأنه لا حرج عليه فيه، وحملوا حديث ابن مسعود على ما إذا كان يعرض له الشك كثيراً، وله رأي؛ لأن في الاستئناف كل مرة حرجاً بيناً، وفي البناء على اليقين احتمال خلط النافلة بالفرض قبل علمه، وحملوا حديث أبي سعيد على من تكرر له الشك، وليس له ظن وترجيح. [البناية ٢٥٨/٢]

* هذا اللفظ غريب [البناية ٢/٧٥٧] وبمعناه أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر في الذي لا يدري ثلاثاً صلى أو أربعاً قال: يعيد حتى يحفظ. [٢٨/٢، باب من قال إذا شك فلم يدر كم صلى أعاد] وكذلك أخرج ابن أبي شيبة عن ابن سيرين عن ابن عمر قال: أما أنا فإذا لم أدر كم صليتُ فإني أعيد. [٢٧/٢ و ٢٨، باب من قال إذا شك فلم يدركم صلى أعاد] وسكت عنه الحافظ في الدراية، وفي نيل الأوطار: وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر، وعبدالله بن عمرو بن العاص من الصحابة، وإليه ذهب عطاء والأوزاعي والشعبي وأبوحنيفة. [علاء السنن ١٧٨/٧]

** أخرجه البخاري قال: قال عبد الله: صلى النبي على قال إبراهيم: لا أدري زاد أو نقص، فلما سلم قيل له يارسول الله على أحدث في الصلاة شيء؟ قال: وما ذاك؟ قالوا: صليت كذا وكذا، فثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدتين، ثم سلم، فلما أقبل علينا بوجهه قال: إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون، فإذا نسيتُ فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحر الصوابَ فليتم عليه، ثم يسلم ثم يسجد سجدتين. [رقم: ١٠٤، باب التوجه نحو القبلة حيث كان]

لقوله عليه: "من شك في صلاته فلم يدر أ ثلاثاً صلى أم أربعاً، بنى على الأقل". * والاستقبال بالسلام أولى؛ لأنه عُرِف محلِّلاً دون الكلام، ومجردُ النية يلغو، وعند البناء على الأقل يقعد في كل موضع يَتوهَّم أنه آخرُ صلاته؛ كيلا يصير تاركاً فرضَ القعدة، والله أعلم.

والاستقبال إلخ: هذا متعلق بقوله: استأنف يعني إذا استأنف الصلاة فيها إذا عرض له السهو مرة استأنف بالسلام، وهو أولى. (البناية) ومجرد النية: أي نفس النية بقطع الصلاة من غير اقتران السلام بها ليست بكافية للقطع. يلغو: لأن النية لوصف التحرد لا تأثير بها في الشيء الذي يتوقف تحققه على النية. [البناية ٢٦٢/٧] في كل موضع إلخ: وبيان ذلك أن الشك إذا وقع في ذوات الأربع ألها الأولى أو الثانية عمل بالتحري، فإن لم يقع تحريه على شيء بني على الأقل، فيحعلها أولى ثم يقعد؛ لجواز ألها ثانيتها، والقعدة فيها واجبة، ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد؛ لأنا جعلناها في الحكم ثانية ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى ويقعد؛ لحواز ألها رابعتها في الحكم، والقعدة فيها فرض، لجواز ألها رابعتها في الحكم، والقعدة فيها فرض، وذوات الثلاث على هذا القياس، وإن وقع الشك بعد الفراغ من التشهد أو بعد السلام حمل على أنه أتم الصلاة حملاً لأمره على الصلاح، وهو الخروج منها على وجه التمام. [العناية ٢٥٥/١]

* أخرجه الترمذي عن عبدالرحمن بن عوف قال: سمعت النبي الله يقول: إذا سها أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو ثنتين فليبن على واحدة، فإن لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثاً فليبن على ثنتين، فإن لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليبن على ثلاث وليسجد سجدتين قبل أن يسلم. قال أبوعيسى: هذا حديث حسن غريب صحيح. [رقم: ٣٩٨، باب فيمن يشك في الزيادة والنقصان]

باب صلاة المريض

إذا عجز: وفي "المحيط": لم يرد بهذا العجز، العجز أصلاً، بحيث لا يمكنه القيام، بأن يصير مقعدا، بل إذا عجز عنه أصلاً، أو قدر عليه إلا أنه يضعفه ذلك ضعفاً شديداً، حتى يزيد عليه لذلك، أو يجد وجعاً لذلك، أو يخاف إبطاء البرء، فهذا وما لو عجز عنه أصلاً سواء. [كفاية ٢٥٧/١] فإن لم تستطع: يعني مستوياً، ولا مستنداً، فإنه إن قدر عليه مستنداً، لزمه القعود. (فتح القدير) لأنه: أي لأن الإيماء بالركوع والسجود. قائم مقامهما: أي مقام الركوع والسجود. فأخذ حكمهما: أي فأخذ الإيماء حكم الركوع والسجود وهو أن السجود يكون أخفض من الركوع. [البناية ٢٦٧/٢]

^{*} أخرجه الجماعة إلا مسلماً. [نصب الراية ١٧٥/٢] أخرج البخاري عن عمران بن حصين الله كانت بي بواسير فسألت النبي الله فقال: صلِّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب. [رقم: ١١١٧، باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب]

^{**} روي من حديث جابر، ومن حديث ابن عمر. [نصب الراية ٢٥/٢] أخرج الهيثمي في "مجمع الزوائد" حديث جابر عن جابر بن عبد الله قال: عاد رسول الله على مريضاً وأنا معه فرآه يصلي ويسجد على وسادة، فنهاه، وقال: إن استطعت أن تسجد على الأرض فاسجد، وإلا فأوم إيماء، واجعل السجود أخفض من الركوع، رواه أبويعلى والبزار، ورجال البزار رجال الصحيح. [رقم: ٩٤٢٨، باب صلاة المريض وصلاة الجالس] وفي الدراية: بعد عزوه إلى البزار والبيهقى: ورجاله ثقات. [إعلاء السنن ٢٠٣/٧]

فإن فعل ذلك، وهو يخفض رأسه: أجزأه؛ لوجود الإيماء، وإن وضع ذلك على جبهته: لا يجزئه لانعدامه. فإن لم يستطع القعود: استلقى على ظهره، وجعل رجليه إلى القبلة، وأومأ بالركوع والسحود؛ لقوله عليه: "يصلي المريض قائماً، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع فعلى قفاه يؤمىء إيماء، فإن لم يستطع فالله تعالى أحق بقبول العذر منه".*

فإن فعل ذلك: أي إن رفع إلى وجهه شيئًا يسجد عليه. (البناية) أجزأه: وفي "الأصل": يكره للمومئ أن يرفع عوداً، أو وسادة عليها، وفي "البنابيع": يكون شيئاً وتجوز صلاته إن وجد فيه تحريك رأسه، وإن لم يوجد لا يجوز. [البناية ٢٦٧/٢] لوجود الإيماء: الذي هو الفرض. (البناية) لانعدامه: أي لانعدام الإيماء. (الكفاية) استلقى على ظهره: أراد بهذا أن توضع له وسادة تحت رأسه، حتى يكون شبه القاعد؛ ليتمكن من الإيماء بالركوع والسحود؛ إذ حقيقة الاستلقاء تمنع الأصحاء عن الإيماء، فكيف بالمرضى؟ كذا ذكره الإمام بدر الدين الكردري. (الكفاية) وجعل رجليه إلى القبلة: قيل: ينبغي للمستلقى أن ينصب ركبتيه إن قدر عليه حتى لا يمد رجليه إلى الكفاية (الكفاية) العذر منه: أي بعذر التأخير هو الصحيح. (الكفاية)

*هذا حديث غريب. [البناية ٢/٩٧] وأخرج الدار قطني في سننه عن على بن أبي طالب عن النبي على الله على الله على المريض قائماً إن استطاع، فإن لم يستطع قاعداً، فإن لم يستطع أن يسجد أوماً، وجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن لم يستطع أن يصلي قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة، فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن ورجلاه مما يلي القبلة.[٢/٢٤، باب صلاة المريض ومن رفع في صلاته كيف يستخلف] وأعلم عبدالحق في "أحكامه" بالحسن العربي. [نصب الراية ٢٧٦/٢] قلت: حديث علي أيده حديث عصران بن حصين برواية النسائي، وفيه: فإن لم تستطع فمستلقياً، ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَ وُسْعَهَ ﴾ وهو حديث صحيح لسكوت النسائي وسكوت الحافظ عنه، ولو كان فيه علة لصاحا بما، وهذا هو معنى حديث علي بعينه، وقوله: فإن لم يستطع فالله تعالى أحق بقبول العذر منه. لم نجده هكذا في حديث ولا أثر، ولكن معناه ثابت بحديث ابن عباس الآتي، والله أعلم. [إعلاء السنن ١٩٤٧] أخرج الطبراني حديث ابن عباس في المعجم الأوسط عن عطاء ونافع عن ابن عباس عن النبي الله قال. يصلي المريض قائماً، فإن نالته مشقة سَــبّع. [رقم: ١١/٥، ١٠٥] عباس في المعجم الأوسط عن عطاء ونافع عن ابن عباس عن النبي عنه قلت: ولم أحد من ترجمته وبقية رجاله ثقات، وقال: لم يروه عن ابن جريج إلا حلبش بن محمد الضبعي، قلت: ولم أحد من ترجمته وبقية رجاله ثقات، كذا في مجمع الزوائد. [٢٤/٨] قلت: المستور من القرون الثلاثة مقبول. [إعلاء السنن ١٩٨/٢]

قال: وإن استلقى على جَنبه ووجهه إلى القبلة فأومأ: حاز؛ لما روينا من قبل، إلا أن الأولى هي الأولى عندنا، خلافاً للشافعي؛ لأن إشارة المستلقى تقع إلى هواء الكعبة، وإشارة المضطجع على حنبه إلى حانب قدميه، وبه تتأدى الصلاة. فإن لم يستطع الإيماء برأسه: أُخِرت الصلاة عنه ولايوميء بعيْ نيه، ولا بقلبه، و لابحاجبيه، خلافاً لزفر؛ لما روينا من قبل، ولأن نصب الإبدال بالرأي ممتنع. ولا قياس على الرأس؛ لأنه يتأدّى به ركن الصلاة، دون العين وأختيها، وقوله: "أخّرت عنه" إشارة إلى أنه لا تسقط الصلاة عنه، وإن كان العَجز أكثر من يوم وليلة إذا كان مفيقاً، هو الصحيح؛

على جنبه: هكذا وقع في كتب من أصحابنا بإطلاق لفظ الجنب، وفي "القنية": صرح بالتعميم، فقال: على حنبه الأيمن أو الأيسر. روينا من قبل: أي من حديث عمران بن الحصين. (الكفاية) إلا أن الأولى هي الأولى: الأولى بفتح الهمزة بمعنى الأحرى والأحدر، و الأولى الثاني بضم الهمزة تأنيث الأولى، وأراد به الاستلقاء على الظهر، وفي بعض النسخ: الأولى بالضم يقدم على الأولى بالفتح وعلى هذا فسره الأكمل.[البناية ٧٧٠/٢] لأنه لما تعارض حديث عمران بن الحصين وحديث عبد الله بن عمر والحالة حالة عذر حاز العمل بكل منهما إلا أن ما ذكرنا أولى.[العناية ٥٩/١] خلافاً للشافعي: فإن عنده هو الثاني كما ذكرنا. (البناية) وبه تتأدى الصلاة: أي بالإيماء الذي يدل عليه الإشارة. (الكفاية) أخرت الصلاة عنه: أي أخرت الصلاة عن هذا المريض عند عدم الاستطاعة على الإيماء برأسه. [البناية ٧٧٢/٢] ولا يومئ بعينيه إلخ: وقال زفر ﷺ: يومئ بعينه وقلبه، وإذا صح يعيد، وذكر في المحتلفات قال زفر ﷺ: يومئ بالحاجبين أولاً لقربه من الرأس فإن عجز فبالعينين، فإن عجز فبقلبه، وقال الشافعي عظيم: بعينه وقلبه، وقال الحسن عشه: بحاجبيه وقلبه، ويعيد إذا صح. [الكفاية ٥٩/١] خلافاً لزفو: وأحمد والشافعي ومالك. وأختيها: أراد بأختيها الحاجبين والقلب. (البناية) وقوله: أي قول القدوري في "مختصره". (البناية) هو الصحيح: قيل: الأصح إن عجزه إذا زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء، وإن كان ما دون ذلك يلزمه، كما في الإغماء؛ لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب، فقد ذكر محمد عليه أن من قطعت يداه من المرفقين وقدماه من الساقين، لا صلاة عليه وهو اختيار شيخ الإسلام وفخر الإسلام وقاضي خان وغيرهم صلى، وفي "فتاوى قاضى خان": والأول أصح أي وجوب القضاء.[الكفاية ٩/١-٤٦٠] لأنه يَفهم مضمونَ الخطاب، بخلاف المُغمَى عليه. قال: وإن قدر على القيام، ولم يقدر على الركوع والسحود: لم يلزمه القيام، ويصلي قاعداً يومئ إيماء؛ لأن ركنية القيام للتوسل به إلى السجدة؛ لما فيها من هاية التعظيم، فإذا كان لا يتعقبه السحود، لا يكون ركناً، فيتخيّر. والأفضل هو الإيماء قاعداً؛ لأنه أشبه بالسحود. وإن صلى الصحيح بعد صلاته قائماً، ثم حدث به مرضّ: يُتمُّها قاعداً يركع ويسحد، أو يومىء إن لم يقدر، أو مستلقياً إن لم يقدر؛ لأنه بني الأدنى على الأعلى، فصار كالاقتداء. ومن صلّى قاعداً، يركع ويسجد لمرض، ثم صحّ: بني على صلاته قائماً عند أبي حنيفة وأبي يوسف نعيشا.

لأنه: أي هذا المريض. (البناية) بخلاف المغمى عليه: لعجزه عن فهم الخطاب. (البناية) لم يلزمه القيام: وقال زفر والشافعي: لا يسقط عنه القيام في هذه الحالة؛ لأنه ركن، فلا يسقط بالعجز عن إدراك ركن. [البناية ٧٤/٢] ويصلي قاعداً: هذا لبيان الأفضلية، فإنه لو أوماً قائماً يجوز. (الكفاية) يومئ إيماء: وقال خواهر زاده: يومىء للركوع قائماً، وللسجود قاعداً. (فتح القدير) للتوسل به إلى السجدة: فإنه بدولها غير مشروع عبادة، بخلاف العكس. لا يكون ركناً: يدل على نفي هذه الدعوى، أن من قدر على القعود والركوع والسجود لا القيام، وجب عليه القعود مع أنه ليس في السجود عقيبه تلك النهاية لعدم مسبوقيته بالقيام. [فتح القدير ١/ ٢٠٤] فيتخير: أي المريض المصلي. (البناية) أي بين الإيماء قائماً، وبين الإيماء قاعداً، على ما ذكرنا. [الكفاية ١/ ٢٠٤] أو يومئ إلخ: أي على الركوع والسجود. (البناية) هو ظاهر الجواب، وفي النوادر ": إذا صار إلى الإيماء بعد ما افتتح قادراً عليهما فسدت. [فتح القدير ١/ ٢٠٤] إن لم يقدر: على القعود. (البناية) بني الأدبى على الأعلى: أي في الصور الثلاث، وهو الإيماء قاعداً بالركوع والسجود عند عدم القدرة على الركوع والسجود عند عدم القدرة على الأكوع والسجود عند عدم القدرة على الركوع والسجود أو الإيماء مستلقياً عند عدم القدرة على الإيماء قاعداً. [البناية ٢٧٥/٧] فصار كالاقتداء أي فصار بناء المريض على أول صلاته كالاقتداء أي يجوز كما يجوز ذاك، فإنه يصح فصار كالاقتداء: أي فصار بناء المريض على أول صلاته كالاقتداء أي يجوز كما يجوز ذاك، فإنه يصح القداء القائم، والمومئ بالراكع والساجد. [البناية ٢٧٥/٧]

وقال محمد ولله: استقبل؛ بناءً على اختلافهم في الاقتداء، وقد تقدم بيائه. وإن صلى بعض صلاته بإيماء، ثم قدر على الركوع والسجود: استأنف عندهم جميعاً؛ لأنه لا يجوز اقتداءُ الراكع بالمومئ، فكذا البناء. ومن افتتح التطوع قائماً، ثم أعيا: لا بأس بأن توكّا على عصاً، أو حائط، أو يقعد؛ لأن هذا عذر، وإن كان الاتكاء بغير عذر: يُكره؛ لأنه إساءةٌ في الأدب. وقيل: لا يكره عند أبي حنيفة ولله؛ لأنه لو قعد عنده بغير عذر؛ يجوز، فكذا لا يكره الاتكاء، وعندهما: يكره؛ لأنه لا يجوز القعود عندهما، فيكره الاتكاء. وإن قعد بغير عذر: يكره بالاتفاق، وتجوز الصلاة عنده، ولا تجوز عندهما،

بناء على اختلافهم: لأن من أصلهم حواز اقتداء القائم بالقاعد، وعند محمد على لا يجوز، فكذا هذا. وقد تقدم بيانه: أي بيان اختلافهم في الاقتداء في باب الإمامة. (البناية) استأنف إلخ: إلا على قول زفر على فإن عنده يبني لما أن أصله أنه يجوز اقتداء الراكع بالمومئ، وعندنا لا يجوز، فكذا البناء في حق صلاة نفسه كذا في "المحيط". [الكفاية ١/ ٢٠ - ٤٦ - ٤٦] يكره: أي بالاتفاق، والفرق لأبي حنيفة على في القعود بلا عذر، والاتكاء بلا عذر أنه يخير في الابتداء بين أن يفتتح التطوع قائماً، وبين أن يفتتحه قاعداً، فيبقى هذا الخيار في الانتهاء من غير كراهة، وأما في حق الاتكاء: فهو غير مخير في الابتداء، بين أن يصلي متكتاً وبين أن يصلي غير متكي بل يكره له ذلك؛ لما فيه من سوء الأدب، وإظهار التحبر، فكذلك في الانتهاء. [الكفاية ١/ ٤٦١] فكذا: لأنه ليس أدني حال من القعود. (البناية)

لا يكره الاتكاء: الملازمة ممنوعة؛ لجواز أن لا يكره القعود، ويكره الاتكاء؛ لأنه يعد إساءة أدب دون القعود. [فتح القدير ٢٦١/١] وإن قعد: بعد ما شرع قائماً. (البناية) بالاتفاق: يخالف ما ذكره فخر الإسلام عشا في "مبسوطه"، حيث قال: لو قعد في النفل من غير عذر لا يكره في الصحيح عنده؛ لأن الابتداء على هذا الوجه مشروع من غير كراهة فالبقاء أولى. (الكفاية) ولا تجهوز عندهما: وفي "الكافي": ثم قال: وإن قعد بلا عذر يكره اتفاقاً، وهذا مشكل على قولهما؛ لأهما قائلان بعدم الجواز، وهو لا يوصف بالكراهة، لكنا نقول: قوله: لا يجوز، يستلزم الكراهة. [الكفاية ٢١/١١ع-٤٦٢]

وقد مر في باب النوافل. ومن صلى في السفينة قاعداً من غير علة: أجزأه عند أبي حنيفة صلابه، والقيام أفضل. وقالا: لا يجزئه إلا من عذر؛ لأن القيام مقدور عليه، فلا يترك إلا لعلّة، وله: أن الغالب فيها دورانُ الرأس، وهو كالمتحقق، إلا أن القيام أفضل؛ لأنه أبعدُ عن شبهة الخلاف، والخروجُ أفضل إن أمكنه؛ لأنه أسكنُ لقلبه. والخلاف في غير المربوطة، والمربوطة كالشَطِّ هو الصحيح. ومن أغمي عليه خمس صلوات، أو دولها قضي إذا صح، وإن كان أكثر من ذلك لم يقض، وهذا استحسان، والقياس: أن لا قضاء عليه إذا استوعبَ الإغماءُ وقتَ صلاة كاملاً؛ لتحقَّق العجز، فأشبه الجنونَ.

في السفينة: وينبغي أن يتوجه إلى القبلة كيفما دارت السفينة، سواء كانت عند الافتتاح، أو في خلال الصلاة؛ لأن التوجه فرض عند القدرة وهذا قادر. [العناية ٢٦٢/١] في السفينة: قيد بالسفينة؛ لأنه لو صلى على العجلة على الدابة لا يجوز، أما لو كانت على الأرض يجوز. قاعداً: وقيد بقوله قاعداً؛ لأنه صلى مسافراً فيها بالإيماء لا يجوز، سواء كانت مكتوبة أو نافلة. [البناية ٧٧٨/٢] من غير علة: أي من دوران رأسه ونحوه. (البناية) أجزأه: قيل: هذا إذا كانت السفينة حارية، وإن كانت راسبة لا يجزئه اتفاقاً.

لا يجزئه: وبه قال الشافعي ومالك وأحمد. (البناية) فلا يترك: كما لو كان على الأرض بحيث لا يجوز له ترك القيام مع القدرة عليه. (البناية) المربوطة: والمراد منها: المربوطة بالشط، فلو كان مربوطاً في لجة البحر، فعن التمرتاشي الأصح أنه كالجاري إن تحرك تحركاً شديداً، وكالساكن إن تحرك قليلاً.

هو الصحيح: احتراز عن قول بعضهم: بأنه أيضاً على الخلاف.(الكفاية) لم يقض: أي لم يقض تلك الصلوات التي هي أكثر من خمس صلوات. وقال بشر: عليه القضاء وإن طال، وقال الشافعي: إن استوعب الوقت فلا قضاء عليه، وعند أحمد الإغماء لا يمنع وجوب القضاء بحال؛ لأنه كالنوم. وفي "الحلية": وعند الشافعي إذا كان بمعصية لا يمنع وجوب القضاء، وإن كان بغير معصية واستوعب وقت الصلاة يمنع وجوب القضاء، وبه قال الشافعي ومالك.(فتح القدير)

لتحقق العجز: لأنه عجز مانع عن فهم الخطاب فنافي الوجوب إذا استوعب وقت صلاة كالجنون على قول البعض. [الكفاية ٢/١]

وجه الاستحسان: أن المدة إذا طالت كثرت الفوائت، فيتحرَّج في الأداء، وإذا قصرت قلَّت، فلا حَرَج. والكثير: أن تزيد على يوم وليلة؛ لأنه يدخل في حد التكرار، والجنون كالإغماء، كذا ذكره أبوسليمان بخلاف النوم؛ لأن امتداده نادر، فيلحق بالقاصر، ثم الزيادة تُعتبر من حيث الأوقات عند محمد على لأن التكرار يتحقَّق به، وعندهما من حيث الساعات، هو المأثور عن على وابن عمر هيم، والله أعلم بالصواب.

والجنون: حواب عن قياس الإغماء على الجنون. (البناية) كالإغماء: إن كان أكثر من يوم وليلة سقط القضاء، وإلا فلا. (البناية) أبو سليمان: اسمه موسى بن سليمان الجوزجاني صاحب الإمام محمد بن الحسن. (البناية) بخلاف النوم: يعني أن النوم وإن زاد على يوم وليلة لايسقط القضاء. (البناية) فيلحق بالقاصر: أي فيلحق الممتد منه بالقاصر. (البناية) هو المأثور عن علي: أي ما قلنا من الاستحسان. (الكفاية) المأثور عن علي غريب، وذكره أصحابنا في كتبهم أن علياً في أغمي عليه في أربع صلوات، فقضاهن. [البناية ٢/٨٤٧] والمأثور عن ابن عمر في أخرجه إبراهيم الحربي في أواخر كتابه "غريب الحديث" عن نافع قال: أغمي على عبد الله بن عمر في يوماً وليلةً فأفاق فلم يقض ما فاته واستقبل. [إعلاء السنن ٢١٨/٧]

باب سجود التلاوة

قال: سجود التلاوة في القرآن أربع عشرة سجدةً: في آخر الأعراف، وفي الرعد، والنحل، وبني إسرائيل، ومريم، والأولى في الحج، والفرقان، والنمل،

سجود التلاوة: شروطها شروط الصلاة، حتى لا يجوز أداؤها في الأوقات المكروهة إلا أن يقرأ في ذلك الوقت، صرح به قاضي خان. في القرآن: اعلم أن العلماء اختلفوا في عدد سجود القرآن على اثني عشر قولاً: الأول: مذهبنا، وقد ذكرناه، الثاني: إحدى عشرة بإسقاط الثلاث من المفصل، وبه قال الحسن وابن المسيب وابن جبير وعكرمة ومجاهد وعطاء وطاؤوس ومالك في ظاهر الرواية والشافعي في القديم، الثالث: خمس عشرة، وبه قال المدنيون. الرابع: أربع عشر، بإسقاط "ص"، وهو أصح قولي الشافعي وأحمد، والخامس: أربع عشرة بإسقاط سحدة "النجم"، و هو قول أبي ثور. [البناية ٧٨٨/٢]

أربع عشرة: وعند الشافعي كذلك لكن في الحج عنده سحدتان، وليس في سورة "ص" سحدة. [الكفاية ٢٦٤/١] في آخر الأعراف: عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾. وفي الرعد: عند قوله تعالى: ﴿ وَبِلَةِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالَ ﴾. والنحل: عند قوله تعالى: ﴿ وَبِلَةِ يَسْجُدُ مَنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾.

وبني إسرائيل: عند قوله تعالى: ﴿وَيَحِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً﴾. وهريم: عند قوله تعالى: ﴿إِذَا تُتُلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَداً وَبُكِيّا﴾. [البناية ٢٨٧/٢] والأولى في الحج: احتج الشافعي عليه أن في سورة الحج سحدتين؛ لحديث عقبة بن عامر، قال: قال رسول الله علي الحج سحدتان"، وقال: "فضلت الحج بسحدتين من لم يسجدهما لم يقرأهما"، ومذهبنا مروي عن ابن عباس وابن عمر عليه قال: سحدة التلاوة في الحج هي الأولى، والثانية سحدة الصلاة، وهو الظاهر حيث قرلها بالركوع، فقال: ﴿ارْكَعُوا وَاسْحُدُوا﴾، والسحدة القرونة بالركوع سحدة الصلاة، وتأويل قوله عليه: "فضلت الحج بسحدتين"، أحدهما سحدة التلاوة، والثانية سحدة الصلاة. [الكفاية ٢١٤/١ ٤ - ٤٦٤]

والفرقان: عند قوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾. [البناية ٧٨٧/٢] والنمل: عند قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا يُخْفُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ على قراءة العامــة، وقــال الشافعي ومالك: عند قوله: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيْمِ﴾.

وآلم تنسزيل، وص، وحم السجدة، والنجم، وإذا السماء انشقت، واقرأ، كذا كُتب في مصحف عثمان هيه، وهو المعتمد، والسجدة الثانية في الحج للصلاة عندنا، وموضع السحدة في حم السحدة عند قوله: ﴿لاَيسْأُمُوْنَ ﴾ في قول عمر، * وهو المأخوذ للاحتياط. والسحدة واجبة في هذه المواضع على التالي والسامع، سواء قصد سَماع القرآن، أو لم يقصد؛

والم تنسزيل: عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآياتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُخَّداً وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾. وص: عند قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ ﴾، وبه قال الشافعي ومالك، وروي عنه عند قوله: ﴿وَحُسْنَ مَآبِ ﴾. (البناية) وحم السجدة: عند قوله تعالى: ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لا يَسْأَمُونَ ﴾، وبه قال الشافعي في الجديد وأحمد، وقال في القديم عند قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾، وبه قال مالك. [البناية ٢٨٨/٢] والنجم: عند قوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوالِللّهِ وَاعْبُدُوا ﴾، وعند مالك ليس فيه سجدة.

وأفرا السّماء انشقَتْ: عند قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُمْ لا يُؤْمِنُونَ، وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لا يَسْجُدُونَ ﴾. وفي "مختصر البحر": لو قرأ: واسجد، وسكت و لم يقل واقترب تلزمه السجدة. [البناية ٧٨٨/٢] والسجدة الثانية: وهي قوله تعالى: ﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾. (البناية) واجبة: وعند الشافعي ومالك وأحمد وعند جماعة: سنة. (البناية) على التالي: وهل تجب السحدة بشرط قراءة جميع الآية أم بعضها؟ ففيه اختلاف، و الصحيح أنه إذا قرأ حرف السحده و قبله كلمة أو بعده كلمة وجب السحدة على وحل السحدة على من حلس لها"، وفيه إيهام أن من لم يجلس لها فليست عليه؛ قيد بذلك؛ دفعاً لذلك. [البناية ٧٩٣/٢]

* هذا وهم، وليس قول عمر هي . [البناية ٢٩٣/٢] وإنما هو قول ابن عباس هي الموجه الحاكم في "مستدركه" عن سعيد بن جبير عن ابن عباس هم أنه كان يسجد بآخر الآيتين من "حم السجدة". هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه . [٢٤٧/٢] تفسير سورة حم السجدة] وأقره عليه الذهبي . [إعلاء السنن ٢٤٧/٧] وأخرج الطحاوي عن مجاهد قال: سجد رجل في الآية الأولى من حم فقال ابن عباس هما: عَجَّل هذا بالسجود . [٢٤٧/١) باب المفصل هل فيه سجود] ورجاله رجال الجماعة غير أبي بكرة، وهو ثقة كما مرغير مرة . [إعلاء السنن ٢٤٨/٧)

لقوله على:" السجدة على من سمعها وعلى من تلاها"، * وهي كلمة إيجاب، وهو غيرمقيّد بالقصد. وإذا تلا الإمام آية السجدة سجدها، وسجَدها المأمومُ معه؛ لالتزامه متابعتَه. وإذا تلا المأمومُ: لم يسجُد الإمامُ، ولا المأموم في الصلاة، ولا بعد الفراغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف حليه وقال محمد حليه: يسجدونها إذا فرغوا؛ لأن السبب قد تقرر ولا مانع، بخلاف حالة الصلاة؛ لأنه يؤدي إلى خلاف وضع الإمامة أو التلاوة. ولهما: أن المقتدي محجورٌ عن القراءة؛ لنفاذ تصرف الإمام عليه،

السجدة على من إلخ: في "المسوطين" و "الأسرار" و"المحيط" وشروح "الجامع الصغير": جعل هذا الذي رفعه المصنف إلى النبي على من ألفاظ الصحابة، لا من الحديث، فقال في "المبسوط": وعن عثمان وعلى وابن عباس وعمر هذا: ألهم قالوا: السجدة اختلفت ألفاظهم في هذه، وكذا في غيره، وقد غمز الأكمل على السغناقي في قوله: من أقوال الصحابة لا من الحديث، ثم قال: ولولا أنه يثبت عنده أنه من الحديث لما نقله حديثاً. قلت: كلامه هذا صادق من غير تأمل، فإن غيره أيضاً ادعى أنه ليس بحديث غاية ما في الباب أن المصنف قلد غيره، وإلا فرَّ من التقليد له. [البناية ٢٩٤٢] سجدها: لأنه إذا لم يسجد معه يلزم المحالفة بين الأصل و التبع، فلا يجوز (البناية) ولا هانع: معناه زال المانع، وهو كوقم في الصلاة (البناية) الإمام كان مخالفاً لإمامه، وأيا ما كان يلزم خلاف موضع الإمامة. [الكفاية ٢٧/٢٤] أوالتلاوة: إن سجد الإمام، وتابعه التالي المأموم؛ لأن موضوع التلاوة أن يسجد التالي، ويتابعه السامع، ولذا قال التالي الذي المحد كنت أمامنا لو سجدت لسجدنا. [فتح القدير ٢٦/٢٤] محجوز عن القراءة: وراء الإمام شرعاً (البناية) عن المن عمر أخرجه ابن أبي شيبة عن عطية * هذا غريب. [البناية ٢٤/٤٥] أي رفعه غريب، وإنما هو قول ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة عن عطية عن ابن عمر قال: إنما السجدة على من سمعها ولعبد الرزاق مثله، ذكرهما الحافظ في "الدراية"...... وسكوت الحافظ عن أثر ابن عمر مُشعِر بحسنه أو صحته عنده، فإنه أجل من أن يسكت عن شيء فيه علة. [إعلاء السنن ٢٢٧/٧]

و تصرف المحجور لا حكم له، بخلاف الجنب والحائض؛ لأهما منهيّان عن القراءة، إلا أنه لا يجب على الحائض بتلاوها، كما لا يجب بسماعها؛ لانعدام أهلية الصلاة بخلاف الجنب. ولو سمعها رجل خارج الصلاة: سجلها، هو الصحيح؛ لأن الحَجْرَ ثبت في حقهم، فلا يعدُوهم. وإن سمعوا وهم في الصلاة سحدةً من رجل ليس معهم في الصلاة: لم يسجدوها في الصلاة؛ لأنها ليست بصلاتية؛ لأن سماعهم هذه السحدة ليس من أفعال الصلاة، وسجدوها بعدها؛ لتحقق سببها، ولو سجدوها في الصلاة لم يَحزِهم؛ لأنه ناقص لمكان النَّهي، فلا يتأدى به الكامل. قال: وأعادوها؛ لتقرُّر سببها و لم يعيدوا الصلاة؛ لأن مجرد السحدة لا ينافي إحرام الصلاة، وفي "النوادر": ألها تفسد؛ لألهم زادوا فيها ما ليس منها، وقيل: هو قول محمد حشه. فإن قرأها الإمام وسَمِعها رجل ليس معه في الصلاة، فدخل معه بعد ما سجدها الإمام: لم يكن عليه أن يسجدها؛

بخلاف الجنب والحائض: حواب عما يقال: المقتدي في كونه ممنوعاً عن القراءة كالحائض والجنب، والسحدة تجب على من سمعها، فكذا على سمع المقتدي. (البناية) لأفهما منهيان: وتصرف النهي له حكم كالملك بالبيع الفاسد بعد القبض، فأثر الحجر في تعطيل السبب، وأثر المنهي في حرمة الفعل دون التعطيل. (البناية) إلا أنه: استثناء من قوله: "لألهما منهيان" أشار بهذا إلى بيان الفرق بين الجنب والحائض. [البناية ٧٩٨/٧] ولو سمعها رجل: أي الذي ليس بإمام، ولا مؤتم. سجدها: سواء كان مصلياً، أولا.

هو الصحيح: احتراز عما قيل: لا يسجدها على قولهما للحجر بل على قول محمد. [فتح القدير ٢٦٨/١] لتحقق سببها: وهو السماع ممن ليس بمحجور. (البناية) لا ينافي: لأن سجدة التلاوة عبادة والصلاة لا تنافيها. (البناية) وقيل هو قول محمد: أي المذكور في النوادر قول محمد لا قولهما، بناء على أن زيادة سجدة تفسد عنده، وعندهما زيادة ما دون الركعة لا تُفسد. [فتح القدير ٢/٢]

لأنه صار مدركاً لها بإدراك الركعة، وإن دخل معه قبل أن يسجدها: سجدها معه؛ لأنه لو لم يسمعها سجدها معه، فههنا أولى، وإن لم يدخل معه سجدها وحده؛ لانه لو لم يسمعها سجدة وحبت في الصلاة، فلم يسجدها فيها لم تقض خارج الصلاة؛ لأنها صلاتية، ولها مزيّة الصلاة، فلا تتأدّى بالناقص. ومن تلا سجدة فلم يسجدها، حتى دخل في صلاة، فأعادها وسجد، أجزأته السجدة عن التلاوتين؛ لأن يسجدها، حتى دخل في صلاتية، فاستبعت الأولى. وفي "النوادر": يسجد أحرى بعد الفراغ؛ لأن للأولى قوة السبّق فاستويا. قلنا: للثانية قوة اتصال المقصود فترجّحت بها، وإن تلاها فسجد، ثم دخل في الصلاة، فتلاها: سجد لها؛ لأن الثانية هي المستبعة، ولا وحة إلى إلحاقها بالأولى؛ لأنه يؤدّي إلى سبق الحكم على السبب.

مدركاً لها: هذا إذا أدركه في آخر تلك الركعة، أما لو أدركه في الركعة الأخرى يسجدها بعد الفراغ؛ لأنه لم يصر مدركاً لتلك القراءة، ولا بما تعلَّق بتلك القراءة. [كفاية ٢٩/١] في الصلاة: أي بتلاوة السجدة على من في تلك الصلاة. (فتح القدير) ولها مزية الصلاة: أي للصلاة مزية؛ لتأديبها في حرمة الصلاة. (فتح القدير) فلا تتأدى بالناقص: لأن الكامل لا يجوز أداؤه بالناقص. (البناية)

لأن الثانية أقوى: لأنها وحبت بتلاوة يتعلق بها حواز الصلاة. وفي النوادر: أي أراد به نوادر الصلاة التي رواها أبوسليمان.(البناية) قوة إلخ: وهو السحدة فكانت أقوى.(الكفاية)

وإن تلاها: أي وإن تلا آية السحدة رجل وكان خارج الصلاة. (البناية) هي المستبعة: أراد أن المتلوة في الصلاة هي المستبعة؛ لقوتها للمتلو في غير الصلاة؛ لضعفها، فلوقلنا بعدم تعدد الوجوب بالحاق الثانية بالأولى يلزم استتباع التابع متبوعه، فلا يجوز. (البناية) إلى إلحاقها بالأولى: قال الأكمل: لا وجه لإلحاق السحدة المفعولة بالأولى، أي بالتلاوة الأولى؛ لألها إذا لحقت بها، وهي تابعة للثانية، كانت السحدة ملحقة بالتلاوة الثانية، وذلك؛ لأنه يؤدي إلى سبق الحكم قبل السبب، فتبين أن التداخل في هذه الصورة متعذرة، فتجب سحدة ثانية للتلاوة الثانية. [البناية ٢/ ٨٠٦]

ومن كرَّر تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد: أجزأته سجدة واحدة، فإن قرأها في مجلسه فسجدها، ثم ذهب ورجع، فقرأها سَجَدَها ثانيةً، وإن لم يكن سجد للأولى، فعليه سجدتان، فالأصل: أن مبنى السجدة على التداخل؛ دفعاً للحرج، وهو تداخلُ فعليه سبب دون الحكم، وهذا أليق بالعبادات، والثاني بالعقوبات. وإمكان التداخل عند اتحاد المجلس؛ لكونه جامعاً للمتفرِّقات، فإذا اختلف عاد الحكم إلى الأصل، ولا يختلف محرد القيام، بخلاف المخيَّرة؛ لأنه دليل الإعراض،

سجدة واحدة: قيد بقوله: سحدة واحدة؛ لأنه إذا كرر سحدات مختلفة يجب لكل واحد سحدة، وبقوله: في مجلس؛ لأنه إذا كان في مجالس مختلفة تتعدد السحود.[البناية ٢/ ٨٠٦]

على التداخل: التداخل على ضربين: تداخل في الحكم: وهو في الحدود، فإلها إذا اجتمعت من جنس واحد تداخل؛ لأن الجنس واحد، والمقصود متحد، وهو الانزجار فيتمكن فيما زاد على الواحد شبهة فوات المقصود، وتداخل في السبب: وهو في العبادات. [الكفاية ٤٧٤/١] بالعبادات: لأنه لو حكم بتعدد الأسباب، يلزمه ترك الاحتياط في أمر العبادة؛ لأنه يلزم الإسقاط بعد وجوب سبب الإثبات فلا يجوز؛ لأن العبادة تحتاط في إثباتها، لا في إسقاطها. [البناية ٨٠٧/٢] والثاني: وفائدته تظهر فيما لو زني فحد، ثم زني يُحدّ ثانياً، ولو تلا فسحد، ثم تلا لا يجب السحود ثانياً. [فتح القدير ٤٧٤/١]

بالعقوبات: لأنها ليست مما تحتاط فيها، بل في درئها، فيجعل التداخل في الحكم؛ ليكون عدم الحكم مع وجود الموجب مضافاً إلى عفو الله وكرمه. [البناية ٢/٧٠٨] اتحاد المجلس: شرط التداخل اتحاد الآية والجلس؛ لأن النص والإجماع والحرج إنما يوجد في مجلس واحد وآية واحدة، فبقى ما وراءه على أصل القياس؛ لما روي أن النبي على كان عليه ينزل جبرئيل بآية السجدة، فيسمع منه، ويقرأ على الصحابة، وكان يسجد لها سجدة واحدة. [الكفاية ٢/٤٧١] بخلاف المخيرة: فإنما إذا قامت من مجلسها،

يبطل خيارها؛ لأن ذلك ليس بسبب اختلاف الجملس، بل لوجود دلالة الإعراض.[الكفاية ٧٥/١] المخيرة: وهي التي قال لها زوجها: اختاري، فقامت، فقالت: اخترت نفسي، لا يقع الطلاق.[البناية ٨٠٨/٢]

وهو المبطل هنالك، وفي تسدية الثوب يتكرّر الوجوب، وفي المنتقل من غصن إلى غصن كذلك في "الأصل"، وكذا في الدياسة؛ للاحتياط. ولو تبدل مجلسُ السامع دون التالي: يتكرر الوجوب على السامع؛ لأن السبب في حقه السماع، وكذا إذا تبدل مجلس التالي دون السامع على ما قيل: والأصح: أنه لا يتكرّر الوجوبُ على السامع؛ لما قلنا، ومن أراد السجود: كبّر ولم يرفع يديه وسجد، ثم كبر و رفع رأسه؛ اعتباراً بسجدة الصلاة، وهو المروي عن ابن مسعود، * ولا تشهد عليه ولا سلام؛

وهو: أي الإعراض صريحاً، أو دلالةً. (الكفاية) المبطل هنالك: ألا ترى ألها لو حيرت قائمةً، فقعدت لا يخرج الأمر من يدها. [فتح القدير] في الأصل: قال التمرتاشي: واختلف في تسدية الثوب والدياسة، والذي يدور حول الرَّحَى، والذي يسبح في الماء، والذي تلا في غصن ثم انتقل إلى آخر، والأصح الإيجاب؛ لتبدل المجلس. [فتح القدير ٢٧٦/١] لأن السبب: أي سبب وجوب السحدة. (البناية) والأصح: وظاهر "الكافي" ترجيح أنه يتكرر. (فتح القدير) لما قلنا: لأن السبب في حقه السماع. (فتح القدير) كبر: التكبير ليس بواجب، كما في الصلاة، كذا في "المبسوط" لأبي يسير البزدوي عليه، وفي "المحيط": وروى الحسن عن أبي حنيفة عليه أنه لا يكبر عند الانحطاط؛ لأن التكبير للانتقال من الركن، وعند الانحطاط ههنا لا ينتقل من الركن. [الكفاية ٢/٦١] ولم يوفع يديه: احتراز عن قول الشافعي عليه، فإن صفتها عنده أن يسجد سجدة واحدة، فيكبر رافعاً يديه ناوياً، ثم يكبر للسجود، ولا يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويسلم. [الكفاية ٢/٢١٤] ثم كبر: قيل: يكبر في الابتداء بلا خلاف، وفي الانتهاء خلاف بين ويسف ومحمد على قول أبي يوسف لا يكبر، وعلى قول محمد يكبر. [البناية ٢/٢١٤]

ولا تشهد عليه: وبه قال مالك، وعن الشافعي فيه قولان. (البناية) ولا سلام: وبه قال مالك. (البناية)

^{*} غريب. [نصب الراية ١٧٩/٢] وأخرج أبو داود في سننه عن عبد الرزاق أخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله على يقرأ علينا القرآن، فإذا مر بسجده، كبر و سجد، وسجدنا معه. [رقم: ١٤١٣، باب في الرجل يسمع السجدة: وهو راكب الصلاة] وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن وعطاء، وابراهيم النخعي وسعيد بن جبيرأ أهم كانوا لا يسلمون في السجدة. [رقم: ١٨١١-١٨٢-١٨٣، وابراهيم من كان لا يسلم من السجدة]

لأن ذلك للتحلُّل، وهو يستدعي سَبق التحريمة، وهي منعدمة. قال: ويُكره أن يقرأ السورة في الصلاة أو غيرها، ويدَع آية السجدة؛ لأنه يُشبه الاستنكاف عنها. ولا بأس بأن يقرأ آية السجدة ويدَع ما سواها؛ لأنه مبادرة إليها، قال محمد سلله: أحبُّ إليَّ أن يقرأ قبلها آيةً أو آيتين؛ دفعاً لوهم التفضيل، واستحسنوا إخفاءها؛ شفقةً على السامعين، والله أعلم.

سبق التحريمة: وهي منعدمة؛ لأن هذه التكبيرة ليست للتحريمة، بل لمشابحة هذه السحدة بسحدة الصلاة، والتكبيرة فيها ليست للتحريمة بل للانتقال إلى السحود فكذا ههنا. [الكفاية ٤٧٧/٢] لأنه يشبه الاستنكاف: أي الإعراض عن السحدة. (البناية) وهو حرام وكفر، فيكون مكروهاً. لوهم التفضيل: أي تفضيل آي السحدة على غيرها. (فتح القدير)

باب صلاة المسافر

السفر الذي يتغيّر به الأحكام: أن يقصِد مسيرة ثلاثة أيام ولياليها بسير الإبل، ومَشي الأقدام؛ لقوله عليه: يمسح المقيم كمال يوم وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها"، عمّت الرخصة الجنس، ومن ضرورته عموم التقدير، وقدر أبويوسف عليه بيومين وأكثر اليوم الثالث، والشافعي عليه بيوم ولية في قول،

باب صلاة المسافر: السفر عارض مكتسب كالتلاوة، إلا أن التلاوة عارض هو عبادة في نفسه، بخلاف السفر، فلذا أخر هذا الباب عن ذاك. [فتح القدير ٢/٢] الأحكام: من نحو قصر الصلاة، وإباحة الفطر، وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام، وسقوط الجمعة والعيدين، وسقوط الأضحية، وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم، وإنما قيد بقوله الذي يتغير به الأحكام؛ لأن سير أدنى المسافة سفر في اللغة؛ لأنه عبارة عن الظهور، ولذا حمل أصحابنا نصلها قوله عليه: "ليس على الفقير والمسافر أضحية" على الخروج من بلدة أو قرية، حتى سقطت الأضحية بذلك القدر. [الكفاية ٢/٢] أن يقصد: ثم ذكر القصد وهو الإرادة الحادثة؛ لأنه لو طاف جميع الدنيا بلا قصد السفر لا يصير مسافراً، والقصد وحده غير معتبر، والفعل وحده كذلك. [الكفاية ٢/٢] مسيرة ثلاثة أيام: قدر أبويوسف بيومين، وأكثر الثالث. (البناية)

ولياليها: أخذ الليالي إشارة إلى اعتبار الاستراحات التي في خلال السفر معه؛ لأنه على الدوام ممتنع عادة. بسير الإبل: لا يُراد بالسير السير ليلاً ونهاراً، وإنما المراد السير نهاراً؛ لأن الليل للاستراحة، وليس الشرط ذهابه من الفجر إلى الفجر؛ لأن الآدمي لا يطيق ذلك، وكذا الدابة لا تطيق المشيء في بعض النهار.[البناية ٣/ ٤] لقوله علي الخفين.(البناية)

عمت الرخصة الجنس: ذكر المسافر محلى باللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود، واقتضى تمكن كل مسافر من مسح ثلاثة أيام ولياليها ولا يتصور أن يمسح كل مسافر من مسح ثلاثة أيام ولياليها إلا وأن يكون أقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة، مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها؛ إذ لو كان أقل من ذلك لخرج بعض المسافرين عن استيفاء هذه الرخصة، والزيادة عليها منفية إجماعاً. [الكفاية ٣/٣] وأكثر اليوم الثالث: وهو رواية المعلى عن أبي يوسف. (البناية) في قول: وفي قول: اثنا عشر بَريداً، كل بريد أربعة أميال، وكل ثلاثة أميال فرسخ، فيكون ثمانية وأربعين ميلاً. [الكفاية ٤/٢]

وكفى بالسُّنة حجةً عليهما. والسير المذكور هو الوَسَط، وعن أبي حنيفة حلله: التقدير بالمراحل، وهوقريب من الأول، ولا معتبر بالفراسخ هو الصحيح. ولا يُعتبر السيرُ في الماء، معناه: لا يُعتبرُ به السير في البر، فأما المعتبر في البحر فما يليق بحاله، كما في الجبل. قال: وفرض المسافر في الرباعية ركعتان، لا يزيد عليهما.

وكفى بالسنة: وأراد بالسنة الحديث المذكور. (البناية) والسير المذكور: وفسره في "الجامع الصغير" بمشي الأقدام وسير الإبل. (البناية) بالمراحل: يعني روي عن أبي حنيفة أن مدة السفر تعتبر بثلاث مراحل وهو جمع مرحلة. (البناية) وهوقريب من الأول: أي التقدير بثلاث مراحل قريب إلى التقدير بثلاثة أيام؛ لأن المعتاد من السير في كل يوم مرحلة واحدة خصوصاً في أقصر أيام السنة، كذا في "المبسوط". [الكفاية ٢/٥] ولا معتبر بالفراسخ: أراد أنه لا عبرة في تقدير المدة بالفراسخ وهو جمع فرسخ. (البناية)

هو الصحيح: احتراز عن قول عامة المشايخ، فإن عامة المشايخ قدَّروها بالفراسخ أيضاً، ثم اختلفوا فيما بعضهم قالوا: أحد وعشرون فرسخاً، بعضهم قالوا: ثمانية عشر، وقيل: خمسة عشر، والفتوى على ثمانية عشر؛ لأنها أوسط الأعداد، كذا في "المحيط".[الكفاية ٥/٢] ملحوظة: يعتبر حد السفر اليوم بالميل ٤٨ ميلاً (٢٤٨٥،٧٧ كيلومتر) ولا يعتبر: هذا كلام القدوري.(البناية)

معناه إلى: يعني لا يعتبر سير البرّ بسير الماء، بيانه: فيما إذا قصد إلى موضع له طريقان: أحدهما: من البر، والآخر: من البحر، ومن طريق البر مسيرة ثلاثة أيام، ومن طريق البحر أقل من ذلك، فلو سلك من طريق البرّ يترخص ترخص المسافرين، ولو سلك طريق البحر لا يترخص ولا يعتبر أحدهما بالآخر. [البناية ٩/٣ - ١] فما يليق بحاله: يعني يعتبر السير فيه ثلاثة أيام ولياليها، بعد أن كانت الريح مستوية لا ساكنة، ولا عالية. [البناية ٣/١] كما في الجبل: فإنه يعتبر ثلاثة أيام ولياليها في السير في الجبل، وإن كانت تلك عالية. [البناية قي السهل تقطع بما دونها، كذا في "الخلاصة". [الكفاية ٢/٥] وفرض المسافر: احترازاً عن السنن إذ لايتصف فيها. (البناية) وكعتان: احترازاً من الفحر والمغرب والوتر، فإنها لاتصف. (البناية) القصر في حق المسافر رخصة إسقاط عندنا، وربّما عبر بعض المشايخ عنه بالعزيمة ورخصة حقيقية عند الشافعي حشه أي رخصة ترفية وفرضه منه عندنا ركعتان لا يزيد عليهما. [العناية ٢/٥-٦]

^{*} تقدم في باب المسح على الخفين.

وقال الشافعي على قرضه الأربع، والقصر رخصة؛ اعتباراً بالصوم. ولنا: أن الشفع الثاني لا يُقضى، ولايأتُم على تركه، وهذا آية النافلة، بخلاف الصوم؛ لأنه يُقضى. وإن صلى أربعاً، وقعد في الثانية قدر التشهد: أجزأته الأوليان عن الفرض، والأخريان له نافلة؛ اعتباراً بالفجر، ويصير مسيئًا؛ لتأخير السلام، وإن لم يقعد في الثانية قدرها: بطلت؛ لاختلاط النافلة بها قبل إكمال أركانها. وإذا فارق المسافرُ بيوت المصر: صلى ركعتين؛ لأن الإقامة تتعلَّق بدخولها، فيتعلق السفر بالخروج عنها،

وقيل: قدر ما لم يسمع الصوت، وقيل: قدر غلوة، وقيل: قدر سكتة، فإن جاوز القرى المتصلةَ قَصَر، =

وفيه الأثرُ عن علي: "لوجاوزنا هذا الحُصَّ لقصرنا". * ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خسمة عشر يوماً، أو أكثر، وإن نوى أقلَّ من ذلك: قصر؛ لأنه لابد من اعتبار مدة؛ لأن السفر يجامعه اللَّبث، فقدرناها بمدة الطَّهر؛ لأهما مدتان موجبتان، وهو مأثور عن ابن عباس وابن عمر علَّهم، **

خسمة عشر يوماً: وعن الشافعي في قول سبعة عشر يوماً وعنه: ثمانية عشر يوماً وصححوه. (البناية) أقل من ذلك قصو: وعن الشافعي مالك وأحمد في رواية: أربعة أيام، وعن أحمد خمسة أيام. (البناية) يجامعه اللبث: يعني أن المسافر ربما يلبث في بعض الموضع لمصلحة له كانتظار الرفقة، أو شراء السلعة، فلا يعتبر ذلك، فلا بد من أن يقدر اللبث مدة. [البناية ٢٠/٣]

موجبتان: فإن مدة الطهر توجب إعادة ما سقط من الصوم والصلاة بحكم الحيض، ومدة الإقامة يُوجب ما سقط بحكم السفر فكما قدِّر أدبى مدة الإقامة. [البناية ٢٠/٣]

⁼ وقيل: لا، حتى يَناًى عنها. وحد النائي كحد الانفصال، وقيل: كحد فناء المصر، قدر ميل، وقيل: حد الانفصال وحد الفناء، وحد النائي واحد، وهو قدر غُلُوّة ثلاث مائة ذراع إلى أربع مائة ذراع ، وهو الأصح. [الكفاية ٢/ ٨] وفيه الأثر: وهو أن علياً خرج من البصرة يريد الكوفة، وصلى الظهر أربعاً، ثم نظر إلى خُصِّ أمامَه، وقال: لو حاوزنا هذا الخُصَّ لقصرنا. [الكفاية ٨/٢] الخص: والخص بيت من القصب. (العناية)

^{*} رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي حرب بن أبي الأسود الديلى، أن عليا حرج من البصرة، فصلى الظهر أربعاً ثم قال: إذا لوجاوزنا هذا الخص لصلينا ركعتين. [رقم: ٨١٤٩، باب المسافر من كان يقصر الصلاة] رواته ثقات "آثار السنن". [إعلاء السنن ٣١١/٧-٣٠٤]

^{**}ورواه عبد الرزاق في مصنفه أحبرنا سفيان الثورى عن داود بن أبي هند أن علياً لما خرج إلى البصرة رأى خصا فقال: لولا هذا الخص لصلينا ركعتين، فقلت: وما الخص؟ قال: بيت من قصب. [رقم: ٢٢١٩، باب المسافر متى يقصر اذا خرج مسافر ٢/٩٥] أخرج الطحاوي عنهما قالا: إذا قدمت بلدة، وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم خمسة عشر ليلة، فأكمل الصلاة بها وإن كنت لا تدري متى تظعن فأقصرها. [نصب الراية ١٨٣/٢] وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن مجاهد أن ابن عمر كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوما، أقم الصلاة. [٢٠٨/٢) رقم: ١٨٢١٧، باب في المسافر يطبل المقام في المعرج]

والأَثَرُ في مثله كالخبر. والتقييد بالبلدة والقرية يشير إلى أنه لا تصح نية الإقامة في المفازة، وهو الظاهر. ولو دخل مصرًا على عزم أن يخرج غدًا أو بعد غد و لم ينو مدة الإقامة، حتى بقي على ذلك سنين قصر؛ لأن ابن عمر أقام بآذربيجان ستة أشهر، وكان يقصر ألى وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك أرض وإذا دخل العسكر أرض الحرب، فنووا الإقامة بما قصروا، وكذا إذا حاصروا فيها مدينة أو حصناً؛ لأن الداخل بين أن يهزم فيقر وبين أن يَنْهزم فيفر فيفر فلم تكن دار إقامة،

كالخبر: لأنه لا دخل للرأي فيه، فالظاهر أن الصحابي رواه عن النبي على المفازة: وفي "المحتى": لا يبطل السفر إلا بنية الإقامة، أو دخول الوطن، أو الرجوع إليه قبل الثلاثة. وهو المظاهر: أي الظاهر من الرواية، احتراز عمّا روي عن أبي يوسف أن الرعاة إذا نزلوا موضعاً كثير الكلا والماء، ونووا الإقامة خمسة عشر يوماً والكلا والماء يكفيهم لتلك المدة، صاروا مقيمين وكذلك أهل الأحبية. [العناية ١٠/٢] بآذربيجان: بفتح الهمزة والراء وسكون الذال المعجمة موضع (الكفاية) قصروا: وبه قال مالك وأحمد، وقال زفر: يتمون وهو رواية عن أبي يوسف هي (البناية)

^{*} رواه عبد الرزاق في مصنفه عن نافع أن ابن عمر أقام بآذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة. قال: وكان يقول: إذا أزمعتَ إقامة فأتمّ. [رقم: ٣٣٦/٤، ٤٣٣٩، باب الرجل يخرج في وقت الصلاة]

^{**} قوله: "وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك" أي مثل ما روي عن أنس أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" عن يحى بن أبي كثير عن أنس "أن أصحاب رسول الله والله الله المامة والمرة". [١٥٢/٣]، باب من قال يقصر أبدا ما لم يجمع مكثا وإسناده حسن، وقال النووي: إسناده صحيح، وكذا صحح إسناده الحافظ في "الدراية"، وفيه عكرمة بن عمار مختلف فيه، واحتج به مسلم، كذا في "آثار السنن". [إعلاء السنن ٢/٢٧] وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عبد الرحمن بن سمرة قال: "كنا معه في بعض بلاد فارس سنتين، وكان لا يجمع ولا يزيد على ركعتين". [رقم: ٢٣٥٧، باب الرجل يخرج في وقت الصلاة] وإسناده صحيح. [إعلاء السنن ٧/ ٣٢٢]

وكذا إذا حاصروا أهل البغي في دار الإسلام في غير مصر، أو حاصروهم في البحر؛ لأن حالهم مبطل عزيمتهم، وعند زفر يصح في الوجهين إذا كانت الشوكة لهم؛ للتمكن من القرار ظاهراً، وعند أبي يوسف على يصح إذا كانوا في بيوت اللذر؛ لأنه موضع إقامة. ونية الإقامة من أهل الكلا - وهم أهل الأخبية - قيل: لا تصح، والأصح: أهم مقيمون، يُروى ذلك عن أبي يوسف على لأن الإقامة أصل، فلا تبطل بالانتقال من مَرْعًى إلى مَرْعًى.

أهل البغي: أهل البغي هم الذين خرجوا على السلطان. (البناية) في دار الإسلام إلخ: إنما ذكره وإن كان يعلم حكمه من حكم أهل الحرب لدفع ما عسى يتوهم أن نية الإقامة في دار الحرب إنما لم تصح؟ لأنها منقطعة عن دار الإسلام، فكانت كالمفازة بخلاف مدينة أهل البغي، فإنها في يد أهل الإسلام، فكان ينبغي أن تصح النية. [العناية ١١/٢] لأن: وهذا التعليل يدل على أن قوله: في غير مصر، وقوله: "في البحر" ليس بقيد. (العناية) مبطل عزيمتهم: لأنهم إنما أقاموا الغرض، فإذا حصل ذلك انزعجوا، فلا تكون عزيمتهم مستقرة، كنية العسكر في دار الحرب. (البناية)

في الوجهين: أي في محاصرة أهل البغي وأهل الحرب (العناية) الشوكة لهم: أي العسكر المسلمين (البناية) لأنه: أي لأن المذكور وهو بيوت المدر (البناية) وهم أهل الأخبية: أي أهل الكلأ: هم أهل الأخبية الأخبية جمع حبايا بالكسر والمد، وهو من وبر أو صوف، ولا يكون من شَعر، وهو على عمودين، أو ثلاثة وما فوق ذلك [البناية ٣/ ٢٦-٢٧] لا تصح: أبداً؛ لأهم ليسوا في موضع الإقامة (العناية)

هقيمون: ذكر في "المبسوط" احتلف المتأخرون في الذين يسكنون الأخبية في دار الإسلام كالأعراب والأتراك، فمنهم من يقول: لايكونون مقيمين أبداً؛ لألهم ليسوا في موضع الإقامة، والأصح ألهم مقيمون، وعلل فيه بوجهين: أحدهما: أن الإقامة للمرء أصل، والسفر عارض، فحمل حالهم على الأصل أولى. والثاني: أن السفر إنما يكون عند النية إلى مكان إليه مدة السفر، وهم لا ينوون السفر قط، وإنما ينتقلون من ماء إلى ماء، ومن مرعى إلى مرعى فكانوا مقيمين باعتبار الأصل. [الكفاية ٢/ ١١-١٢]

بالانتقال من مرعى إلى مرعى: هذا، لأن عادتهم المقام في المفاوز، فكانت في حقهم كالقرى في حق أهل القرى. (فتح القدير)

وإن اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت أتم أربعا؛ لأنه يتغيّر فرضه إلى أربع؛ للتبعية، كما يتغير بنية الإقامة؛ لاتصال المغيّر بالسبب وهو الوقت، وإن دخل معه في فائتة: لم تجزه؛ لأنه لا يتغير بعد الوقت؛ لانقضاء السبب، كما لا يتغير بنية الإقامة، فيكون اقتداء المفترض بالمتنفّل في حق القعدة، أو القراءة. وإن صلَّى المسافرُ بالمقيمين ركعتين: سلَّم، وأتم المقيمون صلاتهم؛ لأن المقتدي التزم الموافقة في الركعتين، فينفرد في الباقي كالمسبوق، إلا أنه لا يقرأ في الأصح؛

وان اقتدى المسافر بالمقيم: سواء في ذلك اقتدى به في جزء من صلاته، أو كلها. [البناية ٢٨/٣] أثم أربعاً: كالعبد والجُندي يَصيران مقيمَين بنية المولى والأمير؛ لثبوت التبعية في حقهما، والحكم في التبع يثبت بشرط الأصل، حتى لو نوى المولى الإقامة، ولم يعلم العبد حتى قصر أياماً، ثم علم قضى تلك الصلاة. [الكفاية ٢/٢] للتبعية: لكنه لو أفسد صلاته بعد الاقتداء صلى ركعتين؛ لأنه مسافر على حاله. (البناية) المغير: وهو الاقتداء. (فتح القدير)

وإن دخل معه إلخ: ولم يقل: وان اقتدى به في غير الوقت، لئلا يرد عليه ما إذا دخل مسافر في صلاة المقيم في الوقت، ثم ذهب الوقت، فإنما لم تفسد، وقد وحد الاقتداء بعده؛ لأن الإتمام لزمه بالشروع مع الإمام في الوقت، فالتحق بغيره من المقيمين.[العناية ١٣/٢]

فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل إلخ: وتقريره: لأنه لا يتغير بعد الوقت، وإذا لم يتغير كان اقتداؤه عقداً لا يفيد موجبه، لاستلزامه أحد المحذورين؛ لأنه إن سلم على الركعتين، كان مخالفاً لإمامه وهو مفسد. وإن أتم أربعاً خلط النفل بالمكتوبة قصداً، والقعدة الأولى فرض في حقه، نفل في حق الإمام، وكذلك القراءة في الأخريين، "فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة" إن اقتدى به في أول الصلاة، "أو القراءة" إن اقتدى به في الشفع الثاني وكلمة "أو" لمنع لخلو دون مانعة الجمع؛ لجواز اجتماعهما. (العناية) الأصح: وإليه مال الكرخي. (الكفاية) احتراز عمّا قال بعض المشايخ من وحوب القراءة فيما يتمون؛ لأفم منفردون فيه، ولهذا يلزمهم سحود السهو، إذا سهوا فيه، فأشبهوا المسبوقين. [العناية ١٣/٢]

لأنه مقتَد تحريمةً لا فعلاً، والفرضُ صار مؤدَّى، فيتركها احتياطاً، بخلاف المسبوق؛ لأنه أدرك قراءة نافلة، فلم يتأدَّ الفرضُ، فكان الإتيانُ أولى. قال: ويُستحب للإمام إذا سلم أن يقول: أتمُّوا صلاتكم فإنا قومٌ سفْر؛ لأنه على قاله: حين صلَّى بأهل مكة وهو مسافر. * وإذا دخل المسافر في مصره: أتمَّ الصلاة، وإن لم ينو المقام فيه؛ لأنه عليه وأصحابه رضوان الله عليهم كانوا يسافرون ويعودون إلى أوطاهم مقيمين

فعلاً: أما أنه مقتد تحريمة، فإنه التزم الأداء معه في أول التحريمة، وأما أنه ليس مقتد فعلاً، فلأن فعل الإمام قد فرغ بالسلام على رأس الركعتين، وكل من كذلك فهو لاحق، ولا قراءة على اللاحق. [البناية ٣١/٣] احتياطاً: فإنه بالنظر إلى الاقتداء تحريمة حين أدركوا أول صلاة الإمام، تكره القراءة تحريماً، وبالنظر إلى عدمه فعلاً، إذا لم يفتهم مع الإمام ما يقضون وقد أدركوا فرض القراءة تستحب، وإذا دار الفعل بين وقوعه مستحباً، أو محرماً لا يجوز فعله بخلاف المسبوق. [فتح القدير ١٤/٢]

نافلة: وهي قراءة الإمام في الشفع الثاني. (البناية) أن يقول إلخ: هذا يدل على أن العلم بحال الإمام بكونه مقيماً، أو مسافراً ليس بشرط؛ لألهم إن علموا أنه مسافر فقوله هذا عبث، وإن علموا أنه مقيم كان كاذباً، فدل على أن المراد به إذا لم يعلموا حاله، وهو مخالف لما ذكر في "فتاوى قاضي خان" وغيره، أن من اقتدى بإمام لا يدري أنه مقيم أو مسافر؟ لا يصح اقتداؤه. والتوفيق بينهما ما قيل: إن ذلك محمول على ما إذا بنوا أمر الإمام على ظاهر حال الإقامة، والحال أنه ليس يمقيم، وسلم على رأس الركعتين، وتفرقوا على ذلك لاعتقادهم فساد صلاة الإمام، وأما إذا علموا بعد الصلاة بحال الإمام، حازت صلاقم، وإن لم يعلموا بحاله وقت الاقتداء. [العناية ٢/٤]

سَفْر: بفتح السين وسكون الفاء: جمع مسافر.(البناية) وإذا دخل المسافر في مصره إلخ: وهذا في مصره مسافر استكمل سير ثلاثة أيام، وفي "المحيط": وإن حرج من مصره مسافراً، ثم بدا له أن يرجع إلى مصره حاجة قبل أن يتم ثلاثة أيام، صلى صلاة المقيم في انصرافه.[البناية ٣٣/٣]

^{*} الحديث أخرجه أبو داود في سننه عن عمران بن حصين، قال: غزوتُ مع رسول الله على وشهدتُ معه الفتح، فأقام بمكة ثماني عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين، يقول:يا أهل البُلد! صلوا أربعًا، فإنا قوم سَفْر. [رقم: ١٢٢٩، باب متى يتم المسافر]

من غير عزم جديد. * ومن كان له وطن، فانتقل عنه، واستوطن غيرَه، ثم سافر فدخل وطنه الأول: قصر؛ لأنه لم يبق وطناً له، ألا يرى أنه على بعد الهجرة عد نفسه مكة من المسافرين، ** وهذا؛ لأن الأصل أن الوطن الأصلي يبطل بمثله، دون السفر،

من غير عزم جديد: وفيه نظر؛ لأن العزم فعل القلب، وهو أمر باطن، وليس له سبب ظاهر يقوم مقامه، بل الظاهر من حال المسافر العائد إلى وطنه أن يكون في عزمه المقام فيه، ولعل المراد عزم حديد لمدة الإقامة خمسة عشر يوماً، فإن الظاهر عدمه. [العناية ١٥/٢] فانتقل عنه: أي بالكلية حتى لو انتقل بنفسه، وأخذ وطناً في بلدة أخرى، يصير كل واحد منهما وطناً أصلياً. (البناية)

واستوطن غيره: اعلم أن عامة المشايخ قسموا الأوطان على ثلاثة: وطن أصلي، وهو مولد الرجل أو البلد الذي تأهل فيه، ووطن إقامة: وهو البلد الذي ينوي المسافر فيه الإقامة شمسة عشر يوماً، ويسمى وطن سفر أيضاً، ووطن السكنى: وهو البلد الذي ينوي المسافر فيه الإقامة أقل من شمسة عشر يوماً، والمحققون منهم قسموا إلى الوطن الأصلي، ووطن الإقامة، ولم يعتبروا وطن السكنى وهو الصحيح. [العناية ٢/١٥،١٦/] عد نفسه: هو في الحديث المذكور آنفاً حيث قال: فإنا قوم سفر. (فتح القدير)

دون السفر: وهو أن يخرج قاصداً مكاناً يصل إليه في مدة السفر؛ لأن الشيء إنما يبطل بما فوقه أو ما يساويه، وليس فوقه شيء، فيبطل بما يساويه.[العناية ١٦/٢]

* هذا ليس له شاهد، ولا ندري من أين أخذه المصنف، ولا اشتغل به أكثر الشراح ولا ذكره. [البناية ٣٤/٣] أخرج الطحاوي عن سعيد بن شفي قال: جعل الناس يسألون ابن عباس عن الصلاة فقال: كان رسول الله على إذا خرج من أهله لم يصل إلا ركعتين حتى يرجع إليهم. [٢٧٨/١، باب صلاة المسافر] وأخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن ابن عباس أنه أتاه رجل فقال: أقصر من مرو قال: لا، قال: أقصر من عرفات، قال: لا، قال أقصر من حدة، قال: نعم، قال: نعم، قال: نعم، قال: فإذا أتيت أهلك أو ماشيتك فأتم الصلاة. [٣/٣٥١، باب المسافر ينتهى إلى الموضع الذي يريد المقام به]

** يشهد له حديث أنس. [نصب الراية ١٨٨/٢] وقد أخرجه البخاري عن يحي بن أبي إسحاق قال: سمعت أنساً يقول: خرجنا مع النبي على من المدينة إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة، قلت: أقمتم بمكة شيئًا ؟ قال: أقمنا بها عشراً.[رقم: ١٠٨١، باب ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر]

ووطنُ الإقامة يبطل بمثله، وبالسفر وبالأصليّ، وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوماً: لم يُتمّ الصلاة؛ لأن اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارها في مواضع، وهو ممتنع؛ لأن السفر لا يَعرَى عنه إلا إذا نوى المسافر أن يقيم بالليل في أحدهما، فيصير مقيماً بدخوله فيه؛ لأن إقامة المرء مضافةً إلى مَبيته. ومن فاتته صلاة في السفر: قضاها في الحضر ركعتين، ومن فاتته في الحضر: قضاها في السفر أربعاً؛ لأن القضاء بحسب الأداء، والمعتبرُ في ذلك آخرُ الوقت؛

ووطن الإقامة يبطل بمثله: صورته: حراساني قدم الكوفة، فأقام بها، وأتم الصلاة، ثم حرج إلى البصرة، فوطن نفسه على الإقامة خمسة عشر يوماً فأقام بالبصرة أياماً على تلك النية، ثم يريد حراسان، ومر بالكوفة، فوطن نفسه على الإقامة خمسة عشر وطنه الحادث بالكوفة توطنه الحادث بالبصرة. [البناية ٣٥٣-٣٦] فإنه يقصر الصلاة؛ لأنه انتقض وطنه الحادث بالنشائه؛ لأن السفر ضده. (البناية)

وبالأصلى: أي يبطل وطن الإقامة بالوطن الأصلي؛ لأنه أقوى منه. (البناية) لم يتم الصلاة: لأنه لم ينو الإقامة في كل واحد منهما خمسة عشر يوماً. (البناية) وهو ممتنع: يعني لو صح نيته بموضعين، يصح بمواضع، فيؤدي ذلك إلى القول بأن السفر لا يتحقق؛ لأنك إذا جمعت إقامة المسافر في المراحل ربما يزيد ذلك على خمسة عشر يوماً.

مضافة إلى مبيته: ألا ترى أنك إذا قلت للسوقي: أين تسكن؟ يقول: في محلة كذا، وهو بالنهار يكون في السنوق. [الكفاية ١٨/١] ركعتين: هو أيضاً قول مالك والشافعي في القديم، وقال في الجديد: لا يقصر في الحضر، واختاره المزني، وبه قال أحمد وأبو داود؛ لأن المرخص هو السفر، وقد زال.(البناية)

قضاها في السفر أربعا: لا أعرف فيه خلافاً. [البناية ٣٨/٢] بحسب الأداء: يعني أن كل من وجب عليه أداء أربع، قضى أربعاً، ومن وجب عليه أداء ركعتين، قضى ركعتين. (العناية) آخر الوقت: أي في الأداء آخر الوقت، وهو قدر التحريمة يعتبر حال المكلف من السفر والإقامة والحيض والطهر، والبلوغ والإسلام في ذلك الجزء. [الكفاية ١٨/٢]

لأنه المعتبر في السببية عدم الأداء في الوقت. والعاصي والمطيع في سفرهما في الرخصة سواء، وقال الشافعي: سفرُ المعصية لا يُفيدُ الرخصة؛ لأنها تثبت تخفيفاً، فلا تتعلَّق بما يُوجب التغليظ. ولنا: إطلاقُ النصوص، ولأن نفسَ السفر ليس بمعصية، وإنما المعصية ما يكون بعده، أو يجاوره، فصلُح تعلَّق الرخصة. والله أعلم.

لأنه المعتبر إلخ: لا يقال: عند عدم الأداء في كل الوقت يضاف الوجوب إلى كل الوقت، لا إلى الجزء الأخير، ولهذا لم يجز عصر أمسه عند غروب الشمس؛ لأنا نقول: المعتبر في السببية هو الجزء الأخير عند عدم الأداء في كل الوقت بالنظر إلى حال المكلف، وإن لم تعتبر صفة الجزء الأخير بعد الفوات. [الكفاية ١٩-١٩] والعاصي: هو الذي يخرج لقطع الطريق أو الإباق. (البناية) الرخصة: وبه قال مالك وأحمد. (البناية) تخفيفاً: أي لأجل التخفيف على المكلف. (البناية) التغليظ: أي الذي يوجب التغليظ هو المعصية. (البناية) وطلاق النصوص: قوله على: "صلاة المسافرر كعتان". (الكفاية) أي نصوص الرخصة، قال الله تعالى: فومن مريضاً أوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَكُ، وقال عليم: "بمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها" الحديث، وما قدمنا من الأحاديث المفيدة تعليق القصر على مسمى السفر. [فتح القدير ١٩/٢] ما يكون بعده: وهو قطع الطريق. (الكفاية) أو يجاوره: كما في الإباق وعقوق الوالدين. (البناية)

باب صلاة الجمعة

لا تصح الجمعةُ إلا في مصرٍ جامع، أو في مصلّى المصر، ولا تجوز في القرى؛ لقوله عليتًلا: "لا جمعةً، ولا تشريقَ، ولا فطرَ، ولا أضحى إلا في مصرِ حامع"،*

صلاة الجمعة: مناسبته مع ما قبله تنصيف الصلاة لعارض إلا أن التنصيف هنا في خاص من الصلاة، وهو الظهر، وفيما قبله في كل رباعية، وتقديم العام هوالوجه. [فتح القدير ٢١/٢] مصر جامع: شرائط لزوم الجمعة اثني عشر، ستة في نفس المصلي، وهي: الحرية، والذكورة، والإقامة، والصحة، وسلامة الرِّجلين، والبصر، وقال: يجب على الأعمى إذا وجد قائداً، وستة في غير نفس المصلي، وهي: المصر الجامع، والسلطان، والجماعة، والخطبة، والوقت والإظهار، حتى إن الوالي لو أتى على باب المصر، وجمع فيه بحثمة، ولم يأذن الناس بالدخول لم يجز، كذا ذكره التمرتاشي صله. [البناية ٤٧/٣]

أو في مصلي: نحو مصلى العيد.(البناية) المصر: أعني فناءه.(فتح القدير) ولا تجوز في القرى: إنما قال: لا يجوز في القرى مع أنه مستعار من قوله: لا تصح الجمعة إلا في مصر حامع؛ نفياً لمذهب الشافعي عشه، فإنه لا يشترط المصر، بل يجوزها في كل موضع إقامة أسكنه أربعون رجلاً أحراراً لا يظعنون منه شتاء ولا صيفاً، وبه قال أحمد، وقال مالك: تقام بأقل من أربعين. [البناية ٩/٣]

* قال الزيلعي: هذا مرفوعاً غريب، وإنما وجدناه موقوفاً عن علي هيء، وأخرجه البيبهقي في "المعرفة" عن شعبة عن زبيد الأيامي به، قال: وكذلك رواه الثوري عن زبيد به، وهذا إنما يروى عن علي موقوفاً، فأما النبي في فإنه لا يروى عنه في ذلك شيء. قلت: قال الزيلعي: وجدناه موقوفاً وقوف البيهقي لم يرو عن النبي في لا يستلزم عدم وقوف غيره على كونه مرفوعا، والإثبات مقدم على النفي، وقد ذكر الإمام خواهو زاده في "مبسوطه" أن أبا يوسف ذكره في الإملاء مسنداً مرفوعاً إلى النبي عليه وأبو يوسف إمام الحديث حجة إلى النبي عليه وأبو يوسف إمام الحديث حجة إلى النبي عليه والمناز قراره في عبد الرحمن قال: قال علي: "لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي عبد الرحمن قال: قال علي: "لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة". [علاء السنن ٨/٥]

والمصر الجامع: كل موضع له أمير وقاضٍ يُنَفِّذُ الأحكام، ويُقيم الحدود، وهذا عند أبي يوسف عليه، وعنه: ألهم إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم لم يَسَعْهم، والأول اختيار الكرخي، وهو الظاهر، والثاني اختيار الثلجي، والحكم غير مقصور على المصلّى، بل يجوز في جميع أفنية المصر؛ لألها بمنزلته في حوائج أهله، وتجوز بمنى المصلّى، بل يجوز في جميع أفنية المصر؛ لألها بمنزلته في حوائج أهله، وتجوز بمنى

والمصر الجامع إلخ: وقد اختلفوا فيه: فعن أبي حنيفة هو ما يجتمع فيه مرافق أهله دنيا وديناً، وعن أبي يوسف: كل موضع فيه أمير وقاض ينفذ الأحكام، ويقيم الحدود فهو مصر تجب على أهله الجمعة، وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة في كتاب صلاته، وفيه أيضاً: قال سفيان الثوري: المصر الجامع ما يعده الناس مصراً، عند ذكر الأمصار المطلقة، كبخارى، وسمرقند. وقال الكرخي: المصر الجامع ما أقيمت فيه الحدود، ونفذت فيه الأحكام، وهو اختيار الزمخشري، وعن أبي عبد الله البلخي أنه قال: أحسن ما سمعت إذا اجتمعوا في أكبر مساجدهم فلم يسعوا فيه، فهو مصر جامع، وعن أبي حنيفة عليه: هو بلدة كبيرة فيها سكك و أسواق، ولها رساتيق، ويرجع الناس إليه فيما وقعت لهم من الحوادث. [البناية ٣/٥١-٥٦] له أمير: والمراد بالأمير: وال يقدر على إنصاف المظلوم من الظالم. (العناية) ينفذ الأحكام: أي يقدر على ذلك. ويقيم الحلود: وذكر إقامة الحدود مع ألها تستفاد من قوله: ينفذ الأحكام لزيادة خطرها، وعلو شألها؛ إذ لا تقام هي بدليل فيه شبهة، ولأنه لا يلزم من حواز تنفيذ الأحكام حواز إقامة الحدود، فإن المرأة إذا كانت قاضية يجوز قضاؤها في كل شيء من الأحكام، ولا يجوز في الحدود والقصاص. [الكفاية ٢٣/٢] الظاهر: أي من المذهب. (فتح القدير) الثلجي: وهو الإمام محمد بن الشجاع أحد أصحاب أبي حنيفة صليم، ونسبته إلى ثلج بالثاء المثلثة.[البناية ٣/ ٥٣] في جميع أفنية المصر: وفي "المحيط": اختلف الناس في تقدير فناء المصر، فقدره محمد في "النوادر"، بالغلوة، وفي "المغرب": الغلوة ثلثمائة ذراع إلى أربعمائة، وقدر أبويوسف عشه الفناء بميل، أوميلين. [الكفاية ٢٤/٢] وتجوز بمنى إلخ: لهما في ذلك طريقان: أحدهما: أن منى من فناء مكة، فإنه من الحرم قال الله تعالى: ﴿هَدْياً بَالِغَ الْكُعْبَةِ﴾ سماه باسم الكعبة؛ لكونه تبعاً لها، لما أن الهدايا والضحايا لا تنحر بمكـة، بل بمني، فــدل ذلك على أنه في حكمها، أو في فنائها، وإقامة الجمعة كما يجوز في المصر يجوز في فنائه، أما عرفات فليس من فناء مكة، بل هي من الحل، وبينها وبين مكة أربعة فراسخ. والثاني: أن مني تتمصر في أيام الموسم؛ لاجتماع شرائط المصر من السلطان والقاضي، والأبنية والأسواق، قيل: إن فيها ثلاث سكك إلا أنما لا تبقى مصراً بعد انقضاء الموسم، وبقاؤه مصراً بعد ذلك ليس بشرط؛ لأن الناس بأسرهم على شرف الرحيل من دار الفناء إلى دار البقاء، أما عرفات فمفازة ليس فيها بناء، فلا يأخذ حكم المصر. [الكفاية ٢٦-٢٦]

إن كان الأمير أمير الحجاز، أو كان الخليفة مسافراً، عند أبي حنيفة وأبي يوسف رها وقال محمد ولله: لا جمعة بمنى لأنها من القرى حتى لا يُعَسَيّد بها. ولهما: ألها تتمصّر في أيام الموسم، وعدم التعييد؛ للتخفيف. ولا جمعة بعرفات في قولهم جميعاً؛ لألها فضاء، وبمنى أبنية. والتقييد بالخليفة وأمير الحجاز؛ لأن الولاية لهما، أما أمير الموسم فيلي أمور الحج لا غير. ولا يجوز إقامتها إلا للسلطان، أو لمن أمره السلطان، لألها تقام بجمع عظيم، وقد تقع المنازعة في التقدم والتقديم، وقد تقع في غيره، فلا بد منه؛ تتميماً لأمره.

أهير الحجاز: هو ما بين تهامة ونحد سمي حجازاً؛ لأنه يحجز بينهما، والتهامة الناحية الجنوبية من الحجاز، وما وراء ذلك إلى مكة وحده تهامة، وفي "شرح الطحاوي": إن كان الأمير أمير الحجاز، أو أمير العراق، أو أمير المكة، أو الخليفة معهم مقيمين كانوا أو مسافرين جاز إقامة الجمعة عندهما، وإن كان أمير الموسم، إن كان مقيماً جاز، وإن كان مسافراً لم يجز. [البناية ٣/٤٥] أو كان الخليفة مسافراً: وإنما قيد بكونه مسافراً؛ لأحد الأمرين، إما للتنبيه على أنه إذا كان مقيماً كان بالجواز أولى، وإما لنفي توهم أن الخليفة إذا كان مسافراً؛ وفيه إشارة إلى أن الخليفة أوالسلطان، إذا طاف في ولايته، كان عليه الجمعة في كل مصر. [العناية ٢٤/٢]

لأها: يعني: منى على تأويل القرية. (العناية) ظاهر التعليل وجوب العيد بمكة، وقد ذكر البيري في كتاب الأضحية، أنه هو من أدركه من المشايخ لم يصلوها فيها، قال: والله أعلم ما السبب في ذلك انتهى، قلت: لعل السبب أن من له ولاية إقامتها العيد يكون حاجاً في منى. [رد المحتاره/٢٨] حتى لا يعيد بها: حتى لا يصلي فيها صلاة العيد فلا يصلي فيها الجمعة. (البناية) للتخفيف: لا لانتفاء المصرية، بل للتخفيف، فإن الناس مشتغلون بالمناسك، والعيد لازم فيها، فيحصل من الزامه مع اشتغالهم بما هم فيه الحرج، أما الجمعة: فليست بلازمة، بل إنما تتفق في أحيان من الزمان، فلا حرج مع ألها فريضة والعيد سنة أو واجب. [فتح القدير ٢٥/٢-٢٦] الولاية لهما: في إقامة الجمعة. (البناية) غير: يعني ليس له ولاية غير الحاج. (البناية)

للسلطان: أراد بالسلطان الخليفة.(البناية) السلطان: يعني إن لم يكن السلطان يكون إقامتها لمن أمرالسلطان وهو الأمير أو القاضي أوالخطباء.[البناية ٥٦/٣] تقع في غيره: من نحو أداء من سبق إلى الجامع، ومن الأداء في أول الوقت وآخره، ومن نصب الخطيب.[الكفاية ٢٧/٢]

ومن شرائطها: الوقتُ: فتصح في وقت الظهر، ولا تصح بعده؛ لقوله عليها: "إذا مالت الشمسُ فصل بالناس الجمعةً"، * ولو حرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر، ولا يبنيه عليها؛ لاختلافهما. ومنها: الخطبة؛ لأن النبي عليها ما صلاها بدون الخطبة في عمره، **
وهي قبل الصلاة بعد الزوال، به وردت السنة. ***

لقوله عليم الطهر والجمعة القدير) لاختلافهما: أي لاختلاف الظهر والجمعة (العناية) من حيث الكمية والشرائط، وهذا؛ لأن الظهر أربعة، والجمعة ركعتان، ويخص الجمعة بشروط لا تشترط للظهر، والظهر يخفي فيه، والجمعة يجهر فيها. [البناية ٣٢٣] الخطبة: بقيد كونما بعد الزوال على ماذ كرناه (فتح القدير) به وردت السنة: أي بكون الخطبة قبل الصلاة وردت السنة عن النبي المنظر (البناية)

^{*} غريب. [نصب الراية ١٩٦/٢] وأخرج البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك رهيه "أن النبي كالله كان كان يصلي الجمعة إذا زالت الشمس]

^{**} ذكره البيهقي [نصب الراية ١٩٦/٢] أي قال البيهقي: وأنه إذا لم يخطب صلى الظهر أربعاً؛ لأن بيان الجمعة أخذ من فعل النبي على ولم يصل الجمعة إلا بالخطبة. [السنن الكبرى ١٩٦/٣ اباب وجوب الخطبة] وأيضاً ذكر البيهقي في "السنن الكبرى" عن الزهري قال: بلغنا أن أول ما جمعت بالمدينة قبل أن يَقْدَمَها رسول الله على فحمع بالمسلمين مصعب بن عمير قال: وبلغنا أنه لا جمعة إلا بخطبة فمن لم يخطب صلى أربعاً. [١٩٦/٣]، باب وجوب الخطبة]

^{***} يمكن أخذ هذا في اثنين: أحدهما: حديث السائب بن يزيد، والآخر: حديث أبي موسى الأشعري. [البناية ٣٣/٣] أخرج البخاري حديث السائب بن يزيد عن الزهري قال: سمعت السائب بن يزيد يقول: وإن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله ولي بكر وعمر هما فلما كان في خلافة عثمان بن عفان هم وكُور أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث، فأذن به على الزوراء، فثبت الأمر على ذلك. [رقم: ٩١٦، باب التأذين عند الخطبة] ووجهه: أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة، فإذا كان حين يجلس الإمام على المنبر للخطبة دل على أن الصلاة بعد الخطبة. [البناية ٣/ ٦٣] وأخرج مسلم حديث أبي موسى الأشعري عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال: قال لي عبد الله بن عمر: أسمعت مسلم حديث أبي موسى الله على أن الصلاة قال لي عبد الله بن عمر: أسمعت أباك يحدث عن رسول الله وفي شأن ساعة الجمعة ؟ قال: قلت: نعم، سمعته يقول: سمعت رسول الله وفي المساعة التي يوم الجمعة]

ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة، به جرى التوارُثُ، * ويخطب قائماً على الطهارة؛ لأن القيام فيهما متوارث، ثم هي شرط الصلاة، فيستحب فيها على طهارة كالأذان، ولو خطب قاعداً، أو على غير طهارة جاز؛ لحصول المقصود، إلا أنه يكره؛ لمخالفته التوارث، وللفصل بينهما، وبين الصلاة، فإن اقتصر على ذكر الله: جاز عند أبي حنيفة حلله، وقالا: لابد من ذكر طويل يُسمَّى خطبة؛ لأن الخطبة هي الواجبة، والتسبيحة أو التحميدة لا تسمى خطبة.

بقعدة: مقدار ثلاث آيات في ظاهر الرواية، وقال الطحاوي: مقدار ماسمي جلوسه على المنبر. (البناية) قائماً على الطهارة: أما القيام: فإنه سنة عندنا، وعند الشافعي لا تصح الخطبة قاعداً، وبه قال مالك في رواية، وعنه كقولهما، وبه قال أحمد. وأما الطهارة: سنة عندنا، لا شرط خلافاً لأبي يوسف والشافعي، حتى إذا خطب على غير طهارة يكره، وعندهما لا يجوز، وقال الشافعي في القديم كقولهما، وبه قال مالك وأحمد. [البناية ٣/٥٦] كالأذان: وجه التشبيه بالأذان أن الخطبة ذكرها شبه بالصلاة، من حيث أقيمت مقام شطرها، وتقام بعد دخول الوقت، والأذان أيضاً يقام بعد دخول الوقت. [البناية ٣/٥٦]

خصول المقصود: وهو الوعظ والتذكير. [الكفاية ٢٩/٢] لمخالفته التوارث: متعلق بقوله: خطب قاعداً. (العناية) أراد بالتوارث ما نقل عن النبي على ومن الأئمة بعده من القيام في الخطبة. [البناية ٣٦/٣] وللفصل بينهما: يتعلق بقوله: أو على غير طهارة. (العناية) على ذكر الله: يعني إذا ذكر الله تعالى على قصد الخطبة، فقال: الحمد لله، أو سبحان الله، أو لا إله إلا الله، حاز عند أبي حنيفة، وأما إذا قال ذلك لعطاس أو تعجب: فلا يجوز بالاتفاق. [العناية ٢٠/٣] وقالا: وبه قال عامة العلماء. (البناية)

لابد من ذكر طويل إلخ: وقال الإمام أبو بكر: أقل ما سمي خطبة عندنا مقدار التشهد من قوله: "التحيات لله" إلى قوله: "عبده ورسوله"، وفي "التجنيس": مقدار الجلوس بين الخطبتين، وعند الطحاوي مقدار ما سمي موضع جلوسه المنبر، وفي ظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات.[البناية ٦٨/٣-٦٩]

^{*} قلت: فيه أحاديث. [نصب الراية ١٩٦/٢] أخرج البخاري عن ابن عمر هُما قال: "كان النبي ﷺ يخطب قائما ثم يقعد، ثم يقوم كما تفعلون الآن". [رقم: ٩٢٠، باب الخطبة قائماً]

وقال الشافعي عله: لا يجوز حتى يخطب خطبتين؛ اعتباراً للمتعارف، وله قوله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ ﴾ من غير فصل، وعن عثمان أنه قال: الحمدلله فأرتج عليه، فنسزل وصلى، ومن شرائطها: الجماعة؛ لأن الجمعة مشتقة منها، وأقلهم عند أبي حنيفة عله ثلاثة سوى الإمام. وقالا: اثنان سواه، قال: والأصح أن هذا قول أبي يوسف عليه وحده، له: أن في "المثنى" معنى الاجتماع، وهي منبئة عنه. ولهما: أن الجمع الصحيح إنما هو الثلاث؛ لأنه جمع تسميةً ومعنى، والجماعة شرط على حدة، وكذا الإمام فلا يُعتبر منهم. وإن نَفَر الناسُ قبل أن يركع الإمام ويسحد، ولم يبق إلا النساء والصبيان، استقبل الظهر عند أبي حنيفة عليه.

خطبتين: تشتمل الأولى على التحميدة والصلاة على النبي والموصية بتقوى الله، وقراءة آية، وكذلك الثانية إلا أن فيها بدل الآية الدعاء للمؤمنين والمؤمنات. [العناية ٢٠/٣] اعتباراً للمتعارف: أي للعادة؛ لأن الذي يخطب بأقل من ذلك لا يسمي خطبة في عادة الناس، ولا تخطب بها خطيباً. [البناية ٢٩/٣] قوله تعالى إلخ: والمراد به الخطبة باتفاق المفسرين. (العناية) فكان الشرط الذكر الأعم بالقاطع، غير أن المأثور عنه والمحالة المحتار أحد الفردين، أعني الذكر المسمى بالخطبة. [فتح القدير ٢٠/٣] أنه قال: الحمد الله: لم تعرف في كتب الحديث، بل في كتب الفقه. (فتح القدير) فأرتج: بضم الهمزة وسكون الراء، وكسر التاء المثناة من فوق، وتخفيف الجيم، ومعناه: وقع في وجه أي اختلاط. [البناية ٣٢/٣] مشتقة منها: فلا يتحقق بدونه، كالضارب لما كان مشتقاً من الضرب لم يتحقق بدونه، وكذا في سائر المشتقات. [البناية /٣٣] ثلاثة: وبه قال زفر والليث بن سعد. (البناية) اثنان سواه: وبه قال أبو ثور وأحمد معنى الاجتماع: لأن فيه احتماع واحد مع آخر. (البناية) منبئة عنه: لما ذكر أن الجمعة مشتقة من الحماعة. (البناية) لأنه جمع تسمية ومعنى: والمثنى وإن كان جمعاً معنى، فليس بجمع اسماً؛ إذ أهل اللغة فصكوا بين التثنية والجمع. [الكفاية ٢٢/٣] والجماعة شرط على حدة: أي وحدها دون الإمام. (البناية) فصكوا بين التثنية والجمع. [الكفاية ٣٢/٣] والجماعة شرط على حدة: أي وحدها دون الإمام. (البناية)

وقالا: إذا نفروا عنه بعد ما افتتح الصلاة: صلى الجمعة. فإن نفروا عنه بعد ما ركعة وسجد سجدة بنى على الجمعة، خلافاً لزفر صلى هو يقول: إلها شرط، فلا بد من دوامها كالوقت، ولهما: أن الجماعة شرط الانعقاد فلا يُشترط دوامها كالخطبة. ولأبي حنيفة صلى: أن الانعقاد بالشروع في الصلاة، ولا يَتم ذلك إلا بتمام الركعة؛ لأن ما دولها ليس بصلاة، فلا بد من دوامها إليها، بخلاف الخطبة؛ فإلها تنافي الصلاة، فلا يُشترط دوامها، ولا معتبر ببقاء النسوان وكذا الصبيان؛ لأنه لا تنعقد بهم الجمعة، فلا تتم هم الجماعة. ولا تجب الجمعة على مسافر، ولا امرأة، ولا مريض، ولا عبد، ولا أعمى؛ لأن المسافر يحرَجُ في الحضور، وكذا المريض والأعمى، والعبد مشغول بخدمة المولى، والمرأة بخدمة الزوج، فعُذرُوا؛ دفعاً للحرَج والضرر. فإن حضروا فصلوا مع الناس: أجزأهم عن فرض الوقت؛ لأنهم تحمّلوه فصاروا كالمسافر إذا صام.

خلافاً لزفر: فعنده يصلي الظهر. (البناية) فلا بد من دوامها: كما في سائر الشروط. (البناية) كالوقت: ودوامه شرط لصحة الجمعة فكذا دوامها. (العناية) شرط الانعقاد: لأن الأداء قد ينفك عنها كما في المسبوق واللاحق وما هو كذلك لا يشترط دوامها كالخطبة. [العناية ٣١/٣] ليس بصلاة: لكونه في محل الرفض؛ لأن ما دون الركعة معتبر من وجه دون وجه. [البناية ٧٩/٣] بخلاف الخطبة: حواب عن قياسهما الجماعة بما. (العناية) فإنها تنافي الصلاة: حتى لو خطب فيها تفسد صلاته فلم يشترط دوامها. [الكفاية ٣١/٣] ولا مويض: والشيخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض، فلا تجب عليه. (فتح القدير)

ولا عبد: وقد اختلفوا في المكاتب والمأذون، والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة إذا لم يخل بالحفظ، وينبغي أن يجري الخلاف في معتق البعض إذا كان يسعى. [فتح القدير ٣٢/٢] مشغول: فصار كالحج والجهاد. (البناية) إذا صام: في رمضان يسقط عنه الفرض فكذا هؤلاء يسقط عنهم الفرض بحضورهم صلاقم الجمعة. [البناية ٨٤/٣]

ويجوز للمسافر والعبد والمريض أن يؤم في الجمعة، وقال زفر عليه: لا يجزئه؛ لأنه لا فرض عليه، فأشبه الصبي والمرأة. ولنا: أن هذه رخصة، فإذا حضروا يقع فرضاً على ما بيناه. أما الصبي: فمسلوب الأهلية، والمرأة لا تصلح لإمامة الرحال. وتنعقد بمم الجمعة؛ لأنهم صلُحوا للإمامة، فيصلحون للاقتداء بطريق الأولى. ومن صلى الظهر في منسزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام، ولا عذر له كُره له ذلك، وجازت صلاته. وقال زفر عليه: لا يجزئه؛ لأن عنده الجمعة هي الفريضة أصالة، والظهر كالبدل عنها، ولا مصير إلى البدل مع القدرة على الأصل. ولنا: أن أصل الفرض هو الظهر في حق الكافة،

أن يؤم في الجمعة: وبه قال الشافعي في أصح قوليه.(البناية) فأشبه الصبي والمرأة: في عدم حواز إمامتهما.(البناية) رخصة: وإنما كان السقوط رخصة لهم؛ دفعاً للحرج.(البناية) مابيناه: إشارة إلى قوله: لأنهم تحملوه إلخ. [فتح القدير ٣٣/٢] فمسلوب: فلم يتناوله الخطاب.(العناية)

وتنعقد بهم الجمعة: أي بالمسافر والعبد والمريض، إشارة إلى رد قول الشافعي: إن هؤلاء تصح إمامتهم، لكن لا يعتد بهم في العدد الذي تنعقد به الجمعة.[العناية ٣٣/٢] صلاة الإمام: قيد به؛ لأنه إذا صلى الظهر في منزله بعد ما يصلي الإمام الجمعة جاز بالاتفاق.(البناية) ولا عذر له: قيد به؛ لأن المعذور إذا صلى الظهر قبل صلاة إمام الجمعة يجوز بالاتفاق.[البناية ٨٥/٣]

كره له ذلك: لا بد من كون المراد حرم عليه ذلك، وصحت الظهر؛ لأنه ترك الفرض القطعي باتفاقهم الذي هو آكد من الظهر، فكيف لا يكون مرتكباً محرماً؟. [فتح القدير ٣٣/٢] هي الفريضة أصالة: لأنه مأمور بالسعي إليها منهي عن الاشتغال عنها بالظهر ما لم يتحقق فوت الجمعة، وهذا صورة الأصل والبدل. (العناية) هو الظهر: بالنص وهو قول النبي على "وأول وقت الظهر حين تزول الشمس" مطلقاً في الأيام. في حق الكافة: لأن التكليف بحسب القدرة، والمكلف بالصلاة في هذا الوقت متمكن بنفسه من أداء الظهر دون الجمعة؛ لتوقفها على شرائط لا تتم به وحده، فكان التكليف بالجمعة تكليفاً بما ليس في الوسع، إلا أنه أمر بإسقاط الظهر بأداء الجمعة عند استجماع شرائطها فكان العدول عنها مع القدرة مكروهاً. [العناية ٣٤/٢]

هذا هو الظاهر إلا أنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة، وهذا؛ لأنه متمكن من أداء الظهر بنفسه دون الجمعة؛ لتوقفها على شرائط لا تَتم به وحده، وعلى التمكن يدور التكليف. فإن بدا له أن يحضرها، فتوجه إليها والإمام فيها: بطل ظُهرُه عند أبي حنيفة سلام بالسعي. وقالا: لا يبطُل حتى يدخل مع الإمام؛ لأن السعي دون الظهر، فلا ينقضه بعد تمامه، والجمعة فوقها فينقضها، وصار كما إذا توجَّه بعد فراغ الإمام. وله: أن السعي إلى الجمعة من خصائص الجمعة، فيُنَــزَّلُ منــزلتها في حق ارتفاض الظهر؛ احتياطاً، بخلاف ما بعد الفراغ منها؛ لأنه ليس بسعي إليها.

هذا هو الظاهر: ظاهر المذهب عند أصحابنا الثلاثة، وأشار به إلى أن في هذا اختلاف الرواية، ففي "الذخيرة": فرض الوقت الظهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجمتها، وهو قول محمد رجمته الأول، وفي قوله الآخر: الفرض أحدهما غير عين، وإنما يتعين بالفعل إلا أن الجمعة آكد من الظهر. [البناية ٨٦/٣] وهذا: أي ما ذكرنا من كون الظهر هو الأصل، وكونه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة. (البناية) فإن بدا له: أي بدا لمن صلى الظهر في منزله قبل صلاة الإمام معذوراً كان أو غيره. (العناية) بطل ظهره: الذي صلاها في منزله. (البناية)

وقالا: إلخ: ذكر الإمام التمرتاشي عليه، وكذا الخلاف في المعذور لو صلى، ثم توجه إليها، وكذا أيضاً في "المحيط". (الكفاية) يدخل مع الإمام: وفي هذا اللفظ إشارة إلى أن الإتمام مع الإمام ليس بشرط؛ لارتفاض الظهر عندهما. (الكفاية) لأن السعي: إذ هو ليس بمقصود بنفسه بل هو وسيلة إلى أدا الجمعة، والظهر فرض مقصود وما هو دون الشيء. [العناية ٣٤/٢]

فلا ينقضه: أي فلا ينقض السعي الظهرَ بعد تمام الظهر؛ لأن الأعلى لا ينتقض بالأدني.[البناية ٨٨/٣] وصار: أي هذا الذي بدا له أن يتوجه والإمام فيها، و لم يدخل معه.(البناية)

من خصائص الجمعة: لكونما صلاة مخصوصة بمكان لا تمكن الإقامة إلا بالسعي إليها فكان السعي مخصوصاً هما، بخلاف سائر الصلوات. [العناية ٣٤/٢] احتياطاً: إذ الأقوى يحتاط في إثباته ما لا يحتاط في إثبات الأضعف. (البناية) بخلاف: حواب عن قياسهما وهو واضح. (العناية) بسعي إليها: أي إلى الجمعة، فلا يبطل الظهر. (البناية)

ويُكره أن يصلي المعذورون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر، وكذا أهل السحن؛ لما فيه من الاخلال بالجمعة؛ إذ هي جامعة للجماعات، والمعذور قد يقتدي به غيره، بخلاف أهل السواد؛ لأنه لا جمعة عليهم، ولو صلى قوم أجزأهم؛ لاستجماع شرائطه. ومن أدرك الإمام يوم الجمعة: صلى معه ما أدركه، وبني عليها الجمعة، لقوله عليه: "ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا". * وإن كان أدركه في التشهد، أو في سحود السهو: بني عليها الجمعة عندهما. وقال محمد عليه: إن أدرك معه أكثر الركعة الثانية: بني عليها الجمعة، وإن أدرك أقلها بني عليها الظهر؛ لأنه معه من وجه، ظهر من وجه؛ لفوات بعض الشرائط في حقه، فيصلي أربعاً؛

أن يصلي المعذورون: سواء قبل فراغ الإمام أو بعده، وذكر الإمام التمرتاشي وهذا: مريض صلى الظهر في منسزله يوم الجمعة بأذان وإقامة، قال محمد وهذا: هو حسن، وكذا جماعة المرضى، بخلاف المسحونين. [الكفاية ٢٥/٣] إذ هي جامعة للجماعات: هذا الوجه هو مبنى عدم حواز تعدد الجمعة في المصر الواحد، وعلى الرواية المختارة عند السرخسي وغيره من جواز تعددها، فوجهه أنه ربما يتطرق غير المعذور إلى الاقتداء بهم، وأيضاً فيه صورة معارضة الجمعة بإقامة غيرها. [فتح القدير ٢٥/٣] غيره: أي غير المعذور فلا يذهب إلى الجمعة فيخل بالجمعة. (البناية) أهل السواد: وهم أهل القرى. (البناية) وقال محمد وهذا: بقول محمد قال الزهري وزفر والشافعي ومالك وأحمد هشي. (البناية) الركعة الثانية: بأن أدركه في الركوع. (الكفاية) الموادة وهذا لا يتأدى إلا بنية الجمعة. (العناية) بعض الشرائط: وهو الجماعة والإمام. (البناية)

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢٠٠/٢] أخرج البخاري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون، وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا". [رقم: ٩٠٨، باب المشي إلى الجمعة]

اعتباراً للظهر، ويقعد الامحالة على رأس الركعتين؛ اعتباراً للجمعة، ويقرأ في الأخريين؛ لاحتمال النفلية. ولهما: أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة، حتى يشترط نية الجمعة، وهي ركعتان، ولا وجه لما ذكر؛ لأهما مختلفان، فلا يُبنى أحدُهما على تحريمة الآخر. وإذا خرج الإمام يوم الجمعة: ترك الناس الصلاة والكلام، حتى يفرغ من خطبته. قال: وهذا عند أبي حنيفة حظه. وقالا: لا بأس بالكلام إذا خرج الإمام قبل أن يخطب، وإذا نول قبل أن يُكبّر؛ لأن الكراهة للإخلال بفرض الاستماع، ولا استماع هنا، بخلاف الصلاة؛ لألها قد تَمتدُ.

لا محالة: بفتح الميم معناه لا بد، والميم زائدة، فعلى هذا يجوز أن يكون من المحيلة وهو الحيلة، وأن يكون الحول، وهو القوة والحركة. [البناية ٩٤/٣] ويقرأ في الأخويين: والحاصل: أنه يعمل بالشبهين، ولزوم القعدة الأولى رواه الطحاوي عن محمد سطيه، كما هو لازم للإمام، وفي رواية المعلى عنه لايلزم القعدة الأولى، لأنما ظهر من وجه، فلا تكون القعدة الأولى واجبة، وقيل: وجوبها للإحتياط. أنه مدرك: لأنه لا بد له من نية الجمعة، حتى لو نوى غيرها لم تصح اقتداؤه. (العناية) مختلفان: حقيقة وحكماً؛ لأن الجمعة ركعتان، فيشترط فيها ما لايشترط في الظهر والظهر أربع ركعات، فالأربع الإثنين. (البناية)

خوج الإمام: يعني إذا حرج من منزله، أو من بيت الخطابة لأجل الخطبة، ويقال: المراد بخروجه صعوده على المنبر. (البناية) الصلاة: والمراد من الصلاة: صلاة التطوع، وأما الفائتة فتحوز وقت الخطبة من غير كراهة. [الكفاية ٢/٣٧-٣٨] عند أبي حنيفة: اختلف المشايخ على قول أبي حنيفة بطله قال بعضهم: إنما يكره الكلام الذي هو من كلام الناس، أما التسبيح وأشباهه فلا، وقال بعضهم: كل ذلك يكره، والأول أصح، كذا في "مبسوط شيخ الإسلام"، وقال في "العيون": المراد من الكلام إجابة المؤذن، أما غيره من الكلام يكره إجماعاً. [الكفاية ٢/٨٣] قبل أن يخطب: وفي "جوامع الفقه": عند أبي يوسف بالله يباح الكلام عند حلوسه إذا مكث، وعند محمد بالله لا يباح. [البناية ٩٩٣] نزل: الخطيب من المنبر. (البناية) للإخلال: لكونه في نفسه مباحاً. (العناية)

لأبي حنيفة عليه قوله عليه: "إذا خرج الإمامُ فلا صلاة ولا كلام" من غير فصل، ولأن الكلامَ قد يمتد طبعاً، فأشبه الصلاة. وإذا أذّن المؤذنون الأذانَ الأول،

إذا خرج الإمام: وفي "المبسوط": استدل أبو حنيفة بما روي أنه علي قال: "إذا كان يوم الجمعة قعدت الملائكة على أبواب المساحد يكتبون القوم الأول فالأول" إلى أن قال: "فإذا خرج الإمام طووا الصحف وحاؤوا يستمعون الذكر"، وإنما يطوون الصحف إذا طوى الناس الكلام، فأما إذا كانوا يتكلمون فهم يكتبون، قال تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَبِيدٌ ﴾. انتهى، وروى الطحاوي من حديث عوف بن قيس عن أبي الدرداء أنه قال: جلس رسول الله على في يوم الجمعة على المنبر يخطب الناس، فتلى آية وإلى حنبي أبي بن كعب، فقلت له: يا أبي! متى أنزلت هذه الآية؟ فأبي أن يكلمني، حتى نزل رسول الله عن المنابر، فقال: "مالك من جمعتك إلا ما لغوت"، ثم انصرف رسول الله فحثته فأخبرته، فقلت: يا رسول الله إلى تلوت آية وإلى حنبي أبي بن كعب، فسألته متى نزلت هذه الآية فأبي أن يكلمني حتى ينصرف". وأخرجه أحمد ليس من جمعتي إلا ما لغوت، فقال: "صدق فإذا سمعت إمامك يتكلم فأنصت حتى ينصرف". وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" من أيضاً في "مسنده" نحوه غير أن لفظه "فأنصت حتى يفرغ"، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" من حديث الشعبي أن أبا ذر و الزبير بن العوام سمع أحدهما من النبي في أنه يقرأ، وهو على المنبر يوم الجمعة، قال: فقال لصاحبه: متى أنزلت هذه الآية؟ قال: فلما قضى صلاته قال له عمر بن الخطاب: "لا جمعة لك" فاتى النبي في بعد أن يخطب، فذكر ذلك له، فقال: "صدق عمر". [البناية عمر بن الخطاب: "لا جمعة لك" فأتى النبي في بعد أن يخطب، فذكر ذلك له، فقال: "صدق عمر". [البناية بما اله عمر بن الخطاب: "لا جمعة لك"

من غير فصل: أي بين أن يكون ترك الصلاة والكلام إذا خرج قبل أن يخطب، وبين أن يكون تركهما بعد أن يخطب. (البناية) ولأن الكلام: حواب عما قالا: إن الصدقة قد تمت والكلام لا يمتد؛ لأنه يمكن قطعه. (البناية) المؤذنون: ذكر المؤذنون بلفظ الجمع وإن كان لا يحتاج إليه؛ إخراجاً للكلام مخرج العادة، فإنه كان المتوارث اجتماع المؤذنين يسمع أصواقم إلى أطراف المصر الجامع. [البناية ١٠٤/٣]

* غريب مرفوعاً. [نصب الراية ٢٠١/٢] وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر أهما كان يكرهان الصلاة والكلام يوم الجمعة بعد خروج الإمام. [٢٠١/٢، باب في الكلام إذا صعد الإمام المنبر وخطب] وأخرج مالك في "الموطأ" عن ثعلبة بن أبي مالك القُرطي أنه أخبره ألهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر بن الخطاب فإذا خرج عمر وجلس على المنبر، وأذن المؤذنون، قال ثعلبة: حلسنا نتحدث، فإذا سكت المؤذنون وقام عمر يخطب أنصتنا فلم يتكلم منا أحد. قال ابن شهاب: فخروج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام. [ص ٨٨، باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب]

ترك الناسُ البيعَ والشراء، وتوجهوا إلى الجمعة؛ لقوله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذُرُوا الْبَيْعَ ﴾ وإذا صعد الإمام المنبر: حلس، وأذَّن المؤذنون بين يدي المنبر.

وإذا صعد: أقول: ههنا أمور يجب ذكرها: الأول: أن الخطبة على المنبر سنة، به جرى التوارث، وما اعتيد في زماننا من أن الإمام ينزل في الخطبة الثانية إلى درجة سفلى من درجات المنبر، ثم يعود، بدعة قيبحة شنيعة، لا أصل له في الشرع.

الثاني: حرى الرواج في زماننا أن الإمام يسلم على القوم حين يرقى على المنبر، وهو أمر لا أصل له في الشرع، كذا ذكره على القاري في "شرح المشكاة"، وقد ورد في بعض الأحاديث ذلك إلا ألها ضعيفة. (كما بسطه الزيلعي وغيره)

الثالث: قراءة الخطبة بالفارسية يجوز عند أبي حنيفة، وعندهما لا، إلا للعاجز عن العربية، ومنه يعلم حكم قراءة الأشعار الفارسية في الخطبة، والأولى ترك ذلك لمحالفة فعل صاحب الشرع.

الرابع: ما يفعله بعض الخطباء في المدينة المنورة، من تحويل الوجه جهة اليمين، وجهة اليسار عند الصلاة على النبي في في الخطبة الثانية بدعة، ينبغي تركها ذكره في "رد المحتار"، ويؤيده قول صاحب "البدائع" من السنة: أن يستقبل الناس بوجهه، ويستدبر القبلة. انتهى. الخامس: بعض الخطباء يقرؤن في الخطبة الثانية "وارض عن عمي نبيك الحمزة والعباس"، بإدخال اللام في الحمزة، وإبقاء منع صرفه، وهذا خطأ فاحش. السادس: ما يفعله المؤذنون في الحرمين من الترضي على الصحابة، والصلاة على النبي في حين ذكر الخطيب أسماءهم بدعة ومكروه اتفاقاً.

السابع: . يكره الصلاة مطلقاً إلا قضاء الصبح لصاحب الترتيب من حين صعود الإمام على المنبر إلى تمام الصلاة، فما يفعله العوام من أداء سنة الجمعة في الخطبة الثانية، أو بين الخطبتين، أو بين الخطبة والصلاة، يجب على الخطباء نميهم عنه.

الثامن: يكره الكلام مطلقاً، دينياً كان أو دنيوياً، من حين شروع الإمام في الخطبة اتفاقاً، وأما قبل الشروع بعد صعوده على المنبر، فيكره الكلام الدنيوي اتفاقاً، وأما الكلام الديني كالتسبيح والتهليل فلا يكره عندهما، وروى بعض المشايخ عنه أنه يكره، والأصح أنه لا يكره عنده أيضاً. فعلى هذا لا يكره إجابة الأذان الثاني، ودعاء الوسيلة بعده، ما لم يشرع الإمام في الخطبة، كيف وقد ثبت ذلك من فعل معاوية في "صحيح البخاري". فما في "الدر المختاز" في باب "الأذان" وينبغي أن لا يجيب بلسانه اتفاقاً في الأذان بين يدي الخطيب انتهى خطأ فاحش.

بذلك جرى التوارث، ولم يكن على عهد رسول الله على إلا هذا الأذان، * ولهذا قيل الله على التوارث، ولم يكن على عهد رسول الله على إلا هذا الأذان، * ولهذا قيل: هو المعتبر في وحوب السعي، وحرمة البيع، والأصح: أن المعتبر هو الأول إذا كان بعد الزوال؛ لحصول الإعلام به، والله أعلم.

جرى التوارث: من زمن عثمان بن عفان إلى يومنا هذا. (البناية) ولهذا قيل: قال بعضهم: وهو الطحاوي. (البناية) هو المعتبر: وفي "فتاوى العتابي": هو المحتار، وبه قال الشافعي وأحمد، وأكثر فقهاء الأمصار. (البناية) والأصح أن المعتبر: وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي. (البناية) هو الأول: لأنه لو انتظر الأذان عند المنبر تفوته أداء السنة، وسماع الخطبة. (العناية)

^{*} أخرجه الجماعة إلا مسلماً. [نصب الراية ٢/ ٢٠٤] أخرج البخاري في صحيحه عن السائب بن يزيد قال: كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي الله وأبي بكر وعمر هاما، فلما كان عثمان هاه وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء. [رقم: ٩١٢، باب الأذان يوم الجمعة] قال النووي: إنما جعل ثالثاً؛ لأن الإقامة تسمى أذاناً. [نصب الراية ٢٠٥/٢]

باب صلاة العيدين

قال: وتجب صلاة العيد على كل من تَجِب عليه صلاةُ الجمعة، وفي "الجامع الصغير": عيدان اجتمعا في يوم واحد، فالأول: سنة، والثاني فريضة، ولا يترك واحد منهما. قال: وهذا تنصيص على السنة، والأول على الوجوب، وهو رواية عن أبي حنيفة عليها، *

باب صلاة العيدين: لا خفاء في وجه المناسبة بين صلاة العيد والجمعة، ولما اشتركت صلاة العيد والجمعة في الشروط، حتى الإذن العام إلا الخطبة، لم تجب صلاة العيد إلا على من تجب عليه الجمعة. [فتح القدير ٣٩/٢] تجب عليه صلاة الجمعة: أشار بهذا إلى أن صلاة العيد واحبة، كما رواه الحسن عن أبي حنيفة سطله ذكر هذه الرواية في "المبسوط"، قلت: ظاهر مذهب أحمد ألها فرض كفاية. [البناية ١١٢/٣] و في "الجامع الصغير ": ذكره لتنصيصه على السنية، وفي "النهاية": لمخالفته لما في "القدوري"، وهو دأبه في كل ما تخالف فيه رواية "الجامع" و"القدوري". وهذا سهو، فإن القدوري لم يتعرض لصفة صلاة العيد أصلاً، وقوله: وتجب صلاة العيد على من تجب عليه الجمعة، زيادة في البداية. [فتح القدير ٣٩/٢-٤٠] عيدان: أراد العيد والجمعة إلا أنه سماها عيداً.... أو لأن الجمعة يعاد إليها في كل جمعة، كما أن العيد يعاد إليه في كل سنة، أو لأن الله يعود إلى عباده بالمغفرة فيه، وفي الجمعة كذلك، ففي الحديث "الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما"، أو هو على التغليب كالقمرين والعمرين. [الكفاية ٣٩/٢] تنصيص على السنة: وقال مالك و الشافعي: هي سنة مؤكدة. (البناية) وهو: رواه عنه الحسن. (البناية) * هذا معروف.[نصب الراية ٣٠٨/٢] أخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري قال: كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والناس حلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم. الحديث. [رقم: ٩٥٦، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر] وكذلك أخرج البخاري عن البراء قال: سمعت النبي ﷺ يخطب فقال: إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر، فمن فعل فقد أصاب سنتنا. [رقم: ٩٥١، باب سنة العيدين لأهل الإسلام] ووجه الثاني: قوله على حديث الأعرابي عقيب سؤاله: هل علي غيرُهن؟ فقال: "لا، إلا أن تطوع". * والأول أصح، وتسميته سنة؛ لوجوبه بالسنة. ويُستحب، في يوم الفطر: أن يَطعم قبل الحروج إلى المُصلّى، ويغتسل، ويستاك، ويتطيّب؛ لما روي "أنه على كان يطعم في يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلّى، وكان يغتسل في العيدين "** ولأنه يوم اجتماع، فيُسنَ فيه الغسل والتطيب كما في الجمعة، ويلبس أحسن ثيابه؛ "لأن النبي على كان له جُبّة فَنك، أو صوف يلبسها في الأعياد"، *** ويؤدي صدقة الفطر؛ إغناءً للفقير؛ ليتفرغ قلبه للصلاة، ويتوجّه إلى المصلّى،

والأول أصح: رواية ودراية للمواظبة بلاترك. وحديث الأعرابي إما لم يكن علَّمه؛ لأنه من أهل البوادي، ولا صلاة عيد فيها أو كان قبل وجوبها. (فتح القدير) أن يطعم: الإنسان، ويستحب كون ذلك المطعوم حلواً. (فتح القدير) فنك: بفتح الفاء والنون. (البناية)

^{*} أخرجه البخاري عن أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول: جاء رجل إلى رسول الله عن أهل نجد ثائر الرأس نسمع دوي صوته ولا نفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله على " الحمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل علي عيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع". الحديث. [رقم: ٤٦، باب الزكاة من الإسلام]

^{***} هذا الحديث غريب. [البناية ١١٨/٣] أخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن ابن عباس قال: "كان رسول الله على يلبس يوم العيد بردة حمراء". [رقم: ٧٦٠٥، ٨/ ٢٩٥] ورجاله ثقات. [مجمع الزوائد ٢٣١/٢]

ولا يكُسِرُ عند أبي حنيفة عليه في طريق المصلَّى. وعندهما يكبِّر؛ اعتباراً بالأضحى. وله: أن الأصل في الثناء الاخفاء، والشرع ورد به في الأضحى؛ لأنه يوم تكبير، ولا كذلك يومُ الفطر. ولا يتنفَّل في المصلَّى قبل صلاة العيد؛ لأن النبي على لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلاة، * ثم قيل: الكراهة في المصلَّى خاصة، وقيل: فيه وفي غيره عامة؛ "لأنه على لم يفعله". ** وإذا حَلَّتِ الصلاةُ بارتفاع الشمس: دخل وقتها إلى الزوال، وإذا زالت الشمس: خرج وقتها؛ "لأن النبي على كان يصلي العيد والشمسُ الزوال، وإذا زالت الشمس: خرج وقتها؛ "لأن النبي على كان يصلي العيد والشمسُ

ولا يكبر إلخ: الخلاف في الجهر بالتكبير في الفطر، لا في أصله؛ لأنه داخل في عموم ذكر الله تعالى، فعندهما يجهر به كالأضحى وعنده لا يجهر، وعن أبي حنيفة كقولهما، وفي "الحلاصة": ما يفيد أن الحلاف في أصل التكبير، وليس بشيء. [فتح القدير ٢/١٤] في الثناء الاخفاء: لقوله تعالى: {وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَّخِيْفَة}. (البناية) ثم قيل إلخ: وعامة المشايخ على كراهة التنفل قبلها في المصلى والبيت، وبعدها في المصلى خاصة. [فتح القدير ٢/ ٤٢] وإذا حلت إلخ: هو من الحل لا من الحلول؛ لأن الصلاة قبل ارتفاع الشمس كانت حراماً؛ لما جاء في الحديث: ثلاثة أوقات نهانا رسول الله على الكفاية) لأن النبي الشيخا: دليل دخول الوقت. (العناية)

^{*} أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢١٠/٢] أخرج البخاري عن ابن عباس أن النبي الله صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها، ثم أتى النساء ومعه بلال فأمرهن بالصدقة فجعلن يلقين، تلقى المرأة خُرصها وسِخابها. [رقم: ٩٦٤، باب الخطبة بعد العيد]

^{**} هذا يشهد له حديث أبي سعيد. [نصب الراية ٢١١/٢] أخرج ابن ماجه حديث أبي سعيد عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله على لا يصلي قبل العيد شيئًا، فإذا رجع إلى منسزله صلى ركعتين. [رقم: ١٢٩٣، باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها] وفي "الزوائد" هذا إسناد حيد حسن قاله السندي. وفي "فتح الباري" بعد نقله ما لفظه: بإسناد حسن، وقد صححه الحاكم. [إعلاء السنن ١٢٠/٨]

على قِيْدِ رُمح أو رمحين، * ولما شهدوا بالهلال بعد الزوال أمر بالخروج إلى المصلَّى من الغد". ** ويصلي الإمام بالناس ركعتين، يكبر في الأولى للافتتاح، وثلاثاً بعدها، ثم يقرأ الفاتحة وسورة، ويكبر تكبيرة يركع بها، ثم يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة، ثم يكبر ثلاثاً بعدها، ويكبر رابعةً يركع بها،

قيد: بكسر القاف وسكون الياء.(البناية) ولما شهدوا: دليل خروج الوقت.(العناية) أمر بالخروج: من الغد، ولو جاز الأداء بعد الزوال لم يكن للتأخير معنى؛ إذ لا يجوز تأخيرها بدون العذر السماوي.[الكفاية ٢/٢٤-٤٣] للافتتاح: وهي تكبيرة الإحرام.(البناية)

* حديث غريب والمصنف استدل به، وبالحديث الذي بعده، على أن وقت العيد من حين ارتفاع الشمس إلى زوال الشمس. [نصب الراية ٢١١/٢] وأخرج أبو داود عن يزيد بن خمير الرجبي قال خرج عبد الله بن بسر صاحب رسول الله على مع الناس في يوم عيد فطر أو أضحى فأنكر ابطاء الإمام فقال: إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التسبيح. [رقم: ١١٣٥، باب وقت الخروج إلى العيد] وفي "النيل": سكت عنه هو والمنذري، ورجال إسناده ثقات. [إعلاء السنن ١٢٢/٨] وقال النووي في "الخلاصة": إسناده صحيح على شرط مسلم. [نصب الراية ٢١١/٢]

وهذا قول ابن مسعود على الثانية: يكبر خمساً، ثم يقرأ"، وفي رواية: " يُكبِّر في الأولى للافتتاح، وخمساً بعدها، وفي الثانية: يكبر خمساً، ثم يقرأ"، وفي رواية: " يكبر أربعاً ".** وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس الشام يَينه الخلفاء، فأما المذهب فالقول الأول؛

وهذا: وهو رواية عن أحمد. (البناية) قول ابن مسعود: وبقوله قال أبو موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وابن الزبير. (البناية) وفي الثانية يكبر خمساً، ثم يقرأ: فالخلاف بين قول ابن مسعود وابن عباس عباس في موضعين، أحدهما: في عدد تكبيرات الزوائد، فعند ابن مسعود ست، وعند ابن عباس عشر، والآخر: أن تكبيرات الزوائد عند ابن مسعود بعد القراءة، وعند ابن عباس قبلها. [البناية ٣/٢٧] يكبر أربعاً: في الركعة الثانية. (البناية) لأمر بَسيَّنه إلخ: وذلك؛ لأن الولاية لما انتقلت إلى بني العباس أمروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول حدهم، وكتبوا في مناشيرهم، وهو تأويل ما روي عن أبي يوسف عليه أنه قدم بغداد فصلى بالناس صلاة العيد، وخلفه هارون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس. وروي عن محمد عليه هكذا. [الكفاية ٢٣/٢] فالقول الأول: وهو قول ابن مسعود، وهو مذهب عمر، وأبي موسى الأشعري، وحذيفة، وابن الزبير، وأبي هريرة، وأبي مسعود الأنصاري. [العناية ٢٣/٢]

* قول ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" عن علقمة والأسود بن يزيد أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعاً تسعاً، أربعاً قبل القراءة، ثم كبر، فركع، وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع. [رقم: ٥٦٨٦، باب التكبير في الصلاة يوم العيد] وإسناده صحيح كذا في "الدراية". [إعلاء السنن ١٣١/٨] ** قول ابن عباس أخرجه ابن أبي شبية في مصنفه عن عطاء عن ابن عباس كبر في عيد ثلاث عشرة، سبعاً في الأولى، وستاً في الآخرة. [٢/ ١٧٣، باب في التكبير في العيدين واختلافهم فيه] أي سبع في الأولى الزوائد خمس، وثنتان تكبيرة الافتتاح والركوع، وفي الركعة الثانية خمس تكبيرات، واحدة أصلية، فالجملة ثلاث عشرة. وفي رواية: " يكبر أربعاً" أي في رواية أخرى عن ابن عباس شخما أنه يكبر أربع تكبيرات في الركعة الثانية فتكون الجملة ثنتي عشرة تكبيرة، منها: سبعة في الأولى، وهي تكبيرة الإحرام، وخمس بعدها الزوائد وتكبيرة الركوع، وأربع زوائد في الركعة الأخرى، وواحدة أصلية فالجملة ثنتي عشرة. [البناية ٢٧/٢] وقول الثاني لابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة عن عمار بن أبي عمار أن ابن عباس كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى، وخمساً في الآخرة. [٢٧/٢، باب في التكبير في العيدين واختلافهم فيه]

لأن التكبير ورفع الأيدي خلاف المعهود، فكان الأحذ بالأقل أولى. ثم التكبيرات من أعلام الدين، حتى يجهر بها، فكان الأصل فيها الجمع، وفي الركعة الأولى: يجب إلحاقها بتكبيرة الافتتاح؛ لقوقها من حيث الفرضية والسبق، وفي الثانية: لم يوجد إلا تكبيرة الركوع، فوجب الضم إليها، والشافعي أخذ بقول ابن عباس هيما، إلا أنه حمل المروي كله على الزوائد، فصارت التكبيرات عنده خمس عشرة أو ست عشرة. قال: ويرفع يديه في تكبيرات العيدين، يريد به ما سوى تكبيرتي الركوع؛

ورفع الأيدي: من حيث المجموع. (العناية) خلاف المعهود: في الصلوات. (العناية) حتى يجهر بها: كتكبيرة الافتتاح. (العناية) الجمع: لأن الجنسية علة الضم. (العناية) لقوتها إلخ: تقريره: أن تكبيرات العيد لم تؤخر في الركعة الأولى عن القراءة الحاقاً لها بتكبيرة الركوع، كما هو قول علي القراءة الحاقاً لها المتكبيرة الافتتاح؛ لأن تكبيرة الافتتاح أقوى من حيث ألها فرض، ومن حيث ألها سابقة. [البناية ١٣٣/٣] حمل المروي كله على الزوائد: ثم ألحق الأصليات بها، وذكر في "المبسوط": والمشهور عنه روايتان: إحداهما: أن يكبر في العيدين ثلاث عشرة تكبيرة، تكبيرة الافتتاح، وتكبيرتا الركوع، وعشر زوائد، خمس في الثانية. وفي الرواية الأخرى: ثنتا عشرة تكبيرة، تكبيرة الافتتاح، وتكبيرتا الركوع، وتسع زوائد، خمس في الأولى، وأربع في الثانية، أي حمل المروي على الزوائد عملاً بظاهر لفظ الرواة أن ابن عباس يكبر في العيدين ثلاث عشرة تكبيرة، أو ثنتي عشرة تكبيرة. [الكفاية ٢/٤]

ويرفع يديه: وبه قال الشافعي وأحمد وهو مذهب عطاء والأوزاعي، وقال الثوري وابن أبي ليلى ومالك: لا يرفع، وهو مذهب الظاهرية أيضاً. [البناية ١٣٥-١٣٥] أقول: صرح الفقهاء بأنه يرسل اليدين فيما بين تكبيرات العيدين، وسُئلتُ إذا فرغ الإمام من التكبيرة الثالثة في الركعة الثانية، فهل يرسل اليدين ثم يكبر للركوع أم يضع؟ فأحبتُ بأنه يرسل ههنا أيضاً، بناء على ما صرحوا أن كل قيام فيه ذكر مسنون، ففيه الوضع كالقيام، وما لا فلا، وهذا قيام ليس فيه ذكر مسنون، فيكون فيه الإرسال، وهو ظاهر، ومع ظهوره لا يقبل نزاع منازع. يريد: أي يريد القدوري. (البناية)

لقوله على: "لا تُرفع الأيدي إلا في سبع مواطن"، * وذكر من جملتها تكبيرات الأعياد. وعن أبي يوسف عليه أنه لا يرفع، والحجة عليه ما روينا. قال: ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين، بذلك ورد النقل المستفيض. ** يُعلِّم الناس فيها صدقة الفطر وأحكامها؛ لأنها شُرِعَت لأجله، ومن فاتنه صلاة العيد مع الإمام لم يَقضِها؛

ما روينا: وهو الحديث المذكور. (البناية) بعد الصلاة: بتقديم الصلاة على الخطبة، قال أبو بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي والمغيرة وابن عباس وابن مسعود هي وهو قول الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبي ثور وإسحاق، وجمهور أهل العلم هي، وعن عثمان أنه لما كثر الناس خطب قبل الصلاة، ومثله عن ابن الزبير ومروان بن الحكم. [البناية ١٣٧/٣] ومن فاتته إلخ: حاصله: أدى الإمام صلاة العيد، ولم يؤدها هو، وأما إذا فاتت الإمام أيضاً يصليها مع الجماعة في اليوم الثاني. (البناية) لم يقضها: عندنا خلافاً للشافعي فإنه قال: يصلى وحده كما يصلى مع الإمام؛ لأن الجماعة والسلطان ليس بشرط عنده. (العناية)

* تقدم في صفة الصلاة وليس فيه تكبيرات العيدين. [نصب الراية ٢٠٠/٢] اعلم أن أصحابنا ذهبوا إلى رفع اليدين عند كل تكبيرة، وفي "التلخيص الحبير": قوله: عن عمر هي أنه كان يرفع يديه في التكبيرات. رواه البيههي. وفيه ابن لهيعة. قلت: تقدم أنه مختلف فيه وحسن الحديث، إلا أن السياق لم يعرف، فلم يعلم ألها تكبيرات العيدين أو الجنائز، وإن كان نقله صاحب "التلخيص الحبير" في العيدين. فيحتمل أنه فهمه بالقرائن وصحتها محتملة، فإن ثبت عن عمر يكون حجة عندنا، وليس مما لا يدرك بالرأي، وفي "زاد المعاد": وكان ابن عمر مع تحريه للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة، حكاه ابن القيم حازماً به ومثله لا يجزم بالضعيف، فهو حجة. [إعلاء السنن ١٤٢/٨] وقد أخرج الطحاوي عن ابراهيم النخعي، قال: ترفع الأيدي في سبع مواطن: في افتتاح الصلاة، وفي التكبير للقنوت في الوتر، وفي العيدين، وعند استلام الحجر، وعلى الصفا والمروة، ويجمع وعرفات، وعند المقامين عند الجمرتين. [٢٤٧١٤، باب رفع اليدين عند رؤية البيت] قال صاحب "آثار السنن": إسناده صحيح. عند الجمرتين. وقد تقدم أن قول إبراهيم حجة عندنا، لاسيما فيما لا يدرك بالرأي؛ لكونه لسان ابن مسعود، وأصحابه. كيف؟ وقد تأيد قوله بالرفع في العيدين بفعل عمر، وابن عمر شيما. [إعلاء السنن ٢٠/١٤] اخرج البخاري عن ابن عمر، قال: "كان رسول الله الحقية وأمو بكر وعمر شيما يصلون العيد قبل الحقية بعد العيد]

لأن الصلاة بهذه الصفة لم تُعرف قُربةً إلا بشرائط لا تتم بالمنفرد. فإن غُمَّ الهلال وشهدوا عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال: صَلَّى العيد من العلاة في اليوم الثاني: لم بعذر، وقد ورد فيه الحديث *. فإن حدث عذر يمنع من الصلاة في اليوم الثاني: لم يصلها بعده؛ لأن الأصل فيها أن لا تُقضى كالجمعة إلا إنَّا تركناه بالحديث، وقد ورد بالتأخير إلى اليوم الثاني عند العذر. ويُستحب في يوم الأضحى أن يغتسل ويتطيّب؛ لما ذكرناه، ويؤخر الأكل حتى يفرغ من الصلاة؛ لما روي "أن النبي على كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع، فيأكل من أضحيته". ** ويتوجه إلى المصلى وهويكبر؛ لأنه عليه: "كان يكبّر في الطريق"، ***

إلا بشوائط: مخصوصة من الجماعة والسلطان (العناية) فإن غمى: بضم الغين المعجمة على ما لم يسم فاعله، معناه إذا ستره عنهم غيم، أو غيره فلم يُرَ (البناية) ورد فيه الحديث: المذكور عند قوله: "ولما شهدوا بالهلال" إلخ (البناية) عند العذر: وعند عدم العذر يقتصر على القياس (البناية) لما ذكرناه: أراد به عند قوله: وكان يغتسل في العيدين أي كان رسول الله على (البناية) وهويكبر: بلا توقف، فإذا انتهى إليه يترك، كذا في "التحفة"، وفي "الكافي": لا يقطعه حتى يشرع الإمام في الصلاة (البناية)

^{*} يشير إلى حديث أبي عمير قد سبق تخريجه.

^{**} أخرجه الدار قطني عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن النبي الله كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، وكان لا يأكل يوم النحر شيئًا حتى يرجع فيأكل من أضحيته. [٢٥/٢، باب كتاب العيدين] وصححه ابن القطان كما في "نصب الراية" [٢٢١/٢]

^{***} قوله: "لأنه عليم كان يكبر في الطريق" قلت: كأنه يريد الجهر بالتكبير، وهذا غريب. [نصب الراية ٢٢٢/٢] هذا غريب، و لم يتعرض إليه أحد من الشراح، ولكن روى البخاري في "الصحيح"، وقال: كان ابن عمر وأبوهريرة هي يخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران، ويكبر الناس بتكبيرهما. [البناية ٢٢/٣] =

ويصلي ركعتين كالفطر، كذلك نُقل، * ويخطب بعدها خطبتين؛ "لأنه على كذلك فعل"، ** ويُعلِّم الناس فيها الأضحية، وتكبير التشريق؛ لأنه مشروع الوقت، والخطبة ما شرعت إلا لتعليمه. فإن كان عُذر يمنع من الصلاة في يوم الأضحى صلاها من الغد وبعد الغد، ولا يصليها بعد ذلك؛ لأن الصلاة موقّتة بوقت الأضحية،

كذلك نقل: أي جماعة من الصحابة، وهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وأبوموسى الأشعري وحذيفة وآخرون هم البناية ١٤٢/٣] كذلك فعل: فيه أحاديث كثيرة. الأضحية: من كولها واحبة أو سنة وما يتعلق بها من أحكامها. (البناية) مشروع الوقت: أي لأن كل واحد من الأضحية وتكبير التشريق أيام الأضحية. (البناية) وبعد الغد: يعني ثلاثة أيام. (البناية)

= أحرج الدارَ قُطني عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا غدا يوم الأضحى ويوم الفطر يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلى، ثم يكبر حتى يأتي الإمام [سنن الدار قطني ٢٥/٥] قال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن عمر، وقد روي مرفوعاً وهوضعيف. [إعلاء السنن ١١٤/٨] وكذلك أخرج الدار قطني عن حنش بن المعتمر قال: رأيت علياً يوم أضحى لم يزل مكبراً حتى أتى الجبانة . [٢٤/٢ كتاب العيدين] قلت: فيه دلالة على التكبير في طريق المصلى يوم الأضحى، وأن غايته الانتهاء إلى المصلى. [إعلاءالسنن ١١٨/٨]

* قوله: "كالفطر كذلك نقل" يعني في عيد الأضحى. قلت: إن أراد بقوله: "كالفطر" بحرد العدد فشاهده ما أخرجه البخاري ومسلم عن الشعبي عن البراء بن عازب إلخ. [نصب الراية: ٢٢٢/٢] أخرج البخاري عن البراء قال: "خرج النبي عليه يوم أضحى فصلى العيد ركعتين، ثم أقبل علينا بوجهه: إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد وافق سُنَّتنا، ومن ذبح قبل ذلك فإنه شيء عجَّله لأهله ليس من النَّسك في شي". الحديث. [رقم: ٣٧٦، باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد] وإن أراد عدد التكبير، وترك الصلاة قبلها وبعدها، وغير ذلك من الأحكام المتقدمة في عيد الفطر فتقدم كل حديث في موضعه. [نصب الراية ٢٢٢/٢]

^{**} أخرجه البخاري عن عبدالله بن عمر أن رسول الله على كان يصلي في الأضحى والفطر ثم يخطب بعد الصلاة. [رقم: ٩٥٧، باب المشي والركوب إلى العيد والصلاة قبل الخطبة]

فتتق ـ يَد بأيامها، لكنه مسيء في التأخير من غير عذر؛ لمخالفة المنقول. والتعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء، وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبيها بالواقفين بعرفة؛ لأن الوقوف عُرِف عبادةً مختصة . ممكان مخصوص، فلا يكون عبادة دونه كسائر المناسك.

فصل في تكبيرات التشريق

ويبدأ بتكبير التشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، ويختم عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة بطله، وقالا: يختم عقيب صلاة العصر من آخر يوم أيام التشريق.

لمخالفة المنقول: يصح أن يكون جواباً من سؤال مقدر، وهو أن يقول: لما كانت الصلاة موقتة بوقت، فلو أخرها بغير عذر فكيف يكون مسيئًا، فأجاب بقوله: لكنه مسيء؛ لمخالفة ما نقل عن النبي ١٤٣/٣ البناية ١٤٣/٣ الذي يصنعه الناس: وفي "المغرب": التعريف المحدّث هو التشبيه بأهل عرفة في غير عرفة، وهو أن يخرجوا إلى الصحراء فيدَعُوا ويتضرعوا. [البناية ٣/٣] ليس بشيء: ظاهر مثل هذا اللفظ أنه مطلوب الاجتناب، وقال في "النهاية": أي ليس بشيء يتعلق به الثواب، وهو يصدق على الإباحة. [فتح القدير ٤٧/٢] كسائر المناسك: مثل الطواف والسعى بين الصفا والمروة.(البناية) فصل: تكبير التشريق لما كان ذكراً مختصاً بالأضحى ناسب ذكره في فصل على حدة. (العناية) في تكبيرات التشويق: والتشريق من شَرَّق اللحمَ، إذا بسطه في الشمس ليجفُّ، وسميت بذلك أيام التشريق؛ لأن لحم الأضاحي كانت تُشرق فيها بمنيَ.[البناية ٧٣٥٣] بتكبير التشويق: قال شمس الإئمة الكردري عليه: هذه الإضافة إنما تستقيم على قولهما؛ لأن بعض التكبيرات يقع في أيام التشريق، وعلى قول أبي حنيفة ١١٨ يقع شيء من التكبيرات فيها.[الكفاية ٤٨/٣] بعد صلاة الفجو: اختلف الصحابة في ابتداء التشريق وانتهائه، فأما ابتداؤه، فكبار الصحابة كعمر وعلى وابن مسعود ﷺ، قالوا: يبدأ بالتكبير بعد صلاة الفجر من يوم عرفة، وبه أخذ علماؤنا في ظاهر الرواية. وصغارهم كعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت عليهم قالوا: يبدأ بالتكبير من صلاة الظهر من يوم النحر. [العناية ٤٨/٣] صلاة العصر من يوم النحر: وهو قول عبدالله بن مسعود والأسود والنجعي. (البناية) صلاة العصر من آخو يوم: وهو قول عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ﷺ. وبه قال سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وأبو ثور وأحمـــد والشافعي ﷺ[البناية ٣/٣]]

والمسألة مختلفة بين الصحابة، فأخذا بقول عَلِيِّ * أخذاً بالأكثر؛ إذ هو الاحتياط في العبادات، وأخذ بقول ابن مسعود ولله اخذاً بالأقل؛ لأن الجهربالتكبير بدعة، والتكبير؛ أن يقول مرة واحدة: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، ولله الحمد. هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه، *** وهو عقيب الصلوات المفروضات،

مختلفة بين الصحابة: وهم الشيوخ منهم والصبيان. (البناية) فأخذا: وعليه الاعتماد والعمل والفتوى. (الدر المحتار) إذ هو الاحتياط: لأن الإتيان بشيء ليس عليه أولى من أن يترك شيئًا واجبًا عليه. [الكفاية ٤٩/٢] وأخذ: أي أخذ أبوحنيفة. (البناية) والتكبير أن يقول إلخ: احتراز عن قول الشافعي عليه، فإنه يذكر التكبير ثلاث مرات، وله في ذكرالتهليل قولان. [العناية ٤٩/٢]

هو المأثور عن الخليل: قال الزيلعي: لم أحده مأثوراً عن الخليل، ولكنه مأثور عن ابن مسعود. وفي "المبسوط" و"قاضي خان": أصله أن إبراهيم علي لما اشتغل بمقدمات ذبح ولده، وجاء جبرئيل علي بالفداء من السماء خاف من العجلة، فنادى: الله أكبر الله أكبر، فلما سمع إبراهيم ذلك رفع رأسه إلى السماء، فعلم أنه جاء بالفداء، فقال: لا إله إلا الله والله أكبر، فسمعه الذبيح، فقال: الله أكبر ولله الحمد، فصار ذلك سنة إلى يوم القيامة. [البناية ٣/٥٠١-١٥١] المفروضات: إشارة إلى أنه لا يكبر بعد الوتر، وصلاة العيد، والنافلة، وقيد بالإقامة؛ لأن المسافر لا يكبر إلا إذا اقتدى بمقيم، وقيد بالأمصار؛ لأنه لا يكبر في القرى، وقيد بالجماعات؛ لأنه لا تكبير على المنفرد، وقيد بالمستحبة؛ احترازاً عن جماعة النساء؛ فإنه لا تكبير عليهن إذا لم يكن معهن رجل. [العناية ٢/٠٥]

^{*} قول على ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي عبد الرحمن عن علي أنه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ويكبر بعد العصر. [٢/٥/٦، باب التكبير من أيّ يوم هو إلى أيّ ساعة] وفي "الدراية": إسناده صحيح. [إعلاء السنن ٩/٨]

^{**} قول ابن مسعود على أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي وائل عن عبد الله أنه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر. [١٦٥/١_١٦٦، باب التكبير من أي يوم هو إلى أي ساعة] *** قلت: لم أحده مأثوراً عن الخليل. [نصب الراية ٢٢٤/٢] ولكنه مأثور عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي الأحوص عن عبد الله أنه كان يكبر أيام التشريق الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد. [١٥٦/٢، باب كيف يكبر يوم عرفة] وسنده صحيح. [إعلاء السنن ١٥٦/٨]

على المقيمين في الأمصار في الجماعات المستحبة عند أبي حنيفة، وليس على جماعات النساء إذا لم يكن معهن رجل، ولا على جماعة المسافرين إذا لم يكن معهم مقيم. وقالا: هو على كل من صلى المكتوبة؛ لأنه تَبَع للمكتوبة. وله: ما روينا من قبل، والتشريق: هو التكبير، كذا نقل عن الخليل بن أحمد، ولأن الجهر بالتكبير خلاف السنة، والشرعُ ورد به عند استجماع هذه الشرائط، إلا أنه يجب على النساء إذا اقتدين بالرحال، وعلى المسافرين عند اقتدائهم بالمقيم بطريق التبعية. قال يعقوب: صليتُ هم المغربَ يوم عرفة فَسَهَوْتُ أن أكبِّر، فكبَّر أبو حنيفة على أن الإمام وإن ترك التكبير لا يتركه المقتدي، وهذا؛ لأنه لا يؤدّى في حرمة الصلاة، فلم يكن الإمام فيه حتماً، وإنما هو مستحب.

ما روينا: وهو الذي ذكره في أول باب صلاة الجمعة "ولاتشريق ولا فطر إلا في مصر جامع". (البناية) الخليل بن أحمد: وهو من أئمة اللغة. (البناية) استجماع هذه الشوائط: أشار به إلى الفرض، والإقامة، والمصر، والجماعة، والذكورية. (البناية) قال يعقوب: هو أبو يوسف عشد. (فتح القدير)

صليت هم: أي بالمسافرين. (البناية) لا يؤدى في حرمة الصلاة: أي في تحريمتها بخلاف سحدتي السهو، إذا تركها الإمام لا يسجد المقتدي؛ لأن السجود يؤتى به في حرمة الصلاة بخلاف التكبير. [الكفاية ١/٢٥] هو مستحب: أي وجوده في التكبير فيكبر إذا تركه إمامه. (البناية)

^{*} كأنه يريد الجهر بالتكبير، وهذا غريب. [نصب الراية ٢٢٢/٢] أخرج الدار قطني عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا غدا يوم الأضحى ويوم الفطر يجهر بالتكبير حتى يأتي المصلى، ثم يكبر حتى يأتي الإمام. [٢٥/٢ كتاب العيدين] قال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن عمر، وقد روي مرفوعاً وهو ضعيف. [إعلاء السنن ١١٤/٨] وكذلك أخرج الدار قطني عن حنش بن المعتمر قال: رأيت علياً يوم أضحى لم يزل مكبراً حتى أتى الجبانة. [٢/٤٤، كتاب العيدين] وسنده حسن. قلت: فيه دلالة على التكبير في طريق المصلى يوم الأضحى وأن غايته الانتهاء إلى المصلى. [إعلاء السنن ١٨/٨]

باب صلاة الكسوف

قال: إذا انكسفت الشمس: صلى الإمام بالناس ركعتين كهيئة النافلة في كل ركعة ركوعٌ واحد، وقال الشافعي عليه: ركوعان. له: ما روَتْ عائشةُ عليها،*

باب صلاة الكسوف: والأشهر في سنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس، والخسوف بالقمر، وهو الأفصح، وحه المناسبة بين البابين من حيث ألهما يؤديان بالجماعة في النهار، بغير أذان ولا إقامة، وأحرها من العيد؛ لأن صلاة العيد واحبة على الأصح، كما ذكرناه فيما مضى. والتناسب بين هذه الأبواب الثلاثة أعني باب صلاة العيد، والكسوف، والاستسقاء ظاهر، وأوردها حسب رتبها، وقدم العيد؛ لكثرة وقوعها، وكذلك قَدَّم الكسوف على الاستسقاء لهذا. [البناية ٥٧/٣] صلى الإمام إلخ: أجمعوا على ألها تصلى بجماعة في المسجد الجامع، أو مصلى العيد، ولا تصلى في الأوقات المكروهة. (فتح القدير)

النافلة: أي بلا أذان ولا إقامة ولاخطبة.(فتح القدير) يحتمل أن يكون احترازاً عن قول أبي يوسف كله فإنه قال: كهيئة صلاة العيد.(الكفاية) ركوع واحد: وبه قال النخعي والثوري وابن أبي ليلى، وهو مذهب عبد الله بن الزبير.(البناية) وقال الشافعي: وبه قال مالك وأحمد كله (البناية)

ركوعان: وصورة صلاة الكسوف عنده: أنه يقوم في الركعة الأولى، ويقرأ فيها بفاتحة الكتاب، وسورة البقرة إن كان يحفظها، وإن كان لا يحفظها يقرأ غير ذلك، مما يعدلها، ثم يركع، ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه، ثم يرفع رأسه ويقوم، ويقرأ سورة آل عمران إن كان يحفظها، وإن كان لا يحفظها يقرأ غيرها مما يعدلها، ثم يركع ثانياً ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا، ثم يرفع رأسه ويقوم ويقرأ سورة آل عمران إن كان يحفظها وإن كان لم يحفظها يقرأ غيرها مما يعدلها، ثم يركع ثانياً ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه، ثم يسحد سحدتين، ثم يقوم فيمكث في قيامه، ويقرأ فيه مقدار ما قرأ في القيام الثاني في الركعة الأولى، ثم يرفع رأسه، ويمكث في ويامه مثل ما مكث في الركوع، ثم يرفع رأسه، ويقوم مثل ثلثي قيامه في المركوع، ثم يرفع رأسه، ويقوم مثل ثلثي قيامه في القيام الأولى من هذه الركعة الثانية ثم يسجد سجدتين ويتم الصلاة. [الكفاية ٢/٢ه]

* أخرجه الأئمة السنة في كتبهم. [نصب الراية ٢٢٥/٢] أخرج البخاري عن عائشة أنها قالت: خَسَفت الشمس في عهد رسول الله على رسول الله على الله على الناس فقام فأطال القيام، ثم ركع فأعال الركوع، ثم قام فأطال القيام، وهو دون القيام الأول، ثم ركع فأطال السجود، ثم فعل في الأول، ثم سجد فأطال السجود، ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى ثم انصرف... الحديث. [رقم: ١٠٤٤، باب الصدقة في الكسوف]

ولنا: رواية ابن عمر هي الحال أكشف على الرجال؛ لقُرهم، فكان الترجيح لروايته. ويُطَوِّلُ القراءةَ فيهما، ويُخفي عند أبي حنيفة عليه، وقالا: يجهر، وعن محمد عليه مثلُ قول أبي حنيفة عليه.

رواية ابن عمر: قيل لعله ابن عمرو، يعني عبد الله بن عمرو بن العاص، فتصَحّف على بعض النساخ؛ لأنه لم يوجد عن ابن عمر، أخرج أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص. [فتح القدير ٥٣/٢] أكشف على الرجال: لأهم يقومون قبل صف النساء، ومن هذا أخذ محمد بن الحسن على الأثار"، فقال: يحتمل أنه على أطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوات، فرفع أهل الصف الأول رؤوسهم، ظناً منهم أنه على رفع رأسه من الركوع، ورفعوا عن خلفهم ورفعوا رؤوسهم، فلما رأى أهل الصف الأول رسول الله على راكعاً، ركعوا ثمة خلفهم ركعة، فلما رفع رسول الله على رأسه من الركوع رفع القوم رؤوسهم ومن خلف الصف الأول ظنوا أنه ركع ركوعين. [البناية ١٦٤/٣]

لقربهم: وهو يتم لو لم يرو حديث الركوعين أحد غير عائشة ﷺ من الرحال، لكن قد سمعت من رواه، فالمعول عليه ما صرنا إليه. [فتح القدير ٥٥/٢] ويخفي عند أبي حنيفة: وبه قال الشافعي ومالك ﷺ. (البناية) يجهر: وبه قال أحمد ومالك في رواية. (البناية)

* حدیث ابن عمر بدون الواو في عمر لم نجده، وإنما المروي حدیث ابن عمرو هو عبد الله بن عمرو بن العاص ولعل الخطأ من الناسخ. [البنایة ۱۹۳۳] أخرج أبو داود حدیث ابن عمرو عن عطاء بن السائب عن أبیه عن عبد الله بن عمرو قال: انکسفت الشمس علی عهد رسول الله علی فقام رسول الله علی لم یکد یرکع، ثم رکع، فلم یکد یرفع، ثم رفع فلم یکد یسجد، ثم سجد فلم یکد یرفع، ثم رفع وفعل في الرکعة الأخرى مثل ذلك ... الحدیث. [رقم: ۱۹۹٤، باب من قال یرکع رکعتین] و کذلك أخرج أبو داود عن قبیصة الهلالي قال: کسفت الشمس علی عهد رسول الله علی فخرج فَزِعاً یجر ثوبه وأنا معه یومئذ بالمدینة فصلی رکعتین فاطال فیهما القیام، ثم انصرف وانجلت فقال: إنما هذه الآیات يخوف الله عز وجل بها، فإذا رأیتموها فصلوا کأحدث صلاة صلیتموها من المکتوبة. [رقم: ۱۱۸۵، باب من قال أربع رکعات] و سکت عنه هو والمنذري، وفي "النیل": رجاله رجال الصحیح. [إعلاء السنن ۱۲۸۸]

أما التطويل في القراءة فيبانُ الأفضل، ويُخفّف إن شاء؛ لأن المسنون استيعابُ الوقت، بالصلاة والمحاء، فإذا خفّف أحدَهما طوّل الآخر. وأما الإخفاء والجهر، فلهما رواية عائشة هيئا، أنه على جهر فيها، ولأبي حنيفة على رواية ابن عباس، ** وسَمُرة بن جندب هيء، *** والترجيح قد مرّ من قبل، كيف وإنما صلاةُ النهار، وهي عَجماء، ويدعو بعدها حتى تنجلي الشمس؛ لقوله على "إذا رأيتم من هذه الأفزاع شيئاً فارغبوا إلى الله بالدعاء، "***

فبيان الأفضل: لأن فيه متابعة النبي على (العناية) استيعاب الوقت: أي وقت الكسوف. (الكفاية) قد مر من قبل: وهو قوله: والحال أكشف على الرحال لقرهم. (الكفاية) عجماء: أي ليس فيها قراءة مسموعة، أحذ من العجماء، التي هي البيهمة، سميت به؛ لأنها لاتتكلم، وكل من لا يقدر على الكلام فهو أعجم. [البناية ١٦٩/٣] يدعو بعدها: إن شاء حالساً مستقبل القبلة، وإن شاء قائماً مستقبل القوم.

^{*} الحديث أخرجه البخاري عن عائشة على قالت: جهر النبي كلي في صلاة الخسوف بقراءته، فإذا فرغ من قراءته كبر فركع وإذا رفع من الركعة قال: سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد... الحديث.[رقم: ١٠٦٥، باب الجهر بالقراءة في الكسوف]

^{**} حديث ابن عباس أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس قال: صليت مع رسول الله ﷺ الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفاً من القرآن". [٤١٣٠/٤،رقم: ٢٦٧٣]

^{***} وحديث سمرة بن جندب أخرجه أبو داود عن ثعلبة بن عباد العبدي من أهل البصرة أنه شهد خطبة يوماً لسمرة بن جندب قال: قال سمرة: بينما أنا وغلام من الأنصار نرمي غرضين لنا حتى إذا كانت الشمس قيد رمحين أو ثلاثة في عين الناظر من الأفق اسودت حتى أصبحت كأنما تنومة، فقال أحدنا لصاحبه: انطلق بنا إلى المسجد فو الله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول الله على في أمته حدثًا، قال: فدفعنا فإذا هو بارز فاستقدم فصلى فقام بنا كاطول ما قام بنا في صلاة قط، لا نسمع له صوتاً... الحديث. [رقم: ١١٨٤، باب من قال أربع ركعات]

^{****} غريب كهذا اللفظ. [نصب الراية ٢٣١/٢] وأخرج البخاري عن زياد بن علاقة قال: سمعت المغيرة بن شعبة يقول: انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم، فقال الناس: انكست مؤت إبراهيم، فقال رسول الله على: إن الشمس والقمر آيات من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتموهما فادعوا الله وصلوا حتى ينجلي. [رقم: ١٠٦٠، باب الدعاء في الكسوف] =

والسنة في الأدعية تأخيرُها عن الصلاة.* ويصلي بهم الإمام الذي يصلي بهم الجمعة، فإن لم يحضر صلّى الناسُ فُرادَى؛ تحرزاً عن الفتنة، وليس في حسوف القمر جماعة؛ لتعذر الاجتماع في الليل، أو خوف الفتنة، وإنما يصلي كل واحد بنفسه؛ لقوله على "إذا رأيتم شيئاً من هذه الأهوال فافزعوا إلى الصلاة"** وليس في الكسوف خطبة؛ لأنه لم يُنقَل. ***

تحرزًا عن الفتنة: أي فتنة التقديم والتقدم، والمنازعة فيهما. (الكفاية) جماعة: وقال الشافعي عليه: يصلي في خسوف القمر بجماعة أيضاً. (الكفاية) لخوف الفتنة: إما من جهة وقوع الزحام، وإما من جهة اختيار الإمام. (البناية) فافزعوا إلى الصلاة: فليس فيه تصريح بالجماعة فيه، والأصل عدمها حتى يثبت التصريح به، وما ذكره من المعنى يكفي لنفيها. [فتح القدير ٧/٢٥]

* قوله: والسنة في الأدعية تأخيرها عن الصلاة. أخرج الترمذي عن أبي أمامة قال: قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع؟ قال: "جوف الليل الآخر، ودبر الصلوات المكتوبات". قال أبو عيسى: هذا حديث حسن. [رقم: ٣٤٩٩، الباب التاسع من باب عقد التسبيح باليد]

** غريب بهذا اللفظ. [نصب الراية ٢٣٦/٢] وأخرج البخاري عن عائشة زوج النبي الله قالت: خَسَفت الشمس في حياة النبي الله لا يخسفان لموت الشمس في حياة النبي الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة. [رقم: ١٠٤٦، باب خطبة الإمام في الكسوف]

*** قوله: لأنه لم ينقل أي لأن كون الخطبة في كسوف الشمس لم ينقل، وهذا غير صحيح. [البناية ١٧١/٣] لما أخرج البخاري عن أسماء قالت: فانصرف رسول الله على وقد تجلت الشمس فخطب فحمد الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد. [رقم: ٢٠٦١، باب قول الإمام في خطبة الكسوف] قلت: الصواب استحباب الخطبة في الكسوف. وذهب إليه بعض أصحابنا، كما ورد في "رد المحتار" تحت قول "الدر المختار": "ولا خطبة"، ونقله عن "التحفة" "والمحيط"... لكن في "النظم" يخطب بعد الصلاة بالاتفاق، ونحوه في "الخلاصة" وقاضي خان". [إعلاء السنن ١٧٥/٨]

باب الاستسقاء

قال أبو حنيفة على: ليس في الاستسقاء صلاةً مسنونة في جماعة، فإن صلى الناس و حداناً: حاز، وإنما الاستسقاء الدعاء والاستغفار؛ لقوله تعالى: ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً ﴾ الآية، ورسول الله على: "استسقى ولم ثرو عنه الصلاة"*

باب الاستسقاء: يخرجون للاستسقاء ثلاثة أيام و لم ينقل أكثر منها، متواضعين متخشعين في ثياب خَلَق مشاة يقدمون الصدقة كل يوم بعد التوبة إلى الله إلا في مكة وبيت المقدس فيحتمعون في المسجد.[فتح القدير ٧/٢] قال أبو حنيفة: وبه قال إبراهيم النخعي وأبو يوسف هيا في رواية. (البناية) وُحداناً: بضم الواو جمع واحد كركبان جمع راكب.(البناية) لقوله تعالى: علق نزول الغيث بالاستغفار لا بالصلاة، فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة. [البناية ١٧٦/٣] ولم ترو عنه الصلاة: يعني في ذلك الاستسقاء، فلا يرد أنه غير صحيح، كما قسال الإمام الزيلعي المخرج، ولو تعدى بصره إلى قدر سطر، حتى رأى قوله في جوابهما: "قلنا: فعله مرةً وتركه أخرى، فلم يكن سنة" لم يَحمله على النفي مطلقاً. [فتح القدير ٥٨/٢] * وقوله ورسول الله على استسقى ولم ترو عنه الصلاة " يعني في هذا الحديث الذي ذكره، ونبه عليه بقوله: ورسول الله ﷺ استسقى ولا يظن أنه قوله: و لم ترو عنه الصلاة على الإطلاق، فإنه رويت أحاديث كثيرة بأنه عليم صلى صلاة الاستسقاء. [البناية ١٧٧/٣] والحديث الذي ذكر فيها الاستسقاء دون الصلاة أخرجه البخاري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يذكر أن رجلاً دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ قائم يخطب فاستقبل رسول الله ﷺ قائما، فقال: يا رسول الله هلكت المواشي وانقطعت السبل فادع الله يغيثنا قال: فرفع رسول الله علي يديه، فقال: اللهم اسقنا اللهم اسقنا، قال أنس: ولا والله ما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة ولا شيئًا، وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار، قال: فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس، فلما توسطت السماء انتشرت ثم امطرت، قال: والله ما رأينا الشمس ستاً، ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله على قائم يخطب فاستقبله قائماً، فقال: يا رسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل، فادع الله يمسكها، قال: فرفع رسول الله علي يديه ثم قال: اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الآكام والجبال، والآجام والظِّراب، والأودية ومنابت الشجر، قال: انقطعت وخرجنا نمشي في الشمس. قال شريك: فسألت أنس بن مالك، أهو الرجل الأول؟ قال: لا أدري. [رقم: ١٠١٣، باب الاستسقاء في المسجد الجامع] وقالا: يصلي الإمام ركعتين؛ لما روي "أن النبي على صلّى فيه ركعتين كصلاة العيد" رواه ابن عباس هذا. قلنا: فعله مرة، وتركه أخرى، فلم يكن سنة، وقد ذكر في "الأصل" قول محمد عليه وحده، ويجهر فيهما بالقراءة؛ اعتباراً بصلاة العيد، ثم يخطب؛ لما رُوي "أن النبي على خطب". ** ثم هي كخطبة العيد عند محمد عليه. وعند أبي يوسف عليه خطبة واحدة، ولا خطبة عند أبي حنيفة عليه؛ لأنما تَبَع للحماعة، ولا جماعة عنده. ويَستقبل القبلة بالدعاء؛

وقالا: وبه قال ومالك والشافعي وأحمد على إلا أن عندهما ومالك يكبر، وعن أحمد لا يكبر. [البناية ٣/١٧] وتوكه أخرى: فلم يكن فعله أكثر من تركه. (العناية) بدليل ما روي في الصحيحين أن رحلاً دخل المسجد ورسول الله على قائم يخطب، فقال: يا رسول الله! هلكت الأموال، وانقطعت السبل، فادع الله يغيثنا، فقال الله اللهم اغثنا، اللهم اغثنا". [فتح القدير ٩/٢] قول محمد عليه وحده: وذكر في "الأسرار" و "التحفة" أن محمداً مع أبي يوسف فيه، وأبو حنيفة وحده. (البناية) ثم يخطب: أي بعد الصلاة يخطب الإمام. (البناية) كخطبة العيد: يعني يفصل بينهما بجلسة، وبه قال الشافعي. (البناية) خطبة واحدة: لأن المقصود الدعاء، فلا يقطعها بالجلسة كذا في "المبسوط". (الكفاية) ولا خطبة: وبه قال مالك وأحمد عليه. (البناية)

^{*} أخرجه أصحاب السنن الأربعة. [نصب الراية ٢٣٩/٢] أخرج أبو داود عن إسحاق بن عبد الله قال: أرسلني الوليد بن عتبة - قال عثمان بن عقبة: وكان أمير المدينة - إلى ابن عباس أسأله عن صلاة رسول الله الله على الاستسقاء فقال: خرج رسول الله على متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى - فلم يخطب خُطبكم هذه - و لكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير، ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد. [رقم: ١١٦٥، باب جماع أبواب صلاة الاستسقاء وتفريعها]

^{**} أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله على يوماً يستسقي فصلى بنا ركعتين بلا أذان وإقامة، ثم خطبنا ودعا الله وحَوَّلَ وجهه نحو القبلة رافعاً يديه، ثم قلَب ردائه فجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن.[رقم: ١٢٦٨، باب ما جاء في صلاة الاستسقاء] قال السندي: وفي "الزوائد:" إسناده صحيح، ورجاله ثقات.[إعلاء السنن ١٨٣/٨]

لما روي "أنه على السلم القبلة، وحَوَّل رداءه" ويَقلِب رداءه؛ لما روينا. قال: هذا قول محمد لله أما عند أبي حنيفة لله فلا يقلب رداءه؛ لأنه دعاء، فيعتبر بسائر الأدعية، وما رواه كان تفاؤلاً، ولا يقلب القوم أرديتهم؛ لأنه لم ينقل أنه أمرَهم بذلك، ولا يحضرُ أهلُ الذمة الاستسقاء؛ لأنه لاستنزال الرحمة، وإنما تنزل عليهم اللعنة.

رداءه: وصفة القلب إن كان الرداء مربعاً، أن يجعل أعلاه أسفله، وأسفله أعلاه، وإن كان مدوراً بأن كان حبة أن يجعل الأيمن أيسر، والأيسر أيمن.(العناية) لما روينا: يريد به قوله: لما روي أنه عليم السقبل القبلة وحول رداءه. [العناية ٢١/٢] هذا قول محمد حله: وبه قال مالك والشافعي وأحمد والأكثرون صلى.(البناية) لأنه دعاء: ﴿ وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلالٍ ﴾ .[الكفاية ٢٢/٢] كان تفاؤلاً: ليقلب حالهم من الجدب إلى الخصب.[البناية ٢٨٣٢]، اعتراف بروايته، ومنع استنانه؛ لأنه فعل لأمر لا يرجع إلى معنى العبادة.[فتح القدير ٢١/٢]

^{*} أخرجه البخاري عن عباد بن تميم، عن عمه، قال: رأيت النبي على يوماً خرج ويستسقي، قال: فحول إلى الناس النبي على النبي على ظهره إلى الناس] الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو، ثم حول رداءه. [رقم: ١٠٢٥، باب كيف حول النبي على ظهره إلى الناس]

باب صلاة الخوف

إذا اشتد الخوف: حعل الإمامُ الناسَ طائفتين: طائفةً إلى وجه العكو، وطائفة خلفه، فيصلي بهذه الطائفة ركعةً وسجدتين، فإذا رَفَع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو، وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الإمامُ ركعةً وسجدتين، وتشهّد وسلّم، ولم يُسلّموا وذهبوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأولى، فصلوا ركعةً وسجدتين وُحداناً بغير قراءة؛ لأهم لاحقون، وتشهّدوا وسلّموا، ومضوا إلى وجه العدو، وجاءت الطائفة الأحرى، فصلّوا ركعةً وسجدتين بقراءة؛ لأهم مسبوقون، وتشهّدوا وسلّموا. والأصل فيه رواية ابن مسعود: "أن النبي عليه صلى صلاة الخوف على الصفة التي قلنا"*

المنفرد فيما عليه من الصلاة. [البناية ١٨٩/٣]

باب صلاة الخوف: أوردها بعد الاستسقاء؛ لأهما وإن اشتركا في أن شرعيتهما بعارض حوف، لكن سبب هذا الخوف في الاستسقاء سماوي، وهنا احتياري للعباد، وهو كفر الكافر، وظلم الظالم. [فتح القدير ٢٢/٢] إذا اشتد الخوف إلى: واشتداد الخوف ليس بشرط عند عامة العلماء من أصحابنا، فإنه جعل في "التحفة" والمبسوط" و"المحيط"سبب حوازها نفس قرب العدو من غير ذكر الاشتداد. [البناية ١٨٧/٣] فيصلي بهذه الطائفة: يعني مشاة، فإن ركبوا في ذهابهم فيصلي بهذه الطائفة: وهم الذين حاله الطائفة: وهم الذين كانوا واقفين تِحاه العدو. (البناية) فسدت صلاتهم. (فتح القدير) جاءت تلك الطائفة: وهم الذين كانوا واقفين تِحاه العدو. (البناية) ركعة وسجدتين: من الرباعية إن كان مسافراً، أو كانت الفحر، أوالجمعة، أوالعيد. (فتح القدير) لأهم لاحقون: واللاحق ليس عليه قراءة. (البناية) لأهم مسبوقون: والمسبوق عليه القراءة؛ لأنه في حكم

^{*} أخرجه أبو داود عن خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: صلى بنا رسول الله على صلاة الخوف، فقاموا صفاً خلف رسول الله على وصَف مستقبل العدو، فصلى بمم رسول الله على ركعة، ثم حاء الآخرون فقاموا مقامهم، واستقبل هؤلاء العدو، فصلى بمم النبي على ركعة، ثم سلم، فقام هؤلاء فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا، ثم ذهبوا، فقاموا مقام أولئك مستقبل العدو، ورجع أولئك إلى مقامهم، =

وأبو يوسف وإن أنكر شرعيتَها في زماننا، فهو محجوجٌ عليه بما روينا. قال: فإن كان الإمام مقيماً صلّى بالطائفة الأولى ركعتين، وبالطائفة الثانية ركعتين؛ لما روي "أنه على صلى الظهر بالطائفتين ركعتين ركعتين " ويصلّي بالطائفة الأولى من المغرب ركعتين، وبالثانية ركعة واحدةً؛ لأن تنصيف الركعة الواحدة غيرُ ممكن، فجعلُها في الأولى أولى بحكم السّبق. ولا يُقاتلون في حال الصلاة، فإن فعلوا بطلت صلائهم؛

وإن أنكر شرعيتها إلخ: كان أبويوسف عليه يقول أولاً مثل ما قالا، ثم رجع، فقال: كانت في حياة النبي عليم خاصة، ولم تبق مشروعة.[الكفاية ٦٣/٢] بما روينا: أي رواية ابن مسعود.

فإن كان الإمام مقيماً: وإنما اختص الإمام؛ لأنه لو كان مقيماً تصير صلاة من اقتدى به أربعاً. [البناية ١٩٥/٣] وبالثانية: وهذا قول عامــة أهل العلم، وقال الثوري: يصلي بالطائفة الأولى ركعة، وبالثانية ركعتين، وهو أحد قولي الشافعي، وأصحهما الأول. [البناية ١٩٥/٣]

فجعلها في الأولى: أي في الطائفة الأولى.(البناية) ولا يقاتلون إلخ: وبه قال ابن أبي ليلى. وقال الشافعي: يقاتلون، وعليهم الإعادة، وقال ابن شريح: لا إعادة عليهم.[البناية ١٩٩/٣]

بطلت صلاقم.: وقال مالك عله: لا يفسد، وهو قول الشافعي عله في القديم؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿ وَلْيَأْخُذُوا حَذْرَهُمْ وَأَسْلَحَتَهُمْ ﴾.[الكفاية ٢٦/٢]

= فصلوا لأنفسهم ركعةً ثم سلموا. [رقم: ١٢٤٤، باب من قال يصلي بكل طائفة ركعة ثم يسلم] خصيف مختلف فيه، وتقدم الاختلاف في سماع أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود في فالحديث حسن. [إعلاء السنن ١٩٦٨] * أخرجه مسلم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن جابراً أخبره أنه صلى مع رسول الله في صلاة الخوف فصلى رسول الله في بإحدى الطائفةين ركعتين، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين، فصلى رسول الله في أربع ركعات، وصلى بكل طائفة ركعتين. [رقم: ١٩٥٠، باب صلاة الخوف] وليس فيه ذكر الظهر، وهو عند أبي داود أخرجه عن الحسن عن أبي بكرة، قال: صلى النبي في خوف الظهر، الحديث. [رقم: ١٢٤٨، باب من قال يصلى بكل طائفة ركعة ولا يقضون]

"لأنه على شُغِل عن أربع صلوات يومَ الخندق" ولو جاز الأداء مع القتال لما تركها، فإن اشتدَّ الخوف صلوا ركباناً فرادى، يُومِئون بالركوع والسجود، إلى أيِّ جهةٍ شاؤا إذا لم يقدروا على التوجه إلى القبلة؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً ﴾، وسقط التوجه؛ للضرورة، وعن محمد على ألهم يصلون بجماعة، وليس بصحيح؛ لانعدام الاتحاد في المكان.

عن أربع: قلت: تقدم في قضاء الفوائت، المصنف استدل به على أنه لا يجوز القتال في حالة الصلاة، وفيه نظر؛ لأن صلاة الخوف إنما شرعت بعد يوم الأحزاب، صرح به القرطبي في "شرح صحيح مسلم" ، وقال النووي في "شرحه": قيل إنها شرعت في ذات الرقاع، وقيل: شرعت في غزوة بني النضير، وروى النسائي بأن صلاة الأحزاب كانت قبل نزول صلاة الخوف. فوادى: ولا يجوز في جماعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف نعيبًا، وبه قال ابن أبي ليلى. (البناية) بالركوع والسجود: ويجعلون السحود أخفض من الركوع. [البناية ٣٠١/٣] فوجالا: جمع راحل وهو الماشي جمع رحل. (البناية) يصلون بجماعة: يعني عند محمد يجوز، وبه قال الشافعي. (البناية) في المكان: أي في مكان الصلاة. (البناية)

^{*} أخرجه الترمذي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: قال عبد الله بن مسعود: إن المشركين شَغلوا رسول الله على عن أربع صلوات يوم الحندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالاً فأذن، ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب، ثم أقام فصلى العشاء. [رقم: ١٧٩، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ]

باب الجنائز

إذا احتضر الرجل: وُجِّه إلى القبلة على شِقه الأيمن؛ * اعتباراً بحال الوضع في القبر؛ لأنه أشرف عليه. والمختار في بلادنا الاستلقاء؛ لأنه أيسر لخروج الرُّوح، والأول هو السنة، **

باب الجنائز: الجَنازة بالفتح الميت، وبالكسر: السرير.(الكفاية) لما كان الموت آخر العوارض، ذكر صلاة الجنازة آخراً للمناسبة، إلا أن هذا يقتضي أن يذكر الصلاة في الكعبة قبلها، ولكن أخَّرها ليكون حتم كتاب الصلاة بما يُتبرَّك بما حالاً ومكاناً. [العناية ٦٧/٢] إذا احتضر الرجل: والمحتضر من قرب من الموت، وصف به لحضور موته، أو ملائكة الموت. وعلامات الاحتضار أن تستريحي قدماه، فلا ينتصبان، ويتعوج أنفه، وتنخسف صدغاه وتمتد حلدة خُصْيتيه؛ لانشمار الخصيتين بالموت.[فتح القدير ٢٨/٢] وجه: وعليه نص الشافعي وأكثر أصحابه، وبه قال مالك وأحمد. (البناية) اعتباراً بحال الوضع في القبر: يعني يعتبر توجيه من أشرف على الموت إلى القبلة على شقه الأيمن؛ اعتباراً بحال وضع الميت في قبره، فإنه في قبره يوجه إلى القبلة على شقه الأيمن.[البناية ٣/٥٠٣] لأنه أشرف عليه: الإشراف على الشيء: الدنو منه.(البناية) والمختار في بلادنا: أي عند مشايخنا صلى. [الكفاية ٢٨/٢] الاستلقاء: أي استلقاء المحتضر على قفاه (البناية) والأول هو السنة: أما توجيهه: فلأنه عليم لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور، فقالوا: توفي وأوصى بثلثه لك، وأوصى أن يوجـــه إلى القبلة لما احتضر، فقال عليمًا: "أصاب الفطرة وقد رددت ثلثه على ولده". رواه الحاكم. وأما أن السنة كونه على شقه الأيمن، فقيل: يمكن الاستدلال عليه بحديث النوم في "الصحيحين" عن البراء بن عازب عنه علي قال: "إذا أتيت مضجعك، فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: اللهم إني أسلمت نفسي إليك" - إلى أن قال-: "فإن مُتَّ متَّ على الفطرة". وليس فيه ذكر القبلة. [فتح القدير ٦٨/٢] * أما توجيه المحتضر أخرجه الحاكم في "مستدركه" عن يحي بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي عليه الله عن قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور فقالوا: توفي وأوصى بثلثه لك يا رسول الله! وأوصى أن يوجه إلى القبلة لما احتضر، فقال رسول الله علي: "أصاب الفطرة، وقد رددت ثلثه على ولده، ثم ذهب فصلى عليه" الحديث، وقال: هذا حديث صحيح. ولا أعلم في توجيه المحتضر إلى القبلة غير هذا الحديث. [١/ ٣٥٣، ٣٥٤، باب يوجه المحتضر إلى القبلة]

** وأما أن السنة كونه على شقه الأيمن، فيستأنس له بحديث النوم، أحرجه البحاري عن البراء بن عازب،=

ولُقِّن الشهادتين، لقوله ﷺ: "لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله"، * والمراد الذي قرب من الموت، فإذا مات: شُدَّ لِحَياه، وغُمِّض عيناه بذلك جرى التوارث، ثم فيه تحسينه فيستحسن.

فصل في الغسل

وإذا أرادوا غسله وضعوه على سرير، لينصب الماء عنه، وجعلوا على عورته خِرقة؛ إقامةً لواحب الستر، ويُكتفى بستر العورة الغليظة،

ولقن الشهادتين: وتلقينها أن يقال عنده، وهو يسمع، ولا يقال له قل؛ لأن الحال صعب عليه فربما يمتنع عن ذلك، والعياذ بالله. (العناية) والمراد الذي قرب من الموت: دفع لوهم من يتوهم أن المراد به قراءة التلقين على القبر، كما ذهب إليه بعض. (العناية) شد لحياه: بفتح اللام تثنية لحى، وهو الحنك. (البناية) ثم فيه تحسينه: أي فيما ذكر من شد اللحيين وتغميض العينين تحسين صورة الميت. (البناية) لأنه إذا ترك مفتوح العين يصير كريه المنظر، ويقبح في أعين الناس. [العناية ٢٨/٢] وضعوه على سرير: قيل: طولاً إلى القبلة، وقيل: عرضاً، قال السرحسي: الأصح كيفما تيسر. [فتح القدير ٢٠/٢]

لينصبُّ الماء عنه: أي لينــزل الماء عنه إلى أسفل.(البناية) عورته خرقة: والآدمي محترم حياً وميتاً.(البناية) العورة الغليظة: وهي القبل والدبر.(البناية)

= قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أتيت مضجعك فتوضاً وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك" – إلى أن قال-: "فإن مُتَّ على الفطرة". [رقم: ٣٣١١، باب إذا بات طاهرا] قوله: عن البراء إلخ، وجه الاستدلال به على استقبال المحتضر عند الموت أن النوم مظنة الموت، وإليه الإشارة بقوله ﷺ: "فإن مت" إلخ بعد قوله:" ثم اضطجع على شقك الأيمن" فإنه يظهر منها أنه ينبغي أن يكون المحتضر على تلك الهيئة، كذا أفاده القاضي الشوكاني في "النيل". [إعلاء السنن ٢٠٨/٨]

* روي من حديث الخدري، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وعائشة، وعبد الله بن جعفر، وواثلة بن الأسقع، وابن عمر. [نصب الراية ٢٥٣/٢] أخرج مسلم حديث الخدري عن يحي بن عمارة، قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: قال رسول الله ﷺ: [رقم: ٩١٦، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله]

هو الصحيح؛ تيسيراً؛ ونزعوا ثيابه، ليمكنهم التنظيف، ووَضَّؤوه من غير مضمضة واستنشاق؛ لأن الوضوء سنة الاغتسال، غير أن إخراج الماء منه متعذر فيتركان. ثم يفيضون الماء عليه؛ اعتباراً بحال الحياة، ويجَمَّر سريره وتراً؛ لما فيه من تعظيم الميت، وإنما يوتر؛ لقوله عليه الله وتر يحب الوتر "، ويُعلى الماء بالسدر أو بالحُرْض؛ مبالغة في التنظيف،

هو: وبه قال مالك أيضاً. (البناية) هو الصحيح: احتراز عن رواية "النوادر" فإنه قال فيها: ويوضع على عورته خرقة من السرة إلى الركبة. (العناية) تيسيراً: لأنه ربما يشق عليهم غسل ما تحت الإزار. (العناية) ليمكنهم التنظيف: وعند الشافعي السنة أن يغسل في قميص واسع الكمين. (فتح القدير) وهذا؛ لأن المقصود من الغسل هو التطهير، والتطهير لا يحصل إذا غسل مع ثيابه؛ لأن الثوب متى تنجس بالغسالة، تنجس به بدنه ثانياً بنحاسة الثوب، فلايفيد الغسل فيحب التجريد. [العناية ٢١/٢]

من غير مضمضة واستنشاق: هذا عندنا وقال الشافعي على يضمض ويستنشق؛ اعتباراً بالغسل حالة الحياة، ومن العلماء من قال: يجعل الغاسل على إصبعه خرقة رقيقة، ويدخل في فمه، ويمسح بها أسنانه ولسانه وشفتيه، وينقيها ويدخل في مَنخرَيه أيضاً، قال شمس الأئمة الحلواني على: وعليه الناس اليوم. [الكفاية ٢٢٧] إخراج الماء منه: من الفم والأنف. (البناية) يجمر سريره: أي ويبخر. (البناية) وهو أن يدور من يبده المحمرة ول سريره ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعاً. [فتح القدير ٢٧/٧] لما فيه: وإكرامه بالرائحة الطيبة، ولدفع الرائحة الكريهة. (البناية) بالحُوض: بضم الحاء المهملة وسكون الراء بعد الضاد المعجمة: وهو الأشنان. (البناية)

*روي من حديث أبي هريرة، ومن حديث علي، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث الخلري. [نصب الراية ٢٥٥/٢] أخرج مسلم حديث أبي هريرة عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي الله تساعة وتسعون اسماً من حفظها دخل الجنة، والله وتر يحب الوتر". [رقم: ٦٨٠٩، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها] وأخرج أبو داود حديث على عن عاصم عن على قال: قال رسول الله الله القرآن أوتروا فإن الله وتر يُحب الوتر". [رقم: ١٤١٦، باب استحباب الوتر]

فإن لم يكن فالماء القراح؛ لحصول أصل المقصود، ويغسل رأسه ولحيته بالنجطْميّ؛ ليكون أنظف له، ثم يُضجع على شقه الأيسر، فيُغسل بالماء والسّدر، حتى يُرى أن الماء قد وصل؛ إلى ما يلي التخت منه ثم يُضجَع على شقه الأيمن فيغسل، حتى يرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي التخت منه؛ لأن السنة هو البداية بالميامن. * ثم يُحلسه ويُسنده إليه، ويمسح بطنه مسحاً رفيقاً؛ تحرزاً عن تلويث الكفن، فإن خرج منه شيء: غسله، ولا يُعيد غسله، ولا وضوءَه؛ لأن الغسل عرفناه بالنص، وقد حصل مرة، ثم يُنشّفه بثوب؛ كيلا تَبْتَلّ أكفانه، ويجعله أي الميت في أكفانه، ويجعل الحَنُوط على رأسه ولحيته، والكافور على مساحده؛ لأن التطيّب سنة، **

فالماء القراح: بفتح القاف: وهو الخالص. (البناية) هذا الترتيب يوافق رواية "مبسوط شمس الأئمة السرخسي" وهي المبسوط شيخ الإسلام" و"المحيط": يغسل أولاً بالماء القراح أي الحالص، ثم بالماء الذي يطرح فيه السدر، وهو ورق النبق الذي يقال له: كنار، وفي الثالثة يجعل الكافور في الماء ويغسل. [الكفاية ٧٣/٧] أصل المقصود: وهو التطهير. (البناية) بالخطيمي: بكسر الخاء المعجمة، وهو خطمي العراق؛ لأنه مثل الصابون في التنظيف، وللشافعي في استعمال السدر والخطمي في غسل لحيته ورأسه وجهان. [البناية ٣/٦٦] التخت منه: وهو الجانب الأيسر. (فتح القدير) رفيقاً: بالفاء من رفق به، أي مسحاً ليناً بغير عنف. (البناية) ولا يعيد غسله: وبه قال الثوري ومالك والمزني. (البناية) ثم ينشفه بثوب: أي يأخذ ماءه حتى يجف، من نشف الماء أخذه بخرقة. (الكفاية) الحنوط: عطر مركب من أشياء طيبة. (الكفاية)

^{*} قوله: "لأن السنة" إلخ فيه حديث عائشة أخرجه البخاري عن مسروق عن عائشة قالت: "كان النبي الله يكلم يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره، وفي شأنه كله".[رقم: ١٦٨، باب التيمن في الوضوء والغسل] وفيه أيضاً حديث أم عطية أخرجه البخاري عن محمد عن أم عطية الله قالت: دخل علينا رسول الله كله ونحن نغسل ابنته فقال: اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك بماء وسدر. الحديث وفيه: أنه قال: ابدأن ونحن نغسل وترا]

^{**} أخرج الحاكم في "المستدرك" عن أبي وائل قال كان عند عليٍّ مسك فأوصى أن يحنط به، قال: وقال علي: وهو فضل حنوط رسول الله ﷺ.[٣٦١/١، باب المسك أطيب الطيب] وسكت عنه ورواه البيهقي في سننه، وقال النووي: إسناده حسن.[إعلاء السنن ٢١٩/٨]

والمساجد أولى بزيادة الكرامة، ولا يُسَرَّح شَعر الميت، ولا لحيته، ولا يُقَصُّ ظفره، ولا شعره؛ لقول عائشة على: "علامَ تَنْصُونَ مَيِّتُكم"؟* ولأن هذه الأشياء للزينة، وقد استغنى الميت عنها، وفي الحيِّ كان تنظيفاً لاجتماع الوسخ تحته، وصار كالحتان.

فصل في التكفين

السنة أن يُكفُّن الرجل في ثلاثة أثواب: إزار، وقميص، ولفافة؟

ولا يسوح: التسريح حَلُّ بعض الشعر عن بعض، وقيل: تخليله بالمِشط. (البناية) علام: أصله: على ما دخل حرف الجرعلى "ما" الاستفهامية فأسقط ألفها. (العناية) تنصون هيتكم: من نصوت الرحل إذا مددت ناصيته، فأرادت عائشة هيما أن الميت لا يحتاج إلى تسريح الرأس، وعبرت بالأخذ بالناصية. (فتح القدير) وقد استغنى الميت: لأنه فارقها وفارق أهلها. (البناية) وفي الحي إلخ: قال صاحب "الدراية": هذا جواب عن قول الشافعي: "إنه يتنظف بما كالحي، وقال السغناقي: هذا جواب إشكال أي لا يشكل علينا الحي حيث يسرح شعره، ويقص ظفره؛ لأنه يخرج إلى المدينة ولا يعتبر في حقه زوال الجزء، بخلاف الميت، فإنه لا يسن فيه إزالة الجزء، قلت: الذي ذكره السغناقي هو الصواب؛ لأن خلاف الشافعي لم يذكر في الكتاب حتى يجاب عنه. [البناية ٢٢٢٣] فصل في التكفين: تكفين الميت لفه بالكفن، رتب هذه الفصول على حسب ترتيب ما فيها من الأفعال. [العناية ٢٦/٢]

السنة أن يكفن الرجل إلخ: أراد أن الثلاثة سنة، لا أن يكون أصل التكفين سنة، ويجوز أن يكون السنة أن يكفن الرجل إلخ: أراد أن الثلاثة سنة، لا أن يكون أصله فرضاً، أو واحباً، وله سنن في هيآته وكيفياته، كما في سنة تثليث الوضوء وغيره، والمسائل تدل على أنه واحب منها: تقديمه على الدَّين والوصية والإرث إلخ.[الكفاية ٢٦/٢-٧٧]

في ثلاثة أثواب: ثم التكفين إما أن يكون في حالة الضرورة أو لا، فإن كان الأول كفن بما وجد؛ لما روي أن مصعب بن عمير صاحب راية رسول الله على استشهد يوم أحد، وترك نمرة، وهي كساء فيه خطوط بيض وسود، فأخبر رسول الله على بذلك، فأمر بأن يكفن فيها. وإن كان الثاني فهو على نوعين: كفن سنة، = * أنه حد محمل من الحمد بالغمان الله على المحمد عمل من الحمد بالغمان الله التحديد المحمد عمل من الحمد بالغمان الله المحمد عمل من الحمد بالغمان الله التحديد المحمد عمل من الحمد المحمد عمل من المحمد عمل من المحمد عمل من المحمد عمل من المحمد عمل المحمد المحمد عمل المحمد عمل المحمد عمل المحمد عمل المحمد عمل المحمد عمل

* أخرجه محمد بن الحسن الشيباني على في "كتاب الآثار" عن إبراهيم أن عائشة أم المؤمنين الله رأى ميتاً يسرح رأسه، فقالت: علام تنصون ميتكم؟.[رقم: ٢٢٦، باب الجنائز وغسل الميت] قلت: رجاله ثقات، إلا أنه منقطع بين النخعي وعائشة الله الله ومراسيله صحاح.[إعلاء السنن ٢١٩/٨]

لما روي أنه على كُفّن في ثلاثة أثواب بيض سَحُولية، * ولأنه أكثر ما يلبسه عادة في حياته، فكذا بعد مماته، فإن اقتصروا على ثويين جاز، والثوبان: إزار ولفافة، وهذا كفن الكفاية؛ لقول أبي بكر: "اغسلوا ثوبيّ هذين وكفنوني فيهما"، **

= وهو في حق الرخل ثلاثة أثواب، إزار وقميص ولفافة؛ لما ذكر في الكتاب، وفي حق النساء خمسة أثواب، إزار ودرع، و خمار ولفافة، وخرقة تربط فوق ثدييها. وكفن كفاية، وهي في حق الرجل ثوبان، إزار ولفافة، وفي حق المرأة ثلاثة أثواب: قميص وإزار، وخمار.[العناية ٧٧/٢-٧٨]

سَحولية: منسوبة إلى السحول وهو قرية باليمن، والفتح وهو المشهور، وعن الأزهري بالضم. (الكفاية) ولأنه: أي عدد الثلاث. (فتح القدير) كفن الكفاية: لأن الأكفان على ثلاثة أقسام: كفن السنة، وكفن الكفاية، وكفن الضرورة. [البناية ٣٢/٣]

* رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث عائشة. [نصب الراية ٢٦٠/٢] أخرج البخاري حديث عائشة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هذا قالت: "إن رسول الله الله كُفّن في ثلاثة أثواب يمانية بيض سحولية من كرسف". [رقم: ١٢٦٤، باب الثياب البيض للكفن] ولأصحابنا حديث آخر أخرجه ابن عدي في "الكامل" عن جابر بن سمرة، قال: كفن النبي في ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولفافة. انتهى، وضعف ناصح بن عبد الله عن النسائي، ولينه هو، وقال: هو يكتب حديثه انتهى. [نصب الراية ٢٦١/٢] قلت: روى عنه أبو حنيفة، وقال الحسن بن صالح: ناصح بن عبد الله نعم الرجل كذا في "التهذيب"، وقد ذكرنا في المقدمة أن شيوخ أبي حنيفة عندنا ثقات كلهم لما عرف من تشديده في باب الرواية، وورعه وصيانته، ومعرفته بالرجال، فناصح هذا ثقة عندنا، لا سيما وقد أثنى عليه غير أبي حنيفة، فلا يلتفت إلى تضعيف بعضهم إياه من غير سبب مفسر، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ٨/ ٢٣٨]

** أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن عائشة قالت: قال أبو بكر لثوبيه اللذين كان يمرض فيهما: "اغسلوهما وكفنوني فيهما"، فقالت عائشة: "ألا نشتري لك جديدا"؟ قال: "لا، إن الحي أحوج إلى الجسديد من الميت". [رقم: ٢٤٢/٨، باب الكفن] وقال الحافظ في "الدراية": إسناده صحيح. [إعلاء السنن ٢٤٢/٨] ومما يدل على أن أبا بكر كفن في ثوبين ما رواه الإمام أحمد في "كتاب الزهد" عن عائشة قالت: لما احتضر أبو بكر قال: انظروا ثوبي هذين فاغسلوهما ثم كفنوني فيهما، فإن الحي أحوج إلى الجديد منهما. وهذا سند حسن، فإن عبد الله البهي من رجال مسلم صدوق كما في "التقريب"، والباقون من رجال الصحيح ثقات. [إعلاء السنن ٢٤٤/٨]

ولأنه أدنى لباس الأحياء، والإزار من القرن إلى القدم، واللفافة كذلك، والقميص من أصل العنق إلى القدم، وإذا أرادوا لفّ الكفن: ابتدءوا بجانبه الأيسر، فلفوه عليه، ثم بالأيمن، كما في حال الحياة. وبسطه: أن تبسط اللفافة أولا، ثم يبسط عليها الإزار، ثم يُقمَّص الميت، ويوضع على الإزار، ثم يُعطف الإزار، من قبل اليسار، ثم من قبل اليمين، ثم اللفافة كذلك، وإن حافوا أن ينتشر الكفن عنه: عقدوه بحرقة؛ صيانةً عن الكشف. وتُكفَّن المرأة في خمسة أثواب: درع، وإزار، وحمار، ولفافة، وحرقة تربط فوق ثدييها؛ لحديث أم عطية أن النبي علي اللواتي غسان ابنته خمسة أثواب، *

لباس الأحياء: فيقتصر أيضاً في التكفين على ثوبين؛ لأهما كسوته بعد الوفاة، فيعتبر بكسوته في الحياة. (البناية) القرن: أراد بالقرن الرأس. (البناية) واللفافة كذلك: لا إشكال في أن اللفافة من القرن إلى القدم، وأما كون الإزار كذلك، ففي نسخ من "المختار" وشرحه: اختلاف في بعضها: يقمص أولا، وهو من المنكب إلى القدم، ويوضع على الإزار، وهو من القرن إلى القدم ويعطف عليه إلى آخره. وفي بعضها: يقمص ويوضع على الإزار، وهو من المنكب إلى القدم ثم يعطف، وأنا لا أعلم وجه مخالفة إزار الميت إزار الحي من السنة. [فتح القدير ٢٩/٧] من أصل العنق: بلا جيب، ودِخْرِيص، وكمين كذا في "الكافي" (فتح القدير) ابتدءوا: ليقع الأيمن فوقه. (فتح القدير) صيانة عن الكشف: لاسيما في المرأة. (البناية)

غسلن ابنته: الصحيح أن هذه القضية في زينب. (البناية)

^{*} غريب من حديث أم عطية. [نصب الراية ٢٦٣/٢] وأخرج أبو داود عن نوح بن حكيم الثقفي، وكان قارئاً للقرآن عن رجل من بني عروة بن مسعود يقال له: داود قــد ولدته أم حبيبة بنت أبي سفيان زوج النبي النبي أن ليلى بنت قــانف الثقفية قــالت: كنت فيمن غسل أم كلثوم ابنة رسول الله على عند وفاتها، فكان أول ما أعطانا رسول الله الحَقاء ثم الدرع، ثم الحمار، ثم الملحفة، ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر، قالت: ورسول الله على حالس عند الباب معه كفنها يناولناها ثوباً ثوباً وقم: ٣١٥٧، باب في كفن المرأة] وسكت عنه وحسنه النووي، كذا في "فتح القدير". [إعلاء السنن ٢٤٨/٨]

ولأنها تخرج فيها حالة الحياة فكذا بعد الممات، ثم هذا بيان كفن السنة. وإن اقتصروا على ثلاثة أثواب: حاز، وهي ثوبان، وخمار، وهو كفن الكفاية، ويكره أقل من ذلك، وفي الرجل: يكره الاقتصار على ثوب واحد، إلا في حالة الضرورة؛ لأن مصعب بن عمير حين استشهد كُفِّن في ثوب واحد، * وهذا كفن الضرورة. وتُلبس المرأة الدرع أولا، ثم يجعل شعرها ضَفيرتين على صدرها فوق الدرع، ثم الخمار فوق ذلك، ثم الإزار تحت اللفافة. قال: وتُحمر الأكفان قبل أن يدرج فيها الميت وتراً؛ لأنه على أمر بإجمار أكفان ابنته وتراً، ** والإجمار: هو التطييب، فإذا فرغوا منه صلوا عليه؛ لأنها فريضة.

ثوبان: والمراد من الثوبان: الإزار واللفافة، صرح بذلك في "الينابيع". (البناية) ثوب واحد: لأنه لا يستر كما ينبغي. (البناية) وتلبس المرأة إلخ: لم يذكر موضع الخرقة، وفي "شرح الكنــز": فوق الأكفان؛ كيلا ينتشر، وعرضها ما بين ثدي المرأة إلى السرة، وقيل: ما بين الثدي إلى الركبة؛ كيلا ينتشر الكفن عن الفخذين وقت المشي. [فتح القدير ٢٠/٣] فريضة: أي فرض كفاية. (الكفاية)

^{*} أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه. [نصب الراية ٢٦٤/٢] أخرج البخاري عن أبي وائل يقول: عدنا خباباً فقال: هاجرنا مع النبي على نريد وجه الله فوقع أجرنا على الله فمنا من مضى، لم يأخذ من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أحد، وترك نَمِرة فكنا إذا غطينا بها رأسه بدت رجلاه، وإذا غطينا رجليه بدا رأسه، فأمرنا رسولُ الله على أن نغطي رأسه ونجعل على رجليه شيئاً من إذخر، ومنا من أينعت له ثمرته، فهو يَهْدبُها. [رقم: ٣٨٩٧، باب هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة]

^{**} هذا غريب لم يرد على هذا الوجه. [البناية ٢٣٨/٣] لكن أخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن حابر قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أجمرتم الميت فاوتروا". وروي "جمروا كفن الميت ثلاثاً". [٣/٥٠٤، باب الحنوط للميت] قال النووي: وسنده صحيح. [إعلاء السنن ٢٤٩/٨]

فصل في الصلاة على الميت

وأولى الناس بالصلاة على الميت السلطان إن حضر؛ لأن في التقدم عليه ازدراء به، فإن لم يحضر: فالقاضي؛ لأنه صاحب ولاية، فإن لم يحضر، فيستحب تقديم إمام الحمي؛ لأنه رضيه في حال حياته. قال: ثم الولي، والأولياء على الترتيب المذكور في النكاح، فإن صلى غير الولي أو السلطان أعاد الولي، يعني إن شاء؛ لما ذكرنا أن الحق للأولياء، وإن صلى الولي لم يجز لأحد أن يصلي بعده؛ لأن الفرض يتأدّى بالأول، والتنقّل بها غير مشروع،

وأولى الناس بالصلاة إلخ: وذكر الحسن عن أبي حنيفة هذا أن الإمام الأعظم – هو الخليفة - أولى إن الم يحضر وإن لم يحضر فساحب الشرط أولى، فإن لم يحضر فالقاضي أولى، فإن لم يحضر فصاحب الشرط أولى، فإن لم يحضر فإمام الحي أولى، فإن لم يحضر فالأقرب من ذوي قرابته، وبهذه الرواية أخذ كثير من مشايخنا هذا [الكفاية ٢/٢٨] المسلطان: يجوز أن يراد به الإمام الأعظم إن حضر، فإن لم يحضر فإمام المصر (العناية) إمام الحي: أي لأن الميت رضيه إماماً في حال حياته، فكذا بعد مماته. (البناية) على الترتيب المذكور في النكاح: يعتبر الأقرب من ذوي الأنساب، فإن تساويا في القرابة فاسنهما أولى (البناية) في النكاح: يستثني منه الأب مع الابن، فإنه لو اجتمع للميت أبوه وابنه، فالأب أولى بالاتفاق على الأصح، وقيل: تقديم الأب قول محمد رهم، وعندهما الابن أولى على حسب اختلافهم في النكاح. وقتح القدير ٢/٢٨] أو المسلطان: قيد بالسلطان؛ لأنه لو صلى السلطان فلا إعادة لأحد (البناية) لما ذكرنا: فيكون لهم الخيار في ذلك (البناية) وإن صلى الولي إلخ: وبه قال النخعي والثوري والليث ما لا ذكرنا: فيكون لهم الخيار في ذلك (البناية) وإن صلى العلى عليه، وعند أحمد إلى شهر [البناية ٢٤٦٣] تخصيص الولي ليس بقيد؛ لما أنه لو صلى السلطان أو غيره ممن هو أولى من الولي في الصلاة على الميت ممن ذكرنا من رواية "الولوالجي" والتحنيس". [العناية ٢٣/٨] يتأدى بالأول: أي فرض الصلاة على الميت تأدى بالصلاة الأولى؛ لأنها فرض كفاية ولا معني للثانية. التنفل بها: أي بالصلاة على الميت رائينية)

ولهذا رأينا الناس تركوا عن آخرهم الصلاة على قبر النبي الله وهو اليوم كما وضع، وإن دُفن الميت ولم يصل عليه: صلى على قبره؛ لأن النبي الله صلى على قبر امرأة من الأنصار، ويصلى عليه قبل أن يتفسخ، والمعتبر في معرفة ذلك أكبر الرأي هو الصحيح؛ لاختلاف الحال، والزمان والمكان. والصلاة: أن يكبر تكبيرة يحمد الله عقيبها، ثم يكبر تكبيرة يصلي فيها على النبي الله ثم يكبر تكبيرة يدعو فيها لنفسه،

عن آخرهم: وإنما صلى النبي على الله كان الحق كان له قال الله تعالى: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ ، وليس لغيره ولاية الإسقاط، وهكذا تأويل فعل الصحابة، فإن أبا بكر ﴿ كَانَ مَشْغُولاً بتسوية الأمور، وتسكين الفتنة، فكانوا يصلون عليه قبل حضوره، وكان الحق له؛ لأنه هو الخليفة، فلما فرغ صَلّى عليه، ثم لم يصل عليه أحد بعده، كذا في "المبسوط". [العناية ٨٣/٦-٨٤] كما وضع: لأن الأرض لا تأكل أحساد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. (البناية) معرفة ذلك: أي في كونه قبل التفسخ. (البناية) هم الصحيح: احداد عما روى في "الأمال" عن أن يوسف هي أنه يصلي على الميت في القبر إلى ثلاثة

هو الصحيح: احتراز عما روي في "الأمالي" عن أبي يوسف على أنه يصلى على الميت في القبر إلى ثلاثة أيام وبعد ما مضت لا يصلى عليه. [الكفاية ٨٥/٢] لاختلاف الحال: أي لأجل اختلاف حال الميت بالسمن والهُزَال، فإنه إذا كان سميناً يتفسخ عن قريب، وإن كان مهزولاً يبطئ في التفسخ. [البناية ٣٠/٥٠] والزمان: من الحر والبرد. (الكفاية) والمكان: من الصلابة والرَّحاوة. (الكفاية) يحمد الله عقيبها: فقال بعضهم: يحمد الله كما ذكره في ظاهر الرواية، وقال بعضهم: يقول "سبحانك اللهم وبحمدك" إلخ، كما في الصلاة المعهودة وأرى أنه مختار المصنف، حيث أشار إليه بقوله: والبداية بالثناء. [العناية ٨٥/٢]

يصلي فيها على النبي على: واعتبر هذا بالتشهد في الصلاة. (الكفاية)

* أخرجه ابن حبان في صحيحه عن حارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت وكان أكبر من زيد قال: خرجنا مع رسول الله على فلما وردنا البقيع إذا هو بقبر فسأل عنه فقالوا: فلانة فعرفها فقال: ألا آذنتموني بما ؟ قالوا: كنت قائلاً صائماً، قال: فلا تفعلوا لا أعرفن ما مات منكم ميت، ما كنت بين أظهر كم إلا آذنتموني به، فإن صلاتي عليه رحمة، قال: ثم أتى القبر فصففنا حلفه وكبر عليه أربعاً. [رقم: ٣٠٨٧، باب ذكر الخبر الدال على أن العلة في صلاة المصطفى على شرط مسلم، رجاله ثقات، ما الشيخين غير عثمان بن حكيم، فإنه من رجال مسلم. [الحاشية على صحيح ابن حبان ٢٥٧/٧]

وللميت، وللمسلمين، ثم يكبر الرابعة ويسلم؛ لأنه على كبر أربعاً في آخر صلاة صلاها، * فنسخت ما قبلها، ولو كبر الإمام خمساً لم يتابعه المؤتم خلافاً لزفر؛ لأنه منسوخ؛ لما روينا، وينتظر تسليمة الإمام في رواية، وهو المختار. والإتيان بالدعوات استغفار للميت، والبداية بالثناء ثم بالصلاة سنة الدعاء، **

ويسلم: عن يمينه وعن يساره.(البناية) خلافاً لزفر: بقول زفر قال أحمد وابن أبي ليلى والظاهرية والشيعة.(البناية) تسليمة الإمام: أشار بهذا إلى أنه اذا لم يتابعه المقتدي في الزيادة ماذا يصنع، فقال: ينتظر تسليم الإمام، يعني لا يتابعه في الزيادة.[البناية ٢٥٨/٣] وهو المختار: وفي أخرى يسلم كما يكبر الخامسة.(فتح القدير) سنة المدعاء: يفيد أن تركه غير مفسد فلا يكون ركناً.[فتح القدير ٨٧/٢]

* روي من حديث ابن عباس، ومن حديث عمر بن الخطاب، ومن حديث ابن أبي حثمة، ومن حديث أنس على . [نصب الراية ٢٦٧/٢] أخرج ابن عبد البر حديث ابن أبي حثمة عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن أبيه، قال: كان رسول الله على يكبر على الجنائز أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً وثمانياً، حتى جاءه موت النجاشي، فخرج إلى المصلى، فصف الناس وراءه، كبر عليه أربعاً، ثم ثبت النبي على أربع حتى توفاه الله تعالى . [نصب الراية ٢٦٨/٢] قلت: رجاله كلهم ثقات، أما عبد الوارث فلم نر أحداً ممن صنف في الضعفاء ذكره بحرح ولا تعديل، وقاسم هو ابن أصبغ حافظ متقن ذكره الذهبي في "التذكرة"، وابن وضاح هو الحافظ عدث الأندلس صدوق في نفسه رأس في الحديث، كما في "اللسان"، وفيه أيضاً: عن ابن عبد البر، أن محمد بن وضاح كان ثقة، والباقون من رجال الصحيح، معروفون، والحديث أورده الحافظ أيضاً في "المستدرك" و"التلخيص"، وسكت عنه فهو صحيح عنده أو حسن. [إعلاء السنن ٢٦٣/٨] وأخرج الحاكم في "المستدرك" عمر على أب بكر أربعاً وكبر عبد الله بن عمر على عمر أربعاً، وكبر الحسن بن علي على الجنائز أربعاً، وكبر حسين بن علي على الحنائز أربعاً، وكبر حسين بن علي على الحسن أربعاً، وكبرت الملائكة على آدم أربعاً، (وقال:) لست مما يخفى عليه أن الفرات بن حسين بن علي على الحنائز أربعاً، وكبرت الملائكة على آدم أربعاً، (وقال:) لست مما يخفى عليه أن الفرات بن السائب ليس من شرط هذا الكتاب، وإنما أخرجته شاهداً. [٣٨٦/١، باب التكبير على الجنائز أربعاً]

** قوله: " والبداية بالثناء ثم بالصلاة سنة الدعاء"، دليله: ما أخرجه أبو داود عن فضالة بن عبيد صاحب رسول الله على النبي الله فقال رسول الله على: " عَجل هذا"، ثم دعاه فقال له أو لغيره: " إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه، والثناء عليه، ثم يصلى على النبي عَلَيْ، ثم يدعو بعد بما شاء". [رقم: ١٤٨١، باب الدعاء]

ولا يستغفر للصبي، ولكن يقول: اللهم اجعله لنا فرَطاً، واجعله لنا أجراً وذُخراً، واجعله لنا شافعاً ومشفّعاً". ولو كبر الإمام تكبيرة أو تكبيرتين: لا يكبر الآتي حتى يُكبر أخرى بعد حضوره عند أبي حنيفة ومحمد رهيها، وقال أبو يوسف حشه: يكبّر حين يحضر؛ لأن الأولى للافتتاح، والمسبوق يأتي به، ولهما: أن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة، والمسبوق لا يبتدئ بما فاته؛ إذ هو منسوخ، * ولو كان حاضراً، فلم يكبر مع الإمام: لا ينتظر الثانية بالاتفاق؛

وابن دقيق العيد. انتهى. [إعلاء السنن ٤/٠٥٠]

ولا يستغفر للصبي: لأن الصبي مرفوع القلم عنه. فرَطاً: المراد ههنا المتقدم في أمر الآخرة. مشفعاً: أي مقبول الشفاعة (البناية) والمسبوق يأتي به: أي تكبيرة الافتتاح بلا انتظار كما في غير صلاة الجنازة، وبقوله قال الشافعي و أحمد في رواية، وعن أحمد أنه يكبر. [البناية ٣/٢٦] مقام ركعة: فلا يجوز للمسبوق أن يقضي الفائت قبل أن يشرع مع الإمام. (البناية) ولذا لو ترك تكبيرة واحدة منها فسدت صلاته، كما لو ترك ركعة من الظهر. [فتح القدير ١٨٨/٦] إذ هو منسوخ: كان ذلك في صدر الإسلام ثم نسخ (البناية) ومن حديث معاذ، ولمنسبوق لا يبتدئ بما فاته إذ هو منسوخ. روي مسئداً ومرسلاً فالمسند روي من حديث معاذ، ابن أبي ليلي قال: أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال - وفيه - قال: وكان الرجل إذا جاء يسأل فيُخبر بما سبق من صلاته، وأهم قاموا مع رسول الله على من بين قائم، وراكع وقاعد، ومصل مع رسول الله على قال ابن المنافذة وقد سمعتها من حصين عن ابن أبي ليلي حتى جاء معاذ، قال شعبة: وقد سمعتها من حصين فقال: لا أراه على حال إلى قوله:" كذلك فافعلوا"، قال أبو داود: ثم رجعت إلى حديث عمرو بن مرزوق قال: فقال: إن معاذاً قد سن لكم سنة كذلك فافعلوا... الحديث. [رقم: ٥٠، باب كيف الأذان] عليها، قال: فقال: إن معاذاً قد سن لكم سنة كذلك فافعلوا... الحديث. ورقم: ٥٠، باب كيف الأذان] بن رسلان في "شرح السنن": قال شيخنا الحافظ ابن حجر في رواية أبي بكر وفي "عون المعبود": قال ابن رسلان في "شرح السنن": قال شيخنا الحافظ ابن حجر في رواية أبي بكر

لأنه بمنزلة المدرك. قال: ويقوم الذي يصلي على الرجل والمرأة بحذاء الصدر؛ لأنه موضع القلب، وفيه نور الإيمان، فيكون القيام عنده إشارة إلى الشفاعة لإيمانه. وعن أبي حنيفة عليه: أنه يقوم من الرجل بحذاء رأسه، ومن المرأة بحذاء وسطها؛ لأن أنساً فعل كذلك، وقال: هو السنة. * قلنا: تأويله: أن جنازها لم تكن منعوشة، فعال بينها وبينهم، فإن صلوا على جنازة ركباناً: أجزأهم في القياس؛ لأنها دعاء.

لأنه بمنسزلة المدرك: لتلك التكبيرة ضرورة العجز عن المقارن.(البناية) لإيمانه: يعني إشارة إلى أن يشفع لإيمانه.(البناية) وعن أبي حنيفة: وبه قال ابن أبي ليلى و هو قول النجعي.(البناية) قلنا إلخ: هذا التأويل غير صحيح؛ لأن في رواية أبي داود: فقربوها، وعليها نعش أخضر، فكيف يقال: إن جنازها لم تكن منعوشة!... ولكن يمكن أن يقال: إن المرأة التي صلى عليها أنس، كانت جنازها منعوشة ولا يلزم من ذلك أن يكون النساء اللاتي صلّى عليها رسولُ الله عليها منعوشات.[البناية ٢٦٥/٣]

لم تكن منعوشة: في حديث فاطمة على المرأة إذا وضعت على الجنازة. [الكفاية ٩٠-٨٩/٢] النعش بفتح النون شبه الملحفة مِشْبَك يطبق على المرأة إذا وضعت على الجنازة. [الكفاية ٩٠-٨٩/٢] النعش بفتح النون وسكون العين المهملة، وفي آخره شين معجمة: وهوشبيه الملحفة توضع على السرير، ويُغطى بثوب ليسترها عن أعين الناس، وهي كالقبة على السرير. (البناية) فحال بينها: أي بين المرأة التي صلى عليها أنس وبين القوم الذين كانوا صلوا معه ليسترها من القوم. [البناية ٣/٥٠٤]

أجزأهم في القياس: وبه قال بعض المالكية.(البناية) لأنها دعاء: يعنى في الحقيقة، ولهذا لم يكن لها قراءة ولا ركوع، ولا سحود، فيسقط القيام كسائر الأركان. [العناية ٨٩/٢]

* أخرجه أبو داود عن نافع أبي غالب. وفيه قالوا: هذا أنس بن مالك، فلما وضعت الجنازة قام أنس فصلى عليها، وأنا خلفه، لا يحول بيني وبينه شيء، فقام عند رأسه فكبر أربع تكبيرات، لم يطل و لم يسرع، ثم ذهب فيقعد، فقالوا: يا أبا حمزة! المرأة الأنصارية، فقربوها وعليها نعش أخضر، فقام عند عجيزها، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل، ثم جلس فقال العلاء بن زياد: يا أبا حمزة! هكذا كان رسول الله على يصلى على الجنازة كصلاتك، يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل، وعجيزة المرأة؟ قال: نعم. [رقم: ٣١٩٤، باب أين يقوم الإمام من الميت إذا صلى عليه]

وفي الاستحسان: لا تجزئهم؛ لألها صلاة من وجه؛ لوجود التحريمة، فلا يجوز تركه من غير عذرٍ؛ احتياطاً، ولا بأس بالإذن في صلاة الجنازة؛ لأن التقدَّم حق الولي، فيملك إبطاله بتقديم غيره. وفي بعض النسخ: لا بأس بالأذان، أي الإعلام، وهو أن يُعلم بعضاً؛ ليقضوا حقه، ولا يُصَلَى على ميت في مسجد جماعة؛ لقول النبي على المن صلى على جنازة في المسجد: فلا أجر له"،*

لأها صلاة من وجه: حتى اشترط لها ما سوى الوقت مما يشترط للصلاة، فكما أن ترك التكبير والاستقبال يمنع الاعتداد بما كذلك ترك القيام والنزول احتياطاً، اللهم إلا أن يتعذر النزول كطين ومطر فيجوز.[فتح القدير ٨٩/٢] ولا بأس بالإذن: قيل معناه: إذن الولي للناس في الرجوع إلى منازلهم بعد الفراغ من الصلاة عليه؛ فإنهم إذا فرغوامنهافعليهم أن يمشواخلف الجنازة إلى أن ينتهوا إلى القبر.(الكفاية) أي لا بأس بإذن الولى لغيره بالإمامة، إذا حسن ظنه بشخص أن في تقديمه مزيدخير وثواب وشفاعة أرجى له. [البناية ٤٩٨/٣] وفي بعض النسخ: أي وفي بعض نسخ "الجامع الصغير": لا بأس بالأذان. وقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الأسواق للحنازة التي يرغب الناس في الصلاة عليهاوكره ذلك بعضهم .والأصح هوالأول كذافي [شرح] "الجامع الصغير" لقاضي خان ﷺ.[الكفاية ٩٠/٢] ولا يصلي: وبه قال مالك وابن أبي ذئب، وقال الشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور: لا بأس بما إذا لم يخف تلويثه.[البناية ٣٦٧/٣] في مسجد جماعة: احترز به عن المسجد الذي بني لأجلها. (البناية) إذا كانت الجنازة في المسجد فالصلاة عليها مكروهة باتفاق أصحابنا، وإن كانت الجنازة والإمام وبعض القوم خارج المسجد والباقي فيه لم تكره بالاتفاق، وإن كانت الجنازة وحدها خارج المسجد، ففيه اختلاف المشايخ.[العناية ٢/٩٠] * أخرجه أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله على: من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه. [رقم: ٣١٩١، باب الصلاة على الجنازة في المسجد] وسكت عنه ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ: فلا صلاة له، وفي "زاد المعاد": وهذا الحديث حسن. [إعلاء السنن ٢٧٦/٨] وقال في: حاشية "اعلاء السنن": ولفظ "ابن ماجه": فليس له شيء، وقال الخطيب: المحفوظ: فلا شيء له، وروي: فلا شيء عليه، وروي: فلا أجر له. قال ابن عبد البر: رواية "فلا أجر له" خطأ فاحش، والصحيح "فلا شيء له" ...قلت: فالحديث سالم عن الجرح، = ولأنه بُني لأداء المكتوبات، ولأنه يُحتمل تلويث المسجد، وفيما إذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشايخ، ومن استهل بعد الولادة: سُمّي وغُسِّل وصُلِّي عليه؛ لقوله عليه: "إذا استهل المولود صُلي عليه وإن لم يستهل لم يصل عليه"، * ولأن الاستهلال دلالة الحياة، فتحقّق في حقه سنة الموتى، ومن لم يستهل أدرج في خرقة؛ كرامة لبني آدم، و لم يصل عليه؛ لما روينا، ويغسل في غير الظاهر من الرواية؛ لأنه نفس من وجه، وهو المختار.

تلويث المسجد: وقد أمرنا بتنظيفه. (البناية) اختلف المشايخ: بعضهم قالوا: يكره منهم السيد الإمام أبو الشجاع؛ لما أن المسجد بني لأداء المكتوبات. وقال بعضهم: لا يكره؛ لأن المعنى الموجب للكراهة - وهو احتمال تلويث المسجد- مفقود. [البناية ٢٧١/٣] ومن استهل: استهلال الصبي: أن يرفع صوته بالبكاء عند ولادته. (الكفاية) لما روينا: إشارة إلى قوله عليه السلام: "إذا استهل المولود". (البناية)

ويغسل: وبه أخذ الطحاوي، وعن محمد لا يغسل ولا يصلى عليه وهو ظاهر الرواية، وبه أخذ الكرخي. [البناية ٢٧٤/٣-٢٧٥] غير الظاهر من الرواية: وهي عن أبي يوسف. (العناية) لأنه نفس من وجه: ولا يلزم من سقوط الصلاة سقوط الغسل، كما في الكافر. (البناية)

= وأما لفظ "فلا شيء عليه" غير محفوظ كما سبق عن الخطيب، ويؤيده رواية ابن ماجه، وإن ثبت تحمل لفظة "عليه" على معنى اللام لئلا تختلف الروايات، وفيه الاحتياط كما لا يخفى، دلالته على النهي عن صلاة الجنازة في المسجد ظاهرة. [إعلاء السنن ٢٧٦/٨، ٢٧٧]

* روي من حديث جابر، ومن حديث علي، ومن حديث ابن عباس في. [نصب الراية ٢٧٧/٢] أخرج الترمذي حديث جابر عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي في قال: "الطفل لا يصلى عليه، ولا يرث، ولا يورث حتى يستهل". [رقم: ١٠٣٢، باب ما جاء في ترك الصلاة على الطفل حتى يستهل] وصححه ابن حبان، والحاكم. [إعلاء السنن ٢٧٩/٨] وأخرج ابن عدي حديث ابن عباس عن عطاء عن ابن عباس عن النبي في قال: " إذا استهل الصبي صلى عليه، وورث". [نصب الراية ٢٧٨/٢] وإسناده حسن. [إعلاء السنن ٢٧٩/٨]

وإذا سُبي صبيٌ مع أحد أبويه ومات: لم يصل عليه؛ لأنه تبع لهما، إلا أن يُقرَّ بالإسلام وهو يعقل؛ لأنه صح إسلامه استحساناً، أو يُسلم أحد أبويه؛ لأنه يتبع خير الأبوين ديناً، وإن لم يُسبَ معه أحد أبويه، صُلّي عليه؛ لأنه ظهرت تبعية الدار، فحكم بالإسلام كما في اللقيط، وإذا مات الكافر وله ولي مسلم فإنه يغسله ويكفنه ويدفنه، بذلك أمِر علي في قي حق أبيه أبي طالب* لكن يغسل غسل الثوب النجس، ويُلفُ في خرقة وتحفر حفيرة من غير مراعاة سنة التكفين واللَّحد ولا يوضع فيه بل يُلقى.

وإذا سبي صبي إلخ: يعني إذا سبي صبي فلا يخلو: إما أن يكون مع أحسد أبويه، أو لا، فإن كان الأول فمسات لم يصل عليه؛ لأنه كافر تبعاً للأبوين؛ لقوله ﷺ: "الولد يتبع خير الأبوين دينا" فإن فيه دلالة ظاهرة على متابعة الولد للأبوين، إلا أن يقر بالإسلام، وهو يعقل صفة الإسلام المذكورة في حديث جبريل على، أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وقيل: معناه يعقل المنافع والمضار، وأن الإسلام هدى واتباعه خير، والكفر ضلالة واتباعه شر؛ لأنه صح إسلامه استحساناً، وإن لم يصح قياساً، كما هو مذهب الشافعي، على ما عرف في الأصول. [العناية ٩٣/٣]

وإن لم يُسبَ إلخ: وبه قال بعض أصحاب الشافعي تبعاً للسابي حتى لو مات في دار الحرب بعد ما وقع في يد مسلم، يُصلى عليه، وقال بعضهم: هو على حكم الكفر، وهو ظاهر مذهب الشافعي، وبه قال مالك. [البناية ٣٧٦/٣] غسل الثوب النجس: بإفاضة الماء عليه وبغير وضوء، وغير البداية بالميامن، وغير التثليث. (البناية) بل يلقى: في الحفيرة كما تلقى الجيفة، وبقولنا قال الشافعي. (البناية)

* أخرجه أبو داود عن علي: قال: قلت للنبي إن عمك الشيخ الضال قد مات، قال: "ذهب فوار أباك، ثم لا تحدثن شيئًا حتى تأتيني"، فذهبت فواريته وجئته، فأمرين فاغتسلت ودعا لي.[رقم: ٣٢١٤، باب الرجل يموت لـــه قرابة مشرك] وسكت عنه هو والمنذري.[إعلاء السنن ٢٨٢/٨] وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي قال: لما مات أبو طالب جاء علي إلى النبي شيئة فقال: إن عمك الشيخ الكافر قد مات فما ترى فيه قال: "أرى أن تغسله"، وأمره بالغسل.[٣٤٨/٣] باب في الرجل يموت له القرابة المشرك يحضره أم لا]

فصل في حمل الجنازة

وإذا حملوا الميت على سريره أخذوا بقوائمه الأربع؛ بذلك وردت السنة، * وفيه تكثير الجماعة، وزيادة الإكرام والصيانة، وقال الشافعي على: السنة أن يحملها رجلان يضعها السابق على أصل عُنُقه، والثاني على أعلى صدره؛ لأن جنازة سعد بن معاذ على هكذا حُملت، ** قلنا: كان ذلك لازدحام الملائكة عليه، ويمشون به مُسرعين دون الخَبَب؛ لأنه على حين سُئل عنه قال: "ما دون الخَبَب! ***

وفيه تكثير الجماعة: أي وفي الأخذ بقوائمه الأربع تكثير الجماعة حتى لو لم يتبعه أحد كان هؤلاء جماعة. [البناية ٢٨٢/٣] هكذا: يعني بين العمودين. (البناية) لازدحام الملائكة: وكان الطريق ضيقاً حتى روي أنه على رؤوس أصابعه، وصدور قدميه. (العناية) الخبب: بفتح الخاء المعجمة والباء الموحدة: وهو ضرب من العَدْو. (البناية)

* فيه حديث أخرجه ابن ماجه عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله بن مسعود: من أتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها، فإنه من السنة، ثم إن شاء فليتطوع وإن شاء فليدع. [رقم: ١٤٧٨، باب ما جاء في شهود الجنائز] وفي "الزوائد": رجال الإسناد ثقات، لكن الحديث موقوف حكمه الرفع، وأيضاً هو منقطع، فإن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، قلت: قد احتج بروايته عن أبيه جماعة، وقد تقدم بسطه، فالإسناد مقارب. [إعلاء السنن ١٨٩٨]

** أخرجه ابن سعد في "الطبقات" في ترجمة سعد بن معاذ، عن شيوخ من بني الأشهل، أن رسول الله على حمل جنازة سعد بن معاذ من بيته بين العمودين حتى خرج به من الدار. [نصب الراية ٢٨٧/٢] وحديث ازدحام الملائكة في جنازته أخرجه ابن سعد أيضاً عن ابن عمر قال: قال رسول الله على سعد بن معاذ: لقد شهده من الدار من المدارة المدار

سبعون ألف ملك، ثم لم يترلوا إلى الأرض قبل ذلك، ولقد ضم ضمة ثم حرج عنه. [نصب الراية ٢٨٩/٨]

*** أخرجه أبو داود عن ابن مسعود، قال: سألنا نبينا على عن المشي مع الجنازة، فقال: ما دون الجبب،
إن يكن خيراً تَعَجَّل إليه، وإن يكن غير ذلك فبعداً لأهل النار، والجنازة متبوعة ولا تتبع، ليس معها من تقدمها. [رقم: ٣١٨٦: باب الإسراع بالجنازة] وفيه يحي بن عبد الله الجابر، ويقال المجبر وثقه الترمذي، (الزيلعي) وقال أحمد وابن عدي: لا بأس به، "التهذيب" وشيخه أبو ماحد الحنفي مجهول، ولكن جهالة الرواة في القرون الثلاثة لا تضرنا كما ذكرنا. [إعلاء السنن ٢٩٥/٨]

وإذا بلغوا إلى قبره يُكره أن يجلسوا قبل أن يوضع عن أعناق الرحال؛ لأنه قد تقع الحاجة إلى التعاون والقيامُ أمكن منه. قال: وكيفية الحمل أن تضع مقدم الجنازة على يمينك، ثم مؤخرها على يمينك، ثم مؤخرها على يسارك؛ إيثاراً للتيامن، وهذا في حالة التناوب.

فصل في الدفن

ويُحفر القبر ويُلحد؛ لقوله على "اللحد لنا والشَّق لغيرنا". * ويُدخل الميت مما يلي القبلة،

أن يجلسوا قبل أن يوضع إلخ: هذا في حق الماشي معها، أما القاعد على الطريق إذا مرت به، أو على القبر إذا جيء به فلا يقوم لها، وقيل: يقوم. [فتح القدير ٩٧/٢] أن تضع مقدم الجنازة إلخ: هو حكاية خطاب أبي حنيفة لأبي يوسف هذا. (فتح القدير) وإنما بدأ بالمقدم؛ لأن المقدم أولى، والابتداء بالأولى أولى، وإنما بدأ بالميامن؛ لأن الله يحب التيامن، وفي "الفتاوى الصغرى": ويبدأ في حمل الجنازة بالميامن، والمراد بالميامن: يمين الميت، لا يمين الجنازة؛ لأن يمين الميت على يسار الجنازة، ويساره على يمين الجنازة. [البناية ٢٨٦/٣-٢٨٧]

في حالة التناوب: يعني حملها على الوجه المذكور، إذا تناوب الحاملون. (البناية) ويلحد: واللحد أن يحفر في حانب القبلة من القبر حفرة، فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف، وصفة الشق: أن يحفر حفيرة في وسط القبر، فيوضع فيها الميت. [الكفاية ٩٨/٢] والشق لغيرنا: لأن الشق فعل اليهود والتشبه بحم مكروه فيما منه بد. (الكفاية) مما يلي القبلة: يعني يوضع الجنازة في حانب القبلة من القبر، ويحمل منه الميت، فيوضع في اللحد، وهو مذهب على بن أبي طالب، ومحمد بن الحنفية، وإسحاق بن راهويه، وإبراهيم التيمي، وابن حبيب. [البناية ٢٩٠/٣]

خلافاً للشافعي، فإن عنده يُسَل سلاً؛

خلافاً للشافعي: أقول: احتلفوا فيه على ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب الحنفية وإليه يذهب على، والنجعي، وإسحاق بن راهويه، ويشهد له كثير من الأخبار، فأخرج الترمذي وأبو نعيم عن ابن عباس، قال: دخل رسول الله قبرَ عبد الله ذي البحادين ليلاً، فأخذه من قبل القبلة. والمذهب الثاني: مذهب الشافعية، وإليه ذهب أحمد بن حنبل مستدلين بأن السَلُّ أسهل، وشهدت له بعض الأخبار أيضاً، فروى ابن ماجه عن أبي رافع، قال: سل رسول الله ﷺ سعداً ورشَّ عليه ماء. والثالث: مذهب مالك، وهو التخيير بين الإدخال من جانب القبلة، وبين السل، والتحقيق في هذا المقام أن مذهبنا أدق نظراً، وأحسن سراً؛ لأن الأحبار القولية والفعلية فيه هذا الباب متعارضة، وكذا الأخبار الواردة في إدخال رسول الله على ما مر ذكرها، فلما تعارضت الأحبار صرنا إلى الترجيح، فوجدنا أن مذهبنا هو المرجح؛ لما ذكرنا من أن جانب القبلة معظم، وما ذكره الشافعية من أن السل أسهل، فجوابه أن اعتبار الأمر الشرعي أولى من اعتبار السهولة، وما ذهب إليه مالك من التخيير فإن أراد به إباحة كلا الأمرين فخارج عن محل النــزاع؛ لأن النــزاع إنما هو في الاستحباب، ولا خلاف لأحد في جواز كلا الأمرين، وإن أراد به التخيير في الاستحباب، فغير مقبول؛ لما ذكرنا هذا ما حضر عندي في ترجيح مذهب الحنفية من المذاهب الثلاثة، وقال العيني في "شرح الهداية": أحاديث السل غير صحيحة، ولئن سلمنا، فالجواب من وجوه إلخ. قلت: العجب منه أنه مع جلالة قدره، واستنكافه عن تبعية شراح "الهداية" الذين مضوا قبله قد تبعهم في هذا المقام: و لم ينظر ما في هذه الوجوه من السخافة. وأما الوجه الأول: فلثبوت السل عن رسول الله ﷺ في رواية ابن ماجه، وأما الثاني: فلأن باب الاحتمال وسيع يجب سده، فإن الخصم يقول: السل وهو السنة، والأخذ من جانب القبلة إنما كان فيما كان للضرورة، وأما الثالث: فلأن رسول الله ﷺ لم يتوف ملصقاً مع الجدار، بل مستنداً إلى عائشة ﷺ، على ما دلت عليه أخبار الصحيحين، وهو يقتضي كونه متباعداً عن أصل الجدار، ومن المعلوم أن قبره كان لحداً، فغاية الأمر أن يكون موضع اللحد ملصقاً إلى أصل الجدار، ومنزل القبر قبله، وليس الإدخال من حانب القبلة إلا بوضع الجنازة على سقف اللحد، فالقول بعدم إمكان ذلك ليس كما ينبغي كما لا يخفى. يسل سلا: وصفة ذلك: أن توضع الجنازة في مؤخر القبر، حتى يكون رأس الميت بإزاء موضع قدميه من القبر، ثم يدخل الرجل الآخذ القبر، فيأخذ برأس الميت، ويدخله القبر أولاً، ويسل كذلك، كذا في "مبسوط شيخ الإسلام عليه"، و"فتاوى قاضي حان"، و"الخلاصة الغزالية"، وقال شمس الأثمة الحلواني عليه: صورة السل: أن توضع الجنازة في مقدم القبر، حتى يكون رجلا الميت بإزاء موضع رأسه من القبر ثم يدخل الآخذ

القبر فيأخذ برحلي الميت ويدخلهما القبر أولاً ويسل كذا في "المحيط" و"شرح الطحاوي".[الكفاية ٩٨/٢]

لما روي أنه على سل سلاً. * ولنا: أن جانب القبلة معَظَّم فيستحب الإدخال منه، واضطربت الروايات في إدخال النبي على فإذا وضع في لحده يقول واضعه: بسم الله وعلى ملة رسول الله، كذا قاله رسول الله على حين وضع أبا دجانة فيه في القبر. ** ويُوجّه إلى القبلة؛ بذلك أمر رسول الله على الله على العقدة؛ لوقوع الأمن من الانتشار. ويُسوى اللّبنُ على اللحد؛

الإدخال: الخطأ الفاحش ما صدر عن العيني في "منحة السلوك شرح تحفة الملوك" عند قول الماتن، ويدخل من جانب القبلة؛ لأنه الله أخذ أبا دجانة من قبل القبلة انتهى، فإن أبا دجانة قتل في زمن أبي بكر الصديق في والصحيح: ذو البحادين. واضطربت الروايات: ووجه الاضطراب: ما روي أنه سُل سلاً، وما روي أنه أدخل من قبل القبلة، فلما تعارضت الروايات لا يكون المحتمل حجة للخصم على أنا نقول: أحاديث السل غير صحيحة، ولئن سلمنا، فالجواب عنها من وجوه، الأول: أن ما رواه الخصم إما فعل بعض الصحابة، أو قوله، وما رويناه فعل رسول الله الله الله على المحد كلام معه.

الثاني: أنه يحتمل أن ما رواه فعل خوفاً من انهيارها لرخاوة الأرض. الثالث: لم يكن من جهة القبلة ما يسع فيه وضع الجنازة لقرب الحائط. [البناية ٣٩٢/٣] أبا دجانة: والذي وضعه النبي الله في قبره هو ذو البحادين واسمه عبد الله. (البناية) تُحل العقدة: يعني عقدة الكفن مخافة الانتشار؛ لوقوع الأمن منه. (العناية)

^{*} أخرجه الشافعي في مسنده عن ابن عباس قال: "سل رسول الله على من قبل رأسه".[نصب الراية ٢٩٨/٢] ** أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال: كان النبي الله إذا أدخل الميت القبر، قال: بسم الله وعلى ملة رسول الله.[رقم: ١٥٥٠، بسم الله وعلى سنة رسول الله.[رقم: ١٥٥، باب ما جاء في إدخال الميت القبر]

^{***} ورود الأمر بذلك من رسول الله على يثبت، ولكن يستأنس له بحديث أخرجه أبو داود عن عبيد بن عمير عن أبيه أنه حدثه وكان له صحبة، أن رجلاً سأله، فقال: يا رسول الله ما الكبائر؟ قال: هن تسع، فذكر معناه، زاد: وعقوق الوالدين المسلمين، واستحلال البيت الحرام قبلتِكم أحياءً وأمواتاً. [رقم: ٢٨٧٥، باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم]

لأنه على جُعل على قبره اللّبن، * ويُسَجَى قبرُ المرأة بثوب، حتى يجعل اللبن على اللحد، ولا يُسَجَّى قبر الرجل؛ لأن مبنى حالهن على الستر، ومبنى حال الرجال على الانكشاف، ويكره الآجُر والخشب؛ لأهما لإحكام البناء والقبر موضع البلى، ثم بالآجر أثر النار، فيكره تفاؤلاً، ولا بأس بالقصب. وفي "الجامع الصغير": ويستحب اللّبن والقَصَب؛ لأنه على خعل على قبره طُنُّ من قصَب. ** ثم يُهال التراب ويُسنَّم القبر ولا يُسَطَّحُ، أي: لا يربع؛

ويُسَجَّى: التسجية التغطية. (الكفاية) ولا يسجى قبر الرجل: وبه قال مالك وأحمد، والمشهور من مذهب الشافعي أن يسجى قبر الرجل والمرأة آكد. [البناية ٢٩٧/٣] الآجُوّ: بضم الجيم وتشديد الراء. (البناية) المبلى: من بلي الثوب يبلي. (البناية) ثم بالآجر إلخ: وهذا إشارة إلى أن بعضهم قد فرق بعضهم بين الآجر والخشب في التعليل، فكره الآجر لمناسبة النار دون الخشب. (البناية) فيكره تفاؤلاً: قال الجزلي: هذا ليس بشيء؛ لأنه يكفن في ثوب قَصرَه القَصّارُ، وإن كان به أثر النار، وكذا يُغلى الماء. [الكفاية ٢٠٠/١] وفي "الجامع الصغير"؛ لمخالفة روايته لرواية القدوري؛ لأن رواية القدوري لا تدل على الاستحباب بل على نفي الشدة لا غير، ورواية "الجامع الصغير" تدل عليه، ولأن رواية القدوري لا تدل على جواز الجمع بينهما، ورواية "الجامع الصغير" تدل. [العناية ٢٠٠/١] طُنَّ: وفي "المغرب": الطن بالضم الحزمة من القصب. (البناية)

^{**} أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي أن النبي على الله على لحده طن قصب. [٣٣٣/٣، باب ما قالوا في القصب يوضع على اللحد]

لأنه ﷺ هي عن تربيع القبور، * ومن شاهد قبره علي أحبر أنه مُسنَّم. **

* أخرجه الإمام محمد بن الحسن عليه في "كتاب الآثار" عن أبي حنيفة عليه قال: حدثنا شيخ لنا يرفعه إلى النبي طليه أنه نحى عن تربيع القبور، وتحصيصها. [رقم: ٢٥٧، باب تسنيم القبور وتحصيصها] وفيه مجهول كما ترى، فهو منقطع إلا أنه من مراسيل القرن الثاني أو الثالث، فهو حجة عند الأصحاب. [إعلاء السنن ٣٢٣/٨]

** فيه أحاديث. [نصب الراية ٢/٤ ٣] منها: ما أخرجه البخاري عن سفيان التمار، أنه حدثه أنه رأى قبر النبي على مستّماً. [رقم: ١٣٩٠، باب ما جاء في قبر النبي على وأبي بكر وعمر على] ومنها: ما أخرجه الإمام محمد بن الحسن عليه في "كتاب الآثار" عن إبراهيم قال: أخبرني من رأي قبر النبي على وقبر أبي بكر على، وقبر عمر عليها فَلْقٌ من مَدَر أبيض. [رقم: ٢٥٥، باب تسنيم القبور وتحصيصها] وهو فيه مجهول كما ترى، ورجاله ثقات، ومراسيل إبراهيم صحاح. [إعلاء السنن ٣٢٣/٨]

باب الشهيد

الشهيد من قَتله المشركون، أو وُجد في المعركة وبه أثر، أو قتله المسلمون ظلماً، ولم يجب بقتله دية. فيُكفَّن ويُصلَّى عليه، ولا يُغَسَّل؛ لأنه في معنى شهداء أحد، وقال عليه في في في معنى شهداء أحد، وقال عليه في في في في من قتل بالحديدة ظلماً، وهو طاهر بالغ، ولم يجب به عوض ماليٌّ،

باب الشهيد: وإنما أفرد هذا الباب عما قبله، وإن كان الكل في حكم الموتى؛ لأن حكم الشهيد يخالف حكم غيره من الموتى في حق التكفين والغسل. [البناية ٣٠٧/٣] من قتله: يعني بأية آلة كانت. (العناية) المشوكون: وفي معناهم أهل البغي وقطاع الطريق للخروج عن طاعة الإمام. (العناية) وبه أثو: أي جراحة ظاهرة أو باطنة كخروج الدم من العين أونحوها. (العناية) ظلماً: احتراز عما قتله المسلمون رجماً، أو قصاصاً. (العناية) ولم يجب: لا يرد عليه الأب إذا قتل ابنه عمداً بآلة جارحة؛ لأنه لم يجب هذا القتل دية، وإنما وحب القصاص، لكن سقط لحرمة الأبوة، ووجبت الدية، فيكون شهيداً. [الكفاية ٢/٣/٢]

بقتله دية: واحترز به عن شبه العمد والخطأ. (البناية) ويصلى عليه: عندنا حلافاً للشافعي. (العناية) زملوهم: أي لفوهم فيها، يقال: تزمل بثوبه إذا التف فيه أيضاً. (البناية) طاهر بالغ: كان ينبغي أن يشترط العقل أيضاً كما اشترط البلوغ والطهارة؛ إذ الثلاثة شرط عند أبي حنيفة هشه. [الكفاية ٢/٣٠١-٤٠]

* أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عن عبد الله بن تعلبة أن النبي الشرف على قتلي أحد، فقال: إني أشهد على هؤلاء زملوهم بكلومهم ودمائهم. [رقم: ٢٣٦٥٩، ٣٩/٣٦] وفي الحاشية إسناده صحيح، رحاله ثقات رحال الصحيح. [مسند أحمد ٢٤/٣٩] وفي ترك غسل الشهداء أحاديث، منها: ما أخرجه البخاري عن جابر بن عبد الله عليه أن رسول الله على كان يجمع بين الرجلين من قتلي أحد في ثوب واحد، ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قَدَّمه في اللحد، وقال: أنا شهيد على هؤلاء، وأمر بدفنهم بدمائهم، ولم يصل عليهم ولم يغسلهم. [رقم: ١٣٤٧، باب من يقوم في اللحد]

فهو في معناهم فيلحق بهم، والمراد بالأثر: الجراحة؛ لأنها دلالة القتل، وكذا خروج الدم من موضع غير معتاد كالعين ونحوها. والشافعي على يخالفنا في الصلاة، ويقول: السيف مَحَاء للذنوب، فأغنى عن الشفاعة، ونحن نقول: الصلاة على الميت لإظهار كرامته، والشهيد أولى بها، والطاهر عن الذنوب لا يَستغني عن الدعاء كالنبي والصبي. ومن قتله أهل الحرب أو أهل البغي أو قُطَّاع الطريق، فبأي شيء قتلوه لم يُغسَّل؛ لأن شهداء أحد ما كان كُلُهم قتيل السيف والسلاح.

فهو في معناهم: وهاهنا قيود: الأول: أن يكون القتل ظلما؛ احترازاً عن القتل بحق، على ما ذكرناه، والثاني: التقتيل بالحديدة، وإنما يشترط هذا القيد إذا كان القتل بين المسلمين، وأما من أهل الحرب والبغي وقطاع الطريق، فليس بشرط، فبقتلهم شهيد بأي شيء قتل. والثالث: أن يكون طاهرا، فلا يكون حنباً وحائضاً، الرابع: أن يكون بالغاً، ولا يكون صبياً، وفي هذين خلاف بين أبي حنيفة عشه وصاحبيه، والقيد الخامس: أن لا يجب بقتله عوض مالي. [البناية ٣/١٥-٣١] ونحوها: مثل الأذن والسرة. (البناية) محاء: على وزن فعال، مبالغة ماحي من محا يمحو محوا، ومحي يمحيه محيا. (البناية)

فأغنى عن الشفاعة: تقريره: إذا كان السيف محاء للذنوب لا يبقى للشهيد ذنب، فيستغني عن الشفاعة التي كانت الصلاة لأجلها. (البناية) لإظهار كراهته: لا يخفى أن المقصود الأصلي من الصلاة نفسها الاستغفار له، والشفاعة والتكريم يستفاد إرادته من إيجاب ذلك على الناس، فنقول: إذا أوجب الصلاة على الميت على المكلفين تكريماً له، فلأن يوجبها عليهم على الشهيد أولى؛ لأن استحقاقه للكرامة أظهر. (فتح القدير) عن الذنوب: هذا حواب عن قول الشافعي على: السيف محاء للذنوب. (البناية) كالنبي والصبي: لو اقتصر على النبي كان أولى، فإن الدعاء في الصلاة على الصبي لأبويه. [فتح القدير ٢/٥٠١]

لأن شهداء أحد إلخ: ولا حاجة إليه في ثبوت ذلك الحكم، إذ يكفي فيه ثبوت بذله نفسه ابتغاء مرضاة الله، إذ هو المناط في قتيل المشركين.[فتح القدير ١٠٥/٢] ما كان كلهم قتيل السيف: الله أعلم بذلك.(فتح القدير) والسلاح: كان فيهم من دمغ رأسه بالحجر، وفيهم من قتل بالعصا.(الكفاية)

وإذا استُشهد الجنب: غُسِّل عند أبي حنيفة على. وقالا: لا يغسل؛ لأن ما وجب بالجنابة سَقَط بالموت، والثاني لم يجب للشهادة؛ ولأبي حنيفة على: أن الشهادة عرفت مانعة، غير رافعة، فلا ترفع الجنابة، وقد صح أن حنظلة على استُشهد جُنباً غَسَّلَتُه الملائكة، * وعلى هذا الخلاف الحائض والنفساء إذا طهرتا، وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية، وعلى هذا الخلاف الصبي. لهما: أن الصبي أحق بهذه الكرامة،

غسل: وبه قال أحمد (البناية) لا يغسل: وبه قال الشافعي (البناية) سقط بالموت: أي الغسل بسبب الموت؛ لأنه خرج عن كونه مكلفا بالغسل عن الجنابة (العناية) غير رافعة: ألا ترى أنه لو كان في ثوب الشهيد نجاسة يغسل تلك النجاسة، ولا يغسل الدم عنه [الكفاية ٢/٢، ١] وقد صح إلخ: والحق أن الدفع ليس إلا بالنص، وهو حديث حنظلة؛ لأن لهم أن يدفعوا هذا بأن الوجوب قبل الموت كان متعلقا به، وبعده بغيره، فهو غيره أو لا ينتقل إلى غيره إلا بدليل، فنرجع في إيجادهم ذلك الدليل إلى حديث حنظلة [فتح القدير ٢/٢، ١] الصحيح من الرواية: فإنه عن أبي حنيفة على فيه روايتان: في رواية: لا يغسلان؛ لأن الاغتسال ما كان واجبا عليهما قبل الانقطاع، وفي رواية: وهو الصحيح يغسلان؛ لأن الانقطاع حصل بالموت، والدم السائل يوجب الاغتسال عند الانقطاع والعناية) الصبي: وكذلك المجنون. أحق بهذه الكرامة: أي بسقوط الغسل، فان سقوط الغسل، والمنافرمية في حق الصبي أشد فكان أولى بهذه الكرامة. [العناية ٢٠٧/٢]

* روي من حديث ابن الزبير، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث محمود بن لبيد. [نصب الراية ٢/٥١٥ - ٣١٦] أخرج الحاكم حديث ابن الزبير في "المستدرك" عن يجيى بن عباد بن عبد الله عن أبيه عن حده فيه قال: سمعت رسول الله على يقول عند قتل حنظلة بن أبي عامر بعد أن التقى هو وأبو سفيان بن الحارث حين علاه شداد بن الأسود بالسيف فقتله، فقال رسول الله على: إن صاحبكم تعسله الملائكة فسألوا صاحبته فقالت: إنه خرج لما سمع الهائعة وهو حنب، فقال رسول الله على: لذلك غسلته الملائكة. وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، و لم يخرجاه. [٣/٤ - ٢، باب ذكر شهادة حنظلة بن عبد الله حنباً وغسل الملائكة له]

وله: أن السيف كفى عن الغسل في حقّ شهداء أحد بوصف كونه طُهْرة، ولا ذنب على الصبيّ فلم يكن في معناهم. ولا يُغسل عن الشهيد دمه، ولا يُنسزع عنه ثيابه؛ لما روينا، ويُنسزع عنه الفَرْو وَالحَشْوُ والقلنسوة والسّلاح والخُفُّ؛ لأها ليست من جنس الكفن، ويزيدون وينقصون ما شاءوا؛ إتماماً للكفن. ومن ارتُثُ غُسِّل، وهو من صار خلقاً في حكم الشهادة؛ لنيل مرافق الحياة؛ لأن بذلك يَخِفُ أثر الظلم فلم يكن في معنى شهداء أحد، والارتثاث: أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو يُنقل من المعركة حياً؛ لأنه نال بعض مرافق الحياة، وشهداء أحد ماتوا عُطاشاً، والكأس تُدار عليهم، فلم يقبلوا خوفاً من نقصان الشهادة إلا إذا حُمِل من مصرعه؛ كيلا تَطَأَهُ الخيُولُ؛ لأنه ما نال شيئًا من الراحة،

والحشو: أراد بالحشو: الثوب المحشو بالقطن، وهو بحسب اصطلاح الناس لا بحسب اللغة. [البناية ٣٢٠/٣] ويزيدون: إذا كان ناقصا عن عدد المسنون. (البناية) ومن ارتث: على صيغة المجهول، بالتاء المثناة من فوق المضمومة ثم الثاء المثلثة، وهو من قولهم: ثوب رث، أي حلق. [البناية ٣٢١/٣] خلقا: بفتح اللام أي بلي. (البناية) لأن بذلك: أي بذلك النيل. (البناية) أن يأكل: وفي البدائع: أو باع أو ابتاع، أو تكلم بكلام طويل. (البناية) والكأس: قال الجوهري: الكأس كل إناء فيه شراب. (البناية)

^{*} كون هذا وقع لشهداء أحد. الله أعلم به. [فتح القدير ١٠٨/٢] وروى البيهقي في "شعب الإيمان" في الباب الثاني والعشرين منه بسنده عن أبي جهم بن حذيفة العدوي قال: انطلقت يوم يرموك أطلب ابن عمي، ومعي شنة من ماء أو إناء، فقلت: إن كان به رمق سقيته من الماء أو مسحت به وجهه، فإذا أنابه ينشع، فقلت: أسقيك فأشار أي نعم، فإذا رجل يقول: آه أشار ابن عمي أن أنطلق به إليه فإذا هو هشام بن العاص، أخو عمرو فأتيته فقلت: أسقيك فسمع آخر، فقال: آه فأشار هشام أن أنطلق به إليه فجئته فإذا هو قد مات، فرجعت إلى هشام فإذا هو قد مات، فرجعت إلى ابن عمي، فإذا هو قد مات. (٣٤٨٣، فصل ما جاء في الايثار]

ولو آواه فسطاط أو خيمة، كان مُرْتَثًا؛ لما بينا. ولو بقي حياً حتى مضى وقت صلاة وهو يعقل: فهو مُرْتَثًا؛ لأن تلك الصلاة صارت دَيناً في ذمته، وهو من أحكام الأحياء. قال: وهذا مروي عن أبي يوسف عله. ولو أوصى بشيء من أمور الآخرة كان ارتثاثاً عند أبي يوسف عليه؛ لأنه ارتفاق. وعند محمد عليه: لايكون؛ لأنه من أحكام الأموات. ومن وُجد قتيلاً في المصر: عُسِّل؛ لأن الواجب فيه القسامة والدية، فَخَفَّ أثرُ الظلم، ولا إذا عُلم أنه قتل بحديدة ظلماً؛ لأن الواجب فيه القصاص وهو عُقُوبة، والقاتل لا يتخلص عنها ظاهراً إما في الدنيا، وإما في العُقبي، وعند أبي يوسف ومحمد حياً:

آواه: بالمد أي لو ضمه.(البناية) فسطاط: وهي الخيمة الكبيرة.(البناية) وهو يعقل: احترز به إذا بقي مغمى عليه؛ لأنه لايكون مرتثا، كذا روي عن أبي يوسف عليه؛ لأنه لايكون مرتثا، كذا روي عن أبي يوسف عليه؛

من أهور الآخرة: اختلف المتأخرون في ذلك منهم من قال: الاختلاف فيما إذا أوصى بشيء من أمور الآخرة، فأما إذا أوصى بشيء من أمور الآخرة لا يغسل الآخرة، فأما إذا أوصى بأمور الآخرة لا يغسل اتفاقا، والخلاف فيما إذا أوصى بأمور الدنيا.[الكفاية ١٠٨/٢]

ومن وجد قتيلاً إلى: في [شرح الوقاية ٢٦٣/١] أقول: هذه الرواية مخالفة لما ذكر في "الذحيرة"؛ لأن رواية الهداية فيما إذا لم يعلم القاتل، ففي صورة عدم العلم بالقاتل إذا علم أن القتل بالحديدة، ففي رواية الهداية لا يغسل؛ لأن نفس هذا القتل أوجب القصاص، وأما وجوب الدية والقسامة: فلعارض العجز عن إقامة القصاص، فلا يخرجه هذا العارض عن أن يكون شهيدا، وأما على رواية "الذخيرة" فيغسل، انتهى. أقول: وبالله التوفيق إن محشي هذا الكتاب قد قيدوا قوله: إلا إذا علم أنه قتل بحديدة ظلما بقولهم: ويعلم قاتله عينا، وقد صرح في "العناية" أنه إن قتل ظلما بحديدة، ولا يعلم قاتله يغسل، لأن الواجب هناك الدية والقسامة، ولفظ الكتاب يشير إلى ذلك حيث قال: بوجوب القصاص، ولا قصاص إلا على القاتل المعلوم، فما قال شارح الوقاية لا يسمع، والله أعلم.

عُلم: قيل: هذا إذا علم قاتله عينا، وأما إذا علم أنه قتل بحديدة ظلما ولكن لم يعلم قاتله يغسل.(العناية) إما في الله الله إما في الله الله الآخرة إن لم يوجد.(البناية)

ما لا يلبث بمنزلة السيف، ويُعرف في الجنايات إن شاء الله تعالى، ومن قُتل في حد أو قصاص: غُسل وصُلّي عليه؛ لأنه باذل نفسه لإيفاء حق مستحق عليه، وشهداء أحد بذلوا أنفسهم لابتغاء مرضات الله تعالى، فلا يُلحق بهم، ومن قُتِل من البغاة أو قُطّاع الطريق: لم يُصَلّ عليه؛ لأن علياً فيهم لم يُصلّ على البغاة.*

ما لا يلبث بمنسزلة السيف: يعني لا يشترط في قتيل وجد في المصر، أن يقتل بحديدة عندهما، بل المثقل من الحجر والخشب مثل السيف عندهما، حتى لا يغسل القتيل ظلما في المصر، إذا عرف قاتله، وعلم أنه قتله بالمثقل لوجوب القصاص عندهما، وعند أبي حنيفة عليه: لا يجب القصاص في القتل بالمثقل، ويعرف في الجنايات. [العناية ١٠٩/٢] غسل وصلي عليه: هذا بالإجماع إلا أن مالكا يقول: لم يصل الإمام على المرجوم، والمقتول قصاصاً، وصلى عليه غيره؛ لأنه عليه على على عاص، وصلى عليه غيره، وقال الزهري: لا يصلى على المرجوم أصلاً. (البناية) من البغاة: بضم الباء الموحدة جمع باغ، وهو الذي يخرج عن طاعة الإمام. [البناية ٣٢٧/٣]

* قلت: غريب، وذكر ابن سعد في "الطبقات" قصة أهل النهروان وليس فيها ذكر الصلاة، ولفظه: قال لما كان بين علي ومعاوية هي ما وقع بصفين في سفر سنة سبع وثلاثين ورجع على هي الكوفة خرجت عليه الخوارج من أصحابه وعسكروا بحروراء فلذلك سموا الحرورية، فأرسل إليهم عبد الله بن عباس فخاصمهم، وحاجهم، فرجع منهم كثير، وثبت آخرون على رأيهم، ثم ساروا إلى النهروان، فعرضوا للسبيل وقتلوا عبد الله بن خباب الأرت، فسار إليهم على هي فقلتهم بالنهروان، وقتل منهم ذا الثدية، وذلك سنة ثمان وثلاثين، ثم رجعوا إلى الكوفة فلم يزالوا يخافون عليه من الخوارج حتى قتل هي. (نصب الراية) قلت: وأما أهل الجمل والصفين، فالظاهر من الآثار أن عليا هي صلى على قتلى الطائفتين، قال ابن تيمية في منهاج السنة: وقد تواتر عن علي يوم الجمل لما قاتلهم أنه لم يتبع مدبرهم، و لم يجهز على جريحهم، و لم يغنم لهم مالا، و لم يسب لهم ذرية، وأمر مناديه ينادي في عسكره بذلك كله، وكان يقول في أصحاب الجمل: إخواننا بغوا علينا ظهرهم السيف، وقد نقل عنه هي أنه صلى على قتلى الطائفتين. [علاء السنن ٢٧٤/٨]

باب الصلاة في الكعبة

الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها، خلافاً للشافعي سلطة فيهما، ولمالك في الفرض؛ لأنه على صلّى في حوف الكعبة يوم الفتح، ولأنها صلاة استجمعت شرائطها؛ لوجود استقبال القبلة؛ لأن استيعابها ليس بشرط، فإن صلى الإمام بجماعة فيها، فجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام: حاز؛ لأنه متوجّه إلى القبلة، ولا يعتقد إمامَه على الخطأ، بخلاف مسألة التحرّي، ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام: لم تجز صلاته؛ لتقدمه على إمامه، وإذا صلى الإمام في المسجد الحرام فتَحَلَّق الناس حول الكعبة وصلوا بصلاة الإمام، فمن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام: حازت صلاته إذا لم يكن في جانب الإمام؛ لأن التقدّم والتأخّر إنما يظهر عنه اتحاد الجانب.

باب: قد تقدم في أول باب صلاة الجنازة وحه تأخير هذا الباب فلا نعيده. (العناية) الكعبة: سمي البيت الحرام بذلك؛ لتربعه من قولهم: برد مكعب إذا كان فيه شيء مربع. (البناية) خلافا للشافعي: قال العلامة صاحب "النهاية": ولم يورد أحد من علمائنا هذا الخلاف فيما عندي من الكتب "كالمبسوطين" و"الأسرار" و"الإيضاح" و"المحيط" وشروح "الجامع الصغير". (الكفاية) لأن استيعابها: استقبال الكل ليس بممكن. (البناية) بخلاف مسألة التحري: يعني إذا صلوا في ليلة مظلمة، فحعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام، وقد علم حال إمامه لا تجوز صلاته؛ لأنه اعتقد إمامه على الخطأ. [البناية ٣٣٥/٣]

ومن جعل منهم ظهره: قيد به؛ لأنه إذا كان وجهه إلى وجه الإمام جازت صلاته كما ذكرنا، وفي "الإيضاح": ينبغي لمن يواجه الإمام أن يجعل بينه وبين الإمام سترة؛ احترازاً بالتشبيه بعابد الصورة.(البناية) فمن كان منهم إلخ: حزاء إذا صلى الإمام.(العناية) في جانب الإمام: فصار كمن صلى خلفه.(البناية)

^{*} أخرجه البخاري عن سالم عن أبيه أنه قال: دخل رسول الله ﷺ البيت وهو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم، فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالاً فسألته: هل صلى فيه رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، بين العمودين اليمانيين. [رقم: ١٥٩٨، باب إغلاق البيت ويصلي في أي نواحي البيت شاء]

ومن صلى على ظهر الكعبة: جازت صلاته خلافاً للشافعي؛ لأن الكعبة: هي العَرْصَةُ والهواء إلى عَنان السماء عندنا، دون البناء؛ لأنه يُنقل، ألا ترى أنه لو صلّى على جبل أبي قُبيس: جاز، ولا بناء بين يديه، إلا أنه يُكرَه؛ لما فيه من ترك التعظيم، وقد ورد النهي عنه عن النبي عليه.

جبل أبي قُبيس: وكذا لو صلى على غيره من المواضع العالية. (البناية)

^{*} أخرجه الترمذي عن ابن عمر أن النبي ﷺ لهى أن يصلي في سبعة مواطن: في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي معاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله. [رقم: ٣٤٦، باب ما جاء في كراهية ما يصلى إليه وفيه]

المجلدالأول

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٨	باب الأذان	٥	مقدمة
تتقدمها١٧١	باب شروط الصلاة التي		ديباحة الكتاب
١٨١	باب صفة الصلاة	۲۱	كتاب الطهارات
	فصل في القراءة		فصل في نواقض الوضوء
	باب الإمامة		نصل في الغسل نصل في الغسل
	باب الحدث في الصلاة .		باب الماء الذي يجوز به الوض
	باب ما يفسد الصلاة وم		فصل في البئر
	فصل ويكره للمصلي إلح		فصل في الآسار وغيرها
	فصل ويكره استقبال الق		باب التيمم
	باب صلاة الوتر		باب المسح على الخفين
	باب النوافل		باب الحيض والاستحاضة
	فصل في القراءة		فصل في الاستحاضة
	فصل في قيام شهر رمضا		فصل في النفاس
	باب إدراك الفريضة باب قضاء الفوائت	170	باب الأنحاس وتطهيرها
	باب سحود السهو	١٣٧	فصل في الاستنجاء
	باب صلاة المريض	1 £ 1	كتاب الصلاة
	باب سحود التلاوة		باب المواقيت
	باب صلاة المسافر		فصل ويستحب الإسفار بالف
	باب صلاة الجمعة		فصل في الأوقات التي تكره

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤١١	فصل في التكفين	۳۸۰	باب صلاة العيدين
الميتا ٥ ١٤	فصل في الصلاة على	٣٩٤	فصل في تكبيرات التشريق
٤٢٣	فصل في حمل الجنازة	۳۹۷	باب صلاة الكسوف
٤٢٤	فصل في الدفن	٤٠١	باب الاستسقاء
٤٢٩	باب الشهيد	٤٠٤	باب صلاة الخوف
٤٣٥			باب الجنائز
		5 • A	فصا في الفسا

مكتالليقيي

المطبوعة

ملونة كرتون مقوي		بجلدة	ملونة ه
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	(۷ مجلدات)	الصحيح لمسلم
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	(مجلدین)	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	المرقاة	(۳ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك
دروس البلاغة	زاد الطالبين	(۸ مجلدات)	الهداية
الكافية	عوامل النحو	(\$مجلدات)	مشكاة المصابيح
تعليم المتعلم	هداية النحو	(۳مجلدات)	تفسير الجلالين
مبادئ الأصول	إيساغوجي	(مجلدین)	مختصر المعاني
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل	(مجلدين)	نور الأنوار
هداية الحكمة	المعلقات السبع	(۳مجلدات)	كنز الدقائق
ا هداية النحو (مع الخلاصة والتمارين)		تفسير البيضاوي	التبيان في علوم القرآن
متن الكافي مع مختصر الشافي		الحسامي	المسند للإمام الأعظم
ستطبع قريبا بعون الله تعالٰي		شرح العقائد	الهدية السعيدية
		القطبي	أصول الشاشي
ملونة مجلدة/كرتون مقوي		نفحة العرب	تيسير مصطلح الحديث
وامع للترمذي	الصحيح للبخاري الم	مختصر القدوري	شرح التهذيب
سهيل الضروري	شرح الجامي الت	نور الإيضاح	تعريب علم الصيغة
		ديوان الحماسة	البلاغة الواضحة
		المقامات الحريرية	ديوان المتنبي
			النحو الواضح والإبتدائية الثانوية
	_	شرح نخبة الفكر	رياض الصالحين رمجلنة غير ملونة
Books in English		Other	Lanouages

Books in English
Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)
Secret of Salah

Other Languages Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding) Fazail-e-Aamal (German)

To be published Shortly Insha Allah Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مكتابليشي عا

	اسلاه			
كريما	فصول اکبری			
پندنامه	ميزان ومنشعب			
ينتم سورة	نماذِ مدلل			
ا سورة يس	نورانی قاعده (حپونا/ بوا)			
عم پاره درسي	بغدادی قاعده (چوونا/ بوا)			
آسان نماز	رحمانی قاعده (مچونا/بدا)			
نمازحنفي	تيسير المبتدي			
مسنون دعائيں	منزل			
خلفائے راشدین	الاغتابات المفيدة			
امت مسلمه کی مانتیں	ب، سيرت سيدالكونين ملاكليا			
	رسول الله الله الله الله الله الله الله ال			
عليم بسنتي	حیلےاور بہانے			
	اكرام أسلمين مع حقوق ا			
ا روا ۱۱ یا یا در کور / مجلد				
ا حبار ا	اکرام مسلم			
متخب احاديث	مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)			
4				
زبرطبع				
فضائل درودشريف	علامات ِقيامت			
فضائل صدقات	حياة الصحابه			
آئینه نماز تربیدا	جواہرالحدیث			
فضائل علم اقب من الالائيار	مبهتنی زیور (تکتل دی ^ل)			
النبى الخاتم للطُّأَيِّيَا الله م	تبليغ دين			
بان القرآن (مکتل) نکتاری تابعہ فظ	اسلامی سیاست مع تکمله			
مکتل قرآن حافظی ۱۵سطری	کلیدجد پدعربی کامعلم			
	(حضداول تاچبارم)			

رنگین مجلد
تفییرعثانی (۱ جلد)
خطبات الاحکام لجمعات العام
الحزب الاعظم (مینے کی رتیب پکتل)
الحزب الاعظم (افخ کی رتیب پکتل)
الحزب الاعظم (افخ کی رتیب پکتل)
السان القرآن (اول، دوم، سوم)
خصائل نبوی شرح شائل ترندی

رنگين كارڙ كور جزاءالاعمال الحجامه (پچچنالگانا) (جدیداییش) | روضة الادب الحزب الأعظم (سيز كارتيب بر) (مين) آسان أصول فقه الحزب الاعظم (من كرتيب) (مين) معين الفلسفه معين الاصول عربي زبان كا آسان قاعده تيسير المنطق فارى زبان كا آسان قاعده تاریخ اسلام علم الصرف (ادلين ،آخرين) بهشتی گوہر تشهيل المبتدى فوائدمكيه جوامع الكلم مع چهل ادعيه مسنونه علم الخو عربي كامعلم (اول،دوم،سوم، چارم) عربي صفوة المصادر جمال القرآن تحوير صرف میر تيسير الابواب نام حق